الفساد في عهد الإنقاذ حتي لا ننسي

توثيق للفساد المالى و الإدارى في فترة حكم الإنقاذ

غيض من فيض الفساد المالى و الإدارى في السودان

من الصحف و المواقع السودانية بالأنترنت

الجزء الأول

سعد عثمان مدنى

الإهداء:

الي الشعب السودانى الأبى

الى كُل الكُتاب الأحرارْ الذين سَطّروا بأقْلامِهم
وقائع الفَساد في الإنقاذ

الفهـــــرس

الاقتصاد السياسى للفساد والانقاذ ، بقلم: طارق بشري شبين 11
الفساد ، بقلم مصطفى عبد الله محمد 21
الفساد... هل تحول إلى ظاهرة سودانية ؟ د. حيدر ابراهيم على 22
قلْ يا أيها الفاسِدون ، فتحى الضَّو 24
من هيأ مناخ الفساد ؟ ؟ ، صلاح سليمان 28
عن فساد الاخوان المسلمين فى السودان ، تاج السر عثمان 34
السودان ضمن أكثر ثلاث دول فاسدة في العالم ، تقرير: طلال مدثر 38
تقرير الشفاية الدولية ، السودان في المرتبة الرابعة قبل الاخيرة ، الراية القطرية 39
الفساد فى زمن الانقاذ ، بقلم : اللجنة الاقتصادية ، صحيفة الميدان 40
تهرب مسئولى الإنقاذ من إقرارت الذمة لمكافحة الثراء الحرام
مدير إدارة مكافحة الثراء الحرام لـ الصحافة ، لـم نتسلـم أي إقـرارات ذمة منذ العـام 1989 ، حوار: أبو زيد صبى كلو 43
تغطية حزب المؤتمر الوطنى للفساد بالبلاد ، مسألة ، مرتضي الغالي 46
الاعتداء على المال العام ،تقارير المراجع العام
تقرير المراجع العام 2002 ، إسماعيل حسابو 47
تقرير المراجع العام 2003 ، من هم لصوص المال العام ... سؤال لم يجد إجابة حتى الآن ، إسماعيل حسابو 48
تقرير المراجع 2003 ، نواب بالمجلس الوطنى: الاعتداء على المال العام إرتفع إلى 396 مليون دينار 50
من تقرير المراجع العام 2004 ،أكده المراجع العام فى تقريره أمام المجلس الوطنى ، امير عبدالماجد : اسماعيل حسابو 50
من تقرير المراجع العام 2004 ، خيانة أمانة المال واتحاد عام النقابات ، خالد فضل 52
من تقرير المراجع العام 2004-2005 ، جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار ، الايام 54
من تقرير المراجع العام 2005 ، ملاحظات حول تقرير المراجع العام حول ميزانية عام 2005م ، فاروق ابو عيسي 55
الاعتداء على المال العام بالسودان في 2006 يقفز من (396) مليون دينار إلي (542.2) مليون دينار ،ماهر أبوجوخ 58
الاعتداء على المال العام2007 ديوان المراجع العام.. باب النجار مخلع!! ، محمد صديق احمد 60
ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالى 2008 م الى 5.4 مليار جنيه ، سعاد خضر 62
ديوان المراجعة العامة 2008 انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط ، ماهر أبوجوخ - ميادة صلاح 63
تقرير 2008 ، كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات في وزارة المالية ، اجراس الحرية 66
حول تقرير المراجع العام 2009 ، الراى العام 66
ميزانية 2009 ، الشعب كأضحية!! ، الحاج وراق 67
تقرير المراجع العام 2009 — 2010 ، القطاع الزراعى لم يحقق اي عائدات تذكر خلال العام المالى 2009 ، اجراس الحرية 70
خصخصة النقل النهري ، الميدان 74
الفساد فى الاتحاد العام لكرة القدم ، تقرير المراجع العام يُثبت تجاوزات مالية خطيرة فى ميزانيةالإتحاد العام 75
قضية الفساد فى شركات الاتصالات ، دولة الفساد ، الميدان 82
الفساد في قطاع الاتصالات ، الطيب مصطفي يرد علي وزير المالية 84

قضية الفساد فى شركات الاتصالات ، اتصل ..... ولاتتحدث ، عادل الباز 89
الفساد فى شركات الاتصالات ، كيبلات الفساد فى الاتصالات ، عادل الباز 96
النهب المنظم ملف الشركات العامة : شركة سنين .. نموذج ساطع 105
قضية استيراد زيت الأولين ، فضيحة جديدة !! لبنى أحمد حسين 107
قضية الفساد فى شركة الخرطوم للإنشاءات ، أكل باطل !! د. زهير السراج 107
قضية الفساد فى شركة الخرطوم للإنشاءات ، أنوف الظلام ، زهير السراج 108
قضية بصات الجزيرة قيت ، احمد شريف 109
قضية انهيار عمارة جامعة الرباط ، د. الطيب زين العابدين 113
إنهيار مبنى جامعة الرباط وصمود منزل عبد الرحيم محمد حسين ، جبريل حسن أحمد 114
الفساد فى ديوان الزكاة ، قضية اختلاس ديوان الزكاة ، ولاية الخرطوم 2009 ، من هبة عبد العظيم 116
الفساد فى ديوان الزكاة ، إيصالات زكاة وهمية ، الراى العام 116
الفساد فى ديوان الزكاة ، 50 الف دولار (قولة خير) لفضائية محمد حاتم التى لاوجود لها ، جمال على حسن 116
الفساد فى النظام المصرفى السودانى ،النظام المصرفى السودانى والفساد المكشوف ، دهب الخزين مأمون 118
مخالفات الجهاز المصرفى 2008 ، عائشة اسماعيل 118
صباح الخير يا اتحاد المصارف ، القطاع المصرفى أكلته القطط السمان والتماسيح وآخرون!..سيد أحمد خليفة 119
الجوكية يطلون بثوب جديد وينهبون «38» مليون جنيه !!. محمد صديق أحمد 121
قضايا الثراء الحرام و غسيل الاموال ،تقارير تؤكد ارتفاع بلاغات الثراء الحرام ، الايام 123
تصفية وشيكة لبنك النيلين بعد اختلاس 200 مليار جنيه ، صحيفة آخر لحظة 123
قضية بيع بنك النيلين للتنمية الصناعية ، بيع بنك أم دفن نفايات ؟ !!! عادل الباز 124
الفساد فى مجموعة بنك النيلين ، الرئيس الأسبق لمجموعة بنك النيلين ، خالد عبدالله-ابواحمد 125
الوطن تنشر تفاصيل كارثة بنك الخرطوم !.. 129
الفساد فى بنك نيما ، عادل فضل المولى 130
كارثة بنك نيما حجمها 120 مليار دينار! كبار المسؤليين نهبوا رأسمال البنك ، الميدان 140
القروض المتعثرة فى بنك امدرمان الوطني ، تقرير صندوق النقد الدولى لعام 2009/2010م 142
الفساد في بنك ام درمان الوطنى ،ضرورة أن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك ، الايام 142
الفساد في ولاية الخرطوم
تقرير المراجع العام يكشف عن إعتداءات خطيرة على المال العام بولاية الخرطوم ، الايام 143
3 ملايين جنيه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم ،لبنى عبدالله: مها التلب 143
اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م ، مبلغ (25122) مليون دينار ، نوال شنان.. ... 144
بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم مبلغ 3.947.212 جنيه ، هبة عبد العظيم — هالة الأمين 144
فساد والى الخرطوم ، المتعافى والعمل الخاص ، تاج السر مكى 145
فساد والى الخرطوم ، مسألة ، مرتضي الغالي 146
تقرير المراجع العام عن صغار الموظفين : 3.9 مليون جنيه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم ،الصحافة 147
ارتفاع الاعتداء على المال العام بالخرطوم بنسبة 151% ، هبة عبد العظيم 148
الفساد في ولاية الخرطوم ، تجاوزات تبحث عن مبررات ... كرري تحدِّثُ عن فسادٍ! تحقيق: هبة عبدالعظيم 149

الفساد فى موقف مواصلات العاصمة الجديد ، المتعافى والكودة.. ممنوع الانتشار! احمد طه صديق..... 152
مبارك الكودة: أطالب بمحاكمة علنية حول عقودات موقف مواصلات الخرطوم آخر لحظة..... 153
الفساد فى ولاية الجزيرة
المراجع العام يكشف الكثير الخطير ، الايام..... 154
مقاولون وشركات يتحكمون فى اراضى الدولة..ولاية الجزيرة..«هوس» بيع الاراضى الحكومية ، حامد محمد حامد..... 155
حالات الاعتداء على المال العام فى ولاية الجزيرة ،جريدة الاخبار..... 157
من أفرغ خزينة ولاية الجزيرة ؟ بقلم: هاشم بانقا الريح..... 158
أعلنها الوالى صراحةً ،خزينة الجزيرة خاوية على عروشها' سلمان سليمان..... 159
خزينة الجزيرة حزينة ، فائز الشيخ السليك..... 160
تقرير المراجع العام يُثبت تورّط مدير عام وزارة الصحة وآخري ، تاج السر ود الخير..... 161
يشفع بعضهم لبعض ، بالباطل ، الطاهر ساتي..... 161

الفساد فى ولاية النيل الأبيض
المراجع العام القومي بالنيل الابيض هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار ، الوطن..... 162

الفساد فى ولاية القضارف ،
الاعتداء على المال العام «20، 7» مليون ديناراً. مهدي سعيد..... 165
اتهام والى ولاية القضارف عبد الرحمن الخضر فى مسألة العطاءات ، احمد طه صديق..... 166
12.8مليون دينار حجم الاعتداء على المال العام بالقضارف 2003 ، ناهد سعيد..... 166
ولاية القضارف تشهد نسبة عالية فى مخالفات المال العام 2006 — 2007 ، محمد سلمان..... 167
هل هناك تجاوزات فى ملف التنمية بالقضارف ؟! تحقيق: طلال مدثر..... 167
منظمة قضارف ضد الفساد ، بيان رقم (2)..... 172
الحركة الشعبية بالقضارف تطالب بلجنة تحقيق في تنفيذ عدد من المشروعات ، أسعد ابوقزاز..... 173
الفساد فى ولاية البحر الاحمر
فضائح والى البحر الاحمر والذين معه إنهم ياكلون المال العام أكلاً لماّ ، اوشيك همت جوجل..... 173
رسالة خاصة الى سيادة الرئيس عمر البشير ، محمد على سعيد فريتاي..... 175
(10) ملايين دينار حجم اختلاسات المال العام بالبحر الأحمر ، محمد عثمان..... 179
كشف حساب أيلا فى البحر الاحمر ، عيسى محمد اوهاج..... 180
الفساد فى ولاية كسلا
تقرير خطير يكشف حجم الفساد بولاية كسلا ، عمار موسى..... 182
الفساد فى ولاية شمال دارفور
انتفاضة ولاية شمال دارفور ، بارود صندل رجب..... 184
الفساد في جنوب دارفور
بين تقرير المراجع العام واجازة الموازنة بنيالا..حديث لا ينقطع !!.. نور الدين بريمة..... 186
الفساد فى ولاية غرب دارفور
كشف عن مخالفات في عقود مشروعات النهضة الزراعية صباح أرباب..... 188

الفساد فى ولاية شمال كردفان
التجاوزات المالية بلغت أكثر من (12) مليار جنيه وحجم الإختلاسات وخيانة الأمانة بلغت 95% 189
جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان 285. 954 .270 دينار ، الايام 190
الفساد فى ولاية جنوب كردفان
سرقة تقرير حول العقودات التنموية بجنوب كردفان بوزارة العدل ، السودانى..... 191
وزير العدل يتعهد بالتحقيق في تسرب عقودات جنوب كردفان ، الراي العام..... 191
الفساد فى ولاية سنار
سنار ..فساد حكام أم فساد موظفين ،جريدة راي الشعب..... 192
الفساد فى ولاية النيل الازرق
ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بالنيل الأزرق ، أحمد إدريس..... 192
إتحاد طلاب جامعة الخرطوم يتهم الصندوق القومى لرعاية الطلاب بالفساد ، الصحافة..... 193
مديونية موبيتل على قادة الانقاذ ، خبر قنبلة : المديونية بالمليارات !.. الخرطوم .الوطن..... 193
قضية الشركات الحكومية ذات الاسماء الوهمية ، صحيفة الوطن..... 194
الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة قصة السقوط من أعلى (1-2) ،عبد المنعم ابو ادريس..... 194
اختلاس اكثر من 600 مليون جنيه بالأسواق الحرة..... 197
الفساد فى مشتريات الدولة ،مجلس الوزراء والرقابة على المال العام ، محجوب محمد صالح..... 197
قضية الفساد بهيئة الموانى البحرية
الموانئ البحرية تكشف إختلاساً بمليار جنيه فى بورتسودان ، الايام..... 198
الفساد بهيئة الموانى البحرية فى عهد ابراهيم الامين..... 199
فساد د.مصطفى نوارى كادر الجبهة و مدير عام الخطوط البحرية السودانية السابق الهارب بلندن ، الصحافة..... 200
تقرير المراجعة المالية لمركز طب العيون يكشف عن فساد مالي خطير..... 201
قضية اليخت الرئاسى
خيبة امل !!.. عثمان ميرغنى..... 202
يخت رئاسى سودانى لتكريم القادة الأفارقة يفشل في الوصول إلى النيل ، مارك ليسي..... 203
الفساد في عائدات البترول السودانى
نهب البترول السودانى من(A-Z) ، الميدان..... 204
سؤال لن يتوقف:أين تذهب عائدات النفط..؟ !! الحاج وراق..... 212
قضية الفساد فى الصندوق القومى للمعاشات
فتح ملفات الفساد المالى فى السودان .. أو لا سلام..... 213
قضية اختلاس موظف بالصندوق و(4) متهمين آخرين لمبلغ (115.559.54) جنيهاً ، شذى الرحمة..... 214
مدير الصندوق:الحكومات أكلت أموال المعاشيين ،تحقيق:سلمى فتح الباب..... 214
قضية الفساد فى طريق الانقاذ الغربى
رئيس الجمهورية يقول الحساب يوم القيامة ، الايام..... 217
المارشال الراقص الرومانتيكى ، منعم سليمان..... 217
إعترافات علي الحاج..... 218

قصة وديعة الاستثمار ال 250 مليون دولار ، ملفات الفساد في السودان ،مصعب عثمان..... 219
الفساد فى وزارة الصحة الاتحادية
17,9مليون جنيه قيمة معدات طبية معطلة وغير مستفاد منها..... 222
اليكم (.....) ، الطاهر ساتى..... 223
حاكموهم .. أو حاكمونا ، فيصل محمد صالح..... 224
توطين العلاج ..والأمن القومى ، محمد لطيف..... 226
الفساد فى الصحة ، المجلس الاتحادى للصيدلة و السموم
المواطن ضحية لسياسات المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الفاشلة! حوار: حنان كشة..... 226
ما وراء صراع الدواء ، الحاج وراق..... 229
الإمدادات الطبية.. جدل وأقواس حول (أولاد الوزراء) تحقيق: محمد غلامابى..... 231
فى واحدة من أهم قضايا النشر والإتهام بإشانة السمعة ، المحكمةتؤيد د. ياسر ميرغنى عبد الرحمن..... 234
الموت المغلف ، د. الرشيد: التسييس سبب الفوضى!!.. تحقيق : قذافى عبد المطلب..... 238
مديرة الجودة بالإمدادات تقر باستيراد أدوية مخالفة للمواصفات ، السودانى..... 241
إبتعدت عن البلاد وليس عن المهنة ، دكتورعبدالرحمن الرشيد..... 242
تلف أدوية بقيمة ملياري جنيه بميناء بورتسودان ، بهاء الدين عيسى—إبتسام حسن..... 244
الفساد فى وزارة العلوم والتكنولوجيا..... 245
الفساد فى شركة الخطوط الجوية السودانية
إختلاسات وتجاوزات بـ «8» مليارات جنيه فى مكتب حجز تابع لسودانير ، حافظ الخير..... 247
البرلمان : سودانير ما تزال تصر على إخفاء تفاصيل صفقة (عارف) ،اجراس الحرية..... 247
عن سودانير وسقوط طائراتها الكثير والمثير ،التحقيق حول حادثة الطائرة لايكفى ، سمية سيد..... 248
كارثة سودانير ، من المسئول ؟ د.سيد عبد القادر قنات..... 251
بيع 70% من (سودانير).. البرلمان لا يعلم واقتصاديون يحذرون ، سودانيزاونلاين..... 251
الفساد فى هيئة الطيران المدنى
تزوير فى مستندات وأوراق رسمية بعلم مدير الطيران المدنى... ولا حراك..... 253
لمن يهمهم الأمر ..شوائب 2 ، الطاهر ساتي 257
نموذج فساد طازج ، الطاهر ساتى..... 258
الفساد فى وزارة التعليم العالى ، وزير التعليم العالي أمام المحكمة : التوقيع المنسوب لي مزوّر 259
الفساد في الهيئة القومية للمياه
الهيئة العامة للمياه- بحر من التجاوزات ،جريدة الاخبار..... 259
سمعاً وطاعة يا .. ولاة الأمر (2) ، الطاهر ساتى..... 262
قضية تهرب وزارة الداخلية من المراجعة ، المراجع العام يرد على بيان وزارة الداخلية..... 263
اتهام السيدة وصال المهدي للبشير و قادته بالفساد ، اجراس الحرية..... 263
شركات المؤتمر الوطنى..... 264
الفساد ينخر بيت الرئيس ، شوقي حسين..... 271

قضايا اختلاسات المال العام فى حكم الإنقاذ
محاكمة موظف بوزارة الشؤون الهندسية بتهمة اختلاس (332) مليون جنيه 274
اتهام موظف ببنك أم درمان الوطنى باختلاس (6) مليارات جنيه 275
أتهام موظفة بشركة الجزيرة باختلاس220 مليون 275
محاكمة موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الابيض اختلس «4» مليارات جنيه 275
اختلاسات بولاية النيل الأبيض بلغت «53597065» ديناراً 276
اختلاس مناديب لقوات الدفاع الشعبى الاول بمبلغ (488.575) جنيه والثانى (456.974) جنيه 276
بدء التحريات فى اختلاس 750 مليون جنيه ببنك المزارع 276
مدير برنامج الإيدز السابق حوكم غيابياً بعد إتهامه باختلاس أكثر من 200 مليون جنيه 277
محاكمة أمين خزنة محلية ام درمان ، قام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية 277
6,6 مليون جنيه اعتداءات على المال بنهر النيل 277
اختلاس (78) مليار جنيه بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم 278
اختلاس (7) ملايين باحدى المستشفيات بالخرطوم 278
اختلاس موظف بالقمسيون الطبى لمبلغ 44 مليون جنيه 278
اختلاس مدير مالى فى صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية لمبلغ (88) مليون جنيه 278
اختلاس موظف بالصندوق القومى للخدمات الطبية بالقوات المسلحة لمبلغ «367»ألف جنيه 279
اختلس مبالغ وادوات ، إحالة موظف بمستشفى كبير ببحرى لنيابة المال العام 279
السجن والغرامة لموظف بسودانير لاختلاسه مبلغ«75» ألف جنيه 279
التحقيق مع موظف بنك عريق اختلس 2 مليار جنيه 280
محكمة الأبيض توجه الإتهام لموظف وتاجر باختلاس 4 مليارات جنيه 280
فساد بين قيادات المؤتمر الوطنى
النيابة فتحت ضدهم بلاغاً ، 9 مليارات مقابل إطلاق المعتقلين الثلاثة ، الوطن 280
تفاصيل عن قضية توقيف ثلاثة من قيادات (الوطني) ، الصحافة 281
الفساد فى وزارة الشئون الأنسانية
معلومات عن اختفاء «10» مليارات من الشؤون الإنسانية ، آخر لحظة 281
الفساد فى وزارة العدل ، قضية الكاردينال
المدعى العام يوقف أمراً بالقبض على الكاردينال ، الوطن 282
محامي الشركة: إطلاق سراح الكاردينال (سابقة خطيرة) ، الرأي العام 282
تفاصيل مثيرة حول تدخل سبدرات فى قضية الكاردينال ،صحيفة الانتباهة 283
تفاصيل مثيرة حول قضية الكاردينال ، تقرير: هاجر سليمان 284
عبد الباسط سبدرات: لا يوجد فساد مالي يستدعي تشكيل لجنة برلمانية لمحاربته ، ميادة صلاح 287
الفساد في الصندوق القومى للتأمينات الاجتماعية ، صحيفة الحقيقة 288
الفساد في منظمة الشهيد ، يعترفون ولا يُساءلون ، الطاهر ساتي 288
تقرير برلماني : تصفية مرافق حكومية وإنشاء أخرى (بطرق غير قانونية) ، اسماعيل حسابو 289
حكاية الـ(60) مليون دولار!! عثمان ميرغني 291

اموال النهضة الزراعية تفتقر للشفافية ، السودانى..... 292
وزير دولة يعيد صيانة منزله من المال العام ، بؤر الفساد ، انعام محمد الطيب..... 292
قضية استيراد النفايات الإلكترونية
النفايات الإلكترونية (المسرطنة) تفجر أزمة بين المواصفات والبرلمان ، أجراس الحرية..... 294
السودان : تورط وزراء بفضيحة النفايات الالكترونية..... 295
الفساد على أعلى مستوى فى السودان ، هلال زاهر الساداتى..... 295
قضية خصخصة المصالح و الشركات الحكومية العامة ، الميدان..... 297
غسيل الاموال و رشاوي الاستثمارات الخارجية. قضية جمعة الجمعة
الاستعانة بشركات عالمية لتقييم وحصر ممتلكاته داخليا وخارجيا..... 298
لقاء مع السيد جمعة الجمعة..... 299
ضلوع الأجهزة الرسمية للدولة فى الإحتيال على المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر
سوق المواسير بالفاشر... دس السم في الدسم ، نبوية سرالختم- سارة تاج السر..... 300
كارثة سوق المواسير بالفاشر ، عبدالقادر محمد ابكر..... 302
هروب تاجر بعد حصوله على قرض ب "38" مليار جنيه ، بالانتباهة..... 304
صاحب القصر الذي اشترى الشارع ، رسالة مفتوحة لوزير العدل ، ياسين حسن بشير..... 305
وزارة الزراعة وملف فساد آخر ..!! الطاهر ساتى..... 306
قضية الفساد في الالبان المستوردة ،اللبن في (الكازوزة!!) ، زهير السراج..... 308

البشير: ما يقال عن استشراء الفساد بالبلاد "حديث إفك "

السودانى ، الخميس ، 11 مارس 2010

الاقتصاد السياسي للفساد والانقاذ

بقلم: طارق بشري شبين

سودانايل ، الخميس ، 25 فبراير 2010

مدخل: غرضنا في هذه الدراسة الاوليه هو محاولة رسم صورة كلية لهذا الفساد المنظم علي هوي و هلا وهذي و هدي من ايدولوجيه اسلاموية اخذت تبرر لحاملها الاجتماعي السياسي و الذي هو حزب المؤتمر الوطني انه هو هو الدولة (خصخصة الدولة لصالح راسمال متطفل). نحاول ايضا تقدير كمية المال العام (المنهوب) جراء ممارسة الفساد الذي اخذ شكل منحني متصاعد منذ انقلاب الجبهة الاسلامويه في 1989. ان تقديرنا الاولي يقول ان ما قدره 25 مليار دولار و 428 مليار دينار و 223 مليار جنيه "جديد" من المال العام اهدر جراء هذا الفساد الكبير و الصغير من العام 1998 الي 2009.

في تعريف الفساد

الفساد مفهوم واسع المعني.فهو يمكن تعريفه من جهة السياسه ، الاقتصاد ، الاجتماع ،الدين و القانون.الفساد كعلاقة بين العام و الخاص مفهوم حداثي بما يعني انه ليس تعريفا كونيا شاملا ، بل في السياق الثقافي المحدد يجد تعريفه المحدد . فالفساد قد يعرف بكونه استغلال القواعد العامه او الموارد العامه من اجل المصلحة الخاصة ، او سوء استخدام السلطة العامه من اجل المصلحة الخاصة (Lennerfors — The vicissitudes of corruption 2008).

نتبني هنا التعريف الذي اخذته منظمة الشفافية الدوليه للفساد و الذي هو "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" ، ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما قال بأن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات محلية او اجنبية ، أو أعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة ، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة (الاقتصاد السياسي الفساد .الإصلاح .التنمية ـ منير الحمش)، اذن هو استغلال سلطة الدولة او الموارد العامة من اجل تحقيق منفعة الذات السياسي و التي نعني بها منفعة الحزب الحاكم — الموتمر الوطني — و موسساته المكشوفة او غيرها و من اجل المنفعة الخاصه لهذا الفرد او ذاك .

الاقتصاد السياسي للفساد

الفساد كظاهرة تاريخية و من القدم بمكان يوجد في الدول الصناعية المتقدمة و في الدول الاقل نموا . المدارس الاقتصاديه المختلفة تناولت الظاهرة بالبحث من جهة التحليل النظري و التحليل الكمي .ان الكفاءة الاقتصادية شرط ضروري من ضمن اشتراطات اخري من اجل تسريع النمو الاقتصادي و الذي هو عامل اساسي ضمن عوامل اخري في اطراد عملية التنمية الاقتصاديه و السياسيه و الاجتماعيه .ان اثر الفساد علي الكفاءة الاقتصاديه في التنظير الاقتصادي ياخذ وجهتين ،الوجهة الاولي تري ان الفساد في نهاية التحليل يساهم في النمو الاقتصادي و التنمية و ذلك ان تقديم الرشوه لموظفي الدولة قد يساهم في تمرير الاوراق الضرورية لبدء النشاط الاقتصادي لهذا المستثمر او ذاك .ان بيروقراطية الدولة و التي تميل الي البط في العمل في العاده ، هنا من المتصور ان رشوة كبار الموظفين قد يساعد في التعجيل باستخراج الاوراق المفترضه لقيام الشركات المحلية و الاجنبية و التي بدورها تساهم في زيادة الانتاج و النمو الاقتصادي . و تري هذه الوجهة ايضا ان اعادة ضخ الاموال التي تراكمت اثر الفساد في المجال الانتاجي عامل ايجابي في نمو الاقتصاد. الوجهة الثانية تري ان الفساد يلعب دورا سالبا في عملية النمو الاقتصادي و التنمية بكونه

اي الفساد يتمظهر كضرائب اضافيه علي الاستثمار و بالتالي تزداد التكلفة الي الحد الذي يحد من الاستثمار المحلي و الاجنبي . Nicholas Lash – 2003

ان الفساد و الاقتصاد الخفي ذو صلة عميقه مع الدائرة الشريره التي تعمل علي توزيع و اعادة توزيع موارد الدولة الاقتصادية لصالح النخبة الحاكمة و جماعات المصالح المرتبطة بها و بالتالي تفريغ المنافسة الاقتصادية ، بتعريفها الكلاسيكي من معناها ، للفساد اثر سلبي علي المناخ الاقتصادي ككل و الي الحد الذي يعمل فيه علي ازدياد معدلات الفقر .الفقر بمعناه الواسع و الذي لا يعني فقط انخفاض مستوي الدخل الفردي الي او تحت2 دولار في اليوم بل يمتد الي مستوي الحصول علي الخدمات الاساسية من تعليم و صحة ،اضافة الي الحقوق الديمقراطية. تشير منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث على مكافحته وتطويقه ، في تقريرها عن الفساد لعام 2008 ، بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الامر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستفشيات أو المياه الصالحة للشرب . استمرار الفساد والفقر بمستويات عالية في عدد من المجتمعات الدولية هو أشبه بكارثة إنسانية دائمة لا يجوز السماح بها. وحسب تقرير المنظمة تعد كل من الصومال والعراق وبورما وهايتي وأفغانستان والسودان من أكثر الدول فسادا. (www.transparency.org).

في دراسة له حول امكانية انجاز الاهداف الانمائية للالفية و الذي ترمي فيه الامم المتحدة لتخفيض معدلات الفقر الي النصف بحلول 2015 – متخذا السودان كحالة دراسية – توصل علي عبد القادر الي ان هناك ازدياد في مستوي التوزيع الغير متساوي للدخل و الاستهلاك و ان السودان قد يحتاج الي ما قدره 28 عاما لكي يحقق هدف تخفيض معدلات الفقر الي النصف و ان ال28 عاما هي ضعف الزمن الذي قدرته الامم المتحدة من اجل تحقيق ذلك الهدف (علي عبد القادر ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، دراسة 304). يشير "التقرير الاستراتيجي السوداني" إلى أن البلاد شهدت خلال العقدين الأخيرين ازدياداً مطرداً لظاهرة الفقر ، حيث بلغت نسبة الفقر 94% من إجمالي السكان ، وتتراوح هذه النسبة بين 75.4% لولاية الخرطوم ، 95.4% لولاية غرب دار فور (مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1997: 322).

و حسب الدراسات الاقتصادية و التي وظفت مناهج الاقتصاد القياسي ،ان الفساد يوثر بشكل سلبي علي عدم المساواة في المجتمع و ذلك من خلال العديد من الاليات.اولا ، الفساد ياذي بطريق مباشر عملية توزيع الدخل و بذلك يحصل الذين بيدهم السلطة و من يدرون في فلكهم علي دخل بطرق غير قانونية جراء ممارسة الفساد و يتحمل في نهاية الامر المواطنون تكلفة الفساد.ثانيا ،فان الفساد ياذي النظام الضريبي و ذلك عندما ما تمنح الدولة اعفاءات و امتيازات ضريبية للاغنياء و في ذات الوقت تفرض المزيد من الضرائب علي الفقراء و اصحاب الدخل المتوسط و هنا يتم تجريد النظام الضريبي من لعب دوره المحدد في زيادة الرفاه الاجتماعي.ثالثا ،ان المال الذي اضيع جراء الفساد كان من الممكن صرفه في الخدمات التعليمية و الصحية و التي توثر بشكل فعال و موجب بدورها في النمو و التنمية الاقتصادية في حال توفرها لقطاع واسع من السكان.رابعا ، الفساد قد يقود النخبة الحاكمة الي جعل الخدمات الصحية و التعليمية قائمة علي اساس القدرة علي الدفع و مما توثر علي الفقراء و متوسطي الدخل بشكل سالب و هنا في نهاية التحليل يتاثر راس المال البشري بشكل سالب و تقل فرص الحراك الاجتماعي الي اعلي بالنسبة لكتلة الفقراء (Eric Chang – Afrobarometer.paper79).

ان الفساد لا يوثر بالسلب فقط علي النمو الاقتصادي ، و علي هدف تقليل الفقر ، و علي المناخ الاستثماري المحلي و الاجنبي و علي النظام الضريبي و مدي عدالته و فعاليته ، انما يوثر الفساد كذلك علي الانفاق الحكومي . ان وجود مستوي كبير من الفساد في الدولة و القطاع العام يودي لتقليل الانفاق الحكومي و من ثم تقليل صرف الدولة علي الخدمات التعليميه و الصحية و علي الصرف العام علي البنية التحتية من طرق و كباري و سكك حديدية ، و في المقابل وجدت الدراسة التي وظفت احدي نماذج التحليل الاقتصادي القياسي ان الفساد يودي الي ازدياد الانفاق الحكومي علي الدفاع و الطاقة (Clara – 2003)

يودي الفساد و تبديد موارد الدوله عبر السياسات المتمركزة حول الذات السياسي الي زيادة حجم المديونية و بخاصة الخارجية.
يؤدي تبديد الموارد والنقص في الإيرادات (العائدات) الحكومية نتيجة ممارسات الفساد الكبير والصغير إلى تحميل المواطن أعباء النقص في الإيرادات عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة.في تقرير المراجع العام لسنة 2007 ذكر المراجع السياسات و الاجراءات التي اتبعتها موازنة 2007 و جاء ضمنها رفع ضريبة القيمة المضافة من 10 الي 15 % و فرض رسم اضافي جمركي علي الاثاثات و الركشات بنسبة 15 % ، بينما خفضت ضريبة ارباح الاعمال و دخل ايجار العقارات من 35 الي 10% و تخفيض ضريبة الارباح علي الشركات الخاصة و البنوك و شركات التامين من 30 الي 15%.و كذلك تخفيض ضريبة الارباح الراسمالية من 5 الي 2% .وهذا يبرهن من واقع السياسات الاقتصاديه ان حكومة الانقاذ تعمل علي منح الاغنياء المزيد من الامتيازات و في المقابل تفرض المزيد من الضرائب علي الطبقات الوسطي و الفقيرة (الميدان – فبرائر 2008).

الانقاذ و الفساد

بنية الفساد في ظل نظام الانقاذ من الممكن حسب تصورنا شوفها بكونها عماره (صفراء)(خذ المحمول الايدولوجي لهذا اللون) تتكون من ثلاث طوابق الطابق الاول الاساسي يمثل البنيه الاجتماعيه بما هي مصالح الراسماليه الطفيليه ابتدائا من تكوننها وصعودها في السبعينات و مرورا بانقلاب الجبهه الاسلاميه في 1989 و حيث هيمنة الراسماليه الطفيليه علي مفاصل الاقتصاد القومي و موارده . الطابق الثاني يمثل الخطاب السياسي الاسلاموي و الذي فيه يمثل مفهوم التمكين الغطاء الايدولوجي لممارسات الفساد و بخاصة للفساد الموسس المنظم و اخيرا الطابق الثالث يمثل استخدام اليات الدوله للقمع و الافساد و تشابك المصالح خارج الجسم السياسي. تستخدم الطفيلية الإسلامية – حسب دراسة نشرت في صحيفة الميدان -
آليات مختلفة لمراكمة رؤوس الأموال بالاستحواذ على القدر الأعظم من الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع وكذلك اقتطاع جزء كبير من القوت الضروري للمواطنين وتحويله لمصلحتها. هذه العملية تتم باستغلال قطاع الدولة ونهب موارده وتوظيف جهازها لنهب موارد التكوينات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى. فهي تسخر آلة الدولة لتحجيم وابتلاع الشرائح الرأسمالية الأخرى وسحب وامتصاص موارد القطاع التقليدي باستخدام الأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية ابتداءاً بآليات وقوانين السوق مروراً بالفساد وجباية للتبرعات القسرية وانتهاءاً بالقهر الديني والسياسي إلى درجة التصفية الجسدية (الميدان اكتوبر 2001 – دراسة في مراكمة رؤوس اموال الراسمالية الطفيلية الاسلامية في السودان).يشير تاج السر عثمان (سودانايل 17 يونيو2009) الي ان الراسمالية الطفيلية بعد 1989 قد تضاعفت ثراوتها و ذلك عبر العديد من المصادر و التي منها هنا نعدد علي سبيل المثال لا الحصر ، اولا ، نهب أصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة أو لمنظماتها أو الأقمار التابعة لها ، والتي كونت أكثر من 600 شركة تجارية تابعة لها ولمؤسساتها.ثانيا ، إصدار قانون النظام المصرفي لعام 1991 م والذي مكن لتجار الجبهة ولمؤسساتها من الهيمنة على قمم الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي ، إضافة لإجراءات تبديل العملة وتحميل المودعين التكلفة بخصم 2 % من أرصدتهم وحجز 20 % من كل رصيد يزيد عن 100 ألف جنية امتدت اكثر من عام وانتهاك قانون وأعراف سرية النظام المصرفي وكشف القدرات المالية لكبار رجال الأعمال أمام تجار الجبهة الإسلامية.ثالثا ، من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة أيضا عائدات البترول والذهب.

الانقاذ : فساد منظم مركزي و ولائي

يشير كتاب (Corruption, global security and world order)
الي انه من الممكن التمييز بين نوعين الفساد. الفساد المنظم و الذي قد يكون مركزيا و بذلك يعني وجود حالة من الفساد تلف الدولة و وموسسات المجتمع المدني .الدولة او قل النخبة الحاكمة ذات النفوذ تتحكم في شبكة الفساد بحيث انها تحدد كيف يتم توزيع الكعة و نصيب كل مجموعة مصالح او افراد و متي . و الشكل الاخر هو الفساد المنظم اللا مركزي و دعنا نقول انه الولائي و حيث هنا الحرية لشبكة الفساد لتحدد حجم و نوع الفساد و قد يحدث احيانا نوع من العنف في هذا الاطار .و هذا قد يحدث نوع

من التنسيق و الهارموني بين الفساد المنظم المركزي و اللا مركزي .. في تصورنا ان الفساد الذي ظل يمارس في عهد الانقاذ هو هذا الفساد المنظم و الذي تديره القوي النافذه في الموتمر الوطني سواء كانوا السياسيون اصحاب الامر النافذ او المكتب السياسي او رجال الاعمال او جهاز الامن و بخاصة الفرع الاقتصادي منه و هنا يمكننا القول ان عائدات البترول و الذهب و شراء الولاء السياسي—ضمن اخريات من الاشياء —هي الاشياء التي يتم فيها الفساد المنظم المركزي.

وفقا لصحيفة آخر لحظة 2009/10/14 ان هيئة المظالم والحسبة العامة الاتحادية كانت قد افصحت حالها للبرلمان ، حيث إنها وصلت الي مرحلة من العجز المالي وانقطاع في الاتصالات ومهددة بانهيار مبانيها وقطع المياه والكهرباء واضافت الصحيفة أن محمد أبو زيد مدير الهيئة (كشف أمام البرلمان عن ضغوطات تعرضوا لها من قبل مسؤولين كبار بهدف تغيير مسار العدالة لصالحهم) وزاد (تلقينا شكاوي من مواطنين أثبتت الوقائع حقوقهم تجاه المسؤولين ، لكن بعض المسؤولين طلبوا منا اصدار حكم لصالحهم وقالوا لنا "اعصروهم"). .هذه الهيئه تعمل وفق القانون الصادر في 1998 و الذي حدد من مهامها حسب الفصل الثاني — ماده 7 — " دون المساس باختصاصات القضاء تعمل الهيئة عل الصعيد الاتحادي لرفع الظلم البين وتأمين الكفاءة والطهر في عمل الدولة والنظم والتصرفات النهائية التنفيذية أو الإدارية وبسط العدل من وراء القرارات النهائية للأجهزة العدلية ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تختص الهيئة بالتنسيق مع أجهزة الدولة بالنظر والتقرير في الآتي :(لناخذ من الاتي النقطه ج و التي تقول :" الأضرار الناشئة عن سوء استخدام السلطة أو الفساد من أجهزة الدولة شريطة أن تكون قد استنفدت كافة طرق الطعن المتاحة قانوناً لدى الجهات المختصة". ان الهيئه تعمل علي النظر و التحقق في قضايا الفساد — ضمن مهامها الاخري — علي المستوي النظري و علي مستوي الواقع المعاش و حسب قول مديرها فان الهيئه باتت في موقع العجز التام في اداء مهامها . استخدام العنف المادي منه و الخطابي (اعصروهم) بهدي من مفهوم التمكين و تجريد موسسة الحسبه الرقابية من امكانية العمل يوكد ان الحزب الاسلاموي الحاكم لا يرغب ان تكون موسسة الحسبة احد اهم الموسسات التي تجسد الطابع المميز للاقتصاد الإسلامي (الذي يدعونه).و حسب منظري الاقتصاد الاسلامي ان خصوصية الاقتصاد الإسلامي وتميزه مثل مؤسسة الزكاة ، ومؤسسة الاوقاف ، ومؤسسات المشاركة المصرفية ، ومؤسسات التأمين التعاونية ، ومؤسسة الحسبة الرقابية ، والتي هي من أهم المؤسسات التي تجسد الطابع المميز للاقتصاد الإسلامي من خلال أخلقة الحياة الاقتصادية وتوجيهها توجيها يساهم في رفع كفاءة أداء الاقتصادات الإسلامية التي تعاني اليوم من تطور أشكال الفساد الاقتصادي وتنامي آلياته بصورة أضحت تؤثر سلبا في حاضرها وتهدد مستقبلها(صالح صالحي —جامعة سطيف ،الجزائر).

عندما تودي الحرب المحدده بشكل فقير ،بمعني عدم تحقيق الحرب الاهداف المرسومه لها ،فان العقل السياسي للنخبه الحاكمه يتصور ان هذا الاخفاق في الحرب مرده في البعد الفني و هكذا يتصور هذا العقل ان زيادة القوات المشاركه في الحرب عددا — مئات او الاف — زيادة الامدادات العسكريه و غيرها ،زيادة الحوافز الماديه ،زيادة التكنولوجيات المستخدمه و غيرها من هذا القبيل ،كفيل ان يودي الي الانتصار في الحرب و تحقيق الاهداف. هنا لا يري هذا العقل سوي الاخفاق الفني سببا في خسران الحرب و انهم وفروا القليل حينما كان من المفترض توفير الكثير ، لا مساحه هنا لاعمال النقد حول معني الحرب و الشك في جدواها ، حول مكان حقوق الانسان. هذا العقل المازوم يشبه تماما النخبه السياسيه المتاسلمه ،النافذه في نظام الانقاذ ، ممثله علي سبيل المثال في رد وزير العدل حول طلب بعض الاعضاء في البرلمان المعين بضرورة انشاء لجنه خاصه بقضايا الفساد و الذي استخدم البعدالكمي الفني حينما اشار الي ان الفساد قليل لا يحتاج لجنه برلمانيه تروح تبحث فيه .لا مكان عند هذه النخبه الحاكمه حول البعد الاخلاقي للفساد في الحقل السياسي و الاجتماعي و لا معني من اضفاء مصداقيه لصوت برلمانها المتسائل حول الفساد ،لا معاينه نقديه لعلاقة الفساد و الفقر ،علاقة الفساد و التنميه ، علاقة الفساد و الاستثمار و بخاصة الاجنبي ، علاقة الفساد و "الايدي المتؤضه" النافذه في بيروقراطيه الدوله- الحزب "الرسالي".

ان الفساد بتكوننه كظاهرة اجتماعية تاريخية يستدعي عدد من الاشتراطات السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية ، و غيرها ، لكي يزدهر او ينتفي في هذا المجتمع او ذاك. يذهب منير الهمش في كتابه و الذي سبق ان اشرنا اليه اعلاه الي ان هناك نظرية اخلاقوية

تحاول ان تفسر الفساد بكونه يرجع الي وجود اشخاص فاسدين ضعيفي النفوس ، و اضافة لهذه النظرية ، توجد النظرية الاقتصادوية و التي ترجع الفساد للظروف الموضوعية و التي تعمل علي تشجيعه . والحال إن الفساد ، خلافا للنظريتين معا ، نتاج موازين قوى غير متكافئة بين مجتمع السلطة ومجتمع العمل ، وذلك في ظل نظام سياسي متمركز حول السلطة وحرمتها ورفعة شأنها ، يمنح الحائزين عليها نفاذا امتيازيا إلى الثروة والموارد الوطنية ، فضلا عن «الحرية» والحصانة وبهجة الحياة.
يميل الايدولوجويون من اهل الانقاذ لتبني النظريه الاخلاقويه اكثر من الاقتصادوية عند تفسير ظاهرة الفساد التي تنمو في ظل حكمهم. فلناخذ علي سبيل المثال ، غازي صلاح الدين و تفسيره لظاهرة الفساد في ظل الانقاذ.يذهب غازي بالقول "" الاسلاميين - ويقصد حركتهم في السودان - ليسوا ملائكة... ان وجود بعض الاسلاميين الذين يسخرون العمل العام لمصالحهم الشخصية أمر وارد جداً ، وقد يكون ذلك من أناس متديّنين .. ثم يضيف : قد يكون من بين زملائي من اغتر بالسلطة وتغيّر بسبب السلطة واستولى على الاموال وأوصد الأبواب أمام الناس ، وهذا النموذج متوقّع حدوثه ، ولكن لا أراه كثيراً " (اجراس الحرية 25 مايو 2009).فالفساد عند النخبة الاسلامويه — وفق قراءتهم الايدولوجية المتاسلمة - يمارس من قبل اسلامويين قليلي العدد ،فاسدي الاخلاق.حتي لو افترضنا ان هذا المنطق الذي ساقه غازي سليم النظر ،فان النهاية المنطقية له تقول كان علي الانقاذ ان تطهر ذاتها او تحاسب الاخوان الذين استولوا علي الاموال .و هذا ما لم يحدث طوال ال 21 سنه من الحكم . في بداية أية سلطة مطلقة يبدأ الفساد من أعلى الهرم ولا نتحدث هنا عن الفساد بمعناه المتداول وهو سرقة الأموال العامة فقط. بل نتحدث عن إعادة توزيع الثروة الاجتماعية بطريقة تضمن الولاء السلطوي للسلطة المطلقة المجسدة وهذا التوزيع لن يتبع سوى مصالح فرد واحد وتبدأ هذه الظاهرة بالنزول إلى تحت حيث أجهزة الدولة ومن ثم المجتمع وبعدها كما هو الآن في السودان يصبح هنالك كرة تتحرك من فوق إلى تحت ومن تحت إلى فوق يمكن من خلالها القول مع محمد عمارة أن السلطة المطلقة تحولت إلى مفسدة مطلقة(ضياء الدين السر — 13مايو 09 -.www.Nubian- forum com).

حضاره اسلامويي السودان ، الانقاذ و اهرامات الفساد

واقع الفساد يحكي ان الانقاذ انجزت حضارة الفساد(اين مشروع التوجه الحضاري) او قل اهرامات الفساد بما هي سلوك كائن الانقاذ المرتجق بمفهوم التمكين و ممارسته للفساد عبر الدوله و الحزب .هذه الاهرامات من الممكن القول ان الانقاذ بها وصلت بالفساد في السودان اعلي مراحله بعد 1956 و اكثر كثافه حيث غطي الفساد مساحات واسعه في الدوله و الحياة السياسيه و الاقتصاديه .ودعونا هنا نشير الي امثله من بعض الصحف.اشارت الميدان (يونيو2003) الي انه كان قد تبادل حراس سجن كوبر ووسجناؤه ظاهرة المدعو: محمد احمد الشهير بـ(ود السكة) ، نزيل السجن العمومي تحت المادة (179) وهو يخرج صباح كل يوم من السجن بعربته المرسيدس مع سائقه آخر شياكة وكأنه يخرج من فندق خمسة نجوم. يقابل كبار مسئولى الدولة والوزراء دون سابق موعد وينجز الكثير من الصفقات الكبيرة. آخر صفقة تمت مع حكومة السودان لبناء مطار ، وجاء ذلك في الصحف السيارة باسمه ودون أي خجل.و الي الحقل الصحي يصل الفساد او هكذا تسرد صحيفة (الوطن) 2001/11/20 الي انه كانت قد "حققت شرطة الحارة 14 محافظة كرري إنجازا عظيماً يومي أمس وأمس الأول بقبضها لأدوية فاسدة تقدر قيمتها قبل نفاذ صلاحيتها بـ 2 مليار جنيه سوداني. وفور ورود المعلومة إلى (الوطن) تحرك فريق تحقيقات كامل بالكاميرا والنقل لنقل الأحداث بتفاصيلها. والمأساة المحزنة تمثلت في ان كل الأدوية المضبوطة الفاسدة هي أدوية أطفال (بنادول ، فلاجيل ، فينتولين) معبأة في عدد سبعة آلاف وخمسمائة وتسع وثلاثين كرتونة ، إضافة إلى إبر للحقن وقساطر وأكياس (بول) وقال المتهم في القضية ان هذه الأدوية مشتراة من إدارة الإمدادات الطبية وانه قام بشرائها عن طريق الدلالة . هذا وقد صدر قرار رسمي بعد منتصف الليل والجريدة ماثلة للطبع بمنع نشر هذا التحقيق أو الإشارة إلى أي أمر يتصل به في الصحيفة.و في حقل المال و البنوك هناك امراء للفساد او هكذا تقول صحيفة الخرطوم عدد 15 يوليو 2008 " وسط عملاء البنوك السودانية المتعثرين في سداد ما عليهم من ديون شملت حولي 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد. وقد كشفت المصادر أن هناك تحقيقات سرية بدأت مع مسئولين في المصارف تشير

التقارير الرسمية إلى تورطهم في أزمة تسديد التمويلات بينهم مديرو بنوك وموظفون في إدارات الاستثمار في البنوك ، كما كشفت أن جملة الأموال المتعثرة بلغت 30 مليار جنيه سوداني أي ما يعادل 15 مليار دولار أميركي. وكان البنك المركزي قد هدد بنشر أسماء موظفي المصارف الذين يقومون بمنح التمويل للمتعثرين بطرق غير قانونية. وكشفت المصادر كذلك أن عددا من المتعثرين قد تم الإفراج عنهم بعد تحقيقات أولية أجريت معهم من قبل المسئولين في الأمن الاقتصادي ونيابة المصارف ، فيما تم تحويل 37 من كبار المتعثرين إلى سجن كوبر القومي في الخرطوم. وقالت المصادر أن هذه المجموعة التي تضم كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد ، تلقت حوالي 85% من جملة التمويلات المتعثرة. وتوقعت المصادر أن يتم اعتقال مجموعة أخري من المتعثرين الذين يطلق عليهم وصف "الجوكية" و"أمراء البنوك".

علي مدار السنوات العديدة من عمر الانقاذ و التي اتت عبر الانقلاب العسكري في يونيو 1989 ، و بخاصة في السنوات الاخيرة التي شهدت نوع ما من "حرية" الصحافة ،ظلت المادة الصحفية حول الفساد الكبير و الصغير ، الفساد في مركز السلطة و في الولايات في حضور دائم. من هنا في هذا المقام لا نود ان نسرد كل الذي كتب حول الفساد طيلة عمر الانقاذ . ففي "بوست" توثيقي لسعد مدني بعنوان الفساد في الانقاذ حتي لا ننسي جهد مقدر حول التوثيق و بالامكان زيارته في موقع سودانيز اون لاين (Sudaneseonline.com).ان الصحف سبق ان نشرت العديد من قضايا الفساد في البنوك (بنك نيما مثلا) و المصارف ، في اختلاسات الأسواق الحرة ، في خصخصة النقل النهري ،في اليخت الرئاسي ، بيع شركة الخرطوم للإنشاءات ، في انهيار عمارة جامعة الرباط ، في شركات الاتصالات ، في اختلاس ديوان الزكاة ، ولاية الخرطوم 2009 ، في الصندوق القومى لرعاية الطلاب ، في هيئة الموانى البحرية ، في الصندوق القومي للمعاشات ، في طريق الانقاذ الغربي ، في وزارة العلوم والتكنولوجيا ، في مركز العيون الخرطوم ،في مشتريات الدولة ،في الولايات و ولاية الجزيرة التي وجد واليها الحالي ميزانية الولاية خاوية علي عروشها ، في الخطوط الجوية .هذا الفساد ارض جو بحر و بمنحي صاعد.

السودان و موشر الفساد

و بقراءة موشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ، نلاحظ من الجدول (2) و الذي يوضح موقع السودان في هذا الموشر في السنولت من 2003 الي 2009 ، ان هناك تتدهور في النقاط ،فمن 2.3 نقطة كان السودان قد تحصل عليها في 2003 ، وصلت الي 1.5 نقطة في 2009. و من ناحية الترتيب بين الدول ، يلحظ كذلك تدهور في الترتيب و بخاصة في السنوات التي تلت 2006.و هذا يعني ان هناك منحني فساد بات ياخذ شكلا تصاعديا في البلد و مما لا شك فيه فان هذا التصاعد في موشر الفساد له اثاره السلبية في البعد السياسي والاقتصادي و الاجتماعي .

تطور موشر الفساد و موقع الانقاذ منه = السنوات من 2003 الي 2009 = جدول 2

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الترتيب	106	122	* 144	174	172	173	176
النقاط	2.3	2.2	2.1	1.8	1.8	1.6	1.5

* في 2005 السودان كان ترتيبه 144 من 158 دولة شملها تقرير الشفافية . في 2006 الي 2009 عدد الدول التي شملها التقرير كان 180.في 2004 ترتيب السودان 122 من 145 دولة. في 2003 كان السودان ترتيبه 106 من 133 دولة. المصدر : منظمة الشفافية الدولية

مؤشر الحاكمية و السودان

بدا تطوير المؤشر المركب للحاكمية من قبل باحثين في البنك الدولي و ذلك علي اساس 6 جوانب للحاكمية ، و تتمثل في التعبير و المساءله ، و حكم القانون ، و الاستقرار السياسي ، و نوعية التدخل الحكومي ، و السيطرة علي الفساد و كفاءة الحكومة.و يعتمد تطوير الموشرات الفرعيه لكل جانب من جوانب الحاكمية علي عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة 31 موسسة متخصصة (جسر التنمية عدد 70 المعهد العربي للتخطيط الكويت)

تعد هذه المؤشرات العالمية لإدارة الحكم العناصر الرئيسية التي اشتمل عليها تعريف الحاكمية الرشيدة إذ يقيس مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة مدى قدرة مواطني بلدٍ ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام. أما مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فيقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية أو باستخدام العنف بما في ذلك الإرهاب ، فيما يشمل مؤشر فعالية الحكم نوعية الخدمات العامة ، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ، ونوعية إعداد السياسات. فيما يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها ، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم ، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف في حين يقيس مؤشر الحد من الفساد مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك أعمال الفساد ، صغيرها وكبيرها ، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

يلاحظ من الجدول 3 ، ان الموشرات في كليتها ذات نقاط سالبة مما يعني معه ان موشر الحاكمية ككل يشير الي ان السودان يشهد مستوي متدهور في الحاكمية . و ان تفشي الفساد بدلالة عدم الحد منه تضع السودان في موقع اقل من المتوسط علي المستوي العالمي.

مؤشر الحاكمية – السودان ، جدول 3

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التعبير و المساءلة	1.77-	1.68-	1.73-	1.7-	1.66-	1.55-	1.52-	1.71-	1.75-	1.95-
الاستقرار السياسي	2.44-	2.29-	2.11-	2.12-	1.84-	2.12-	2.02-	2.36-	2.05-	2.55-
كفاءة الحكومة	1.41-	1.15-	1.11-	1.45-	1.2-	1.21-	1.13-	1.16-	1.08-	1.5-
حكم القانون	1.5-	1.47-	1.35-	1.62-	1.52-	1.53-	1.24-	1.46-	1.57-	1.64-
السيطرة علي الفساد	1.49-	1.26-	1.17-	1.39-	1.31-	1.27-	1.02-	93.-	1.00-	1.14-

المصدر: البنك الدولي http://info.worldbank.org/governance

نقاط الحاكمية هي ما بين موجب 2.5 و سالب 2.5

الانقاذ – محاولة اولية في قياس الفساد الكلي

بالتعريف ، الفساد يعتبر ممارسه غير قانونيه ،و من هنا فان محاولة قياس الفساد تبدو غير مباشره و قائمه علي التقدير ان محاولتنا هنا لقياس الفساد في سلطة الموتمر الوطني ترمي الي الوصول الي تقدير عام لكمية المال المهدر اثر ممارسات الفساد الواسع النطاق التي جرت و تجري منذ العام 1989 بعد استلاء الجبهه الاسلاميه علي السلطه بالانقلاب العسكري .التقدير مبني علي تقارير المراجع العام السنويه و الكتابات الصحفيه و بعض من التقارير الدوليه.ان تقارير المراجع العام هي في حد ذاتها غير مكتمله وفق الحقائق التي ظل يسجلها المراجع العام بكون ان الكثير من موسسات الدوله ظلت ترفض المراجعه و هذه الموسسات من ضمنها وزارة الماليه ،وزارة الدفاع ،القصر الجمهوري ،وزارة الخارجيه ،جهاز الامن و وحدة السدود و هي في مجملها ظلت تدير مالا عاما ضخما مقارنة مع الموسسات التي قبلت ان تراجع ماليتها.من اراء بعض اهل الاختصاص في تقرير المراجع العام ، ان التقرير وفق الخبير الاقتصادي محمد ابراهيم كبج لا يعطي صورة حقيقية لإهدار المال العام بالبلاد واعتبر كبج التقرير نفسه إهدارا للمال العام وقال إنه لا يفضل متابعته وأنه يهتم بمتابعة تفاصيل تقارير الوحدات والمؤسسات بصورة منفصلة عن تقرير المراجع العام . وتساءل المراجع العام السابق محمد علي محسي عن عدم تضمين تقرير مراجعة المصارف مع التقرير العام للمراجع العام مع أن المصارف هي الأسرع في قفل حساباتها لأنها تقفلها يوما بيوم إلا أنه رجح بايجاد بعض المسوغات التي ربما دعت بإرجاء تقرير المصارف منها تفادي التجاوزات الكبيرة في قطاع المصارف في المصروفات والقروض أو ربما كان التأخير للمحافظة على سمعة القطاع المصرفي (الصحافة 2008 سبتمبر).

تقدير اولي لمجموع الثروة المنهوبة - فسادا

من خلال النظر في الجدول (1) و الذي يوضح كمية الاموال التي ضاعت هدرا من المال العام جراء احدي صور الفساد – سرقة او اخفاء ا او اختلاسا – في الفترة الزمنية المحددة ب 10 سنوات(قطط سمان) من 1998 الي 2008 - اختيرت هذه الفترة لتوافر بيانات سواء من تقارير المراجع العام او غيره و ذلك عبر بحثنا في الانترنت – بالاشاره الي هذا الجدول ، نجد ان مجموع الاموال التي ضاعت جراء الفساد هي 223 مليار جنيها سودانيا (بالجديد) و 428 مليار دينار و 25.162 مليار دولار . من لغة الارقام يمكننا القول ان هذا الفساد لهو اسطوري قياسا بتاريخ السودان المعاصر و انه اي الفساد صار قطاع رابع اضافة للقطاع العام و القطاع الخاص و القطاع المشترك بين العام و الخاص. من ذات لغة الارقام يمكننا القول ان من (جيب) كل مواطن و مواطنة قد تم سرقت ما يعادل 634146 دولار (بالعملة الصعبة) و 10439024 دينارا و 5439024 جنيها ،بافتراض ان سكان السودان 41 مليون نسمة.و من ذات لغة الارقام يمكننا القول ان هذا المال المنهوب (خذ الذي حسبناه بالدولار) كان كفيل ان يبني 26 مستشفي في كبريات و صغريات المدن السودانية علي احدث طراز و بمستويات عالمية بافتراض ان المستشفي تكلف 1 مليار دولار و علي ذلك قس و قارن و احزن .

من الجدول نلاحظ ان اكبر اللاموال التي ضاعت جراء الفساد هي التي تمت في مجال عائدات البترول . لقد اقترحت بعد تحليل العلاقه النظريه بين الاقتصاد و الفساد بعض من العوامل او الشروط الاقتصاديه التي تساعد علي ازدهار الفساد في الدوله .من هذه الشروط وجود الموارد الطبيعيه من مثل البترول و هذا قد يحفز النخبه السياسيه الحاكمه و البيروقراطيه نحو استغلال عائدات البترول النقديه و توجيهها نحو مصالحهم الخاصه .من المفترض ان تظهر عائدات البترول من العملة الصعبة و المحلية في الحسابات المالية العامة و ان يعلم المواطن ، المواطنة مقدار هذه الثروة القومية – متي ما شاء او شاءت – و لكن ايدولوجية الاسلامويون اخذت تبرر لهم (الحق) في اخفاء عائدات البترول عن العامة ، عام بعد عام حتي صار هذا الاخفاء الخط المستقيم و

الذي علي هديه تجري مصالح الراسمالية الطفيلية .تنص اتفاقية نيفاشا في الفصل الثالث الخاص باقتسام الثروة في ما يتعلق بعقود البترول الراهنة في البند الرابع على الآتي:

1/ تعيين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين. ويوقع كل اولئك الذين يحق لهم الاطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية

اذن قبل اتفاقية نيفاشا و التي وقعت في 2005 و بعدها ظل الحجم الحقيقي من عائدات البترول السوداني سرا لا يعلمه الا النافذون في حزب المؤتمر الوطني الحاكم.
الثابت وفق تحليل لفاروق كدودة ان عائدات البترول المصدر كانت ان بلغت في عام 2004 (3.1) مليار دولار ولكنها ظهرت في الموازنة على اساس 1.8 مليار اضافة الى عائدات الاستهلاك المحلي البالغة ثلاثة مليار دولار سنوياً وبلغت عائدات البترول عام 2005 مبلغ 4.2 ولكنها ظهرت في الموازنة على اساس 2.3 فأين ذهب الفرق البالغ 1.9 مليار دولار اضافة لعائدات الاستهلاك المحلي البالغة 3 مليار دولار سنوياً (فاروق كدودة – موتمر صحفي للحزب الشيوعي – 22 اغسطس 2006). كانت اللجنة الاقتصادية لحزب الامة في تحليل دقيق لها قد اشارت الي ان الانقاذ ليست جادة في الولاية على المال العام وتقارير المراجع العام تؤكد ذلك و بتحليل حسابي توصلت الدراسة الي هناك ايرادات بترولية غير مضمنة في ميزانية الدولة (؟) بلغت في مجملها : 382.500.000+300.000.000+2.280.000.000=2.962.500.000 دولار . المبلغ الاول(382.500.000) وفق الدراسة هو ربح الحكومة من البترول المباع للمصفاة في العام و الذي يساوي 300 يوم × 25 دولار . و المبلغ الثاني هو ال 300000 ناتج عن ربح البترول المكرر في العام و المبلغ الثالث هو 2.280.000.000 ناتج من كون ان الحكومة تصدر في اليوم 190.000 برميل و بكون ان الحكومة تحسب برميل البترول بمبلغ 34$ من الايرادات ، ولكنها تبيع البترول المصدر في ذاك العام بمبلغ 74$ للبرميل اذن فائض الايرادات في العام ، التي لا تراها الميزانية ايضا= 190.000 برميل× 300 يوم ×40$=2.280.000.000$ (اللجنة الاقتصادية – المكتب السياسي- حزب الأمة – سبتمبر 2006)
اضافة الي التحليل الاقتصادي الذي اعلاه – و هو علي سبيل المثال – كان المراجع العام في تقاريره السنوية قد اشار الي اختلاف الارقام الحكوميه فيما يخص عائدات البترول عن تلك التي تظهر في الميزانية بارقام اقل. علي المستوي الدولي كان التقرير الصادر من مؤسسة جلوبال ويتنس قد وجد أن أرقام إيرادات بعض حقول النفط التي أعلنت عنها وزارة المالية أقل نحو عشرة في المائة من الأرقام التي نشرت في التقارير السنوية عن نفس الحقول للمؤسسة الصينية الوطنية للبترول المشغلة لهذه الحقول ، وفي عام 2005 قالت غلوبال ويتنس إن هناك تفاوتا يبلغ 26 في المائة بين تقارير الحكومة وتقارير المؤسسة الصينية الوطنية للبترول للمربعات 1 و2 و4 إلى جانب المربع 6 الذي تتحكم فيه أيضا المؤسسة الصينية الوطنية للبترول و يضيف التقرير إن باحثين كانوا قد وجدوا تفاوتا يبلغ تسعة في المائة بين التقديرات الحكومية وتقدير الشركات للإنتاج في 2007 في المربعات 1 و2 و4 التي تديرها شركة النيل الأعظم للبترول التي تمتلك المؤسسة الصينية الوطنية للبترول حصة أغلبية فيها ، ووجدت الدراسة تفاوتا يبلغ 14 في المائة لأرقام 2007 عن مربعي 3 و7 اللذين تشغلهما شركة بترودار التي تملك فيها المؤسسة الوطنية الصينية للبترول حصة أغلبية (الشرق الاوسط 16- 9- 2009).
و كان صندوق النقد الدولي ونادي باريس ، قد رفضا تقديم التسهيلات الإضافية التي طلبتها حكومة الانقاذ في بدايات 2000 ، بحجة ان ميزانية الدولة لا توضح عائدات البترول والذهب في الإيرادات ، في حين ان أسواق البورصة في دول الاتحاد الأوربي ترصد قرابة 300 (ثلاثمائة مليون) دولار تخص السودان في البنوك الفرنسية. و بعض من أموال الذهب مودعة في بنوك أوربية متعددة بأسماء بعض رجال الدولة وجزء من أموال البترول والذهب مخصصة لكوادر الإنقاذ في شكل قرض حسن لتشييد القصور والعمارات والأثاث الفاخر والعطلات في الخارج! وعندما ألمح الترابي لهذه الممارسات بعد الانقسام ، ضحك السمسارة في السوق وقالوا: قديمة يا شيخنا ، نحن عارفين اللعبة وكاشفنها قبل تصريحاتك!(الميدان يناير 2002) .

فيما يختص بمتحصلات النقد الأجنبي نجد ان سياسة النقد الأجنبي صامتة فيما يتعلق بعائد صادر البترول والذهب. فنجد ان الذهب حقق 292.9 مليون دولار في الفترة من (1995 – 2000) بمتوسط عائد سنوي يبلغ 48.9 مليون دولار.(الميدان يناير2002).ان تقديرنا لعائدات الذهب و الفضة للفترة من 1995 الي 2009 قائم علي اساس ان العائد السنوي هو 50 مليون دولار و عليه اذن تصل جملة العائد الي حوالي 700 مليون دولار.

و هناك ثروة ضخمة اخذت تتراكم جراء تصرف الحزب الاسلاموي الحاكم "بالحديد و النار" في الاراضي الزراعية و التي باتت تباع او توجر خلف الكواليس لمستثمرين قادمين من الدول العربية و شرق اسيا.و نشير هنا علي سبيل المثال الي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و التي نبهت في تقريرها المعنون (اغتصاب أرض أو فرص تنمية) الي ظاهرة استحواذ بعض الدول الغنية لأراضٍ في دول أفريقية فقيرة – السودان احدي الدول الطارحة اراضي للبيع او الايجار – ففي 2002 كانت حكومة الانقاذ قد وقعت اتفاقية الاستثمار الزراعي مع سوريا و التي حصلت بموجبها علي اراضي اجرت (تاجير) لمدة 50 عاما.و حصلت الشركة السعودية Hadco علي 25 الف هيكتار وفق اتفاق مع حكومة الانقاذ وفقا ما اشارت له الفاو . www.stwr.org sept09من الدول الاخري التي حصلت في مجموعه ما يقدر بالاف الهيكتارات نجد -وفق التقارير التي تحتاج المزيد من التحقق- الصين بما هي الحليف القوي لحكومة الانقاذ و كوريا الجنوبية و مصر و السعودية و الامارات.و نتفق هنا تماما مع الكاتب الكندي الذي اشار الي السؤال (المحير) اين يذهب انتاج هذه الاراضي السودانية التي بيعت او اجرت للدول او الشركات و في ذات الوقت لاحظ ان هناك ملايين السودانيون يطلبون الغذاء من الامم المتحدة و غيرها من منظمات الاغاثة (Eric Reguly, The globe and mail june1, 09).

مجال المصارف و البنوك شهد بدوره موجة متصاعدة من الفساد المالي طيلة ال 21 سنة الماضية ،الفساد فيه ذو صلة عميقة بالسلطة السياسية او استغلال نفوذها . و كما نلاحظ من الجدول ايضا ، ان المال العام الذي اخذ يتعرض للاختلاس بيد هذا الموظف او ذاك ، في المركز و الولايات ، يعد ملبغا ضخما و في اتجاه منحني متصاعد.المراجع العام عام بعد عام ظل يكرر في تقاريره بعض من الاسباب الفنية التي عملت علي تنامي الفساد في القطاع العام و هي دون ذكرها هنا تعد صحيحة الا اننا هنا ركزنا في البعد السياسي و الايدولوجي او بمعني اخر في الارادة السياسيه و التبرير الايدولوجي في تحليل اولي. يبقي الفساد في نهاية القول جبهة من جبهات النضال الوطني ، الديمقراطي. تحتاج مقاومة الفساد هذه الكتابات اليومية و اعمال الفكر غير اليومي صوب بلورة استراتيجية محددة القسمات.

تقدير اولي لمجموع المال العام "المنهوب" – من 2000 الي 2009 – جدول 1

السنة	المبلغ	مرجع - ملحوظه
2000	4.4 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2001	5.9 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2002	6 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2003	32.2 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2004	1.3 مليار دولار	الفرق بين قيمة البترول المصدره 3.1 مليار دولار و قيمته الظاهره في الميزانيه 1.8

2004	3 مليار دولار	عائدات الاستهلاك المحلي من البترول
2005	1.9 مليار دولار	الفرق بين قيمة البترول المصدره 4.2 مليار دولار و قيمته الظاهره في الميزانيه 2.3
2005	3 مليار دولار	عائدات الاستهلاك المحلي من البترول
2006	2.962 مليار دولار	عائدات البترول الغير مضمنه في الميزانيه
2004	154 مليار دينار	عائدات المزادات الحكوميه — غير مورده في الميزانيه
2004	13 مليار دينار	عائدات الخصخصة - مختفيه

- نفترض ان عائدات الاستهلاك المحلي للبترول للاعوام 2006- 2009 ظلت كما هي عليه في 2005 و حيث قدرت ب 3مليار دولار . اذن وفق هذا التقدير المحافظ فان ما جملته 12 مليار دولار ما وجد طريقه الي الميزانيات .

- عائدات الذهب قائمة علي اساس كون متوسط العائد السنوي50مليون دولار و بناء عليه هذا التقدير المحافظ فان الجملة هي 700 مليون دولار للسنوات من 1995 الي 2009 .

الفساد

بقلم مصطفى عبد الله محمد
صحيفة الأيام

لم يشهد السودان هذا الكم الهائل من الفساد منذ الاستقلال فقد استشرى فى كل مرافق الدولة ، وليس الفساد فى السطو على اموال الدولة ، او تبديدها بل ان الفساد قد طال الذمم والاخلاق. فلم يعد هنالك مكانة لاخلاق السودانى فى العمل العام الا القليل والذى كان مضرباً للمثل فى الخلق القويم والامانة وتحمل المسؤولية خارج البلاد وداخلها ، اصبح الفساد في اتخاذ القرار وتقليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، واضحى الرياء والنفاق هما سبيل الوصول الى المآرب الشخصية.
لقد عرف الفرد السودانى منذ ان عرف الاغتراب فى الخمسينيات بالخلق القويم وكان هذا مقدما على مؤهلاته العلمية وخبرته في العمل وكان السودانى يتفوق على بقية الاجناس الاخرى فى الافضلية للالتحاق بالعمل.
وهنا فى داخل البلاد كانت نوعية الرجال منذ الاستقلال والتى كانت تعمل فى جميع مرافق الدولة عن المعدن النفيس. الصدق في القول والامانة والاخلاق القويمة فى العمل ، لقد ترك الاستعمار خدمة مدنية متميزة ليس لها مثيل فى كل القارة الافريقية ومشاريع تنموية على رأسها مشروع الجزيرة الاشتراكى ، العملاق والذي كان عصب الاقتصاد السودانى والمورد الرئيسى لميزانية الدولة والتى كان يقوم بتنفيذها ومراقبتها رجال شرفاء لهم الدراية بالعمل وكان المال مصونا فهم لا يجاملون ولا تغمض أعينهم عن الخطأ وحتى رجال السياسة لم تمتد ايديهم الى المال العام والذين كانوا بحكم موقعهم فى السلطة ان يفعلوا بالمال العام ما يشاءون وماتوا وهم فقراء الا من القليل فعندما توفى المرحوم الزعيم اسماعيل الازهري لم يكن فى رصيده فى البنك الا ستة جنيهات ونصف وشيعت جنازة المناضل المرحوم محمد نو الدين من منزله المستأجر بالمساكن الشعبية ببحري واخلى المرحوم يحى الفضلى وهو من كبار قادة الحزب الاتحادي الديمقراطي اخلى من سكنه لانه اصبح عاجزا عن دفع ايجار المنزل والفريق ابراهيم عبود ورفاقه في الحكم

استجوبوا وبحث حكام اكتوبر عن ثرواتهم فلم يجدوا شيئا بل ان معظمهم كانت منازلهم مرهونة للبنوك غطاء لسلفيات اخذوها ، وعادوا الى مساكنهم التى شيدوها بسلفيات من البنك العقاري ايام كانوا ضباطا فى القوات المسلحة.
والان فان تقارير السيد المراجع العام للدولة فى كل عام امام البرلمان تكشف عن الاختلاسات وتبديد المال العام بالمليارات فهى خير شاهد على ما آل اليه حال البلاد واصبح السودان مصنفا من بين اكثر الدول فسادا ، فقد تغيرت نوعية الرجال واصبح التكالب على المال العام هو الهم الاول للذين بيدهم الامر وحتى عندما ينكشف المستور لا ينال السارق جزاءه الا فى حالات محدودة.
لقد نسى الذين بيدهم الامر قول الحق فى محكم تنزيله فى سورة الانبياء (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وان كان مثقال حبة اتينا بها وكفى بنا حاسبين) آية 47 ، وفى سورة الاسراء اية 12 — 13 (وكل انسان الزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ، اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا).
لقد شيدت الانقاذ فى كل مرفق من مرافق الدولة مسجدا وهذه محمدة ولكن ضعاف النفوس نسوا قول الحق (اتل ما اوحي اليك من الكتاب واقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله اكبر والله يعلم ما تصفون) العنكبوت 45.
قال المصطفى صلوات الله عليه وسلامه آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا اؤتمن خان.. والعياذ بالله.
وقال الشاعر: إنما الامم الاخلاق ما بقيت - فان همو ذهبت اخلاقهم ذهبوا.
يقول عرابو النظام وفلاسفته ان نسبة الاختلاسات لا تتعدى الـ7% او الـ9% من حجم الميزانية ونقول لهم ان الفساد ليس وافدا على البلاد كفيروس انفلونزا الطيور او حمى الوادى المتصدع انه من عمل الانسان الذى اصبح يشغل مكانا ليس اهل له.
ولماذا لم يكن الحال كذلك قبل عشرين عاما ؟ يقول الحق في محكم تنزيله في سورة المائدة (وتعاونوا على البر والتقوي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب) اية 2.
وسلام على اهلنا البسطاء الطيبين الذين يكملون قوت يومهم صياماً وصبراً.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147510742&bk=1

الفساد... هل تحول إلى ظاهرة سودانية ؟

د. حيدر ابراهيم علي
صحيفة الصحافة

يمكن تعريف الفساد بأنه شكل من اشكال الاستعمار الداخلى حيث تقوم المجموعة الحاكمة بنهب موارد القطر متجاوزة كل القوانين والنظم الادارية وحتى القيم الاخلاقية السائدة. وتسقط السلطة السياسية فى هذه الحالة الحدود بين المال كحق عام ترعاه الدولة أو ملكية خاصة يتصرف فيه الحاكم ومؤيدوه وبطانته. ويبدأ الفساد مع غياب احكام رادعة ضد التغول على المال العام أو استغلال المنصب او قبول الرشوة او سيادة المحسوبية. وحسب هذا التعريف ، فقد اصبح الفساد فى السودان ظاهرة عادية بالمعنى الاجتماعى وجدت الانتشار والقبول وكأنها ليست خروجاً على المعايير السائدة. فالدولة لا تتصدى للمعتدين والجماهير تتعامل مع تجليات وحالات الفساد وكأنها مجرد قصص أو مسلسلات في الواقع وليس على الشاشة. والأهم من ذلك هو ان الفاسدين والمفسدين هم طليعة المجتمع ولا يحسون بالخجل والندم.
حين جاءت السلطة الحالية الى الحكم ورفعت شعارات الدين والاخلاق ، ظن الكثيرون ان هذا هو آخر عهد السودان بالفساد ، خاصة وقد اجريت فى الايام الاولى محاكمات لمسؤولين من العهد «البائد»! وحين اعدم مجدى وجرجس بتهمة تجارة العملة ، كما اقيل حاكم احدى ولايات شرق السودان بسبب استغلال منصبه. ولكن بعد فترة وجيزة من ذلك الحماس والطهر الديني ، «تذوق

الاسلامويون طعم السلطة» حسب تعبير شيخ حسن ، واصبح الفساد وهو ذهب المعز فى التاريخ الاسلامى وسيلة لكسب التأييد ولتثبيت وتقوية نفوذ الحاكمين. ومن هنا كانت بداية استباحة مال الشعب والدولة. لأننا ليس امام نظام عادي بشري يمكن محاسبته ومساءلته بل هو نظام دينى مقدس يحكم باسم حق إلهى خاصة وانه سوف يطبق شرع الله على هذه الارض. وهذه خطورة الدولة الدينية - مما يدعو الى فصل الدين عن الدولة - فهى لا تعترف بحق الامة او الشعب فى اختيارها وبالتالى محاسبتها. فالنظام الذي استولى على السلطة فى 30 يونيو 1989 هو حسب اسمه انقاذ سماوي للسودان! وصفة انقاذ ليست بريئة ومثقلة بالمعاني والدلالات ومن يتابع بعض الخطب السياسية والكتابات يصل الى هذه الحقيقة.

من البداية اعتبر حكام السودان الانقاذيون هذا البلد ملكية خاصة: الارض ظاهرها وباطنها وكذلك البشر. فقد حكمت الانقاذ بقوانين استثنائية اعطتها الحق فى سجن وتعذيب واستدعاء المواطنين كما تشاء. وفى نفس الوقت يمكن ان تصادر الممتلكات وتجمد الاموال وان تبيع القطاع العام والاراضى لمن تريد. وهذه طبيعة النظام الشمولى حيث ترفع القوانين او تصمم لمصلحته والاهم من ذلك غياب فصل السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية ، بالذات خلال السنوات الاولى. ثم بدأ التراجع نتيجة الضغط المستمر. ولكن السودان شهد هيمنة وسيطرة الحزب الواحد بامتياز ، فقد استحوذ الحزب الحاكم على كل الوظائف التى تمكنه من ادارة البلاد بصورة مطلقة. وهذه وضعية شاذة للادارة والحكم حيث يتم استبعاد واقصاء غير المؤيدين او المتعاطفين او المتواطئين او الانتهازيين ولأن اغلب السودانيين مخدمهم الرئيسى هو القطاع العام أو الحكومة فقد جعلت الانقاذ من هذا البلد ضيعة وادخلت الخوف والحذر لدى الكثيرين ولم يعد أى موظف عادى - إن وجد - قادر على مواجهة التجاوزات والفساد فى مجال عمله. وهذا ما قصدته بتحول الفساد الى ظاهرة سودانية لأن البعض يمارسه دون تأنيب ضمير والبعض الآخر يصمت أو يغمض عينه أو يعيد دور الممثل المصري عادل امام في مسرحيته الشهيرة. وهكذا استشرى الفسادولا يقف امامه أي فرد أو مؤسسة أو منظمة مدنية.

قضت الانقاذ على ما تبقى من الخدمة المدنية فى السودان ذات السمعة العالية والنظيفة وللمفارقة ان يحكم البريطانيون الكفار بعدالة وان يتساهل اصحاب الدولة الاسلامية والمشروع الحضاري. كنت اتوقع ان يهتم الاسلامويون حين وصلوا الى السلطة بموضوع اقرارات الذمة عند تقلد المنصب العام أي ان يبرز المسؤول ما يملك عند تولى المنصب وحين يغادر المنصب - لو حدث! - يظهر وضعيته المالية بعد سنوات وجوده فى المنصب. واننى لأتذكر عندما طرح هذا الامر على المجلس الوطنى ، كيف تهرب المسؤولون وحين وافق المجلس ، لم يتم تنفيذ القرار ولم تسلم معلومات إلا من عدد قليل. هذا تناقض غريب لدى من يدعى انه يحكم بشرع الله ، فهل تختزل الشريعة الى مجرد الحدود وملابس البنات فأين عدل العمرين وزهد النبى ورفاقه ؟ هذا بالنسبة لهم مجرد كلام مثالى ، فالشريعة عند الكثيرين منهم ألا تنسى نصيبك وحظك من الدنيا. وهذا افضل ما يعرفونه ويمارسونه فى الدين لذلك تباروا فى البنيان العالى والسيارات الفخمة المظللة والارصدة التى لا تأكلها النار وظهر الترف والنعمة الجديدة على اشكالهم وفى افراحهم واستهلاكهم. وهذا سؤال يؤرقني بعيداً عن أي سياسة ومجاولات عقيمة: لماذا رفض المسؤولون الاسلامويون (أو تهربوا) عن اقرارات الذمة ؟

الشكل الثانى لاستباحة ضيعة السودان هو طريقة جمع الاموال وصرفها. انتشر نظام الجباية وتحول الحكم الفدرالى من وسيلة لبسط ظل السلطة - كما يقول - لكى لا يكون قصيراً ويقتصر الى المركز ، الى وسيلة لتعدد مصادر الاموال. كذلك الى بسط ظل الفساد لكى يدخل فى النهب اكبر عدد ممكن وبالتالى تصمت افواه اكثر. ولم يعد السودان يعرف الاورنيك المالى (15) الذي يسجل الاموال التى تدخل الى الخزينة العامة. ولم يعد المواطنون قادرون على طلب الايصالات وإلا تعرضوا الى التخويف والملاحقة. ورغم ان تقارير المراجع العام فى أحيان كثيرة تكشف مخالفات خطيرة ولكن لا توجد أي ملاحقة او محاسبة وسرعان ما ينسى الناس هذه التقارير لأنها صارت مجرد خطب. وحتى النواب فى المجلس الوطنى لا يواصلون نقدهم لهذه الوضعية واظن ان مصير السيد مكى بلايل قد يخيف البعض. ولم نسمع عن فتح بلاغات بعد صدور تقارير المراجع العام. وهذا ايضاً ما قصدته بتحول الفساد الى ظاهرة سودانية عادية.

ومن اخطر مظاهر التعود على الفساد ان يتحدث الناس عن الفاسدين باعتبارهم شطار وهذا مفهوم بديل عن العصامية فى عصر الفساد. ولم يعد المواطن العادي يجرؤ على مواجهة فاسد خاصة إذا اصبح الاخير «رجل البر والاحسان» وهذا خلل فى القيم الاجتماعية سببه تناقض الفقر والترف ، فالفاسد يسكت الألسن بتبرعات تافهة من مال لم يأته بأي جهد ولم يضربه فيه حجر الدغش أو الصباح - كما نقول. كيف نحمى اطفالنا من الاعجاب بتلك النماذج خاصة وان التعليم لم يعد هو السلم الاجتماعى الذي يصعد من خلاله الى طبقات وفئات اعلى كما كان يحدث فى السابق ؟ فالتعليم والوظيفة فى الماضى لهما قيمة اجتماعية تعطى صاحبها مكانة اجتماعية ايضاً حتى لو كان افندياً صغيراً. لذلك من الطبيعى ان يغادر الصغار المدارس بالذات في الارياف ويفضلون بيع العملة مثلاً على اضاعة سنوات مملة في المدرسة وبعد سنوات يتم تعطيلهم لينضموا لجيوش البطالة.

تقودنى النقطة السابقة الى الفساد الاكاديمى ايضاً او ما يمكن تسميته بالفهلوة الاكاديمية. يعّرف الاستاذ حامد عمار فى كتابه الموسوم: فى بناء البشر ، الفهلوة بأنها الوصول الى اقصى النتائج بأقل مجهود. وهذا ما يتكرر فى مجال الاكاديمى إذ صار التساهل فى منح الشهادات فوق الجامعية سمة ظاهرة. فقد تابعت عدداً من الرسائل الاكاديمية لنيل الدكتوراة والماجستير وهى خالية تماماً من شروط العمل الاكاديمى الدنيا مثل اثبات المراجع أو الاستشهاد. كما ان مضمون كثير من هذه الرسائل ضعيف ولا يصلح كمقالات فى صحف سيارة. وهذه دائرة شريرة فى العلم تضاهى دائرة السياسة ، إذ يحمل الكثيرون شهادات عليا ثم يحتلون مواقع فى الجامعات ويقومون بمنح آخرين شهادات ويعيدون انتاج جهلهم وركاكتهم وهكذا تدور ساقية الظلام.
هذا طوفان من الفساد يحيط بالسودان دون مقاومة حقيقية. كنت اتوقع ان يساهم - من يسمون بالاسلاميين المعتدلين او المستنيرين بالتصدي لهذه الظاهرة بطريقة منهجية ومستمرة ابراء للحركة الاسلاموية ودفع التهمة واثبات ان الفساد غريب عن الحكم الاسلامى. هذا واجب دينى واخلاقى لم يقم به بعض الاسلامويين ولم يتحمسوا له كما تحمسوا للديمقراطية او الشورى. اتمنى ان يعطوا الفساد اهتماماً قليلاً ليس بالضرورة مثل اهتمامهم بالاستراتيجية والنظام العالمى الجديد وحوار الاديان. ولكن الاخطر من ذلك صمت منظمات المجتمع المدنى والتى كنت اتمنى ايضاً ان تعطى محاربة الفساد جزءً ضئيلاً يماثل اهتمامهم بموضوع ختان الاناث واكرر دائماً ان ختان الفقر وختان الفساد يساعد كثيراً فى محاربة تلك العادة الضارة. ورغم تأسيس فرع وطني لمنظمة الشفافية فى اغسطس من العام الماضى إلا اننى لم اسمع عن نشاط عام منذ ذلك الوقت. وكنت على المستوى الشخصى وحسب اهتمامات مركز الدراسات السودانية الذى اطلق دعوة للجنة محاربة الفساد بالقاهرة عام 1995م ، التنسيق والتعاون مع هذه المجموعة. ولكن الطريقة السودانية فى العمل العام القائمة على الاستلطاف والشللية حرمتنى هذا الحق. ومع ذلك ، اعتبر هذا المقال دعوة لتنشيط كل المهتمين بمحاربة الفساد والعمل معاً بانكار ذات وتضحية وشعور وطنى حقيقى ومستقبلى قبل ان نموت تحت انقاض عمارة ما او نغرق في مجرى مفتوح أو يباع البيت الذي نسكن فيه والجامع الذي نصلي فيه أو المستشفى التي نتعالج فيها .

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147495715

قلْ يا أيها الفاسِدون

فتحى الضَّو
الحوار المتمدن ، 24 ديسمبر 2009

بالرغم من تكاثر أنواع الفساد ، فالمعلوم أن جميعها تفضي إلى نتيجة واحدة. وفي رواية أخري يقولون تعددت اسباب الفساد

والموت واحد. وذلك فى اشارة إلى هذا الغول الذي بات يزعزع أمن الأمم والشعوب ويهدد استقرارها. وأياً كانت المسميات وبغض النظر عن نتائجها فلا شك عندي أن الفساد السياسى يُعد الأنكى والأخطر والأسوأ أثراً فى حياة البشر. ويتفق الجميع على أنه يقف دون منازع فى طليعة أسباب ضعف الدول وتخلفها. بل لو أننا أمعنا النظر قليلاً لاكتشفنا أن جميع أنواع الفساد الأخري هي إفراز طبيعى للفساد السياسى ، فهو يظل ينخر كالسوس فى جسد الأمة حتى تجد نفسها وقد تلاشت خياراتها بين الفناء والبقاء (الاكلينيكى) ومما يدل على أن الله سبحانه وتعالى شاء أن يُذكِّر عباده بخطورة هذه الظاهرة الخبيثة ، فقد كانت كلمة الفساد ومشتقاتها من اكثر الكلمات التى ذُكرت فى القرآن الكريم. وكنت قد عكفت على احصاءها متأملاً الحكمة من وراء معانيها المختلفة ، فوجدت أنها وردت فى نحو 25 آية ، وربما تزيد عن ذلك قليلاً ولكنها لن تنقص بأى حال من الأحوال. وايقنت أن الله جلت قدرته ضرب لنا امثلة عديدة وسرد علينا قصصاً كثيرة ، بغرض أن يتعظ الناس ويعتبر أولو الألباب منهم. ولكن عوضاً عن ذلك ما زال البعض سادراً فى غيّه ، يغترف من برك الفساد الآسنة كلما وجد إلى ذلك سبيلا. ويزداد عجبك عندما تلحظ أن ذلك يحدث من قوم إدَّعوا أن الله — تبارك وتعالى - استخلفهم فى الأرض ، وظنُّوا أنه أورثهم السلطة يتبوأوا منها حيث يشاؤوا !

صحيح أن الفساد ظاهرة تكاد تكون كونية باعتبار أنها لم تستثن دولة من دول العالم ، ولكنها نسبية أيضاً حيث تتزايد معادلاتها فى الدول العالمثالثية تحديداً ، وذلك نظراً لطبيعة نظمها المهترئة التى تنعدم فيها الشفافية والمحاسبة وتُنتهك فيها حقوق الانسان جهارا نهارا ، وإن زدت يا قارئى الكريم على هذه المنظومة بيتاً آخراً من الشعر ، فلن تجد من يلومك أو ينظر إليك شذراً. ولكن ستجد من يبسط لك ذراعيه بالوصيد من حزب التيئسيين الذين يقولون لك لن تفعل شعوب الدنيا قاطبة شيئاً ضد تمدد ظاهرة الفساد وتفاقمها. ولا تحاول أن تقل لهم أن دولة القانون كفيلة بإجتثاث هذا الداء اللعين من جذوره ، فهم لن ينصتوا لك لأن القانون المشار إليه قد داسته أقدام الهولاكيون حينما دكوا حصون الشرعية الدستورية. ولكن قف تمهل يا مولاي ما لنا ومال قضايا العالم أجمع ؟ أليس ذلك تنطع من شاكلة ما أدعته العصبة نفسها يوم أن قالت إن الله إبتعثها لإخراج شعوب الدنيا من الظلمات إلى النور ؟ ألا يكفينا درساً بعد أن رأيناهم ينكفئون على أنفسهم مذمومين مدحورين وقد اضاعوا على البلاد والعباد سنيناً عددا ؟ وعليه فلنقل رحم الله امريء عرف قدر نفسه وشعبه ووطنه ، ودعونا نقنع من هذا الكون العريض بالمليون ميل مربع إن قيض الله لها تماسكاً ، ومن مليارات العالم الستة بغنيمة الأربعين مليون سودانى إن صدق منجمى العصبة ذوي البأس !

هل تشعر يا عزيزي القاريء بالوسواس الخناس يداهمك بغتة كما حالى الذي يغنى عن سؤالى الآن ؟ هل تسمع نفر من الانس والجن قالوا إن رأينا وطناً يئن تحت سنابك خيول المغول بعدما أرهقته قصص الفساد ونالت من تقدمه وإزدهاره ؟ هب يا قاتلى أن عقلاء ومجانين هذه الأمة لاحظوا استفحال ظاهرة الفساد وتعاظمها ، وقالوا لك ان نهراً كنهر النيل - الأطول والأعظم - فى الدنيا لم يستطع أن يغسل أدران التتار الجدد ، فماذا أنت فاعل ؟ هل ستقبع فى محرابك وتنذر للرحمن صوماً أم ستخرج للدنيا شاهراً سيفك ؟ وماذا أنت فاعل لو علمت أن القوم المعنيين لم يصنعوا للفساد منهجاً فحسب ، وإنما زينوا له المبررات حتى بات أكثر إغراءً وجاذبية. ولا تعجب من أن ذلك يحدث فى مجتمع كان وإلى عهد قريب يستنكف ظاهرة الفساد بشتى ضروبه حتى كاد أن يوازيه بالكفر. فقد ولى ذاك الزمن الذي كان الناس يُعيّرون فيه الفاسد وينبذونه بحسبه جاء شيئا إدَّاً ، وقد يعيش المذكور بقية عمره معزولاً عن المجتمع إلى أن يسبق الله عليه الكتاب ، بل ربما كان البعض أكثر غلظة عندما يستنسخون جريرة الوالد ليسبغونها على الولد حتى لو كانت آياديه بيضاء من غير سوء. ثم أنظر كيف تغير الحال وتبدلت الأحوال بعدما مضى على الناس حين من الدهر في ظل عصبة اتخذت الفساد منهجاً ، واصبح الفاسد يُعرف بين البشر بأنه الانسان الشاطر والموهوب والحريف والذكى والمحظوظ ، ومضوا فى سلك الترغيب للفساد لدرجة تلاشت معه القيم الاخلاقية المكتسبة والموروثة ، ورويدا رويداً صار المنبوذ مطلوب والممنوع مرغوب. ولم يعد اكتساب العلم غاية ولا التسلح بالتعليم وسيلة. ولم تكن ثمة حاجة لأن يكدح المرء في سبيل العيش الكريم ، لأن الناس صاروا يقاسون بثرائهم حتى ولو كان مالا منهوباً!

قصة الفساد السياسى فى السودان تقول إنه بدأ بكذبة بلقاء قبل عقدين من الزمن ، ثم بخدعة بلهاء ثم إنداحت شروره تعميماً وتزخيماً وتمكيناً. أصبح الناس خلالها القابض فيهم على لقمة عيشه كالقابض على الجمر ، ومنهم من وقع بين سندان الفصل

التعسفى ومطرقة الاقصاء السياسى ، بحيث لم تعد المواطنة قياساً ولا الوطنية معياراً ، ثمَّ حلت مفردات الولاء للسلطة عوضاً عن الخضوع للكفاءة ، وتقدمت الانتهازية حينما توارت النزاهة. واصبح الطريق ممهداً بثقافة التسهيلات والاعفاءات والعطاءات والهدايا والعطايا وفرص السفر والابتعاث وتوزيع الأراضى والسيارات ومنح الاستثمارات والمناصب والمال (السايب). والواقع أنه لم يكن منظورا من حزب (الجبهة القومية الاسلامية) الذي نال فى آخر انتخابات برلمانية حوالى 700 ألف صوت أي أقل من 5% من تعداد الشعب السودانى ، أن تؤهله هذه النسبة للحكم وتُسيير دولاب الدولة بعد ما دانت له السلطة بالانقلاب المشئوم. ولهذا كانت تلك الثقافة هى بداية الشروع فى صناعة حزب إدعى فيما بعد (العملقة) وهماً والريادة خداعاً ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف (النبيل) لم يكن ثمة مفر من تسخيير كافة امكانات الدولة ، ثمَّ مضى القوم فى طريق جهادى بتسعيير نفوس الطامعين وتسليع ذمم الرازخين تحت رحمتهم. بيد أنه لو سمعت جلاوزتها يتحدثون اليوم — صدقاً كان أم كذباً — عن قاعدة قوامها ستة مليون عضو ، فأعلم يا هداك الله إن ذلك لم يكن بحكمة لقمان ولا عصاة موسى. ولكن أياً كانت الوسيلة فإنهم يتناسون من عجب حصاد الهشيم الذي جناه السابقون ، كأنهم لا يعلمون أن الكثرة التى تشبه غثاء السيل تجريب لِمُجَرب حاقت به الندامة محلياً واقليميا ودولياً. فمن يقول يا سادتى لأخوة بنى قينقاع بالرضاعة ، إن الحزب تضيق مواعينه أو تتسع وفق الحريات المتاحة ، وأن الحزب ينافس ديمقراطياً إستناداً على اطروحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية ، وأن وقائع التاريخ الانسانى تقول: ويلٌ للذين يبنون أمجادهم من جماجم الفقراء وعرق الكادحين وصبر المظلومين ، لأنهم لا محال سينتفضون في يوم يفر فيه المرء من أخيه وبنيه وحزبه الذى يأويه!

لا أعتقد أننى كنت وحيد زمانه الذى لاحظ شذرات من حديث عن الفساد جرى لأول مرة طيلة العقدين المنصرمين على لسان د. قطبى المهدي أمين المنظمات ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القطاع السياسى للمؤتمر الوطنى ، جاء ذلك فى المؤتمر الصحفي الذى عقده يوم 2009/9/10 وقال فيه أن حزبه المذكور (سيتعامل بحزم مع قضايا الفساد المالى والسياسى والإداري فى مرافق الدولة ، وقال إنه أكبر معوق لنهضة البلاد) نعم تلك هى المرة الأولى التى يتحدث فيها مسؤول انقاذي عن الفساد ، ولا أدري لماذا لم يجد متابعة صحافية مستمرة على صفحات الصحف المتكاثرة ، فقد احجم كُتَّاب الأعمدة العديدين وكُ ُتَّاب المقالات الأكثر عدداً ، بالرغم من أننا نعيش فى كنف ديمقراطية قال عنها السيد أحمد ابراهيم الطاهر مزهواً فى حديثه للمشاركين فى أعمال دورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر العام للمؤتمر الوطنى بمدينة الفاشر يوم 2009/9/13 (إن ديمقراطيتنا لا توجد لا فى العالم العربى ولا العالم الإسلامى ولا الغرب) وبهذه المناسبة أسمح لنا أيها القاريء الكريم أن نخرج قليلاً عن الموضوع بالترويح عن النفس مرةً ، لأن القلوب إذا كلَّت عميت كما تعلمون. وعليه نقول لمن لا يعرفون القائل أن الطاهر إلى جانب إنه قيادي وسط عصبته ، فهو ثانى ثلاثة فى السلطة ، يتولى مقاليد رئاسة المجلس الوطنى. وهذا المجلس للذين تشابهت عليهم التسميات ، هو شبيه بمجالس تعددت ألوانها ، منها جمعية تشريعية وجمعية تأسيسية وبرلمان ومجلس شعب..ألخ. وقد طاف عليها الشعب السودانى الأبى جميعها ، ولا ندري كم من الاسماء تبقت له حتى يكمل عدته السياسية. وعلى كل يمكن الكشف عن مقاربات تجلِي ما التبس من تسميات على القاريء ، مثل أن الطاهر هو القرين التشريعى للسيد مايكل مارتن رئيس مجلس العموم البريطانى الذي كان أول رئيس يستقيل فى مايو الماضى منذ أكثر من ثلاثمائة سنة فى ديمقراطية وستمنستر ، وهو يحاذي نانسى بيلوسى رئيسة مجلس النواب الأمريكى المنصب بالمنصب ، ويقف نداً للسيد برنار اكواييه رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية الكتف بالكتف. ثمَّ لن تجد حرجاً فى نفسك إن قارنته بآخرين يرزخون مثلنا فى فقر ديمقراطى مبين ، فهو على سبيل المثال صنو السيد أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصري ، والشقيق غير السياسى للسيد محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري ، ورفيق السيد على الراعى رئيس مجلس النواب اليمنى فى التوجهات البرلمانية ، وربما له فى الجماهيرية العظمى شقيق بالرضاعة التشريعية ونحن لا نعلمه. ومع ذلك لابد من القول إن متناقضات العالمين الأول والثانى هى من صنع البشر التى لا يُسأل عنها رب البشر!

لا يخفى على أحد أن ما قاله قطبى المهدى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالانتخابات وتكتياتها ، فالقوم يريدون أن يقدموا أنفسهم للشعب الذي ساموه سوء العذاب ، ويوحون له انهم بريئون من ذنبه براءة الذئب من دم إبن يعقوب. ولم لا فقد وجدوا في الفساد ضالتهم

مع أنه الظاهرة التى انتجتها عبقريتهم الفذة ، وبالرغم من أن الفساد طيلة العقدين الماضيين تمظهر فى وجوه ناعمة ، وتمثل فى مبان تطاولت ، وأرصدة تراكمت ، ودواب تدافعت ، إلا أنهم أنكروه كما تنكر العين العليلة ضوء الشمس من رمدٍ. ثمَّ صعب عليهم اجتثاثه لأنه اتخذ بعداً ايدولوجياً ، واصبح حزباً له اعضاء وحماة يدافعون عن مصالحهم ومكتسباتهم التى يخشون زوالها. ومع ذلك كاد الناس أن يصدقوا قطبى القول ، عندما آزره زميل له بحديث مماثل فى 2009/9/12 جاء ذلك على لسان الدكتور محمد مندور المهدي فى ورقة العمل التى قدمها بقاعة الصداقة ضمن فعاليات مؤتمر القطاع السياسى ، قال فيها (إن سياسة الانفتاح وبسط الحريات تستوجب الحماية من سوء الاستغلال والتردى فى الفوضى والتسيب والانحلال ، وإن الفساد الاخلاقى هو المسبب الأساسى للفساد المالى والإداري والاجتماعى) مع أن ذلك حديث يكفى أن تجحظ له العيون ، إلا أن سيادته زاد بقوله (إن رؤية حزب المؤتمر الوطنى فى الفترة القادمة هى أن تتطلع قطاعات التوجيه والارشاد والتعبئة والانضباط بحماية الحرية من الفوضى وسوء الاستغلال وتوجيه الطاقات نحو البناء الجاد إلى جانب محاربة الفساد فى كل صوره الاخلاقى والمالى والاداري والسياسى وتطوير الخدمة المدنية ورفع كفاءة الاداء وتحقيق العدالة الناجزة) يعجبنى فى هؤلاء القوم إنهم يقولون ما لا يفعلون ، فلعل اللازمة الأخيرة تكفى أن تطرب لها جوانح الكاظمين الغيظ والثورة ، ولكن المفاجأة التى لن تذهل أحداً بالطبع ، هى أنه بمثلما خلا البيان الختامى والقرارات والتوصيات للحزب رائد المشروع الحضاري من الاشارة للشريعة الاسلامية ، خلت بنوده كذلك من أي حديث عن الفساد ، لا تصريحاً ولا تلميحاً ولا إقراراً ، ولهذا لا داعى للقول إن ما قاله المذكورين لم يكن سوى محض كلام ذهب مع الريح !

وسواء ذهب مع الريح أم لم يذهب ، يبدو أن بين القوم حنابلة آلوا على أنفسهم الدفاع عن اخوتهم فى العقيدة والحزب دفاع من لا يخشى لومة لائم ، ذلك بالضبط ما فعله عمر محمد صالح الأمين العام لمجلس الوزراء ، وابرزته صحيفة (الأحداث 2009/10/11) في عنوانها الرئيسى كمادة تستحق الاشارة المعتبرة ، حيث بشرنا سيادته بانخفاض معدلات الفساد وزيَّن حديثه بأرقام تثير لواعج العشاق ، جاء ذلك وفقاً للصحيفة فى اللقاء التشاوري الذى جرى بين قيادات اعلامية وصحافية ناقشت برنامج مجلس الوزراء للعام 2010 وفيه نسخ سيادته كل شعر ونثر قيل فى الفساد بثقة يحسده عليها الراسخون فى النزاهة (إن ما يثار إعلاميا عن الفساد فى الدولة ليس فى محله ، منوّها إلى أن المراجع العام يدفع بتقريره للبرلمان ، بينما تعمل لجان عديدة على المراجعة والمحاسبة ، مشيراً إلى تراجع نسبة الفساد) وأضاف مفنداً دعاوي الافتراء بحديث الاقتداء (حسب الاحصائيات فإن نسبة الفساد تجاوزت 8 مليارجنية عام 2006 وانخفضت عام 2007 إلى 6 مليار وتراجعت إلى 3,2 مليار فى 2008 مؤكداً عدم وجود تعدي على المال العام على النحو المثار ، سيما ، وأن كل قضايا الفساد أحيلت للقضاء باستثناء مبالغ صغيرة اختلسها بعض الهاربين) والواقع لا يعلم المرء ماذا يفعل حينما يسمع مثل هذا الهراء ؟ ولكن دعك منَّا ماذا فعل السيد عمر نفسه يا ترى ، بعد أن بسط المراجع العام (ابوبكر مارن) أوراقه وحدث نواب الشعب المبجلين فى المجلس الوطنى عن الفساد حديثاً زاغت فيه الأبصار وارتجت له القلوب. قال فيه أن تقريره المثير للجدل لم يشمل نحو 34 وحدة وأن 4 وحدات رفضت رفضاً صريحاً الخضوع لأي مراجعة ، ناهيك عن أنه منذ عشرين عاماً وتقارير المراجع العام هذا لم تقتل ذبابة!

لكن دع عنك ذلك جانباً يا حسير القلب.. هل اتاك حديث من تظلم وهو المفترض أن يتظلم عنده العباد المظلومين ؟ لا تقل لى تلك طلاسم ، لأن ذكرها جاء فى صحيفة آخر لحظة 2009/10/14 المعروفة بولائها الباطنى للحكومة الرشيدة ، حيث ابتدرت خبرها الغريب بقولها (شكت هيئة المظالم والحسبة العامة الاتحادية حالها للبرلمان ، وقالت إنها تعانى من عجز مالى وانقطاع فى الاتصالات ومهددة بانهيار مبانيها وقطع المياه والكهرباء خلال اليومين القادمين ، ووصفت ظروفها بالقبيحة والحالكة) واضافت الصحيفة أن محمد أبو زيد مدير الهيئة (كشف أمام البرلمان عن ضغوطات تعرضوا لها من قبل مسؤولين كبار بهدف تغيير مسار العدالة لصالحهم) وزاد (تلقينا شكاوي من مواطنين أثبتت الوقائع حقوقهم تجاه المسؤولين ، لكن بعض المسؤولين طلبوا منا اصدار حكم لصالحهم وقالوا لنا "اعصروهم") وشكا من معاناة الهيئة وقال (ما فى قروش يعنى ما فى شغل ونحن أحيانا بندفع من جيبنا) وكشف عن أن الهيئة (نظرت خلال العشر سنوات الماضية فى 11280 مظلمة ، وقال أنها نظرت فى العام الماضى والحالى 6212 تمَّ الفصل في 212 وبقيت 47 عن العام الماضي) وقالت الصحيفة في ختام الخبر إن أحمد ابراهيم الطاهر وجه بتحويل اسم

الهيئة لديوان وفقاً للدستور! ولا تعليق لدي ولكن ربما لديك أنت يا قارئى الكريم شيئا تلقم به القائل!
غير أنى لن أجد مسكاً أختم به أفضل من البدعة التى ذرّها (مولانا) عبد الباسط سبدرات وزير العدل لصحيفة الراية القطرية (2009/11/9) على هامش أعمال المنتدى العالمى لمكافحة الفساد وحماية النزاهة المنعقد فى الدوحة ، لم يكتف سيادته بتصغير وتحقير وتقزيم نسبة الفساد التى قال عنها إنها لا تتعدى 1% من الناتج القومى ، لكنه سرعان ما ألبسها لباساً شرعياً وقال (نحن في السودان نعول كثيراً على الوازع الدينى ، واوضح أن الوازع الدينى حمى الكثيرين من الوقوع فى الفساد ، واشار إلى أنه يعد أكبر وسيلة لمكافحة الفساد) وطبقاً لهذا لا تتعجب يا قارئى الكريم إن مررت على شارع النيل ورأيت لافتة مكتوب عليها (هيئة الوازع الدينى لمكافحة الفساد) وطبقاً لذلك لابد وأن يزول تساؤلك الأزلي القائل لماذا لم يحاكم أحد طيلة عشرين عاماً في الدنيا ، لأن ذلك وفقاً لاجتهاد وزير العدل من شأن مليك مقتدر في الآخرة !!

من هيأ مناخ الفساد ؟؟ (1-2)

صلاح سليمان
صحيفة الأيام

كثر الحديث فى الآونة الاخيرة عن الفساد واصبح مضغة فى افواه المتحدثين بالمجالس ورواد المنتديات ومادة دسمة للصحافة لاسيما بعد تصدرنا لترتيب الدول الأكثر فساداً عربياً وجلوسنا على المعقد الثالث إفريقياً والخامس عالمياً حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية. لذلك كان لابد لنا من التحري عن أنواعه المختلفة بادئين بتعريفه وتحليله حتى يتسنى لنا الوصول إلى أسبابه. إن فعل الفساد يعنى لغوياً تحويل الشئ (الصالح) للاستعمال إلى شئ (تألف) أو (مضر) إما بفعل (فاعل) أو بمؤثر لا (إرادي) كالمناخ والوقت. فمثلاً إذا فسد اللبن فإنه يصبح غير صالح للاستهلاك لأنه يؤذي متناوله مباشرة.
وتمتد أثاره الضارة إلى ساحات أوسع إذا استعمل كمادة (إضافية) فى تصنيع مشتقاته أو فى سلع أخرى. إن الفساد ذو خاصية مطاطية لا يقتصر دوره على دائرة ضيقة محدودة بل يمتد أثره بصورة شاملة ليفسد كل من حوله وما بعده. لقد صار الفساد جزء لايتجزأ من ثقافتنا الحديثة بعد ان كان فى الماضى تصرفاً محدوداً لبعض ضعاف النفوس ، تحمينا منه القيم الدينية والنشأة التربوية والنظرة الاجتماعية والقصاص القضائى. وبالرغم من كل زخمه لم يحرك الأمر ساكناً فى السلطة التشريعية والتنفيذية للتحقيق فيه ومن ثم محاربته كمرض اجتماعى خطير يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وظلت الحكومة ترفض كل الاتهامات المثارة حوله وتتهم فى المقابل ناقديها بالقذف السياسي بغرض إضعافها وتقليل هيبتها وتشترط للتحقيق فيها ضرورة دعم الاتهامات بالادلة. إن الفساد لا يمكن إلغاء وجوده كليةً .
فالفساد بأنواعه ومسمياته المختلفة موجود فى كل العالم وعلى مدى الأزمنة ،لكن كل الدول تسعى لمحاربته وحصره فى إطار محدود لإدراكها التام لخطورته على مجتمعاتها وعلى تقدمها الاقتصادي ومستقبل أجيالها. لقد كانت لنا فى الماضى القريب وسائل مراقبة عديدة وإجراءات احترازية تحول دون تحقيق الفاسدين لمآربهم الدنيئة.سنحاول بقدر المستطاع تسليط الضوء عليها وعلى قدراتها فى تهيئة المناخ الصحى المعافى من جرثومة الفساد. فالوازع الدينى والتربية الأخلاقية والاحتراس الاجتماعى من السقوط في العيب والخوف من العقوبة القضائية كان يحول دون التفكير فى أي عمل ينافى تلك المثل. كان الحكم الرشيد ديدن الحكومة والمعارضة تساهم فى تثبيته وتدعيم ركائزه وتراقب أي انحراف فى مساره والمصلحة العامة تعلو على المصحلة الشخصية .
كان البرلمان رقيباً على اداء الحكومة وسلامة تصرفاتها المالية والإدارية والسياسية ويسائلها فى حالة حدوث اى إهمال أو تقصير فى أداء واجباتها ، كانت النقابات المهنية المنتخبة ديمقراطياً تحمى حقوق أعضائها وتبذل الجهد فى سبيل تحسين شروط خدمتهم وتأمين مستقبلهم. وتحافظ على أخلاقيات وشرف المهنة وكشف اي خلل وتنبه إلى الثغرات التي يتسرب منها الفاسدون. كانت حرية

الصحافة حقاً دستوريا مملوكاً لها ومعمولاً به ، والحصول على المعلومات حقاً متاحاً لها. وكانت تؤدي دورها كاملاً فى نقدها البناء لمناشط العمل السياسى والاقتصادي والاجتماعى وكشفها لمواقع الخلل العام ومساهماتها بالرأي الآخر فى حل المشاكل. كانت الشفافية مطلقة من قبل الاجهزة الحكومية فى المشتروات والمبيعات تحت إشراف مصلحة المشتروات المركزية ورقابتها الفنية بطرحها للعطاءات فى منافسة مفتوحة شريفة متاحة للجميع يتم بموجبها اختيار أحسن العروض وفقاً لمواصفات فنية دقيقة.كانت الخدمة المدنية مستقلة ومحايدة تمتثل للقانون العام واللوائح الداخلية المنظمة وتقف سداً ضد أي ثغرة تخترق فصل السلطات وتحديد الاختصاصات ليتسرب منها الفساد الإداري.
كانت وزارة المالية والية على المال العام ومسؤولة عن انضباط الدولة فى الصرف المالى وفقاً لأولويات بنود الميزانية العامة ولا تترك مجالاً لأي تجاوز مالى أو صرف دون تصديق منها وتؤمن على تحصيل كل الإيرادات إلى الخزينة العامة . كانت هناك وزارة الاشغال والمرافق العامة المنوط بهات بناء الطرق والجسور والمبانى الحكومية وصيانتها ومراقبتها لمواد البناء المخزنة بمخازنها وضمان عدم التصرف فيها للأغراض الشخصية. كانت مصلحة النقل الميكانيكى المسؤولة عن مراقبة جميع العربات والآليات الخاصة بالدولة والتقييم الفنى والمالى لنوعية العربات المراد استيرادها للقطاعين العام والخاص والتأكد بعد تجربتها لفترة معينة من صلاحيتها للعمل فى طقس السودان وتحملها السير فى طرقه الوعرة خوفاً من تسرب عربات بمواصفات فنية معيبة تصبح عبئاً على موارد البلاد المالية باستهلاكها المتاكثر لقطع الغيار. كانت مصلحة المخازن والمهمات مقراً ومستودعاً للمشتروات الحكومية تقوم بتغذية جميع المصالح الحكومية من أثاثات ومهمات بما فيها الكتاب المدرسي والأزياء الرسمية للقوات النظامية. لذلك كان ملحقاً بها ورش فنية للنجارين والترزية والحدادين .

كان البنك العقاري يقوم بتقييم كافة العقارات المراد رهنها للدولة والبنوك. كانت الرقابة المصرفية من قبل بنك السودان المركزي للجهاز المصرفى تقوم بمراقبة الأداء والتحوط لأي ثغرات تهدد كفاءته والثقة فى التعامل معه. كان يتم ملء أورنيك إقرارات الذمة المالية لشاغلى المناصب الدستورية والوظائف العليا القيادية والأجهزة الرقابية والعدلية وتكشف مراكزهم المالية وحالة أقاربهم من الدرجة الأولى ويملكون من ثروات عند تسلمهم لأعباء وظائفهم الجديدة وتجديدها من وقت لآخر حسب مقتضيات الضرورة وتسليمها لإدارة مكافحة الثراء الحرام لتبرئة ذممهم المالية ومراجعة اي تطور فى ثرواتهم اثناء فترة ولايتهم وإخضاعها للتحقيق إذا تعاظمت بمبدأ من أين لك هذا؟ كانت المحاسبة القضائية وعقاب المدانين إقراراً للحق وإصلاحاً للمجتمع.
مما تقدم يتضح أنه كانت هناك مناعة مكتسبة ضد الفساد مكونة من الثقافة العامة والأجهزة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية والسلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية تمنع تفريخ بيئته وتراقبه وتحد من ظهوره وانتشاره. كان من السهولة بمكان اكتشافه وتعريته ومحاسبة المدانين. ولا شك أن هناك استحالة لحد ما فى الظروف الراهنة لاسترجاع حالة الماضي وتحقيق شروط الحكومة لسلبية الرقابة وعدم المحاسبة فى العهد الحالى مما أضعف أدلة الاتهام وهيأ مناخاً خصباً للفساد. لذلك كان منطقياً أن يتكاثر الفساد فى وسط البيئة الجديدة ويصبح مؤسساً على قواعد صلبة (تحميه) ويصعب معها إدانته بالشكل القانونى المتعارف عليه بعد ان أنقطع الوازع الدينى عن الفاسدين رغم تمسكهم المظهري بالدين باعتبار ان غالبيتهم من الحركة الإسلامية حسب إفادة الشيخ (حسن الترابى) الزعيم الروحى للحركة الإسلامية. أصبح الفساد وسيلة لتحقيق الطموحات الشخصية والكسب غير المشروع. اختفى الحكم الراشد وتذيلنا مؤخرة الدول التى لا تنفذه فى العالم. تقدمت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وسقطت القومية وحب الأوطان وحل محلهما حب الذات. افتقدت المعارضة التنظيم والعمل الجماهيري وغلب على طابعها الانقسامات والخلافات وأصبحت غير مؤثرة ومقنعة لأتباعها مما جعل الحكومة لا تقيم لها وزناً ولا تضع لها أي اعتبار .
أصبح المجلس الوطنى ديكوراً سياسياً مكملاً لأجهزة الحكم وفقد حاسته الرقابية بعد ان استغلت الحكومة أغلبيتها الميكانيكية لتمرير قوانينها ومشاريعها وتأييد سياساتها دون نقاش وتبادل للآراء المختلفة.تحولت النقابة المهنية إلى أبواق مؤيدة للحكومة ان أخطات أو اصابت بعد ان تم تسييس الخدمة المدنية وفقدت مهامها الرقابيةت في المحافظة على أخلاقيات وشرف المهنة والدفاع

عن حقوق اعضائها. وبات جل اهتمام قادتها محصوراً فى السعى لكسب ود الحكومة وتسيير المواكب المؤيدة لسياساتها والظفر بالمكتسبات الشخصية. اخترقت حرية الصحافة باستمرارية حاكمية قانون الصحافة والمطبوعات الحالى الذي يحد من حريتها رغم تعارضه مع الدستور الانتقالى كما نصت المادة (29) بالبند الثالث الملزم للدولة بكفالة حرية الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى وفقاً لما ينظمه القانون فى مجتمع ديمقراطى. وضعت العراقيل أمام الصحافة بتطبيق مواد قانونية غير موائمة نصاً وتفسيراً لطبيعة المهنة الصحفية كالمادة (130) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م ، التى تستغل فى مواجهة الصحف وتعكير صفوها واستقرارها بجر محرريها والمتعاونين معها للحراسات والمثول امام القضاء. وفى فترة سابقة اخضع النشر للرقابة القبلية وتم إلحاق رقباء أمنيين دائمين بمطابع الصحف ليتفحصوا موادها قبل إعطاء الضوء الاخضر لتوزيعها ليشطبوا ما لا يروق لهم من مواد حسب تقديرهم الشخصى دون مقاييس مرجعية مهنية أو قانونية متفق عليها. تعددت المؤسسات التى تتحكم فى العمل الصحفى. وظلت مصادرة الصحف فى آخر لحظة بعد إعدادها للتوزيع ومنعها من الإصدار حسب تقدير (الرقيب) لفترة زمنية محددة فى بعض الأحيان ومجهولة فى بعض الأحايين الأخرى سيفاً مسلطاً على رقابها وعبئاً مالياً مختلقاً بغير تعويض. ابتدع نظام حظر النشر فى قضايا عامة دون مبررات مفهومة ومقبولة الشئ الذي أشاع جواً من السرية وعدم الشفافية وجعل المواطنين يجهلون بما يجري من أحداث عامة في بلادهم ، يهمهم معرفة مصير مآلاتها.

اتبع نظام الشراء المباشر وتولت بعض المصالح الحكومية تنفيذ مناقصاتها دون رقابة بعد ان الغيت مصلحة المشتروات المركزية. إن نظام المناقصات الحالى لا يطرح للنشر فى وسائل الاعلام المختلفة فى وقت كاف ومعقول كما كان متبعاً سابقاً ليعلم كل الراغبين فى دخول المنافسة شروط العطاء بحيث يكون لهم متسع من الوقت لإعداد أنفسهم وإنما يختصر الإعلان فى زمن وجيز ضيق لايسمح للمتنافسين بتقديم طلباتهم فى الفترة القانونية المحددة. وهذه الطريقة حصرت التنافس على الفئة المحظوظة من العالمين ببواطن الأمور لاحتكار الفوز بكل العطاءات الحكومية بالوسيلة التى تخدم مصالحهم الذاتية ومصالح مساعديهم لتحقيق غاياتهم دون مراعاة للتنافس العادل وصولاً لجودة الاختيار وانخفاض التكلفة المالية.
نحن نعلم جيداً سرية العقودات التجارية الدولية ومدى أهمية حصر معلوماتها على الجهات المختصة والمؤسسات الرقابية. لذلك لانطالب بتعميمها بصورة تخل بانسيابها وتحقيق أهدافها ولكن ذلك أيضاً لايعنى ان تكون تلك المعلومات غائبة وغير متوفرة لمراجعتها والتصديق عليها من قبل الكيانات التشريعية والأجهزة السياسية والفنية المختصة ، فهذا يترك مجالاً واسعاً للاتهامات فى عدالة بنودها ويفتح باباً كبيراً للإشاعات فى محتواها. ولنأخذ مثلاً بقطاع البترول فإن عقود حقوق امتياز التنقيب عنه وطاقة إنتاج حقوله وكمياته المصدرة وأسعاره وعائد مبيوعاته الحقيقى يبقى لغزاً حتى بالنسبة للسيدة وزيرة الدولة للطاقة والتعدين المنتمية للحركة الشعبية الشريك الأول في الحكم التي أفادت في تصريح صحفي بعدم علمها بما يجري في قطاع البترول بالرغم من انها تجلس على قمته السيادية.
نواصل ، ، ، ، ، ،

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506636&bk=1

من هيأ مناخ الفساد ؟؟ (2-2)

صلاح سليمان
صحيفة الايام

ان تسييس الخدمة المدنية وتحويلها لخدمة الحزب الحاكم ومنتسبيه بعد تنفيذ سياسة التمكين أدى إلى الاستعانة بعاملين مغتربين يحملون مؤهلات علمية عالية. وكفل لهم انتماؤهم السياسى العمل بموجب عقودات خاصة بمرتبات ضخمة وامتيازات عديدة مما أوجد غبناً فى نفوس بقية العاملين الحائزين على نفس المؤهلات بعدم المساواة فى المرتبات والأجور الموحدة فى الدولة وامتدت هذه الظاهرة السلبية فيما بعد لتصبح عرفاً سائداً شمل كل القياديين بالوظائف العليا من اصحاب الولاء السياسى .
فقدت الخدمة المدنية احترام الوظيفة والطاعة للتسلسل الهرمى للدرجات الوظيفية بعد ان فشل العاملون وطالبو الخدمات فى التوصل لمعرفة الرئيس (الفعلى) للوحدة الحكومية إذ يصادف فى بعض الأحيان علو مرتبة المرؤوس للرئس فى التنظيم السياسى الحاكم فتعم الفوضى الإدارية ويختلط الحابل بالنابل. وتبوأ أعلى سقف الخدمة المدنية موظفون صغار فى السن بدون خبرة بدؤوا حياتهم العملية من أعلى درجاتها متخطين سلم الترقى الذي يمنحهم الكفاءة والخبرة لتتجرد من حيادها وانضباطها الذي تميزت به فى كل العهود السابقة ، فأضحى الممنوع مسموحاً به بعد ان تداخلت الاختصاصات وتنوعت السلطات ووتفشى التستر على الاخطاء وغابت المحاسبة للمخطئين لخصوصية العلاقات السياسية بين أفرادها.كانت كل الإيرادات الحكومية تودع فى حساب الحكومة ببنك السودان المركزي عبر نظام حسابى دقيق ويتم تحصيلها من خلال الأورنيك المالى رقم (15) المتسلسل الأرقام المحفوظ كمستند مالى فى مصلحة المخازن والمهمات سابقاً ويراجع إصداره وتوزيعه والتأكد من سلامة تحصيله وإيداعه في مصبه النهائى بواسطة المراجع العام. وكان لا يمكن- قانوناً -تحصيل اي إيرادات بدونه.
لذلك كانت وزارة المالية هى المسؤولة عن جميع ايرادات الدولة والمتحكمة فى الصرف الحكومى عبر تصديقاتها المالية وتغذيتها لحسابات الوحدات الحكومية وفقاً لأولويات الصرف فى الميزانية العامة وفى مقدمتها الفصل الثانى (المرتبات والأجور) وكان العجز فى الميزانية إذا حصل يكون طفيفاً لولاية وزارة المالية على المال العام عبر رصدها الإنشائى التقديري لموارد البلاد الواقعية. وفجأة وبدون مقدمات تنازلت وزارة المالية عن جزء كبير من واجباتها الأساسية بعد ان سمحت للوزارات والمؤسسات الحكومية بفتح حساباتها بالبنوك التجارية على خلاف المعمول به عرفاً بفتحه ببنك السودان المركزي كإحدى وظائفه المنوطة بها وتحصيل إيراداتها عبر إيصالات مالية مستحدثة غير خاضعة للراقبة والمراجعة وجنبت الإيرادات وتحول جزء كبير منها إلى خارج إطار الميزانية أى بمعنى انه لا يورد فى الخزينة العامة للدولة كما فى حالة بعض الرسوم والجبايات والغرامات المالية والزكاة .
وكان ذلك سبباً طبيعياً من أسباب عجز الميزانية الذي قاد إلى التأخير المستمر فى صرف المرتبات والأجور وعدم الوفاء بتسديد الألتزامات والحقوق المالية والسندات الحكومية عند تاريخ استحقاقها. سعت الوزارات والمؤسسات الحكومية لزيادة دخلها فتنوعت مصادر ايراداتها بشتى الطرق والوسائل وابتدعت رسوماً وجبايات غير مقررة ومجازة تشريعياً يصب بعضها فى تمويل نشاط الحزب الحاكم. واضحى الصرف المالى بذخياً وفقاً لأهواء السلطة السياسية و(بارونات) الخدمة المدنية الجدد غير مقيدين أوملتزمين بالميزانية العامة.فأنشئت المبانى الحكومية (التفاخرية) الحديثة بديلاً للقائمة واستوردت الأثاثات (الملوكية) واستجلب الطعام (الفاخر) من الفنادق والمطاعم الراقية ليقدم (مجاناً) (لراحة) العاملين. دخل نظام الحوافز المالية للذين ينجحون فى تحقيق الربط المالى المقرر وزيادته فكانت مدخلاً لابتكار رسوم وجبايات جديدة وسبباً في تصاعد العقوبات المالية بعد ان خضعت نسبة منها لذات الغرض وازدادت تبعاً لذلك معاناة المواطنين.
الغيت وزارة الاشغال وصفيت مصلحة النقل الميكانيكى وتبعتها المخازن والمهمات وبيع البنك العقاري تطبيقاً لسياسة الخصخصة. ومن خلال سياسة الأيلولة التي طبقت في (43) مؤسسة تحولت مهام الوزارات والمصالح الحكومية الملغية إلى قطاعات حكومية

أخرى غير مؤهلة للقيام بدورها الرقابى المنوط بها. وأنشئت وحدات حكومية لتقوم بمهام اقتطعت من وحدات أخرى متخصصة مثل وحدة إنشاء السدود التى هيكلت سياسياً ضمن مؤسسة الرئاسة ومنحت استقلالية شفعت لها فى حق التصرف (الخاص) فى كيفية قيام المشروع ومنحتها سلطات زائدة جعلتها (مملكة) متفردة لايمكن مراجعة قراراتها واحكامها وتصحيح اخطائها وأوكلت لها مجموعة من المهام المتناقضة في اختصاصاتها مثل إنشاء خطوط الكهرباء وابراجها والجسور وتشييد الطرق والمطارات وتسكين الأهالى والمهجرين.

فصلت القوانين الوضعية لتلائم مخططات وسياسات الحكومة. كما أدى عدم تنفيذ الاحكام القضائية من قبل الحكومة إلى نقص قيم العدالة وإضعاف ثقة الناس فى القضاء والاحتكام إليه لرد الحقوق المغتصبة والضائعة ومحاسبة الفاسدين الشئ الذى جعل الظلم والفساد يمرحان بلا رقيب ودون خوف من المحاسبة القانونية ليتخصب مناخها ويتطبع للعيش فى الحياة العامة حراً طليقاً دون قيود تكبله وتمنع ممارسته فشهدنا ولأول مرة انهيار العمارات الحكومية. غمرت الاسواق والطرق العربات والآليات المستوردة بماركاتها المتنوعة من جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الشراء المباشر من (الكرين) و(السماسرة).تعددت وتنوعت مصاد المشتروات الحكومية بدون آلية تحاسبها.بات التقييم الفنى للعقارات المراد رهنها مرتبطاً بـ(رغبة) و(غرض) و(حاجة) الراهن الشخصية الشئ الذي أدى إلى تضخيم التقييم المالى مقارنة بسعر السوق السائد لينتج عن ذلك عجز مصطنع لقيمة الضمانات العقارية المرهونة للبنوك التجارية عند الحوجة لتسييلها. انخفضت نسبة الرقابة المصرفية على أغلبية البنوك بشكل محلوظ بعد أن دانت السيطرة السياسية للحزب الحاكم على مواردها وإداراتها مما مكنها من تسييرها وفقاً لاجندتها الشئ الذى تسبب فى أزمة النظام المصرفي التي ظلت تراوح مكانها منذ امد بعيد وتمخضت عن (تصفية) مصرفين وإخضاع بعضها (لحراسة) البنك المركزي .

وتعرض البعض الآخر منها لإخفاقات مهنية تسبب جزءً منها فى أزمات مالية لها وشل النشاط الاقتصادي بصفة عامة. وفى تصرف غريب وبفتوى شرعية تناقض أخرى تبريرية لفقه الضرورة على النفس النوع من المعاملة المصرفية تم تجنيب إيرادات مهنية (كالأرباح) على الودائع المصرفية الخارجية بمسمى طارد ومنفر(المال الخبيث) ليوضع تحت تصرف فردي غير خاضع لمراجعة أوجه صرفها يسمح له بإستخدمها حسب إرادته فباتت إحدى وسائل الاستقطاب السياسى. تم توطين الفساد فى مؤسسات الخدمات الصحية بدلاً من توطين العلاج وأضحت بلادنا مستودعاً للمعدات الطبية المستعملة والأدوية عديمة الجدوى من الدرجات الوضيعة والمحاليل الطبية المثيرة للشكوك والسلع الفاسدة التى يقتات منها شعبنا فزادته مرضاً على حالته التعيسة.وبدأت حرب السيطرة على قطاع الاتصالات واستجلبت الشركات العالمية أقوى أسلحتها للفوز بها وفى مقدمتها (العمولات) الدولية.

دخل ملف غسيل الاموال بلادنا واصبحنا مواجهين بتدفق أموال قذرة من خارج الحدود غيرت كثيراً من مفاهيمنا الاجتماعية السمحة فكرم الدجالون والمطلوبون للعدالة دولياً ومنحوا الأوسمة والألقاب واستقطبوا سياسياً واحتلوا المراكز المرموقة فى دنيا السياسة والاقتصاد واصبحوا نجوماً فى المجتمع الحضاري.سرت عدوى غسيل الأموال الخارجية إلى مجتمعنا واصبحنا نغسل أموالنا(المنهوبة) بأنفسنا فتطاولت البنايات الشاهقة وهرب بعضها إلى الدول الصديقة وسجلت الشركات فيها ثم عادت بعض تلك الأموال إلى بلادنا تحت ستار الاستثمارات الأجنبية. تنقلت ملايين الدولارات النقدية من مطار الخرطوم إلى العواصم الأوربية بدون التحري مع مالكيها أو حامليها عن مصدرها والدوافع من تحويلها بهذه الطريقة المريبة وللأسف جاء الإبلاغ والتساؤل عنها من سلطات مطارات الوصول كحالة شاذة غير مألوفة فى التعامل المالى.

حفلت تقارير المراجع العام السنوية بالاعتداءات والاختلاسات المالية المتكررة وظلت الأرقام المنهوبة تتاصاعد سنوياً مما يدل على استمرارية النهج وعدم الخوف من المحاسبة واستبيح المال العام وبات التصرف فيه حقاً سياسياً وملكاً خاصاً لمن يديرونه بعد ان ضعفت نظم المراقبة وغابت المراجعة الداخلية.

هدفت الدولة من سياسة الخصخصة كما صرح بذلك السيد/ وزير المالية لجريدة الرأى العام فى عددها 3475 الصادر من 14 مايو 2007م إلى خروج الدولة من النشاط التجاري واقتصار دورها على رسم السياسات ووضع الموجهات ومراقبة تنفيذ الأداء بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والأهداف الموضوعة لزيادة الإنتاج وبناء اقتصاد كفء معتمد على ذاته وتشجيع السوق الحر ومنع

الاحتكار الا ان المفارقة العجيبة أن تقوم الدولة من تلقاء نفسها بتفشيل سياساتها المعلنة وتفريغ أهدافها من محتواها بعد ان انشئت فى مقابل مؤسسات القطاع العام التى تمت خصخصتها شركات حكومية لم يهتد بعد إلى حصر عددها وظلت أرقامها الفعلية لغزاً تتناوبه جهات عددية لتقوم بتفيذ نفس أغراض المؤسسات المباعة بهدف أعمال خيرية لتكسب حسب هدفها امتياز الإعفاءات الجمركية وتحولت بعد ذلك لأغراض تجارية ، فخسرت الحكومة من هذا التغيير جزء كبيراً من ايراداتها وانتفت المنافسة الحرة وتربع الاحتكار التجاري على السوق كمؤشر على فساد التعامل التجاري فى الأسواق. وفى سلوك غريب يدعو للاستفهام والتعجب بيعت بعض العقارات الحكومية التى كانت مقراً للوحدات الحكومية العاملة للقطاع الخاص ثم عادت نفس هذه الوحدات الحكومية التي تخلصت من ممتلكاتها للاستئجار من (أفراد) آخرين بمبالغ خرافية فاتحين بذلك جبهة صرف جديدة ليس لها أي ضرورة واتهام بالفساد له مايبرره.

إن التسلط والإرهاب السياسى والقبضة الأمنية الفولاذية واحتكار السلطة والثروة وفساد الحكم وسوء الحالة الاقتصادية وانعدام الخدمات الأساسية والحروب الأهلية والانفلاتات الأمنية وإفرازاتها وعدم احترام حقوق الإنسان أفقرت الشعب بنسبة 93% وجعلته ذليلاً مستكيناً محبطاً فاقداً للأمل فى تحسين أحواله المعيشية وعبدت الطريق للفساد الاخلاقي ليزحف إلى مجتمعنا ودخلت الرشوة المالية فى قاموسنا السياسى لتغيير الفكر والرأي.

ارتبط الفساد بشخصيات نافذة هيأت له مراكز قوة تحميه تستخدم القانون بما كفله من حقوق فى التستر عليه وسهلت له الدخول فى تسويات لتجاوز الاخطاء والانحرافات المالية استفاد منها المنتفعون. وغدت ملاذاً للخروج بأقل الخسائر ووسيلة للإفلات في دائرة المساءلة والمحاسبة على الرغم من انها تسترد بعض الأموال المنهوبة ولكنها فى المقابل تساهم فى تفشى الفساد بشكل نسبى. تعطل نشاط إدارة مكافحة الثراء الحرام واصبح وجودها لا يتعدى لافتتها المنحوتة فى مبنى لايزوره الا العاملون به وانقطعت أرانيك إقرارات الذمة المالية من مكاتبها التى تعد أحد أهم المقاييس العدلية التى تراقب بها ذمم المسؤولين وولاة الأمور اثناء فترة تكليفهم حيث لم يقم بذلك أحد من المفروض عليهم قانوناً ملؤها وتسليمها لإدارة مكافحة الثراء الحرام منذ قيام ثورة الانقاذ حسب التصريح الصحفى الذي ادلى به أحد المسؤولين بالإدارة المذكورة ، وفي المقابل لم يراجعهم أو يلاحقهم أحد لحثهم على تقديم المطلوب بعد أن سقطت دوافعه.

إن العالم لا يساعد الدول التى لا تطبق الديمقراطية كمنهج للحكم الراشد ولا تحترم حقوق الانسان وينخر الفساد فى عظامها خوفاً من تسرب قروضه ومنحه لغير الاغرض التى منحت من اجلها وكان ذلك سبباً مباشراً فى تجميد القروض والهبات التي تعهدت الدول الصديقة بتقديمها للسودان للتعمير وإيواء النازحين وعودة اللاجئين وإنشاء البنيات التحتية للاقتصاد السودانى.

مما تقدم ذكره من تحليل واستنتاج يتضح لنا جلياً ان الفساد أصبح ظلاً يلازمنا فى جميع مناحى حياتنا العامة ويتبعنا فى تلمسنا للعدالة ونتبينه فى مأكلنا وملبسنا وتعليمنا وصحتنا وزرعنا وضرعنا ومعاملاتنا التجارية والخدمية ونشاطنا السياسى ومثلنا وقيمنا الأخلاقية لا يمكن تخطى أخطبوطه الذي يتحكم فينا ويحكمنا. وللاسف الشديد تحولت صفاته القبيحة والرذيلة عند من يماسونه فى مجتمعنا إلى مدعاة للفخر والتكريم المبجل وعنواناً للكاء وقدوة للمتطلعين من الشباب بدلاً من ان يكون عاراً وذلاً وانكساراً عليهم. فهل تستيقظ ضمائرنا ونصحو من غفلتنا ونتدارك أمرنا ونثوب إلى رشدنا ونتوب إلى ربنا ونتذكر ولو لحين إننا محكومون بإسم الدين الذي ينهانا عن الفحشاء والمنكر.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506666&bk=1

عن فساد الاخوان المسلمين فى السودان

تاج السر عثمان
الحوار المتمدن ،28 يناير 2010

قال المسيح عليه السلام يوما لانصاره :

(احذروا الأنبياء الكذبة !!) قالوا : (كيف نعرفهم ؟؟) قال : (بثمارهم تعرفونهم) . بعد عشرين عاما عرف الشعب السودانى ثمار سياسات الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية التى جردته من مكتسباته التاريخية في مجانية التعليم والخدمات الصحية وافقرته حتى اصبح حوالى 94 % من سكان السودان فقراء (التقرير الإستراتيجى 1997 م.)
نتابع فى هذا الدراسة المتغيرات فى خريطة الرأسمالية السودانية الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية التى مكن لها انقلاب الجبهة الإسلامية فى 30 يونيو 1989 م فى الأرض ، فى هذه الخريطة وسماتها وخصائصها ، وكيف استغلت الشعارات الإسلامية كغطاء أيديولوجى وجواز مرور للدخول في نادى الرأسمالية السودانية .

من أين أتى هؤلاء ؟

تساءل المرحوم الروائى السودانى الطيب صالح بعد الحصاد المر لسياسات الجبهة الإسلامية: من أين أتي هؤلاء ؟ ونحاول الإجابة على هذا السؤال فى البحث عن البنية الاقتصادية _ الاجتماعية التى أفرزت هذا التنظيم .
معروف انه عندما استقل السودان فى أول يناير 1956 م ورث بنية اقتصادية _ اجتماعية كانت تحمل كل مؤشرات التخلف مثل : اقتصاد متوجه خارجيا ، بمعنى أنه كان يلبى حاجات بريطانيا من سلعة القطن الذي كان يشكل 60 % من عائد الصادر ، وسيطرة بريطانيا على التجارة الخارجية للسودان ، هذا إضافة لتصدير الفائض الاقتصادي اللازم لتنمية البلاد للخارج ، وكانت الصناعة تشكل 9 % من إجمالى الناتج القومى ، كما أجهض المستعمر أي محاولة من جانب الرأسمالية السودانية الناشئة لاقامة صناعة وطنية وذلك لان المستعمر كان يريد السودان سوقا لتصريف منتجاته الصناعية ، وكانت الصناعة تستوعب 3 % من القوى العاملة فى البلاد .
كان القطاع التقليدي يساهم ب56.4 % من إجمالى الناتج القومى ، كما كان حوالى 90 % من سكان السودان مرتبطين بالقطاع التقليدى (رعاة ، مزارعين ، ..) وكانت نسبة الأمية 86.5 % ، كما كان هدف التعليم هو تلبية احتياجات المستعمر لتحريك دولاب الدولة من موظفين وفنيين وعمال . هذا إضافة لنمط التنمية الاستعماري غير المتوازن بين أقاليم السودان المختلفة .
هذا إضافة إلى أن ظروف القمع التى كانت تعيشها الحركة الوطنية لم تساعد في بناء حياة حزبية ديمقراطية معافاة ، وحركة ثقافية تفجر مكنون الموروث المحلى وتتفاعل أخذا وعطاءا مع الثقافة العالمية .
وعندما نشأ تنظيم الأخوان المسلمين فى السودان كان متأثرا بهذا الواقع والذي كانت الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة تقاومه .
يقول د . الترابى عن عهد التكوين (1949 _ 1955 م) : (وفى ثنايا هذه الظروف وفى وسط الطلاب نشأت الحركة من عناصر تائبة إلى الدين من بعد ما غشت بعضهم غاشية الشيوعية ، واستفزت بعضهم أطروحتها السافرة فى تحدى الدين عقيدة وخلقا ، واثارت آخرين غلبة التصورات والأنماط الحياتية التى فرضها التعليم النظامى الذي كان يسوسه الإنجليز ، فنبتت النواة الأولى فى صميم البنية الطلابية بجامعة الخرطوم وفروعها فى المدارس الثانوية ، ولم تتخرج تلك الثلة المسلمة من الطلاب إلا نحو 1955 م) (د . حسن الترابى : الحركة الإسلامية فى السودان ، ص 26)
واضح من أعلاه طفيلية النشأة ، ورد الفعل على الشيوعية ، هذا فضلا عن انه عندما نشأ ت (الحركة السودانية للتحرر الوطنى) في أغسطس 1946 م (الحزب الشيوعي فيما بعد) لم تكن تحديا للدين عقيدة وخلقا ، ولكنها طرحت شعارات الجلاء وحق تقرير

المصير للشعب السودانى ، واسهمت فى إدخال الوعى ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، فى بناء الحركة النقابية واتحادات الشباب والنساء وحركة المزارعين واتحادات الطلاب ، كما طرحت ضرورة تجديد البلاد بإنجاز النهضة الوطنية الديمقراطية بإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادي والثقافى .

على أن البنية الاقتصادية _ الاجتماعية التى كان القطاع التقليدي يساهم فيها بنسبة 56.4 % ، وحوالى 90 % من سكان البلاد مرتبطين بالقطاع التقليدي ، وكل ما يعنى ذلك من تفاوت فى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي بين أقاليم السودان المختلفة ، هى التى شكلت التربة الخصبة ولازالت لتوالد وتكاثر تنظيمات التطرف الديني .

العوامل المساعدة فى التوالد والنمو :

كانت ديكتاتورية الفريق عبود (1958 _ 1964 م) من العوامل المساعدة فى نمو وانتشار حركة الأخوان المسلمين ، وقد استفادت الحركة إلى أقصى حد من القمع الذي وجهته الديكتاتورية للقوى الشيوعية والديمقراطية والمستنيرة ، وظلت حركة الأخوان المسلمين تعمل تحت اسم الواجهات الدينية ، إضافة للواجهات الثقافية فى الأندية ، هذا إضافة لظروف الديكتاتورية وما يصاحبها من جدب فى الفكر والثقافة من جراء مصادرة حق التعبير والنشر . وقد وصف د . الترابى هذه الفترة بأنها (مرحلة بركة ونمو للحركة الطلابية حتى أصبحت من كبريات الاتجاهات الطلابية) (د . الترابى: المرجع السابق ص 30) فالأخوان كما أشار د. الترابى كانوا في حالة كمون فى فترة ديكتاتورية عبود ، بل انهم أيدوا انقلاب 17 نوفمبر 1958 م ووصفوه بثورة الجيش كما جاء في كلمة صحيفة (الأخوان المسلمين) الصادرة بتاريخ أول ديسمبر 1958 م .

وبعد ثورة اكتو بر 1964 م تحالف الأخوان المسلمون مع حزبى الأمة والوطنى الاتحادى ونفذوا مؤامرة حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان ، وبذلك تم تقويض الدستور والنظام الديمقراطى واستقلال القضاء ، كما كانوا وراء محكمة الردة للأستاذ محمود محمد طه ، ووراء الدستور الإسلامى الرئاسى الذى كان الهدف من ورائه إقامة ديكتاتورية مدنية باسم الإسلام مما يؤدى إلى تقويض الديمقراطية وينسف وحدة البلاد . وكان ذلك هو المناخ الذي كان سائدا والذي أدى لانقلاب 25 مايو 1969 م .

وبعد انقلاب 25 مايو ، استفاد الأخوان المسلمون من تلك الفترة ولاسيما بعد ضرب وقمع الشيوعيين فى يوليو 1971 م حيث سيطروا على اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعد إلغاء دستور التمثيل النسبى وإدخال دستور الحر المباشر .

كما استفاد الأخوان المسلمون من المصالحة الوطنية مع نظام نميرى فى عام 1977 م وقامت منظمات مثل : منظمة الدعوة الإسلامية ، الوكالة الإسلامية للإغاثة ، جمعية رائدات النهضة ، جمعية شباب البناء ، جمعية الإصلاح والمواساة ، مؤسسة دان فوديو الخيرية ... الخ . كما أقاموا مؤسسات تعليمية مثل : إنشاء المركز الإسلامى الأفريقى ، وكلية القران الكريم ، وعدد من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال التابعة لمنظمة الدعوة الإسلامية (لمواجهة التعليم الكنسى والتجاري) .

ثم بعد ذلك اقتحموا السوق والتجارة ، وهاجر بعضهم لبلاد الخليج بعد انقلاب مايو 1969 م حتى توسعوا فى العمل التجاري ، كما انشأوا المصارف الإسلامية (بنك فيصل الإسلامى ، التضامن الإسلامى) ، كما انشأوا عددا من شركات التأمين والمؤسسات التجارية والعقارية مما خلق بديلا للمصارف الربوية حسب ما كانوا يزعمون . (انظر : الأمين محمد احمد : الحركة الإسلامية في السودان : السلبيات والإيجابيات) .

ومعلوم أن النشاط الطفيلى اصبح هو الغالب فى فترة مايو وتراجعت الرأسمالية الوطنية التى كانت تعمل فى ميدانى الإنتاج الصناعى والزراعى نتيجة لارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ، وأزمة الوقود والطاقة وانخفاض قيمة الجنية السودانى .... الخ. ، وبالتالي سيطر النشاط الطفيلى على مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهرت فئات السماسرة التى تعيش على العمولات ، ووكلاء البنوك الأجنبية والشركات الأجنبية وروؤس الأموال البترولية وشركات النهب والفساد مثل شركة ترياد التي تحالفت مع مجموعة القصر (نميرى ، بهاء الدين .... الخ)

وفى هذه البحيرة الراكدة ، وفى أحضان الرأسمالية الطفيلية المايوية ، نمت وتطورت الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية ، وكان التقدير أن للإخوان المسلمين حوالي 500 شركة من كبيرة وصغيرة في عام 1980 م ، وتصل حجم روؤس أموالهم لاكثر من 500 مليون

دولار متداولة من بين هذه الشركات في الداخل. (عصام الدين مرغني : الجيش السوداني والسياسة ، القاهرة 2002 م ، ص 225)

الرأسمالية الطفيلية الإسلامية :

بعد انقلاب 30 يونيو 1989 م سيطرت الجبهة الإسلامية على الحكم ، وفى هذه الفترة هيمنت الفئات الغنية من عناصر الجبهة الإسلامية على مفاتيح الاقتصاد الوطنى عن طريق البنوك الإسلامية وشركات التأمين والاستثمار الإسلامية وشركات الصادر والوارد والتوزيع والشركات المساهمة الكثيرة ، والمنظمات التى تلتحف ثوب الأعمال الخيرية مثل الشهيد ، السلام والتنمية ، .. الخ وتجمعت لدى هذه الفئات ثروات ضخمة ، ومن المهم ونحن نحلل هذه الفئة أن نتناولها فى تطورها التاريخى والتى أصبحت أحد روافد الرأسمالية السودانية التى تطورت خلال سنوات نميرى وترجع أصول اغلب قادتها أو أصحاب الثروات منها إلى خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والذين أسسوا تنظيم الأخوان المسلمين في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبقية المعاهد التعليمية .

وبعد التخرج عملوا فى جهاز الدولة والخدمة المدنية والجيش ، وتم تشريد بعض أفرادها بعد انقلاب 25 مايو 1969 م ، وهاجر بعضهم إلى دول الخليج وولجوا ميدان العمل الاستثماري فى التجارة وتجارة العملات ، كما كدسوا الأموال التى كانت تصلهم وهم فى المعارضة ، كما اشتركوا فى أحداث الجزيرة أبا فى مارس 1970 م ، وأحداث 2 يوليو 1976 م . كما هاجر بعضهم إلى أمريكا وبعض الدول الرأسمالية الغربية وتأهل بعضهم علميا فى تلك البلدان (ماجستير ، دكتوراه ، ...) ، وعمل بعضهم في النشاط التجاري فى يوغندا ، وبعض بلدان شرق إفريقيا واكتسبوا خبرات وتجارب فى المهجر والعمل المعارض فى الخارج .

وبعد المصالحة الوطنية 1977 م عادوا إلى السودان وشاركوا فى مؤسسات وحكومات نظام نميرى (مجلس الوزراء ، الاتحاد الاشتراكى ، مجلس الشعب ، ... الخ) . كما توسعوا فى ميدان العمل التجاري والاستثماري واسهموا فى إدارة البنوك الإسلامية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية . وتطوروا بعد ذلك فى أحضان الرأسمالية الطفيلية المايوية التي قامت على نهب القطاع العام والتسبيح بحمد حكم الفرد الذي صادر الحريات والديمقراطية .

كما تغيرت أسماء تنظيم الجبهة الإسلامية تبعا لتطور الحياة السياسية ، واتخذ اسم الأخوان المسلمين فى الخمسينيات من القرن الماضى ، وجبهة الميثاق الإسلامى بعد ثورة اكتوبر 1964 م ، الجبهة القومية الإسلامية منذ أواخر النظام المايوى وبعد انتفاضة مارس ــ أبريل 1985 م ، المؤتمر الوطني بعد انقلاب 30 يونيو 1989 م والذي انقسم بعد الصراع الى شعبي ووطني ، بعد المفاصلة عام 1999م .

وتطور تنظيم الجبهة الإسلامية من تنظيم رومانسى سلفى الى تنظيم واقعى ، واصبح يضم النساء والجنوبيين ويسعى الى استيعاب كل المجتمع فى داخله ! (د . الترابى : الحركة الإسلامية فى السودان ، المرجع السابق) كما تحول فى شعاراته طبقا لظروف كل مرحلة وبهدف التأقلم السياسى (فقه الضرورة) ، واصبح للتنظيم مصالح رأسمالية وتجارية وطبقية ومؤسسات وبنوك وشركات وعقارات تشكل قاعدته الضخمة والتى مولت كل نشاطات التنظيم وصرفه الكبير خلال فترة الديمقراطية الثالثة (الانتخابات ، شراء الأصوات ، الإرهاب ، الابتزاز ، صحافة الإثارة ، .... الخ).

وكانت تلك المؤسسات هى وراء تزوير الانتخابات فى عام 1986 م عن طريق الفساد والرشوة ، وخلق الأزمات الاقتصادية والأزمات فى المواد التموينية من اجل نسف استقرار النظام الديمقراطى ، وكانت وراء تخزين قوت الناس فى مجاعة 83 / 1984 م وكانت وراء حملات ومواكب أمان السودان ، حتى تغلغلوا وسط الجيش باسم الإسلام ودعم القوات المسلحة خلال فترة الديمقراطية الثالثة ونفذوا انقلاب 30 يونيو 1989 م بواسطة تنظيمهم العسكري داخل الجيش وبالتنسيق مع مليشيات الجبهة القومية الإسلامية ، بعد تكوين الحكومة الموسعة والاقتراب من الحل السلمى لمشكلة الجنوب دفاعا عن مصالحهم الطبقية والاقتصادية الأنانية الضيقة ومؤسساتهم المالية ، وهذه المصالح هى التى حركت هذا التنظيم لتقويض الديمقراطية ، وفرض نظام شمولي فاشى ظلامى دفاعا عن تلك المصالح ولتنمية وتراكم ثرواتها على حساب الشرائح الرأسمالية الأخرى .

مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية :

يمكن تحديد بعض مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الاسلاموية فى الآتى :
- نهب أصول القطاع العام عن طريق البيع آو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة الإسلامية أو لمنظماتها .
- التسهيلات والرخص التجارية من وزارة التجارة والبنوك التجارية والإعفاء من الضرائب.
- الاعتداء على المال العام ، على سبيل المثال جاء فى تقرير المراجع العام أن جملة حالات الاعتداء على المال العام فى الأجهزة الاتحادية في الفترة من أول سبتمبر 2000 م الى نهاية أغسطس 2001 م ، بلغت 440 مليون دينار (صحيفة الأيام 21 / 11 / 2001 م).
- المرتبات العالية لكادر الجبهة الإسلامية العسكري والمدنى والذى كان يشغل وظائف قيادية فى جهاز الدولة بعد اصبح التنظيم والدولة وجهين لعملة واحدة ، ذلك الكادر الذي يدير مصالح مؤسسات وشركات الجبهة الإسلامية ويوظف كل إمكانيات وقدرات الشعب السودانى وامواله لخدمة تلك المصالح ، والصرف المفتوح تحت البنود لهذا الكادر والإعفاء من الجمارك والصرف البذخى على مكاتب هذا الكادر .
- تكثيف جباية الضرائب والفساد ونهب موارد الدولة المالية والعائد من الضرائب والزكاة حتى اصبح ذلك حديث الناس .
- الأرباح الهائلة التي يحصل عليها تجار الجبهة الإسلامية من حرب الجنوب (تجار الحرب) : عطاءات ، أسلحة ، ملابس ، مواد تموينية ، .... الخ .
- بعد استخراج الذهب والبترول ، اصبح ذلك من أهم مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الإسلامية .
- تجارة العملة والسوق الأسود واحتكار قوت الناس والسلع الاستراتيجية .
- الاستيلاء على شركات التوزيع الأساسية وتمليكها لتجار وشركات الجبهة الإسلامية .
- الاستثمار فى العقارات والمضاربة على الأراضى ، ومشاريع الزراعة الآلية والثروة الحيوانية والتوسع فى تصدير الثروة الحيوانية واستيلاء مؤسسات الجبهة الإسلامية على مؤسسات تسويق الماشية .
- نهب أموال وعقارات المعارضين السياسيين (الغنائم)

سمات وخصائص الرأسمالية الطفيلية الإسلامية :

يمكن تحديد ابرز السمات والخصائص فى الآتى:
- إنها فئة رأسمالية طفيلية ليس لها جذور عميقة فى التربه السودانية .
- لم تسهم فى تطوير الاقتصاد السودانى وبرزت فى فترة مايو وفى أحضان النظام الديكتاتوري الشمولى وتوسعت فى ظل نظام الإنقاذ . وهذا يفسر لنا ضيق الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية بالديمقراطية وعدم ثقتها بنفسها وتكوين مؤسسات نيابية ونقابية بالتعيين والتزوير وقمع وتعذيب المعارضين السياسيين والتشريد للصالح العام ، وتأجيج نيران حرب الجنوب ، وخرق العهود والمواثيق ، والتفريط فى سيادة البلاد .
- إنها فئة راكمت ثرواتها بالنهب اقتصاديا والقمع سياسيا وتكثيف جباية الضرائب حتى فاقوا حكام العهد التركى فى ذلك . ويتحدث الناس فى مجالسهم عن فساد هذه الفئة ، وحياة الترف والبذخ التى تعيش فيها ، بينما تعيش الأغلبية العظمى من الشعب السودانى تحت حزام الفقر ، كما يتحدثون عن الصرف البذخى فى السكن والأثاثات المستوردة وفى الأفراح والاتراح .

ومن الجانب الأخر تدهورت أوضاع الفئات الشعبية نتيجة للفقر والبؤس ، وانتشرت الدعارة والرشوة والفساد ، وغير ذلك من آثار وسياسات سلطة الرأسمالية الطفيلية الاسلاموية

السودان ضمن أكثر ثلاث دول فاسدة في العالم

تقرير: طلال مدثر
الصحافة 2006/11/11

محاكمة الموظفين الصغار وغياب الرؤوس الكبيرة
مرة أخرى يثير تقرير الشفافية الجدل فى العواصم كلها غنيها وفقيرها ، ويصنف الانظمة والدول بين فاسد ونظيف واقل فسادا ، الشيء الذي يطرح تساؤلات عديدة حول التقرير وآلياته وما اذا كان مستندا الى مجمل التعاطي الاقتصادي للدولة بفروعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ ام على حجم الاختلاسات فى الجهاز الحكومى ؟ ام ماذا ؟
تقرير منظمة الشفافية قال إن المركز الاول لاكثر الدول نزاهة تقاسمته دول آيسلندا ونيوزيلندا وفنلندا ، بينما احتلت دول الدنمارك وسنغافورة والسويد وسويسرا المراتب من 4 إلى 7 فى صدارة الدول النزيهة ، اما قائمة الدول الاكثر فسادا فقد تصدرتها هايتي وتقاسمت دول العراق وغينيا وميانمار المركز قبل الاخير ، وجاء السودان فى المركز الثالث للدول الاكثر فسادا برفقة تشاد والكونغو وبنغلاديش. اما على صعيد الدول العربية فقد تصدر العراق القائمة وجاء السودان فى المرتبة قبل الاخيرة ، فيما تصدرت دولة الامارات القائمة النزيهة ، تلتها قطر ثم البحرين وعمان التى احتلت المركز الرابع فى صدارة الدول العربية النزيهة .
ديفيد نوسبوم المدير التنفيذى لمنظمة الشفافية الدولية وهى منظمة دولية تراقب الفساد وتتخذ من برلين مقرا لها ، وتشارك فى اعمالها حوالى «163» دولة وتصدر تقريرها استنادا الى مستوى الفساد بين مسؤولى القطاع العام ورجال السياسة ، وقال المدير التنفيذى للمنظمة حول تقرير مؤشر مفاهيم الفساد للعام 2006م «تقريرنا فضح بوضوح العلاقة الوثيقة بين الفساد والفقر ، حيث جلست مجموعة مقدرة من الدول الفقيرة فى قاع الترتيب». واضاف «الدول العربية لم تشهد تحسنا باستثناء ثلاث دول شهدت تحسنا فى مكافحة الفساد هى لبنان الذي تقدم من المركز «83 » الى «63» فى القائمة ، مع الاشارة الى ان البيانات التى جمعت كانت قبل الحرب الاخيرة على لبنان» وتابع «الجزائر تقدمت من المركز «97» الى الترتيب «84» اما ليبيا فقد تقدمت من المركز «117» عالميا الى «105». وجاءت اشارة التقرير حيال الاردن محبطة ، اذ قالت ان مستوى الفساد هناك مرتفع ، وهي ملاحظات مهمة بالنظر الى ان الأردن سيستضيف مؤتمر معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نهاية العام الحالى»
يلزم ان اشير هنا الى اننى اتصلت باكثر من «10» من رجالات وخبراء الاقتصاد بالبلاد من بينهم وزير المالية السابق عبد الوهاب عثمان والاستاذ الجامعى د. جلال سيد أحمد ، ووجدت أجابة واحدة (عفوا لم نطلع على التقرير).
عموما حسب التقرير فالمنظمة اعتمدت على الاختلاسات فى تقدير حجم الفساد فى الجهاز الحكومى وبعض ممارسات واعتداءات السياسيين ، وهى مؤشرات من شأنها ان تجعلنا فى مؤخرة القائمة ، وامامنا جميعا التقرير الاخير للمراجع العام الاخير الذي اكد فيه ان حجم الاعتداء على المال العام با ستثناء قطاع المصارف وصل الى «542,5» مليون دينار ، بينها مبالغ بالعملات الاجنبية بزيادة «146,5» مقارنة بالمبلغ المدون كاعتداء على المال العام فى التقرير السابق وهو «396» مليون دينار. واضاف «تحليل اجمالى المبلغ يقول ان الاعتداء فى نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ «354,2» مليون دينار بنسبة «65%» من اجمالى المبلغ المعتدي عليه» ، وتابع «الاعتداء بالاجهزة الاتحادية بلغ «63,5» مليون دينار بنسبة «12%» من اجمالى المبلغ المعتدي عليه ، فيما وصلت اعتداءات الاجهزة الاتحادية بالولايات الى «124,8 مليون دينار» بنسبة «23%» من جملة المبالغ المعتدي عليها. واوضح ان خيانة الامانة وصلت الى «84%» من المبالغ المعتدي عليها «455» مليون دينار ، وسجل التبديد«10%» ، والتزوير «4%» ، اما الصرف دون وجه حق فقد سجل «1,8%» فيما سجل النهب«0,2»
هذه الملاحظات وغيرها من المفترض ان تتحول الى بلاغات تصل نيابة المال العام وربما نيابات الثراء غير المشروع وامن الدولة ، ولان النيابة المعنية بالامر في الاساس هي نيابة المال ، فقد اتصلت بمولانا فاطمة وكيل النيابة التي اكدت لي ان الاجابة على

التساؤلات حول البلاغات تحتاج لموافقة وزارة العدل ، ووعدتني بالرد على التساؤلات حول البلاغات والى اين وصلت الآن . لكن الامر تعذر لان الرد على هاتفها لم يكن متاحا ليومين اثنين .
هناك قضايا ظهرت خلال الفترة الماضية وفصلت المحاكم فيها لصالح الحق العام ، مثل قضية سرقة واتلاف معدات خط الكهرباء الواصل من الخرطوم الى عطبرة ، ونال المتهمون فيها حكما بالاعدام ، بعد ان طالب ممثل الادعاء المستشار ياسر احمد محمد وكيل نيابة امن الدولة باعدام المتهمين. وأصدرت محكمة المال العام بالخرطوم برئاسة القاضى عمر أمين أحمد أمس حكماً بالسجن لمدة عامين والغرامة نصف مليون جنيه على متحصل فى هيئة مياه ولاية الخرطوم اختلس «6» ملايين جنيه هى قيمة رسوم توصيل خدمات مياه لـ «31» أسرة فى محلية امبدة ، جمعها منهم دون ايصالات مالية ، والزمت المحكمة المتهم برد المبلغ الذى اختلسه .
ونلاحظ فى معظم القضايا التى تذهب الى المحاكم ان المتهمين هم من الموظفين الصغار ، مثل الأمثلة التى سبق ان سمعتها من فاطمة برهان الدين الوكيل الاعلى لنيابة المال العام التى قالت «معظم الجرائم من المتحصلين فى مجالات كالمياه والنفايات مثلا» واضافت «فى كثير من الاحيان تجد متحصلا يحمل اورنيك «15» ويتسلم الرسوم من المواطنين فى الاحياء بعد الساعة الخامسة مساءً ، واحيانا فى ايام الجمعة والعطلات الرسمية». وتابعت «هذه اخطاء واضحة.. كيف يحمل هذا الموظف دفتر اورنيك «15» الى منزله والنظام يقول بوضوح انه يجب ان يعيد الاموال الى الخزانة العامة يوما بيوم ، وقبل الساعة الثانية عشرة صباحا ؟».. المذنب اما من هؤلاء او من اشخاص خارج الدائرة الحكومية ، ولا أثر في قضايا الفساد للرؤوس الكبيرة ، ما يعني انها غائبة عن ساحات المحاكم وعن تقارير منظمة الشفافية .

تقرير الشفاية الدولية ، السودان في المرتبة الرابعة قبل الاخيرة

قطر الاولى عربيا ولبنان الـ 130 عالميا " في أحدث تقرير عن الشفافيه
الراية القطرية ، 2009/11/18
كشف تقرير العام 2009 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في17 نوفمبر الجاري أن الدول التي دمرتها الحروب هي الدول الأكثر معاناة من نقص الشفافية ،ومن بينها الصومال والعراق وأفغانستان ، في حين احتلت نيوزيلندا المرتبة الاولى على لائحة البلدان الأكثر شفافية .
وأظهر التقرير أن الدول التي دمرتها الحروب والصراعات هي الدول التي تعاني من نقص في الشفافية وتفشي الفساد ،وقد حلت الصومال في المرتبة الاخيرة(الدولة رقم 180) على قائمة الدول الأكثر شفافية وكان مجموع نقاطها 1.1 على عشرة ،فى حين حققت أفغانستان مجموع نقاط بلغ 1.3 وجاءت فى المرتبة ما قبل الاخيرة بعد ميانمار 1.4 نقاط ، السودان تعادل مع العراق 1.5 نقاط العراق والسودان في الرقم المشترك 176من 180 دولة ، وهما معاً في المرتبة الرابعة قبل الأخيرة.
واحتلت نيوزيلندا المرتبة الاولى في الترتيب العام الذي ضم 180 دولة حول العالم ، وجمعت 9.4 نقاط ،وتلتها الدانمارك مع 9.3 نقاط ، وسنغفورا والسويد في المرتبة الثالثة مع 9.2 نقاط ، واحتلت سويسرا المرتبة الخامسة مع 9 نقاط .

الفساد في زمن الانقاذ

بقلم : اللجنة الاقتصادية
صحيفة الميدان

77% من الميزانية السنوية للأجهزة الأمنية.
سوء إدارة الأموال العامة وصرفها خارج الميزانية.
تفكيك القطاع العام لصالح الرأسمالية الطفيلية.
الاعتداء الأكبر على أموال المجتمع في البنوك يزيد عن 30 مليار جنيه.
عدم تضمين مبلغ 26.9 مليار دينار إلى حساب القروض المسحوبة لوحدة تنفيذ السدود.

على الرغم من إدعاءات الطهر والأمانة... والقوي الأمين .. هي لله لا للسلطة ولا للجاه.. والشعارات الأخرى فممارسات الإنقاذ تجيء عكس ذلك تماماً.. فانتهاك المصلحة العامة أصبح ديدنهم فالفساد أضحى الآلية الأكثر استخداماً لمراكمة الأموال والثروات واكتناز الذهب وبناء العمارات الشاهقة وامتلاك السيارات الفاخرة ، استيراد واستهلاك السلع الاستفزازية إلى حد السفه.. في الوقت الذي يرزح أكثر من 90% من الشعب السوداني تحت خط الفقر ويحرم 50% من أطفال السودان في سن التعليم من الالتحاق بالمدرسة ويموت الأطفال والأمهات بسبب ضعف الخدمات الطبية وسؤها بسبب ضعف التمويل الذي تقدمه حكومة الإنقاذ للصحة والتعليم في الوقت الذي تنفق ما يزيد عن 77% من موارد ميزانيتها على الأجهزة الأمنية.. ودون خجل يعلنها مرشح الحزب الحاكم لرئاسة الجمهورية بإكتفاء السودان ذاتياً من السلاح وهو البعيد جداً عن الاكتفاء ذاتياً من الغذاء حيث تخيم المجاعة على أجزاء واسعة من البلاد.

السودان في طليعة الدول الفاسدة :

تنوعت وتعددت أشكال الفساد في عهد الإنقاذ وتداخلت في بعض الحالات مع الجريمة. بدءاً من الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية والولايات والنظام المصرفي ، مروراً بتفكيك قطاع الدولة من أجل منسوبي المؤتمر الوطني والرأسمالية الطفيلية الإسلاموية ، وتمويل شركات ومنظمات حزبية وأمنية من موارد الميزانية دون أن تساهم تلك الشركات والمنظمات بجنيه واحد في إيرادات الخزينة العامة ، سوء إدارة أموال الدولة وتجنيبها بعيداً من الحساب الرئيسي للحكومة وصرفها خارج الميزانية ، التفريط في أصول الدولة وتركها عرضة للسرقة وتوظيفها لخدمة المصالح الخاصة ، استيراد السلع الفاسدة من أطعمة وحلويات وشاش وأدوية مغشوشة وأسمنت فاسد وبروميد البوتاسيوم وهو مادة مسرطنة لإدخالها في صناعة الخبز...الخ.

الفساد الذي تعكسه تقارير المراجعة العامة على ضخامته لا يعكس حجم الفساد في السودان الذي أصبح في عداد الدول الخمس الأكثر فساداً في العالم. ما يجيء في تقارير المراجع العام يوضح جانباً من الفساد وتركز تلك التقارير على الفساد الصغير أي الفساد الذي يمارسه الحكام والبيروقراطيون والحزبيون الكبار ورموز الرأسمالية الطفيلية ومن خلال واجهات متعددة من بينها الأقارب والأجانب وبخاصة المنتمين لجماعات الإسلام السياسي.. فعلى سبيل المثال يتم إخفاء الفساد في النظام المصرفي فالاعتداء على المال العام في المصارف الذي تكشفه المراجعة العامة أمرٌ غير مسموح بتداوله حتى بين أعضاء السلطة التشريعية ولا يرشح عنه إلا القليل.

تزايد حجم الاعتداء على المال العام على الرغم من تأرجحه صعوداً وهبوطاً من عام لآخر ، إلا أن الاتجاه العام هو ازدياد وتوسيع نطاقه في الأجهزة القومية والولايات فخلال الفترة من 2008/9/1 حتى 2009/8/31م بلغ حجم الاعتداء على المال العام في الأجهزة

القومية 5440430 جنيه ، أما في الولايات فكان 6088800 جنيه زاد الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية بنسبة 127% مقارنة مع الفترة 2007/9/1 – 2008/8/31م ، أما في الولايات فقد زادت بنسبة 279%. احتلت ولاية الخرطوم المرتبة الأولى بين الولايات في الاعتداء على المال العام حيث تم الاعتداء على 3947200 جنيه في عام 2008 أي بنسبة 65% من جملة الاعتداء على المال العام في الولايات . وتشير تقارير المراجعة العامة الي أن الاعتداء علي المال العام في ولاية الخرطوم في عام 2008 يعادل 8 أضعاف ما كان عليه في عام 2007 .

الفساد في البنوك :

الاعتداء علي المال العام في البنوك يشكل أحد أشكال فساد الكبار الذي يتداخل ويتكامل مع فساد الصغار. الاعتداء على المال العام في النظام المصرفي يتكون من :

1. الاختلاسات التي يقوم بها الموظفون ، هذه الاختلاسات وفقاً لمصادر مصرفية بلغت حتى نهاية عام 2008 ثلاثة أضعاف التجاوزات خارج النظام المصرفي والأجهزة القومية وتقدر هذه الاختلاسات بـ 17.4 مليون جنيه أي حوالي 8 ملايين دولار وهي تعادل 1.5 مرة الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية والولايات (علماً بأن الاختلاسات في النظام المصرفي المذكورة تشمل الاختلاسات حتى نهاية 2008). الأمر الذي يشير إلى ضخامة الاختلاسات في البنوك.

2. الاعتداء الأكبر على أموال المجتمع في البنوك يتم من جانب رموز الرأسمالية الطفيلية الذين تربطهم وشائج قوية مع الحكام والنافذين في السلطة والحزب الحاكم ، هذه الاعتداءات وصلت إلى أرقام فلكية تزيد عن الـ 30 مليار جنيه (نحو 15 مليار دولار) الأمر الذي أوصل نسبة التعثر إلى 29% بينما يفترض ألا تتجاوز الـ 15%. هذه الأموال اقترضها 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال 85% منها اقترضتها مجموعة تتكون من 37 شخصاً فقط.

أموال البنوك والمودعين أصبحت في متناول يد المحتالين من الطفيليين السودانيين والأجانب من أمثال صقر قريش .ولا تزال مجالس الخرطوم وصحافتها تتحدث عن حالة النصب والاحتيال الكبيرة التي نفذها شخص تربطه وشائج قربى بأحد المسؤولين واستولى من خلالها على 38 مليون جنيه (أكثر من 15 مليون دولار) بعد أن قدم ضمانات اتضح وبعد هروبه من البلاد أنها مضروبة.

توسع دائرة الفساد :

يزداد حجم الاعتداء على المال العام وتتوسع دائرة الفساد. فبالإضافة إلى الأموال التي يتم الاستيلاء عليها دون وجه حق من خلال خيانة الأمانة والتزوير ، التبديد والنهب ليشمل قسماً من أموال تؤخذ بطرق تبدو في ظاهرها مشروعة إلا أنها في حقيقة الأمر نوع من الاحتيال والنصب حيث يقول المراجع العام (يتم اعتماد تعويضات العاملين ببعض الأجهزة بناء على الوظائف المصدقة وليس الوظائف المشغولة فعلاً مما يترتب عليه فائض نقدي عند التمويل قد يتم استغلاله بصورة تخالف النظم واللوائح والقوانين). ولا يتوقف هذا الأمر على ميزانية الحكومة الاتحادية فحسب إنما يشمل الولايات أيضاً.

إذ تراوحت نسبة الصرف على الفصل الأول في الولايات بين 77% و 105% حيث يتجاوز الصرف على الفصل الأول في ولاية الخرطوم وحدها نسبة الـ100% أما بقية الولايات جميعها كانت هذه النسبة دون الـ 100% ، أما في عام 2008 فكان الصرف على الفصل الأول في كل الولايات دون الـ 100% وتراوح بين 73% و 93% ، يذهب الفائض في هذا الفصل كما في فصول أخرى لتمويل بنود أخرى لا علاقة لها بالإعتمادات حيث تصرف على المكافآت والحوافز وبنود أخرى لا يتم الإفصاح عنها. وفي ذات السياق يتم غض النظر عن ملء الوظائف الشاغرة في جهاز الدولة وذلك بغرض الاستفادة من مخصصاتها وتبديدها في أوجه صرف أخرى كما كشفت المراجعة عن الاستمرار في استخراج أجور عاملين تركوا الحكومة ، وعدم استرداد الصرف الخطأ والمتكرر. ولا تنشط الحكومة في ملء الوظائف الشاغرة ولا تعلن عنها على الرغم من وجودها حيث أكد وزير الدولة للعمل وجود 45 ألف وظيفة شاغرة تشمل 250 ألف وظيفة في وزارة الصحة و 200 ألف وظيفة في وزارة التعليم العالي.

أجور وهمية وحوافز خرافية :

الفائض في الفصل الأول وبنود أخرى في المركز والولايات يذهب لتمويل أغراض أخرى كما أشرنا يضاف إليها دفع أجور وحوافز عالية جداً لكوادر الحزب الحاكم الذين يشغلون الوظائف الرئيسية في جهاز الدولة فمعظمهم يتقاضي أكثر من مرتب وحافز. فمدير إحدى الإدارات الحكومية من أهل الولاء يتقاضى 5000 جنيه راتباً شهرياً زائداً 30000 جنيه حوافز شهرية أي يتقاضى ما يعادل 35 مليون جنيه قديم شهرياً. كما يتقاضى بعض شاغلي الوظائف القيادية في الهيئة القضائية راتباً شهرياً يتجاوز الـ 26مليون جنيه (قديم) فكم يا ترى يتقاضى محافظ البنك المركزي وكبار ضباط جهاز الأمن والوزراء والمستشارون !!؟. علماً بأن نسبة البطالة تتجاوز الـ20% وأن أكثر من 500 ألف خريج لا يجدون فرصة عمل.

تكشف تقارير المراجع العام عن شكل من أشكال الفساد. وهو تمويل أجور بعض الوزارات من مصادر غير معلومة. ففي تقريرها في العام 2008/ 2009 يسأل عن مصدر تمويل أجور ومرتبات رئاسة وزارة الطاقة وقد تكررت هذه الملاحظة حيث لم يظهر الحساب الختامي لعام 2008 أيضاً أي صرف لرئاسة هذه الوزارة على الرغم من اعتماد 111 ألف جنيه في الميزانية ويشير المراجع العام إلى أن هذا الأمر يحتاج لدراسة لإظهار مصروفات المرتبات والأجور بوزارة الطاقة وكشف مصادر تمويلها.

تقوم بعض الوزارات والوحدات الحكومية بتجنيب جزء من الإيرادات وعدم توريدها للحساب الرئيسي للحكومة. والقيام بإيداعها في حسابات خاصة بالبنوك التجارية. هذه الحسابات يتم فتحها دون الحصول على تصديق من وزارة المالية وقد تكررت هذه المخالفة. يترتب عن هذا التجنيب إبعادها عن الإيرادات العامة وصرفها خارج الميزانية وقد تكون على بنود لها إعتمادات في الميزانية. وزارة الداخلية على سبيل المثال تقوم بتحصيل أموال بإيصالات غير إيصال (15) وهي مبالغ تؤخذ تحت مسمى بند دعم وتطوير الخدمات يذعن المواطن لها ويدفعها ليستكمل إجراءاته فلا سبيل لاستكمال تلك الإجراءات دون هذا الإذعان. ويتم رصد هذه المبالغ تحت مسميات منها المساهمة الشعبية ، دعم تطوير الخدمات ، دعم الشرطة ، دعم المقر ، الصندوق الاجتماعي الخيري.

تبدد أموال الدولة عندما تتحمل الدولة التكاليف العالية للخدمات والمشاريع التي يوكل إنجازها لشركات الرأسمالية الطفيلية وللأفراد المنتمين لحزب المؤتمر الوطني ، تدفع الدولة مبالغ طائلة نظير خدمات متدنية الجودة ، كالعمارات التي تنهار بعد بنائها ، والطرق والشوارع التي تتداعى بعد أول خريف وفي بعض الحالات تستلم تلك الشركات أموال طائلة من الدولة دون أن تفي بالتزاماتها. ففي ولاية القضارف على سبيل المثال تم توقيع عقودات مع بعض الشركات لإنجاز مشاريع تنموية إلا أن هذه المشاريع لم تكتمل بالرغم من استلام هذه الشركات لمبالغ تفوق الـ70% من قيمة العقودات. ومثال آخر لهذا التبديد البلاغات التي فتحتها هيئة المخزون الإستراتيجي ضد عدد من المتهمين لم يوفوا بالتزاماتهم تجاه الهيئة وتوريد كميات الذرة المتفق عليها حيث بلغت كميات الذرة موضوع تلك البلاغات 279692 جوال. هذه البلاغات ظلت دون تنفيذ لعدم العثور على المتهمين !!!؟

ضعف إدارة القروض يتسبب في تبديد هذه القروض وإرهاق كاهل المواطن السوداني بأعباء الديون التي تتزايد عاماً بعد آخر ففي بعض الحالات لا تعرف الجهة التي سحب القرض لمصلحتها فعلى سبيل المثال كشفت تقارير المراجعة العامة عدم تضمين مبلغ 26.9 مليار دينار إلى حساب القروض المسحوبة لوحدة تنفيذ السدود- لسد مروي. ففي الوقت الذي تؤكد فيه إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية بأن القرض المذكور تم سحبه لمصلحة وحدة تنفيذ السدود فإن الأخيرة تنفي ذلك... إلا أن الثابت هو سحب القرض وإنفاقه وزيادة أعباء الدين الخارجي الناجمة عن ذلك القرض. هذه الأعباء يتحملها شعب السودان.

البترول والفساد :

الفساد في مجال البترول يهدر أموالاً طائلة ويبعدها عن تمويل التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. يبدأ الفساد في هذا القطاع الهام من الاتفاقيات السرية مع الشركات الأجنبية العاملة فيه ومحتوى تلك الاتفاقيات ، مروراً بفرض سياج من السرية حول

كل ما يتعلق به بإخفاء المعلومات وتضاربها فضلاً عن احتكار الأنشطة المساعدة والوظائف وحصرها على الشركات الأمنية والتابعة لمنسوبي المؤتمر الوطني وكوادره. انتهاء بنهب عائدات البترول وإيداعها في حسابات خاصة في الداخل والخارج.

تتضارب المعلومات التي تصدرها الجهات الرسمية حول كميات وعائدات الخام المصدر للخارج سنوياً. مصادر وزارة المالية على سبيل المثال تتحدث عن أن عائدات صادر البترول للعام 2008 بلغت 6 مليار دولار بينما تشير مصادر بنك السودان إلى أن هذا العائد بلغ 10.8 مليار دولار أي أعلى بنحو 80% عن ما ورد في مصادر وزارة المالية.

وزارة المالية نفسها في ميزانية العام 2009 تقول أن صادرات البلاد البترولية في العام 2008 بلغت 12261.8 مليون دولار أي 12.2مليار دولار. أما ميزانية العام 2010 فتتحدث عن أن عائد الصادرات البترولية في عام 2009 قد بلغ 9161.5 مليون دولار أي 9.1 مليار دولار.

تهرب مسئولي الإنقاذ من إقرارت الذمة لمكافحة الثراء الحرام

مدير إدارة مكافحة الثراء الحرام لـ الصحافة ، لـم نتسلـم أي إقـرارات ذمة منذ العـام 1989

حاوره: أبو زيد صبى كلو
الصحافة : 28-12-2006

احتل السودان وفق مركز الشفافية العالمية المرتبة الاولى فى الفساد عربيا والخامسة عالميا وتقارير المراجع العام تكشف كل عام مخالفات واختلاسات مهولة ومخيفة فى المؤسسات والهيئات العامة والمصارف واصبح الحديث عن الفساد واستغلال النفوذ من مشغوليات الشارع العام ،رغم ذلك لم يلحظ الكثيرون اتخاذ اجراءات وتدابير ملموسة لمعالجة تلك القضايا وردع المخالفين.
الصحافة التقت مدير ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه الهادي محجوب مكاوي المسؤول عن حماية المال العام وعدم تبديده والوظيفة العامة وعدم استغلالها كان سؤالنا الاول له :

هنالك حديث كثير عن الثراء الحرام ماهو التعريف القانونى له ؟
- هناك ثلاثة جوانب تتعلق بالثراء الحرام والمشبوه الاول كل مال يتم الحصول عليه عن طريق المال العام دون عوض او مخالفة للاحكام والقوانين واستغلال الوظيفة العامة او النفوذ ، الثانى الهدية المقدمة التى لا يقبلها العرف او الوجدان السليم لاي موظف عام من جانب اى شخص له مصلحة مرتبطة بالوظيفة والثالث الثراء نتيجة للمعاملات الربوية بكافة صورها او معاملات وهمية او صورية مخالفة للاصول الشرعية للمعاملات .
مازالت اقرارات الذمة عبارة عن حبر على الورق منذ العام 1989م ؟
- بصدور القانون كان من المفترض صدور اقرارات ذمة انتقالية .
ماذا تعنى بالانتقالية ؟
- مع صدور القانون كان يجب على كل الاشخاص المعنيين تقديم اقرارات الذمة .
من هم هؤلاء الاشخاص ؟
- رئيس الجمهورية ونوابه والمستشارين والوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة وكل شخص يشغل منصب بدرجة وزير والولاة ووزراء

الولايات والمعتمدين ورئيس القضاء والمراجع العام والقضاء والمستشارين القانونيين بوزارة العدل والمراجعين بديوان المراجع العام وكذلك شاغلى المناصب القيادية العليا بالخدمة العامة وضباط قوات الشعب المسلحة والشرطة والأمن وشاغلي المناصب الاخرى الذى يحدده الوزير المختص والولاة .

هذه الاقرارات تقدم مرة واحدة مع بداية الخدمة ام سنوية ؟

- الاقرارات سنوية تقدم مع بداية الخدمة واخرى خلال شهر بعد مضي عام من الاقرار السابق وهناك اقرار ذمة نهائى تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الخدمة .

كم عدد اقرارات الذمة التى استلمتها الادارة منذ صدور القانون عام 1989م ؟

- لكى نكون واضحين ومن واقع الحال الآن من يقدم اقرارات الذمة هم الاشخاص الذين انتهت مدة خدمتهم ولسبب بسيط لان القانون يشترط عليهم الحصول على اقرارات الذمة من ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لتكملة اجراءات مستحقاتهم المعاشية .

إذن لم يتقدم احد باقرارات الذمة طيلة السبعة عشر عاما الماضية ؟

- نادرا او يكاد يكون معدوما .

وكيف تكافحون الثراء الحرام ؟

- لكى نكون اكثر وضوحا امكانيات الادارة بالوضع الحالى لا تمكننا من القيام بهذه المهمة لان الادارة الحالية تتكون من رئيس للادارة واربعة مستشارين هؤلاء لا يستطيعون حصر الوزراء الاتحاديين ناهيك عن المسئولين بالحكومات الولائية او ضباط القوات المسلحة .

أليس هناك آلية لحصر الشخصيات ومتابعة اقرارات الذمة ؟

- ليس هناك آلية وهذه من الاشكاليات التى تواجه الادارة لذا اقترحنا فى خطتنا لعام 2007م انشاء آلية وفروع للادارة بالولايات فى كل من القضارف والبحر الاحمر وكسلا وشمال وجنوب كردفان لحصر الاشخاص الخاضعين لاقرارات الذمة ومتابعتهم سنويا خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى الذي يسهل ويبسط عملية الاجراءات والحفظ .

فى تقديركم كم عدد الاشخاص الخاضعين لاقرارات الذمة ؟

- هذه من الاشكاليات وحتى الآن لم يكن لدينا احصائية بعددهم ولكن من الضخامة بمكان الحصر من رئيس الجمهورية وحتى المعتمدين وضباط القوات النظامية .

ماهى الجهة التى تحدد الأشخاص الخاضعين لاقرارات الذمة ؟

- مجلس الوزراء هى الجهة التى تحدد وتصنف درجات شاغلى المناصب الدستورية بجانب حصرهم وفى هذا الاتجاه قدمنا مقترحاً فى التقرير الذى سنرفعه لوزارة العدل بانشاء آلية اما بمجلس الوزراء او رئاسة الجمهورية لاحصاء الخاضعين لاقرارات الذمة.

هل تشمل اقرارات الذمة أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية الولائية ؟

-لا .

ماذا انتم فاعلون فى حالة رفض شخص ما تقديم اقرار الذمة او تقديم معلومات غير صحيحة ؟

- يقع تحت طائلة القانون اذا ما رفض او ادلى بمعلومات كاذبة او بيانات ناقصة .

يحكم بالسجن مثلا ؟

- نعم يتم معاقبته بالسجن ستة اشهر او الغرامة او العقوبتين معاً .

ولكن كيف تتم محاكمتهم وجميع هؤلاء يتمتعون بحصانات ؟

-هذا صحيح والذى يجب ان يكون هناك تعاون واضح جدا وقنوات مفتوحة مع مجلس الوزراء او رئاسة الجمهورية لان جميع هؤلاء الذين يتحدث عنهم القانون شاغلو مناصب دستورية واى اجراء جنائى ضدهم يتطلب اذناً او رفع الحصانة عنهم من رئاسة الجمهورية أو القائد العام للقوات المسلحة او وزير الداخلية او ولاة الولايات وعليه يجب ان تكون هناك آلية برئاسة الجمهورية او

مجلس الوزراء لاتخاذ وتحريك الاجراءات ضد اى مسئول رفض تقديم اقرار الذمة برفع الحصانة عنه .

كيف يتم فحص اقرارات الذمة ؟

-نص القانون بانشاء لجنة لفحص واقرارات الذمة .

وممن تتكون هذه اللجنة ؟

-اللجنة تتكون برئاسة وزير العدل واربعة اعضاء يتم تعيينهم بواسطة رئاسة الجمهورية .

وهل تم تكوين هذه اللجنة ؟

-لم يتم تكوين اللجنة بعد وسنقدم تقريراً شاملاً للوزارة لمعالجة كافة اوجه القصور الى جانب تفعيل العمل خاصة في مجال آلية الرصد والمتابعة .

هناك العديد من شاغلى المناصب الدستورية يزاولون الاعمال التجارية بينما القانون يمنع ذلك ؟

-كل وظيفة عامة يحكمها قانون فى بعض الوظائف يكون الشخص ممنوعا تماما من ممارسة اى عمل بجانب الوظيفة ولكى اكون اكثر دقة لابد من الرجوع الى القانون الاتحادي لتحديد ماهي الوظائف التي تحرم شاغليها من ممارسة اي عمل خاصة التجاري بجانب الوظيفة .

اعنى قانون الثراء الحرام والمشبوه ؟

-ليس هناك مادة تمنح أى شخص من ممارسة الاعمال التجارية .

كم عدد البلاغات المدونة ضد الثراء الحرام ؟

-عدد البلاغات ضعيفة او صغيرة .

لماذا ؟

-يعود الى انشاء نيابة المال العام التى ادت بدورها الى بعض التداخل بين الادارة ونيابة المال العام بل اصبحت اربع فقرات من المادة (6) المتعلقة بالاختصاص النوعى للنيابة والتى تتحدث عن المال العام والوظيفة العامة من اختصاص عمل نيابة المال العام لذا عمليا أصبحت الادارة تتعامل مع الاعمال الربوية والصورية والمال المشبوه وبالتالى نجد عدد البلاغات قليلة واغلبها نزاعات شخصية ولتفعيل الادارة وفك الاشتباك والتداخل فى الاختصاصات اقترحنا ان تكون كافة النيابات المعنية بالمال العام والفساد تحت مظلة ادارة مكافحة الثراء الحرام والمال المشبوه لانها تشمل الفساد والمال الحرام وغسيل الاموال والدجل والشعوذة والتنزيل ومن المعلوم ان وزارة العدل تعد حاليا مشروع قانون لمكافحة الفساد .

رغم الحديث الدائر وبكثافة عن الفساد بيد اننا لم نجد ان اجراء اتخذته الادارة ضد المفسدين ؟

-نعم ليس هناك اى اجراء ضد الفساد او الوظيفة العامة او المال العام لان كلها تذهب لنيابة المال العام .

ألا تعتقد بأن التشريعات الحالية غير كافية لردع مخالفة المال العام ؟

التشريع والنصوص موجودة ولكن آلية تطبيقها وتشريعها وتفصيلها تحتاج الى وقفة واعتقد بأن قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه يحتاج الى تعديل .السودان وفق مركز الشفافية العالمية عربيا يحتل المرتبة الاولى فى الفساد والخامسة عالميا رغم هذا نرى الادارة مكتوفة الايدي ؟ لسنا مكتوفى الايدي ولكن كما قلت بأن نيابة المال العام سلبت او اصبحت تقوم بثلاثة ارباع اختصاص الادارة خاصة فى مجال المال العام والوظيفة العامة التى هى جزء اصيل من اختصاصات الادارة .

الفساد او استغلال الوظيفة العامة لا تحتاج الى كبير عنا لاثباته او اقرار ذمة ؟

-فى عملنا نخضع للقانون ولا نستطيع ان نأخذ الشخص بالشبهات ففى الثراء الحرام والمشبوه لابد من تقديم بينة واضحة تثبت استغلال الشخص لوظيفته او ان امواله تضخمت جراء معاملات ربوية او صورية وقد اقترحنا تعديل هذه المادة لانها تتعارض مع الدستور والمبادئ الاصولية لقانون الاجراءات الجنائية وقانون الاثبات حيث القى عبء الاثبات على الشخص الاصل سواء فى الشريعة الاسلامية او في قانون براءة الذمة وبتقييد الشخص بالقاء عبء اثبات من أين اتى بالمال هو بمثابة قلب للاثبات نفسه لان

الاصل المتهم برئ حتى تثبت ادانته .

كل عام يضم تقرير المراجع العام مخالفات وتجاوزات مخيفة سواء في المؤسسات العامة او المصارف لكن لا يسمع المواطن ان هنالك اجراءات اتخذت تجاه المخالفين ؟

- كما قلت بأن هذا اصبح من اختصاص نيابة المال العام وقد اتخذت اجراءات كثيرة فى هذا الاتجاه واستردت كثيرا من الاموال .

قلت ليس هناك آلية او اجراءات للمتابعة على ماذا اذن تعتمدون فى اتخاذ اجراءات ضد الثراء الحرام ؟

-اذا وصلتنا اى معلومة او شكوى من اي مواطن تتعلق بالثراء الحرام او المشبوه نقوم بالتحقيق .

هل هناك حالات ؟

- نعم لقد احيلت الينا عدد من البلاغات من اقسام الشرطة تقدم بها مواطنون ومن بعض المحاكم ايضا .

ماهى اكثر انواع المعاملات الربوية ؟

- ربا النسيئةوهو من اكثر المعاملات ضررا بالاقتصاد القومى لان حجم الاموال المتداولة ليست حقيقية وانها صورية وبحوزتنا مثال لذلك شيك بدأ بمبلغ (80) مليون وصلت التعاملات الربوية فيه الى مبلغ مليار و 200 مليون كلما فشل فى السداد يتم كتابة شيك بقيمة اكبر وهنالك شخص باع بيته وعربته ومزرعته والآن في سجن ام درمان حيث بدأ معاملاته بشيك يتم تضخيمه بقيمة اكبر عقب كل مرة يفشل فى السداد .

ماهى قصة التحلل من المال الحرام الذى تقوم بها ادارتكم ؟

- فى الحقيقة هناك ظاهرة فى السوق يقوم شخص يعانى من ضائقة مالية باستدانة مبلغ من شخص آخر غالبا ما يكون فى شكل شيك ويشترط عليه زيادة قيمة اكبر عند موعد استرداد الشيك وعندما يفشل فى السداد يضاعف المبلغ كل مرة حتى يصل الى مبلغ مهول حينها يلجأ الى الادارة شاكيا ويصبح صاحب الشيك هو المتهم ووفق القانون من المادة (31) يمكن لهذا الشخص الذى اثرى ثراءاً حراما للتحلل قبل فتح الدعوة الجنائية ضده بالتنازل عن المال الحرام حتى لا يتم محاكمته وقد تم التعديل فى هذه المادة حيث اصبحت جريمة الربا وفق المادة (71) الشاهد والكاتب والمعطي والآخذ متهمين ويذهب مال التحلل الى الخزينة العامة بدلا من الشخص الشاكي ويتم صرف مال التحلل في أوجه البر والخير .

تغطية حزب المؤتمر الوطنى للفساد بالبلاد

مسألة مرتضى الغالى

أجراس الحرية ، الجمعة ، 28-08-2009

مؤتمر القطاع الاقتصادي للمؤتمر الوطنى ان يكون صريحاً مع نفسه ومع الناس ؟! وهل يستطيع ان يتحدّث بصراحة عما يدور في المجال الاقتصادي والاستثماري والنقدي فى السودان..؟ أم انه مؤتمر يُعقد للتبريكات و(تناول المخبوزات) من جملة المظاهرالحزبية الانتخابية لمؤتمرات القطاعات المختلفة.. والسلام عليكم..؟

هل يستطيع هذا المؤتمر ان يواجه الحقيقة ويضع يده على ازمة السودان الاقتصادية ؟ وهل يستطيع ان يقول ان هناك أفراد من (الكيان الجامع) يحصلون على الامتيازات والتوكيلات والأراضي والمزايدات والمناقصات والعطاءات (كيفما يشاءون) ومن غير أن ينافسهم أحد..؟؟

هل يستطيع هذا المؤتمر القطاعى ان يتكلم بمظالم التجار والاقتصاديين الذين تمّ اخراجهم من سوق الله اكبر ركلاً وطرداً بواسطة (أباطرة جُدد) يجدون شفاعتهم عند التلويح بالانتماء السياسى..؟ وهل يستطيع المؤتمرون الاشارة الى سياسة (الإبدال والإحلال) في دنيا الأعمال حتى لا يكون لغير المنتسبين للمؤتمر الوطني اي موقع مؤثر في عالم التجارة والمال!..

هل يستطيع المؤتمرون ان يتحدثوا عن (النوع الجديد من البزنس) الذي أصبح يرتبط بأصحاب القرابة لرموز الكيان الجامع الذين ظهروا فجأة..ولكن لا احد يستطيع ان (يدوس لهم على طرف) وأصبحوا يغرفون من الامتيازات والأموال والمخصصات والتسهيلات لمجرد قرابتهم.. ولا شأن لهم بحديث الرسول الكريم الذي يمنع الاختباء خلف القرابة ويقول بكلام واضح و(بالقسم المغلظ كمان) لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها!..

هل يستطيع مؤتمر القطاع الاقتصادي للمؤتمر الوطنى ان يعترف بسؤ ادارة المال فى السودان ، وضعف الرقابة عليه ، وعدم انفاذ القانون بالتساوى على جميع اللاعبين فى الميدان الاقتصادى ؟ وعدم ملاحقة من تطالهم تقارير المراجع العام وفرق المراجعة الداخلية..؟؟ وهل يستطيع المؤتمرون الإقرار بأن المواطنين المساكين مبعدين عن مائدة الثروة فى السودان ؟ وان المسؤولين لا يحاسبون اذا بدرت منهم الهفوات والتجاوزات الإدارية الجسيمة ، دعك من شبهات الفساد في دورة المال ، أو بناء العمارات ، أو ادارة مصارف الزكاة!...

قد يكون بمقدور المؤتمر ان يقول ذلك ولكننا لم نر اثراً لمراجعة كل هذه (الاوضاع المايلة) رغم الإشارة التى جاءت من نائب رئيس المؤتمر الوطنى بإنتفاء واختفاء معايير العدالة فى ادارة الاقتصاد (ومن يدير الاقتصاد الآن غير المؤتمر الوطنى ؟؟) فقد قال ما معناه ان الاقتصاد يجب الا يكون محتكراً لفئة وان لا يكون خاضعاً للحظر والتضييق والتمييز بين فئات وافراد المجتمع ، بل يكون متاحاً للكافة من منطلق شراكة كل الشعب فى الموارد!..

ولكن أين ذلك من أداء إقتصاد المؤتمر الوطني ؟! أو كما كان يغني الفنان الكبير احمد المصطفي: (أين منّا الأمس أينا... والمنى والحب أينا)..؟!!

الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع العام 2002

أمدرمان: إسماعيل حسبو

اعلن المراجع العام ، ابوبكر عبد الله مارن ، ان جملة مبالغ الاعتداء على المال العام فى الاجهزة الحكومية باستثناء المصارف ، بلغت (2،168) مليون دينار للفترة من اول سبتمبر من العام الماضى وحتى نهاية اغسطس لهذا العام ، منها (4،125) مليون دينار فى المؤسسات والشركات والهيئات القومية و (1،21) مليون دينار فى الاجهزة المركزية و (7،21) مليون دينار فى اجهزة اتحادية بالولايات المختلفة ، غير الولايات الجنوبية التي قال ان عدم توفير وزارة المالية للتمويل اللازم حال دون تغطيتها بعمليات المراجعة.

واوضح مارن ، امام البرلمان ، امس ، ان (5،95) مليون دينار من المال المعتدى عليه ، تم بخيانة الامانة و (6،61) مليون دينار بعمليات تزوير ،فيما تم الاعتداء على 6،9 مليون دينار عبر الصرف دون وجه حق ، و 9،0 مليون دينار عبر السرقة اضافة الى 6،0 مليون دينار بالتبديد.

واضاف ان ما تم استرداده من هذه المبالغ ، 7،12 مليون دينار. وكشف المراجع العام ان قضايا الاعتداء على المال العام بلغت (137) حالة ، تم الفصل فى (8) منها واربع لا زالت امام المحاكم ، وتم شطب حالتين وحفظ حالة ، اضافة الى (25) حالة لازالت بين يدي رؤساء الوحدات الخاضعة للمراجعة بجانب (97) بلاغا امام الشرطة او النيابة.

وقال مارن ان الديوان توصل بعد المراجعة فى الوحدات والولايات ، الى ان الموازنات تستند على تخطيط غير واقعي ، وانها تشكو من القصور وتحتاج الهياكل الادارية بها الى الدراسة والتحديث.

واوضح مارن الذى اودع طاولة المجلس ما يربوعن الستة تقارير تفصيلية ، انه تمت مراجعة (41) وحدة ايرادية للعام 2002م ، وجد خلالها عدة تجاوزات تمثلت في فرض رسوم مختلفة دون الحصول على تصديق الجهات المختصة ، بجانب عدم التنسيق بين

الادارات وصرف المرتبات لغير مستحقيها ، اضافة الى وجود تجاوزات فى الفصل الثانى من موازنة 2002م ، (التسيير) والتي تضمنت منح حوافز ومكافآت دون الحصول على تصديق من المالية ، او وجود اعتمادات في الموازنة لمقابلتها.

الاعتداء علي المال العام ،تقرير المراجع العام 2003

ثورة البرلمان ضد الفساد ... للحقيقة أم للوداع ؟ !
من هم لصوص المال العام ... سؤال لم يجد إجابة حتى الآن

تقرير : إسماعيل حسابو:
أخيراً اجاز المجلس الوطنى الاسبوع الماضى تقرير المراجع العام عن حسابات الدولة باستثناء قطاع المصارف للعام المالى المنتهى فى الحادي والثلاثين من ديسمبر 2003م ، الذي اثار جدلا كثيفا بعد ان ارجأ مناقشته عدة اسابيع بسبب تغيب الوزراء والتنفيذين وكان النواب قد اعلنوا ثورة قوية وحذروا من تنامى عمليات الفساد والاعتداء على المال العام حيث بلغت جملة المبالغ المعتدى عليها فى التقرير «396» مليون دينار مقارنة بـ«168» مليون دينار للعام السابق.
ولخص المراجع العام أبوبكر عبد الله مارن الموقف الراهن بان «75» مؤسسة وشركة حكومية قدمت حساباتها من جملة «94» حواها التقرير وهذه الـ«75» شركة من بينها «16» شركة إما موقوفة أو تحت التصفية ودعا رؤساء الوحدات الى الرد العاجل على الملاحظات التى ترد فى التقرير واشار الى ثلاث شركات قال إنها اساسية هى شركة سكر كنانة ، سوداتل والشركة العربية للزيوت باعتبارها شركات حكومية لا تقدم حساباتها الى المراجع العام وانما تتم المراجعة عبر مراجعيين خاصين ورأى رئيس اللجنة الاقتصادية ان الاعتداء على المال العام فى الوزارات الاتحادية قليلٌ قياساً بالشركات.
ودافعت وزيرة الرعاية الاجتماعية ، سامية احمد عن شركة «زكو» التابعة لديوان الزكاة حيث اوضحت للمجلس انه تم تكوين لجنتين لتصفية الشركة وقد اصدرت توصياتها واخطرت المراجع منذ عام 2003م واعتبر ان الشركة الآن فى مرحلة اجراءات التصفية ولكن تقرير المراجع العام امام البرلمان قال إن شركة زكو تمت تصفيتها دون اخطار ديوان المراجع العام وقد تم الاتصال بالمسؤولين لتقديم حساباتها قبل وبعد التصفية إلا ان ذلك لم يتم حتى تاريخ التقرير.

ثورة ... حقيقية ولكن!!..

أجمع النواب الذين استطلعتهم على ان ثورتهم ضد الفساد والاعتداء على المال العام حقيقية وليس لزوم «قفلة» لاعمال دورة المجلس ولكنهم توقعوا تنامى عمليات الفساد.
وقال كمال موسى الحاج يوسف ان ثورة النواب حقيقية وان رأيهم حول ما يرد بتقرير المراجع العام لكل سنة رأي ثابت ولكن نتائج التوصيات التى ترفع تكون مربوطة بأداء الجهاز التنفيذي حيث قال إن هناك ضعف فى مسائلة ومحاسبة الجهازين التنفيذي فيما يلى الالتزام بما يرد من توصيات وارجع كمال الحاج ذلك الى سبب ان البرلمان يضم فى عضويته نواباً غالبيتهم من حزب واحد هو المؤتمر الوطنى حيث تكون المساءلة غير كافية أو أنه يشوبها الكثير من المجاملات بل قال إن البعض فى الحزب يرون ان محاسبة مسؤول او وزير تكون خصماً على الحزب. ورأى الحاج يوسف انه يفترض ان تتوفر في الحزب اجهزة للرقابة ومحاسبة التنفيذيين «وهذا غير موجود فى المؤتمر الوطنى وهذا واحد من عيوبه»
بل ذهب كمال وهو عضو ناشط باللجنة الاقتصادية الى ان بعض المؤسسات مستأسدة فى الدولة وانها ترفض الانصياع لقرارات وتوصيات المجلس وانها تمارس عمليات تجنيب الايرادات وتحصيل الرسوم بدون سند قانوني وفتح حسابات خاصة فضلاً عن عدم التزامها باللوائح المالية.
ورأى عبد الله بابكر ان ثورة النواب حقيقية وغير مفتعلة ولكنه اشار الى ان اسلوب بعض الشركات والمسؤولين في اخفاء الحسابات

او التهرب من ديوان المراجع العام يجب ان يكون محل وقفة للبرلمان والدولة. ورأى ان المال العام يجب ان يصان.

من هم اللصوص ؟

وبسؤالى المباشر حول من هم لصوص المال العام ، وجدت ان العديد من النواب يتفادون الاجابة بصورة من الصور ، ولكن اغلبهم يرون انها مؤسسات تتمثل فى اشخاص او العكس فكمال الحاج يوسف وصفها بالجهات المستأسدة فى الدولة ترفض الانصياع للقرارات حتى ان كانت تتناسق مع توجه الدولة وقال إنها تقوم بممارسات كثيرة سببها عدم المحاسبة والكثير من المجاملة ، وضرب مثلاً بأن بعض الشخصيات تكون ممارساتها سالبة فى بعض المواقع فيتم نقلها الى مواقع اخرى فقط او يتم ترقيتهم الى مواقع احسن واشار الى اسماء معروفة قد نبه اليها المجلس والى اخطائها على حد تعبيره. واكتفى عبد الله بابكرب بالقول إن المجلس سيوجه بان يجد كل مفسد عقابه الصارم وان يكون للقضاء دوره الواضح والشجاع في ذلك وذكر حسن العبيد انهم اشخاص لا احد يتابعهم او يراجعهم أو يسألهم.

وعلى الرغم من ان المجلس الوطنى اجاز تقرير المراجع العام بتوصيات حول ضرورة صون المال العام ومحاسبة المعتدين عليه يبقى السؤال مفتوحاً متى سيتم ذلك ؟ ؟

ما ظهر من فساد.. قمة جبل الثلج!!

الخبراء والسياسيون ارجعوا اسباب تنامى الاعتداء على المال العام الى النظام السياسى القائم وآحاديته التى تغيب معها المساءلة والمحاسبة ولكنهم - ا يضا - عجزوا عن تسمية لصوص المال العام الذين اعتبرهم الدكتور عبدالرحمن الغالي ، نائب الأمين لحزب الأمة القومى (المعارض) اشخاص ومؤسسات تقف وراءها مراكز قوة.

وأجمع الغالى ومحمد على محسن المراجع العام الاسبق وعلى محجوب عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض ، على ان الارقام التى يعكسها تقرير المراجع العام لا تمثل الارقام الفعلية للإعتداء على المال العام. وقال محسى لـ (الصحافة) ان الخلل والاعتداء على المال العام كبير وسينمو طالما ليس هناك نهج ديمقراطي مفتوح يتيح المساءلة والمحاسبة ويحول دون تراكم هذه الاعتداءات بتراكمها يشعر المعتدون بالاطمئنان والتمادي.

وربط محسى ما يحدث بالوضع السياسى القائم وآحادية الحكم حيث تغيب رقابة الشعب على المال العام مشيرا الى ان الحزب الواحد فى الحكم يدافع عن مسؤوليه ويغض الطرف عن محاسبتهم ، ويرى انه لا حل دون الديمقراطية التي مهما تكون علاتها فهي تفتح الباب لمراقبة المال العام ومحاسبة المتلاعبين به.

من جهته لم يذهب د. الغالى بعيدا حيث ربط ما يحدث من فساد مالى بالبيئة السياسية وارجع الاسباب الى ما اسماه غياب الحكم الرشيد الذى تغيب فيه الشفافية والمساءلة والمحاسبة واعتبر الاعتداء على المال العام ابن شرعى لذلك ، وانه لا يمثل الا قمة جبل جليد الفساد مشيرا ان تقرير المراجع العام لا يعكس الا جزءا قليلا ورأى الغالى ان لصوص المال العام مؤسسات اشخاص ورائهم مراكز قوة وقال دكتور الغالى إن نسبة الفساد بالسودان تصل الى 79% بما يضعه في المرتبة الثانية بين الدول العربية بعد دولة العراق التى تحتل المركز الاول على حد قوله.

وفضل على محجوب عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادي المعارض ابتدار حديثه بسؤال حول ما يمنع المراجع العام من فتح بلاغات ضد هؤلاء المفسدين .. واضاف هل يمتنع المراجع عن ذلك بنفسه ام ان انتماءه للحزب الحاكم يمنعه ؟ ؟ . ورأى ان المال المعتدى عليه اكبر بكثير ووصف ما يعكسه تقرير المراجع العام بالمبالغ التافهة معتبرا ان جهات اخرى كثيرة لن تطالها يد المراجع العام. وقال محجوب اننا لم نسمع بالتسويات في اختلاس المال العام الا في الانقاذ حيث يقوم البعض بأخذ الاموال واستثمارها ثم اعادتها مجزأة!!..

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147495195

الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع 2003

نواب بالمجلس الوطني: الاعتداء على المال العام إرتفع إلى 396 مليون دينار
سودانيزاونلاين
1/18 10:49م
الخرطوم - أ ش أ
حذر عدد من البرلمانيين السودانيين من تنامى الفساد والإعتداء على المال العام فى أجهزة الدولة فى المرحلة المقبلة ما لم توضع ضوابط صارمة لذلك .
وأرجع عدد من أعضاء المجلس الوطنى أسباب ازدياد حالات الإعتداء على المال العام المتنامية فى السودان والتى بلغت 396 مليون دينار ، إلى عدم وجود أجهزة وأليات لمحاسبة الوزراء والمسئولين المنتمين الى حزب الموتمر الوطنى الحاكم .
وطالبوا بضرورة بتر من أسموهم بالمفسدين عديمى الضمير والأخلاق ،موكدا أهمية أن يكون للقضاء دوره الواضح الشجاع فى حسم قضايا الفساد .
وكان الدكتور بابكر محمد التوم رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطنى السودانى أعلن يوم 13 يناير الجارى أن جملة المبالغ التى تم الاعتداء عليها فى الاجهزة السودانية الاتحادية خلال الفترة من أول شهر سبتمبر عام 2003 حتى أخر شهر أغسطس من العام الماضى 396 مليونا و 400 ألف و 75 دينارا بزيادة قدرها 227 مليونا و 700 الف دينار لنفس هذه الفترة من العام السابق .
وأشار الى أن جملة المبالغ التى تم استردادها خلال الفترة من أول ديسمبر عام 2003 وحتى نهاية اغسطس عام 2004 بلغت 81 مليونا و 265 ألفا و 344 دينارا بنسبة 21 فى المائة من جملة المبالغ محل الاعتداء
كلنا نعرف السياسات التى اتبعتها الانقاذ من أجل التمكين للمنتمين اليها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. كانت النتيجة الطبيعية لسياسات الحركة الاسلامية هذه بروز قيم جديدة وسط المجتمع السودانى فى المدينة والقرية تتمثل فى قيم الربح وتكوين الثروة مهما كانت طريقة جمعها والمنافسة والاستهلاك وما يتبع ذلك من تهرب فى دفع الضرائب والفساد المالى وسرقة المال العام التى شملت حتى من يدعى العفة الاسلامية كما جاء فى التقرير الاستراتيجى السنوي للحكومة لعام 1999.[2] قيمة الأموال المسروقة فى هذين العامين فقد وصلت الى 374 مليون دينار فى 1998 و الى 756 مليون أى بزيادة 102% فى 1999.
وتواصل الارتفاع فى جرائم وسرقة المال العام لتصل الى 813 مليون دينار فى عام 2002 بزيادة قدرها 20.8% تقريبا ولم يسترد منها الا 8.32 مليون دينار أى 9% تقريبا. الجدير بالذكر أن 47% منها أدرج تحت صرف دون وجه حق و34% خيانة الأمانة و 15% التبديد. أما الاعتداء على مال الزكاة فقد كانت نسبته 11% من اجمالى المبالغ المسروقة علي الرغم من أن ديوان النائب العام الذي أصدر التقرير أشار الى أن بعض شركات الزكاة ما تزال تحت المراجعة.[3]
Source: Dr. Abdalla M. GasimAlseed, Article in Sudanile , February 14, 2005

قضية الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع العام 2004

أكده المراجع العام في تقريره أمام المجلس الوطني

الصحافة:
رصد المشهد من داخل المجلس:
امير عبدالماجد : اسماعيل حسابو
في الموعد المحدد لانعقاد واحدة من اهم جلسات المجلس الوطني الدورية (او هكذا يفترض ان تكون) قرع الرجل الانيق الذي

يرتدي زيا رسميا مميزا جرسه الذي يشبه اجراس المدارس السودانية القديمة وهو يقف بالطابق الثانى لمبنى البرلمان السودانى العتيق ايذانا ببدء الجلسة التى يطرح من خلالها المراجع العام تقريره السنوي عن العام المنتهى فى (31- ديسمبر 2004م ولان الاجراس كافية لتنبيه المتواجدين بالسور فقد توقعت حضورا كثيفا كون الجلسة تتناول موضوعا هاما يهم المواطن ونوابه بالضرورة لكن العدد الموجود بالصالة لحظة بدء الجلسة كان محبطا فقد احصيت (146) نائبا فقط ارتفع عددهم الي (183) من اصل مايزيد عن 400 عضو قبل نهاية الجلسة وبعد حضور غازي سليمان وعدد من النواب .

ولان الحضور الحكومى لم يكن بالقدر المتوقع فقد داعب رئيس المجلس نواب الشعب (اضفت غازي صلاح الدين رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الوطنى الى الحضور الحكومى حتى لا يبدو وجود الحكومة ضئيلا) .. واضاف (اعتذر وزير العدل عن الحضور) وتابع (معنا هنا المدعى العام صلاح الدين ابوزيد والوزير اجاك دينق .(

المراجع العام الذي بدأ حديثه والسكرتاريا توزع ملخص تقريره على النواب التزم بنص الكلمة المطبوع تماما(باستثناء تعديلات طفيفة على الارقام) فيما اظهر النواب متابعة دقيقة لكلمته من خلال صوت الاوراق كلما طوي صفحة وانتقل الى اخري.

المراجع العام قال (تلاحظون هنا ان تقاريرنا لا تشمل نتيجة مراجعة حسابات بنك السودان والمصارف المملوكة للدولة وتلك التي تساهم فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن (20%) اذ قمنا بايداعها منفصلة استجابة لقرار المجلس الوطنى الصادر عام (2003) ، واضاف (الانفاق العام اجيز وفقا لاعتمادات الموازنة العامة بمبلغ 980,1مليار دينار دعمت بمبلغ 165,2مليار دينار ليرتفع اجمالى الانفاق العام الى مبلغ 1145,3مليار دينار منه مبلغ 793,3مليلر دينار للمصروفات الجارية و352مليار دينار للمصروفات الرأسمالية) واضاف (ان استعراض نتائج التنفيذ الفعلى للموازنة اظهرت ان الانفاق العام بلغ 1085,3مليار دينار بينما بلغت الايرادات الفعلية مبلغ 982,6مليار دينار) ، وتابع (يتبين هنا ان الموازنة اظهرت عجزا بلغ 102,7 مليار دينار مقابل العجز المجاز وهو 49,7 مليار دينار اى ان العجز بلغ (9%) من العجز المقدر وهو (4%)) ، واستعرض الارقام مؤكدا ان الانفاق كان فى حدود الاعتمادات المرصودة بالموازنة لكل من الفصل الاول والثالث ، اما الفصل الثانى فقد اظهر تجاوزا بلغت نسبته (17%) وهذا يمثل مخالفة لحكم البند (5\ب) من قانون الاعتماد المالى لسنة2003 وتجاوزا لحكم البند (3) من المادة (91) من دستور1998م.

مارن قال ان الموازنة العامة اعتمدت على الايرادات العامة فى تمويل الانفاق العام حيث اجمالى تحصيل الايرادات العامة مبلغ 32,3مليار دينار فيما بلغ التمويل من مصادر اجنبية مبلغ 50,3 مليار دينار وهو مادعا رئيس المجلس الوطنى للقول (فيما عدا مبلغ يسير جاء من الخارج واضح ان المال الذي صرف كان من جيب الشعب السوداني ومن حق هذا الشعب ان يعرف اين صرف ماله وكيف ؟).

سعرالعملة كان ثابتا خلال العام والتزمت الحكومة بزيادة الرواتب والاستمرار في الدعم الاجتماعي المتمثل في دعم الكهرباء والطلاب والدعم الصحى ودعم الولايات وتعويضها عن الغاء الضرائب الزراعية.

هذه هى الاشارات الايجابية التى اوردها المراجع العام فى سياق قراءته للموازنة العامة ، وقال عن حسابات الوزارات والوحدات الاتحادية (الديوان مهتم بتقوية نظام المراجعة الداخلية لان تقويته من شأنها ان تضبط الاداء المالى للوحدات لان الملاحظات التى تضمنها هذا المحور اشارت الى ضعف الرقابة الداخلية وتجنيب بعض الوحدات لايراداتها كليا او جزئيا فى حسابات الامانات والصرف منها ، اضافة الى ملاحظة ان بعض الوحدات تفرض رسوما غير مجازة في الميزانية ، فضلا عن استمرار ظاهرة التحصيل بايصالات غير رسمية وكلها اجراءات مخالفة للقواعد القانونية.

التقرير تحدث عن الحسابات الختامية للمؤسسات والهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والشركات التى تساهم الدولة فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن (20%) وهى (217) وحدة شملت المراجعة (122) وحدة منها (72) وحدة تمت مراجعتها لاعوام مالية سابقة و(93) وحدة تحت المراجعة و(63) وحدة لم تقدم حساباتها النهائية وهو رقم عدله المراجع العام امام المجلس الوطني امس ، وقال (عدد الوحدات التى لم تقدم حساباتها النهائية تقلص الى 57 وحدة) ، وقال ان الديوان راجع حسابات ديوان الزكاة بالولايات والرئاسة حيث بلغ التحصيل الفعلي للزكوات مبلغ 23,1 مليار دينار بنسبة (95%) من الربط البالغ 24,3 مليار دينار ،

واكد ان شركة زكو التى تتبع للديوان وسبق ان اثارت جدلا واسعا ابان عرض المراجع العام لتقريره العام الماضى سلمت مستنداتها للعام المالى 2002 والعام المالى 2003 ، واضاف (راجعنا الحسابات ورفعت للزكاة) ، وتحدث عن حسابات هيئة الاوقاف الاسلامية الاتحادية والصندوق القومى لدعم الطلاب.

حالات الاعتداء على المال العام فى قطاع الاجهزة الاتحادية ، باستثناء المصارف ، جاء استعراضها موجزا (ضمنت فى ملف خاص رفعه رئيس المجلس امام النواب ضمن ملفات اخري حوت تفاصيل تقرير المراجع العام) ، واكد لى المراجع العام ونحن نحاصره اثناء مغادرته المجلس ان التفاصيل كلها موجودة بالملفات ، واكتفي بابتسامة رافضة عندما قلت ان الظروف السياسية فرضت نفسها على التقرير.

المراجع العام قال ان اجمالى المبالغ المعتدي عليها ، باستثناء المصارف ، بلغت 542,5 مليون دينار بينها مبالغ بالعملات الاجنبية بزيادة 146,5 مقارنة بالمبلغ المدون كاعتداء على المال العام فى التقرير السابق وهو 396 مليون دينار ، واضاف (تحليل اجمالى المبلغ يقول ان الاعتداء فى نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ 354,2 مليون دينار بنسبة (65%) من اجمالى المبلغ المعتدي عليه) ، وتابع (الاعتداء بالاجهزة الاتحادية بلغ 63,5 مليون دينار بنسبة 12% من اجمالى المبلغ المعتدي عليه ، فيما وصلت اعتداءات الاجهزة الاتحادية بالولايات 124,8بنسبة 23% من جملة المبالغ المعتدي عليها ، واوضح ان خيانة الامانة وصلت الى 84% من المبالغ المعتدي عليها (455) مليون دينار ، وسجل التبديد 10% (54,9) ، والتزوير 4% (22) مليون دينار ، اما الصرف دون وجه حق فقد سجل 1,8% فيما سجل النهب 0,2.

التحليل الوارد فى التقرير قال ان حالات الاعتداء على المال العام حدثت فى محور الايرادات بنسبة(15,2%) من اجمالى الاعتداءات ومحور المنصرفات بنسبة (12%) والمستودعات نسبة (70,3%) وعجز الخزن (2,3%) والسرقة (0,2%) ، واشار الى استرداد (104) مليون دينار من الاجهزة الاتحادية بنسبة (19%) من الاموال المعتدى عليها ، واظهر الموقف العدلى ان المحاكم نظرت فى (11) بلاغا وهناك (9) بلاغات لازالت امام المحاكم و(27) بلاغا امام الشرطة والنيابة ، واضاف (هناك خمس حالات بين ايدي رؤساء الوحدات واربع تم شطبها فيما حفظ بلاغان. (

ابوبكر مارن تناول فى تقريره ما اسماه بالتقارير المتنوعة شملت مجموعة من الموضوعات البيئية منها تقرير عن المبيدات واثرها على البيئة بمشروع الجزيرة ،اضافة الى تقارير عن بروميد البوتاسيوم فى الجزيرة ، والتلوث الذي تحدثه هيئة الموانىء ببورتسودان والنشاط البيئى لمشروع نظافة الخرطوم ، والاثار البيئية لمصفاة الخرطوم ، اضافة لتقرير عن التلوث في ماكينات محطة توليد كهرباء عطبرة.

قضية الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع العام 2004

خيانة أمانة المال واتحاد عام النقابات

خالد فضل

الفترة القليلة الماضية شهدت حدثين مهمين فى الخرطوم ، فقد عقد اتحاد عام نقابات عمال السودان مؤتمره الرابع عشر ، وانتخب فى ختامه مكتبه التنفيذي ، وكالعادة تبوأ د. إبراهيم غندور منصب الرئيس ، فهو إلى جانب كونه جندياً مخلصاً للرئيس يطيع أوامره . وقد قال سيادته هذا الكلام فى لقاء نشرته جريدة «الصحافة» «دي» قبل عدة سنوات عندما سُئل عن الجمع بين منصبين وقتذاك ، وهى رئاسته الدائمة لاتحاد النقابات وادارته لجامعة الخرطوم ، فأجاب عن المنصب الاخير بالرد السابق ، اما رئاسته للإتحاد العام فقد بلغها كفاحاً انتخابياً حراً وديمقراطياً ونزيهاً .كما قال .بالمناسبة لماذا لا تضاف كلمة «وإسلامياً» لعبارة انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية ؟ مجرد سؤال!! المهم أن نقابات العاملين في دولة السودان قد عقدت اجتماعها واختارت قياداتها القوية

الأمينة على مكاسب العمال!!
اما الحدث الآخر فهو وقوف المراجع العام أبو بكر عبد الله مارن بخطى واثقة تحت قبة البرلمان.. ليقدم ستة تقارير عن الأداء المالي للعام 2004م تحمل فى طياتها الكثير المثير الخطير.. او هكذا ابتدر الاستاذ محمد صالح محمد احمد تقريره المنشور بصحيفة «الرأي العام» الخميس 20 أبريل 2006م والحدثان مرتبطان جداً ، فنقابات العاملين في الحكومة والتقرير عن مال الحكومة ، فقارن وميز متعك الله بالسلامة العقلية.
إذ أن «542» مليون دينار فقط هى جملة الاعتداءات على المال العام ، باستثناء قطاع المصارف من اول سبتمبر 2004م وحتى نهاية اغسطس 2005م ، وحسابات الحكومة الاتحادية حتى 31 ديسمبر 2004م ، علما بأن الديوان قد قام بمراجعة «122» وحدة من المؤسسات والهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تسهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% ، بينما لم تقدم «63» وحدة حساباتها و«93» ما زالت تحت المراجعة.
بمعنى آخر أن «156» مؤسسة او شركة وهيئة عامة لم يشملها تقرير اختلاسات المال العام المقدم للبرلمان. المعلومة المفيدة هى ان هناك «278» مؤسسة وشركة وهيئة حكومية او تمتلك فيها الحكومة اسهماً بنسبة «20%» فاكثر ، وقد كثر الحديث عن شركات ومؤسسات وهيئات الحكومة الاخطبوطية التى لا يعرف عددها أحد.
ثم ان تقرير المراجع العام سمى الاعتداءات وعلى رأسها «خيانة الامانة» ، بيد ان اتحاد النقابات فى مؤتمره الاخير لا بد انه انتخب الاقوياء الامناء فكيف تتسق خيانة الامانة مع ذلك ؟ يبدو أن السيد مارن غلطان ، او انه اعد تقريره عن المال العام بأثر رجعى ليحكى عن سنوات التيه والضلال والفساد السابقة لحقبة «الأقوياء الأمناء» ولأننى لا اتهم احدا من قادة الاتحاد الجدد او القدامى ، فقط اريد ان افهم ، فاذا كان المؤتمر العام قد تم التصعيد له من الفرعيات والمناطق والولايات ، وكما هو معروف فإن حزب المؤتمر الوطنى اكتسح انتخابات النقابات فى كل انحاء السودان .الشمالى على الاقل .بنسبة اظنها 98% فالفرضية هنا .ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة وديمقراطية بما يعنى مباشرة ان اغلبية العاملين فى الدولة من مؤيدي المؤتمر الوطنى بدليل فوز منسوبيه فى كل الانتخابات ، ولكن «خيانة المال العام» تمت فى ذات المرافق الحكومية التى انتخبت عناصر المؤتمر الوطنى ، فهل قواعد المؤتمر الوطنى من العاملين فى اجهزة الدولة هم من «خانوا امانة المال العام ؟ ؟» ام ان الخيانة حدثت من المديرين فى المؤسسات والوحدات ، باعتبار ان هؤلاء ليسوا اعضاء فى نقابات منشآتهم بنص القانون ، ولكن كم تبلغ نسبة المديرين فى مرافق الدولة من المنتمين او المؤيدين او الساكتين عن برامج وسياسات حزب المؤتمر الوطنى ؟ اعتقد ان النسبة لا تقل عن 90% ان لم تبلغ 98% ، اذاً فان مديري المؤتمر الوطنى فى هذه المرافق هم من «خان أمانة المال العام«..
انا قدمت فرضية فقط ، لاننى اعتقد انها فرضية منطقية ، واذا كان لشخص آخر فرضية اخرى فهذا من حقه ، بالطبع.
هناك ملاحظة اخرى تتعلق باستثناء البنوك الحكومية ، وياما طفحت تقارير المراجع العام ببلاوى متلتلة فى هذا القطاع ، ولعله لهذا السبب تم حجب تقرير البنوك الحكومية حفاظا على «سمعة الجهاز المصرفي».. وغفر الله لمظفر النواب ، القائل في مقطع شعري:
أتصمت مغتصبه ؟ ؟
وطالما تم حجب تقرير مراجعة البنوك الحكومية عن التداول والنشر الصحفى فإن هذا يفتح المجال للتأويل ، «والمحجوب مرغوب» وقد علمت من بعض العاملين فى بنك حكومى .مستثنى من تقرير المراجع العام .ان الترقية مرتبطة بحفظ اجزاء معينة من القرآن ، وبالطبع لا تثريب على حفظ القرآن ، ولكن ان يصبح شرطا لترقية مهنية فى مرفق «حكومى» يفترض انه يتبع لحكومة الوحدة الوطنية وليست حكومة «طالبان» فهذا امر جدير بالانتباه ، اذ ما الذي يمنع ان يتم فرض حفظ اجزاء من «الانجيل» على الموظفين المسيحيين فى مرفق حكومى آخر للحصول على ترقية مهنية ؟ ؟ هذا البنك الحكومى اشارت تقارير المراجعة العامة فى سنوات ماضية .عندما كان يباح نشرها .الى وجود اعتداءات على المال العام فيه.. وحتى هذه اللحظة انا شخصيا محتار فيمن «حفظ اجزاء القرآن للحصول على الترقية» وخان «المال العام» الامانة بين يديه ؟ ؟ فهل من اعتدى على المال العام في ذلك البنك من

«المنافقين» ام من «المشركين»؟؟ ام من «الحفظة الأبرار»؟
ملاحظة اخرى اخيرة ، وهى سؤال اوجهه للسيد المراجع العام ، وهو: هل تخضع جميع اجهزة الدولة ووزاراتها وهيئاتها ومؤسساتها وشركاتها للمراجعة العامة بدءا من القصر الجمهوري وإلى نثرية مكتب اي مدير او حرز أصغر خفير؟؟ هل تقع فى عهدة السيد المراجع العام مراجعة اجهزة الامن والشرطة ووزارات الداخلية والدفاع الوطنيتين؟؟ ام ان بعض اجهزة الدولة «حمداً في بطنا» كما يقول المثل؟؟
وملاحظة بعد الاخيرة ، ماذا عن تقرير مراجعة المال العام فى الولايات الجنوبية للفترة التى شملها التقرير المقدم مؤخرا؟ ولماذا لم توفر وزارة المالية الميزانية المخصصة لأتيام المراجعة هناك؟ اذ ان حكومة الجنوب تم تشكيلها وبالتالى استلامها للعمل قد تم في الربع الاخير من العام الماضي ، بينما غطى تقرير المراجعة العامة الفترة في أواخر 2004م الى أواخر 2005م فأين تقرير الجنوب.. قبل تقرير المصير!!؟

قضية الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع العام 2004-2005

جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار
ظاهرة تجنيب الايرادات والصرف خارج الموازنة اصبح سمة حسابات الولايات الختامية لا سيما ولاية الخرطوم التي نفذته في وزارتي الزراعة والتخطيط العمرانى
علي خلفية تقرير المراجع العام ، البرلمان يتهم المالية بالتقصير في مواجهة الفساد

الايام ، 23-5/2006

انتقد المجلس الوطنى وزارة المالية واتهمها بالقصور فى انفاذ ما عليها من واجبات واستخدام صلاحياتها فى القوانين بايقاع العقوبات للجهات المخالفة للوائح المالية والمحاسبية وكشفت اللجنة الطارئة التى كُلفت بدراسة تقرير المراجع العام للعام المالى 2004-2005م عن عدم قيام عدد مقدر من الهيئات بتوفيق اوضاعها وتقديم تقاريرها المالية والمحاسبية ربع السنوية لوزارة المالية وعدم التزامها بقفل حساباتها الختامية حسب المدة المقررة ورفعها للمراجع العام.

واشار تقرير اللجنة الذى قُدم امس بالمجلس الوطنى الى تقاعس وزارة المالية فى اتخاذ اجراءات مالية أو إدارية ضد تلك الهيئات واوضح ان قانون الهيئات منح وزارة المالية حق تنفيذ عقوبات ضد الهيئات المخالفة تصل إلى توصية لمجلس الوزراء بتصفيتها أو إلغاء أمر تأسيسها.وحسب تقرير اللجنة فإن تقرير المراجع العام تضمن مخالفات أُرتُكبت فى ثلاثة بنوك -بنك التنمية التعاونى فرع الخرطوم - بنك المزارع التجاري فرع العمارات وبنك النيلين فرع سنار- فى الفترة من 9/1 إلى 2005/8/31م مبيناً ان جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار مشيراً إلى ان ذلك يقل عن المبلغ المعتدى عليه فى 2003م.
وانتقد المراجع العام عمليات التحفيز التى تقوم بها رئاسة الجمهورية للولايات لكى تُسرع فى اغلاق حساباتها الختامية واشار إلى إسهام ذلك فى جعل الحسابات وهمية وغير حقيقية .واضاف ان ظاهرة تجنيب الايرادات والصرف خارج الموازنة اصبح سمة حسابات الولايات الختامية لا سيما ولاية الخرطوم التى نفذته فى وزارتى الزراعة والتخطيط العمرانى وأشار التقرير إلى تجاهل المراجع العام فيما يخص عمليات المقاولات واتفاقيات القروض.وفى السياق عزا وكيل وزارة المالية لدى استجوابه من قبل اللجنة الطارئة ضعف الموازنة لارتفاع تكاليف نقل البترول وللاوضاع الامنية فى دارفور وترتيبات اتفاق السلام.
وأصدرت اللجنة جملة توصيات بأهمية ولاية وزارة المالية على المال العام والاستقلال المالي للمراجع العام وتوصيات تشدد على

أهمية المحاسبة والمراقبة منعاً للتعدي على المال العام.ومن جهته أكد المراجع العام أبوبكر مارن عدم مواجهته باي ضغوط فى عمله وعدم حجبه لأية معلومة مشيراً إلى أن القانون يضمن الاستقلال المالى للديوان.وفى سياق متصل اشار وزير الدولة بوزارة المالية على محمود إلى وجود مقترح قانون لضبط المشتريات فى السودان منعاً للتجاوزات.وفيما أثار عدد من النواب عدم مراجعة حسابات الولايات الجنوبية عزا رئيس المجلس احمد ابراهيم الطاهر عدم مراجعة حسابات الولايات الجنوبية لضعف التمويل من وزارة المالية وعدم وجود القاعدة البيانية التي تساعد المراجع داعياً حكومة الجنوب إلى القيام بدورها كاملاً بتعيين المراجع بالجنوب بجانب ملافاة وزارة المالية لما حدث.

وفى السايق اتهم الناطق الرسمى باسم كتلة التجمع سليمان حامد حكومة الانقاذ بالفساد وبتبديد المال العام واشار الى تقرير المراجع العام الذي أكد على عدم توريد مبلغ (12.2) مليار دينار قيمة عائدات الخصخصة والتصرف فى مرافق الدولة خلال عام 2004م وصرف مبلغ (8.7) مليار دينار من جملة المبلغ لصالح اللجنة المسؤولية عن عملية الخصخصة وأوضح بأن الحكومة مساهمات فى رؤوس اموال بعض الشركات دون ان تورد تلك الشركات اي مبالغ للخزينة العامة لاسيما مصفاة الخرطوم والتى دُعمت بمبلغ 22.5 مليار دينار وشركة تنمية جبل أولياء (مشروع سندس الزراعى) 2.3 مليار دينار خلال 2004م واضاف (ان ذلك يُعد تبديداً واضحاً للمال العام) وكشف حامد عن وجود مديونات حكومية فى تقرير المراجع لشركات وأفراد معلقة منذ عام 1999م متعلقة بشركة الرواسى بمبلغ (449.3) مليون دينار وبنك المزارع (10) مليون دينار وجمعية الجهاد التعاونية (1.5) مليون دينار واضاف (إن التقرير ذكر ان مدير الشئون الإدارية فى وحدة حكومية صرف لمديره العام في عام واحد (42) حافزاً ولنفسه (40) حافزاً وللمدير المالى (40) حافزاً للقيام بأعمال من صميم واجباتهم)

واشار لعدم تمكن المراجع العام من التحقيق فى المبلغ الخاص بحصيلة عائدات المزادات التى اجرتها وزارة المالية عن طريق شركة السودان للخدمات المالية فى 2004م لعدم توفر المستندات والبالغة (170) مليار دينار ظهر منها (13.7) مليار دينار فقط وتساءل عن كيفية وانفاق مبالغ الاستثمارات فى البنوك والشركات الامنية والتى تعادل (6.5) مليار دينار فى عام 2004م وارصدة حسابات المراسلة بالخارج (4.4) مليار دينار والجهات المخول لها بالصرف وزاد (ان المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو والتضخم اتضح انها مجرد فبركة وان النمو الحقيقي في معدلات الفساد والاختلاس) واجاز البرلمان تقرير المراجع العام وملحقاته بالاجماع

الاعتداء علي المال العام ، من تقرير المرجع العام 2005

ملاحظات حول تقرير المراجع العام حول ميزانية عام 2005م

النائب البرلماني فاروق ابو عيسي

الشكر والاشادة بالتقرير الخطير الذي قدمه المراجع حول ميزانية 2005م بالرغم من نقص الكوادر المؤهلة من الديوان وضعف معينات العمل

جاء التقرير وثيقة اتهام كاملة متكاملة سواء النص صراحة أو تلميحاً وذلك بالرغم من ان المراجعة شملت عدد 116 وحدة فقط من مجموع 204 وحدة وبالرغم من عدم تمكنه من مراجعة وحدات الجهاز المصرفى وما يعرف بالشركات والهيئات المحصنة والتى تحاشى التقرير ذكرها صراحة وكذا عدد 64 وحدة لم تقدم حساباتها للمراجعة اذ هناك وحدات غير خاضعة لرقابة ديوان المراجعة القومية. والسؤال هنا ماهو عدد الوحدات التى لاتقع تحت مسؤولية المراجع العام؟ ولمن تتبع ؟ ولماذا لاتصلها فرق المراجعة كل هذا يؤكد ان المبالغ المعتدى عليها اكثر بكثير مما جاء به التقرير اذ تمثل فقط قمة جبل جليد الفساد.

ان ابرز ما توصل إليه التقرير هو تأكيده فى مواضع عدة منه. بان الإدارة المالية للبلاد بمستوياتها المختلفة قد خالفت الدستور والقوانين واللوائح مما يستوجب مساءلتها قانوناً..

فى شأن عجز الموازنة وتجاوز تقديرات الانفاق

أولاً: اظهرت الموازنة عجزا بلغ 127.2مليار دينار مقابل العجز المجاز وقدره 10مليار اي بنسبة عجز بلغت 9% من اجمالى الانفاق العام مقابل النسبة المقدرة بـ .07% سبعة من مائة فى المائة) اي تضاعف العجز 12مرة فقد اظهر الانفاق العام على الفصل الثانى تجاوزاً قدره 6.6مليار دينار بنسبة 2% وهذا يخالف قانون الاعتماد المالى لسنة 2004م فى بنده 5/ 2 وكذلك المادة 91/ 3 من ستور عام 1998م – وكذلك تجاوز الانفاق الفصل الرابع بمبلغ 69.1 مليار دينار اي بنسبة 2% وهو بدوره مخالفة للدستور والقانون وهذا ما اورده خطاب المراجع فى الصفحة (8)

فى شأن ولاية وزارة المالية على المال العام

ان مبدأ ولاية وزارة المالية على المال العام قد فرق كثيراً ومن عدد من الوحدات.

اذ جاء فى الجزء الثالث من الصفحة 8 من تقرير الحسابات الختامية ما يلى (يتم فى بعض الوحدات تجنيب كامل أو جزئى للايرادات وعدم توريدها في الحساب الرسمي للحكومة بما يخالف المادة 13- 7 من لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ومنشورات وزارة المالية)

كما تقوم بعض الوحدات بفرض رسوم لم تتم اجازتها من السلطة المختصة ولا ربط لها بالموازنة بحيث يتم تجنيبها والصرف منها (صفحة 9 نفس المصدر)

لائحة الخدمة العامة تحظر الجمع بين وظيفتين الا ان بعض الوحدات يخالف ذلك بصورة فاضحة واورد وكالة السودان للانباء مثال (صفحة 12)

يتم دفع حوافز متعددة للشخص الواحد فقد تم على سبيل المثال في ادارة الطب العلاجي بوزارة الصحة الاتحادية دفع عدد 34 حافزاً لشخص واحد فى ديسمبر من عام 2005م الصفحة 16و17.

هذه كلها مخالفات تستدعي المساءلة القانونية

فى شأن الفساد

الاسباب الواردة فى التقرير بشأن الاعتداء على المال العام تتكرر سنوياً ويأتى على رأسها انعدام الرقابة والصرف خارج الموازنة وعدم الالتزام بقواعد الشراء والتعاقد وعدم الدقة فى اعداد الميزانية وعدم ارسال نسخ من العقود المبرمة ومقاولات الانشاءات الجديدة كل هذا يؤكد اهمية الدور الذى كانت تقوم به الوحدات الحكومية المركزية التى تراقب هذه القضايا والتى تمثلت قبل تصفيتها فى وحدات المخازن والمهمات والاشغال العامة والنقل الميكانيكي والتي كانت تتمتع بسمعة طيبة في المحافظة على الأموال العامة وكانت تعتبرهاجريمة فى حق الوطن.

المبالغ التى تم نهبها فى الوحدات الحكومية القومية والولائية وغيرها حسب التقرير بلغت 904.3مليار دينار بزيادة قدرها 66.7مليار دينار عن المال المنهوب في عام 2004م وهذه قطرة من بحر نتيجة ما سبق ان ذكرناها من المراجعة كانت قاصرة على بعض الوحدات وليس كلها.

جاء الاعتداء على المال العام باشكال واساليب مختلفة تختلف فى دفع مبالغ لجهات مباشرة دون توسيط حساب الحكومة وفي تضارب بعض ارقام الايرادات والمصروفات لبعض الجهات الحكومية.

نذكر على سبيل المثال

1- اظهر الحساب الختامى ان العائد من استثمارات الحكومة يعادل 37.1مليار دينار فيما اثبتت المراجعة ان العائد الذي دخل حساب الدولة فعلاً بلغ 14.1مليار دينار فقط

2- وفي جانب عائدات البترول اظهر الحساب الختامي ان نصيب الحكومة من خام البترول بلغ 541.9 مليار دينار بينما اظهرت

المراجعة ان هذا العائد فى الحقيقة بلغ 681.6 مليار اي بفارق140مليار اي ما يعادل700مليون دولار لايعرف المراجع اين ذهبت . هذا فارق كبير والسؤال اين ذهب هذا السوق ولم يضمن فى التنفيذ الفعلي للموازنة ؟ واين نصيب الجنوب فيه واين نصيب الولايات الشمالية والجنوبية المنتجة للبترول من هذا الفرق ؟

3- وفى التقرير لا يقتصر امر البترول على الاموال الطائرة من فوق الخزينة العامة بل يتعداه إلى عمليات تقطيع اوصال عائدات البترول وتقليلها.

4- فعائدات الخام المستخدم محلياً للعام 2005م والبالغة 192.4مليار دينار تحولت ببساطة إلى 55.5مليار حيث جرى خصم مبلغ 136.9بحجة عمل تسوية ؟!!

كما ان هناك مبلغ 6مليون دينار لم يجد المراجع العام مايفيد بتحويلها لحساب الحكومة.

كذلك وجد المراجع العام مبلغ 44 مليار دينار من حساب البترول الاحتياطى قد حولت لما سمى بالحساب الخاص(السندات) تم تحويل مبلغ 65مليار دينار من عائدات البترول لجهات وزارة الدفاع — شركة جياد — مجمع إبراهيم شمس الدين وذلك دون ان تمر بحساب الحكومة من وزارة المالية وخلافه.

تم خصم مبلغ 41.874 مليون من عائدات الخام المستخدم محلياً كعمولة للمؤسسة السودانية للنفط بمعدل 5% من صافى نصيب الحكومة من الخام السوداني ولم تحسب ضمن عائدات البترول. هذا قليل من كثير اتى به التقرير ولكن الورق لايسع (كل هذا في الصفحات 30و31)

فى شأن القروض والمنح

لم يكن الاختلال المالى قاصراً على الموارد الذاتية بل تعداه للقروض الاجنبية اذ جاء فى صفحة 35من تقرير الحساب الختامى للحكومة ، ما قيمته ان مبلغ 26.9مليار من القروض قد سحب بواسطة وحدة تنفيذ السدود ولم تتحقق المراجعة من صحة هذه المبالغ لعدم وجود اي مستندات تثبت ذلك.

كذلك جاء فى صفحة 36 من التقرير (ان تقديرات المصادر الأخرى فى موازنة عام 2005م)شهادات شهامة وصكوك الاستمثار المختلفة لم تدرج ضمن ايرادات الموازنة علماً بأن التقرير ذهب إلى ان التقدير لايرادات هذه المصادر يبلغ 71مليار دينار.

فى شأن الخصخصة

لم تظهر فى الحساب الختامى اى عائدات للخصخصة كما كان الحال فى عام 2004م هذا بالرغم من ان عائدات الخصخصة الفعلية لعام 2005م قد بلغت مبلغ 132.8 مليون دينار فقد اتضح انها لم تورد لحساب الحكومة الرئيسى لوزارة المالية (صفحة 38.)

واذا كانت عائدات الخصخصة 132.8 ولم تورد فى خزينة الحكومة فإن الادهى من ذلك فإن التقرير قد اثبت ان المصروفات المدفوعة لاتمام عملية الخصخصة بلغت 618.8 مليار دينار..وهنا لا تعليق

فى شأن الانفاق العام

حتى المصروفات القومية الممركزة التى تتولى وزارة المالية بنفسها ودون غيرها الصرف عليها لم تسلم من فوضى الانفاق العام.فقد بلغ اجمالى الصرف عليها مبلغ 276.985 مليون دينار من اجمالى الاعتماد البالغ 247.00مليون دينار.

بما يظهر تجاوزاً فى الصرف بنسبة 12% من الاعتماد بالمخالفة لاحكام المادة 3/91 من دستور السودان للعام 1998م (صفحة48)

كما ان الصرف على الضيافة الرسمية تجاوز الاعتمادات المالية بالضعف اذ تم اعتماد مبلغ 5 مليار دينار للصرف على الضيافة الرسمية بينما بلغ الصرف الفعلى مبلغ 10.3مليارديناز.

كما زاد الصرف على احتياطى الطوارئ اذ بلغ 113 مليار دينار فى حين ان الاعتمادات المالية كانت فقط مبلغ 80مليار دينار (ص58)

سيدى الرئيس . هذا قليل من كثير مما جاء فى تقارير المراجع العام الخطيرة والتى تمثل صحيفة اتهام للحكومة عموماً وللتنفيذين المسؤولين عن الإدارة المالية في البلاد. ولابد من ان يكون للمجلس بحكم مسؤولياته الدستورية وقفة جادة لذلك.

نطالب بالآتي:

ان يقوم رئيس المجلس نيابة عنه بفتح بلاغات ضد الحكومة والتنفيذين المسؤولين عن الادارة المالية للبلاد بمخالفة الدستور والقوانين واللوائح.
ان تقوم الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ومنظمات رجال المال والاعمال بفتح بلاغات من طرفها ضد الحكومة بالاعتماد على تقارير المراجع العام لمخالفة الدستور والقانون واللوائح.
ان يطلب مجلسكم الموقر وزير المالية ليمثل امامه للرد على هذه الاتهامات .

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147507331&bk=1

الاعتداء علي المال العام ، تقرير المراجع العام 2006

الاعتداء علي المال العام بالسودان يقفز من (396) مليون دينار إلي (542.2) مليون دينار

إعداد :- ماهر أبوجوخ
سودانيزاونلاين.كوم ، 21/4/2006

كشف تقرير المراجع العام الذي قدمه بالمجلس الوطني يوم الأربعاء 19 أبريل 2006م أن جملة الإعتداءات علي المال العام في نطاق الأجهزة الاتحادية باستثناء قطاع المصارف بلغت (542.5) مليون دينار مقارنة بمبلغ (396) مليون دينار في آخر تقرير أصدره ديوان المراجع العام بزيادة قدرها (146.5) مليون دينار. كما أحاط الغموض رئاسة اللجنة التي كونها المجلس لدراسة التقرير.

وعن الإيرادات

تقرير المراجع العام الذي قدمه المراجع العام أبوبكر مارن يوم الأربعاء للمجلس الوطني أشار إلى أن الإيرادات الذاتية قد بلغت مبلغ (932.3) مليار دينار بنسبة (98%) من أجمالي الربط مثلت الضرائب المباشرة (71.3) مليار دينار بنسبة أداء بلغت (100%) من الربط المقرر وبلغت ايرادات الجمارك والرسوم الانتاج مبلغ (282.7) مليار بنسبة أداء (104%) فيما بلغت ايرادات القيمة (76.6) مليار دينار بنسبة أداء (97%) من الربط وبلغت ايرادات الرسوم المصلحية مبلغ (14) مليار دينار بنسبة (70%) من الربط المقدر فيما بلغت الايرادات القومية الممركزة (491) مليار دينار بنسبة أداء بلغت (96%) من الربط المقدر.
واشار التقرير لملاحظات تتصل بمحور الايرادات والتي اعتبرها (مخالفة للقواعد القانونية الواجب اتباعها) والمتمثلة في التجنيب الكامل أو الجزئي للايرادات أو توريدها في حسابات الأمانات ومن ثم الصرف منها وفرض رسوم لم تتم اجازتها في الموازنة واستمرار ظاهرة التحصيل بايصالات غير رسمية.
التقرير كشف أن الميزانية حققت عجزاً بلغ 102.7مليار بنسبة (9%) من اجمالي الانفاق العام الفعلي فيما كان مخصص له (49.7) مليار دينار بنسبة 4%
حسابات المؤسسات والشركات المملوكة للدولة أو التي تشارك فيها
وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسات والشركات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والتي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (20 (%فقد ذكر التقرير مراجعة (190) ميزانية فيما لا تزال (93) وحدة تحت المراجعة فيما لم تقدم (63) وحدة حساباتها الختامية للمراجعة. وطالب التقرير في توصياته بضرورة الالتزام بتنفيذ أحكام قانون ديوان المراجعة العامة لسنة 1999م فيما يتعلق بقفل الحسابات والقوائم المالية ورفعها للديون في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية وارسال الأجهزة

الاتحادية لقرارات التعيين والترقي والعلاوات والمخصصات الي الديون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بغرض الفحص والمطابقة وارسال الأجهزة الاتحادية نسخاً من عقود تأسيس الشركات التي تمتلك فيها (20%) فأكثر والاتفاقيات والقروض المحلية والأجنبية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع عليها والاحتفاظ بسجل مكتمل للموجودات غير المتداولة بما يمكن من التحقق من صحتها من حيث (الوجود الفعلي ، الملكية وصحة التقييم) والالتزام بالميزانية التقديرية كوسيلة من الوسائل الرقابية. التقرير أوصى باستصحاب التوصية الواردة في تقرير مراجعة مصانع السكر والمطالب بالرجوع للتقويم الزراعي القديم الذي يبدأ في أول يوليو وينتهي في آخر يونيو بدلاً عن التقويم الحالي نسبة (لتغطية التقويم القديم لدورة النشاط الاقتصادي ، وصعوبة تصفية كل موسم علي حده وزيادة العبء المحاسبي)

حسابات ديوان الزكاة والأوقاف وصندوق دعم الطلاب

طبقاً لتقرير المراجع العام فقد بلغت جملة ايرادات ديوان الزكاة (23.1) مليار دينار بربط قدره (95%) فيما بلغت المصروفات علي المصارف المختلفة مبلغ الصرف الفعلي حيث خصصت الاعتمادات (14.9) مليار دينار للفقراء والمساكين صرف منها فعلياً مبلغ (13.6) مليار دينار بنسبة (91%) من نسبة الاعتمادات المخصصة أما العاملون عليها فخصص له (3.5) مليار دينار بلغ حجم الصرف الفعلي (3.8) مليار دينار بنسبة (108%) أما الغارمون فخصص لهم (1.5) مليار دينار صرف منها (1.2) مليار دينار بنسبة (80%) ، ابن السبيل (0.1) مليار دينار تم صرفها بنسبة (100%) فيما بلغت الاعتمادات التي خصصها ديوان الزكاة للمصارف الدعوية (1.4) مليار دينار بلغت جملة مصروفاتها الفعلية (1.1 (مليار دينار بنسبة (78%) أما الأصول والإنشاءات فخصص لها (0.6) مليار دينار صرف منها (0.4) مليار دينار بنسبة (67%) فيما بلغت منصرفات التسيير (1.7 (مليار دينار قياساً بالمبلغ المخصص والذي يبلغ (1.2) مليار دينار أي بنسبة تبلغ (141.(%

أما حسابات هيئة الأوقاف الإسلامية فبلغت جملة ايراداتها مبلغ (72.4) مليار دينار فيما بلغت جملة مصروفاتها (45.3) مليار دينار. أما ريع الاوقاف في جدة والمدينة ومكة فقد حققت ايراداً بلغ (1.3) مليون ريال سعودي تم صرفها علي المرتبات والأجور وتسيير الخدمات. أما ريع الأوقاف السنارية فقال التقرير (إن به أمانات من سنين سابقة طرف المحكمة بالمملكة العربية السعودية كان يتم الصرف من تلك الأموال بواسطة ناظر الأوقاف) وأشار التقرير إلى أن جملة ايرادات الصندوق القومي لدعم الطلاب بلغت (8) مليار دينار فيما بلغت المصروفات (6.3) مليار دينار .

(542.5) مليون دينار جملة الاعتداءات علي المال

تقرير المراجع العام أشار إلى أن جملة الإعتداءات علي المال العام في نطاق الأجهزة الاتحادية باستثناء قطاع المصارف بلغت (542.5) مليون دينار مقارنة بمبلغ (396) مليون دينار في آخر تقرير أصدره ديوان المراجع العام بزيادة قدرها (146.5) مليون دينار كما أحاط الغموض رئاسة اللجنة التي كونها المجلس لدراسة التقرير

وكشف التقرير أن التصنيف الإداري لجملة المبالغ التي تم الاعتداء عليها في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ (354.2)مليون دينار بما يعادل (65%) من جملة المبالغ المعتدي عليها و(63.5) مليون دينار في نطاق الأجهزة الاتحادية المركزية بنسبة (12%) من جملة المبالغ و(124.8) مليون دينار في نطاق الأجهزة الاتحادية بالولايات بنسبة (23 .(%

أما التحليل النوعي للتجاوزات فقد أوضح أن (84%) من تلك التجاوزات والبالغ قدرها (455) مليون دينار تدرج في إطار خيانة الأمانة ، فيما تدرج (10%) والبالغ قدرها (22) مليون دينار في بند التزوير و(1.8 (%والبالغ قدرها (9.7) مليون دينار في بند صرف دون وجه حق ، أما السرقة والنهب والمحددة بـ(0.9) مليون دينار فقد كانت نسبتها (0.2%) من جملة الأموال المعتدى عليها.

أما التصنيف المحاسبي لتلك الأموال فأوضح أن (15.2%) من تلك الأموال تدخل في بند الإيرادات والمصروفات بلغت (12%) وعجز المخازن بلغ (2.3%)والسرقة (0.2%). فيما سجل عجز المستودعات أعلى المعادلات حيث بلغت نسبته (70.3%) من جملة المبالغ المعتدى عليها .

أما الموقف العدلي لقضايا الاعتداء على المال العام فأشار التقرير إلى أن جملة قضايا الاعتداء على المال العام بلغت (58) حالة تم

البت في (11) قضية منها فيما لا تزال (9)تهم أمام المحاكم و(5) حالات لا زالت بين يدي رؤساء الوحدات و(4) منها تم شطبها و(2) تم حفظهما ، فيما لا تزال (27) تهمة أمام الشرطة أو النيابة.
وأورد المراجع العام في تقريره أن جملة ماتم استرداده من اجمالي المال المعتدى عليه في نطاق الأجهزة الاتحادية بلغ (104) مليون دينار بنسبة (19%) من جملة المال المعتدى عليه ، لكنه كشف في سياق تقديمه للتقرير أمام البرلمان أمس أن أخر احصائيات ديوان المراجعة العامة تفيد باسترداد (221) مليون دينار أي بواقع (40%) من جملة المال المعتدى عليه.

من سيرأس لجنة المجلس لدراسة تقرير المراجع العام ؟

ما أن فرغ المراجع العام من تلاوة تقريره ، حتى أشار رئيس البرلمان أحمد ابراهيم الطاهر إلى أن الشعب السوداني من حقه أن يعلم أين تذهب الأموال التي يدفعها من (جيبه) ويتأكد أن تلك الأموال قد صرفت وفق الضوابط القانونية وأقترح تكوين لجنة خاصة من المجلس برئاسة رئيس لجنة التشريع على أن يكون رؤساء كل من اللجنة (الاقتصادية ، العمل والبيئة) رئيساً مناوباً علي أن تكون اللجنة من جميع أعضاء تلك اللجنة الأربعة مع امكانية مشاركة جميع أعضاء المجلس في اللجنة ، مع تمتع أعضاء اللجنة الأربعة بحق التصويت .
هذا المقترح اعترض عليه عضو البرلمان غازي سليمان عن دوائر الحركة الشعبية مبدياً موافقته على مقترح تكوين اللجنة لكنه اعترض على اسناد رئاستها لرئيس اللجنة التشريعية باعتبار أنها يفترض أن يرأسها رئيس اللجنة الاقتصادية .واعتبر رئيس البرلمان نقطة نظام سليمان (نقطة تنظيمية) معللاً تقديم مقترحه لرئاسة لجنة التشريع والعدل باعتبار أن التقرير يتناول جوانب قانونية ، معتبراً رؤساء اللجان جميعهم في موضع ثقة بالنسبة له معلناً عدم ممانعته في الموافقة على مقترح غازي سليمان. وقبل شروع أعضاء المجلس في التصويت طلب عضو المجلس يوهانس أكول من كتلة (اليوساب) نقطة (نظام) والتي طالب فيها قبل الموافقة علي تكوين اللجنة أن يحدد رئيس المجلس رئاسة اللجنة (هل سيكون رئيس لجنة التشريع أم رئيس اللجنة الاقتصادية ؟). رئيس البرلمان رد علي نقطة النظام بالقول (هذه النقطة تم حسمها) دون أي توضيح إضافي.
ربما تكون قضية رئاسة لجنة المجلس الوطني المكلفة بدراسة تقرير المراجع العام لا تتم بمعزل عن المشاكسات بين (الشريكين الغريمين) وهو أمر يمكن أن يعززه ربط المقترحات التي تقدم بها كل من الطرفين ، فالمؤتمر الوطني يرأس لجنة التشريع فيما ترأس الحركة الشعبية اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني.

الاعتداء على المال العام2007 و تجاوزات في ديوان المراجع العام

ديوان المراجع العام.. باب النجار مخلع!!

الصحافة ،الخرطوم : محمد صديق أحمد

في فترة سابقة أودع المراجع العام تقريره العام للفترة من سبتمبر 2007 وحتى أغسطس من العام 2008 منضدة المجلس الوطني أوضح فيه رؤيته عن أداء الأجهزة القومية باستثناء قطاع المصارف و122 وحدة لم تتم مراجعتها لأسباب لم يبينها تقرير المراجع العام وأن 37 وحدة لم تقدم حساباتها لأكثر من خمس سنوات الأمر الذي يفتح باب الأسئلة على مصراعيه حيال جدوى تقديم تقرير المراجع العام سنويا بينما يغض الطرف عن مثل تلك الوحدات التي لم تتم مراجعتها لأكثر من خمس سنوات وهل مبلغ الإعتداءات على المال العام البالغ 2,4 مليون جنيه الذي كشفه التقرير يعطي صورة حقيقية عن حجم الاعتداءات على المال العام وهل هناك فعلا وحدات لا تخضع للمراجعة أو خارج دائرة اختصاصات الديوان كما ألمح التقرير بالقول إن عدد الوحدات الخاضعة لرقابة المراجع العام 255 مما يشي بأن هناك وحدات غير خاضعة لرقابته الأمر الذي يفرض طرح سؤال لمن تؤول مراجعتها ؟ وأين ديوان المراجع العام من تفعيل سلطاته التي خولها له القانون تجاه الوحدات التي لم تلتزم بتقديم تقارير حساباتها في الوقت المحدد ؟.

كل هذه التساؤلات برزت في ذاك الحين شاغلة البال عن كنه ودور الديوان في تقييم وتقويم الأخطاء والمخالفات بالوحدات الحكومية ولكن تساؤلات الجميع هذه لم تعد ذات قيمة إذ تكشف لهم أن الديوان نفسه لم يسلم من التجاوزات في إدارة مسيرته ولم يدر بخلد أحد أنه يحتاج إلى من يقومه إذ بين تقرير لجنة مراجعة ديوان المراجعة العامة الصادر في 12 مايو 2008 انفردت بنشره هذه الصحيفة أمس كل موجة الاندهاش لما يحدث بأجهزة الدولة من مخالفات ذهبت من أذهان الناس وحلت مكانها دهشة أكبر لما يحدث بالديوان إذ وضح أن الديوان تجاوز لجنة الاختيار للخدمة العامة بتعيين بعض منسوبيه بعيدا عن الالتزام باللوائح فيما يلي التعيينات والترقيات بجانب عدم الالتزام بالاجراءات الأصولية بخصوص التعاقد والمشتريات وعدم العدالة في منح المكافآت والحوافز بالإضافة إلى أن الديوان لم يلتزم بعدم عمل موازنة المرتبات شهريا مع ضعف الرقابة على الخزينة من حيث الرصد اليومي وغير ذلك من المخالفات التي اكتنز بها التقرير مثل الانحراف في جملة ربط الايرادات للعام 2007 بنسبة 28% حيث بلغت الايرادات المحصلة 4.330.290.64 جنيهمن جملة الربط المقدر ب6.000.000 بنسبة انخفاض بلغت 7% عن العام 2006 وكذلك عدم الالتزام بالاجراءات الأصولية الخاصة بمشتريات قطع الغيار وصيانة العربات مما أدى لدفع 7419.9 جنيه لأشخاص وجهات دون وجه حق ذكرها التقرير بالتفصيل.

بالطبع إن ما جاء في التقرير هذا يعتبر بكل المقاييس مؤشراً خطيراً لما وصلت إليه أجهزة الدولة من انحراف إذا كان الجهاز الذي يناط به الرقابة والقوامة على بقية الأجهزة يعج بالمخالفات وأوجه الفساد هذا ما جاء على لسان المختصين الذين استفسرتهم لمعرفة وجهة نظرهم بشأن هذا التقرير

فقال المراجع العام السابق لجمهورية السودان الأستاذ محمد علي محسي إن المرء يكاد لا يصدق ما جاء بالتقرير لولا أنه صادر من الديوان نفسه وتساءل باستغراب ودهشة كيف تتم مثل هذه التجاوزات في جهاز يقع على عاتقه مسئولية مراقبة ومراجعة أداء وصرف كل أموال الدولة وقال إن إدارة عدم التزام إدارة الديوان باللوائح فيما يخص التعيينات والتغطيات وعدم الالتزام بالتعاقد في المشتريات ومنح المكافآت والحوافز بطريقة ليست فيها عدالة وأكثر ما يثير الاستغراب والدهشة هو عدم الالتزام بالإجراءات المالية وضعف الرقابة على الخزينة وعزا محسي ما يحدث بالديوان إلى ما يحدث في سائر أجهزة ومؤسسات الدولة وابات أنه واضح أن الديوان لم يقو من الانفلات من مد وجزر المخالفات وأوجه الفساد بالأجهزة الأخرى فجرفته إلا أنه عاد بالقول إن مجرد اكتشاف هذه التجاوزات من أهل وملة الديوان يعتبر نواة لبذرة خير وإصلاح يمكن تترعرع وتنمو إذا ما توفر لها الجو الصحي المعافى واستبعد أن تكون هذه التجاوزات فردية بل اعتبرها مؤشر لضعف الأداء الإداري والرقابي على الديوان وقال إن صرف الحوافز والمكافآت لبعض العاملين يشكل مصدر للشك والريبة وتساءل ما الذي يدعو إلى صرف حوافز إلى العمال والموظفين دون عدالة ؟ ووزير المالية يمنع منح الحوافز والمكافآت للموظفين مقابل أدائهم لواجبهم وقال إن ماحدث بالديوان يحتاج إلى لجنة برلمانية للتحقيق في ما جاء بالتقرير وطالب بفتح ابواب التعيين بالديوان وما سواه من مؤسسات الدولة على مصراعيه وأن يكون الفيصل في الاختيار بين المتقدمين الكفاءة وليس الولاء ودرجة القرابة كما يحدث في كثير من المؤسسات ووصف التقرير بالخطير الذي لا يجب السكوت والصمت على ما جاء فيه.

ووصفت الدكتورة بجامعة شرق النيل نجاة يحي إن ماجاء بالتقرير يوضح بجلاء أن الفساد والمخالفات لم تعد حكرا على جهة دون أخرى حتى أنها وصلت إلى داخل أتون ديوان المراجع العام الذي يتوجب ويتوسم فيه القوامة الحقة على المال العام الذي بين يديه في المقام الأول قبل أن يخرج إلى مراجعة ما سواه من مؤسسات ، وقالت إنه إذا لم يكن بمقدور القائمين عليه مراقبة أنفسهم وكبح جماح نهمها الأمار بالسؤ فكيف يكون لهم الجرأة على مراقبة الآخرين وقالت إن ما يحدث بالديوان بناء على ما جاء بالتقرير ينطبق عليه المثل باب النجار مخلع ووصفت المخالفات بالديوان بالمثيرة للدهشة والاستغراب وتساءلت كيف يمكن الاعتماد عليه في مراجعة الآخرين إذا تزعزعت ثقة الآخرين فيه بالرغم أن كشفه بواسطة الديوان يعتبر مؤشر للشفافية وطالبت بوضع ترياق ناجع وشافي للحد من تلك التجاوزات وقالت إن أي تجاوزات في أي مرفق مشكلة إلا أن وقوعها بديوان المراجع العام يعتبر كارثة وشنت يحي هجوما على المجلس الوطني الذي يناط به الرقابة على جميع أجهزة الدولة بما فيها ديوان المراجع العام مبينة أنه يهتم بالقضايا

السياسية أكثر من القضايا الخدمية والاجتماعية والاقتصادية وطالبته بالالتفات لمثل هذه التجاوزات التي لا يمكن السكوت عنها.

http://www.alsahafa.sd/News_view.aspx?id=67604 (http://www.alsahafa.sd/News_view.aspx?id=67604

الاعتداء علي المال العام - تقرير المراجع العام 2008

ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالي 2008 م الي 5.4 مليار جنيه

في تقرير المراجع القومي للعام المالي 2008م

الأربعاء ، 04 نوفمبر 2009 07:10

الملف الإقتصادي

رصد / سعاد الخضر

(5,4)مليون جنيه حجم الإعتداءات على المال العام.... عدم تحديد ربط للمشاريع والهيئات الزراعية بالموازنة جعلها عبئاً إضافياً...تراجع القطاع الصناعى عن الربط بنسبة 38%....إنخفاض الإنفاق الحكومى بنسبة 10%.... (2,9) مليار جنيه حساب تركيز البترول....(2,7) مليار جنيه حجم الصرف على التنمية...خلل في أداء المخزون الإستراتيجي أدى إلى تراجع المخزون

ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالى 2008م وبلغ اجمالى مبلغ حالات الاعتداء على المال العام فى نطاق الاجهزة القومية باستثناء قطاع المصارف بلغ (5,4) مليون جنيه ، مقارناً بمبلغ (2,4) مليون جنيه بزيادة بلغت (3) ملايين جنيه ، وبالمقابل ارتفع حجم الايرادات النفطية ليصل الى (16,2) مليار جنيه ، وبالتالى حجم الايرادات العامة والتى وصلت الى مبلغ (21,5) مليار جنيه وانخفض الانفاق الحكومى بنسبة 2% كما انخفض عائد الاستثمارات الحكومية لمبلغ (129) مليون جنيه بنسبة 43% من الربط المحدد لها ، وانخفض حجم الرسوم الادارية الى مبلغ (165) مليون جنيه بنقصان (54) مليون جنيه من العام السابق ، وبلغ اجمالى الصرف على التنمية القومية مبلغ (2,7) مليار جنيه بنقصان (669) مليون جنيه ، وارتفع اجمالى الارصدة النقدية بالمصارف والمخزون لمبلغ (6'1) مليار جنيه بزيادة (1,3) مليار جنيه وارتفع رصيد الاستدانة من الجهاز المصرفي لمبلغ (5) مليارات جنيه بزيادة (2,9) مليار جنيه.

اوضح تقرير المراجع العام الذي قدمه امام البرلمان للعام المالى 2008م الاسبوع الماضى ان اجمالى الايرادات بلغ (21,5) مليار جنيه وبلغ حجم الايرادات النفطية (11295) مليون جنيه وبلغت الايرادات الضريبية (8124) مليون جنيه وبلغت الموارد الاخرى (1252) مليون جنيه وبلغ المقابل المحلى للمنح (832) مليون جنيه وذكر التقرير ان الايرادات البترولية شكل 52% من الايرادات العامة وتشكل الضرائب 38% منها ، وبلغ اجمالى اعتمادات الانفاق الحكومى (22,5) مليار جنيه تشمل تعويضات العاملين (6050) مليون وشراء السلع والخدمات بتكلفة (2923) مليون جنيه وبلغت تكلفة التمويل (1469) مليون جنيه ، وتشكل نسبة

انفاق الحكومة الاتحادية (38%) وتحويلات الولاية الشمالية 29% وتحويلات حكومة الجنوب 18% من اجمالى انفاق الحكومة القومية وتصل الى (3952) مليون جنيه. وكشف التقرير ان رصيد حساب التشغيل والايرادات ناقصاً المصروفات حقق عجزاً متوقعاً قدره (947) مليون جنيه يشكل نسبة 4,2% من اجمالى الانفاق الحكومى ، وبإضافة المبالغ المعتمدة بالموازنة للإصول المالية وغير المالية والبالغ قدرها (3,9) مليار جنيه ، يرتفع اجمالى تحمل الخصوم (العجز المتوقع) لمبلغ (4,8) مليار جنيه من المتوقع تمويله من التمويل الداخلى وادوات الدين (2771) مليون جنيه ، المقابل المحلى للتمويل الخارجى (1090) مليون جينه وزادت العائدات النفطية من الربط المقدر لها (11295) مليون جنيه الى (1618) مليون جنيه بزيادة 144% وكذلك الايرادات الضريبية من (8124) الى (7770) مليون جنيه بنسبة تنفيذ بلغت 96% الا ان الموارد الاخرى قد انخفضت من (1252) الى 685% بنسبة تنفيذ 55% وكذلك انخفض المقابل المحلى للمنح من الربط المقدر له من (832) الى (44) مليون جنيه ، ارتفع اجمالى الموارد حيث حدد له فى الربط (21503) مليون جنيه وارتفع ليصل (24717) مليون جنيه نسبة تنفيذ 115% واوضح التقرير ان الايرادات الفعلية للعام المالى 2008م تفوق الربط المقدر بنسبة 15% بزيادة 3,2 مليون جنيه وزادت الايرادات النفطية من الربط المقدر لها بنسبة 44% ، واضاف ان المصروفات الفعلية لمستويات الحكم الثلاث تقل بنسبة 5% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة ولكن تحويلات لحكومة الجنوب فاقت المبالغ المعتمدة بنسبة 18% في حين ان انفاق الحكومة الاتحادية تحويلات الولايات الشمالية نقصت عن المبالغ المعتمدة بنسبة 18. %

من تقرير المراجع العام 2008

ديوان المراجعة العامة انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط

البرلمان: ماهر أبوجوخ - ميادة صلاح
السوداني ، الأربعاء ، 28 أكتوبر 2009

وجه ديوان المراجعة العامة انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط بسبب استمرارها فى صرف بدل وجبة للعاملين فيها ، وطالب بتكوين لجنة لتحديد المسئولية فى الاخفاقات التى تمت فى إداء هيئة مياه ولاية الخرطوم ، وكشف عن ارتفاع حجم الاعتداء على المال العام فى الاجهزة القومية – باستثناء قطاع المصارف- لـ5.4 ملايين جنيه بنسبة زيادة بلغت 125% عن نفس الفترة العام الماضى استرد منها 6% ، أما على نطاق اجهزة الولايات الشمالية فارتفعت بنسبة 179% عن العام الماضي واسترد منها 11% من جملة المال المعتدى عليه.
وبلغ عدد الهيئات والشركات الخاضعة للمراجعة (237) وحدة تمت مراجعة حسابات (181) وحدة ، فيما لا تزال (70) وحدة تحت المراجعة ولم تقدم (34) وحدة حسابتها للديوان من بينها (30) وحدة بسبب التأخر في قفل الحسابات فيما لم تبد (4) وحدات رغبتها فى تقديم حساباتها.

إلزام المالية

وطالب التقرير الذي قدمه المراجع العام ابوبكر عبد الله مارن امام جلسة المجلس الوطنى أمس ، بإلزام وزارة المالية بوقف صرف بدل الوجبة للعاملين فيها باعتباره امرا يتجاهل القرارات والمنشورات الصادرة ويمثل إهداراً للعدالة والمساواة في اجور ومخصصات العاملين فى أجهزة الحكومية القومية.

تصفية (شهامة)

واشار التقرير لارتفاع رصيد حساب شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) لمبلغ 3.2 مليار جنيه بنهاية عام 2008م ، لكنه اعتبر تلك الشهادات باتت تمثل عبئا ماليا إضافيا على وزارة المالية كما أن معظمها يتم تمديده دون أن يكون هناك ضخ فعلي للسيولة تستفيد منه الوزارة. وفي ذات السياق دعا النائب غازي سليمان لتصفية شهادات (شهامة).

صناعة المياه

وابدى التقرير فى الجانب البيئى العديد من الملاحظات حول صناعة المياه بهيئة مياة ولاية الخرطوم بعدد من محطاتها وودعا للتأكد من عدم زيادة جرعات الكلور والباك المضافة للمياه عن المسموح بها واستبدال خطوط الاسبستوس. وفيما يتصل بسوق الخرطوم المركزي للخضر والفاكهة فنادى بتفعيل التشريعات الخاصة بالاسواق وآليات الرقابة على التنفيذ.

تشكيل لجنة

واوصى بتشكيل لجنة لتحديد المسئولية فى الاخفاقات التى شهدها الاداء بهيئة مياه ولاية الخرطوم فى عدد من القضايا من بينها زيادة تكلفة خط (النية/الجيلى/ قرى) بعد استبدال الانابيب بخط حديدي عقب وقوع بعض الانفجارات ، وظهور بعض عيوب الانشاءات فى محطة الخرطوم الجديدة فى سوبا بعد الامطار الاخيرة ، وفرض رسوم إضافية على فاتورة مشتركى الاحياء القديمة قدرها خمس جنيهات لتجديد شبكة المياه بتحصيل بلغ (45.6) مليون جنيه تم تنفيذ شبكات بالاحياء الجديدة وإحلال في بعض الاحياء القديمة بكلفة بلغت (23.4) مليون جنيه.

انزعاج وتخوف

وابدى التقرير انزعاجه من استقراء نتائج مراجعة حسابات الاجهزة القومية للعام المالى 2008م والتى اتضح أن تنفيذها على وجه العموم "قد شابته مخالفات بينة لتلك القواعد والاجراءات ويلاحظ أن معظمها مما ظل الديوان يثيره في تقاريره السابقة ويصدر عنها قرارات واجبة التنفيذ."

وابدى تخوفه من أن يكون استمرارية تلك المخالفات لا ينم عن ضعف أدوار وزارة المالية والمراجعة الداخلية فحسب "بل يخشي أن تكون هناك بعض الجهات التي تعمل لسبب أو لآخر على تجاهل الالتزام بالقواعد والموجهات والقرارات الحاكمة."

مخالفات مستمرة

واشار لاستمرار عدد من المخالفات التى تم الإشارة لها فى تقارير سابقة والمتمثلة فى (تجنيب جزء من الايرادات وتعلية بحساب الامانات وايداعه فى بنوك خاصة دون موافقة المالية ، وعدم الالتزام بالكثير من قواعد شراء السلع والخدمات وإجراءات التعاقد ، تعديل أو فرض رسوم دون موافقة وزارة المالية ، التوسع في صرف الحوافز والمكافآت ، والصرف على الهواتف السيارة بدون الحصول على الموافقة الأصولية وتجاوز السقف المحدد).

زيادة الاعتداءات

وكشف مارن عن زيادة الاعتداء على المال العام خلال الفترة من اول سبتمبر 2008م وحتى أول اغسطس –باستثناء قطاع المصارف- لـ5.4 مليون جنيه بزيادة قدرها 3 ملايين جنيه عن نفس الفترة خلال العام الماضي والتي بلغت 2.4 مليون جنيه سوداني ، تم استرداد 338.368 جنيه تمثل 6% من جملة المبلغ المعتدي عليه.

ارتفاع خيانة الامانة

واظهر التصنيف الإداري أن 69% من تلك الاموال والتى بلغ قدرها 3.7 مليون جنيه كانت الاجهزة القومية وسجلت الشركات والهيئات القومية مبلغ 1.7 مليون جنيه تمثل نسبة 31% من اجمالى المبالغ المعتدي عليها. واوضح التحليل النوعى أن 90% من التجاوزات التى بلغت 4.9 ملايين جنيه كانت خيانة للامانة ، التزوير بنسبة 9.8% بـ0.53 مليون جنيه ، أما الصرف دون وجه حق فمثل 0.2% بـ0.01 مليون جنيه.

زيادة ونقصان

وتلاحظ أرتفاع نسبة كل من خيانة الامانة والتزوير مقارنة بآخر تقرير قدمه المراجع حيث مثلا 17% و13% على التوالى ، فيما انخفضت نسبة الصرف دون وجه حق في التقرير الحالي بمقارنة بالتقرير السابق التي مثلت فيه 70% من جملة المبالغ المعتدى عليها.

التصنيف المحاسبى

ولاحظ التقرير فى ما يلى التصنيف المحاسبى انخفاض نسبة الاعتداء على المصروفات مقارنة بالتقرير السابق من 70% لـ8% والايرادات من 26% لـ20% ، وثبات نسبتها فى عجز الخزن فى التقريرين بنسبة 2% ، إلا أنه اشار لزيادتها بصورة كبيرة في عجز المستودعات التي قفزت من 2% من التقرير السابق لـ70% في التقرير الحالي.

الاستئثار بالربع

وبلغت عدد قضايا الاعتداء على المال العام (32) حالة تم البت فى (5) منها قضائياً و(4) لا تزال امام المحكمة و(20) أمام الشرطة أو النيابة و(3) حالات بين يدي رؤساء الاجهزة. واستأثر المتهمون ، فى (9) تهم –فى القضايا التى تم البت فيها والتى تمثل 12% من حجم المبالغ المعتدى عليها والقضايا التى لا تزال امام المحاكم والتي تمثل 13% من جملة المبلغ المعتدى عليه- على ما يعادل ربع المال المعتدي عليه الذي يعادل (1.35) مليون جنيه.

القفز بالزانة

وارتفع حجم المال المعتدى عليه بالولايات الشمالية من 2184 الف جنيه فى التقرير السابق إلى 6089 الف جنيه فى التقرير الحالي بنسبة زيادة بلغت 179% عن التقرير السابق ، فيما بلغ حجم المبالغ المستردة 671 الف جنيه تمثل 11% من جملة المال المعتدى عليه.

عدم التزام

وابدى التقرير ملاحظاته حول حسابات الولايات الشمالية حيث اشار لتطبيق كل من ولايتي شمال كردفان والنيل الأزرق لنظام احصاءات مالية الحكومة لكن اشار لوجود تباين فى تطبيقه بين الولايتين.

واشار لاعتماد الولايات على الدعم المركزي وتزايده بصورة سنوية والتخطيط غير الواقعى للميزانيات وعدم التزام بعض الولايات بقوانين الاعتمادات المالية الصادرة من المجالس التشريعية وتركيز الصرف على الفصلين الاول والثانى وضآلة الصرف على التنمية وعدم التقيد بالقوانين الاتحادية التى تحدد مستحقات شاغلى الوظائف الدستورية ، كما اظهر أن التحويلات الجارية للولايات الشمالية والبالغ قدرها 3.2 مليار جنيه تشكل نسبة 72% من اجمالي إنفاق حكومات الولايات الشمالية .

فائض بالميزانية

واظهر التقرير أن الايرادات العامة الفعلية للعام المالى 2008م حققت 24717 مليون جنيه بزيادة بلغت 3.2 مليون جنيه وتعادل 15% من الربط المقدر للميزانية والبالغ 21503 مليون جنيه وعزت ذلك الامر لزيادة الايرادات النفطية عن الربط المقدر بنسبة 44% لارتفاع متوسط سعر برميل النفط من 58.4 دولار عام 2007م لـ79.6 دولار فى المتوسط.

وف ما يتصل بالانفاق العام للمستويات الثلاثة فشكل انفاق الحكومة القومية 49% من اجمالى اتفاق المستويات الثلاثة –القومى ، الجنوب والولايات الشمالية- وبلغ اجمالى انفاق الحكومة القومية 13267 مليون جنيه يمثل 91% من المبلغ المعتمد ، وزاد الاعتماد المخصص لحكومة الجنوب بواقع 71% بـ6760 مليون جنيه مقارنة بالاعتماد الذي حدد بـ3952 مليون جنيه.

كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات في وزارة المالية

اجراس الحرية

الأربعاء 28-10-2009

لقد كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات فى وزارة المالية — أى والله — وذلك فى طرح حوافز ومكافآت غير مشروعة وتجنيب ايرادات فى حسابات بنكية والأدهى والأخطر من ذلك أنّ وزارة المالية المعنية بالحفاظ على المال العام وصيانته قد قامت حسب التقرير بصرف بدل وجبة للعاملين فى وزارة المالية فقط دون الموظفين الآخرين فى مؤسسات الدولة مما يعد إهداراً لمبدأ العدالة ، وقال المراجع العام أنّه طالب المالية بالتوقف عن هذه المخالفة لكن وزارة المالية رفضت وهي المعنية بحراسة المال العام وحمايته (وهي لله هي لله).

أخطر ما كشفه تقرير المراجع العام من فساد هو وجود تلوث فى المياه فى كافة محطات ولاية الخرطوم بجانب استخدام طرق بدائية فى المعالجة مع عدم وجود معايير لضبط وتنقية وجودة المياه وانتاجها فى ولاية الخرطوم وكشف المراجع العام ايضا أنّ مشاريع شبكات المياه فى العاصمة القومية نفذت بأخطاء كبيرة وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق فى موضوع تلوّث المياه فى ولاية الخرطوم التى أشار نواب إلى أنّ تفشى أمراض الكلى وغيرها من الأمراض المزمنة بالولاية كانت بسبب هذا التلوث الأمر الذي يعرض حياة المواطنين في العاصمة القومية للخطر وهي جريمة خطيرة يمكن أن ترقى لتهمة الإبادة الجماعية وبالكامل لسكان ولاية الخرطوم.

)وهى لله هى لله). وإذا كانت وزارة المالية هى من تقود عمليات الانتهاك للمال العام بتقديم حوافز ومكافآت غير مشروعة وتجنيب إيرادات وما خفى أعظم ، فعلى صيانة المال العام و وقف عمليات الفساد الحكومى والاختلاسات السلام ، وعلى مكاوي أن يمد رجليه ويقول: (لن تدخل كهرباء سد مروي للشبكة القومية حتى يلج الجمل فى سم الخياط) ، وعلى العمارات الحديثة التشييد أن تنهار ويفلت مسؤوليها عن العقاب ويكافأوا درجات وعلى المقاولين الجدد وأصحاب العطاءات المضروبة ومقاولات الطرق وسماسرة الخصخصة والاستثمارات في أراضي محمد أحمد أن يتمددوا ويفرخوا.

وعلى المراجع العام أن يكتب كل عام ذات التقرير بأرقام فلكية ، وأن يقع فساد اختلاسات حتى داخل ديوان المراجع العام (حاميها وليس حراميها) ولا أحد يسأل ، وكيف لا والسودان لعقد من الزمان على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم وهي لله هي لله.

حول تقرير المراجع العام 2009

الراى العام 26 اكتوبر 2010

أجمع المراقبون ان تقريرالمراجع العام أمام المجلس الوطني يوم الثلاثاء حول الأداء المالي لعام 2009م كان يتصف بقدر كبير من «الجرأة» مقارنة بتقارير السنوات السابقة التي كانت «مهادنة» نسبياً.
فقد تحدث المراجع العام لاول مرة على ما أعتقد عن عدم قانونية مخصصات الدستوريين الذين يقدر عددهم بالمئات. تطرق التقرير

لمخالفات هيئة الجمارك وهي من أكبر مصادر الدخل في الميزانية.. وبين هذه المخالفات «مديونية الجمارك بمبلغ (1.7) مليار جنيه باسم رجل اعمال لم يرد اسمه في التقرير منذ عام 2003م.«
العجز في الميزان التجاري (6.95) ملايين دولار عام 2009م مقارنة «بفائض» قدره (3.4) مليارات دولار عام 2008م وبالتالي فإن ميزان المدفوعات انخفض من فائض عام 2008م بمبلغ قدره (21) مليون دولار ليصبح عجزاً بلغ (502) مليون دولار عام 2009م.
نورد بعض الملاحظات التي دارت حول التقرير اللافتة للنظر مع ان غالبيتها جديرة بالاهتمام:
الجمع بين السكن (الحكومي) المجاني وبدل السكن .
عدم مشروعية وملاءمة الحوافز وتعدد مسمياتها مع اختلافها يساوي احياناً ثلاثة أضعاف اجمالي الاجور السنوية.
صيانة العربات التي تملكها الدولة للعاملين على حساب الوحدة بدل ان يتحملها العاملون.
عدم سداد أقساط العربات (التي ملكتها الوحدة الى العاملين) مع تأخير سداد الكثير منها.
تعديل او زيادة رسوم دون موافقة وزارة المالية وصرفها مباشرة دون ايداعها في الخزانة العامة.
الجمع بين وظيفتين ، بعدم تقديم الاستقالات من قبل العاملين في وحداتهم.
الوحدات الحكومية التي لم تقدم حساباتها (48) وحدة للعام للمالي 2009م واعوام مالية سابقة .
وحدتان «رفضتا» تقديم حساباتهما «التقرير لم يسمهما.«
حجب الايرادات عن وزارة المالية وانفاقها على بنود خارج الموازنة المجازة.
وحدات تعمل بلوائح مالية واجراءات لا تناسب طبيعة نشاطها وشكلها القانوني.
عدم التقيد بملء الوظائف بالمؤهلات والوصف الوظيفي.
هذه مجرد عينات من الثغرات التي تستغل لهدر الأموال العامة. ولكن من أوسع الثغرات التي تقود الى تبديد أموال الدولة هي المشتريات والخدمات التي يوفرها القطاع الخاص للوحدات الحكومية. فكل هذه الوحدات تقريباً قد تحررت تماماً في السنوات الاخيرة من القيود والضوابط التي تحكم اقتناء الحكومة لخدمات وسلع من القطاع الخاص. فتقوم كل منها بشراء ما تريد من هذه السلع وتوفير الخدمات من سوق الله أكبر بلا رقيب ولا وازع ولا ضمير.
فقد ورد في تقرير المراجع العام ان بعض الوحدات الحكومية لا تلتزم بقواعد واجراءات الشراء والاقتناء - الواردة بلائحة الاجراءات المالية والمحاسبية.
ومن الصدف أن تعلن حكومة الجنوب أنها حالياً تعمل لتحسين الاداء في المشتريات الحكومية.
ففي مؤتمر صحفي عقد في جوبا يوم الثلاثاء الماضي (نفس يوم تقرير المراجع العام) قال وزير المالية ديفيد دينق أثور ان حكومته «منخرطة بجدية في صياغة سياسات لتحسين اقتناء الحكومة للسلع والخدمات» واضاف:« الهدف من هذه السياسة التي ستعمم على المؤسسات ذات الصلة هو تقليل الصرف الحكومي وتوفير سوق للمقاولين المحليين.«

ميزانية 2009

الشعب كأضحية!!

مسارب الضي
الحاج وراق

تتهيأ البلاد لعيد الأضحى ، ويتهيأ المجلس الوطني لإجازة الميزانية الجديدة ، ورغم ما يبدو من تباعد فإن بين الأمرين علاقة وطيدة — علاقة الذبح والقربان! وإذا كان القربان في عيد الأضحى بذبح الحيوان فداء للإنسان ، فإن ميزانية الإنقاذ — غير المساءلة أمام

شعبها- وكما درجت فى ممارستها طيلة السنوات السابقة- تضحى بالشعب لأجل مصالحها- مصالحها فى الصرف السياسى والآيديولوجى والدعائى ، وفى الصرف على الأمن والدفاع ، بما لا يتسق مع الصرف الشحيح على التنمية المتوازنة وعلى الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية-
بما يعنى أن الإنقاذ ، مثلها مثل كل استبداد ، تستعيد طقوس ما قبل الإسلام والأديان التوحيدية الأخرى ، بتقديم البشر قرباناً للآلهة الزائفة! وكما كان الفراعنة ، حين تشح واردات النيل ، يقدمون النساء قرباناً لما يزعمون انه إرضاء للآلهة الغاضبة ، كذلك فعل الأمويون ، فى تراثنا العربى الإسلامى ، وإن بتبريرات وصياغات مختلفة ، قال الحاكم الأموى ، على منبر عيد الاضحى ، اذهبوا ضحوا ضحاياكم فإنى مضح بالجعد بن درهم! واحد من آلاف ضحايا الاستبداد ، من الذين أزهقت أرواحهم بدعاوى شبيهة بالدعاوى الحاضرة- الحفاظ على (بيضة الدين)! أو على الثوابت! وفى السابق كما فى الحاضر فإن الثابت المعنى ليس العقيدة وإنما الغنيمة!!
وميزانيات الإنقاذ إنما أفعال ذبح تسفك الدماء ، وهى الجذور الحقيقية- كما يقول المفكر الإقتصادي محمد ابراهيم كبج- للحروبات التى عصفت وتعصف بمناطق القطاع التقليدى- او مناطق الهامش- وكذلك خلف الحروب الاخرى الصامتة على العاملين والفقراء في كل انحاء البلاد ، وخلف تدهور مستوى معيشة غالبية السودانيين ، والسبب الرئيسى وراء تفسخ النسيج القيمى والأخلاقي وتفشي سلوكيات التكسب والأنانية الطفيلية والتسول والدعارة. إنها بمثابة الدود الطفيلى الذي ينهش فى كامل الجسد السودانى!
وهذه المرة ، على خلاف ميزانية2009م ، فإننا نُذبح وعيوننا مفتوحة ، أقلّه لنا حق العويل والبكاء! أما الميزانية السابقة ، فقد أجيزت ، ليس فقط فى غياب مساءلة من قبل ممثلين حقيقيين للشعب وإنما كذلك بعيداً عن الرأى العام ، حيث أجيزت إبان الرقابة الأمنية المباشرة على الصحف — وقد قررت الرقابة حينها منع كل التعليقات (السالبة"!") عن الميزانية! والسبب كما يتضح لاحقاً ، من خلال الأرقام المنشورة أدناه ، أنها مثلها مثل سابق ميزانيات الإنقاذ ، تضحى بأسبقيات الشعب لصالح أسبقيات السلطة.
ويصلح فضح تلك الميزانية- الذى لم يتوفر سابقاً-نذيراً مبكراً للميزانية الجديدة ، التى تجرى مناقشتها الآن فى المجلس الوطنى.
ولعل هذا الإنذار يحفز نواب الحركة الشعبية والتجمع الوطنى الديمقراطى لإتخاذ مواقف أكثر تأثيراً ، رغم أننا نفهم محدودية الإطار المتاح لهم ضمن مجلس وطنى تسيطر عليه اغلبية الإنقاذ.. وفي الحدود الدنيا ، فإن تتفرس في سكينة الذبح بعيون مفتوحة ، وتصيح ، افضل من أن تستسلم صامتاً بعيون مغمضة!..

وميزانية2009م ميزانية حرب بإمتياز ، رغم الإعلان اللفظى ، بأننا نستظل بالسلام (الشامل)! فإجمالى اعتمادات الصرف على قطاع الدفاع والأمن والشرطة(5.770.002.332) مليون جنيه أي بلغة الأرقام القديمة أكثر من 5 تريليون جنيه ! وإجمالى الصرف على الأجهزة السيادية (886.929.362) أى بالجنيه القديم اكثر من ثمانمائة مليار! هذا بينما اجمالي الصرف على قطاع الصحة (451.938.996) واجمالي الصرف على قطاع التعليم (501.795.343)!

ومن ميزانية الدفاع والامن فإن ميزانية جهاز الأمن والمخابرات وحده (1.010.047.000) اي أعلى من اجمالي الصرف على قطاعي التعليم والصحة معا!

وتتضح الطبيعة الإجتماعية للميزانية بإعتبارها ميزانية معادية للفقراء ، بمقارنة ميزانية القصر الجمهوري البالغة (235.152.234)- أي 235 مليون جنيه (بالجديد) و235 مليار جنيه بالقديم- مقارنتها بميزانية دعم العلاج بالمستشفيات 18 مليوناً! ودعم الأدوية المنقذة للحياة 57.5 مليوناً! ودعم العلاج بالحوادث19 مليوناً! ومشروع توطين العلاج بالداخل4.1 مليون! بل وميزانية الصندوق القومي لدعم الطلاب83 مليوناً!

اي أن مجموع ميزانية غالبية بنود المنافع الإجتماعية لكل الشعب السوداني يساوي184 مليوناً وهو أقل بكثير من ميزانية القصر

الجمهوري وحده!! وهذه ذات مفارقة ميزانية عام2005م عام السلام (!)- حيث خصص وقتها لكهرباء الفيلل الرئاسية- كما اوضح الاستاذ كبج- 659 مليون دينار وقد قفزت فى التنفذ الفعلى للميزانية 1.3 مليار دينار! وكذلك خصص للمدينة الرياضية300 مليون دينار صرفت كلها بنسبة100% فى التنفيذ الفعلى. هذا فى حين خصص لتنمية المراعى فى القطاع التقليدي- حيث يعيش غالبية سكان البلاد — فقط300 مليون دينار وقد تقلصت فى التنفيذ الفعلى الى 100 مليون دينار! بما يعنى ان تنمية المراعى- والتى يشكل غيابها المصدر الرئيسي للنزاعات والاصطدامات في مناطق الهامش- قد صرف عليها حوالي10% مما صرف على كهرباء الفيلل الرئاسية!!

وتؤكد ارقام عديدة فى ميزانية 2009م مواصلة ذات المسار السابق فميزانية القصر الجمهوري 235 مليون جنيه (235 مليار بالجنيه القديم) وهى تزيد عن ميزانية رئاسة وزارة الصحة 122 مليون ، وعن وزارة التربية والتعليم العام (31مليوناً) ، وعن وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية 6ملايين (مع حذف الكسور). وتقارب ميزانية القصر ميزانية وزارة التعليم العالي بكل جامعاتها والبالغة272 مليوناً!

وفى ذات الميزانية خصص مبلغ 5 ملايين كميزانية تنمية للقصر الرئاسى ، كما خصص 121 مليوناً لإعادة تأهيل مبانى وزارة الدفاع ، هذا بينما خصص لجملة مشروعات المياه القومية 2.5 مليون (نصف القصر الرئاسى!) ، وخصص لجملة مشروعات الملاحة النهرية (التى يفترض ان تربط ضمن ما تربط الشمال بالجنوب- لمصلحة المواطن الجنوبى ، والتجار الشماليين ، دع عنك مصلحة البناء الوطنى والوحدة الجاذبة!) خصص لها فقط8 ملايين! وخصص لجملة مشروعات الصحة65.8 مليون وجملة مشروعات التعليم العالى(39.5) مليون ولجملة مشروعات تنمية القطاع المطري8 ملايين! (حيث النزاعات ونصف سكان السودان)!! بما يعنى ان ميزانية القصرالجمهوري ، وكذلك اعادة تأهيل مبانى وزارة الدفاع ، كليهما ، يفوقان ميزانية مشاريع المياه والصحة والتعليم العالي والملاحة النهرية وتنمية القطاع المطري ، كلها مجتمعة!!

*وكذلك الميزانية ميزانية آيديولوجية بامتياز ، لأن (الذبح) يحتاج الى (تهليل) ، فان الميزانية تصرف على الاجهزة التى تلبى مصالح الانقاذ الآيديولوجية اكثر مما تصرف على الانشطة والاجهزة التى تلبى مصالح المجاميع الواسعة من السودانيين. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فان تذاكر السفر للخارج تساوي20 مليوناً (أي 20 ملياراً بالجنيه القديم) والحوافز التي تصرف بموافقة الوزير20 مليوناً (أي المجموع 40 مليوناً) بينما جملة ما تلتزم به الحكومة نحو التأمين الصحي 45 مليوناً!!

وميزانية هيئة تزكية المجتمع 598 مليون جنيه (بالقديم ، مع حذف الكسور) هذا بينما ميزانية المجلس القومي لرعاية الطفولة فقط552 مليون جنيه (بالقديم!).

وميزانية منظمة رعاية الطلاب الوافدين- ويبدو انها احد نوافذ العلاقة مع الحركات الاسلامية فى الخارج ، ومهما تكن فهدفها الآيديولوجى واضح- ميزانيتها (1.292.740) ومركز تدريب الطلاب الوافدين (381.840) هذا من مال الشعب السودانى الفقير ، بينما ميزانية تحسين الحصول على المياه فى المناطق شبه القاحلة(1.00) وميزانية تنمية معامل ضبط الجودة للمياه (1.5) اقل من ميزانية منظمة رعاية الطلاب الوافدين!!

وخصصت الميزانية لرئاسة مجلس الوزراء (24.613.665) اي بالجنيه القديم 24 ملياراً ، بينما خصصت لدعم العلاج بالمستشفيات18 ملياراً ودعم العلاج بالحوادث19 ملياراً!!

وخُصص لمجمع الفقه الاسلامى (1.288.000) بينما خصص لبنك الدم القومى المركزي —فى بلاد تهددها الاوبئة والايدز والحروبات- فقط(180.000) ولمصلحة الملاحة النهرية (فى حكومة الوحدة الوطنية الجاذبة!) فقط (632.340)! فهل يجوز دام فضلكم ان تقبضوا على (فقهكم) اكثر مما تقبض مصلحة الملاحة النهرية ، في بلاد وحدتها على المحك ؟ افتونا يرحمكم الله تعالى ؟!

وتأخذ الامانة العامة لمجلس الاعلام الخارجي (2.175.800)! اي اكثر مما تأخذه مصلحة الملاحة النهرية وتنمية معامل ضبط جودة المياه!!
وهكذا ، اذا كانت السياسة ، بهذا القدر أو ذاك من التعقيد ، تصلح مرآة للاقتصاد والمجتمع ، فكذلك ميزانيات الانقاذ ، تدعو للإعتقاد بأن شعار شباب وطلاب المؤتمر الوطنى ، والذي وزعوه فى ملصقات إبان بدايات أزمة المحكمة الجنائية ، والقائل:(40مليون فداك يا البشير) ، وربما قيل للمبالغة فى إظهار مؤازرة قطاعات من الشعب السوداني للانقاذ ورئيسها ،إلا أن الشعار مع ذلك ، يُلخّص بصورة رمزية جملة السياسات الاقتصادية والإجتماعية للإنقاذ!!.

السوداني

تقرير المراجع العام 2009 – 2010

القطاع الزراعي لم يحقق اي عائدات تذكر خلال العام المالي 2009

جملة الايرادات خلال العام المالي 19.2 مليارجنيه
اجراس الحرية ، السبت 30-10-2010

قدم المراجع العام نتائج حسابات العام المالي 2009 -2010 وقد ضمن في تقريره المقدم للمجلس الوطني التقارير السنوية للحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي المنتهي في 12/31 /2009 إضافة الي التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للهيئات والشركات المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% للعام المالي المنتهي في 31
ديسمبر 2009 أو سنوات سابقة حسب الحال كما شمل التقرير نتائج مراجعة الحسابات الختامية لكل من ديوان الزكاة وهيئة الأوقاف الإسلامية الإتحادية والصندوق القومي لرعاية الطلاب والهيئة العامة للحج والعمرة الى جانب جرائم المال العام في نطاق الأجهزة القومية للفترة من أول سبتمبر 2009 وحتى نهاية أغسطس 2010 أجراس الحرية رأت من الأهمية نشر هذا التقرير للوقوف على أدق التفاصيل التب وردت به فالى نص التقرير :- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين. الحمد لله القائل في محكم تنزيله: (ويقوم اوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين) صدق الله العظيم سورة هود الاية (58) الاخ رئيس المجلس الوطني الموقر الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الوطني يسعدني وانا اخاطب مجلسكم الموقر لاول مرة بعد الانتخابات الاولى في مرحلة التعددية الحزبية ، وقد نلت ثقة مجلسكم الموقر وثقة السيد رئيس الجمهورية كمراجع عام لجمهورية السودان في مقاربة نتطلع ونعمل ان يكون فيها التكامل المنشود والمطلوب ، ذلك في قيام مجلسكم الموقر بدوره التشريعي والرقابي وفي قيامنا في الديوان بتعضيد ومؤازرة منكم بواجب الرقابة المالية بما يحقق الهدف المنشود وانني اعد مجلسكم الموقر ان نقوم بحول الله بتحقيق وانفاذ عمليات المراجعة بكل اجهزة الدولة وان نمدكم بالتقارير التي تعين مجلسكم الموقر على اعامل مبدأ المساءلة والمحاسبة. كما لا يفوتني ان اسجل هنا تقديري للاستاذ ابوبكر عبد الله مازن المراجع العام السابق الذي قاد الديوان بما يقارب عقدين من الزمان حيث عمل على تكريس قواعد المراجعة والمحاسبة مبلوراً جهد العاملين في الديوان في تقارير وافية وامينة ظل يقدمها للمجالس التشريعية المتعاقبة. الاخ رئيس المجلس اسمحوا لي ان اقدم لكم ملخصاً لتقاريرنا السنوية عن الحسابات الختامية للحكومة القويمة للعام المالي المنتهي 12/31-2009م. لقد اودعنا هذه التقارير لدى الامانة العامة للمجلس الوطني اعمالاً لاحكام المادتين 144 و205 من دستور جمهورية

السودان الانتقالي لسنة 2005م والمادة 2/6-ز/ من قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007م. اخي الرئيس التقارير التي قمنا بايداعها تشمل: أولاً: التقرير السنوي بنتيجة مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي في 31 ديسمبر 2009م. ثانياً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للهيئات والشركات المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م او سنوات سابقة حسب الحال. ثالثاً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية لكل من ديوان الزكاة وهيئة الاوقاف الاسلامية الاتحادية والصندوق القومي لرعاية الطلاب والهيئة العامة للحج والعمرة للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م. رابعاً: تقارير متنوعة عن: 1/ الرقابة البيئية 2- جرائم المال العام في نطاق الاجهزة القومية للفترة من اول سبتمبر 2009م حتى نهاية اغسطس 2020م. خامساً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للولايات الشمالية للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م. سادساً: التقرير السنوي عن اداء ديوان المراجعة القومي للفترة من اول اكتوبر 2009م الى نهاية سبتمبر 2010م. اخي الرئيس: استعرض فيما يلي ملخصات التقارير انفة الذكر وفقاً للترتيب السابق بيانه أولاً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المنتهي في 12/31-2009م: الجزء الاول: نتائج تنفيذ الموازنة العامة اجاز مجلسكم الموقر في جلسته رقم 18 من دورة الانعقاد السابع بتاريخ الثالث من ذي الحجة 1429هـ الموافق الاول من ديسمبر 2008م قانون: الموازنة العامة (الايرادات العامة- المصورفات العمومية — اقتناء الاصول المالية وغير المالية لعام المالي 2009م) لسنة 2008م. تضمن قانون الموازنة ما يلي: البيان اجمالي الايرادات القومية اجمالي المصروفات لمستويات الحكم الثلاثاء عجز الموازنة (يعادل 16.3% من تقديرات المصروفات) مليون جنيه 18.370 21.950 3.580 فيما يلي نتناول نتائج تنفيذ الموازنة: اولاً: جانب الايرادات بلغ التحصيل الفعلي للايرادات خلال العام المالي 2009م مبلغ 19.2 مليار جنيه بزيادة 5% عن تقديرات الموازنة الا انه يقل بنسبة 22% عن ايرادات العام السابق 2008م ويعزي ذلك التدني الى انخفاض العائدات النفطية لعام 2009م بنسبة 42% مقارناً بالعام السابق مع ملاحظة ان الايرادات الضريبية ارتفعت بمعدل نمو نسبته 14% وبزيادة 10% عن ربط الموازنة. يشير الاداء الفعلي للموازنة الى الاتي : البيان العائدات النفطية الايرادات النفطية الايرادات الضريبية اخرى المقابل المحلي للمنح اجمالي مليون جنيه الربط 2009 7.938 8.104 1.480 848 18.370 فعلي 2009 9.391 8.887 887 52 19.217 فعلي 2008 16.218 7.769 686 44 24.717 نسبة التنفيذ 118% 110% 60% 6% 105% النسبة الكلية 48.9% 46.2% 4.6% 0.3% 100% افرزت المراجعة الملاحظات التالية: 1-العائدات النفطية: تشكل العائدات النفطية نسبة 49% من اجمالي ايرادات العام المالي 2009م وتشمل مبلغ 1.8 مليار جنيه عائدات غير نقدية تشكل نسبة 19% من اجمالي الايرادات النفطية لعام 2009م تتمثل في • : الوقود المقدم للوحدة الاستراتيجية • .دعم الهيئة القومية للكهرباء • .سداد بعض الالتزامات الاجنبية عيناً • .لاحظت المراجعة ان صادرات خام النفط للعام المالي 2009م تمت بنظام Open credit دون فتح خطابات اعتماد لها الامر الذي قد يترتب عليه مخاطر كبيرة ، ذلك في حالة اخلال الاطراف المشترية بالتزامها بالدفع • . اوصت المراجعة في هذا الصدد باعادة النظر في هذا الاجراء واتخاذ ما يلزم حماية لحقوق الطرف الحكومي. 2-الايرادات الضريبية: بلغ اجمالي الايرادات الضريبية للعام المالي 2009م مبلغ 8.9 مليار جنيه بمعدل نمو نسبته 14% مقارناً بالعام السابق 2008م بزيادة عن ربط الموازنة بنسبة 10% وتشمل: البيان ديوان الضرائب الرسوم الجمركية البنود الممركزة الضرائب على الملكية واخرى اجمالي مليون جنيه الربط 2009 4.176 3.829 56 43 8.104 الفعلي 2009 4.593 4.194 26 74 8.887 نسبة التنفيذ 110% 110% 46% 172% 110% تورد المراجعة الملاحظات التالية: 2/1 الرسوم الجمركية: تشمل الرسوم الجمركية لعام 2009م مبلغ 844 مليون جنيه عبارة عن اعفاءات جمركية لمنظمات ووحدات حكومية بلغ عددها 119 منظمة تشكل نسبة 20% من اجمالي الرسوم الجمركية للعام المالي 2009م وتعتبر نسبة مقدرة من اجمالي هذه الرسوم. عليه ترى المراجعة ضرورة اعادة النظر في القوانين المنظمة لهذه الاعفاءات ودراسة الاثار السالبة والمردود الايجابي ككل ومن ثم معالجة هذا الوضع. وفي هذا الصدد ترى المراجعة ان قرار وزير المالية رقم 59 لسنة 2010م الصادر في يوليو 2010م بشأن تنظيم منح الاعفاءات الجمركية يوافق الاتجاه المشار اليه انفاً. 2-2 حصيلة المخالفات لقانون الجمارك: بلغت خلال العام المالي 2009م مبلغ 49 مليون جنيه تمتوريدنسبة 50% منها 24.5 مليون

جنيه لصالح حساب دعم مال الخدمات بادارة شرطة الجمارك ذلك حسب ما جاء بنص المادة 1/220 من قانون الجمارك ورسوم الانتاج. لم تقف المراجعة على اوجه وتفاصيل وبنود صرف مال الخدمات حيث لم يتم تقديم المستندات المتعلقة بهذه المصروفات الى المراجعة. 3- 2 ايرادات العملات الاجنبية: لم تشمل الحسابات الختامية للعام المالي 2009م المقابل المحلي للايرادات المحصلة بالعملات الاجنبية حيث بلغ رصيد حساب العملات الاجنبية ببنك السودان المركزي 2.7 مليون دولار الا ان المقابل المحلي لهذا المبلغ لم يدرج ضمن ايرادات ادارة شرطة الجمارك. توصى المراجعة ضمن ايرادات هذه الحصيلة لوزارة المالية واظهار المقابل المحلي في الحساب الختامي ضمن ايرادات الرسوم الجمريكة نهاية كل عام مالي. 2/4 الاعفاءات الجمركية الصادرة عن حكومة الجنوب: قامت ادارة شرطة الجمارك لحكومة الجنوب باصدار اعفاءات من الرسوم الجمركية لبعض المنظمات والوحدات الحكومية دون الحصول على تصديق من وزارة المالية. بلغ اجمالي الاعفاءات خلال العامين 2008م و2009م مبلغ مليون جنيه نسبة 50% منها لمنظمات عاملة بالجنوب لم يتم تقديم تفاصيل لهذه الاعفاءات الى المراجعة. تم ازالة المبلغ اعلاه بتحميل حساب العجز المرحل للعام المالي 2009م باعفاءات عام 2008 ومصروفات العام المالي 2009م بالاعفاءات الصادرة خلاله. توصى المراجعة بتنسيق هذا الاجراء بين حكومة الجنوب ووزارة المالية وتفادي المعالجات المترتبة على عدم التنسيق ذلك حتى يتم عكس الصورة العادلة والحقيقة لحجم المصروفات. 2/5 الايرادات تحت التسوية: تشمل ارصدة امانات ادارة الجمارك مبغل 24.9 مليون جنيه عبارة عن مبالغ حصلت فعلاً ولم تظهر ضمن ايرادات العام المالي 2009م تمت تعليته لبند ايرادات تحت التسوية. توصي المراجعة بضرورة توريد المبالغ المحصلة فور استلامها الى وزارة المالية. 2/6 الشيكات المرتدة: تشمل عهد ادارة الجمارك مبلغ 12 مليون جنيه عبارة عن مبالغ شيكات مرتدة بعضها يرجع لسنوات سابقة ظلت ترحل بالسجلات ضمن ارصدة المدنيين. توصي المراجعة بضرورة تقديم تفاصيل اوفى عنها واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمتابعة وتحصيل هذه المبالغ. 2/7 مديونيات الوحدات الحكومية: بلغ اجمالي مديونيات الوحدات الحكومية (بادارة الجمارك) بنهاية العام المالي 2009م مبلغ 10.2 مليون جنيه وتعالج هذه المبالغ خارج السجلات المحاسبية. توصى المراجعة بضرورة مخاطبة تلك الوحدات لتحصيل المديونيات المعنية واضافتها للايرادات العامة وتوثيق مديونية الوحدات بالسجلات المحاسبية. 2/8 المديونية بالادارة العامة للجمارك: تشمل المديونية بالادارة العامة للجمارك مبلغ 1.7 مليون جنيه ، وضع باسم احد رجال الاعمال وظلت تلك المديونية ترحل بالسجلات منذ عام 2003 ولم يتخذ اجراء بشأن تحصيلها. اوصت المراجعة بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحصيل هذا المبلغ واضافته للايرادات العامة . 3 - الايرادات الاخرى: تشمل الايرادات الاخرى ما يلي: البيان دخول الملكية الرسوم الادارية اخرى متنوعة اجمالي الربط 2009 مليون جنيه 1.104.4 295.3 80.6 1.480.3 الفعلي 2009 599.0 277.7 10.0 886.7 نسبة التنفيذ 54% 94% 12% 60% فيما يلي تفصيل ماورد في البيان السابق: (1-3) دخول الملكية وتشمل: 1-1-3 ارباح وفوائض الهيئات والشركات الحكومية: بلغ اجمالي التحصيل الفعلي لهذا البند خلال العام المالي 2009م مبلغ 569 مليون جنيه بنسبة 54% من الربط كمكا تبين ان نسبة 20% منه ايراد غير نقدي معظمة متمثل في اعفاءات من رسوم هيئة الموانئ البحرية. لوحظ ان كل القطاعات لم تحقق الربط وبلغ اجمالي التحصيل الفعلي نسبة 84% عن الربط ويلاحظ ان القطاع الزراعي لم يحقق اي عائدات تذكر خلال العام المالي 2009 والبيان التالي يوضح تفاصيلها حسب القطاعات: مليون جنيه القطاع الزراعي الصناعي الطاقة والتعدين النقل والاتصالات المتنوع الاجمالي الربط 2009 7.1 42.2 121.6 345.0 160.5 676.4 الفعلي 2009 - 25.7 306.2 158.4 569.0 نسبة التنفيذ - 61% 65% 89% 98% 84% النسبة الكلية - 4% 14% 14% 54% 28% 100% 2-13 عائد الاستثمارات الحكومية: بلغ التحصيل الفعلي من عائدات الاستثمارات الحكومية مبلغ 30 مليون جنيه بنسبة 7% فقط من ربط الموازنة والمقدر بمبلغ 428 مليون جنيه. يشكل العائد المستلم من شركة سكر كنانة البالغ 18 مليون جنيه نسبة 60% من اجمالي العائد المحصل خلال العام المالي 2009م. توصى المراجعة بحضر كل الوحدات التي تساهم فيها الحكومة والوقوف على ادائها بشكل عام مع ضرورة تفعيل نص المواد 19-20-21 من قانون الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007م. 2-3 الرسوم الادارية: ارتفع اجمالي الرسوم الادارية المحصلة بالوزارات والمصالح والوحدات الحكومية المختلفة خلال العام المالي 2009م لمبلغ 278 مليون جنيه بزيادة 112 مليون جنيه عن العام السابق بمعدل

نمو نسبته 69 % من اجمالي الرسوم الادارية . بعض الوحدات فاق تحصيلها الربط بمعدلات كبيرة الا ان عدد 48 وحدة لم تحقق الربط المحدد لها ويقل تحصيلها عنه بنسبة 60%. توصي الراجعة بمتابعة الوحدات التي لم تحقق الربط المقرر واتخاذ ما يلزم من اجراء بما يفعل من عمليات التحصيل بها. 4/ المقابل المحلي للمنح: تم ربط مبلغ 548 مليون جنيه للمقابل المحلي المتوقع تحصيله من المانحين وبلغ المتحصل الفعلي مبلغ 52 مليون بنسبة 6% من الربط. ثانياً: جانب الانفاق: بلغ اجمالي الصرف على مستويات الحكم الثلاث مبلغ 20.2 مليار جنيه بنسبة 92% من اعتمادات العام المالي 2009 وبنقصان نسبته 8% من اجمالي مصروفات العام المالي السابق وتشمل: ميلون جنيه البيان الوحدة الحكومية والالتزامات القومية تحويلات لحكومات الولايات الشمالية اجمالي جزئي تحويلات لحكومة الجنوب اجمالي الانفاق للمستويات الثلاثاء الاعتماد 12.431 6.272 18.703 3.227 21.930 فعلي 2009 11.422 4.712 16.134 4.099 20.233 2008 10.768 4.474 15.242 6.761 22.003 التنفيذ% 2009 57% 23% 80% 20% 57% الكلية% 2009 92% 75% 86% 127% 92% يلاحظ ان اجمالي الصرف على الوحدات الحكومية والتحويلات لحكومات الولايات الشمالية يقل بنسبة 14% عن المبالغ المعتمدة وتتجاوز التحويلات لحكومة الجنوب المبلغ المعتمد بالموازنة بنسبة 27%. نتناول تفاصيل ذلك على النحو التالي 1/ انفاق الوحدات القومية: بلغ اجمالي انفاق الوحدات القومية والالتزامات القومية خلال العام المالي 2009م مبلغ 11.4 مليار جنيه بنقصان نسبته 8% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة بزيادة 6% عن مصروفات العام المالي السابق كما يتضح من البيان التالي: مليون جنيه البيان تعويضات العاملين شراء سلع وخدمات تكلفة التمويل الاعانات المنظمات الدولية منافع اجتماعية النسبة الكلية اجمالي المعتمد 2009 6.847 2.439 1.597 286 29 257 976 12.431 فعلي 2009 6.514 2.749 1.330 254 32 203 340 11.422 فعلي 2008 5.876 2.584 1.126 878 23 215 66 10.768 نسبة التنفيذ 2009 95% 113% 83% 88% 111% 117% 35% 92% ثالثاً: ملخص الاداء الفعلي: مليون جنيه البيان اجمالي الايرادات العامة اجمالي الانفاق العام حساب التشغيل أرقام الموازنة 2009 18.370 21.950 (3.580) فعلي 2009 19.217 20.233 (1.016) 2008 24.717 22.002 2.715 باستقراء اجمالي الايرادات العامة واجمالي الانفاق العام الفعلي للعام المالي 2009م مقارنة بارقام الموازنة المجازة حسب ما موضح اعلاه يظهر حساب التشغيل (الايرادات الانفاق العام) عجزاً قدره 1.016 مليون جنيه يشكل نسبة 5% من اجمالي الانفاق العام مقارناً بالفائض الذي اظهره حساب التشغيل للعام المالي السابق بمبلغ 2.7 مليون جنيه بنسبة 16.3% من اجمالي الانفاق المعتمد. رابعاً: مدى تحقق اهداف الموازنة: هدفت الموازنة الى الاعتماد الكلي على الايرادات الذاتية في تمويل الانفاق: فعلياً فاقت الايرادت الكلية للعام المالي 2009م تقديرات الموازنة بنسبة 5% كما انخفض الانفاق العام على مستويات الحكم المختلفة بنسبة 8% عن المبلغ المعتمد بالموازنة وبلغ العجز الفعلي واحد مليار جنيه اقل بمبلغ 2.6 مليار جنيه عن المعتمد في الموازنة. اعتمد بموازنة العام المالي 2009م مبلغ 5 مليار جنيه للتنمية القومية: من واقع الحسابات الختامية فان الصرف الفعلي على التنمية القومية خلال العام 2009م بلغ 3.2 مليار جنيه اقل بنسبة 31% عن المبلغ الذي رصد للتنمية القومية بوفر بلغ 1.8 مليار جنيه . رصد كذلك بموازنة عام 2009م مبلغ 5ل43 مليون جنيه للدعم الاجتماعي المتمثل في الدعم الصحي والادوية المنقذة للحياة ودعم الطلاب ومنظمات المجتمع المدني ودعم استهلاك الكهرباء: بلغ الصرف الفعلي 456 مليون جنيه اقل من المستهدف بنسبة 16%. استهدفت الموازنة تشجيع الصادرات غير البترولية والحرص على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات: يشير الاداء الفعلي للعام المالي 2009م الى ارتفاع الصادرات الاخرى (غير البترولية) بمبلغ 702 مليون دولار بزيارة 126 مليون دولار عن العام السابق وبمعدل نمو نسبته 22%. اظهر الميزان التجاري عجزاً بلغ 695 مليون دولار في عام 2009م مقارناً بفائض 3.4 مليار دولار في العام المالي السابق ويعزي ذلك لانخفاض عائد الصادرات البترولية كما انعكس اثر ذلك على تحول ميزان المدفوعات من فائض قدره 21.1 مليون دولار في عام 2008م لعجز بلغ 502 مليون دولار في 2009م. استهدفت الموازنة معدل تضخم بنسبة 8% في المتوسط: تشير الاحصاءات الفعلية الى ان التضخم تأرجح بين الزيادة والنقصان حيث بلغ 11.2% في مطلع يناير 2009م وانخفض الى 9.9% في نوفمبر 2009م ثم ارتفع الى 13.9% نهاية ديسمبر 2009م مقارنة بنسبة 14.9 نهاية ديسمبر 2008م. الجزء الثاني الحسابات الختامية: اولاً: الموجودات: ارتفع اجمالي الموجودات لمبلغ 8.4 مليار جنيه بنهاية عام 2009م

بزيادة 2.9 مليار جنيه عن العام السابق 2008 وتشمل: مليون جنيه البيان الاصول غير المالية الاصول المالية اجمالي الموجودات 2009 5.895 2.486 8.381 2008 2.730 2.754 5.474 نشير فيما يلي الى تفاصيلها: 1/ الاصول غير المالية: بلغ الصرف الفعلي على مشاريع التنمية القومية خلال العام المالي 2009م مبلغ 3.2 مليار جنيه بزيادة 455 مليون جنيه عن العام السابق الا انه يقل عن اعتمادات الموازنة مبلغ 1.8 مليار جنيه بوفر نسبته 36% وتشمل التنمية القومية البنود التالية: البيان المشروعات القومية هيئة المخزون الاستراتيجي اصول غير منتجة اجمالي المعتمد 2009 4.555 181 239 4.975 الحركة 2009 2.773 52 350 3.175 الفعلي 2008 2.190 153 377 2.720 الرصيد 2009 4.963 205 727 5.895 1-1المشروعات القومية: لوحظ ان الصرف الفعلي على المشروعات القومية بنسبة 39% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة وتشكل المشروعات القومية للقطاعات التالية نسبة 91% منه وهي: مليون جنيه. القطاع : 1 (الطاقة والتعدين 2 (الزراعي 3 (النقل والطرق والجسور 4 (القطاعات المتبقية 5 (اصول مالية صغيرة اجمالي 2009 المعتمد 1.010 1.609 1.003 782 4.404 151 4.555 الفعلي 1.222 635 395 268 2.520 253 2.773 نسبة التنفيذ 2009 121% 39% 39% 34% 57% 167% 61% النسبة الكلية 9200م 44% 23% 14% 10% 91% 9% 100% يحتل قطاع الطاقة والتعدين المرتبة الاولى حيث يمثل اجمالي الصرف الفعلي للقطاع المعني نسبة 44% يليه القطاع الزراعي بنسبة 23%. هنالك قطاعات اساسية وحيوية اظهرت بنودها وفورات بنسبة 75% من المبالغ المعتمدة بالموازنة.

خصخصة النقل النهري

الميدان 18-9-2007

الخصخصة والدفع المؤجل

النقل النهري ذو الخمسة موانئ عملاقة على طول النهر إضافة للبواخر والصنادل والأراضى والمبانى تم تقيمه بمبلغ 105 مليون دولار لتدفع عارف الكويتية مبلغ 73.5 مليون دولار عبارة عن قيمة 70% من أسهم النقل النهري بالتقسيط .وقد تدفع عارف.. أو لا تدفع.. لكن من عائدات هذا النقل النهري .. على حد قول المثل (من دقنو.....) ، وما يجرى في النقل النهري جرى في بنك الخرطوم والأسواق الحرة والبنك العقاري وغيرها.ء

مقاومة الخصخصة واجب وطني

واجب اليوم قبل الغد أمام نواب التجمع الوطنى فى البرلمان ان يسألوا وزير المالية عن عائدات الخصخصة أين ذهبت.. وعن جدوى الخصخصة من الأساس. وواجب العاملين ونقاباتهم مقاومة تيار الخصخصة وبيع المؤسسات التى نمت بعرق وجهد العاملين وهو واجب الأحزاب والمنظمات. فمقاومة الخصخصة تعنى الحفاظ على الأموال العامة والممتلكات العامة لابد ان تعود بالنفع على الشعب بأسره متى ما كان الحكم وطنياً وراشداً. تلك الخصخصة عدو الشعب الأول.. فانتبهوا يا أيها الوطنيون.. والمناضلون.ء

الفساد في الاتحاد العام لكرة القدم

تقرير المراجع العام يُثبت تجاوزات مالية خطيرة في ميزانيةالإتحاد العام

07-25-2010 06:02

عدم التنسيق بين الإدارات أدى لغياب الرقابة المزدوجة في إثبات العمليات المالية
التقرير أشار بوضوح لخطأ عملية الجرد للمخازن والخزينة بواسطة المحاسبين
تم التصرف في مبالغ بدون مستندات وبدون تصديق في مخالفة واضحة للائحة المالية
بعض أذونات الصرف لا يتم التوقيع عليها والبعض منها بتوجيهات شفهية من أمين الخزينة
تم صرف سلفيات لشخصيات إعتبارية وأشخاص ليس لديهم علاقة بالإتحاد وغير معروفين للإدارة المالية
المستندات أثبتت إستخراج تذاكر سفر تم تحميلها لبند السلكية واللا سلكية
هناك مصروفات تخص أعوام سابقة تم ترحليها لعام آخر والمبالغ الصغيرة تُصرف بدون تصديق

كلمة خطير ، أقل وصف يُطلق على الطريقة التي إدارة بها الإتحاد العام السوداني لكرة القدم الملف المالي في الإتحاد خلال دورته المنتهية غداً الإثنين ، لغة الأرقام وحدها هي التي تتحدث عن خطورة التجاوزات المالية التي شهدتها دورة عمل إتحاد الكرة ، فالمراجع العام لجمهورية السودان أعلى سلطة يعتد بها في هذا الشأن أثبت من خلال المراجعة والتدقيق لميزانية العام 2008 كثيراً من الملاحظات الخاصة بتلك التجاوزات التي يفترض أن تثير جدلاً واسعاً وعلامات إستفهام كبرى ، لم يترك تقرير المراجع العام صغيرة أو كبيرة إلا وتطرق إليها الشيء الذي مكنه من كشف العيوب والأخطاء التي حدثت في إدارة الشأن المالي لإتحاد الكرة خلال السنوات الماضية ، من هذه العيوب والأخطاء التصرف في مبالغ محددة بالأرقام بدون أذونات صرف أو تصديق في مخالفة واضحة للائحة المالية ، وصرف سلفيات لشخصيات لا علاقة لها بالإتحاد العام ومنهم شخصيات إعتبارية ، هذا الخطأ وحده يفتح باب التساؤلات عن هذه الشخصيات التي منحها إتحاد الكرة حقاً غريباً في الإستفادة من موارد الإتحاد دون أن يكون لهم أدنى علاقة بالإتحاد ناهيك عن عدم وجودهم ضمن الهيكل الوظيفي للإتحاد.
ومن المفارقات في تقرير المراجع العام صرف مبالغ لتغطية تكاليف بنود غير البنود الظاهرة في الميزانية ، ومن ذلك إستخراج تذاكر سفر تحت بند السلكية واللاسلكية.
إضافة لكل تلك التجاوزات ، أثبت تقرير المراجع العام ترحيل مصروفات أعوام سابقة في غير دورة الإتحاد الحالية ليتم تضمنينها في الدورة الحالية وهو تجاوز صريح في مباديء العملية المحاسبية.
ونظراً لأهمية وخطورة هذا التقرير وضماناً للشفافية وعدم الخوض في تفاصيل حساسة ، حرصت صحيفة (الزعيم) على الحصول تقرير المراجع العام الرسمي لتوضيح الصورة للرأي العام عموماً والوسط الرياضي على وجه التحديد في وقت مهم قبل تقديمه ومناقشته في الجمعية العمومية للإتحاد المقررة غداً الإثنين.

تقرير المراجع للإتحاد السوداني لكرة القدم
لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة للإتحاد والتي تحتوي على الميزانية كما في 31122008م وقائمة الدخل ، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.
مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:
الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية بما يتفق مع معايير التقارير الدولية هذه المسؤولية تشمل:

التصميم والمحافظة على الرقابة الداخلية الملائمة بالإعداد والعرض العادل لقوائم المالية الخالية من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الأحتيال أو الخطأ ، إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل هذه الحالات.

مسؤولية المراجع:

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية على ضوء مراجعتنا لها.

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ، تتطلب تلك المعايير الإمتثال للمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القواسم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية.

تتضمن عملية المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية.. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير المراجع ، ويتضمن ذلك تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية على القوائم المالية ، سواء بسبب الغش أو الخطأ عند تقييم المخاطر المراجع في الإعتبار الرقابة الداخلية الملائمة للإعداد والعرض العادل للقوائم المالية للإتحاد لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة وليس لغرض إبداء الرأي حول فعاليات الرقابة الداخلية تتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية وملائمة التقديرات التي أعدت بواسطة الإدارة بالإضافة لعرض القوائم المالية ككل.

إلا أن مراجعتنا قد حدت بالأمر التالي:

1نظام الرقابة الداخلية:

-عدم الفصل بين الإختصاصات وتحديد المسئوليات

-عدم وجود سجل وظيفي وهيكل تنظيمي للعاملين.

-لا يتم تطبيق اللوائح المالية والإدارية

-عدم إكتمال النظام المحاسبي

-لجنة المشتريات غير فعالة

-عدم التنسيق بين الإدارات أدى لعدم وجود رقابة مزدوجة في إثبات العمليات المالية.

2الموجودات المتداولة:

-عدم وجود سجل منتظم مع عدم إجراء الإهلاكات وإحستابها سنوياً

3 - المديونيات

-عدم تصفية العُهد ، عدم إنتظام التسجيل في دفاتر مفردات العُهد والذمم المدينة

-عدم إستقطاع السلفيات من العاملين

4 - النقد ومعادلات النقد:

-لا يوجد سقف للخزينة ، دفتر الخزينة غير محبر

-عدم إجراء موازنات البنوك الشهرية

-وجود حسابات بنوك غير مستغلة

5 - الإيرادات

-لا يوجد تحليل للإيرادات

-لا يوجد دفتر عُهد للأرانيك المالية الموجودة بالمخزن

-الأرانيك المالية التي توضح أنصبة الإتحاد لا ترسل للإتحاد خاصة إتحاد بورتسودان وبعض الإتحادات المحلية الأخرى.

الرأي:

فيما عدا ما ذكر بالفقرات أعلاه وأي تسويات كانت ستصبح ضرورية إذا ما تمت المعالجة برأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية

وعادلة عن المركز المالي للإتحاد في 31122008م وأدائه المالي ونتيجة نشاطه للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ومتفقة مع القوانين واللوائح.

المراجع العام

أبوبكر عبد الله مارن

المراجع العام

لجمهورية السودان

الموضوع: التقرير الإداري بنتيجة مراجعة حسابات الإتحاد السوداني لكرة القدم للعام المالي 2008م

تمت مراجعة الحسابات الختامية للإتحاد السوداني لكرة القدم للعام المالي 2008م حسب معايير المراجعة الدولية من واقع الدفاتر والمستندات التي تم الإطلاع عليها.

وبناءاً على حكم المادة 62 ومن قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007م تم إعداد هذا التقرير مبوباً على النحو التالي:

أولاً: متابعة تنفيذ ملاحظات المراجعة السابقة

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: نتائج مراجعة الأداء المالي

رابعاً: نتائج مراجعة بنود الميزانية.

أولاً: متابعة تنفيذ ملاحظات المراجعة السابقة:

لم يتم تنفيذ طلبات المراجعة السابقة فيما عدا فتح دفاتر مفردات للذمم المدينة والدائنة.

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تم تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المحاور الرقابية تلاحظ الآتي:

الرقابة الإدارية:

أ لا يوجد سجل وظيفي وهيكل تنظيمي للعاملين

ب لا يوجد سجل للموجودات الثابتة.

ج عدم تطبيق اللوائح المالية والإدارية

د لجنة المشتريات غير فعالة

هـ تم إعداد موازنة تقديرية للعام 2008م ولكنها لا توافق الصرف الفعلي

2 - الضبط الداخلي:

أ عدم الفصل في الإختصاصات وتحديد المسئوليات

ب عدم التنسيق بين الإدارات المختلفة

ج عدم وجود رقابة مزدوجة في إثبات العمليات المالية أكثر من سجل لنفس المستند وبأشخاص مختلفين.

د لا يوجد جرد مفاجيء للمخازن والخزينة لأن عملية الجرد تتم بواسطة المحاسبين.

3 - الرقابة المحاسبية:

أ النظام المحاسبي المتبع غير مكتمل لعدم إنتظام الدفاتر وعدم التقيد بالنظم المحاسبية.

ب لا يتم إستخدام موازين المراجعة الشهرية

ج عدم إعداد موازنات شهرية للبنوك فيما عدا الحساب رقم (78(

د عدم وجود نظام للمراجعة الداخلية.

وبناءاً على ما تقدم ملاحظات عن تقييم نظام الرقابة الداخلية تطلب المراجعة الآتي:

1 - العمل على فتح سجل للموجودات الثابتة.

2 - الإلتزام بتطبيق اللوائح المالية والإدارية.

3 - إعداد سجل وظيفي للعاملين وهيكل تنظيمي.

4 - العمل على تفعيل لجنة المشتريات.

5- تحري الدقة في إعداد الموازنة التقديرية بما يوافق الصرف الفعلي.

6- الفصل في الإختصاصات وتحديد للمسئوليات.

7- التنسيق التام بين الإدارات المختلفة.

8 - الإلتزام بنظام الرقابة المزدوجة في إثبات العمليات المالية أكثر من سجل لنفس المستند وبأشخاص مختلفين (اليوميات العامة+ دفتر الخزينة)

9 - الإلتزام بالجرد المفاجيء على أن تقوم به المراجعة الداخلية

10 - العمل على إيجاد قسم للمراجعة الداخلية يتبع مباشرة للإدارة العليا

ثالثاً: نتائج مراجعة الأداء المالي:

1 - الإيرادات

بلغت الإيرادات للعام المالي 2008م مبلغ 6.651.507 جنيه مقارنة بالمقدر 4.225.000 جنيه بزيادة بلغت 2.426.507 جنيه بنسبة 57% وتعزى هذه الزيادة للآتي:

1زيادة إيرادات الدوري الممتاز بنسبة بلغت أكثر من 100% من المقدر وكذلك التسويق الرياضي الذي بلغ 142% من المقدر وتسجيل اللاعبين الذي بلغ 334.%

2 - وجود بعض الإيرادات غير المقدرة مثل دعم الإتحاد الأفريقي بمبلغ 208.633 جنيه ملحق رقم (1) يوضح ذلك.

وبمراجعة المستندية تلاحظ الآتي:

1 - تم فتح دفتر بالإجماليات ولا يوجد تحليل للإيرادات.

2 - المستندات الخاصة بالإيرادات غير مكتمل والتي تتمثل في الأرانيك المالية التي توضح نصيب الإتحاد العام في كل مباراة في الإتحادات المعنية.

3 - لا يوجد دفتر عُهد للأرانيك المالية الموجودة بالمخزن ويتم صرفها بدون أن تقيد أو إمضاء بالإستلام.

4 - إن الأرانيك المالية التي توضح أنصبة الإتحاد العام من مباريات الدوري الممتاز لا يتم إرسالها للإتحاد العام خاصة الإتحاد المحلي بورتسودان وبعض الأرانيك المالية من الإتحادات المحلية الأخرى ولقد قامت المراجعة بمخاطبة السكرتير العام للإتحاد بالخطاب بنمرة د م ق هـ ع بتاريخ 1252010 ولقد قام الإتحاد العام بمخاطبة الإتحادات المحلية بالخطاب بنمرة اك ق س 16 بتاريخ 1452010م ولم يتم الرد حتى نهاية كتابة التقرير.

2 - المصروفات العمومية والإدارية:

بلغت بنهاية العام 2008م بمبلغ 7.120.844 جنيه مقارنة بالمقدر البالغ 3.051.400 بتجاوز بلغ 4.069.444 جنيه نسبة 133% ويعزى ذلك للآتي:

أ الزيادة في بعض بنود الصرف مثل دعم ومساهمة أندية الممتاز ، المجلس ولجنة التحكيم والمنتخب الأول ومكافآت وحوافز

ب كما تم الصرف على بنود لم يقدر لها مثل التسويق وكل ذلك ناتج عن عدم تحري الدقة في إعداد الموازنة بما يوافق الصرف الفعلي ملحق رقم (1) يوضح ذلك

وبالمراجعة المستندية لوحظ الآتي:

1 - تم تخصيص بند ضمن المصروفات لسداد المديونيات التي على الإتحاد وذلك لعدم إثبات الديون حيث تم الصرف على هذا البند بمبلغ 51.953 جنيه وبالتالي السياسة المحاسبية المتبعة غير ثابتة.
2 - هنالك أخطاء في التوجيه الحاسبي مثال لذلك.
أ تذاكر سفر للدكتور معتصم جعفر بمبلغ 1975 بتاريخ 1911 بإذن صرف 75 تم تحميلها لبند السلكية واللاسلكية.
ب تم خصم مبلغ 12000 جنيه متبقي قيمة أثاث خصماً على بند خدمات صحية بإذن الصرف (68) على بنك البركة
3 - أحياناً يتم الشراء بموجب فواتير مبدئية وبدون عمل مناقصة وذلك يُخالف للائحة الإتحاد المالية المادة (32(

4 - هنالك مصروفات تخص سنوات سابقة تم تحميلها لمصروفات العام وذلك لعدم إثباتها على أساس مبدأ الإستحقاقات في عامها المالي ومثال لذلك.
أ تم دفع مبلغ 15000 بتاريخ 73 بالشيك 320 لصالح حسن عبد العزيز عبارة عن دائنية تخص العام 2007م تم تحميلها لبند الشباب.
ب تم دفع 30.140 جنيه بتاريخ 211 بإذن الصرف 17 لصالح شركة M.C.V وهي عبارة عن دائنية تخص العام 2007م تم تحميلها لبند المنتخب
ج تم دفع مبلغ 60000 جنيه بتاريخ 81 بإذن صرف رقم (1) حسب المستندات سداد مديونية بإسم حسن عبد العزيز تخص العام 2007م تم تحميلها لمصروفات العام تحت بند المعدات الرياضية
5 - هنالك مبالغ تم صرفها بدون مستندات مؤيدة وبدون تصديق مما يخالف لائحة الإتحاد المالية والمحاسبية لسنة 1991 المادة (20) والمادة (21) ومثال ذلك:
أ تم دفع مبلغ 5000 جنيه بتاريخ 173 إذن صرف 89 لصالح تاج السر عباس
ب تم دفع مبلغ 20000 جنيه بتاريخ 1111 شيك رقم 405 إقامة المنتخب الأول لمباراة الكونغو
ج تم دفع مبلغ 25000 جنيه بتاريخ 291 شيك رقم 3040 لصالح نادي الموردة الرياضي
6 - هنالك بعض أذونات الصرف لا يتم التوقيع عليها ولا يتم إعتمادها بواسطة
أمين الخزينة مما يخالف أحكام المادة (22) من لائحة الإتحاد المالية ومثال لذلك:

7 - معظم المبالغ الصغيرة يتم صرفها بدون تصديق من السلطة المخول لها التصديق على إعتبار أن المبالغ صغيرة
8 - تلاحظ للمراجعة أن معظم المصروفات يتم صرفها بناءاً على توجيهات أمين المال بدون أن تكون هذه التوجيهات مكتوبة وعليه تطالب المراجعة بالآتي:
1 - الثبات على مبدأ الإستحقاق وعدم تحميل مصروفات العام بمصروفات السنوات السابقة
2 - عدم تخصيص بنود بطبيعتها لا تتعلق بالمصروفات (سداد مديونية(
3 - تحري الدقة في إعداد الموازنة التقديرية
4 - الإلتزام بالصرف على البنود الصحيحة
5 - الإلتزام بعدم الشراء بموجب فواتير مبدئية وإجراء المناقصات حسب ما جاء في نص المادة (32) من لائحة الإتحاد المالية لسنة 1991م
6 - العمل على تفعيل لجنة المشتريات
7 - الإلتزام بنص المادة (21) من لائحة الإتحاد المالية التي تنص على الآتي: (لا يجوز صرف أي مبالغ إلا بموجب مستندات وافية)
8- الإلتزام بالتوقيع على أذونات الصرف وإعتمادها من قبل أمين الخزينة حسبما جاء في نص المادة (22) من لائحة الإتحاد

المالية.
9 - يجب التصديق على كل المصروفات أو عمل نثرية تصفى بالمستندات المؤيدة
10 - عدم الصرف إلا بموجب توجيهات مكتوبة.
رابعاً: نتائج مراجعة بنود الميزانية
1 - الأصول الثابتة
بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 16.529.167 جنيه مقارنة بمبلغ 16.317.851 جنيه للعام السابق بزيادة قدرها 211.316 جنيه وتلاحظ للمراجعة أن معظم الزيادة ناتجة عن مصروفات تم تحميلها للأصول عن طريق الخطأ ومثال لذلك.
أ مطبوعات 6.960 بتاريخ 239 تم رسملتها تحت بند الأجهزة والمعدات
ب تأمين عربة بمبلغ 1833 بتاريخ 151 تم رسملته تحت بند العربات
ج شراء أسطوانات حاسوب بمبلغ 300 بتاريخ 262 تم تحميلها لبند الأجهزة والمعدات
د مبالغ تم تحميلها للأصول بدون مستندات وفواتير مؤيدة بمبلغ 1.550 جنيه شراء مكيف وثلاجة بتاريخ 176
هـ هنالك مبلغ 43.210 جنيه خاصة بالتخليص الجمركي للمعدات الرياضية تم تحميلها للأصول علماً بأن المعدات الرياضية مستهلكة خلال العام.
و لم يتم إحتساب الإهلاك للعام 2008م
ز لا يوجد سجل للأصول الثابتة.
ح لا توجد كشوفات جرد للموجودات ولم تقدم عقود للملكية.
وبناءاً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة الرصيد
2 - الذمم المدينة والمدينة الأخرى:
بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 1.217.339 جنيه مقارنة بمبلغ 1.126.241 جنيه العام السابق بزيادة قدرها 91.098 جنيه والمراجعة المستندية لوحظ الآتي:
1هنالك مبالغ تم التصديق عليها عُهده ولكن لم تسجل في الدفتر مثال لذلك:
أ مبلغ 1500 جنيه عُهدة بإسم أمير محمد خير بتاريخ 2812
ب مبلغ 5.945 جنيه عُهدة بإسم جمال عثمان أبشر تم تحميلها مباشرة للمصروفات بدون مستندات بتاريخ 2312
ج مبلغ 1.975 جنيه حسب المستندات عُهدة بإسم جمال عثمان أبشر بتاريخ 1911
هنالك مبالغ تم صرفها عُهدة بدون تصديق أو مستندات مؤيدة مبلغ 1000 جنيه بإسم أمير محمد خير بتاريخ 3012
هنالك مبالغ تم تصفيتها بدون فواتير مثال لذلك:
مبلغ 500 جنيه عُهدة لشراء موتور تم التصفية بدون فواتير بتاريخ 1111
عدم الإلتزام بإزالة العُهد في نهاية العام المالي.
عدم وجود مستندات مؤيدة للمديونيات
عدم إنتظام التسجيل في دفتر مفردات الذمم المدينة
لا يتم إستقطاع السلفيات بصورة منتظمة ولا توجد لوائح إدارية لمنح السلفيات مما أدى إلى تراكم السلفيات.
وجود مبالغ ضمن الذمم المدينة وهي بطبيعتها دائنة مثل التأمين الإجتماعي بمبلغ 9.500 جنيه.
تتضمن السلفيات مبالغ لشخصيات إعتبارية وأشخاص ليس لديهم مرتبات بالإتحاد وكذلك غير معروفين للإدارة المالية
وبناءاً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة رصيد الذمم المدينة والمدينة الأخرى.
النقد ومعدلات النقد

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 285.970 جنيه وبلغت الحسابات المفتوحة بالبنوك 11 حساب ومعظمها غير مستغلة وخاصة الحسابات بالعملة الأجنبية ومع وجود حساب مجمد برقم 31992 بدون رصيد

وتلاحظ للمراجعة الآتي:

عدم مسك دفاتر منتظمة للبنوك فيما عدا الحساب 78

عدم إعداد موازنات شهرية للبنوك فميا عدا الحساب 78

يتم التقيد مباشرة في دفتر تحليل المصروفات بدون تاريخ أو رقم الشيك مما صعّب عملية المراجعة

لم يتم مسك دفاتر للحسابات المفتوحة في البنك الأهلي.

الخزينة:

تم جرد الخزينة بتاريخ 452010م ووجد الرصيد الفعلي مطابق للرصيد الدفتري بمبلغ 568 جنيه

وتلاحظ للمراجعة الآتي:

لا توجد سقوفات للخزينة

المبالغ الصغيرة تتم بدون تصديق

عدم تحبير دفتر الخزينة.

لا يوجد فصل في الإختصاصات.. المحاسب والصراف شخص واحد ،

وعليه تطالب المراجعة بالآتي:

مسك دفاتر منتظمة للبنوك

قفل الحسابات غير المستغلة لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض المصروفات البنكية وسهولة إدارتها

إعداد موازنات شهرية للبنوك.

العمل على تحديد سقوفات للخزينة وتحبير دفتر الخزينة.

الإلتزام بالتصديق على المصروفات أو عمل نثرية تصفى بالمستندات

الفصل بين وظيفة المحاسبة والصراف

الذمم الدائنة:

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 133.007 جنيه مقارنة بمبلغ 117.898 جنيه للعام السابق بزيادة قدرها 15.109 جنيه.

وبالمراجعة المستندية تلاحظ الآتي:

أحياناً يتم السداد على بند الأمانات بدون إثبات القيد الأول مما أدى إلى ظهور أرصدة شاذة

أحياناً يتم الصرف على هذا البند بدون تصديق وبدون طلب من المستفيد

هنالك أخطاء في توجيه البنود مثال لذلك:

أ أمانات لصالح الإتحاد المحلي الفاشر بمبلغ 3000 جنيه عندما تم الدفع تم خصم المبلغ لصالح محمد عبد الماجد هو سكرتير النادي ولكن لا توجد له أمانات مما أدى إلى ظهور المبلغ رصيد شاذ بإسم محمد عبد الماجد

ب أمانات لصالح نادي الخرطوم بمبلغ 6.250 جنيه عندما تم سداد الأمانات تمت لصالح محمد ختم مع العلم أنه ليس ضمن الأمانات مما أدى لظهوره رصيد شاذ وظلت أمانات نادي الخرطوم كما هي

أحياناً لا يتم تسجيل الدائنين لذلك تم تخصيص بند ضمن المصروفات لسداد الدائنية الغير مثبتة بالدفاتر

هنالك دائنية تخص سنوات سابقة تم تحميلها مباشرة للمصروفات وذلك ناتج لعدم إثباتها دائنية في السنوات السابقة مثال لذلك

أ دائنية شركة الزيتونة بمبلغ 12000 جنيه تخص العام 2007م تم تحميلها لبند خدمات صحية ضمن المصروفات.

ب دائنية تميم للمعدات الرياضية بمبلغ 60000 جنيه المبلغ يخص سنوات سابقة تم تحميله لبند المعدات الرياضية ضمن

المصروفات
ج دائنية شركة M.C.V بمبلغ 30.140 جنيه تم تحميله لبند المنتخب وإجمالي مبلغ الدائنية حسب المستندات المقدمة من الشركة 60.280 جنيه تخص العام 2007م
عدم الثبات على سياسة محاسبية واحدة
عدم إنتظام التسجيل في دفتر المفردات ولا توجد دفاتر للإجماليات وبناءاً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة الرصيد
وفي الختام الشكر لكل من تعاون معنا
أيمن عائد سالم
كبير المراجعين

http://www.alzaieem.net/dimofinf/articles.php?action=show&id=550

قضية الفساد في شركات الاتصالات

دولة الفساد

أشرنا فى العدد 1999 الصادر فى فبراير 2005 إلى بعض مظاهر الفساد فى قطاع الاتصالات ، وفى هذا العدد نستعرض عمليات فساد ضخمة فى سوداتل وبشاير ، بعد أن حصلت الميدان على وثائق هامة وسرية ، نستعرض جزءاً منها لإبراز مدى خراب ضمائر "هؤلاء" الأطهار الأنقياء !

اختارت سوداتل شركتين لتقوما بتوزيع وتحصيل فواتيرها من المشتركين ، هما "يستبشرون" و"الجديدة للاستثمار". ووقعت العقد مع الأولى فى 2002/11/18 دون طرح الأمر للمنافسة ، ودون اتباع قواعد اللائحة المالية واجراءات المشتريات ، ودون عرضه على اللجنة المالية أو المدير العام. وتم زيادة سعر توزيع الفواتير من 50 إلى 75 ديناراً فى 3/15- 2003 بتوقيع مدير إدارة التحصيل الذي لا يملك صلاحية تعديل العقد. كما طالبت يستبشرون سوداتل بدفع ضريبة القيمة المضافة - المضمنة قانوناً في قيمة العقد - مما يعني زيادة قيمة العقد بنسبة 10% ، ودفعت سوداتل هذه الزيادة .

أما شركة الجديدة للاستثمار فهى شركة لبنانية غير معروفة وليس لها وجود قانونى فى السودان ، وقد وقعت العقد مع سوداتل في ديسمبر 2002 ، دون فتح منافسة ولا اتباع للوائح المالية والمشتريات ، ودون عرضه على اللجنة المالية. وقد نص العقد على أن تكون قيمة التوزيع 0.75 دولار والتحصيل 1.25 دولار وتصحيح العنوان 2 دولار ، وهذه الأسعار - علاوة على كونها بالدولار - فهي أعلى من العقد السابق مع شركة يستبشرون ، وهناك عقد آخر بتاريخ مارس 2003 بين سوداتل وشركة الجديدة للاستثمار (سودابل) بضمان من شركة "الجديدة لخدمات العاصمة" وهى شركة ليس لها علاقة تعاقدية مع سوداتل ، كما أن علاقة شركة الجديدة للاستثمار بسودابل غير موضحة فى العقد رغم أن سودابل اسم عمل مملوك للسيدة غادة ساتى ، وقد دفعت سوداتل عمولات بقيمة 5.5 مليار جنيه ، وسددت أيضاً لشركة الجديدة لخدمات العاصمة والشركتان لا ترتبطان بعقود مع سوداتل. وقد قامت سودابل بتصحيح 200,000 عنوان مشتركين وتحصلت من سوداتل على 400,000 دولار على ذلك ، فهل يعقل أن سودابل قامت بتصحيح هذه العناوين فعلاً بينما لم تصحح يستبشرون أى عنوان ، وكأن عناوينها كلها صحيحة ، ولماذا تدفع سوداتل من الأساس قيمة هذا التصحيح رغم أن الغرض من شركات التصحيح هو البعد عن هذه التفاصيل المزعجة. ولكن إذا عرف أن شركة

الجديدة لخدمات العاصمة مملوكة لعبدالباسط حمزة وابنه القاصر بطل العجب ، خصوصاً إذا علمنا أنه حين توقيع العقد كان عضواً بمجلس إدارة سوداتل ، وعضواً بلجنتها المالية ، وأنه لم يعلن ذلك بحسب اللوائح ، مما يشير إلى أن كل المطلوب من الشركاء اللبنانيين هو التغطية لفساد عبدالباسط. وهذه العملية تطرح أسئلة لا حدود لها حول دور إدارات المالية والمشتريات والقانونية وإدارة الشركة في هذا الفساد .

والقضية الثانية هى تعاقد شركة كيبلات الرياض مع سوداتل بما يقارب 18 مليون دولار أمريكى ، وتمويله من بنك دبى بعد إدخال شركة دانفوديو لإبعاد رائحة الربا التى تفوح منه. وقد وقع عن سوداتل المهندس مالك منير (مدير شؤون أقاليم الاتصالات) رغم أنه الرجل الثالث بدلاً عن الأول أو الثانى فى الشركة رغم قيمة المبلغ الكبير (21 مليون) ، ولا تناقض بين المبلغين هنا حيث أن كل المستندات تذكر أن قيمة الكيبلات 7.9 مليون دولار رغم أن الإدارة تقول أن قيمتها 10.4 مليون دولار ؟!!! وبعد فتح الاعتماد من بنك دبى لصالح كيبلات الرياض طلب عبدالباسط حمزة من شركة دانفوديو (تعمل فى دبى باسم دافو) تحويل مبلغ 7.9 مليون دولار إلى شركة الإمارات الوطنية بموافقة عبيد فضل المولى مدير دانفوديو ، رغم طلب سوداتل فى البداية بتحويل المبلغ من البنك إلى دافو ، وهو فى نفس الوقت يطرح سؤالاً حول عدم تحويل المبلغ مباشرة إلى بنك أمدرمان الوطنى فى حساب سوداتل ودانفوديو المشترك. وبعد فترة طلب عبدالباسط من شخص يدعى عادل نوري فى شركة الإمارات الوطنية تحويل جزء من المبلغ إلى السودان ، ثم تم تحويل جزء ثان بعد عدة أشهر ، وبقيت حوالى 1.9 مليون دولار لا أثر لها. والعملية تشبه - بحسب النص الوارد في الوثائق - عمليات غسيل الأموال ، إضافة إلى السرقة الواضحة .

وقد طالب بنك دبى (بتوقيع عادل نوري) سداد مبلغ التأمين (400,860 دولار) ، وقد أرسل الرد بعد 7 أشهر إلى نفس هذا ال عادل نوري - ولكن فى شركة الإمارات - الموافقة على خصم المبلغ ، وتحوم الشكوك حول أن هذا المبلغ قد دفع مرتين فى الواقع!! وفوق هذا وذاك صدق السيد إبراهيم مدثر مساعد المدير للشؤون المالية لسوداتل آنذاك ونائب مدير موبيتل حالياً بعمولة 180,000 دولار لشركة "نهر شاري" كعمولة لتجهيزها تمويل مبلغ ال18 مليون دولار ، دون أن يملك هذه الصلاحية ، ومرة أخرى يبطل العجب بمعرفة أن نهر شاري هذه احدى شركات مجموعة الزوايا ، المملوكة - ضمن آخرين - لعبدالباسط حمزة وعبدالعزيز عثمان ، مدير عام سوداتل في ذلك الوقت .

أما شركة بشاير التى أوضحنا فى العدد 1999 كيف حصلت على رخصة المشغل الثانى للهاتف السيار منذ أواخر 2003 ، إلا أنها وحتى اللحظة لم تبدأ الخدمة التجارية لضعف تمويلها الراجع لفشلها فى الحصول على تمويل من بنوك أوروبية لشراء أجهزتها من شركة ألكاتل الفرنسية ، وهو ما أدى ضمن أشياء أخرى إلى تغيير حصص الشركاء فى الشركة - وهو ما لا تبيحه شروط العطاء المفتوح من الهيئة القومية للاتصالات - حتى وصلت النسب الآن إلى 51% لشركة أريبا اللبنانية (بكامل حقوق الإدارة عدا نائبين للمدير العام) ، و34% لليمنى شاهر عبدالحق (صاحب قضايا الفساد فى عهد السفاح نميري) ، و15% لشركة لاري كوم السودانية (عبدالباسط وعبدالعزيز وغادة وعلى حسن أحمد البشير "شقيق الرئيس") ، وحتى هذه النسبة فقد دفعها لهم الشريكان الآخران ، لتسدد مستقبلاً من الأرباح ، مكرسين لمنهج المشاركة بالاسم (والتسهيلات والفساد) الذي اختطه طفيليو الجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطنى فى بيئة الأعمال بالسودان ، ويمهد لهم الطرقات مع كافة الجهات - ومن وراء ستار - ابن الطيب مصطفى ، مدير الهيئة القومية للاتصالات ، صاحب نظرية فصل الشمال ومنبر السلام العادل. كما يمارس الشركاء السرقة و"السمسرة" على بعضهم البعض فى أى شئ ممكن ، من ايجارات السيارات وحتى مقاولات التركيب واستيراد الأجهزة والمعدا

Source: Al-Midan # 2002, May 2005

الطيب مصطفي يرد علي وزير المالية

على الدولة ان تفكك مراكز القوى في قطاع الاتصالات
سودانايل ، 12 — 9 - 2005

بسم الله الرحمن الرحيم
يقول الله تعالى ((ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)) صدق الله العظيم
عجبت والله لفحوى الحوار الذي أُجري مع السيد وزير المالية الزبير أحمد الحسن فى جريدة الصحافة بتاريخ 13- 8/2005م ، ومصدر عجبى هو أننى كنت ولا أزال أحسب الرجل من الرموز القليلة التى تعبر عن قيم المشروع الإسلامي الذي ظل يترنح بفعل بنيه لفترة من الزمان ، وظللنا نلتمس له العذر بوجود أناس مثل الزبير ، ولكن .!!

يقول الوزير الزبير إنه لم يعلم بالمديونية المستحقة للهيئة القومية للإتصالات على سوداتل ، والتى هى مال عام يعود للدولة ممثلة فى وزارة المالية وتبلغ 37 مليار جنيه بخلاف مستحقات صندوق دعم المعلوماتية التى لم تُسدد منذ أكثر من عام ونصف ، إلاّ من خلال خطاب من مدير الهيئة بتاريخ 2005/7/7م ، وكرر تلك المعلومة وذلك التاريخ مرتين خلال الحوار ، لكنى أود أن أؤكد بأن خطاب مدير الهيئة للوزير والذى ذُكرت فيه المديونية كان بتاريخ 2005/6/24م (نسخة مرفقة) ، وجاء ذلك الخطاب رداً على رسالة من وزير المالية بتاريخ 2005/6/5م يدافع فيها بشراسة عن سوداتل ويتهمنى فيها بالتحامل عليها ، بالرغم من أن سوداتل لم تسدد المديونية حتى هذه اللحظة ولم يفعل الوزير شيئاً لاسترجاع أموال الدولة من الإمبراطورة بالرغم من مرور حوالي ثلاثة أشهر من إخطارنا للوزير !!
ثم إن وزير المالية ينكر فى ذلك الحوار أن وزير الدولة للمالية رئيس مجلس إدارة سوداتل قد أملى خطاباً على المدير المكلف للهيئة فى غياب المدير العام لإثبات حق سوداتل فى الرخصة بالرغم من أن وزير الدولة للمالية نفسه لم ينف ذلك ، وقد إعترف أمام ملءٍ من الناس وفى حضور وزير الإعلام والإتصالات المكلف عبدالباسط سبدرات وآخرين ، ولا أرى سبباً يجعل الوزير الزبير يتحدث عن أمر لا يعلم عنه شيئاً ولم يكن شاهداً عليه ، ولم ينكره حتى من إقترفه .
أما قول الوزير إن وزارة المالية لا تساند سوداتل فهو قول يدحضه ما قاله خلال الحوار الذي نحن بصدده الآن وكذلك حقائق أخرى كثيرة نذكر منها :.
إن الوزير الزبير ووزير الدولة للمالية رئيس مجلس إدارة سوداتل ظلا يعارضان قيام شركة منافسة لسوداتل حتى بعد أن تم طرح عطاء إنشاء الشركة الجديدة وبدأ تقويم العروض وهو أمر أكده الوزير فى كافة المحافل وأمامى وفى حضور آخرين ... الوزير يفعل ذلك بالرغم من أن الهدف الثانى لوزارة المالية المنصوص عليه في إختصاصات الوزارات الإتحادية الصادرة من مجلس الوزراء هو تحرير الإقتصاد ومحاربة الإحتكار !!
كذلك فإنه عندما صدرت فتوى وزير العدل بطلب من وزير المالية سارع الأخير بكتابة خطاب إلى وزير الإعلام والإتصالات سبدرات يطلب فيه منه الإستجابة للفتوى وإصدار قرار بمنح الرخصة لسوداتل بالرغم من أن فتوى وزير العدل لم تقل صراحة بحق سوداتل فى الرخصة وإنما صدرت بصيغة حمالة أوجه فهمناها نحن وفهمها القانونى الكبير دكتور عبدالرحمن إبراهيم الخليفة بعكس ما فهمه بها الوزير الزبير ، وعندما كتبت لوزير المالية بأن يلتزم بفتوى وزير العدل التى حددت ، إستناداً على قانون الشركات لعام 1925 ، الطريقة التي يُقدر بها التعويض الذي يُمنح لسوداتل ، وطالبته كذلك بأن يوقف الجمعية العمومية لسوداتل التي انعقدت بعد ذلك

متجاهلة ومتحدية لفتوى وزير العدل لم يستجب الوزير بالرغم من أنه كان قد طالبنا بأن نلتزم بفتوى وزير العدل ، فهل من تطبيق للإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر أبلغ من ذلك ؟ !

وزير المالية الذي كان فى وقت سابق رئيساً لمجلس إدارة سوداتل عندما كان وزير دولة للمالية دافع عن تولي وزير الدولة للمالية لمنصب رئيس مجلس إدارة سوداتل بحجة أن وزارة المالية تمتلك 26% من أسهم سوداتل !!

ويا سبحان الله!! الوزير الزبير يقول ذلك بالرغم من أنه يعلم أن مساندة وزير الدولة لسوداتل بصفته رئيساً لمجلس إدارتها بل ومساندة الزبير لها يخل بميزان العدالة كونه يضفى على سوداتل القوية أصلاً نفوذاً وقوة لاتتوافر لغيرها من الشركات الوليدة أو لشركة (MSI) المتنازعة مع سوداتل حول رخصة الهاتف السيار وهو ما جعل وزارة المالية تلقى بثقلها دعماً لسوداتل وتخوض نيابة عنها صراعاً مريراً مع مستثمر آخر أجنبى متنازع معها هو شركة (MSI) وتخرج على الإتفاقيات والمواثيق المبرمة بين الطرفين وتنقض الأعراف المتفق عليها دولياً ، بل حتى فتوى وزير العدل الذي يُعتبر مفتى الدولة.. كيف يا ترى تفعل ذلك وتدعى أنها تسعى لجذب الإستثمار الأجنبى وتحرير السوق وخصخصته وكيف يكون شعور المستثمرين الآخرين فى الشركات الأخرى المنافسة لسوداتل عندما يرون الحكومة تقف خلف الشركة الكبرى المنافسة لهم والتي تتمتع بوضع مهيمن وتحتكر المخارج العالمية ، بينما يُتركون وحدهم فى العراء بلا محام ولا نصير ؟ !

عندما إجتمعنا فى مكتب الأستاذ سبدرات فى حضور وزير الدولة رئيس مجلس إدارة سوداتل أذكر أننى سألتهم هل يوافقون على أن تملى الشركة المتنازعة مع سوداتل (MSI) على الهيئة التنظيمية خطاباً مماثلاً لذلك الذى أملته سوداتل ، وقلت مستطرداً إننى والله لا أفرق بين سوداتل و (MSI)فى ميزان العدالة حتى ولو كانت الحكومة تمتلك 90% من الأسهم ، وتلوت الآية ((يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)) وتحدثت عن أن العدل قيمة مطلقة لا تفرق بين المتخاصمين على أساس الدين أو الوطن أو غير ذلك من الإعتبارات ، ولكن صدقونى أننى كنت كمن يتحدث عن الغول والعنقاء أو يؤذن فى مالطا فى بلاد يتحدث قادتها صباح مساء عن حاكمية الشريعة وقيمها الأخلاقية !!

الأخ الزبير أجاب عندما سأله عادل الباز عن مبلغ الـ125 مليون دولار الذي صادرته سودتل من موبيتل بقوله ((إن سوداتل عندما أخذت المبلغ المذكور من موبيتل تم ذلك بعد أن كسبت الشكوى على مستويات المحاكم نسبة لقانونية الرأي مع سوداتل . ((

وأود أن أتساءل ألا يعلم الزبير أن فتوى وزير العدل الملزمة له قد إعتبرت قرار مصادرة المبلغ بالطريقة التى صُودر بها باطلاً ، ثم ألا يعلم الزبير أن المراجع القانونى لموبيتل والمراجع القانونى لسوداتل لم يعترفا بقرار مصادرة المبلغ وتحفظا على الميزانية المقدمة للجمعية العمومية لسوداتل ، وسلّم مراجع سوداتل الميزانية لمجلس الإدارة فى شكل مسودة ، لكن المجلس الذي يرأسه وزير الدولة أزال كلمة مسودة أكرر أنه أزال كلمة مسودة ووزعها على أساس أنها نهائية دون إذن من المراجع ، كما أن مجلس الإدارة لم يوزع تقرير المراجعة مع الميزانية على المساهمين لأن المراجع تحفظ على أداء الشركة فى كثير من المخالفات بما فى ذلك مصادرة الـ 125 مليون دولار وإدراجها فى ميزانية سوداتل بدون موافقته. وقد أشار وزير المالية الأسبق والخبير الإقتصادي المعروف إبراهيم منعم منصور إلى خطورة هذه المخالفات فى مقال رائع بصحيفة الأيام بتاريخ 23- 2005/7م ، لكن الوزير الحالى الزبير يقول بخلاف ما قاله الوزير الأسبق ويتجاهل كل هذه المخالفات ويجهر رغم ذلك كله بأن سوداتل ليست فوق القانون وأنه ليس منحازاً لها !!

وأرجو من الأخ عادل الباز أن يستنطق مراجع سوداتل السابق مصطفى سالم والذي أُزيح وكذلك مراجع موبتيل مبارك على إبراهيم وأقبل شهادتيهما وأرجو من الزبير أن يقبل بهما كذلك!! أما الفتوى والمفتي وزير العدل وماحدث بالضبط فذلك حديث يطول أكف عنه إحتراماً لهيبة القانون ولقيم العدل التى تمثلها الوزارة المعنية .

أتساءل ألا يعلم الزبير أن مراحل التقاضى داخل السودان لم تكتمل بعد وأن الأمر لا يزال أمام محكمة الإستئناف ، وأنه فوق ذلك فإن الموضوع برمته قد رُفع إلى التحكيم الدولى وفقاً لأحكام مفوضية الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولى(UNCITRAL) ، لماذا يا ترى يتجاهل الوزير كل هذه الحقائق ويعمد إلى هذا التبسيط الغريب للقضية إنتصاراً للإمبراطورة سوداتل حتى ولو كان ذلك على حساب مناخ الإستثمار الذي اطنب الوزير في حواره مع عادل الباز في الحديث عنه بإعتباره الوسيلة الأنجع لمكافحة

التضخم ؟ !
إن ما فعلته سوداتل ومن يساندونها لا يحدث والله فى دولة تحتكم إلى القانون ، فقد قامت بتجاوز كل الإتفاقيات المبرمة بينها وبين شريكتها .(MSI) وقد أجد عذراً للدولة فى عجزها عن محاربة النهب المسلح في دارفور في غيبة القانون ، لكني لا أجد مبرراً البتة لنهب يُمارس أمام ورغم أنف الجميع وفى قلب الخرطوم !
ولشرح المشكلة من جذورها أقول إن سوداتل فجرت وبصورة فجائية فى يوليو 2004م قضية رخصة الهاتف السيار ، وتفتقت عبقرية إدارتها عن فكرة غريبة بأن تدعى ملكية رخصة موبيتل ، بل وتطالب موبيتل التى تشاركها فى أسهمها شركة (MSI) بتعويض عن فترة الثمانى سنوات السابقة منذ إنشاء موبيتل عام 1996م ، أى حتى قبل شراء شركة (MSI) لأسهم الأستاذ صلاح إدريس فى عام 2001م ولم تجد سوداتل إجابة مقنعة عن السبب الذي جعلها تنسى أن لها حقاً فى موبيتل طوال الفترة الماضية ، بل وتنسى أن تورد ذلك فى ميزانيات سوداتل المراجعة السابقة كحساب دائن أو حسابات موبيتل المراجعة طوال السنوات السابقة كحاسب مدين وعن المسؤولية الإدارية التى غفلت عن عشرات الملايين من الدولارت كان من الممكن أن تدر عشرات غيرها فى شكل أرباح ولتوضيح قضية الرخصة هذه أود أن أذكر أن سوداتل كانت قد مُنحت إمتيازاً بعدم المنافسة فى الهاتف السيار إعتباراً من عام 1996م ، لكن هذا الإمتياز إنتهى فى أكتوبر عام 2002م بتعديل المادة 6 من الإتفاقية المبرمة بين الحكومة وسوداتل ، وقد أشرفتُ على ذلك التعديل عندما كنت وزير دولة ووقع ذلك التعديل كلٌ من الأستاذ الزهاوي إبراهيم مالك وزير الإعلام والإتصالات وعبدالباسط حمزة نائب رئيس مجلس إدارة سوداتل ، ومهّد ذلك التعديل لقيام شركة البشائر التى تعمل حالياً تحت إسم أريبا ، وعندما وجدتُ أن الإمتياز قد إنتهى فى أكتوبر 2002م عمدت سوداتل إلى حيلة أخرى حين إدعت أنها تملك ترخيصاً ، ولتوضيح هذه النقطة أقول بأننى قد تحديت فى السابق وأتحدى الآن أن تثبت سوداتل أو من يساندونها أنها تملك ترخيصاً للهاتف السيار .
سوداتل فى الحقيقة كانت تملك بخلاف الإمتياز الذى إنتهى فى أكتوبر 2002م اسم عمل قامت بتسجيله بموجب الإمتياز الممنوح لها فى الهاتف السيار بعنوان (خدمات الهاتف السيار السودانية موبيتل) لدى المسجل التجاري العام تحت الرقم 35402 بتاريخ 1996/4/10م ، لكن اسم العمل هذا تم رفعه من سجلات المسجل التجاري العام فى 1996/8/28م أي بعد أسبوعين فقط من توقيع عقد تأسيس شركة موبيتل المبرم بين سوداتل وشركة مياه النيل المملوكة للسيد صلاح إدريس بتاريخ 1996/8/14م والذي أنهى ملكية سوداتل لاسم العمل ، وكل الوثائق موجودة لدى الهيئة القومية للإتصالات ، ولا يعقل أن تقدم سوداتل على إلغاء اسم العمل المملوك لها بدون إستيفاء حقوقها بالكامل ، ويعني هذا أن شركة موبيتل قد حازته وامتلكته بموجب أغراضها المنصوص عليها فى إتفاقية تأسيسها .
أما الطريقة التى تعاملت بها سوداتل لانتزاع التعويض فقد كان أمراً مدهشاً بحق ولا أجد له شبيهاً إلاّ فى أفلام المافيا ، وقد بينت إعتراض وزير العدل فى فتواه واعتراض المراجعين القانونيين فى كل من موبيتل وسوداتل وبينت كذلك أن الأمر وصل إلى التحكيم الدولى وبالرغم من ذلك تمت مصادرة المبلغ من حسابات موبيتل ، فقد كتب رئيس مجلس إدارة سوداتل وزير الدولة إلى مدير سوداتل (يعنى كله سوداتل فى سوداتل) يطلب منه إجتماع للجمعية العمومية لموبيتل لإتخاذ قرار بشأن تعويض سوداتل (المستحق) على موبيتل ، واستخدمت سوداتل أغلبيتها الميكانيكية فى الجمعية العمومية (61% من الأسهم) وبدون إذن من شريكتها (39%) (MSI) لتمرير قرار التعويض ، وحددت المبلغ بـ125 مليون دولار ، وبالرغم من أن الإتفاقيات المبرمة بين سوداتل و(MSI) ، وهى موجودة لمن يرغب فى الإطلاع عليها ، نصت على أن العمل التجاري تتم مباشرته فى مجلس الإدارة تم تجاوز مجلس الإدارة لأن سوداتل لا تستطيع تمرير القرار هناك نظراً لأن الإتفاقيات تنص على أن تُجاز القرارات بموافقة الطرفين في مجلس الإدارة.. علاوة على ذلك فإن الإتفاقيات تنص على أن يُحال النزاع إلى التحكيم الدولى ، ولكن تم تجاوز التحكيم واللجوء مباشرة إلى ممثلى سوداتل فى جمعية موبيتل العمومية لإتخاذ قرار إنفرادى ، ولم تكتمل فصول المسرحية بعد فهناك إتفاقية إدارة بين سوداتل وشريكتها (MSI) تنص على أن يكون منصب مدير موبيتل من نصيب(MSI) ، ولكن تم إبعاد مدير (MSI) وقامت سوداتل بإتخاذ قرار من طرف واحد عيّنت بموجبه مديراً مكلفاً منها وذلك تمهيداً لمصادرة المبلغ ، وقد تم ذلك بالفعل ووُزع جزءٌ

منه كأرباح على المساهمين بالرغم من أن الأمر برمته أمام المحاكم وأمام التحكيم الدولى!! فبربكم هل من مهزلة أكبر من ذلك ؟ أرجو من الأخ عادل الباز أن يستنطق الأخ عبدالقادر محمد أحمد ويسأله لماذا أُبعد من مجلس إدارة موبيتل ، ولماذا أُبعد من مجلس إدارة سوداتل التى كان يحتل منصب رئيس لجنتها المالية بالرغم من أني أخشى عليه إن هو صرح بما لا يُرضي الإمبراطورة ومراكز القوى التى تقف وراءها !!

إن سوق الإتصالات الآن تعمل فيه أربع شركات إثنتان منها جديدتان تعملان فى مجال الهاتف السيار (أريبا) ومجال الهاتف الثابت (كنارتل) ، وإثنتان منهما قديمتان هما سوداتل (الهاتف الثابت) وموبيتل (السيار) ، وتملك سوداتل 61% من أسهم موبيتل لكن سوداتل لا تكتفى بهذه النسبة الكبيرة بل تصر على إمتلاك موبيتل بالكامل رغم أنف الإتفاقيات ورغم أنف الهيئة وتصر كذلك على إخراج شريكها بالرغم من أن الشركتين الجديدتين لا تملك أي منهما أي حصة فى الأخرى ، وبالرغم من أن الهيئة هى الجهة التنظيمية التى تقرر إستناداً على التجربة العالمية وبما يتيحه لها قانونها مصلحة قطاع الإتصالات بما يحقق توازن السوق ويمنع الممارسات الإحتكارية من قِبل الطرف الذي يتمتع بوضع مهيمن Dominant Position والتى تتيح له إخراج الطرف الضعيف من السوق ، بالرغم من ذلك كله فإن سوداتل ترفض بنفوذها الكبير الإعتراف بحق الهيئة ، بل إن مدير سوداتل السابق عبدالعزيز عثمان كان قد وعدنا فى وقت سابق وفى إجتماع مشهود وحضوره موجودون الآن بالعمل على إقناع مجلس إدارته لخفض حصة سوداتل إلى 30% ، لكن سوداتل لم تفعل ذلك وإنما تصر على إحتكار سوق الإتصالات رغم أنف القوانين والسياسات المعتمدة في الدولة وفى العالم أجمع ، بل إنها رفضت توفيق أوضاع موبيتل بنهاية الشهر القادم ،أكتوبر ، والذى من شأنه أن يدر على الخزينة العامة 200 مليون دولار بالرغم من أن الشريك الأجنبى فى موبيتل وافق على ذلك ، والسؤال هو لمصلحة من يا ترى تحمى سوداتل وتساند ولو كان على حساب مصلحة الدولة ؟! فسوداتل تصادر أموال خلطائها وترفض توفيق أوضاع موبيتل الذي يدر على الدولة فى مقابل الرخصة خمسمائة مليار جنيه ، بل وترفض حتى سداد المديونيات والحقوق المترتبة عليها.. فهل من إمبراطورية أقوى من ذلك !!

لقد صدرت خطابى لمدير سوداتل تعليقاً على سعيها لمصادرة حصة شريكتها (MSI) بالآية الكريمة ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعمّا يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيرا)) وكذلك بقوله تعالى ((إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزنى فى الخطاب* قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ماهم وظن داؤود انما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً واناب* فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب))"صدق الله العظيم"* وذلك حتى لا يلهيهم التكاثر عن القيم العليا التى تَمثَّلها نبي الله داؤود عندما استغفر ربه وخر راكعاً وأناب ، ولكن ماذا بقي من تلك القيم يا ترى في دولة المشروع الحضاري ؟ !

علاوة على ذلك فإن سوداتل كانت قد حصلت على إمتياز الهاتف السيار الذي إنتهى فى أكتوبر 2002م كفيئ لم توجف عليه خيلاً ولا ركاباً ، ولم تدفع مقابله شيئاً للدولة ، ولم يكن ذلك جزءاً من حزمة الإغراءات التى قصد بها جذب المستثمرين قبل إنشاء سوداتل وهو أمر لا يختلف كثيراً عن حالة من يشتري منك على سبيل المثال جهاز هاتف سيار فتقدم له بعد ذلك عشرة أجهزة هدية مجانية ، وقد حصل مؤسسو سوداتل حتى الآن على ضعف إستثماراتهم كأرباح ولو كان من حق سودتل تعويض عن إستخدام الإمتياز خلال الفترة السابقة فإن الأحق به هو الدولة التى ينبغى أن تتقاضى ذلك كرسوم ترخيص ، لكن سوداتل لا تشبع ولا يحد من شرهها رادع أو قانون أو إتفاقيات ، ولاتكتفي بالماضي وإنما تصر حتى على إمتلاك المستقبل على حساب البلاد ومصالحها العليا !!

المشكلة الأخرى هى أن (MSI) هذه قد تم شراؤها من قِبل شركة (MTC) الكويتية التى تملك حكومة الكويت 24% من أسهمها ، وبالرغم من ذلك نتحدث عن إستقطاب رأس المال الخليجى والأجنبى!! لكني أستدرك فأقول إن كل شيئ يهون في سبيل إرضاء الإمبراطورة التي يعتبر السودان مجرد قطعة رخيصة في فضائها الفسيح !!

أقول إننا عندما أحطنا الوزير علماً بالمديونية المترتبة على سوداتل لم نفعل ذلك إلاّ للتدليل على أن سوداتل فوق القانون وأنها لا تعترف بالجهة المنوط بها قانوناً الإشراف على وتنظيم قطاع الإتصالات ، فالبرغم من أن عدم سداد الرسوم يخوّل مدير الهيئة جوازاً ووجوباً بموجب قانون الإتصالات بإلغاء رخصة الشركة الرافضة لسداد إلتزاماتها فى الوقت المحدد ، إلاّ أن الهيئة لا تستطيع تطبيق القانون على الإمبراطورة ... كيف تستطيع ذلك وهى التى عجزت عن إنفاذ قرار أقل من ذلك بكثير إتخذته حول رخصة موبيتل فإذا بالإمبراطورة تحشد خلفها مراكز القوى لابطاله ، وقد نجحت أيما نجاح .

أقول إن ما ينعم به المواطن الآن من تهافت شركات الإتصالات على كسب مشتركين جدد يعود بنفع إقتصادى وإجتماعى عظيم على البلاد ، ولا أزال أعتقد بأن قطاع الإتصالات بمقدوره أن يقود مسيرة التنمية لو مُكِّنت الهيئة القومية للإتصالات من القيام بدورها المنصوص عليه قانوناً والمتمثل فى تحرير القطاع ومنع الممارسات الإحتكارية وتشجيع الإستثمار وتهيئة البيئة التنافسية ، وذلك لن يتأتى ما لم يُعاد النظر فى قانون الإتصالات بما يمنح الهيئة المزيد من القوة والإستقلالية إتساقاً مع مطلوبات منظمة التجارة الدولية (WTO) والممارسة العالمية ويقضى على الدور المهيمن لشركة سوداتل حتى تخضع الشركات جميعها لسلطة الهيئة التنظيمية أسوة بما يحدث فى العالم أجمع ، فقد فرضت الهيئة فى العام الماضى غرامة على شركة موبيتل مقدارها سبعمائة وخمسين مليون جنيه دُفعت بالكامل وذلك إستجابة لشكوى من سوداتل نفسها ، كما أن الهيئة فرضت على مؤسسة إتصالات الأمارات ،الشريك الأكبر فى شركة كنارتل ، التخلى عن مقعدها فى مجلس إدارة سوداتل إزالة لتضارب المصالح ، لكنها لم تستطع ولن تستطيع فعل شيئ مع الإمبراطورة ما لم يُعالج الأمر بصورة جذرية .

أقول إن الهيئة بمعارضة من مراكز القوى الداعمة للإمبراطورة فشلت طوال السنتين الماضيتين فى تعديل قانونها بما يجعلها تتبع لرئيس الجمهورية ذلك أن تبعيتها لوزير وتبعية سوداتل لوزير كذلك يجعلها فى وضع ضعيف ، بل يجعل سوداتل أقوى منها خاصة عندما يكون وزير الإعلام والإتصالات المشرف على الهيئة نفسه منحازاً لسوداتل ظالمة أومظلومة وخاضعاً لنفوذها الكبير !!

إن القوة الخارقة التى تفعل كل ذلك بقطاع الإتصالات ، الذي يُعتبر أكثر القطاعات جذباً للإستثمارات بعد البترول ، تحت سمع وبصر الدولة هى التى تمكنت من إخضاع وكسر قلم كبير لطالما صال وجال فى أوجاع المدينة وهمومها بالرغم من أن ما اعتذر عنه الرجل كان قد استند فيه على وقائع ووثائق مفحمة ، بل إن أحدهم ويشغل منصب نائب عميد الطلاب فى إحدى الجامعات حشر أنفه فى الموضوع وانبرى مدافعاً عن الإمبراطورة بالرغم من أنه لا يعلم عن الأمر أكثر مما يعرف راعى الضأن عن تقانة الأقمار الصناعية ، كما أن المافيا قد استطاعت أن تروِّض بوسائلها المعروفة أحد رواد وأساطين سياسة التحرير الإقتصادي ، ولا أزيد عن ذلك !!

إنى أدق ناقوس الخطر وأطالب بإنقاذ قطاع الإتصالات وذلك من خلال الآتى :.

أولاً : منح رخصة الهاتف السيار المتنازع عليها لشركة موبيتل بإعتبارها صاحبة الحق الذى تم إثباته بواسطة الهيئة القومية للإتصالات ، وتوفيق أوضاع موبيتل قبل 31 أكتوبر من هذا العام .أي قبل نهاية الشهر القادم .فى مقابل 150 مليون يورو أسوة بالمبلغ الذي دفعته شركة البشائر بالرغم من أن قيمة الرخصة الآن ينبغي أن تكون أكبر بكثير مما كانت عليه عندما مُنحت قبل نحو عامين .

ثانياً : تعديل قانون الهيئة القومية للإتصالات مع تغيير اسمها بما يجعلها تابعة لرئيس الجمهورية أو البرلمان أسوة بمعظم دول العالم وذلك حتى تكون أكبر من نفوذ شركات المافيا ذات النفوذ الكبير واليد الطولى ، وحتى هذا التعديل لن ينجح لوحده ما لم يُتبع ذلك بالخطوات الأخرى المذكورة .

ثالثاً : تقليل حصة سوداتل فى موبيتل لإحداث توازن فى السوق وبالعدم أن تُمثّل وزارة المالية في مجلس إدارة سوداتل بقيادة وسيطة لا تكون رئيساً لمجلس إدارة سوداتل بأى حال .

رابعاً: التعجيل بقيام مجلس قوى لإدارة الهيئة تكون سوداتل بعيدة عن التأثير فى إختيار أعضائه .

خامساً: إزاحة المدير الحالي لسوداتل لأن وجوده ، في نظري ، يشكل خطراً على قطاع الإتصالات ، وأقول في هذا الصدد إن هناك

بعض الأفراد المدعومين بمراكز القوى أو المؤثرين فيها ظلوا يتحكمون فى بعض القطاعات ويملون سياساتهم على الوزراء المختصين منذ بدايات عهد الإنقاذ الأمر الذي أحدث تشوهات كثيرة وكبيرة فى الإقتصاد الوطنى وجعل تلك القطاعات والإمبراطوريات خارج سلطة الدولة وولايتها على المال العام أو قل نظمها المالية والحسابية ،والوزير الزبير نفسه يعلم ذلك أكثر منى ، وكان قطاع الإتصالات أسيراً لأحد أهم وأخطر مراكز القوى وكان أحد وزراء المالية السابقين ضحية أولئك الذين كان يسميهم (The divine guys)وتعنى (أصحاب الحق الإلهى) ، وفى فمى ماء كثير لا أستطيع إخراجه لكنى أقول إنه لا أمل فى إصلاح شامل إلاّ بتفكيك مراكز القوى حتى يعلو الوطن على المصالح الضيقة وتحل المؤسسية محل مراكز القوى والشفافية محل التكتم والأبواب المغلقة ويحل الحكم الرشيد ،ويشمل الوفاء بالعهود والمواثيق ، محل البلطجة وأكل أموال الناس بالباطل .

أختم بالقول بأننى كنت أعتزم أن أتذرع بالصبر الجميل وأكف عن الخوض فى الموضوع بعد أن غادرت موقعى فى الهيئة لولا أن طرحه من جديد بصورة مغلوطة وإيراد اسمى من قِبل الزبير أحمد الحسن وزير المالية جعلنى أغلب جانب الصدع بهذه الكلمات ذلك أن الوطن أغلى وأكبر من الأشخاص مهما كانوا ، واننى أبرأ إلى الله تعالى مما فعل ويفعل هؤلاء الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون ، بل انهم باتوا لا يتناهون عن منكر فعلوه بعد أن زُين لهم سوء عملهم فرأوه حسناً .

ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد .

قضية الفساد في شركات الاتصالات

اتصل ..... ولاتتحدث 1

عادل الباز

نعم لكم ان تتصلوا مع بعضكم ولكن إياكم ان تتحدثوا عن الاتصالات ، ببساطة لأنها غابة وهنالك صراع بين افيال واسود ترعاها دولة غافلة تسمع وترى ولاتفعل شيئا وكانها تتفرج على سيرك . والسبب عندى ان الأتقياء الأنقياء الذين اختارتهم الدولة لادارة هذا القطاع إما انهم فسدوا أو انهم غفلوا او ابعدوا بسبب انهم وقفوا ضد الفاسدين والغافلين .

اما انا فسأتحدث ، لأننى منذ ان أُصبت بداء الصحافة نذرت نفسى (للربا والتلاف) وثانيا لأن المعلومات تتدفق عندى كنهر شاري من كل الزوايا.

سابدأ بالصراع الظاهر الذى تفجر يوم الاربعاء الماضى حين اعلنت الهيئة القومية للاتصالات سحب امتياز سوداتل الخاص بالهاتف السيار وارجاعه لموبيتل ، وانتهت حلقة منه أمس الأول باستقالة الاستاذ الطيب مصطفى من هيئة الاتصالات . فاجأ هذا الصراع الكثيرين رغما عن اننى نوهت لو يذكر القراء فى اعقاب مادار من صراعات حول الهاتف الثابت وقلت ان الصراعات فى هذا القطاع لا نهاية لها وقلت ان الغافل من ظن ان الاشياء هى الاشياء . سأروى للقراء ما جرى ويجري خلف الكواليس وساحكى ماتحت السواهى بشرط ان آخذ وعدا من القراء ان يظلوا متابعين ومنتبهين لأن حلقات هذا المسلسل ستتنوع وستزداد اثارة والله وحده يعلم ماذا سيجرى حينما نغوص فى الاعماق . متابعة القراء ستشعرنى بالأمان وسترهب من تحدثه نفسه الامارة بالسوء بمحاولة انهاء هذا المسلسل قبل أوانه.

يجدر بنا أولا ان نوضح ماهية العلاقة بين سوداتل وموبيتل قطبا الصراع الحالى . منذ ان تم الترخيص لها بالعمل فى الهاتف الثابت مُنحت سوداتل ترخيص آخر فى مجال الهاتف السيار وفى نفس الرخصة كما تم احتكار خدمة مخارج العالمية لها . يمتد هذا الاحتكار من 1993 الى 2008 . اى خمسة عشر عاما .تحت هذا الترخيص زاولت موبيتل اعمالها . ولكن ماذا عن موبيتل نفسها ؟.

موبيتل شركة مساهمة عامة امتلك فيها الاستاذ صلاح ادريس رجل الاعمال المعروف فى بدايتها 60% من اسهمها ولكن مالبث ان عرض هذه الاسهم للبيع فاشترت سوداتل وشركة اخرى يملكها رجل اعمال يُدعى فتحى مقرها فى بريطانيا تسمى شركة الاستثمارات الخلوية العالمية لانظمة الهاتف السيار msi 39 % من اسهمه واشترت سوداتل ماتبقى وهكذا تعدلت النسب لتصبح الآن كالآتى :

61%لسوداتل (تملك الحكومة في سوداتل 26 % والباقى لمساهمين آخرين (
39 %لشركة. "MSI"
الآن باعت شركة "MSI" نصيبها من الاسهم (39 %) لشركة كويتية."MTC"
الجدير بالذكر ان mtc اشترت اسهم msi فى شركات الاتصالات فى ثلاث عشرة دوله افريقيه.
تفجر الصراع بين موبيتل وسوداتل فى يوليو 2004 حين طالبت شركة سوداتل موبيتل بسداد مبلغ مناسب مقابل انتفاع شركة موبيتل من الرخصة المصدقة باسمها ، يبدو ان مساومات كثيرة جرت وراء الدهاليز ولكنها لم تسفر عن شئ . فى ديسمبر 2004 تقدمت سوداتل بمطالبة رسمية لشركة موبيتل لسداد مبلغ 125 مليون دولار مقابل استغلال موبيتل لهذه الرخصة منذ بداية نشاطها فى 1997م وحتى ديسمبر 2004 . كما طالبت بترسيم اتفاق جديد يحدد سعر الرخصة ابتداءً من اول يناير 2005 وحتى 2008 تاريخ نهاية الترخيص. هنا دخل الكلام الحوش ..!! سألت احد العارفين ببواطن الاتصالات عن غفلة سوداتل ، اذ كيف تنسى شركة مئات الملايين من الدولارات هكذا لسنوات فى الوقت الذى لاتنسى فيه الحكومة مطاردة رسوم ستات الشاى ؟! ابتسم ، وقال لى: عليك ان تسأل سوداتل .. وسأفعل.
الآن هنالك اربعة مواقف . الأول هو موقف سوداتل ، الثانى هو موقف شركة "MSI" ، الثالث هو موقف الهيئة القومية للاتصالات والرابع هو موقف الحكومة السودانية ممثلة فى مسؤوليها الحكوميين . وحتى لايظنن احد اننى اخطأت فى التفريق بين الحكومة وهيئة الاتصالات باعتبار ان الهيئة ممثل الحكومة فى قطاع الاتصالات الرسمى فإنى اقول ، ان هذا ليس هو الموقف الحقيقى اذا ان الحكومة التى هى - كما اتضح لى - حكومات وجهات تتنازعها مواقف ومصالح شتى . ساوضح ذلك لاحقا . واوضحنا موقف سوداتل وهى تطالب بحقها فى امتياز الترخيص والثانى كيف تلقت شركة" MSI" النبأ وكيف تعاملت معه ؟ وماذا كان رد فعل سوداتل ؟ واين الهيئة واين الحكومة من كل ذلك ؟!!. هل سددت موبيتل مبلغ الـ125 مليون لسوداتل ؟ وكيف تم ذلك ؟! . الى اين وصل النزاع الآن ؟ وماهى آفاقه بعد استقالة الطيب مصطفى!؟. !

اتصل..... ولاتتحدث "2 "

عادل الباز

ماذا فعلت سوداتل لنيل مطالبتها تلك ؟! بدأت سوداتل مباحثاتها الخاصة بالتعويض بمبلغ 200 مليون دولار ثم بدأت تنظم خطواتها داخليا. بحسب خطاب صادر من سوداتل وموقع باسم د.احمد المجذوب رئيس مجلس ادارة سوداتل بتاريخ 30 / 11/ 2004 يقول (أكدت كل الوثائق المتاحة صحة وقانونية المطالبة وحق سوداتل فى الحصول على التعويض المناسب وقد امّن على ذلك مبدئيا الإجتماع الأخير لمجلس إدارة موبيتل وقرر إحالة الأمر للشركاء للتفاوض وقد التزم المجلس بتنفيذ ما يتوصل اليه الشركاء ، شهد الاسبوع الأول من شهر نوفمبر المنصرم عقد اجتماعات متتالية بين ممثلى سوداتل وممثلى الشريك الآخر شركة msi ، وقد انتهت الاجتماعات ، التوقعات لاتبشر باستجابة سريعة او مُرضية من طرف الشريك الآخر ، وقد تحسّب وفد الشركة لكل الاحتمالات وأعد اللازم لتأمين حصول الشركة على التعويض المناسب بالتراضى مع الطرف الآخر ، او من خلال تصرف قانونى مؤكد من خلال اجتماع مجلس ادارة موبيتل المحدد له اليوم الثامن من شهر ديسمبر المقبل 2004). أغرب ما لاحظته فى هذا الخطاب او التقرير هو ان التوصية الوحيدة التى جاءت فيه هى اعفاء السيد عبد القادر محمد احمد مدير الضرائب من تمثيل سوداتل فى موبيتل بحجة حاجة سوداتل لقوة التصويت الموحد التى - كما بدت لى فى الخطاب - تمثل خطرا عليها ، وسبب آخر هو ان السيد عبد القادر لم يحضر الاجتماعات. المهم تم إبعاد الرجل كما يتضح فى الخطاب بالتمرير وبعجلة ظاهرة . يبدو لى أن السيد عبد القادر كان يحمل رأيا آخر غير رأى المجلس فى القضية التى سيناقشها المجلس فى اجتماعه القادم وهى كيفية أخذ التعويض. فى ديسمبر 2004 طالبت سوداتل موبيتل بمبلغ 125 مليون دولار مقابل استغلال الرخصة. هكذا حزمت سوداتل أمرها وحددت المبلغ الذى تريده .. على إثر هذه المطالبة عارضت شركة الاستثمارات الخلوية العالمية لانظمة الهاتف السيار msiالتى تمتلك 39 %

من اسهم موبيتل دفع أى تعويض وانكرت احقية سوداتل فى الحصول على أى تعويض مقابل استعمال الرخصة ، وبناءً عليه رفعت دعوى مدنية بالرقم 17/ 2005 لمعالجة هذا الخلاف عن طريق لجنة تحكيم تعقد فى دبى. فى 12 /ابريل/ 2005م رفضت محكمة الخرطوم الطلب المقدم من شركة msi الخاص بفض النزاع عن طريق لجنة التحكيم . فى اعقاب رفض المحكمة للتأييد طلبت شركة msiعقد اجتماع فوق العادة بشركة موبيتل وذلك فى 29 ابريل 2005 حيث تم فيه تمرير قرار يقضى بان تدفع موبيتل مبلغ 125 مليون دولار لسوداتل نظير استخدام الرخصة واستنادا على ذلك اصدر السيد رئيس مجلس ادارة موبيتل الذى هو مدير سوداتل خطاباً الى ادارته بسداد المبلغ أعلاه لسوداتل على حسب ماجاء فى قرار الجمعية العمومية المشار اليه.

حتى لايتوه القارئ ارجو ان الفت نظره إلى ان سوداتل تملك 61 % من اسهم موبيتل مما يعنى ان لها اغلبية فى مجلس الادارة تمكنها من اجازة اى قرار ، وهذا هو ايضا السبب الذي جعل مدير سوداتل رئيس مجلس ادارة موبيتل ، ويعنى ذلك انه حين يخاطب رئيس مجلس ادارة موبيتل مدير سوداتل فإنه يخاطب ذات الشخص الذى يتبوأ مقعدين مختلفين.

بعد القرار اعلاه رفعت شركة msi دعوى أخرى بالرقم 96 /20 05امام محكمة الخرطوم التجارية. مرة أخرى تم شطب الدعوى بواسطة المحكمة فى تاريخ 16 يونيو 2005 وتم الاتفاق على الاحتكام للجنة تحكيم تعقد فى دبى والوصول لقرار نهائى فى النزاع.

يبدو ان سوداتل كانت فى عجلة من امرها ، اذ لم تنتظر قرار لجنة التحكيم الدولية. بطريقة او أخرى حُوِّل هذا المبلغ لحسابات سوداتل من دفاتر حسابات موبيتل .

من اغرب الأشياء ان دخول هذا المبلغ على ميزانية سوداتل سبب إشكالاً من نوع آخر ، ففى تقرير للمراجع القانونى لسوداتل بتاريخ 28 يونيو 2005 قال (كما نلفت الانتباه ايضا الى المذكرة رقم 27 المرفقة ببيانات المالية الموحدة ، تتضمن البيانات المالية الموحدة مبلغ وقدره 125 مليون دولار عبارة عن تأجير امتياز الهاتف السيار الذى طالبت به سوداتل ، وهذا المبلغ له تأثير مباشر على البيانات المالية الموحدة ، وهنالك دعوى قضائية مرفوعة بواسطة msi ضد هذا الاجراء الأمر الذى وصل للمحاكم السودانية وشُطب البلاغ . وعلى حسب نص الاتفاقية وصل الأمر إلى التحكيم الدولى فى دبى وفق قواعد مفوضية الأمم المتحدة حول القانون التجارى الدولى . لازالت الدعوى مستمرة والنتيجة النهائية لهذا الامر لا يمكن تحديدها حاليا). الإشكالات التى تواجه المراجع هنا هى اذا ما اقدمت سوداتل على توزيع ارباح للمساهمين بناء على تضمين هذا المبلغ فى الموازنة فان ذلك يشكل خطورة بالغة على الشركة إذ كيف يمكن استعادة هذه الأرباح اذا حكمت لجنة التحكيم فى دبى لغير صالح سوداتل.

غدا سأوضح موقف الهيئة من الصراع الدائر وموقف وزارة العدل وموقف وزارة المالية وموقف وزارة الاعلام بالتفصيل ، بعبارة أخرى موقف الحكومات التى هى داخل الحكومة.

اتصل ... ولا تتحدث (3)

عادل الباز

تحتاج مواقف مراكز القوى والحكومات داخل الحكومة الى فرز دقيق ، ولكن قبل ذلك اقول لكم ، بصراحة إننى احترت فى أمر هذه الحكومات. هل تعمل هذه الحكومات داخل منظومة واحدة ؟ ام لكل وجهتها ؟ هل مصلحة هذه الحكومات مصلحة واحدة ؟ ام لكل مصلحتها ؟ هل مصلحة الوطن فوق مصلحة الشركات التى لها رعاة واحباب داخل الحكومات ، أم ان مصلحة الشركات دائما تعلو فوق الجميع . إن من يقرأ الورق ويرى والصراع تنخرط فيه الدولة مع بعضها - ينتابه شك عظيم ان هؤلاء المتصارعين يعملون لمصلحة واحدة وسنرى ذلك عياناً بياناً.

لنبدأ بموقف الهيئة القومية للاتصالات التى هى الجسم المنظم لهذا القطاع .. حين تصاعد النزاع بين الشريكين - سوداتل و - MSI كان من الطبيعى تدخل الهيئة بحكم ان النزاع فى نهاياته سيؤثر على اداء القطاع . ولكن ظلت الهيئة تتفرج على النزاع وهو يتصاعد دون ان تتدخل حتى كوسيط . عندما تصاعد النزاع وشعرت شركة msiان سوداتل قد عقدت العزم على نيل ما ادعته من حق لها فى الرخصة (مبلغ 125 مليون دولار) بواسطة الجمعية العمومية لموبيتل دون انتظار نتيجة التحكيم الذى ارتضته لجأت شركةmsi إلى

الهيئة القومية للاتصالات. فى نفس يوم انعقاد الجمعية العومية لسوداتل الذى يفترض ان توزع فيه سوداتل الارباح - تتضمن مبلغ الـ125 مليون دولار - على المساهمين ، بعثت الهيئة بخطاب فى تاريخ 2005/7/7 نفس يوم انعقاد الجمعية العمومية وطلبت فيه الآتى: (وبما ان الأمر برمته لايزال محل نظر فى المحاكم السودانية ولدى التحكيم الدولى فى دبى وفق قواعد مفوضية الأمم المتحدة للقانون فاننا نرجو تأجيل الاجتماع او اسقاط ذلك البند «بند توزيع الأرباح على المساهمين» من جدول الأعمال انتظارا لما تسفر عنه القضية أمام تلك الجهات). لم تأمر الهيئة سوداتل انما قدمت لها رجاء فى غاية الأدب! ولا أعرف ، اذا ما كانت تلك شركة اخرى غير سوداتل هل كان التعامل معها سيكون بذات الاريحية ؟!! وإنى اسأل السيد مدير الهيئة المستقيل الأستاذ الطيب مصطفى هل قانون الهيئة يسمح بالتدخل فى عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركات ام لا ؟ اذا كان يسمح فلماذا التهاون فى أمر من شأنه - كما ترى - ان يسبب فوضى فى سوق الاتصالات ويضر بسمعة البلاد ؟! اما اذا كان لا يسمح فلماذا تتدخل الهيئة اصلا فى ما لا يعنيها فى نزاع الشركات ، إن فى الأمر عجب!

المهم عقدت سوداتل اجتماعها ووزعت الأرباح على المساهمين على الرغم من رجاءات الهيئة واعتراض المراجع القانونى . لم تفعل الهيئة شيئًا لسوداتل !! الغريب انه بعد هذا الصمت اتهمت سوداتل الهيئة انها منحازة لشريكها شركة .msi امتصت الهيئة الضربة وانتظرت جولة أُخرى من الصراع ، وقد جاءتها فى موضوع الرخصة التى سنعرض لموضوعها لاحقاً.

نأتى لفتاوى السيد وزير العدل الذى لا أعرف كيف يصدر فتاواه وبناء على أى طلبات . مثلاً الفتوى التى أصدرها سيادته فى موضوع الرخصة محل الصراع الحالى من طلبها ؟ وزارة المالية هى من طلبت تلك الفتوى ، ما دخل وزارة المالية بالفتاوى الخاصة بصراع الشركات الخاصة. اذا كانت وزارة المالية تمثل حكومة السودان فى سوداتل بنسبة 26 % ووزارة العدل تمثل حكومة السودان فهل من العدالة ان تُفتى وزارة العدل فى شأن للحكومة فيه مصلحة ؟! أم ان الأسلم - ومايدرأ الشبهات - ان تحتكم الشركات فى نزاعها للقضاء او لهيئة تحكيم دولية . كيف سيطمئن المستثمرون إذا كانت الحكومة هى الخصم والحكم . هل كلٌ من يطلب فتوى من وزارة العدل يجدها حاضرة ؟ حتى وإن كانت فى شأن لايخص طالب الفتوى ، ليستخدمها فى حسم صراعات الحكومة مع الشركات الأجنبية الغبية التى استثمرت ملايينها فى دولة دون ان تدرك ان حكومة تلك الدولة لها مصالح تحميها بواسطة الفتاوى لا بواسطة القضاء النزيه المستقل!!؟؟

فى يوم ممطر اثناء تدشين بشائر لأعمالها ، فجّر الطيب مصطفى مفاجأة ضخمة بانهاء امتياز سوداتل الخاص بالهاتف السيار . بعد الحفل لاحظ الحاضرون حوارا عنيفا يجرى بين الأستاذ الطيب مصطفى وسبدرات ، بعده تفجّر الموقف كلية بين الهيئة ووزارة الاعلام. أصدر السيد وزير الإعلام الأستاذ عبد الباسط سبدرات قراراً ، بإلغاء قرار الهيئة الخاص بإلغاء امتياز الرخصة ، وقال فى خطابه للهيئة بتاريخ 14 / 7/ 2005 (إن هذا القرار معيب قانونيا وإداريا ويتعارض تماماً مع فتوى السيد وزير العدل الملزمة والتى اتفق معها كوزير مختص عليه أُصدر القرار الآتى:

1 - بطلان القرار

2- ضرورة الالتزام بفتوى وزير العدل).

فى رأيى ان الطريقة التى تعامل بها الأستاذ الطيب مصطفى مع السيد وزير الاعلام لم تكن لائقة ، مما ادى إلى أن يعتبرها السيد وزير الاعلام اهانة شخصة لحقت به . ولكن أية مصلحة يريد السيد وزير الاعلام تحقيقها لوزارته ؟ أو للهيئة التى هو مسئول عنها ؟ وأية مصلحة ستتحقق له فى الإلتزام بفتوى لم يطلبها وضد مصلحة الهيئة التى هو مسئول عنها ؟!. الرخصة التى يجرى الصراع حولها يبلغ سعرها فى حده الأدنى 150 مليون دولار ، فلماذا تهب وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الاعلام الرخصة لشركة اذا كان فى الإمكان تحصيل هذا المبلغ لمصلحة الخزينة العامة ؟؟! سأقدِّر ان الطالبين الفتوى والمفتين والموافقين على الفتوى قد اقتنعوا بحق سوداتل وقدّروا ان يناصروها بإعتبار ان هذا هو الحق والعدل . ولكن الم يكن من الأوفق ان يتركوا الهيئة تذهب بنزاعها هذا مع سوداتل إلى المحاكم ، فيحكم القضاء وخاصة ان الموضوع به أكثر من وجهة نظر قانونية. بغض النظر عن احقية سوداتل فى هذه الرخصة فالطريقة التى تتعامل بها مؤسسات الدولة مع سوداتل فيها كثير من التخليط .إن من الأسلم للدولة - توخياً للعدالة

ولسلامة المنافسة الحرة - أن تناى بنفسها عن مجالس إدارات الشركات وان تبقى حكماً عدلاً بين المتنافسين درءاً لشبهة المصلحة التى تفسد المنافسة كما تفسد اعضاء المجالس الموقرين انفسهم .. كما سنرى.

اتصل ..... ولا تتحدث (4)

عادل الباز

الرخصة وما ادراكم ما الرخصة ؟ هذا الصراع الذى تستغربون يدور حول اكثر من مائة وخمسين مليون دولار ؟ هذا مبلغ تتطاحن فيه الشركات وتصطف مراكز القوى داخل الحكومة ، كل إلى الجانب الذى يليه او الذى يريحه .اما نحن جماعة الشعب السودانى مطلوب منّا الا نعلم ، واذا علمنا يتوجب علينا ان نتفرج ولا نتدخل وكأن الذى يجرى امامنا لا يهمنا برغم اننا من اكبر المساهمين فى الشركتين سوداتل وموبيتل . الشعب السودانى يملك 26 % فى سوداتل. وسوداتل تمتلك 61 % من موبيتل ، هذه الملايين من الدولارات التى هى اسهمنا اذا ما خرجنا نسأل عنها قالوا لنا ما دخلكم ؟ وما مصلحتكم ؟ وكأننا تنازلنا عنها للموظفين يشيدون بها القصور على ضفاف الانهار وفى الزوايا.

سأبدأ من فتوى السيد وزير العدل الصادرة سنة 2001 يقو ل فيها فى البند ثالثا: (الاتفاقية المبرمة بين حكومة السودان وشركة سوداتل الموقعة فى 1993 والمعدلة فى 1997 بمنح امتياز الهاتف السيار لشركة سوداتل ،والتى تعتبر احدى المؤسسين والمساهمين فيها ضمن آخرين ، وعليه فإن ممارسة موبيتل للامتياز لا سند له فى القانون ، وتعتبر سوداتل قد خالفت نصوص الاتفاق المبرم معها). لفت نظرى ان وزير العدل يقر ان شركة موبيتل تمارس العمل فى مجال الاتصالات بلا سند فى القانون . واننى أسأل السيد وزير العدل ما جزاء من يمارس عملا بملايين الدولارات دون سند فى القانون اى دون رخصة . ؟ . وما جزاء سوداتل التى خالفت نصوص الاتفاق الذى ابرمته معها الدولة التى يمثلها السيد وزير العدل ؟ .

الفتوى الثانية اثبتت امتياز الهاتف السيار لسوداتل ؟. السؤال المطروح بغض النظر عن دفوع سوداتل اذا كان هذا رأى وزير العدل فى اكثر من فتوى ، يثبت احقية سوداتل فى الهاتف السيار ، لماذا يقيم الاستاذ الطيب مصطفى الدنيا ولا يقعدها ؟.

فى خطاب بعثت به الهيئة فى تاريخ 12 /2005/7 تقول فيه: (بما ان الامتياز الذى كان ممنوحا لسوداتل بعدم المنافسة فى مجال الهاتف السيار قد تم انهاؤه بتاريخ 5 /10 /2002 بموجب تعديل المادة (6) من اتفاقية الحكومة وشركة سوداتل (المبرمة فى 19 /4 /1994). المادة السادسة المعدلة فى الاتفاق بين حكومة السودان وشركة سوداتل تقرأ: (تمنح الحكومة سوداتل امتيازا بعدم المنافسة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية (المخارج العالمية) لمدة كلية تبدأ من تاريخ اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب لعام 1423هـ الموافق اليوم الخامس من شهر اكتوبر لعام 2002م وحتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر اكتوبر لعام 2005 م. كما تمنح الحكومة سوداتل امتيازا بعدم المنافسة فى مجال (جى. ام .ب. اس). بناء على هذا التعديل الذى لم يرد فيه اى امتياز للهاتف السيار لسوداتل ، اعتبرت الهيئة ان الامتياز لسوداتل فى هذا المجال قد تم انهاؤه ، واعتبرت ان موبيتل بهذا هى صاحبة الترخيص فى مجال العمل فى الهاتف السيار ابتداءً من تاريخ 5 /10 / 2002). سوداتل تقول انها وافقت طواعية على التنازل عن حقها فى احتكار خدمة الهاتف السيار ، ولم تتنازل عن العمل كشركة فى هذا المجال ، وتقول سوداتل فى خطاب بعث به مديرها العام للسيد المدير العام للهيئة القومية للاتصالات بتاريخ 16 /5 / 2005 (تجدر الاشارة إلى أن هذه الاتفاقيات والامتيازات قد مُنحت لسوداتل قبل انشاء الهيئة ، ولا نعتقد ان من حق الهيئة إلغاؤها او عدم الاعتراف بها). تتمسك سوداتل ايضا بخطاب صادر من الهيئة بتاريخ 25 /9 / 2004 افاد الآتى: (تؤكد الهيئة القومية للاتصالات ان ملكية رخصة الهاتف السيار (موبيتل هى لسوداتل) الحقيقة ان امر هذا الخطاب حيرنى ففيه اعتراف صريح بأحقية سوداتل فى الرخصة ، فكيف ينكر الاستاذ الطيب بعد هذا الخطاب على سوداتل ملكيتها للرخصة ؟ . حملت هذا الخطاب وذهبت استفسر الاستاذ الطيب عن هذا الموقف المتناقض.

حكى لى قصة عجيبة . قال: « اثناء غيابى خارج البلاد انبت احد الموظفين فى الهيئة وفى هذه الاثناء اتصل السيد الوزير احمد مجذوب وزير الدولة بالمالية ورئيس مجلس ادارة سوداتل بالهيئة ، بالاستاذ صديق ابراهيم الذى يعمل كمدير مكلف ، فأملى الوزير

على الموظف المكلف الخطاب المطلوب والذى كان فى مصلحة سوداتل. ويمكنها من الرخصة. عند وصولى استنكرت تصرف الوزير وألغيت هذا الخطاب ، واعلنت ذلك لكل الجهات المعنية وواجهت الوزير الذى لم ينكر الواقعة.). اذا صحت رواية الطيب مصطفى ولا اظنه يكذب فلا بد ان يُحسم هذا الوزير ، التى تثير تصرفاته الشكوك ، فإما ان يعمل وزيرا للدولة ،او يعمل وزيرا مفوضا عند سوداتل .الكرسى الذى يريح سيادته عليه ان يميل عليه وألا يمارس هذا الخلط احتراما لنفسه ومكانته ومكان الدولة التى عينته.
افتى وزير العدل بأحقية سوداتل فى الرخصة. الهيئة استغلت ذات الفتوى (حتى تاريخ حصول موبيتل على امتياز جديد من السلطة المصدقة). فاتكأت على هذا النص وقرر الاستاذ الطيب مصطفى تمكين موبيتل من الرخصة ابتداءً من 5 /10/ 2002م.
اصدر الاستاذ عبد الباسط سبدرات قرارا ألغى به قرار السيد مدير الهيئة ملتزما بفتوى السيد وزير العدل ، فعادت الرخصة مرة اخرى لسوداتل . استقال الطيب مصطفى ولزم منزله . هذا هو المشهد والموقف حتى الآن والله وحده يعلم ماذا سيجرى بعد هذه الدراما المتصاعدة .
غدا سأحكى للقراء ما جرى خلف الكواليس منذ بداية متابعتنا للاحداث وحتى يوم امس ، هذا قبل ان نبحر فى «الغريق. «
اتصل .... ولاتتحدث «5 «
عادل الباز
لماذا لم يوقفوك حتى الان ؟ هل هنالك جهة ما راضية عن ماتكتب ؟ اخشى ان يشتروك ؟ اعمل حسابك المافيا لاتعرف الرحمة ؟ لانريد معلومات عن الصراع ، نود ان نعرف ماذا نهبوا ؟. يا اخى ماتقول الكلام كلو وتريحنا ؟ ماهى الزوايا واين هو نهر شارى ؟.
كانت هذه عينة من الاسئلة التى تصب على رأسى بشكل يومى من القراء ، وكنت سعيدا بها . الناس لم تعد تثق فى مايقال ، واظن انه حتى الصحفيين لم يصدقوا ان الرقابة قد رفعت وهم احرار الان فما يفعلون . لقد كنت اولا استهدف ان امارس حريتى فى التعبير وطرح القضايا لأرى ما اذا كان الورق الذى تم امضاؤه فى الدستور يعنى شيئا ام انه مجرد كلام تعود بعده حليمة لقديمها . لابد من وضع ماكنا ننادى به من حرية تعبير وحريات صحفية فى محك التجربة ، وللحقيقة والامانة لم تتدخل اية جهة رسمية لمنعى او ايقافى عن الكتابة ولا حتى بابداء الملاحظات.
الجهتان الرسميتان اللتان اتصلتا ، احداهما ناقشت ، والاخرى تساءلت ، الاولى حاورناها دون ان تجرؤ على تهديدنا. والثانية اجبنا على تساؤلاتها بما نعلم ، وقلت لها (والله انا نفسى لا اعرف متى ساغلق هذا الملف ،لاننى ببساطة لم اصل بعد الى نهايته ... فقط تابعونا.)
الطيب مصطفى كعادته بدا غاضبا علىَّ باعتبار اننى اورد معلومات غير صحيحة ، وأثير تساؤلات هى فى مصلحة خصوم الهيئة الكثر.
قلت للاستاذ الطيب: الغريب ان من تقصدهم يعتقدون اننى اناصر الهيئة واردد ماتقوله ، ولكن لابأس لايهمنى ان تغضب ، كما لايهمنى مايهرفون.
انا جد شاكر لاسلوب الحوار الراقى الذى اتبعته معى سوداتل . لقد دعتنى سوداتل للحوار مرتين حول قضايا التعويض والرخصة . فى البداية تشككت فى طبيعة الدعوة وطريقتها فرفضت ان اذهب لمبنى سوداتل ، اذ ان الذهاب الى مبانى الشركات فى مثل هذه الاجواء من شانة ان يثير شكوكا شتى . اصر د. الباقر احمد عبد الله على للذهاب لحضور مؤتمر صحفى هناك ، فذهبت وحضرنا المؤتمر الصحفى الذى اوضحت فيه سوداتل موقفها من الرخصة ومن التعويض . ولكننى لم اقتنع بما جاء فى الورق وفى المؤتمر من مبررات ، ولكننى شعرت ان هيصة المؤتمرات الصحفية لاتوفر جواً مناسباً لمناقشة هادئة . طلبت من الاخوة فى سوداتل ، وهم شباب نعرفهم لم تتلوث ايديهم بسوء ولم يلغوا فى فساد ، طلبت منهم ان التقى المستشار القانونى لان لى تساؤلات ومسائل بالغة الدقة احب ان استوثق منها . استجاب الاخوة لطلبى رغما عن الاجواء المتوترة التى احسستها فى دهالز الشركة . اول امس التقيت السيد احمد قاسم المستشار القانونى ، وهو رجل ذو خلق ، وقادر على ادارة حوار دون تشنج ، يبدو انه وفد على سوداتل بعد زمان الغوثة . جلست مع الرجل اكثر من ساعة ، وحدثنى بصراحة عن اشياء ، قال إنه يأتمننى علىها ، وانا عند وعدى . فهمت منه كيف ترى سوداتل الحقائق ولماذا تصرفت بالشكل الذى تصرفت به مع شريكها ام اس اى. لم اقتنع بكثير مماقال ، واظن انه لم

يكن طرفا فى كثير مما جرى. تفهمت بعضا مما قال باعتبار ان حقائق السوق تؤدى لمثل هذا النوع من الصراعات .قلت له فى النهاية انا شاكر لهذه المقابلة مهما اختلفنا ، فان اسلوب تعاملكم معى كان حضاريا . وقلت له دعنى اصدقك القول ، ان الذى اثرناه عن سوداتل حتى الان ليس به مايعيب سوداتل وان اعتبرنا ماجرى طمعا من الشركة وضارا بسمعة البلاد ،ولكنه على اية حال ليس فسادا . الملفات التى بيدنا وسنقوم بنشرها ايضا لاتفضح سوداتل ، انما تفضح الذين ارادو تحويل سوداتل من رمز لنجاح الاستثمارات فى البلاد الى مرتع خصب لفسادهم.

قلت لرفاقى فى هذه الصحيفة ، كثيرا ماحدثتكم عن الصحفى المستقل المستقيم المهنى ، الان جاءت ساعة اختبارنا جميعا . لقد ساءت سمعة الصحفيين حتى تجرأ احد الوزارء وادعى ان هذه المهنة مجرد دعارة ، اى والله. نعم هنالك ثلة من الوافدين على المجتمع الصحفى اساءوا الى المهنة ، ولكن واجبنا قبل الرد على اسفاف هذا الوزير ،لابد من الاستقامة فى اداء واجبنا المهنى . ستجر علينا مثل القضايا التى نعالجها صنوفا شتى من التهديد والوعيد والاغراء ، وتلك هى اللحظة التى نحول فيها الحديث عن الاستقامة والاستقلال والمهنية الى فعل حي ، و ليس مجرد حديث يدعيه صحفيون مفلسون اخلاقيا ومهنيا.

هوامش :

شكرا للوزير سبدرات الذى كان عادلا فى توزيع فرص الاسئلة فى المؤتمر الصحفى بالامس ، بدليل انه اعطى الفرص لكل من طلبها ماعدا لرئيس تحرير هذه الصحيفة ، الذى طلب فرصة للسؤال ولم يطلب امتيازا لرخصة.

اتصل ..... ولاتتحدث (6)

عادل الباز

ادعوكم اليوم ان تتصلوا مع بعضكم ، ومع من يعنيهم الأمر ، وتتحدثوا جميعاً ، لأنه اذا اصبحت الحكومة تراعى مصالح الشركات ومساهميها اكثر من مصالح مواطنيها فإن ذلك يدعونا أن نسأل الحكومة ، قبل ان نسأل الشركات التى تحترف اساليب التحايل! وتتعطف على مساهميها بأرباح لا يستحقونها! لماذا توزع اموالنا على مساهمى الشركات دون وجه حق ؟ !

الذين سنأخذ اليوم بتلابيبهم هم السادة الهيئة القومية للاتصالات وعلى رأسها الاستاذ الطيب مصطفى وبعده السيد الزبير أحمد الحسن وزير المالية.

الخبر المنشور اليوم فى الصفحة الأولى من هذه الصحيفة الذى يفيد ان شركة سوداتل تمنعت حتى تاريخ الخطاب المنشور عن تسديد مبلغ «31» مليار دينار مستحقة للهيئة عليها ، والسبب - فى ما يبدو لى - أن امبراطورية سوداتل قوة عظمى تُخيف من تخيف ، وتهب المصالح لمن تهب ، وانها ربت لها احباباً ومريدين وحيران ولا نقول عملاء - ماشاء الله - فى كل الوزارت والهيئات ذات الصلة . السيد الطيب مصطفى المدير العام للهيئة سنشهد له اولا بالحق انه لم يلغ فى فساد ونعرف أنه حريص ان يعمل بالحق فى كل منصب اداه ، هؤلاء الرجال حينما تراهم قصّروا فى اداء مايعرفون انه الحق ، تستغرب أى شئ يستحق ان يخشوه بعد ذلك ؟.

السيد الطيب مصطفى وبناء على مستندات متنوعة وبتواريخ متعددة امامى ، أشهد انه لاحق سوداتل وعبر سنوات يأمرها تارة ويستعطفها تارة اخرى ، حتى اننى اندهشت لكثرة الاجتماعات والمحاضر والخطابات المترجية لهذه الامبراطورية لسداد ماعليها. والذى زاد حيرتى ان الاستاذ الطيب مصطفى الذى يستغرب فى دلال سوداتل هو نفسه من ألغى رخصة الشركة العربية حينما عجزت عن سداد رخصة الهاتف السيار الذى آل حاليا لشركة بشائر . يخيل إلى ان هنالك ثلاثة اسباب لموقف السيد مدير الهيئة ، الأول اعتقادة بانه سيحصل على هذه الأموال بطرق سلمية ولكن بعد توزيع سوداتل ارباحها فى 2005/7/7 على مساهميها ، اعتقد ان هذا الوهم قد تبخر . الثانى ان السيد الطيب مصطفى اخافته قوة الامبراطورية ولاشك انه حينما جلس على كرسى الهيئة ورأى كيف يتأدب الوزراء فى حضرتها فيدبجون الخطابات ويملونها على الموظفين خدمة مدفوعة مقدماً . ادرك الاستاذ انه ليس من السهل معافرة امبراطورية بهذا الخطر فآثر درب السلامة والاجتماعات ذات الوعود والخطابات الملساء . انظر لهذه العبارة التى

اوردها السيد الطيب مصطفى فى خطابه بتاريخ 13 /7/ 2005 للسيد مدير سوداتل (واعجب والله من شعور سوداتل انها فى مأمن من العقاب بالرغم من انه أمر متاح بموجب القانون واللوائح !!) نحن الذين ينبغى ان نتعجب ونتساءل يا ترى لماذا بقيت سوداتل بمنأى عن العقاب اصلا اذا كان قانون الهيئة يتيح ذلك ان فى الامر عجبا فعلا يااستاذ ؟. ازيدكم عجباً ، انظر لمدير الهيئة فى ذات الخطاب يقول (على سوداتل ان تعترف بالهيئة القومية للاتصالات وذلك ان عدم اعترافها بها وتعاملها معها يعتبر عدم اعتراف بالقانون الذى انشأها) يؤكد السيد مدير الهيئة هذه المعانى حين ياتى بالدليل دليل ان هذه الامبراطورية التى تضع الحكومة فى جيبها وتستهتر بمؤسساتها ولاتأبه لوزرائها فيقول (وما ادل على ذلك من تمنعها من دفع الرسوم المترتبة عليها والبالغة 3128664159 دينار كرسوم ترخيص علاوة على رسوم تجديد الترخيص السنوى لعام 2005 حسب ماورد فى ميزانية 2004 والتى تبلغ (552650275) - صعبت علىّ قراءة هذه الأرقام فقلت فى نفسى ياربى دى كم دولار - فى نهاية الخطاب ينوه السيد مدير الهيئة: (كما تعلمون ان هذه الاموال مال عام يعود للدولة). نعم هى كذلك مال عام وبعد هذا يسألنا الوزراء مامصلحتكم ؟! هذه حقوقنا تتبرع بها الحكومة لمساهمى سوداتل هذه ليست تركة تخص السيد مدير الهيئة ولاوزير المالية! اتعرفون من هم كبار مساهمى سوداتل الذين تذهب اموالكم لجيوبهم ؟. سننشر عليكم قائمة الفقراء البؤساء مساهمى سوداتل الذين يتلقون صدقاتكم عبر الحكومة قريبا ..

من أغرب ماوجدت فى المستندات وجدت ان امبراطورية سوداتل لم تكتف بعدم دفع ما يليها من استحقاقات للهيئة بل تعدت على مال عام آخر لا يخصها . خطاب آخر بعث به مدير الهيئة لوزير المالية بتاريخ 2005/7/7 يشكو فيه ظلم سوداتل يقول (علاوة على عدم سدادها للمبالغ المستحقة لصندوق تطوير المعلوماتية لأكثر من عام وهى اموال لادخل لها بها ولافضل لها فى جمعها) .

وجدت مبلغا بـ 500 الف دولار وخطاب آخر يشير الى ان سودتل قد سددت مبلغ200 الف دولار وتبقى عليها 300 الف هذا الخطاب بامضاء السيد عبد اللطيف عبد القادر نائب المدير العام آنذاك وهو الآن مستشار بسوداتل. الخطاب 4 / 12 / 2004 .السؤال لماذا تأخذ سوداتل اموال لاتخصها ؟ ياترى من باب الهمبتة ام الإستهبال ؟! الا يكفى سوداتل الاتدفع ماعليها من استحقاقات فى الرخصة فتأكل مع ذلك اموال الناس بالباطل ؟. ارجو ان يتكرم احدهم علينا بالاجابة ثم ارجو من العالمين ببواطن سوداتل الغريقة ان يفتونا ماذا تم فى اموال دعم صندوق المعلوماتية هل سددت خلال الايام الفائتةام ان الجماعة عاملين نائمين لسّه .. وهيهات.

سوداتل لا تدفع حق تجديد ترخيص عملها .. ولاتدفع للخزينة العامة اموال صندوق المعلوماتية.. واشياء اخرى لا تدفعها سوداتل .. امبراطورية سوداتل تفعل كل هذا اتعرفون لماذا ؟ !

ستعرفون.... حين نتوقف مع السيد وزير المالية وبعده مع الامبراطورة نفسها!!

الفساد فى شركات الاتصالات

كيبلات الفساد فى الاتصالات (1)

عادل الباز

قبل أن أبدأ سلسلة مقالتى هذه حول الغابة العجيبة التى تسمى الاتصالات أرجو أن أوضح أن مايجري فى عالم الاتصالات ظل لفترة طويلة بعيدا عن الرقابة ويمكننى القول إن ثلاثة أسباب جوهرية حالت دون وضع ممارسات هذا القطاع تحت الضوء. أولها هو خوف أجهزة الإعلام من سطوة الشركات العاملة فى مجال الاتصالات باعتبار أنها أكبر شركات معلنة وتضخ مئات الملايين شهريا للصحف فلايمكن إغضابها مهما فعلت وتلك هى خيانة المهنة.ما أزعجنى بالأمس أن كثيرين اتصلوا مشفقين على الصحيفة ومحذرين من عواقب الخبر الذى نشرناه. كان أغلبهم يؤكد أننا سنفقد إعلانات زين بسبب هذا الخبر وستتضرر الصحيفة ماليا جراء ذلك وبعضهم تطوع وقال (إنت الدخلك فى صراع الأفيال ده شنو ماتشيل اعلاناتك وتسكت).إذن مالفرق بين الصحافة والدعارة إذا كنا نبيع

أخلاق المهنة وشرفها فى مزاد الاعلانات.خير لنا ان نغلق صحفنا وأرزاقنا على الله.هذا مانؤمن به وقد أكدناه فى أكثر من موقع وواقعة لعلهم يصدقون.
الأمر الثانى هو أن الحكومة المستفيد الأول من هذا القطاع تجهل تماما مايجري فيه وسنوضح ذلك وما يهمها فقط هو الجبايات التى تأخذها من الشركات كما اتفق بقانون أو بلا قانون.الامر الثالث هو جهل أغلب الصحفيين بمايجري فى هذا القطاع على الرغم من أهميته إذ أنه يمثل أكبر قطاع يحوز على أضخم استثمارات فى البلاد بعد البترول.
أثار الخبر الذى نشرناه بالأمس حول أمر القبض الذى أصدرته نيابة المال العام فى مواجهة السيد مدير شركة زين الأستاذ خالد المهتدى لغطا كثيفا فى كثير من الدوائر إذ لم يتوقف هاتفى عن الرنين طوال اليوم حتى أننى دهشت للحساسية المفرطة التى يتعامل بها المسئولون والجمهور والشركات من نشر أي خبر يمس شركة أو مؤسسة حكومية. لمن فاته الخبر مثار الضجة فإننى أعيده الآن..
علمت (الأحداث) أن الهيئة القومية للاتصالات دونت بلاغا فى نيابة المال العام فى مواجهة شركة زين للهاتف السيار (زين) وأمرت بإلقاء القبض على مديرها العام خالد المهتدي وذلك فى أعقاب خلاف نشب بين الشركة والهيئة حول مبلغ 70 مليون دولار طالبت الهيئة زين بسداده لصالح صندوق المعلوماتية فى حين طالبت زين بتحصيل هذا المبلغ عبر الطرق القانونية.(
الخبر ليس جديدا فقد وصلنى منذ أيام ولكنى تريثت فى نشره حتى أفهم أصل الحكاية فمثل هذه الأخبار العويصة تتطلب تقصيا متأنيا على الرغم من استغرابى الشديد من الطريقة التى تعاملت بها الهيئة القومية للاتصالات مع شركة زين وهى أقدم شركات الهاتف السيار وأوسعها انتشاراً وأضخمها استثماراً. سعت الهيئة القومية للاتصالات وهى المسئولة عن تنظيم هذا القطاع وتنميته لحسم خلاف مالى مع شركة زين بالذهاب الى نيابة المال العام وفتح بلاغ ضد مديرها وأخذ عساكر لمبنى الشركة بأمر قبض!!.هذا مدهش.وكان هذا سببى لتقصى الحقائق. لماذا فعلت الهيئة مافعلت مع شركة كبرى كزين ؟قد يكون الحق بطرف الهيئة وقد تكون تحت السواهى دواهى!! كلو وارد. المهم معرفة الحقائق.ذهبت أبحث عن الحقائق عند العالمين ببواطن الأمور ونقبت فى الأوراق التى استطعت بخروج الروح أن أعثر عليها فذهلت. هذه قضية عويصة ليست كما تبدو فى السطح.هى ليست قضية بلاغ ضد مدير زين ولا أموال لم تدفع ، بل هى قضية فوضى شاملة تضرب قطاع الاتصالات لدولة غافلة عنها وغاضة الطرف عن مايجري فيها من فساد باين ومستتر.
قبل أن أختم هذا المقال الافتتاحى أرجو أن أنوه إلى أن جهات كثيرة ستسعى لايقاف نشر هذه المقالات فلى سابق معرفة بأساليب الإيقاف القانونى وغير القانونى ، والملتوي لكن عهدي مع القراء لن أتوقف عن النشر إلا بأمر يقضى بإغلاق هذه الصحيفة.أرجو من الإخوة فى نيابة المال العام الإبتعاد عن التدخل تحت أى حجة فهم من المفترض أن يكونوا حماة للمال العام. لا أتصور أنهم سيتستروا على كشف فساد يطال مايحرسونه.أعرف أن ذلك سيجر علينا غضب المعلنين والجهات المسئولة والمختصة ولكن نعمل شنو ياهو شغلنا (مارقين للربا والتلاف). الى الغد.

كيبلات الفساد فى الاتصالات!! (2)

عادل الباز

سأبدأ لكم اليوم الحكاية من أولها. فى مؤتمر صحفى عقده السيد سعد البراك رئيس مجلس إدارة زين قبل نحو أسبوعين سألت سيادته عن مستقبل استثمارات زين فى السودان فقال لى لابد من سياسة واضحة فى مجال الاتصالات وقال (نشعر بأننا سائرون فى رمال متحركة وكل ما نطالب به هو الالتزام بالقانون.) فقلت له هل طرحتم ذلك على الرئيس فى لقائكم به اليوم. قال نعم. وفى ذلك الوقت كنت أتابع موضوع الرخصة الرابعة التى تنوى الحكومة منحها لشركة منافسة لزين وتلك قصة أخرى شائكة لم يحن أوانها.لم أفهم ماذا يقصد السيد البراك حول القانون ومطالبته بسياسة واضحة. و لم تمضِ سوى ساعات حتى تفجر الخلاف عنيفا

بين (زين) و الهئية القومية للاتصالات. السبب أموال تخص صندوق المعلوماتية وما أدراك ما صندوق المعلوماتية ؟.عشرات الملايين من الدولارت تتدفق على هذا الصندوق السحري!! قبل أن أمضي فى القصة سأطلع القراء على أصل وفصل هذا الصندوق فسره باتع.!!

فى العام 2001 أصدر رئيس الجمهورية وأجاز المجلس الوطنى قانون الاتصالات وتم تكوين الهيئة القومية للاتصالات تأسيسا عليه بديلا للمجلس القومى للاتصالات .لم يعطِ هذا القانون الذى هو بين أيدينا الحق للهيئة بإنشاء أي صناديق فليس ذلك من ضمن اختصاصات الهيئة بحسب القانون ورغم ذلك أنشأت الهيئة الصندوق!! تقول وثائق الهيئة.

(تم إنشاء صندوق دعم المعلوماتية بموجب القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2003م بتاريخ 2003/5/21م ليكون موردا لدعم مشاريع تطوير المعلوماتية فى السودان ويعمل هذا الصندوق على تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير هذه الخدمة فى الأماكن المختلفة فى السودان دون النظر إلى الفجوة الاقتصادية وذلك من أجل سد الهوة بين المدن والريف فى السودان.).إذاً هو صندوق منشأ بموجب قرار وزاري وما أكثر وأبأس القرارات الوزارية فى بلادنا.!!. الفكرة رائعة ونبيلة وهى دعم وتطوير البنية التحتية للاتصالات ؟ هل ساهم الصندوق حتى الآن فى البنية التحتية للاتصالات فعلا وكيف وأين هى.؟ دعك من ذلك الآن سأوضح لكم لاحقا إنجازات الصندوق العظيمة !! المهم وضع هذا الصندوق بين يدى المدير العام لهيئة الاتصالات والوزير المختص!! حسنا ولكن من أين للصندوق المراد ما ينفذ به أهدافه النبيلة تلك ؟.القانون المذكور أعلاه والمجاز من المجلس الوطني يحدد من أين تأتى موارد الهيئة كالآتى: تتكون الموارد المالية للهيئة:

(ا) الدعم المقدم من الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات.

(ب) من الرسوم المتحصلة من رخص استيراد واستخدام أجهزة الاتصالات.

(ج) عائد الخدمات الاستشارية التى يقدمها المجلس.

(د) أي رسوم أخرى يتم الحصول عليها نظير الخدمات التى تؤديها.

(هـ) القروض والهبات والوصايا التى يوافق عليها الوزير.

(و) أي موارد أخرى يوافق عليها الوزير.

انتهى

لاحظوا معى (أى موارد أخرى يوافق عليها الوزير فى الفقرة (و).هذا هو القانون الذى يحدد مصادر تمويل الهيئة ولكن حين أُنشئ الصندوق السحري صنع لنفسه مصادر تمويل لا علاقة لها بمصادر تمويل الهيئة نفسها ، إذ تقول وثائق الصندوق

)يتم تمويل الصندوق من النسبة المفروضة على تعريفة الاتصالات للهاتف الثابت والمتجول وعلى خدمة الإنترنت.)السؤال هنا من الذى فرض تلك النسبة على تعريفة الاتصالات وبأى قانون ومتى وكم هى ؟. هل تعرفون كم يأخذ هذا الصندوق السحري من جيوبكم سنوياً دون أن تدروا ؟ صدقوا أو لاتصدقوا ملايين الدولارات !! كم هى تحديدا ؟ وفيم أنفقت ومن المسئول عن إنفاقها وبأي قانون!!.الى الغد بإذنه تعالى.

كيبلات الفساد فى الاتصالات!! (3)

عادل الباز

بالأمس بدأنا فتح ملف صندوق المعلوماتيـة أو الصنـدوق السحـري ، وستخرج منه عجائب بلاشك!!.اليوم سأستعرض حكاية شركة زين مع هيئة الإتصالات ، بعد تقصّ للحقائق من عدة جهات ومصادر ، ليس من بينها زين ، ولا الهيئة القومية للإتصالات. أودُّ أن أوضح أنَّنى حرصت على التحقق والتدقيق فيما معى من أخبار ووثائق ، رغم كامل ثقتى بها ، إلَّا أنَّنى آثرت أن تكون إفادتى ومعلوماتي للقُرَّاء شاملة ، تشتمل على رأي أطراف النزاع فى القضية المطروحة ، وبعد ذلك يمكن أن أقول كلمتي كمُحققٍ صحفي

فيما جرى. ذهبت للأخوة فى شركة زين لسماع روايتهم حول ما جرى بينهم وبين الهئية القومية للإتصالات ، لم أجد مسئولاً لأتحدث معه ، فالسيّد خالد المهتدي خارج السودان ، والسيد إبراهيم محمد الحسن في الشمالية ، والموجودون لايرغبون فى الحديث أو غير مسموح لهم بذلك.
خرجت من شركة زين متوجها للهيئة القومية للإتصالات ، وفى الطريق اتصل بى السيد مدير مكتب رئيس الهئية الأخ أسامة ، وأبلغنى أن الهيئة تدعونى للتوقُّف عن نشر أي أخبار أو مقالات خاصة بموضوع مشكلة الهيئة مع زين بحُجَّة أن القضية أمام نيابة المال العام ، فقلت له إننى لن أفعل ذلك لثلاثة أسباب الأول هو أننى لا أرى مايستحق إيقاف النشر ، والثانى أن موضوع النيابة هذا لايمنعنى من نشر الأخبار ، والآراء فهى لاتؤثر فى عدالة التحقيق ، وثالثاً أنا صحفى وليس موظفاً لدى الهيئة!!. أخطرت الأخ أسامة برغبتى فى لقاء إدارة الهيئة لسماع روايتهم حول ماجرى. حوَّلنى السيد أسامة للسيد صدِّيق ، وهو الرجل الثانى فى الهيئة القومية للإتصالات ، الذى كرَّر لى ذات مطالب الأخ أسامة وكرَّرت عليه ذات ردِّي ، وحاول الأخ صدِّيق أن ينبّهنى إلى أن مايقوله حول إيقاف النشر هو رأي الوزير شخصياً ، بقوله إن الوزير يجتمع معهم الآن فى ذات الموضوع!!. طلبت من السيد صديق أن يُدلى بإفادته حول الموضوع ، ولكنه اعتذر وطالب بايقاف النشر ، فاعتذرت. وها أنا استمر فى النشر مع حفظ حق الهيئة فى الرد كما طلب.
بدأ النزاع حول الأموال التى تُوَرَّد لصندوق المعلوماتية ، منذ العام 2004 ، إذ دفعت سوداتل آنذاك مبلغ 400 الف دولار لصالح الصندوق من الأموال التى جمعتها من المواطنين حسب أومر الهيئة. فى وثائق سوداتل المبلغ المطلوب تحصيله هو(واحد دينار عن كل دقيقة صادرة من الهاتف السيَّار ، بجميع الحِزَم إلى هاتف سيَّار آخر ، أو أىّ هاتف ثابت ، محلى أو قومى ، لدعم صندوق المعلوماتية . إضافة 2 دينار عن كل دقيقة صادرة عالمياً من الهاتف السيار لدعم صندوق المعلوماتية). وحسب الوثائق فإن تحصيل هذه المبالغ استمر حتى 2005 ولست متأكداً متى بدأ ، وأغلب الظن أنه بدأ بعد صدور القرار الوزاري رقم 7 فى تاريخ 21-5-2003 أى بعد صدور قانون الهيئة بعامين (19 يونيو 2001). يعنى ذلك أن الهيئة القومية للإتصالات إستخدمت شركات الإتصال لتحصيل هذه المبالغ التى تصل إلى ملايين الدولارات ، هكذا (قلع إيد) بلا قانون من المواطنيين المشتركين فى شركات الإتصال دون علمهم.!!!
بعد قليل توقفت سوداتل عن الدفع مما أدَّى لنزاع تطاول حتى غادر السيد الطيب مصطفى مؤسس هذه الضريبة اللاقانونية موقعه فى الهيئة.
جاء دور زين ، وبدأت المشكلة بعد أن طالبت الهيئة شركة زين قبل أشهُر بدفع مبلغ سبعين مليون دولار ، تحت حساب صندوق المعلوماتية!!. كان رد شركة زين أنها لم تتحصل هذا المبلغ من الجمهور ابتداءً ، حتى تُسدِّده للهيئة ، والسبب الذى ذكرته فى ردِّها على الهيئة أنها لاتستطيع تحصيل أموال من المواطنيين دون قانون فتعريفة الشركة للدقيقة مُعلنة للجمهور ، وهى لاتشمل أى رسم إضافى ، إذا أن أى رسم دون قانون يمكن أن يُدخلها فى مخالفة قانونية لا قِبَل لها بها. (تذكرت حديث السيد البرَّاك ، حول القانون والسياسة الواضحة). وظلت الهيئة القومية للإتصالات تطالب شركة زين بالسداد ، وظلت زين تطالبهم بالقانون الذى يخوّل لها جمع هذه الأموال لصالح الصندوق دون جدوى. فاختارت الهيئة أن تستخدم القانون ضد شركة زين ومديرها العام لجباية ملايين الدولارت بلا قانون!! كيف ؟
نلتقي السبت بإذنه تعالى...

كيبلات الفساد في الإتصالات !! (4)

عادل الباز

جزاهم الله خيرا !! لم يخيبوا ظنى فبعد 72 ساعة من بدء الحملة على الفساد فى قطاع الاتصالات نشطت الكيبلات تسعى لايقاف النشر!!. فى المقال الاول فى هذه الحملة قلت الآتى (قبل أن أختم هذا المقال الافتتاحي أرجو أن أنوه إلى أن جهات كثيرة ستسعى

لايقاف نشر هذه المقالات فلى سابق معرفـة بأساليب الإيقـاف القانونى وغير القانونى).لم تتأخر نيابة الصحافة والمطبوعات فهاهي تصدر الأمر التالى نصه(أصدرت نيابة الصحافة والمطبوعات بوزارة العدل أمراً بحظر النشر فى البلاغات قيد التحري ، وقرر وكيل نيابة الصحافة المستشار أحمد عبداللطيف فى أمر مكتوب حظر نشر أي مادة صحفية تتعلق بأي بلاغ جنائى رهن التحري ما لم تأذن النيابة المختصة بذلك كتابة باستثناء ما يرد من وزارة العدل ، مشيراً الى ان عدم التقيد بالأمر يعد فعلاً يؤثر على سير العدالة فى المعنى الذي نصت عليه المادة 115 من القانون الجنائى وقد يعرض الجهة التى تقوم بنشره لإجراءات جنائية.).لا أعرف ماهى تلك الجهة التى سعت الى نيابة الصحافة لإيقاف النشر أنيابة الصحافة نفسها أم وزارة العدل أم شبكة المستفيدين من عدم كشف الحقائق ؟ الله أعلم.

جاء هذا القرارمعمما خاصا بوقف النشر فى أية قضية رهن التحري ولما كانت القضية التى أسعى لكشف جذورها فى الاتصالات هى القضية الوحيدة المطروحة الآن فى الساحة فإننا نعتقد أن المستهدف هو هذه الصحيفة وتحديدا ماأثرناه حول الاتصالات.الآن كيف سنمضى ؟ سنتوقف عن كشف ملابسات القضية تحت التحري وهى قضة الهيئة ضد شركة زين استجابة لرغبة نيابة الصحافة مع الأسف. وسنعاود النشر حال تسوية هذه القضية.

سنفتح ملف الهيئة القومية للاتصالات وصندوقها السحري(صندوق دعم المعلوماتية). فى مقال سابق قلنا فى العام 2001 أصدر رئيس الجمهورية وأجاز المجلس الوطنى قانون الاتصالات وتم تكوين الهيئة القومية للاتصالات تأسيساً عليه بديلا للمجلس القومي للاتصالات .لم يعطِ هذا القانون الذى هو بين أيدينا الحق للهيئة بإنشاء أى صناديق فليس ذلك من ضمن اختصاصات الهيئة بحسب القانون ورغم ذلك أنشأت الهيئة الصندوق!! تقول وثائق الهيئة. (تم إنشاء صندوق دعم المعلوماتية بموجب القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2003م بتاريخ 2003/5/21م ليكون موردا لدعم مشاريع تطوير المعلوماتية فى السودان ويعمل هذا الصندوق على تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير هذه الخدمة فى الأماكن المختلفة في السودان دون النظر إلى الفجوة الاقتصادية وذلك من أجل سد الهوة بين المدن والريف في السودان).

موارد الصندوق

يتم تمويل الصندوق من النسبة المفروضة على تعريفة الاتصالات للهاتف الثابت والمتجول وعلى خدمة الإنترنت) إذن فرضت ضريبة بلاقانون لتمويل الصندوق ...لاقانون له.. فكيف تصرف الصندوق فى تلك الأموال التى تدفقت عليه من نهب جيوب المواطنين دون معرفتهم ؟.الانجازات المنشورة فى موقع الهيئة القومية للاتصالات.

قام الصندوق بالشراكة مع مؤسسات تمويل مختلفة ووزارة المالية بتنفيذ المشروع الذي بدأ تنفيذه فى العام 2004م بتوزيع عدد خمسين ألف جهاز حاسوب للعاملين بالدولة.المشروع الثانى هو مشروع حواسيب المدارس .بدأ التنفيذ الفعلى للمشروع فى العامين 2005 — 2006م بتزويد عدد مائة واثنان وعشرون (122) مدرسة وتم تزويدها بإنشاء معمل لكل مدرسة مع إيجاد وسيلة للطاقة لكل معمل. المشروع الثالث يعنى بالمواطن الالكترونى: ينفذ هذا المشروع بالتضامن مع منظمات المجتمع المدنى وهو يهدف إلى محو الأمية التقنية من خلال تدريب المواطنين عبر - مراكز التدريب الخاصة مجانا ففى العام 2006م تم تدريب عدد ألف وخمسمائة(1.500) متدرب على البرامج الأولية التشغيلية للحاسوب الآلى. أما فى مجال الحكومة الالكترونية فكانت مساهمات الصندوق بتزويد كل ولاية بعدد خمسين جهاز حاسوب — دعم المركز القومى للمعلومات بعدد مائة وعشرون جهاز حاسوب لافتتاح مراكز لتدريب الموظفين بالوزارات الاتحادية والولائية. هذه هى المشاريع التى نفذها الصندوق و المنشورة على موقعه. إذا اعتبرنا أن الصندوق وزع فى كل مدرسة خمسون جهازا يصبح جملة الأجهزة التى ساهم الصندوق فى تمويلها وتوزيعها فى مشاريعه الأربعة 56395 جهاز حاسوب فقط.!!

جملة المبالغ التى صرفت على هذه الأجهزة التى أغلبها مستوردة من الصين 28197500 دولار (ثمانية وعشرون مليون ومائة وسبعة وتسعون ألف وخمسمائة دولار) تقريباً. السؤال المطروح على مسئولى الهيئة ، هل هذه كل المبالغ التى جُمعت خلال ثلاث سنوات أم هنالك أموال أخرى جمعت من المواطنين لجعلهم مواطنين الكترونيين ؟!. إذا كانت الهيئة تطالب الآن بمبلغ 70 مليون دولار

من شركة واحدة فبالضرورة أن تكون هنالك مبالغ أخرى متوفرة. أين هى ؟ هل هى بخزينة الهيئة أم بالصندوق أم وردت الى الخزينة العامة أم نفذت بها مشاريع أخرى من شاكلة الكتاب الالكتروني المسمى الجنس فى الاسلام.!!
نلتقى غدا. باذنه تعالى

كيبلات الفساد في الإتصالات !! (5)

عادل الباز

بالأمس قلنا إن جملة المبالغ التى صرفت على هذه الأجهزة التى أغلبها صناعة صينية (28 مليون مائة وسبعة وتسعون الف وخمسمائة دولار) تقريبا.هذه الأجهزة استور دت بواسطة كونستيوم لخمس شركات أرزها دتاتا نت ، واتو رايدر ،و ديموند ، وسى سى اس ، وشركة سى ايه دي دي.استوردت هذه الشركات خمسون الف جهاز وهنالك شركة أخرى استوردت خمسة الاف جهاز للجامعات والولايات. تم تمويل هذه الأجهزة من بنك أمدرمان الوطنى بمبلغ عشرين مليون دولار تقريبا من شركة قريت وول الصينية. سعر الجهاز بلغ 410 دولار.لقد نقبت وراء هذا العطاء الذى بدا لى مريبا ، وتقصيت حول الشركات التى نفذته وأسعار الأجهزة التى استوردت وللأمانة وجدت أن العطاء كان شفافا أشرفت عليه لجنة نزيهة نفذ كما ينبغى من قبل الشركات. القضية التى حيرتنى فى هذا الموضوع أن صندوق دعم المعلوماتية انحصر دوره فى توفير الضمانات اللازمة لبنك أمدرمان الوطنى فلم أدر هل هو صندوق ضمان أم هو صندوق دعم للمعلوماتية ؟ لقد استوردت هذه الأجهزة وبيعت بالأجل لكثير من النقابات التى ربحت هى الأخرى منها وباعتها بالأقساط لمنسوبيها. إذا كانت العملية كلها بيع وشراء فأين ذهبت أموال الصندوق المرصودة لدعم المعلوماتية ؟. بالأمس استعرضنا المشروعات التى نفذت ونشرت وثائقها فى الموقع الاليكترونى للهيئة والتى هى اقل من مبلغ ثلاثين مليون دولار. طيب أين باقى الأموال ؟. لعلها وردت لخزينة الدولة أو لعلها فى خزينة الصندوق أين هى ؟ هذا السوال أقلقنى وطفقت اسأل عن تلك الأموال وأتقصى. هدانى تفكيري إلى أن هذه الهيئة بحكم أنها هئية حكومية فلابد أن تقرير المراجع سيوضح لى وين الملايين. اجتهدت حتى تحصلت على تقرير المراجع العام النسخة الكاملة وعكفت عليه ورقة ورقة حتى وجدتها.نعم فى الصفحة (39)من تقرير المراجع العام عن الهيئات والشركات للعام المالى 2005. ذكرالمراجع العام حول مراجعته قطاع النقل والمواصلات والاتصالات الآتى(يتكون هذا القطاع من 26 وحدة ويتضمن هذا العدد وحدة واحدة لم تقدم حساباتها إطلاقا للديون.اعتقدت انها لابد ان تكون الهئية ولكن بالنظر الى قائمة الشركات والهيئات وجدت ان الهيئة قد قدمت ميزانيتها للمراجعة وتمت المراجعة. وفى صفحة 22 من الحسابات الختامية للواحدات الاتحادية ،ان جملة ماتم تحصيله من قبل الهيئة القومية للاتصالات هو مبلغ 850 مليون دينار فقط.!!.أى أربعة مليون ومائتان وخمسون الف دولار لاغير.هذه كل الأموال التى أظهرها تقرير المراجع العام لعام 2005 .إذا كان السودانيون بحسب السيد الرئيس يتحدثون بما يعادل ثلاثة مليار دولار والهيئة تأخذ عن كل دقيقة صادرة داخلية 2دينار وتأخذ عن كل دقيقة عالمية دينار بحسب وثائق سوداتل لتعريفة المكالمات للعام 2005 فإن الأموال المتوقع جمعها فى هذه الحالة أكثر بكثير من الرقم الذى أورده المراجع فى تقريره للعام 2005م وهناك عدة احتمالات ، إما أن تكون شركات الاتصال قد قامت بجمع هذه الأموال من المشتركين ولم توردها لصالح الهيئة أو أن تكون الشركات وردت هذه المبالغ لصالح الهيئة وجنبت فى حسابات أخرى لم يطلع عليها المراجع والاحتمال الثالث ان تكون هذه الأموال قد صرفت فعلا على مشاريع صندوق دعم المعلوماتية وكل هذه الاحتمالات ستقودنا بلاشك الى دهاليز خطرة

كيبلات الفساد في الإتصالات !! (6)
عادل الباز

بالأمس قلنا إن جملة ماتمَّ تحصيله من قبل الهيئة القومية للإتصالات هو مبلغ 850 مليون دينار فقط.!!. أي أربعة مليون ومائتان وخمسون ألف دولار لا غير. هذه كل الأموال التى أظهرها تقرير المراجع العام لعام 2005 . إذا كان السودانيون بحسب السيّد الرئيس يتحدثون بما يعادل ثلاثة مليار دولار ، والهيئة تأخذ عن كل دقيقة صادرة داخلية 2دينار ، وتأخذ عن كل دقيقة عالمية دينار بحسب وثائق سوداتل لتعريفة المكالمات للعام ، 2005 ، فإن الأموال المتوقع جمعها فى هذه الحالة أكثر بكثير من الرقم الذى أورده المراجع فى تقريره للعام 2005م ، وهناك عدة احتمالات ، إما أن تكون شركات الاتصال قد قامت بجمع هذه الأموال من المشتركين ولم تورّدها لصالح الهيئة ، أو أن تكون الشركات ورَّدت هذه المبالغ لصالح الهيئة ، وجنَّبت فى حسابات أخرى لم يطلع عليها المراجع ، والإحتمال الثالث أن تكون هذه الأموال قد صُرفت فعلا على مشاريع صندوق دعم المعلوماتية. وكل هذه الاحتمالات ستقودنا بلاشك إلى دهاليز خطرة. اليوم نفحص هذه الدهاليز الخطرة.

إذا كانت الشركات قد جمعت هذه الأموال من المشتركين بلاقانون ، فهذا يضعها تحت طائلة جرائم المال العام ، ويمكن للمشتركين رفع قضايا لاسترداد ما تمَّ تحصيله منهم طوال سنوات ، وهى بلاشك ملايين الدولارت. ومعاقبة هذه الشركات. أما إذا تحصَّلت الشركات الأموال ولم تورّدها للهيئة فإن ذلك أيضا يُعد جريمة ونهب بلاقانون. ندعو الشركات لعدم توريد ما تحصّله الى الهيئة وإعادته إلى المشتركين ، أو على الأقل مشاورتهم فى كيفيَّة التصرُّف فيه.

الإحتمال الثانى هو أنَّ هذه الأموال استلمتها الهيئة فعلاً ودخلت حساباتها ، ولكن السيد المراجع العام لم يتمكَّن منها لمراجعتها ، فجاء المبلغ الذى تمَّت مراجعته هزيلاً مقارنة مع الملايين التى يُفترض أنها حُصِّلت من قبل الهيئة. ففى هذه الحالة يعنى أن هذه الأموال قد جُنِّبت فى حساب خاص بالصندوق أو بغيره ، وليس هنالك مايدعونى أن أشكك فى ذمم القائمين على أمر الهيئة حتى الآن. كنت قد سألت السيد وزير المالية الذي ظل لمدى سنوات يشكو من التجنيب سألته عن ما هى تلك الجهات التى هى فوق الدولة والقانون ، التى لاتستجيب لقرارات الدولة ؟ لم يجبنى السيد الوزير. الأسبوع الماضى قال سيادته إن تلك الجهات التى لاتورِّد أموال الدولة للمالية ستُعاقب. والحقيقة أننا كل عام نستمع لهذه المعزوفة دون أن نرى عقوبة قد أوقعت بمؤسسة. هل الهيئة تجنِّب مواردها خارج خزانة الدولة ، وأين ؟ فى البنوك الداخلية أم البنوك الخارجية ؟.

الاحتمال الثالث هو أن تكون هذه الأموال قد وصلت الهيئة وأنفقتها على مشروعاتها الخاصة ، بدعم المواطن الإلكترونى بالأجهزة والمراكز والتدريب وطباعة كتاب الجنس فى الإسلام!!. بالمناسبة قال دكتور عادل عبد العزيز أمس فى مقاله بهذه الصحيفة إن زُوَّار موقع كتاب الإسلام والجنس بلغ مئات الآلاف وهم سودانيون من فئة الشباب. وأنا أُصدِّقه. لو أنهم أعطونى هذا الكتاب ونشرته فى الأحداث لقفزت مبيعاتى إلى مائة ألف. أدُّونا حقوق الطبع يادكتور!!. المشكلة التى تواجه هذه الفرضية ، أن المشروعات التى أعلنت عنها الهيئة فى موقعها أو تلك التى يوردها دكتور عادل عبد العزيز الأمين العام للجمعية السودانية لتقانة المعلومات إحدى الجهات المستفيدة من الصندوق. هذه المشروعات قدَّرناها بما لا يزيد عن ثلاثين مليون دولار على أحسن الفروض ، فهل هذه هى كل أموال الهيئة خلال الأربع سنوات الماضية!!. إذا كانت مطالبة الهيئة لشركة زين وحدها 70 مليون دولار ، فكم بلغت الأموال التى دفعتها الشركات الأخرى!!. الله وحده أعلم ثمَّ ناس الهيئة واحتمال المالية ، أما المراجع العام حارس أموال الشعب فهو قطع شك لايعلم ، وهو الجهة الوحيدة التى يُفترض أن تعلم علم اليقين!!. أين ذهبت ملايين الدولارت ياتُرى ؟ الدعوة موجهة للسيد وزير المالية ومن بعده السادة فى الهيئة ثم المراجع العام ، للإجابة على هذه التساؤلات فمن حق الشعب أن يعرف أين ذهبت أمواله وكيف جُمعت منه بلاقانون وفيمَ انفقت ؟ إذا أجبتم كفى الله الصحفيين جهد التقصِّى ، وإذا لم تفعلوا فإننا ماضون فى البحث والتقصِّى إلى أن يحصحص الحق. هنالك 48 ساعة متاحة ليصلنا الرد ، وبعدها سنطلعكم على قصة البُرج ، فلعلَّ جزء من الملايين قد دُفن هنالك!!!.

كيبلات الفساد فى الاتصالات!! (7)
عادل الباز

أين ذهبت ملايين الدولارت ياتُرى ؟ الدعوة موجهة للسيد وزير المالية ومن بعده السادة فى الهيئة ثم المراجع العام ، للإجابة على هذه التساؤلات فمن حق الشعب أن يعرف أين ذهبت أمواله وكيف جُمعت منه بلاقانون وفيمَ أُنفقت ؟ إذا أجبتم كفى الله الصحفيين جهد التقصِّى ، وإذا لم تفعلوا فإننا ماضون فى البحث والتقصِّى إلى أن يحصحص الحق. هنالك 48 ساعة متاحة ليصلنا الرد ، وبعدها سنطلعكم على قصة البُرج ، فلعلَّ جزء من الملايين قد دُفن هنالك.!!!.

هذا ماختمنا به مقالنا الأخير من سلسلة مقالاتنا حول الاتصالات.كما توقعنا لم يجب السيد وزير المالية ولا المراجع العام على تساؤلاتنا وحاولت أن أفهم سر هذا الصمت فهناك احتمالات الأول أن يكون السيد وزير المالية يعرف كيف جمعت هذه الأموال بلاقانون فما عساه ان يقول ؟. قد يكون الوزير لايعرف كيف أُنفقت هذه الأموال ولسبب يعلمه الله لايستطيع أن يسأل فالهيئة على رأسها فريق.!!.أما المراجع العام فهو لاينطق خيراً أو شراً مع أن الشعب يرغب فى سماع صوته لأن هذه الأموال لاتخص ورثة أحد ، إنما تخص أموال عامة جمعت من الشعب السودانى بلا قانون ، لايعرف كيف أنفقت.لا أعرف ماذا فعلت نيابتا المال العام والثراء الحرام فنحن الآن أمام قضية مال عام تحصلته مؤسسة عامة دون وجه حق ، وهذا المال لم يؤخذ من جيوب شركات الاتصال بل أخذ من جيوب المشتركين دون علمهم ، وهذا ثراء حرام.إذا كانت الحكومة تغمض عينيها عندما تنهب هيئاتها وشركاتها الموطنين دون وجه حق وإذا اعتدى المواطنون على الأموال العامة تزج بهم فى أقبية السجون فويل للمطففين ثم ويل للمطففين.!!

إذا كانت هذه الجهات تدس رأسها فى الرمال وتعتقد أنها يمكن أن تنجو من الملاحقة الإعلامية بالصمت ، فهذا لن يكون. سنظل نطارد هذه القضية وسنجبرهم فى نهاية المطاف على الكلام ، وسننشر ما بطرفنا من مستندات وإذا كانت هناك حكومة مسئولة وبرلمان لديه أدنى مسئولية تجاه أموال الشعب ، لابد أن يسألا الهيئة القومية للاتصالات عن الأموال التى جمعتها بلا قانون فيم أنفقتها ولكنى بصراحة لا أنتظر منهما موقفاً فالحكومة لاتأبه لصورتها فى الرأي العام. أما البرلمان الذي أقر القيمة المضافة وهي ضد المواطنين لاينتظر منه السهرعلى أموالهم.

الآن نبدأ حكاية البرج.

يقول دكتور عادل عبد العزيز المدافع الشرس عن الهيئة بحكم علاقته الوثيقة بهم والفوائد المتبادلة: (من المشروعات الكبيرة التى تقيمها الهيئة القومية للإتصالات من مواردها ، إنشاء برج المعلوماتية والاتصالات وهو مبنى ذكى تجري عمليات بنائه حالياً فى منطقة الجريف غرب شمال كوبرى المنشية.) ويضيف المبنى باختصار هو مشروع تنموى مولته وزارة المالية خصماً على الإيرادات من الرخص التى منحت لشركات الاتصالات وقد تجاوزت مليار دولار. ويخطط صندوق دعم المعلوماتية للاستفادة من البرج فى مشروعاته المختلفة.) حيرنى دكتور عادل بهذا الرقم (مليار دولار).من أي رخص جاء هذا الرقم. الرقم بطرفى أقل من ذلك بكثير. هل يقصد الرخص وتجديداتها ؟ أم أخذت المالية مبالغ من الشركات كدين يسدد فى المستقبل.؟ د.عادل بحكم صلته بالأمن الاقتصادي أقرب الى مواقع المعلومات مني ، فهل له أن يوضح لنا موضوع الرخص هذه فلايرهقنا بتقصي إضافي ؟ خلونا ننتهي من موضوع البرج.!!

مايهمنى فى هذا الموضوع الآن هذا المليارالذى هو جزء من إيردات الهيئة لوزراة المالية. مولت منه المالية البرج المدهش.هل صرفت عليه المالية كل المليار أم أقل ؟وإذا كانت المالية مولت البرج ، أين ذهبت أموال المشتركين التى حصلت بلا قانون ؟. بكم شيد برج العجائب هذا ؟.ماهى الشركات المنفذة وماهى الشركة سنتكس CENTECS؟

غداً سأمتعكم أولا بنشر صورة هذا البرج قبل أن نوضح الأموال التى صرفت فيه من أجل المواطن الإلكتروني الذي تقتله الملاريا والنزفية وهو يحملق فى هذا البرج ذي الثلاثين طابقاً على ضفاف النيل الأزرق.(بئر معطلة وقصر مشيد.(

نلتقي غداً بإذنه تعالى.

كيبلات الفساد فى الاتصالات!! (8)
عادل الباز

مايهمنى فى هذا الموضوع الآن هذا المليار الذي هو جزء من إيرادات الهيئة لوزارة المالية. موَّلت منه المالية البرج المدهش. هل صرفت عليه المالية كل المليار أم أقل ؟ وإذا كانت المالية مولت البرج ، أين ذهبت أموال المشتركين التى حُصِّلت بلا قانون ؟. بكم شُيّد برج العجائب هذا ؟. ماهى الشركات المنفذة وماهى الشركة سنتكس ؟CENTECS
غداً سأمتعكم أولا بنشر صورة هذا البرج قبل أن نوضِّح الأموال التى صُرفت فيه من أجل المواطن الإلكتروني ، الذي تقتله الملاريا والنزفية وهو يحملق فى هذا البرج ذي الثلاثين طابقاً على ضفاف النيل الأزرق.(بئر مُعطَّلة وقصر مشيد.(
هذا ماختمنا به حلقة الأمس وكل ما أرجوه ألا يفقد القراء الاتجاه والصبر إذ اننا نمحِّص ماتحت أيدينا من وثائق ومعلومات بشكل حذر. نعرف أن المتربصين سيحاولون ايقاف هذه الحملة بأية طريقة ، إذا ما وجدوا أي اتهامات لايسندها دليل فتلك أمانيُّهم "لجرجرتنا" فى المحاكم هيهات.
بدأت فكرة انشاء برج للهيئة القومية للاتصالات على أيام الأستاذ الطيب مصطفى ، وكان التقدير أن يتم بناء هذا البرج فى موقع الهيئة القومية للاتصالات الحالى شمال مستشفى ابن سيناء ، إذاً تملك الهيئة موقعا متميزا وعمارة وأرض. ولكن فى العام 2004 تغيرت الفكرة وتمَّ الإتصال بولاية الخرطوم ، وطرحت فكرة اقامة برج الإتصالات فى موقع أكثر تميُّزاً على شاطئ النيل الأزرق ، وبالفعل وافقت الولاية على اعطاء أرض بمساحة خمسة آلاف متر مربع للهيئة ليُشيَّد عليها البرج فى الضفة الغربية للنيل الأزرق بالقرب من كبري المنشية ، بينما وعدت الولاية بتسليمها مقر الهيئة والأرض التى تخصها. يعنى الموضوع لم تدخل فيه أموال إنما تمَّ عن طريق المقايضة!!. لبناء البرج طرحت عطاءات شاركت فيه عدة شركات أهمها شركة دان فوديو وشركة أين وقاب وشركة انجاز. كان العطاء الأساسى المتعلق ببناء البرج نفسه من نصيب الشركة المقاولة أين وقاب. وشركة سنتكس هى الاستشاري ، كما توضح الصورة المنشورة فى الصفحة الاولى. 16 مليون دولار تقريبا هى قيمة العطاء للهيكل الأساسى ، ثم بعد ذلك توالت سلسلة شركات ،اوكلت اليها أعمال تنفيذ أشغال مختلفة ، ليبلغ مجمل المبلغ حوالى ستون مليون دولار تقريبا ، غير ما يمكن صرفة فى تجهيز المبنى. تذكرون أن مبنى بنك السودان كلَّف خمسين مليون دولار.!!. الستون مليون دولار تساوي قيمة كل الأراضي التى تسمى أراضى الوابورات سابقا ببحري ، والتى اشتراها أمير قطر وسيُقام عليها مشروع استثماري.!!.
لكن ماهى أهمية هذا البرج الذى يستحق كل هذا الانفاق والذى يستحق أن تأخذ فيه الهيئة أموالاً بلاقانون ، وتنفقها فى مثل هذا المبنى. يقول دكتور عادل عبد العزيز الذى يتولّى راية الدفاع عن الهيئة الصامتة قبل أن يلحق به آخرون استفادوا من أموال الهيئة ، يقول دكتور عادل(هذا البرج ليس برجاً إدارياً كحال الأبراج التى تقيمها بعض المؤسسات الحكومية ، ولكنه مدينة تقنية متكاملة ، يضم غرفاً محصَّنة لخدمات الوزارات المركزية ، وخدمات الحماية والتأمين لمعلومات الدولة الحساسة ، الأمنية والاقتصادية والإجتماعية ، وفق مخطط الحكومة الإلكترونية ، ويضم المبنى طوابق لإنتاج وتوثيق المحتوى السودانى "كل الإنتاج الفكري والإبداعى السودانى ، مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية". ويشمل هذا استديوهات للانتاج السمعى والبصري ، كما يحوي المبنى مقار لمنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال تقانة المعلومات والاتصالات ، ومراكز تدريب متقدمة فى مجال المعلومات والإتصالات ، ويزوّد المبنى بالطاقة من خلال الألواح الشمسية). إذن هذا هو البرج الموعود ، وحقا هذا برج عجيب ، صرف عليه من لايملك.. من أموال من لايدري!!. من فوَّض هؤلاء العباقرة فى أخذ أموالنا لصرفها على هوى أنفسهم واشواقهم فى بناء البنايات المتطاولة.؟. هل الأبراج المترفة هى الأولوية ؟ أم بناء مؤسسات التعليم والمستشفيات. هل تأسس المجتمع الإلكترونى أصلا حتى يُقام له صرح ذو ثلاثين طابقا ، أم أنَّ هذه كيبلات بلا بقر!!. كم عدد الذين سيستفيدون من هذا المبنى ومن هم.؟. أرأيتم سفهاً أكثر من هذا ؟ تأخذ الهيئة أموال بلاقانون وتشيد أبراج لا ضرورة ملحة لها الآن ثم تمضي لترهب الشركات ، لتجمع المزيد من جيوب

المواطنين دون علمهم ، وإذا رفضوا جرجرتهم فى النيابات. هل هذه هيئة بداخل دولة أم أنها دولة فى شكل هيئة ؟ من أي قوى عظمى داخل البلاد تستمد هذه الهيئة قوتها ؟. اليوم عرفنا أين دفنت الهيئة جزءاً من أموالنا وسنطارد ماتبقَّى.. وغداً بإذنه سننشر وثائق المراجع العام حول الهيئة ، مقارنة بوثائق الهيئة نفسها لتروا العجب.!!

النهب المنظم ملف الشركات العامة : شركة سنين .. نموذج ساطع

الميدان ، مايو 2003

فى 15/2-1992 وبعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي مباشرة تم إنشاء شركة سنين ، كأول شركة تكونت بهدف احتكار التجارة الداخلية ، وامتصاص الفائض الاقتصادي. توسع نشاطها لاحقاً ليشمل إدارة المشاريع الزراعية وتشغيل المنتزهات والانتاج الصناعى ، كذلك شمل نشاطها الاستيراد وانتاج وتصنيع اللحوم.

بدأت الشركة عملها فى 1992 بمجموعة خمسة أشخاص ووصل العدد فى 1998 إلى 178 شخصاً. اعتمدت الشركة على موازنة مالية (مفتوحة) من ولاية الخرطوم ، وتكون مجلس إدارتها من موظفين فى ولاية الخرطوم حيث ينص النظام الأساسى فى الفقرة 20 على ان يتكون أعضاء مجلس الإدارة من المؤسسين فقط وهم ولاية الخرطوم والاتحاد التعاونى لولاية الخرطوم.الهيكل الإداري للشركة يتكون من مجلس الإدارة والمدير العام ، ثم مساعد المدير العام للشئون المالية والإدارية وتتبع له سبعة وحدات ، ثم المدير التجاري وتتبع له اربعة أقسام ووحدة واحدة. توجد أيضاً بالشركة احدى عشر لجنة مختلفة تحت إدارة المدير العام وتتراوح مرتبات الموظفين الشهرية حتى عام 1998 ما بين 182.200 جنيه كأعلى مرتب (9 مليون جنيه بحساب اليوم) و80.800 جنيه كأدنى مرتب (4 مليون الآن) فى وقت كان يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور آنذاك مبلغ 28.156 جنيه. نلاحظ ان هذه المرتبات كانت أعلى من أى مرتبات أخرى فى القطاعين العام والخاص ، وهذا ان دل على شئ فانما يدل على ضخامة الارباح التي كانت تحققها هذه الشركة جراء التسهيلات الحكومية لها فى مجالات عملها المختلفة.

بدأت الشركة عملها بتوزيع وبيع الدقيق للأفران المختلفة فى العاصمة المثلثة ، حيث كان الدقيق سلعة نادرة وأحد الموارد التموينية الهامة ذات الربح الوفير. وعموماً كانت سياسة الشركة شراء السلع الأكثر رواجاً ثم إضافة نسبة 10 — 15% هامش ربح على كل سلعة. خلال الست سنوات الأولى مارست الشركة الأنشطة التالية:

(1)السلع (2) إدارة مشروع العسيلات الزراعى (3) توزيع صابون الغسيل (4) إدارة كافتيريا بمكتبة القبة الخضراء (5) مشروع المكتبات (6) تشغيل معصرة زيوت (7) إدارة منتزه النيل الأزرق (8) الاستيراد (9) انتاج وتوزيع اللحوم (10) سلع المجهود الحربي (11) زيوت العربات (12) مجمع الكلاكلة اللفة (13) الصيوان ولوازمه.

وبهذا فقد شكلت الشركة اخطبوطاً احتكرت معظم الأنشطة فى ولاية الخرطوم ، حيث كان لها حوالى ثمانون مركزاً فى المدن الثلاث. وفى أبريل 1994 اقتصرت عملها فى محافظة الخرطوم فقط حيث كان لها ما يزيد عن الخمسين مركزاً. فى نوفمبر 1996 تم دمج الشركة العليا للإنتاج والتسويق فى شركة سنين بموجب القرار الوزاري رقم 27 لوزير المالية والتنمية الاقتصادية بولاية الخرطوم لتحتكر تقريباً تجارة اللحوم في محافظة الخرطوم.

*تبديد الأموال العامة:

إدارة مشروع العسيلات الزراعى يبقى مثالاً ساطعاً للفساد وتبديد الأموال. فقد تم تكليف شركة سنين بإدارة مشروع العسيلات الزراعى بموجب خطاب رقم وخ/وم/م ت ت/19/م/1 بتاريخ 1992/11/21 والصادر من نائب الوالى ووزير المالية والتجارة والتعاون والتموين. فحوى الخطاب ان تقوم شركة سنين بالجانب الإداري للمشروع على ان يتم توفير الآليات اللازمة للمشروع فى اقرب وقت ممكن (من أى جهة ؟!) جاء فى وثائق شركة سنين ان الشركة قد صرفت مبلغ 42.168.000 جنيه حتى 1997/7/10 ، دون ذكر اوجه صرف هذا المبلغ الكبير ودون ان تنبت سنبلة واحدة في مشروع العسيلات المذكور. وبموجب خطاب ولاية

الخرطوم بالنمرة وخ/وم ت 1/1 بتاريخ 97/7/10 تم اخطار الشركة بتسليم المشروع لوزارة الزراعة بولاية الخرطوم – جانب آخر من تبديد الأموال العامة يتمثل فى مشروع توزيع صابون الغسيل. فقد تم تسليم مصنع صابون (وهمى) مبلغ 5 مليون جنيه سوداني. فى 22-8/1994 لشراء 5 ألف كرتونة صابون غسيل لم تستلم الشركة الصابون ، ولم يرجع المبلغ إلى الآن. كذلك ورد فى وثائق الشركة ان الصرف على تأهيل قاعة منتزه النيل الأزرق بالخرطوم بحري قد كلف 162 مليون جنيه سودانى خلال الفترة من مايو 1996 – إلى ديسمبر 1997. أما الصرف على مجمع الكلاكلة اللفة – الموجود في مساحة 271 م م فقط فقد كلف مبلغ 173 مليون جنيه خلال العام 97 – 98 حسب وثائق الشركة.

مما تقدم نجد ان المال المبدد (والذى تم رصده فقط) خلال الفترة 94 – 97 (أى ثلاث سنوات) قد وصل إلى 382.2 مليون جنيه أي ما يعادل 273 ألف دولار بسعر الدولار آنذاك وحوالي 710 مليون جنيه سوداني بسعر اليوم.

*الصرف الخرافى .. الأرباح الضئيلة:

هذه الارقام الخرافية عن الصرف دون مستندات ودون عمل ملموس يقابلها مبلغ 33.5 مليون مسجلة كأرباح على النحو التالى: (1) كافتريا القبة الخضراء 3.5 مليون جنيه (2) منتزه النيل الأزرق 10.5 مليون جنيه (3) سلع المجهود الحربى 19.5 مليون جنيه.

وشملت سلع المجهود الحربى 10 ألف جوال دقيق هدية من الحكومة اليمنية لنظام الجبهة لدعم قدراته العسكرية تم بيعها من مراكز الشركة بسعر السوق الأسود.

*القوى العاملة بالشركة:

الطريف فى هذا السياق ان بالشركة 178 عاملاً وموظفاً على النحو التالى: 17 خريج جامعة ، 97 ثانوى بنجاح 17 ، ثانوى رسوب ، 22 تعليم متوسط ، 25 تعليم اساس . وهذا ان دل على شئ فانما يدل على ان الأموال السائبة كانت بحوزة عاملين أقل كفاءة وأكثر جهلاً.؟ وهكذا تضيع الأموال العامة تحت سمع وبصر المراجع العام ، طالما كانت هذه الجهات التي تبدد هذه الأموال تنتمي للجبهة الاسلامية الحاكمة.

وتأتى شركة سنين للخدمات والتجارة العامة كمثل واحد من آلاف الأمثلة والأرقام تكشف ذلك.

فمنذ وضع قانون الشركات فى 1925 بلغ حجم الشركات العاملة حتى عام 1989 (مجئ الجبهة للحكم) ما يعادل 4221 شركة (بواقع 66 شركة جديدة كل عام). وفى الفترة 89 – 1991 ازداد هذا العدد ليصل إلى 6000 شركة (بزيادة قدرها 1779 شركة خلال عامين). وفى الفترة من 1992 وحتى عام 2002 بلغ عدد الشركات المسجلة 12003 شركة (أى بواقع 1200 شركة جديدة كل عام.(

وبحسب تصريحات المسجل التجاري فان 902 شركة من هذه الشركات لم تكتمل اجراءاتها القانونية. وتجري هذه الأيام حملات واسعة لشطب والغاء العديد من الشركات لإخفاء معالم النهب المنظم الذى كانت تمارسه هذه الشركات والفساد والاختلاسات وغيرها من الممارسات . كما يجري وفى نفس السياق انشاء شركات جديدة لطفيلية جديدة تريد ان تمشى فى ذات الطريق.

وهكذا يتسرب المال العام عن طريق هذه الشركات لحيث يريد النظام وحزبه. ويجري البحث عن المزيد من الموارد بالضرائب والرسوم والجمارك وخلافه دون جدوى. وهكذا تتسع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من الشعب ، طالما ظلت هذه الشركات بحماية نظامها السياسي ، تواصل نهب الموارد وتبديد الأموال العامة دون حسيب أو رقيب

قضية استيراد زيت الأولين

كلام رجال
فضيحة جديدة !!
الصحافة ، لبنى أحمد حسين

التجاوزات المالية لجميع المؤسسات الحكومية التى تمت مراجعتها ، رصدها تقرير المراجع العام للسنة المالية وقدرها بثمانين مليار جنيه أو دينار.. لا اذكر.. لكن جهة واحدة تستَّر عن ذكر اسمها وزير الزراعة والغابات الاتحادي ، تسببت فى خسران البلاد لحوالي 75 مليار جنيه سودانى. ما هى هذه الجهة ؟.. ولماذا يتحفظ د. مجذوب الخليفة عن ذكر اسمها ؟ الحكاية وما فيها تعود للمرسوم الجمهوري الثالث لثورة الانقاذ الوليدة حينها. والخاص بخصخصة مؤسسات القطاع العام ، حيث بيعت بعض المؤسسات الحكومية "بسجم وشها" والبعض بيعت ببلاش بما سُمى بالايلولة.. ووفق هذه الايلولة آلت شركة الحبوب الزيتية العريقة لمنظمة الشهيد رضى الله عنها.. لكن منظمة الشهيد ما عملت على صناعة الزيوت وانما اتجهت لصناعة الكحول!.. نعم.. بغرض تغذية مراكز تركيب العطور بمنتجها مع ان للمنتج استخدامات اخرى بعد خلطه بالبيبسى كولا او الفانتا تفاح!! ..وتعود اسباب قيام شركة الحبوب الزيتية ابتداءً إلى تطوير زراعة محاصيل الحبوب الزيتية وتحسين صناعتها ، لكن حبوب الزيوت على عهد منظمة الشهيد استشهدت هى الأخرى ، فعرفت بلاد السودان زيت الأولين ، ذاك الذى لا لون ولا طعم ولا رائحة له.. وعرف السودان زيت الأولين ودخلت كميات تكفى لاستهلاك خمس وسبعين سنة!.. ويقول وزير الزراعة ان متوسط الاستهلاك السنوي من الزيوت (175 - 190) ألف طن. وان الكمية المستوردة منه (15) مليون طن.. ولعمرى ان الكمية تنافس نهر النيل فى المنسوب.. لكن لماذا أُغرقت بلادنا فى بحيرات وخلجان من الأولين ؟ الحكاية يا صاحبى ان الجهة التى لم يفصح عن اسمها وزير الزراعة - ولن افعل أنا لأنى لست بأرجل منه - اقترضت مبلغ (50) مليون دولار أي (125) مليار جنيه مقابل استيراد الأولين.. وتعثر علىّ فهم الصفقة. ولكن الوزير يقول ان ذلك تسبب فى اهدار (25) مليون دينار لا زال العمل جارياً لتسديدها. وان بعض الجهات سعت لتدارك الموقف باستخدام الزيت لصناعة الصابون ، لكنها لم تحقق نجاحاً يُذكر.. والنتيجة التى وصل إليها الوزير (لو تم دعم الانتاج المحلى والمصانع فى البلاد بهذه الأموال لكان الموقف أفضل الآن. ولتوفر للبلاد مبلغ (30 مليون دولار).. الثلاثين مليون دولار يا صاحبي تعادل خمسة وسبعين مليار جنيه سوداني.

قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات

أكل باطل !!
د. زهير السراج

بعد بيع شركة الخرطوم للإنشاءات إحدى شركات ولاية الخرطوم ، الى شركة النور للاستثمارات فى إحدى اسوأ عمليات الخصخصة التى شابتها أخطاء عديدة وكبيرة من بينها اساءة تقدير اصول الشركة بأقل من قيمتها الحقيقية باكثر من ثلاثة مليارات جنيه ، والاصرار على بيعها رغم شكوى رفعت لوزارة العدل من أحد المسؤولين الكبار فيها بوجود مخالفات ادارية ومالية بالشركة أدت لضياع ما لا يقل عن ستة مليارات من الجنيهات على الدولة ، وبيع الشركة بموقف مالى غير حقيقى نجم عن عدم اظهار دين للجمارك على الشركة بمبلغ ملياري جنيه من بيان الموقف المالى للشركة ، الذى عرض على لجنة التصرف فى مرافق القطاع العام بالولاية ، وهذا الدين عبارة عن تسوية مالية لمخالفات جمركية واعمال غير مشروعة قانوناً يحاكم عليها قانون الجمارك ، ارتكبتها ادارة الشركة.

وقد تكفلت وزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة بالولاية بسداد الدين نيابة عن الشركة لسبب غير معروف ، بينما كان من الطبيعى والموضوعى والقانونى ان تحاسب من تسببوا فيه ، لا أن "تجزيهم خيراً" على أفعالهم غير المشروعة - وحسب علمى فان هذا الدين لا يزال مستحق السداد لادارة الجمارك. وبلغت جملة مخالفات ضوابط الخصخصة التى وقعت فيها وزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة عند بيع الشركة عشر مخالفات.. كتبت عنها من قبل ، وسأعود اليها لاحقا.. فى الايام القادمة.. الا اننى اليوم اجد نفسى - من باب الالتزام المهنى والاخلاقى- اعود الى الحديث عن إحدى اهم هذه المخالفات ، وهى اهدار حقوق العاملين.. التي حدثت بسبب تلك الخصخصة المعيبة اخلاقياً وقانونياً وماليا!. كلنا نعرف ان احد اهم ضوابط الخصخصة التى اقرّتها الحكومة ، واشترطتها لاجراء اية عملية خصخصة.. ولا تصح الخصخصة بدونها ، هى اشراك العاملين ممثلين فى نقاباتهم واتحاداتهم فى جميع خطوات خصخصة المرفق الذي يعملون به منذ بداية التفيكر فى خصخصة هذا المرفق.. وحتى نهاية العملية وذلك لضمان حقوقهم ومستحقاتهم!! وللاسف الشديد فان ما حدث فى خصخصة شركة الخرطوم للانشاءات وشركة التنمية العقارية التابعة لها.. تجاهل هذا الشرط تماماً.. وكان من الطبيعى ان تضيع مستحقات وحقوق أكثر من مائة من العاملين بالشركتين ، تبلغ قيمتها اكثر من اربعة مليارات ونصف المليار من الجنيهات.. وقد بذل العاملون منذ بيع الشركة فى ديسمبر من العام الماضى مجهودات مضنية مع المالك القديم للشركة "وزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة بالولاية".. ومع المالك الجديد "شركة النور للاستثمارات" ، للحصول على استحقاقاتهم وحقوقهم الا انهم لم يجدوا الا التجاهل والاستهانة بممثليهم ، بل ومحاولة طردهم من مكاتب وزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة التى ذهبوا اليها يوم الثلاثاء الماضى بموعد مسبق لمقابلة السيد الوزير المهندس عبد الوهاب محمد عثمان للتفاكر والتشاور حول حقوقهم الضائعة!. وقد بلغ الامر مبلغاً بأحد سكرتيري الوزير ان يطلب من مسؤولى الامن بان ينفذوا امر الطرد بالقوة صارخاً فيهم "شيلوا الزول ده اجدعوه بره"! وهو يشير الى احد مندوبى العاملين.. الذي اوكل اليه العاملون بعد الله سبحانه وتعالى.. امرهم ، للحصول على حقوقهم السليبة.. بالجلوس مع الوزير والتشاور معه! غير ان السيد الوزير لم يشأ ان يراعي الله فى حقوقهم ، ورفض مقابلتهم ، ونسى فى غمرة الدنيا ومتاعها الزائل.. كل ما امر به الله ورسوله فى شأن الحقوق والمحافظة عليها ، وعدم اكل اموال الناس بالباطل ، ونسى قول الله تعالى: "ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم اول مرة ، وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم ، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ، لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون" صدق الله العظيم. فهنيئاً مريئاً للوزير.. هذا النسيان والتجاهل واضاعة حقوق العباد.!!

قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات

أنوف الظلام

زهير السراج

الأمر المؤسف والمقلق ، هو تعامل بعض اجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والعدلية بتجاهل واستخفاف مع الفساد الاداري والمالى الذي لا تخطئه العين فى مسيرة شركة الخرطوم للانشاءات ، وفى خصخصة هذه الشركة وبيعها ، وفى المحاولات الجارية الآن لتمكين الملاك الجدد «المستترين والظاهرين» ، من اصول وممتلكات الشركة واهمها «ارض المقر» .. بطرق تتعارض مع كل ما تعارف عليه الناس من قوانين واعراف ، لدرجة «التلاعب» فى سجل هذه الارض فى تسجيلات الاراضى ، المكان الذي يعتبره الناس حامياً لحقوقهم والأمين عليها .. فلقد اختفى السجل القديم لقطعة الارض رقم (1) مربع (8 ب) غرب الخرطوم ، والتى يوجد عليها مقر الشركة فجأة ، ليظهر لها سجل جديد يتضمن معلومات جديدة عنها ، ولا احد يدري كيف حدث هذا ، ولمصلحة من .. وكيف ستتواصل هذه «اللعبة» .. لتصل إلى النهاية التى يريدها «المتلاعبون» ، وهى تمكين المالكين الجدد من قطعة الارض الثمينة التي تبلغ قيمتها حسب سعر السوق اكثر من ثمانية مليارات جنيه سوداني ، بينما باعوها لهم بأقل من مليار ونصف المليار

، فلماذا تبيع وزارة التخطيط العمرانى قطعة ارض «تزن ثقلها ذهبا» ، وتوجد فى قلب الخرطوم بذلك الثمن البخس ، وهي تعرف قيمتها الحقيقية ، ولماذا يبذل بعض المسؤولين جهودًا خارقة لدرجة «التلاعب» فى سجلات الاراضى «المقدسة فى نظر المجتمع» ، لاصلاح خطأ فى رقم القطعة ، بدلا عن اتباع الطرق الادارية والقانونية العادية .. ولماذا العجلة الشديدة فى هذا الأمر لو لم يكن هنالك امر ما ، «جدع له قصير انفه» كما تقول العرب .. او بالعربى الفصيح لو لم تكن هنالك مصلحة او مفسدة يسعي لتحقيقها الذين لم يتورعوا عن فعل كل شئ .. حتى (التلاعب) فى سجلات الاراضى ؟؟

لقد اظهر العاملون بشركة الخرطوم للانشاءات روحا عالية ، ومثابرة شديدة ، وصبر أيوب لتصحيح الاخطاء التى وقعت بالشركة ، ثم الاخطاء التى وقعت فى خصخصة الشركة ، وللمحافظة على حقوقهم - التى تعتبر المحافظة عليها واجبا دينيا واخلاقيا وقانونيا ، وان لم يفعلوا ذلك لارتكبوا اثما كبيرا وشاركوا فى «الجريمة» التى جرت احداثها ولا تزال ، تحت نظر وسمع المسؤولين- وقاموا بجهود كبيرة ، واتصالات موسعة ، والتقوا بكل من يهمه ومن لا يهمه الامر من المسؤولين .. ووضعوا بين ايديهم المستندات والإدلة على الفساد الذي لازم ، ولا يزال يلازم شركة الخرطوم للانشاءات ، والصفقة «المريبة» التى بيعت بها الى القطاع الخاص ، وافقدت الدولة اكثر من ستة مليارات جنيه ، فى أصل واحد فقط من اصول الشركة «وهى قطعة الارض التى تتخذها مقرا لها ، شرق المكتبة القبطية الخرطوم وغرب جامع فاروق» .. وكان اخر الجهات التى لجأوا اليها ، المجلس التشريعى لولاية الخرطوم ، الذي أبدى رئسه د . عبد الملك البرير اهتماما فى بادئ الأمر بالموضوع الذي يقع فى دائرة اختصاص مجلسه ، والتقى بممثلى العاملين مرتين ، واستمع لشكواهم واستلم منهم ملفا كاملا يحتوى على كافة المستندات والوقائع ، ووعد بالتحقيق فى الموضوع .. الا ان الوقت مضى بدون أن يفعل شيئا ، وفى آخر مرة ذهب ممثلو العاملين الى المجلس للاستفسارعن شكواهم يوم السبت الماضى ، طردوا شر طردة .. (وكأنهم كلاب ضالة) جاءت تبحث لها عن طريدة او فريسة او «فطيسة».. «وعفوًا على استخدام هذه التشبيهات التى لا تليق» .. ولكن ماذا يمكن ان يقول المرء فى مثل هذه الظروف ، وفى مثل هذه المعاملة التى يجدها مواطنون صالحون .. «صدّقوا الشعارات التى ترفعها الدولة لمحاربة الفساد» .. وحسن ظنهم فى المسؤولين ، واعتقدوا انهم ملائكة ، فطرقواابوابهم بكل حسن نية ، ولكنهم فوجئوا بأن الذين يقفون على حراستها ، هم الشياطين .. فاسقط في ايديهم!

غير أنهم لجأوا الينا ، ونعدهم بأننا لن نسكت .. ولو كان في ذلك ازهاق لارواحنا.!

ويتواصل المسلسل بإذن اللّه .

قضية بصات الجزيرة قيت

شركة نابرين.. بقدرة قادر.. حلت محل الهيئة الخيرية للقوات المسلحة الوكيل الأصلي

مذكرة المستشار كشفت عن حالة تزوير وغش فى عقد شركة نابرين

سعر البص بعرض الهيئة (140) ألف دولار وعرض نابرين بـ(157) ألف دولار

نابرين أفقدت الشركة أكثر من مليون و300 ألف جنيه.. والبصات غير مطابقة للمواصفات

جريدة الوطن السودانية

رصد وإعداد: أحمد الشريف

من يصل إلى النافورة.. ليس بحاجة للذهاب إلى جرة الماء.. فبعد اتفاقية مع الغرفة التجارية الإيرانية والهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة.. حصلت الهيئة على سقف تمويلى مالى لاستيراد المنتجات الصناعية الإيرانية.. وعلى التمويل من بنك الصادرات الإيرانى.. وعلى توكيل بصات المرسيدس من شركة إيران خدرو.. وبقدرة قادر تحول التوكيل لشركة نابرين المحدودة.. حسب ما جاء في مذكرة المستشار القانوني لحكومة ولاية الجزيرة التي حصلت عليها (الوطن)

المذكرة كشفت أن شركة نابرين التى وقعت اتفاقية البصات الخاصة مع شرة الجزيرة.. ليست بشركة تتبع للهيئة.
وكشفت أن سعر البص بعرض الهيئة بـ(140) ألف دولار.. والاتفاقية مع نابرين بحوالي (157) ألف دولار.. أي فرق السعر لعدد (10) بصات (170) ألف دولار.
والسداد كان بالدولار.. واتفاقية نابرين المجحفة كان السداد بالجنيه السودانى. مما أفقد الشركة مليون و(333) ألف جنيه.
مذكرة المستشار ذهبت إلى أن العقد مع شركة نابرين مبنى على التزوير والغش.. ومستندات الجمارك أكدت على ملكية (9) بصات لشركة (إيرانكو إكسبريس) وليس شركة نابرين.. بل إن شركة نابرين تملك بصاً واحداً فقط.. ومستعملاً.
المذكرة الخطيرة.. كشفت عن حالة غش واحتيال.. والأخطر أن البصات غير مطابقة للمواصفات وعيوبها بائنة منها عدم القدرة على التكييف.. وباعتراف شركة (إيران خدرو) الشركة المسوقة. ، وإلزامها بإصلاح أجهزة التكييف
المذكرة ذهبت إلى أن شركة الجزيرة.. قد سددت ما عليها كاملاً.. ولم يصدر فك الرهن الخاص بالعشرة بصات.. من بنك أم درمن الوطنى.
وهنا يبدو السؤال.. من أين جاءت شركة نابرين ؟! ولماذا التعامل معها كوكيل لشركة إيران خدرو ؟! ولماذا الذهاب إلى جرة الماء.. ما دامت هناك النافورة. بلا شك هناك شبهة فساد واضحة.. تزوير احتيال.. إهدار للمال العام.. وما خفي أعظم.. فتحت السواهي دواهى.
المطلوب فتح ملف هذه الفضيحة المجلجلة.
فالشركة التى قامت على أنقاض شركة مواصلات الجزيرة (سابقاً).. بعد تصفيتها.. وهى شركة مساهمة محدودة.. يملك أسهمها اتحاد عمال ولاية الجزيرة.. والمزارعون.. وحكومة الولاية.. وبعض الأفراد..حكومة الولاية بأصول الشركة التى تمت تصفيتها.. دخلت كأكبر مساهم.. فهى مالك للأرض التى عليها الشركة.. الورش.. المبانى والمخازن.. علماً بأن القانون لا يسمح لها بأكثر من 19%.. أصول أكبر من قيمة البصات فالشركة دخلت بضمان الحكومة ، ومعلوم أنه لا يجوز الرهن بأرض الحكومة.. تقاطعات وتشابكات حول شركة بصات الجزيرة تستدعى المراجعة والمعالجة الحاسمة..الأمر يستدعى خروج حكومة الجزيرة من هذه (الورطة) حفاظاً على المال العام وإلاَّ سيضيع الجمل بما حمل والخاسر في نهاية المطاف هو مواطن الجزيرة.. دافع الضرائب.. والمسؤول الأول وزارة المالية وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته!!

وأخيراً تبقى أسئلة مفتوحة:

-ما مصير أراضى حكومة الجزيرة المرهونة ؟! هل تذهب للبنك فى حالة عدم إيفاء الشركة بمديونيتها ؟ ؟
-هل قامت الشركة الإيرانية بإصلاح التكييف والأعطال الأخرى للبصات ؟ ؟
-هل تمت المراجعة الدورية لحسابات الشركة ؟ ؟
-أسئلة مشروعة فى غاية الأهمية.. تحتاج إلى إجابات واضحة.. نأمل من إدارة شركة الجزيرة.. أن توضح وبشفافية عالية كل ما يدور حول هذه الشركة ، فالجميع شركاء في هذه المؤسسة.. ولتبقى الحقيقة فهي الأجدى والأنفع ، فأما الزبد يذهب جفاء ويبقى ما ينفع الناس!!

ملخص مذكرة اتفاقية شركة نابرين ، لعدد عشرة بصات من شركة الجزيرة للنقل والمواصلات
إن عدد المستندات القانونية التي تدعم وتسند قانوناً ما جاء بهذه المذكرة هي أحد عشر مستنداً وهي كما يلي-:

المستند رقم (1)

أ/ هذا المستند عبارة عن خطاب من الهيئة الخيرية للقوات المسلحة لولاية الجزيرة معنون للسيد مدير عام شركة الجزيرة للنقل والمواصلات بتاريخ 2005/1/27م وموضوعه عرض شراء لبصات وشاحنات ، وهذا الخطاب موقع باسم السيد «خ . م . ص» المدير العام. وكان الخطاب ملحق معه عرض الهيئة الخيرية للبصات المرسيدس ، ويشمل المواصفات الفنية والأسعار وطريقة السداد التي وردت بالملحق (أ) ، والتي أشير فيها إلى أن التمويل عن طريق خطاب اعتماد آجل الدفع غير معزز لمدة سنتين ، ويمكن زيادة

المدة حتى خمس سنوات.
ب/ أن سعر البص الذي ورد فى عرض الهيئة الخيرية كان 5.194 ألف دولار وقام السيد المدير العام بتخفيضه إلى مبلغ 140 ألف دولار ووقع على التعديل بالعرض.
ج/ جاء بالمستند أن عند زيارة السيد رئيس جمهورية إيران الأخيرة للسودان ، تم توقيع اتفاقية مع الغرفة التجارية الإيرانية الخيرية لدعم القوات المسلحة ومن خلال هذا الاتفاقية تحصلت الهيئة الخيرية على الآتى:
أ- الحصول على سقف تمويلى مالى لاستيراد المنتجات الصناعية الإيرانية وكان ذلك بالتمويل عن طريق بنك الصادرات الإيرانى.
ب- من خلال تلك الاتفاقية حصلت الهيئة الخيرية على جميع التوكيلات التجارية للصناعات الإيرانية ومن ضمنها التوكيل لبصات المرسيدس من شركة إيران خدرو (فكيف تحول ذلك التمويل الآن لشركة نابرين المحدودة!).
خلاصة القول أن ذلك العرض كان جيداً وهو الأساس لتوقيع أي اتفاقية مع شركة الجزيرة ، فلماذا تم توقيع الاتفاقية مع شركة نابرين هل شركة نابرين هي إحدى شركات الهيئة الخيرية التي قدمت العرض..؟! (الإجابة لا). عدم توقيع الاتفاقية مع الهيئة الخيرية أفقد شركة الجزيرة الآتى-:
أ- سعر البص بعرض الهيئة الخيرية كان 149 ألف دولا واتفاقية شركة نابرين بحوالي 157 ألف دولار أي فرق السعر لعدد عشرة بصات 170 ألف دولار
ب- فترة السداد لفترة تمتد لمدة خمس سنوات.
ج- الاعتماد لعدد عشرين بصاً وليس عشرة بصات.
د- السداد كان بالدولار ولكن فى اتفاقية نابرين كان السداد بالجنية السودانى ، مما أفقد الشركة مبلغ (1.333.000) مليون وثلاثمائة ثلاثة وثلاثين ألف جنيه ، بالإضافة إلى عيوب التكييف والسمعة السيئة التي لحقت بشركة الجزيرة.

المستند رقم (2)

عقد شراء عدد عشرة بصات مرسيدس مع شركة نابرين ،إن هذا المستند عبارة عن الاتفاقية التي تم توقيعها مع شركة نابرين وهناك أسئلة مشروعة يجب أن تبرز كما يلى:
أ/ هل تقدمت شركة نابرين بعرض منفصل مكتوب لشركة الجزيرة قبل توقيع العقد؟ (الإجابة لا)
ب/ هل اعتبرت شركة نابرين إحدى شركات الهيئة الخيرية وبالتالى تم توقيع العقد معها (الإجابة نعم)
ولكن هل تمت مخاطبة وزارة العدل (إدارة الشركات) للتأكد من أن شركة نابرين هي إحدى شركات الهيئة الخيرية؟ (الإجابة لا) وذلك هو أس البلاء.
ج/ لاحقاً تم اكتشاف أن شركة نابرين ليست إحدى شركات الهيئة الخيرية للقوات المسلحة وكان ذلك بواسطة السيد المدير العام السابق لشركة الجزيرة فى إحدى اجتماعات مجلس إدارة شركة الجزيرة خلال شهر سبتمبر 2007م ، ولقد تبين لنا صحة ما ذكره السيد المدير العام السابق لشركة الجزيرة بموجب المستندات والعقد المبرم مع شركة نابرين ، الذي يعتبر باطلاً قانوناً لأنه (مبنى على التزوير والغش).. والشخص الموقع على الاتفاقية هو السيد «خ0م0ص» وهو نفس الشخص الذي وقع على خطاب عرض الهيئة الخيرية كمدير عام!!!

المستند رقم (3)

عبارة عن مستند الجمارك الذي يؤكد ملكية عدد تسعة بصات لشركة إيرانكو إكسبريس وليس شركة نابرين.

المستند رقم (4)

عبارة عن مستند الجمارك الذي يؤكد أن شركة نابرين تمتلك بصاً وأحداً فقط ومستعمل.

المستند رقم (5)

عبارة عن وقائع اجتماع اللجنة المفوضية من قبل مجلس الإدارة مع الهيئة الخيرية للقوات المسلحة وشركة نابرين للخدمات الزراعية

المنعقد بتاريخ 2007-12/7م بعد توقيع الاتفاقية مع شركة نابرين في أكتوبر 2007م وبعد استلام البصات وظهور المشاكل والعيوب.

كان يمثل جانب شركة الجزيرة السيد « ع0ن». والهيئة الخيرية للقوات المسلحة وشركة نابرين يمثلهما السيد/ «خ0م0ص» ، وذلك مما يؤكد أن الجميع يعتقد أن شركة نابرين هى إحدى شركات الهيئة الخيرية.. وهذه الوقائع تتطلب من الجميع قراءتها بتمعن فهى مستند أساسى يوضح جميع العيوب والمشاكل والغش والاحتيال الذي أشرنا له بالمذكرة ، بالإضافة لحضور مندوب بنك أم درمان الوطنى ليؤكد مشاركة البنك في الغش والاحتيال.

المستند رقم (6)

عبارة عن وقائع مجلس الإدارة فى اجتماعه بتاريخ 22- يناير 2007م برئاسة السيد « ع0أ» وبحضور وفد شركة إيران خدرو ديزل المصنعة للبصات بحضور السيد/ « ع0أ» عضو مجلس إدارة شركة إيران خدرو ديزل ونائب المدير العام للتسويق السيد/ «أ0ق» عضو مجلس إدارة شركة إيران خدرو ديزل.

لقد ورد فى ذلك الاجتماع اعتراف شركة إيران خدرو بعيوب التكييف للبصات التى تم شراؤها من شركة نابرين والعيوب الفنية الأخرى ، والتزمت الشركة المصنعة باستبدال التكييف وسداد كل الالتزامات المالية لإصلاح التكييف والعمل على تفادي تلك الأخطاء فى تصنيع عدد العشرين بصاً الجديدة ، التى تم فتح الاعتماد لها وسلمت للسيد « ع0أ» صورة من التعديلات الفنية المطلوبة ونوع التكييف سوتراك للبصات الجديدة ، ، ووعد بتنفيذها.

المستند رقم (7)

عبارة عن خطاب شركة نابرين بتاريخ 2007/9/11م إلى السيد مدير عام شركة الجزيرة السيد/ «ع0م0أ» تطلب فيه فسخ الاتفاقية وتسليمهم البصات بموقع شركتهم بشارع الستين الخرطوم.

المستند رقم (8)

عبارة عن أمر تشكيل لجنة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20/ سبتمبر 2007م برئاسة السيد/ « ع0ن» وعضوية السيد/ مدير عام شركة الجزيرة السابق والمستشار القانوني للشركة للجلوس مع شركة نابرين لحسم سداد الأقساط.

المستند رقم (9)

عبارة عن خطاب السيد « ع0ن» رئيس اللجنة المكلفة إلى شركة نابرين موضحاً فيه الإخفاقات والمشاكل التي صاحبت هذه الاتفاقية ، وطلب منهم الجلوس مع اللجنة للتشاور والتفاكر في هذا الأمر ولم يفوا.

المستند رقم (10)

عبارة عن خطاب السيد المدير العام لشركة الجزيرة السابق المعنون لشركة نابرين بتاريخ 2-2007/10م ومرفق معه كشف الحساب للاتفاقية طالباً منهم الإفادة بصحة هذا الحساب. ولم يردوا حتى هذه اللحظة.

المستند رقم (11)

هذا المستند تم إرسال صورة منه لنا بواسطة المراقب المالى للشركة وهو عبارة عن خطاب من بنك أم درمان الوطنى الخرطوم السوق المحلى أكد فيه خصم مبلغ (122.202) جزء من قيمة الشيكات المحررة بواسطة شركة الجزيرة بالاعتماد رقم 2005/21م من جانبنا نلاحظ الآتى-:

1- أن الشيكات الموجودة الآن ببنك أم درمان الوطنى مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ استحقاق السداد ، ولا يجوز قانوناً صرفها إلا بعد تجديد تاريخ صرفها أو تقديمها للمحكمة وبالتالى يكون صرف هذا الشيك مخالف للقانون.

2- أن هذا المبلغ حسب علمنا أودع بالبنك ليكون جزءاً من المبلغ المفترض تكملته لاعتماد عدد العشرين بصاً الجديدة.

3- حسب علمنا أن اعتماد البصات الخاصة بشركة نابرين تم سداده كاملاً وإذا لم يتم ذلك كان على البنك أن يصدر أمر تنفيذ حجز على البصات المرهونة لصالحه وذلك لم يتم حتى الآن!!

وعليه يكون هذا المبلغ سحب من حسابنا وسلم لشركة نابرين وعليه يستوجب ذلك التحري والاتصال بالبنك لمعرفة كيف تم سحب هذا المبلغ.

خلاصة المذكرة

1- أن طبيعة النزاع بين شركة الجزيرة وشركة نابرين لا يمكن حله ودياً وعليه أقترح قبل اللجوء إلى المحاكم أنه يمكن تنفيذ المادة (3) التى وردت بالاتفاقية والخاصة بالتحكيم ، ولقد نصت المادة أن يتم تعيين رئيس لجنة التحكيم بواسطة رئيس الدائرة القانونية لولاية الجزيرة ويكون قرار التحكيم نهائياً.

2- إصدار قرار من مجلس الإدارة بتجميد عضوية وحبس مساهمة شركة نابرين لدى شركة الجزيرة إلى حين صدور قرار لجنة التحكيم.

3- عدم التعامل مع شركة نابرين كوكيل لشركة إيران خدرو ويكون التعامل مع الشركة رأساً خلال الفترة القادمة.

4/مخاطبة بنك أم درمان الوطنى ويطلب منه -بعد الإشارة لما حدث بخصوص اتفاقية شركة نابرين- الآتي:

أ/ فك الرهن الخاص بالعشرة بصات الأولى.

ب/ إرجاع الشيكات الخاصة بشركة الجزيرة طرفهم.

ج/ الجلوس مع شركة الجزيرة للتفاوض بخصوص التعويض المالي لشركة الجزيرة للضرر الذي لحق بها من جراء الأخطاء التي لازمت اعتماد هذه البصات وذلك قبل اللجوء إلى القضاء.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=11963

قضية انهيار عمارة جامعة الرباط

د. الطيب زين العابدين
جريدة الصحافة

كثر الحديث فى الصحافة وفى مجالس العاصمة حول انهيار عمارة جامعة الرباط التابعة لوزارة الداخلية ، فلماذا اهتم الناس بذلك الحدث أكثر من اهتمامهم بسقوط توريت أو كبويتا فى جنوب السودان ، بل وبسقوط الكرمك فى الشمال ؟ أولا لأن سقوط عمارة فى الخرطوم ليس شيئا مألوفا أو متكرر الحدوث ، دعك من أن تكون عمارة حكومية تمتلكها وزارة الداخلية صاحبة الضبط والربط ، والتى ينبغى أن تخيف كل مقاول يمشى على قدمين أن يضحك عليها ويبيعها عمارة مغشوشة. وثانيا لأن وزير الداخلية رجل متنفذ فى الدولة ، فهو ضمن الخمسة الذين يقال انهم يديرون مصائر العباد فى السودان. وقد أشرف على بناء عشرات العمارات فى ساحات مختلفة من مدن السودان ، فكيف يجرؤ بشر على أن يستهزئ بسمعته على ملأ من الناس. وثالثاً لأن منهج وزير الداخلية فى ارساء العطاءات والتعامل مع المال العام ، يمثل طريقة حكومة الانقاذ التى ينتقدها كثير من الناس بأنها لا تلتزم بالضوابط واللوائح المتعارف عليها ، مما أدى الى «الشماتة» بها فى هذا الحادث المؤسف الذى أدى الى وفاة أحد المواطنين وخسارة أكثر من عشرة مليارات من الجنيهات. وينبغى على الحكومة أن تأخذ التحقيق حول هذا الحادث مأخذ الجد. وأن تحاسب المسؤولين عنه أياً كانوا ، لأن التعددية القادمة والحريات المتوقعة ، ستثير مثل هذه القصص مرات ومرات أمام الحكومة وأمام مرشحى المؤتمر الوطنى فى الانتخابات القادمة. وعليها أن تفعل اليوم «ما يبيض» وجهها غداً! وقد أحسنت وزارة العدل صنعاً باستلام ملف التحقيق وتكوينها لجنة مختصة خارج سلطات وزير الداخلية .

ونرجو أن نلفت لجنة التحقيق الى بعض الملاحظات والافادات التى تُثار فى المجالس الخاصة حول ذلك الحدث ، لعلها تتمكن من الاستفادة منها والتحقق فيها .

1- أولى تلك الملاحظات أن يكون التحقيق شاملا ، ليس فقط عن أسباب سقوط العمارة. ولكن عن منهج وزارة الداخلية عموما فى أعمال التصميم الهندسى ومنح العطاءات والتعامل المالى مع المقاولين وفاعلية جهاز الاشراف وكفاءته المهنية ، ثم عن ملابسات عطاء العمارة المذكورة ، وهل قيمة العطاء مناسبة لتكلفة البناء ، أم أنها تقل عن ذلك مما يضطر المقاول الى الغرر فى التنفيذ. وغير ذلك من نقاط تتصل بالموضوع.

2- تقول المجالس إن وزارة الداخلية تقوم بتصميم منشآتها بواسطة جهازها الداخلى. وهو ليس على درجة عالية من الكفاءة تناسب حجم الأعمال التى تقوم بها ، فرغم كثرة العاملين بالقسم الهندسى ، الا أن خبرتهم محدودة لا تناسب ما يقومون به من منشآت كبيرة معقدة. كما أن وزارة الداخلية لا تقدم تصاميمها الهندسية الى السلطات الهندسية بالولاية لأخذ موافقتها كما ينص على ذلك قانون المبانى. ولعلها ليست الجهة الوحيدة التى تتجاهل صلاحيات تنظيم الولاية !!

3- قامت شركة رويال ببناء منزل لوزير الداخلية ، ينبغى على اللجنة المختصة أن تحقق: هل وقع «تضارب مصلحة» بين العمل فى المنازل الخاصة وبين عمل الشركة فى تشييد الكثير من مبانى وزارة الداخلية ؟ ان الذين يخافون من الوقوع فى الشبهات لا يجيزون لجهة واحدة أن تقوم بعمل عام تحت عهدتهم وآخر خاص لمصلحتهم فى ذات الوقت. ولكن على اللجنة أن تحقق فى إن كانت المنازل الخاصة قد بنيت «بسعر السوق» أم بسعر أقل مجاملة لأصحابها الذين يملكون قرار إرساء العطاءات ؟ وهل تمت دفعيات المنازل وفقاً لما هو متعارف فى مثل هذه الحالات ؟ وهل يملك أصحابها التكلفة الحقيقية لتلك المنازل ؟ هذه أسئلة ضرورية لابراء ذمة أولئك المسؤولين فى قمة أجهزة الدولة ، وليست من باب الفضول الصحفى أو «الشماتة» فى أحد من رجال الدولة .

4- وهناك من يقول إن عقد العطاء مع شركة التشييد يتضمن مكافأة للقسم الهندسى الذى يتولى الاشراف ، وهذا سلوك غير صحيح درجت عليه بعض المؤسسات الحكومية تحفيزا لمهندسيها الذين يأخذون مرتبات غير مجزية. وينبغى على لجنة التحقيق أن تنظر الى أى حد أثر ذلك الشرط - ان صحّ - فى قيام القسم الهندسى بواجبه كاملا حيال مراقبة التنفيذ بالصورة المهنية المطلوبة. وهل تذهب تلك المكافأة الى العاملين فى القسم الهندسى وحدهم أم يذهب قدر منها الى بعض كبار المسؤولين ؟

5- ويقال أيضا أن شركة رويال العالمية هذه التى تتعامل بمليارات الدينارات فى منشآت وزارة الداخلية وحدها وتتعاون مع شركات عالمية خارج السودان ، هى ليست مدرجة فى سجل الشركات بالسودان ، انما لها اسم عمل فقط! ان صحّ هذا القول فينبغى السؤال كيف جاز لوزارة الداخلية أن تتعامل مع هذه الشركة بهذا القدر الكبير من الأعمال ، دون أن تسألها عن تسجيلها التجارى أو سجلها الضرائبى ، أو غير ذلك من المعلومات الضرورية التى تكشف قدرة وقانونية الشركة ومصداقيتها ؟

ولعله من نافلة القول أن أحداً فى السودان لا يصدق أن هناك مؤامرة «امبريالية صهيونية» ضد وزير الداخلية شخصيا لتلطيخ سجله الناصع بالانجازات ، أو ضد شركة رويال العالمية التى تتعامل مع حكومة أصولية فتحسن وجهها أمام الناس. وأن أصحاب تلك المؤامرة الامبريالية حرضوا بعض ضعاف النفوس من أهل السودان للقيام بعمل تخريبى فى تلك العمارة الشاهقة التى لم يشبها أدنى خطأ تصميمى أو تنفيذى! ولكن لا بأس على اللجنة أن تعلق على مثل هذا القول الذى أدلى به المقاول أمام المؤتمر الصحفى ، بعد أن لم يجد حجة أخرى يدافع بها عن عمارته الساقطة !!

إنهيار مبنى جامعة الرباط وصمود منزل عبد الرحيم محمد حسين

جبريل حسن أحمد

يمكن إجمال أسباب إنهيار عمارة جامعة الرباط في الطمع والفساد وأمراض الجشع الذي أصاب أدعياء التدين منذ زمن النميري وقد

كشف إنهيار المبنى الغطاء عن فساد ليس له صنو أو مثيل فى تاريخ السودان0 وقد كان مادة دسمة تناقلتها وسائل الإعلام السودانية والعالمية حيث امتص وزير الداخلية رحيق الحياة فى عمارة الرباط التى كان يزورها أسبوعيا على حد قول بيان الوزير ، وحين سقطت العمارة رفع الوزير رأسه وبارح المكان مرفوع الرأس لأنه متأكد أن لا أحد يلاحقه أو يسائله ويحاسبه على(لماه وخماه) من المال العام المخصص للمبنى المنهار وما(لماه وخماه) من أموال خلال وجوده فى حكومة الإنقاذ وهى حكومة وجودها واستمرارها مبنى على فساد كبارها وصغارها على أن محاسبة الوزير لا تعنى إلا شمول فساد الإنقاذ وأن ملامسة هذه الحقيقة تعنى إنهيار النظام وتعني محاسبته على كل ما حدث من اعتداء على المال العام وهذه محاسبة لا توفر أحد من مصاصي دماء الفقراء إلا كشفته0

قال الوزير المستقيل عبد الرحيم محمد حسين للبيان عندما سئل عن عمارة الرباط وعطائها هل تتبعون نظام العطاءات والعقود والعروض ؟ أجاب(عملنا ما نسميه تأهيل شركات ولا نعمل بنظام العطاءات) ونظام التأهيل هذا هو العتبة إلى الفساد والمحسوبية وهو ما فتح الباب واسعا للفساد المضخم وأوصل البلاد إلى الحالة التى نحن عليها0 ونريد أن نعرف عدد أدوار مبنى جامعة الرباط ومساحة مبانيها وتكلفتها حيث أن نفس مقاولها بنى عمارة عبد الرحيم محمد حسين فى تزامن مثير للريبة حيث أن العلاقة بين المبنيين جاءت فى تقرير وزير العدل الذي أشار فيه إلى أن الوزير عبد الرحيم محمد حسين رهن عقاره للمقاول لمدة أربع وعشرين شهرا وأجره المقاول لآخرين واستلم أجره كمقدم دفع وبنى به العمارة(الصامدة)0

وجاء فى التقرير ما نصه(وبالتالى لم يثبت لدينا أن وزير الداخلية قد أثرى ثراء حراما رغم عدم التزام الوزارة بالإجرءات القانونية واللائحية للجوانب المالية والمحاسبية التى تكون المحاسبة فى مخالفتها من سلطات وزير المالية00 ألخ) وعليه قفلت وزارة العدل ملف القضية وكأن الأمر كله لتبرئة ساحة الوزير ومن جانبه احتفى رئيس الجمهورية (وكرام) وكبار وأثرياء الإنقاذ (بزميلهم) عبد الرحيم ووصف الرئيس استقالة عبد الرحيم بأنها(استراحة محارب) وقد صدق عمر البشير لأن هذا الرجل كانت جبهات حربه متعددة منها عمارة الرباط ومنها ملف دار فور فقد استطاع برعونته وهمجيته وجلافته الظاهرة أن يفعل ما لم يفعله غيره ومع ذلك قال للبيان(إن قضية دار فور كلها صناعة يهودية كنسية) ومن الواضح أن كل تصرفاته فى دار فور منطلقة من هذا التفكير الضحل وبهذا الجهل أرغم قبائل المنطقة من الزغاوة والمساليت والفور والبرقد على الهرب والنزوح من قراهم التى أحرقت والعيش فى معسكرات إذلال وعار مما جلب للسودان الإدانات الدولية وقرارات مجلس الأمن التسعة واضطرار المجلس لإرسال جنود الاتحاد الأفريقى لحماية سكان دار فور من فجور الإنقاذ وظلمها لمواطنى البلد الذى تحكمه0

ولا علم لنا إذا كان المحارب(المستريح) فى قصوره الفخمة يفخر بما أنجز فى دار فور ولكن من المسلم به أن محاكم الجزاء الدولى قد تضمه فى القائمة (الواحد وخمسينية) للمطلوبين دوليا0 فصفات الرجل وتصرفاته المعلنة تؤهله لدخول قائمة المطلوبين خاصة وقد قال عنه البشير أنه(محارب) فى استراحة0 ربما بسبب وقف اطلاق النار ووجود قوات دولية0

خلال الستة عشر عاما من عمر الإنقاذ شيد عبد الرحيم محمد حسين عمارته المؤجر اليوم باثنى عشر ألف دولار فى الشهر وكذلك العمارة التى بناها مقاول مبنى الرباط المنهار والتى ربما لا يقل دخلها العائد فى جيبه عن المبلغ المشار إليه ولا نعرف ما هو مقدار رصيده فى البنوك المحلية وممتلكاته الأخرى المنقولة فى الخارج والداخل وبما أن الشئ بالشئ يذكر فإن دعوة الإنقاذ ورئيس الجمهورية لمحاربة الفساد يجب تجسيدها ولو على الأعضاء النافذين أو(المستريحين) فالإنقاذ أعدمت العقيد/عبد الرحيم محمد صالح لأنه اختلس مال الدولة وهى تهمة تطال الكثيرين وقد أعدم تاركا خلفه زوجتين وتسعة أطفال منهما بالإضافة لوالد مسن ومن جانب آخر سجنت الدكتور إسماعيل أبكر الوزير فى الديمقراطية الثالثة بتهمة أنه فاسد ماليا ثم أطلقت سراحه دون أن تعذر عن تهمها له ونحن نعرف جميعا أن الدكتور إسماعيل مشهود له بالأمانة فى كل شيء بما فى ذلك(الكلام) وأنه عندما خرج من الوزارة لم يكن يملك حتى منزلا ونعرف جميعا أنه هاجر للسعودية باحثا عن عمل لأنه كان فقيرا معدما وقد استضافه إخوته ومنهم الدكتور بشير عمر وزير مالية ما قبل-الفساد- ، وكان الدكتور إسماعيل خلال تواجده مثالا فى التواضع فقد كان يعمل فى ظروف لا تليق بوضعه وموقعه وعلمه فعمل في مكة المكرمة وفي الرياض بأجور لا تتناسب مع وضعه بأي حال ولا مع مؤهلاته ولكنه كان

معاندا لظروفه وقانعا بقسمته ولم يشكو لأحد أنه لا يستطيع أن يدفع ثمن كى ملابسه فقد كان يقوم بكيها بنفسه وعندما نودي لأداء واجب عمل وطنى فى أسمرا هب إلى هناك ومنها غادر إلى أمريكا الشمالية فجزاه الله خير الجزاء على تواضعه وعفته وأمانته وتواضعه وزهده ومن المؤكد أن تستفيد الولايات المتحدة من علمه00 واليوم وبعد ستة عشر عاما على مجىء الإنقاذ لم يجد رئيسها من يمتدح نزاهته سوى رئيس اللصوص وزير الداخلية لإيمان الرئيس بأن تكديس المال فى أيدي رفاقه يحمى مستقبل نظامه ويقيه رياح التغيير ويجعل المعارضة الفقيرة فى ضعف مقابل القطط السمان وهذا المنطق السياسى هو الذي أوصل الإنقاذ ورئيسها لسدة الحكم وأبقتهم فى السلطة حتى هذا التاريخ0 وفى يوم الجمعة2005/7/9م دخل العقيد جون قرنق قصور الإنقاذ ليوقف سنين الإنقاذ وتبدأ مرحلة جديدة بينه وبينهم فالسؤال الذى يطرح نفسه هل يستطيع أن ينهى احتكار الجبهة لكل شىء بما فى ذلك الفساد (والاستراحة منه وفيه)أم أنه سيكون موظفا بارزا بدرجة نائب رئيس في حكم فساده يزكم الأنوف ؟ سؤال إجابه مجانا في تالي الأيام

www.sudaneseonline.com

الفساد فى ديوان الزكاة

قضية اختلاس ديوان الزكاة ، ولاية الخرطوم 2009

الخرطوم: من هبة عبد العظيم ، صحيفة السودانى يناير 2009.

كشف تقرير وزير المالية بولاية الخرطوم للرد على تقرير المراجع العام عن اختلاس بديوان الزكاة بالولاية بلغ (240) ألف جنيه

الفساد فى ديوان الزكاة

إيصالات زكاة وهمية

بـ «حضرة المسئول» قبل الماضى نشرنا تقريرا من مدينة «ود النيل» ، ولاية سنار ، بعنوان «نهب قوت الفقراء بود النيل» ، يتلخص فى تصرف أثنين من موظفى مكتب الزكاة بود النيل فى كميات الذرة الخاصة بزكاة الفقراء والمحتاجين ، تقدر قيمتها بنحو «58» ألف جنيه (58 مليون ج). وبعد كشف «حضرة المسئول» تفاصيل القضية ، لفت ذلك إنتباه التجار والمزارعين الذين اخرجوا زكواتهم ، وتحصلوا على إيصالات بالكمية التى زكوا بها ، لكن عند ذهابهم لمكتب الزكاة بود النيل إكتشفوا انهم يحملون (إيصالات وهمية) لا وجود لها في سجلات مكتب زكاة ود النيل.

http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=453&id=18127

الفساد في ديوان الزكاة

50 الف دولار (قولة خير) لفضائية محمد حاتم التي لاوجود لها (قناة الضحى) وتوصية على استمرار الدفع !!!

جمال على حسن

سودانيزاونلاين ، 12-08-2009

لاتكون هناك من الناحية الشرعية و القانونية اية ثغرات اوفرص للتلاعب باموال الزكاة التي فصلها وقسمها النص القراني بترتيب اولوياتها بشكل واضح وبالنحو الذي لايترك مساحة للتدخل في مصارف الزكاة الشرعية لم يدعها الاسلام لمطامع الطامعين الذين لا

يتورعون أن تمتد أيديهم إلى ما ليس لهم ، والذين يزاحمون بمناكبهم المستحقين من أهل الفاقة والحاجة الحقيقيين ، وفى عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- تطلع بعض ذوى الأعين الشرهة والأنفس النهمة ، وسال لعابهم إلى أموال الصدقات ، متوقعين من رسول الله أن ينفحهم منها نفحات تشبع من طموحهم ، وترضى من شرههم ، فلما ضرب الرسول (ص) عنهم صفحًا ولم يلق إليهم بالا ، غمزوا ولمزوا ، وتطاولوا على المقام النبوي الكريم ، فنزلت آيات الكتاب تفضح نفاقهم ، وتكشف شرههم ، وتبين جور موازينهم النفعية الشخصية ، وتبين المصارف التى يجب أن توضع فيها الزكاة ، وذلك قوله تعالى) :ومنهم من يلمزك فى الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم) (التوبة: 58 – 60) هذه المقدمة التي لابد منها استعنا فيها ببعض المصادر الاسلامية ونحن نود الحديث حول حقائق وممارسات فساد في سياسة صرف الاموال في ديوان الزكاة في السودان ..على خلفية محاولة انتحار مواطن على ابواب ديوان الزكاة الاسبوع الماضي هاكم اولها..

هل سمع احدكم او شاهد قناة فضائية باسم قناة الضحى ؟؟!!

فالمستند الاول عبارة عن خطاب بالنمرة ش س أع /قض /صادر

الاخ امين ديوان الزكاة الاتحادي

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع دعم قناة الضحى

تهديكم قناة الضحى الفضائية اطيب تحياتها وتشكر لكم كريم تعاونكم معها وهى قناة تهتم بنهضة الامة ورعاية قضاياها وامال المستضعفين فى الارض ونشات القناة من تكاتف الخيرين من امثالكم وتشهد بداية انطلاقتها فى مارس 2007 باذن الله

وردت الينا مساهمات مقدرة من بعض الخيرين سيكون لها سهم وافر فى تأسيس القناة لكن مايزال ينقصنا بعضا من مال التسيير الاول نرجو من مؤسستكم العامرة وبما عرف عنها من خير فاض على الاخرين ان تكون من المساهمين في بروز هذا الصوت الصادع بالحق الى الوجود علما بان ميزانية القناة تبلغ حوالي 21838000 دولار امريكي

ونرفع اكفنا لله ضارعين ان يبارك في جهودكم

محمد حاتم سليمان

رئيس مجلس الادارة

اما تعليق الامين العام للديوان بخط يده يقول بالنص

الاخ ابراهيم حسن ابراهيم

نؤكد على دعم الديوان لهذه القناة الدعوية وانها ستكون اضافة عالمية للعمل الاسلامى وعليه سيكون الدعم مستمرا لها حتى ترى النور وعليه تصدق لها الان بمبلغ 50 الف دولار خمسون الف دولار ستكون من بند (في سبيل الله) للعام 2007

ثم تعليق جانبى (الاخ ابوعلي عبيد يكتب لهم شيك من الرصيد بالعملة الحرة)

التاريخ 21/1/2007

انتهى

وفى مستند اخر توجد تعليقات حول الاجراءات السليمة حتى في صرف الزكاة للفقراء والمساكين كبند شرعي اول واولى من بند في سبيل الله حسب الترتيب القراني في بلاد تفوق فيها نسبة الفقر التسعين بالمائة قد لاتتمكن ميزانية ديوان الزكاة من تغطية احتياجات مصرف الفقراء والمساكين ناهيك عن قناة فضائية لا اعرفها ولااعرف لها دورا دعويا ولاوجود من الاساس. اليس من الاولى تغطية بنود العلاج والعمليات الجراحية ومستشفى الذرة والتي يسهم فيها الديوان لحالات الفقراء والمحتاجين مجرد اسهاما ضعيفا

جدا وليس تغطية كاملة وبحماس كبير كالذي ابداه امين عام ديوان الزكاة لهذه القناة التي تبلغ تكلفة تاسيس مكاتبها وعرباتها 373 الف دولار فمتى كانت الدعوة الاسلامية تشترط للقيام بها عربات فارهة ومكيفة ومكاتب فاخرة في بلاد يشرع فيها معدم ومريض ومحبط في الانتحار على ابواب ديوان الزكاة الاسبوع الماضي ؟

الفساد في النظام المصرفي السوداني

النظام المصرفى السودانى والفساد المكشوف: 30 مليار جنيه سودانى (15 مليار دولار أمريكي) في مهب الريح: انعدام مسئولية أم تواطؤ بين المصرفيين والسياسيين والقطط السمان (الجوكية وأمراء البنوك)
دهب الخزين مأمون

فى ظل معاناة الشعب السودانى المزمنة من التخلف الاقتصادي والاجتماعى ومعاناته المستمرة فى سبيل كسب العيش الحلال والأمل فى انفراج الضيق وانصلاح الحال بما تدعيه حكومة الوحدة الوطنية فى وسائل إعلامها مبشرة بتحقيق إيرادات وعائدات كبيرة من قطاع البترول وتحقيق معدلات كبيرة من التنمية الاقتصادية ، شنت الحكومة السودانية حملة اعتقالات واسعة وسط عملاء البنوك السودانية المتعثرين فى سداد ما عليهم من ديون شملت حولى 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد. وقد كشفت المصادر أن هناك تحقيقات سرية بدأت مع مسئولين فى المصارف تشير التقارير الرسمية إلى تورطهم فى أزمة تسديد التمويلات بينهم مديرو بنوك وموظفون فى إدارات الاستثمار فى البنوك ، كما كشفت أن جملة الأموال المتعثرة بلغت 30 مليار جنيه سودانى أى ما يعادل 15 مليار دولار أميركى. وكان البنك المركزي قد هدد بنشر أسماء موظفى المصارف الذين يقومون بمنح التمويل للمتعثرين بطرق غير قانونية. وكشفت المصادر كذلك أن عددا من المتعثرين قد تم الإفراج عنهم بعد تحقيقات أولية أجريت معهم من قبل المسئولين فى الأمن الاقتصادي ونيابة المصارف ، فيما تم تحويل 37 من كبار المتعثرين إلى سجن كوبر القومى فى الخرطوم. وقالت المصادر أن هذه المجموعة التى تضم كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال فى البلاد ، تلقت حوالي 85% من جملة التمويلات المتعثرة. وتوقعت المصادر أن يتم اعتقال مجموعة أخري من المتعثرين الذين يطلق عليهم وصف "الجوكية" و"أمراء البنوك."

مخالفات الجهاز المصرفى 2008

الخرطوم: عائشة اسماعيل

كشفت نيابة مخالفات الجهاز المصرفى عن المال المعتدى عليه خلال النصف الاول لعام 2008 م. وقال عامر محمد ابراهيم وكيل نيابة مخالفات الجهاز المصرفى فى ورشة الاجراءات المصرفية و القانونية فى مجال التمويل المصرفى المتعثر والتى نظمها بنك السودان المصرفى بالتعاون مع وزارة العدل امس ان حجم المال غير المسترد المتعثر بلغ 24 مليار جنيه سودانى حيث بلغت نسبة التعثر 78,47% فيما بلغت الاموال المستردة 6 مليار بنسبة 21.6%.حيث بلغت جملة البلاغات 1435 بلاغا .

صباح الخير يا اتحاد المصارف..

سيد أحمد خليفة

صحيفة الوطن ، العدد رقم: 1923 ، بتاريخ 05-10-2008

لماذا سكتم دهراً ونطقتم «.....» بعد خراب سوبا
القطاع المصرفى أكلته القطط السمان والتماسيح وآخرون!..
سنوات من التجاوز والنهب المنظم وغياب الشفافية!..
الحساب ولد وعلى اتحادالمصارف أن يقدم كشف حساب !..
أدركت الدولة الآن فى أعاليها أن للصحافة دور ورسالة!..
للذين تم القبض عليهم شركاء «من الداخل»!؟ فأين هم ..؟!

هذا زمان المهازل .وضربنى بكى وسبقنى إشتكى..! فاتحاد المصارف والبلاد كلها منشغلة بعمليات «نهب المصارف» .. وبالقبض على العشرات من .تماسيح السوق أو ضحايا من هم أكبر من التماسيح.. هذا الاتحاد وقد .دق بنك السودان .الجرس .وأستيقظ بعد ثبات عميق يفرغ الاتحاد نفسه وإعلامه وسكرتاريته ومستشاره القانوني يشكو كاتباً صحفياً ويشكو الصحيفة هذه للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات !! والسبب..؟!
إن الكاتب المشكو ضده إنتقد الأداء فى الجهاز المصرفى.. وكتب ما كتب من نقد وملاحظات وتقارير لا يمكن الرد عليها بشكوى لمجلس الصحافة أو غيره... ولكن الواجب لمن يعرف الواجب .هو الرد على ما أثار الكاتب وما نشرت الصحيفة.!..

إن اتحاد المصارف .أنا شخصياً لا أعرف له دوراً بارزاً فى تطوير وتأهيل وحماية القطاع المصرفى السودانى الذى نعاه بنك السودان الآن ووجه بالقبض على نحو 200 شخص وصل منهم لحراسات كوبر حتى الآن نحو 39 شخصاً من الذين يعتقد أن ثمة علاقة بينهم وبين «سونامي» المصارف.!..

مرة أُخرى أنا لا أعرف لاتحاد المصارف إنجازاً بارزاً فى هذا القطاع المنهار .والمأكول أو المنهوب اللهم الا هذا المبنى الضخم والفخم والذى لا أحد يعرف .أو على الأقل أنا لا أعرف ماذا يدور بداخله من إنجاز يخدم السودان وشعب السودان والقطاع المصرفي الذي يقضي ومنذ سنوات أسوأ سنوات عمره.!..

نحن ندرك أن بعض النافذين فى بعض القطاعات يكابرون ويغالطون .. ويستعدون عليهم وعلى أدائهم الصحف والصحفيين حيث يسكت البعض ويخاف البعض.!..
ولكن إلا نحن .ذلك لأننا من محبى الوطن والشركاء فيه وبنسب تتخطى الكثير من الذين إختصروا الوطن في أنفسهم.!..
وأنا هنا أسأل إتحاد المصارف.. وقبل الأسئلة أقدم التعريف المختصر الآتى عن هذا الإتحاد.!..
قام إتحاد المصارف على أنقاض - نقابة المصارف التي لعبت الدور الأساسي في إنتفاضة أبريل 1985م وأسهمت في إسقاط الديكتاتورية المايوية.
بعد عام 1989م قام ما عرف فيما بعد باتحاد المصارف والذى بدأ تحت مسمى نقابة المصارف ، حيث تم تقسيم القطاع الى عمال وموظفين وحدث الخلط العجيب إذ أصبح الإتحاد هو النقابة وهو المخدم أو شبه ذلك.

أما عن المبنى الضخم الفخم الذي يتوسط العاصمة فنحن وغيرنا لا نعرف له دوراً يمكن ان يسهم فى وضع أسس وأخلاق وقيم وطنية فى هذا القطاع العام ، بدليل أن قطاع المصارف هو الآن في «غرفة الإنعاش» بشهادة «الراعي» وهو بنك السودان الذي يلاحق ويطارد بعض من أسماهم مخربى القطاع المصرفى.!..

وإذا وافقنا بنك السودان على هذه التسمية ونظرنا بشيء من التقدير الى ما إتخذ من إجراءات قانونية بحق الذين حددهم بنك السودان نفسه بمئتى شخص «ونسميهم نحن وغيرنا بالتماسيح أو القطط السمان» ، ولكننا نعتبر هؤلاء تماسيح صغيرة وقطط أصغر فمن هم التماسيح الكبار فى هذا القطاع ، ومن هى القطط التى إنتفخت بالشحم والورم الحرام.!..

إن بنك السودان وإتحاد المصارف الذى يحظى بعناية ورعاية بنك السودان يتحملان مسؤولية تربية ورعاية والعناية بالتماسيح الصغيرة والقطط «الفقيرة» مقارنة بالتماسيح والقطط الكبيرة!..

ونواصل الأسئلة أو التساؤلات لإتحاد المصارف:

*هل يتقاضى هذا الإتحاد إشتراكات أو أتاوات أو مبالغ سنوية من مجمل البنوك السودانية قد يبلغ حجمها في بعض الأحيان أو يفوق المائة مليون من كل بنك.!..

*وإن كانت الإجابة نعم فأين تذهب هذه الأموال وماهو نصيب قيادات اتحاد المصارف من هذه العائدات الضخمة..؟.!

*ويتحدثون عن البدلات والسفريات والقروض والعائدات والتسهيلات التى تذهب لبعض الجيوب وقيادة اتحاد المصارف ليست بعيدة من هذه التساؤلات ، ونحن وغيرنا ننتظر «كشف حساب» عن دخل اتحاد المصارف ومنصرفاته وسفريات وبدلات وقروض وسلفيات القائمين على أمر هذا الاتحاد ..؟!

ذلك لأننا وللمرة الثانية ومعنا «الحكومة والشعب» شركاء ومن حقنا أن نتلقى كشف الحساب المطلوب من اتحاد المصارف وغيره.!..

ذلك لأن زمان الشفافية قد بدأ محلياً وعالمياً وما عاد بإمكان القطط السمان وقادة وسادة ما سُمى بالإنفتاح الإقتصادي أن يسكتونا أو يسكتوا غيرنا أو يلجأوا إلى بعض النيابات والأجهزة الرسمية لإسكات الصحف والصحفيين ومنع الشفافية.!..

ذلك أيضاً لأن الدولة فى مستوياتها العليا أدركت أن دور الصحافة والإعلام كبير وخطير وفى كل الحالات لصالحها «أي الحكومة» متى ما أضيء الطريق أمامها لأنها ستبصر الطريق ولن تسقط فى «الحُفر» العميقة التى قد تتحول الى مقبرة للحكام والنظام إن هم لم يبصروا الطريق ولم يسكتوا الأصوات المضللة التى تقول لهم «كله تمام يا أفندم».. الشعب شبعان والخدمات عال العال والتعليم تمام والصحة جيدة والطرق معبدة والعطاءات محكومة بقانون والتوظيف على قفا من يشيل والخريجون سيتم توظيفهم اول بأول .. إلى آخر النقة الكاذبة فى آذان الحكام ، إن من حظ السودانيين أن معظم الذين يحكمونهم الآن آمنوا ولو بعد حين بأهمية الشفافية والنقد ومتابعة الأداء وضرب نظرية الخيار والفقوس ورفض قاعدة أن الحزب فوق الدولة وأن المتحزبين جماعة من الملائكة لا يخطئون!..

وأختم وأظل أطالب بالقاعدة التى تقول لابد من وضع «ميزان قبانى نضخم كالذي توزن به اللحوم من السلخانات» عند بوابة الدخول للسلطة بكل مستوياتها من وزير الى وكيل الى وزير دولة إلى موظف وإلى نقابى يؤمن بالخلط بين المخدم والمستخدم ، هذا الميزان يوزن به كل من يريد الدخول الى الحكم والسُلطة والمسؤولية حيث يجري وزنه كل عام فإن تجاوز وزنه الحد المسموح به سُئل وحُوسب وحُوكم ، وإن ظل وزنه طبيعياً أو لمعدل نمو عادي يكافأ بالمزيد من الترقى وتحمل المسؤولية!..

وإتحاد المصارف السودانى بقياداته وكوادره العديدة لا يجب ان يكون إستثناء من هذه القاعدة فهو يشارك فى إدارة أخطر جهاز وهو الجهاز المصرفى الذي أكله الهدام وضربه «سونامي» وهذا ليس من عندنا ولكنه إعتراف بنك السودان قائد الجهاز المصرفي وإتحاد المصارف السودانى شريك فى هذه القيادة.!..

ومرة أُخرى ونحن نفتح هذا الملف بكل شفافية و«سنواصل كل ما توفرت المعلومات نقول إن الذين جرى إعتقالهم والتحقيق معهم من الذين إعتقد بنك السودان أنهم خربوا الجهاز المصرفي السوداني وألحقوا به الخراب والدمار ، لهم شركاء يعملون في هذه

المصارف من مديرين ونواب مديرين وكبار موظفين وصغار موظفين ، والسؤال هو أين هؤلاء من الحساب والعقاب ، وهل الذين قبض عليهم وجاري البحث عنهم كانوا يسطون على هذه المصارف وينهبونها ام كان لهم شركاء داخل هذه المصارف ..؟.!
نحن نؤكد أن الإجابة هى نعم وأن لهؤلاء الذين يتحمل الشعب السودانى الصرف عليهم فى الحراسات والنيابات والسجون!..
إنهم ليسوا وحدهم ولابد من إستكمال وإستعدال الوضع القانونى بالقبض على الشركاء داخل البنوك المنهوبة!..
وتحية لكل إدارة حكومية نيابة كانت او أمن إقتصادي وللذين لا زالت ضمائرهم حية داخل البنوك أو داخل بنك السودان لأنهم جميعاً أكدوا القاعدة التي تقول «إن الله يمهل ولا يهمل..»

والله من وراء القصد.

الفساد في النظام المصرفى السودانى

الجوكية يطلون بثوب جديد وينهبون «38» مليون جنيه !!..
خبراء: ما حدث يدل على فشل أساليب رقابة المركزي على المصارف

الصحافة ، الخرطوم: محمد صديق أحمد
السبت 23 يناير 2010م

لم يشغل الوسط الاقتصادي والمصرفى السودانى فى الفترة الأخيرة شاغل ، أكبر من ظاهر التعثر المصرفى التى ارتفعت نسبته بصورة مبالغ فيها ، حيث وصلت إلى 26% ، متخطية خط الأمان المسموح به عالميا والمحدد بـ6% ، وتعالت صيحات البنوك السودانية مستغيثة طالبة العون والمدد من البنك المركزي لإنقاذها من هجمات ونهشات ما عرفوا بالجوكية ،
فعقدت الورش واقيمت الندوات لأجل هذا الغرض ، واهتدى المركزي فى نهاية المطاف الى اتباع ما يسمى بالترميز الائتمانى بأن يكون لكل عميل رقم مصرفى واحد يمنحه له البنك المركزي يوضح حجم العمليات التى دخل فيها من قبل ودرجة سداده ومدى التزامه ، حتى لا يؤخذ البنك على حين غرة من أمره ، ويدخل فى عمليات تمويل معه دون أن يدري أنه غرقان أو متعثر فى سداد عمليات تمويل أخذها من بنك آخر. وتفاءل الجميع وظنوا أن نظام الترميز الائتماني يمثل طوق النجاة من «همبتة الجوكية» وكاد يطمئن الجميع على أن سياسة البنك المركزي قد أتت أكلها ،
غير أن الظن قد خاب بمجرد بروز خبر فى إحدى الصحف اليومية عن هروب تاجر إلى خارج البلاد بعد أن تمكن من اللعب على دقون ثلاثة من المصارف بحصوله على تمويل بمبلغ 38 مليون جنيه ، بعد إيهامهم بما قدمه من أوراق تثبت ملكيته لمواد بناء تكتنز بها جنبات المخازن التى تمت معاينتها ، وبعد التسليم بصحة ما قدمه من مستندات قبض المليارات وطار خاج البلاد. وعند السداد اكتشفت المصارف أن كل ما قدمه لها التاجر لم يكن سوى جملة تكتيك جيدة فى فنون الخداع والاحتيال بعد بروز صاحب حقيقى للبضاعة والمخازن يحمل معه ما يثبت صحة مليكته لها ، لتشرب ثلاثة المصارف المقلب. وما يهم فى هذه الحادثة التى تعتبر بكل المقاييس فاجعة ، أنها فى المقام الأول أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن كل الاحتياطات التى اتخذها البنك المركزي لم تكن فعَّالة أو ذات قدرة على كبح جماح الجوكية ، وأن موجة التعثر سيستمر مدها ، بجانب أنها توحى وتشير إلى أن إدارات المصارف ليست بالحريصة على أموال المودعين ، وأن التدخلات الشخصية وجيوش المحابين مازالت مرابطة بصالات وقاعات المصارف ، والدليل على ذلك صلة التاجر الناهب بإحدى الشخصيات النافذة حسب الخبر.
(الصحافة) كغيرها من المتابعين هزها الخبر وحرك فيها كثيرا من الهواجس عن مستقبل النظام المصرفي في ظل ما يحدث له من

نكبات ، فحاولت الاستنارة بأفكار ذوي الرأي والاختصاص فى ما يحدث.
فقال البروفيسور عصام بوب: فى عام 2008م طفت إلى السطح فضيحة الأموال التى تمت استدانتها من المصارف السودانية ولم ترد إليها بعد حلول أجل السداد ، والتى قدرت فى ذلك الزمان بما يقارب الـ 30 مليار جنيه ، اي ما يعادل 14 مليار دولار تقريبا ، وقد شمر بنك السودان المركزي عن ساعد جده للحد من تلك الظاهرة حفاظا على رؤوس أموال المصارف والمودعين فيها ، واتخذ جملة من السياسات من بينها إعادة هيكلة ما يُسمى بمخاطر التمويل ، وأصدر تعليماته للرقابة ومن ثم نقلها لكل إدارت المخاطر بالمصارف ، كما استن نظام الترميز الائتمانى حتى لا ينخدع مصرف بما يقدمه له عميل عن نفسه من أوراق فى حين أنه يكون غارقاً فى وحل عدم سداد عمليات مع بنك آخر ، غير أن هذا كله لم يوقف مد التعدى على أموال البنوك التى يعتبرها البعض أنها سائبة ويمكنه أخذ ما شاء منها أنى شاء دون وضع حساب لإرجعاها. ويواصل بوب: غير أنه بعد وقوع الفأس فى الرأس ومع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية وأعراضها التى أرثت على هيكل الاقتصاد السوداني ككل ، وقعت الكثير من الخسائر ، مما يدلل على أن إدارات المصارف لم تلتزم بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي ،
فالواقعة الأخيرة قدرت أموالها المستدانة بمبلغ 38 مليون جنيه سودانى ، أي ما يعادل 16 مليون دولار ، وتعتبر واقعة مدهشة وتوضح أن توجيهات المركزي لم تنفذ ولم تجد الآذان الصاغية التى تسمعها والأيدي المنفذة والقلوب الراشدة التى تعيها ، مما يشى بأن الهيكل المصرفى بالبلاد تحوم حوله شبهات فساد لم تزل بعد. ويزيد بوب بأنه سبق أن نبه إلى ان هناك اختلالات فى الهيكل المصرفى السودانى لا يمكن التخلص منها إلا بإعادة هيكلته ، غير أن هذا لم يحدث بعد ، لذا من المتوقع تجدد مثل هذه الإشكالات العويصة بصورة متكررة. وختم حديثه بألا يندهش الناس لبروز الحوادث فى المصارف ، لأن الشخوص التى توقع مازالت فى مواقعها وكأن شيئا لم يكن ، واخطر ما فى انتهاكات المصارف انسحاب آثارها على الاقتصاد السوداني بالكامل. وختم حديثه بتساؤل للمركزي لماذا لم يتم تنفذ تعليماته ؟ وأين كان عندما حدثت تلكم الكارثة ؟
ومن جانبه يقول الدكتور محمد الناير: إن بروز ظاهرة التعدي على أموال المصارف إلى السطح مرة أخرى بالصورة التى جسدتها فاجعة الهروب بـ 38 مليون جنيه ، حسب ما ورد بالصحف ، لجد أمر محزن للغاية ، فى ظل المشكلات التى صاحبت القطاع المصرفى بصورة عامة ، حيث تجاوزت نسبة التعسر 26% ، مما أوشك أن يعصف بكثير من المصارف ، علما بأن هناك مصارف كانت محافظة على نسبة أقل من التعسر من حد الأمان العالمى 6% ، فيما بلغت فى أخريات 50% ، فبالتالى وفى ظل مساعي البنك المركزي لتقليل حدة التعسر بوضعه العديد من الضوابط مثل الترميز الائتمانى الذى من شأنه منع تحايل العملاء على المصارف والاستفادة من أكثر من مصرف دون أن تكون هناك وشيجة تواصل بينها تبرز إمكانية وتأريخ العميل وقدرته على السداد ، فإن حدوث الفاجعة الأخيرة يؤكد فشل سياسات البنك المركزي وضعف رقابته على المصارف ، بالرغم من أنه يتلقى رواجع يومية تبين موقف المصارف ، ويطلع على سير المقاصة الالكترونية ، وبالتالى المصارف وحركتها تكون مكشوفة بالنسبة له ، ومع ذلك لم يستطع المركزي وأجهزة رقابته كشف الخلل منذ بداياته ومنع وقوعه ، ويواصل الناير بقوله: إن ما حدث الآن يوضح أن هناك تطوراً فى أساليب الاحتيال لم يواكبه تطور مواز فى وسائل رقابة البنك المركزي على المصارف ،
ففى السابق كانت تحدث بعض صور الاحتيال مثل أن يذهب موظف بنك لاستلام أو معاينة مخزن ، ليفاجأ بأنه ممتلئ على سعته بالبضائع حيث لا ممرات تمكنه من حساب البضائع ، وعندما يتم استجلاء الجزء الأمامى فيما بعد يتضح أن البضاعة لم تكن إلا مجرد صفوف أمامية وما خلفها فارغ ، حيث لا توجد بضاعة ، أو يذهب تاجر لديه بضاعة كاسدة ويثبت أن بضاعته نفسها مملوكة لآخر ، ويأتى بعقد بيع منه ويستلم على ضوئه تمويل الشراء من المصرف ، دون أن يعرف البنك أن المسألة ليست إلا ضربا من الاحتيال بعد أن يأخذ التاجر المطية نصيبه من عملية الاحتيال ويذهب التاجر الأصلي ببضاعته والمبلغ الموازي لها ناقصا عمولة المطية ، مما يؤكد أن المصارف لم تستفد من أخطائها السابقة .
وأشار الناير إلى أنه أجرى مداخلة فى ورشة عقدها بنك فيصل الإسلامى عن مستقبل التخزين قبل أيام ، اقترح فيها أن تنشئ المصارف أنظمة وأوعية تخزين بسعات كبيرة وذات تخصصية ، وأن يتبع كل نوع إلى تخصص البنك المعني ، وعندما يطلب عميل

أو أي بنك تخزين بضاعة يقوم المصرف المتخصص بتخزينها للعميل والمصرف بعد أن يأخذ نصيبه من أجرة التخزين ، إذ أن البنوك بهذه الطريقة تضمن سلامة البضائع وتخزينها بالصورة المرجوة حسب المواصفات ، وتضمن كذلك تفادي وسائل وأساليب التحايل التى تشرب مقالبها البنوك قبل العملاء المحتالين.
وختم الناير حديثه بأن ما حدث يبرز ضعف الحس لدى موظفى البنوك تجاه صدق أو زيف العميل. وطالب بزيادة أساليب الرقابة على المصارف داخليا من جانب الإدارات وخارجيا من قبل البنك المركزي ، لأن مثل هذه الحوادث من شأنها إحداث شرخ في سمعة المصارف السودانية يصعب على الجميع تلافي رتقه إن اتسع .

قضايا الثراء الحرام و غسيل الاموال

تقارير تؤكد ارتفاع بلاغات الثراء الحرام وانخفاض غسيل الأموال
والنيابة : ارتفاع البلاغات نتيجة لزيادة البلاغات الربوية

كشفت أرقام صادرة عن نيابة الثراء الحرام عن ارتفاع نسبة بلاغات الثراء الحرام لهذا العام مقارنة بالعام الماضى وانخفاض نسبة بلاغات غسيل الأموال وقالت الأرقام أن عدد بلاغات الثراء الحرام من أول يناير لهذا العام حتى يوليو بلغت (178) بلاغاً مقارنة بعدد (440) بلاغاً ثراء حرام وغسيل أموال فى العام الماضى وأكدت الأرقام انخفاض نسبة بلاغات غسيل الأموال منذ صدور القانون الجديد فى العام (2003) الذي بموجبه تم فصل قانون غسيل الأموال عن قانون الثراء الحرام حيث وصل عدد البلاغات إلى (7) لم تصل فيها المحاكم لقرارات إدانة وتم شطبها لعدم كفاية البينة للإدانة.
وعزا وكيل نيابة الثراء الحرام المكلف عادل الرشيد بابكر ارتفاع نسبة بلاغات جرائم الثراء الحرام والمشبوه لزيادة نسبة الجرائم الربوية بسبب حاجة المواطنين للتمويل بعد تعذر وجود قنوات تمويلية الأمر الذي يقود الأسر والأفراد لتلقى الفوائد من جهة ممولة بشروط ميسرة نسبة لحاجتها الماسة لذلك التمويل (صك ، رهن أو قرض) مما ينتج عن ذلك تفاقم بلاغات جرائم (الربا) كمال مشبوه يوجز الشخص عن تحديد مشروعية اكتسابه حتى جاء قانون غسيل الأموال لمعالجة كافة المعاملات المشبوهة
ونفى وجود بلاغات غسيل أموال تمت محاكمتها وإدانة المتهمين فيها لحدوث تسويات وشطب البلاغات . وفى بعض الأحيان يتم حفظ هذه البلاغات داخل المحاكم أو بطلب من وزير العدل ، مشيراً إلى أن الدولة من أولوياتها مكافحة الثراء الحرام والمشبوه وفقاً للقانون واللوائح وعدم أخذ المواطن بالشبهات.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147507241&bk=1

تصفية وشيكة لبنك النيلين بعد اختلاس 200 مليار جنيه

صحيفة آخر لحظة

كشفت مصادر «آخر لحظة» عن اختلاس 200 مليار جنيه بفرعى بنك النيلين بالخرطوم «الرياض» وغرب السودان. وتنبأت المصادر بأن تقود الاختلاسات لتصفية البنك وقالت إنها تتم بصورة دورية شهرية وأشارت إلى أن البنك ترأس إدارته شخصية اقتصادية. وأوضحت المصادر أن فرع البنك بالرياض اختلست منه قبل يومين 50 مليون جنيه وأضافت أن أحد كبار موظفى البنك اختلس 700 مليون جنيه وأن موظفاً أقل منه اختلس 2 مليار جنيه وأن وكيلا بالبنك اختلس 300 مليون جنيه وأبانت المصادر أن

البنك قدّم تمويلاً بأكثر من 200 مليار جنيه دون ضمانات عقارية أو غيرها

http://www.akhirlahza.net/news/porta...&id=24202&bk=1[/B

قضية بيع بنك النيلين للتنمية الصناعية ، بيع بنك أم دفن نفايات ؟ !!!
عادل الباز

ليس فى الأمر عجب أن يُباع بنك فى سوق الخرطوم .الحكومة باعت من قبل الخرطوم وها هى الآن تبيع النيلين!!!.لست حزيناً على بيع أي منهما ، ولكن أكثر ما يستفزنى أن يجرى البيع فى الظلام وكأنه عملية غسيل لا يشهدها إلا الغسال الأجنبى ووكيله المحلى .
لماذا يتكتم بنك السودان على صفقة بيع بنك ويتعامل معها كأنها أسرار عسكرية ؟.عندما التقطت الخبر طفقت أسال العالمين ببواطن الأمور عن ما جرى فى برزخ النيلين ، لم أجد أية إفادة ، الجملة الوحيدة التى استوقفتنى إجابة من صديق قال لى لا تتعب نفسك ده ما بيع!!.قلت له كيف ؟ قال لى أمشى احفر براك .!!
وحفرت
بنك النيلين للتنمية الصناعية أُنشئ فى العام 1993م نتيجة لعملية دمج تمت بين بنك النيلين والبنك الصناعي ، وعند لحظة الدمج كان رأسمال بنك النيلين (16) مليون جنيه والصناعى (500) مليون جنيه .
العاملون الذين خدموا البنك أكثر من عشر سنوات لم يتقدموا فى وظائفهم خطوة واحدة وتم تخفيضهم إلى 700 موظف و260 عاملاً. ثم جرى تسكين مائتين فقط فى وظائف جديدة .
رأسمال البنك ثلاثة مليارات دينار ، ولكن البنك عبر ودائعه يعمل بمئات المليارات من الدنانير .
ديون العمليات الاستثمارية بلغث أكثر من مائة مليار جنيه سودانى ، ليست لديّ معلومة هل أُستثمرت هذه الأموال فى الصناعة أم ذهبت فى التجارة والربح السريع الحلال .!!
إجمالى الديون الهالكة فى البنك بلغت ثلاثة مليارات دينار تقريبا تزيد ولا تنقص ديناراً .
على خلفية هذه الأوضاع ، أعلنت الحكومة عن رغبتها فى بيع البنك ، تقدمت تسع جهات ست منها أجنبية وثلاث محلية أهمها: بنك دبى الاسلامى ، بنك ابو ظبى ، ، مصرف السودان والامارات. شركة املاك ، مجموعة اعمار ومن ضمنها بنك السلام .
بنك السودان ووزارة المالية كوّنا لجنة للتفاوض ، لبيع البنك بعد أن تقدمت الجهات المختلفة بعروضها في الفترة من 31 مارس وحتى 30 أبريل 2006م .
الشركة التى قيّمت البنك هى (كى بى ام جى) وهى ذات الشركة التى قيّمت صفقة بنك الخرطوم اياها!!!.بكم لا احد يعرف ؟ ولا اعرف لماذا تعطى شركة واحدة فرصة تقييم أكبر بنكين فى السودان ؟ يبدو أن العبقرية التى أظهرتها فى تقييم البنك الأول أعطتها فرصة ثانية والله أعلم !!
قبل ثلاثة أيام حل بين ظهرانينا وفد إماراتى كريم ، جاء صائما فأفطر ببنك النيلين ومضى فى صمت.الدوائر المطلعة أفادت أن الوفد جاء بدعوة من ادارة بنك السودان التى اجتمعت به على عجل وأبلغته أن العطاء رسا على مجموعة إعمار الاماراتية واملاك.
افادت المصادر انه سيتم بيع 60 % من اسهم البنك مقابل ثمانين مليون دولار وستقوم المجموعة المحظوظة بتسديد مبلغ اربعين مليون دولار عند توقيع العقد ، والمبلغ المتبقى سيتم تسديده وفق جدول مُتفق عليه. كم من الزمن سيستغرق السداد ؟الله عالم.
هذا البنك من املاك الشعب السودانى ولا يجوز لشخص أو مدير أن يتصرف فيه ببيعه لـ(لاملاك) والمجموعة دون اخطار أو حتى إعلام الملاك!!. الموظفون ببنك السودان يعتقدون أن من حقهم فعل أى شئ دون أن يتجشموا مشقة إخطارنا بما يجرى !!
لقد أدهشتنى حقا السرية التى أحاط بها بنك السودان هذه الصفقة!!. أنا قليل الثقة بالصفقات التى تُعقد فى الظلام!! كان بإمكان

بنك السودان الإعلان عن المجموعة التى رسا عليها العطاء مع التوضيح اللازم حول الكيفية التى جرت بها عملية البيع بكل شفافية. هذا الغموض أثار فى ذهنى وأذهان الكثيرين تساؤلات شتى .

اولا : ما هى القيمة الحقيقية التى قيّمت بها شركة (كى بى ام جى) البنك ؟

ثانيا :ما مصير العاملين فى البنك ؟ هل سيتم تسكينهم وفصلهم ام سيتم فصلهم من غير تسكين ؟وكم منهم سيبقى وكم منهم سيشرد ؟ الغريب ان للعاملين فى بنك النيلين قضية امام لجنة تحكيم سيصدر حكمها اليوم ، واذا حدث ان اصدرت اللجنة قرارها لصالحهم سيدفع البنك ثلاثمائة مليون دينار !! يا ترى هل سيدفع المشترون الجدد هذا المبلغ ؟ وهل هم على علم به ابتداءً ؟ .

ثالثا: اذا كانت الحكومة تسعى للتخلص من البنوك ، فلماذا تؤسس فى الوقت ذاته بنكاً صناعياً آخر سُمِى بنك التنمية الصناعية برأسمال قدرة ثلاثمائة وخمسون مليون دولار.ألم يك من الأوفق دعم البنك الصناعى القائم والذى يملك خبرات مصرفية واسعة بهذا المبلغ مع اصلاحه بدلا من إنشاء آخر قد نضطر لبيعه بعد ثلاث سنوات ؟ .

أخيرا أتمنى أن أعرف من هم المحظوظون الذين ظفروا بتمويل من بنك النيلين بمبلغ مائة مليار جنيه ؟ وما هى الضمانات المتوفرة التى أودعوها طرف البنك. أخشى أن تكون مجرد ورق وخطابات ضمان من البنك إياه. كان الله فى عون مديره الجديد !!
وأخيراً جدا أموت وأعرف كم الرقم الحقيقى للديون التى أُهلكت من حسابات بنك النيلين قبل هذه الصفقة ؟ ومن هم أهل الحظوة الذين أُهلكت ديونهم ؟.نرجو من بنك السودان الإفادة لأن لي شكوكاً إن هذه العملية بالطريقة التى تمت بها ليست أكثر من عملية دفن نفايات البنك فى بطن الصفقة.

الفساد في مجموعة بنك النيلين

الرئيس الأسبق لمجموعة بنك النيلين

خالد عبدالله- ابواحمد
نشر بتاريخ 07-08-2009

من الذي كان يتوقع أن يكون حُكم الاسلاميين بهذه الفظاعة من الفساد والإفساد..؟
من الذي كان يتوقع أن تكون حصيلة أكثر من ستة عقود من الزمان..أسوأ تجربة حكم عاشتها البشرية كون نظام الحكم يرفع شعار الإسلام وهو منه براء..؟.
من كان يتخيل أن يصل (الاسلامى) السودانى إلى هذا الدرك الأسفل من السقوط الاخلاقى بكل ما فيه من قبح وسوء ، إن تجربة هذا المسؤول..القيادي البارز فى الحزب الحاكم تجعل من نظام الحكم أشبه بعصابة المافيا التي يسرق كل من فيها ويقتل كل من فيها ولا يتعرض أي منهم للقضاء والمحاسبة.
القارئ الكريم..
لم أكن أتوقع ألبتة أن أعيش حتى اليوم الذى أتعرف فيه على مثل هذا النوع من الفساد المالى والاداري والاخلاقى ، وكان شيخ الحركة (الاسلامية) د.حسن الترابي قد قال في إحدى ندوات مدينة الصحافة أيام الحملة الاعلامية للإنتخابات العامة في العام

1986م قولته الشهيرة "أن اليد التى تتوضأ لا تسرق" ، وكنت أيقن تماماً ولا زلت بما قاله شيخ الحركة ، الأمر الذي يؤكد أن من قاموا بالفساد المالى من سرقات لقوت الشعب بعيدين عن جوهر الدين وأنّ صلاتهم ما هى إلا حركات رياضية يوهمون بها أنفسهم.
انتهت الانتخابات النيابية تلك.. التى احتلت فيها الجبهة الاسلامية المرتبة الثالثة فى عدد مقاعد البرلمان..ومرت بعدها الأيام والشهور والسنوات..حتى جاء اليوم المشؤوم صباح الجمعة 30 يونيو 1989م ، واستلمت الجبهة الاسلامية السلطة وفى الأعوام الأولى و(الانقاذ) فى قوتها ومنعتها قال د. الترابى قولته الشهيرة التى هزت المجتمع "إن نسبة الفساد فى الدولة بِضع فى المائة" ، واختلف الناس حول تقدير الترابى لكلمة (بضع) وهل هى أقل من 10% أم أكثر ، المهم في الامر أن الحديث عن الفساد بدأ يعلو ، ولما غابت المحاسبة والرقابة انتشر الفساد فى البلاد انتشار النار فى الهشيم.
فى منتصف التسعينات ونحن صحافيى الحركة (الاسلامية) بدأت أوساطنا تتحدث وتتداول فساد مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية الذي كان يرأسه ويديره المهندس السعيد عثمان محجوب ، ولما كانت المجموعة تقع فى قلب العاصمة ميدان أبوجنزير ،كنا كثيري التردد عليها لمعرفتنا بغالبية الموظفين فى كل الدرجات الوظيفية كما كنا نعرف كل افراد مكتبه والمقربين منه ، ولم يكن صعباً علينا حينها أن نلم بالفساد وطرقه فى هذه المؤسسة المصرفية الاقتصادية الكبرى التى تضم عدداً من المؤسسات ، وكما هو معروف أن مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية تأسست فى العام 1993م عندما تم دمج البنك الصناعى السودانى وهو بنك متخصص تأسس عام 1961 وبنك النيلين وهو بنك تجارى تأسس عام 1964م ، وعملية الدمج هذه حدثت فيها مجزرة وظيفية كبرى إذ تم إبعاد غالبية الموظفين والعمال ، وعندما تم تأسيس المجموعة على أنقاض البنك الصناعي والبنك التجاري أصبحت المجموعة الجديدة حكراً على الإسلاميين والمؤلفة قلوبهم.
وحسب مرجعيات التأسيس كان الهدف من خلق هذه المجموعة التى تم تسميتها بمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية كمؤسسة مصرفية تنموية لإحداث التنمية الصناعية بالسودان إضافة إلى تقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى لكل القطاعات الاقتصادية ويقدم خدمة التمويل داخلياً وخارجياً ، وذلك بتقديم التمويل للمؤسسات الصناعية وتقديم جميع الأعمال المصرفية التجارية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل حققت هذه المجموعة واحداً فقط من أهدافها..؟.!
حدث العكس تماماً أصبحت المجموعة التى أُريد لها تنمية البلاد نهباً لرئيس المجموعة وأعضاء مكتبه واقاربه ، وما حدث فى هذه المجموعة حدث لكافة المؤسسات التي انشأها التنظيم الاسلاموي مثل شركة الخرطوم للتجارة والملاحة التي كنت شاهد عيان على دمارها ونهبها (المقال المقبل).
فى العام 1995م انتشرالحديث عن فساد رئيس المجموعة وأركان (حربه) وكنت ممن رأى المستندات التى كانت بطرف عدد من اعلاميى الحركة (الاسلامية) وعرفت فيما بعد أنه قد تم تسليمها لجهات نافذة فى الدولة ، وبعد فترة قليلة تم إبعاد رئيس المجموعة بشكل خفى من عمله ، وجيئ بالاستاذ عبدالله حبيب (على ما اعتقد) حالياً يعمل خبير مصرفى فى بنك السودان ، ولم يدم طويلاً حتى تم تشكيل لجنة تحقيق فى فساد رئيس المجموعة ، بالفعل قامت اللجنة بحصر ممتلكات رئيس المجموعة وبحثت طويلاً في المستندات التى كانت بحوزتها ومستندات آخرى كانت فى مكاتب المجموعة ، وتمت مراجعة حسابات المجموعة ، كما تم التأكد تماماً من معرفة حجم الفساد الذي قام به رئيس المجموعة ومن معه ، وقامت اللجنة برفع ملفات الفساد إلى ديوان الثراء الحرام فى الخرطوم وفى اللحظة التى بدأ فيها الديوان بقراءة الملفات توطئة لاتخاذ الخطوة التالية جاءهم من طلب كافة الملفات الخاصة برأس الفساد ، بل قام بتأنيبهم على نيتهم محاكمة قيادي نافذ فى الصف الأول من الحركة (الإسلامية) وحقيقة لا أعرف أي مجاهدات لهذا الرجل سواء فى العمل السياسى أو (الجهادي) فى سوح المعارك ، وقد تعود الرجل على الأماكن المُرطبة ، وقد شغل في وقت سابق المسؤول الأول لجهاز شئون المغتربين ، والآن (2009) يحتل الرجل مكانة رفيعة فى قيادة الحزب الحاكم.
تُرى ..ما هو حجم الدمار الذى لحق بالبلد من جراء فساد القيادى بالمؤتمر الوطنى..؟.
لا يمكن أن ندرك ذلك إلا عندما نعلم بأن مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية تأسست على فكرة (شطب) مؤسستين مصرفيتين (البنك الصناعي) و(البنك التجاري) حتى وإن كانتا في أوضاع مالية صعبة يمكن معالجة هذه الاوضاع مثلما يحدث في كل مكان

من العالم ، أكثر من 3 ألف وظيفة تم إلغاوها من الخُبراء المصرفيين وأصحاب الكفاءات ، والموظفين والعمال ليس في مقرات هذه البنوك فحسب بل كل أفرعها في البلاد.
وللتذكير فقط:
1 - أن المؤسستين المصرفيتين (الصناعي) و(التجاري) لم تكونا خاسرتين ، تم شطبها لتوفير وظائف عمل لآخرين مُوالين سياسيين للنظام الحاكم
2 - بشر فقدوا وظائفهم..ما يعنى أن أسراً سودانية بالآلاف فقدت دخولها.
3 - اشخاص ليس لهم أى علاقة بالعمل المصرفى والمالى والتجاري والصناعى حلوا محل كفاءات متخصصة
4 - أصبحت المؤسسات المالية والاقتصادية فى البلاد تساس بعقلية الحزب السياسي الاسلاموي بمعنى تفضيل المصلحة السياسية أكثر من المصلحة العامة للمؤسسات المصرفية
5 - أصبحت المصارف تمول العمل السياسى للدولة.
وبما أن العدالة الربانية ناجزة..فشلت المجموعة فى تحقيق أهدافها المرسومة لأن النية أساساً لم تكن موجهة نحو خدمة البلاد والعباد ، إذ كان الهدف هو خدمة المشروع الاسلاموي وأتباعه ، وقد لا يتصور المرء كم من المليارات التى ذهبت أدراج الرياح ، لأن القائمين على أمر المجموعة تجاوزوا كل القوانين الإلهية والبشرية ، ومن أهم تلك التجاوزات أن مجموعة بهذا الحجم لم يكن لها مجلس إدارة ، بل لحوالى 8 سنوات من 1994 وحتى العام 2002م كان المدير العام هو رئيس مجلس ادارة البنك وقد تم هذا على الرغم من أن قانون البنك يقول في الفصل الثالث المادة «2» ما نصه «لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس إدارة والمدير العام»
لكن الغريبة فى المسألة أن مجموعة بنك النيلين انهارت تماماً منذ العام 1997م ، وكل هذه الفترة كان المواطن السودانى هو الذى يدفع من جيبه الخاص للحكومة بسبب خسارة مؤسساتها وكما هو معروف داخل دوائر (الاسلاميين) أن الحكومة " تضع طاقية دا فى راس داك" ، مثلما يحدث الآن بالنسبة فى الكثير من المجالات.
وأكتفى هنا بما قاله الزميل د. خالد التجانى فى مقاله بعنوان (نهاية حالة إنكار.. السودان فى قبضة (الصندوق) مجدداً:
"أن الحكومة خرجت من الباب لتدخل من الشباك عبرشركات ومؤسسات يسيطرعليها متنفذون متحررون من القيود الحكومية ويتمتعون بامتيازات لا حصر لها ، مما جعل القطاع الخاص مكبلاً فى منافسة غير عادلة ولا شريفة ، وشهدنا شركات شبه حكومية تسيطر على مفاصل العمل الاقتصادي ، تعطى فتاتاً لمن ترضى بإدخاله فى لعبتها ، وهكذا أصبح الاقتصاد الفعلى يدار من خارج المؤسسات الرسمية دون حسيب أو رقيب ، وتحولت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى المنوط بها الولاية على المال العام ، والولاية على إدارة الاقتصاد الوطنى إلى متفرج ، ومجرد إدارة خزانة ، فقدت السيطرة على ولاية المال العام". انتهى الاقتباس.
ولما كانت الدولة تغض الطرف عن فساد قادتها انتشر أكل السحت بكل أنواعه ،وأصبحت المسألة واضحة و(السحت) هو ما يُمارسه السلاطين الآمرون ، حكّاماً ، سياسيّين ، إداريّين ، أو الأخطر رجالَ دين ، وهذا الصّنْف الأخير هو ما تعرّض له القرآن بذكره كهنة الدّين (وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)(المائدة:62) ، فكلّ الذين يفترضون على الناس أنّ أمورهم الدنيوية أو الأخروية لن تسهل إلاّ بتقديم "عوَض" للشيخ ، مادّي أو منفعى ، أو قرابين أو نذور أو حقوق شرعيّة ، ليحصلوا على البركة أو التوفيق أو التسهيل أو الغفران أو القبول أو التزكية وربّما "الترشيح" و"كسب الأصوات" ، هذا سحتٌ رجالُ الدّين آكلوه وبئس ما كانوا ولا يزالون يعملون ، وأشباهُهم كلّ مَن استغلّ مركزاً أو وظيفة وصار يتّجِرُ بها لعوائد شخصية فوق راتبه ، فيفرض شيئاً (إتاوة) له خاصّة ، لتسهيل أمر المتعرّضين والمراجعين من الناس ، أو يُعسّرها ، فهو يأكل نار السحت فى بطنه ، وهو عدوّ للإنسانية وعدوّ لله وعدوّ لدود لشرف الخدمة والواجب.
إن فساد مُدير عام مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية الأسبق هو أنموذج لنوعِية الفساد الذى دمرّ البلاد وضيع حُقوق الناس ، وأدى في نهاية المطافِ إلى التأثيرات الاجتماعية التي نعيشها اليوم بعد أن ضاقت بالناس الحِيل في مكابدة المعايش الجّبارة ،

فاختل توازن المجتمع وانتشرت حكاية أبناء الزنى في كل مكان لأن المال أصبح عند أتباع السلطة وقادتها الفاسدون الذين احتكروا كل شئ ولم يبقوا للسودان أي شئ.!!..

علِّل النّفسَ بالقنوع وإلاّ ... طلبت منك فوق ما يكفيها

آنفاً هو بيت شعر تمثّل به سيدنا على كرم الله وجهه وكان يُمثّل (رأس الدّين) و(رأس الدولة) حينها وبين يديه "الحقوق الشرعيّة" و"ميزانيّة الدولة" ، وكان فطوره كسرة خبز منقوع بماء ، فقال له أحدُ أتباعه (إنّك يا أمير المؤمنين ، لتظلّ نهارَك طاوياً مُجاهداً ، وباللّيل ساهراً مُكابداً ، ثُمّ يكون هذا فطورك ؟!) ، فردّ عليه فقط بذاك البيت من الشعر ، لذلك كان سيدنا على كرم الله وجهه يأكل الخبز الناشف ومع ذلك يبكى قائماً الليل ويقول (يا دنيا غري غيري ... غري غيري) .. خبزة ناشفة معطونة في الماء القراح .. وبكاء وخوف من حقوق الناس التى لم يأكل منها قطعة خبز لينة.

أين أنتم يا أهل المشروع (الاسلامى) من هذا الأدب ومن هذه النزاهة.!!...

وكما هو معروف أن النزاهة ، تمثل قوّةٌ نفسيّة ، ثمرة تربيةٍ على القيَم ، مِن دونها يتوحّش الإنسان ، مهما كانت شهادته العلميّة أو الدينيّة ، وتزول الثقة فى علاقاته ، ويعمّ الفساد فى الأديان والأوطان ، لكن للأسف أن قادة (الانقاذ) لم يتربوا على الخُلق الذي يحفظ مقدرات الوطن ، بل لم تعلمهم الحركة (الاسلامية) من الدين ما يعرفون به الحقوق الشرعية لكنها علمتهم الاحتيال على الناس وعلى القوانين السماوية والبشرية ، لذا لم تحاكم أي من قادتها الذين أثروا على حساب فقر الناس والوصول بهم إلى مرحلة صعبت معها الحياة الشريفة ، ليس هذا فحسب فقد ذهب حياء القوم إن كان لهم حياء يتحدثون عن معانى الدين وعن القرآن الكريم ، وهم آكلى الحرام..قوت الشعب المسكين المؤمن بالله وبعدالته المطلقة فى انتظار يوماً تشخص فيه الأبصار.

هذا المدير..كان أول (الاسلاميين) فى موقع المسؤولية أقام لمنزله باب كبير يفتح بالريموت كنترول في بداية التسعينات ، حينها من يعرف الناس هذا النوع من البذخ..

هذا المدير كان أول (الاسلاميين) الذين يفتخرون بأكل المال العام ولا يرى في ذلك خروجاً على قيم الدين ولا على قيم الحركة التي كانت إسلامية.

هذا المدير..أول من ابتدع من الأفكار والممارسات التي يعف القلم عن ذكرها ، التي أعلنت من وقت مبكر مفارقة (الاسلاميين) ما كانوا يتحدثون عنه فى أدبياتهم ، ويعملون من أجله.

وهل كان القادة لا يعلمون فساد الرجل..؟؟.

فى الحقيقة كلهم كانوا يعلمون أكثر مما نعلم نحن من معلومات فساده ، بل تجرأ هذا المدير العام يوماً وذهب لأحد الاسلاميين الذين اشتهروا بنظافة اليد التى أشهد عليها شخصياً..ذهب إليه فى منزله حاملاً معه بعض الأدوات التى يقدمها البنك كمشاريع صغيرة للنساء للعمل بها لاخراجهم من دائرة الفقر ، لكن صاحبنا بما عرف عنه من نزاهة رفض رفضاً باتاً أي مساعدة ، بل قدم له درساً فى أدب الحفاظ على المال العام ، وطريقة التعامل معه.

الكل من القيادات يعرف قصة فساد هذا الرجل..لكن لا أحد يتحدث لأن الرجل قيادي كبير وإن كان لا يمثل شيئاً يذكر بالنسبة للكثير من القيادات الكبيرة لا فكر ولا دين ولا... لكنه ومن يسنده ومن منع ديوان الثراء الحرام من محاكمته يرتكزون على الارث القبلى لتحقيق أحلامهم الدنيئة.

هذا المدير أول من..ضيع المليارات من الجنيهات السودانية وبدد المال العام ، وبدل محاكمته ، ، يتقلد اليوم أعلى المناصب في الحزب الحاكم..يا لها من مفارقة أن تحدث ممن رفعوا شعار الاسلام..ومن كانوا يهتفون عشرات السنين..

لا ولاء لغير الله..ولا تبديل لشرع الله.!!..

يرفعون الشعارات الاسلامية..ويقتلون ..ويذبحون..ويستحيون النساء

ولم يُحاكم حتى الآن هو ولا أمثاله..بينما تفلح الحكومة فى محاكمة الصحافيين وكُتاب الرأى..

وتفلح الحكومة في جلد النساء على مرأى من الناس دون إلتفاتة إلى قيم المجتمع السوداني وتقاليده.

تفلح الحكومة فى انشاء المؤسسات الاعلامية برغم ما تنفقه من مليارات تفشل في ستر عيوب نفسها ، فتلك المليارات أنفقتها ثم كانت عليها حسرة.
تفلح الحكومة فى أي شئ مخالف للطبيعة ولجميل القيم ، لكنها تفشل وتقف عاجزة عن محاسبة نفسها وجلد ذاتها السيئة والأمارة بالسوء والفاعلة لكل أنواع المعاصي..وتجهل أن كل ما تقوم به قد كلفها فشل جميع السياسات التي اعلنتها.
مثلاً:
- فشلت النفرة الزراعية..ولم تحدث الحكومة عن فشل موسمها الزراعي الذي باء بالفشل.
- فشل مشروع كهرباء سد مروى.
- انهيار الاوضاع المالية فى الدولة وفشلت كامل للسياسات المالية (راجع خطاب وزير المالية لصندوق النقد الدولي.(
- فشلت خطط الحكومة حول النزاع فى دارفور.
- فشلت الحكومة فى مخططها نحو أبيى وقد كذبت كعادتها على المسيرية الذين كشفوا بعد المحكمة أنهم وقعوا ضحية نصب واحتيال ، ها وقد ضاعت عليهم الكثير مما كان بحوزتهم.

http://www.sadaalahdas.com/articles.php?action=show&id=497

الوطن تنشر تفاصيل كارثة بنك الخرطوم !..

May 23, 2006, 18:59

المحكمة تقرّر أن يدفع البنك كامل مبالغ خطابات الضمان لمستحقيها
القبض على مدير الفرع ومدير الاستثمار ببنك الخرطوم وإيداعهما السجن مع آخرين
«فيصل» و«التعاون الإسلامي» و«الصادرات» طرف في الضمانات «المضروبة «

عندما نشرت «الوطن» خبر الضمان المالى الذى قدمه «بنك الخرطوم» لشركة «المنيزلة» للتجارة المحدودة كنا نستند على جملة حقائق ومستندات تقول بان ثمة خطأ (مقصود أو غير مقصود ، هذا يثبته القضاء) ولكنه خطأ على كل حال فى الإجراءات التى تمت وبموجبها مُنح شاب لم يتجاوزعمره الـ35 .وربما اقل .خطابات ضمان بنكية بمبالغ عند تجميعها تناهز الـ34 مليار جنيه سودانى .
حيث اكتشف البنك وبعد تسليم خطابات الضمان ان الشاب المذكور واسمه «أمجد » قد استند على رهونات عقارية مزورة ويجري التحقيق حولها جنائياً وقضائياً الآن ، حيث اودع السجن عدد من المتورطين فى عمليات التزوير او قبول أوراق مزورة او التسبب في ضياع المليارات المذكورة ، ومن بين هؤلاء الذين يجري التحقيق معهم الآن المسؤول بفرع بنك بحري والمسؤول عن الاستثمار بالبنك فى نفس الفرع حيث أودعا السجن رهن التحري ومعهما العديد من المحتمل تورطهم فى هذه القضية ..
وأمس صدر الحكم القضائى ببطلان الدعوى التى تقدمت بها شركة «المنيزلة» لإبطال امر الضمانات البنكية وقررت المحكمة الموقرة امس ان يقوم بنك الخرطوم والبنوك الأخرى بتسديد كامل قيمة خطابات الضمان للمستفيدين ، أما المقابل او الرهونات فقد ترك امرها لإجراءات قضائية اخرى تتولاها نيابة الاراضى لمعرفة كيفية الحصول على شهادات بحث مزورة لايملكها طالب الضمان وهو إجراء كان من المفترض ان يقوم به البنك قبل التورط فى هذا العمل (الضخم) ، ذلك لأن مبلغ كل هذه المليارات كان كافياً لو وجه توجيهاً سليماً لإنشاء عشرات المستشفيات والمدارس واقامة مشاريع توفر آلاف الفرص للعاطلين الذين يجوبون الشوارع والأزقة والحارات !..
ان «الوطن» وقد تسلمت كامل الملف الخاص بالضمانات البنكية تنشر نص القرار القضائي ودفوعات ممثل شركة «الرجاء» التي

كسبت القضية بعد ان مثلها المحامى الزبير محمد توم احمد وآخرون حيث كان المدعى قد طالب «الرجاء» باستعادة خطابات الضمان وإبطالها إلا ان المحكمة رأت غير ذلك وألزمت البنوك «بنك فيصل ،بنك التنمية التعاونى الاسلامى ،بنك الخرطوم وبنك تنمية الصادرات» ، والمدهش حقا هو ان كل هذه البنوك أعطت خطابات الضمان من فروعها بالخرطوم بحري الامر الذي يشير إلى وجود عمل منظم وفى منطقة محددة لاكبر عملية نهب يتعرض لها الجهاز المصرفى فى البلاد !..

و«الوطن» اذ تنشر بعض المستندات الخاصة بهذه القضية المهمة بعد صدور الحكم امس لديها الكثير الذي يمكن ان يقال عن الجهاز المصرفى وما يحدث فيه من تجاوزات لايستثنى منها الا القليل من البنوك وستقوم «الوطن» بجانب هذا النشر بتسليم كافة المستندات والوثائق الخطيرة المتصلة بهذه القضية وغيرها من قضايا الجهاز المصرفى لمؤسسة الرئاسة وللجهات العدلية والأمنية المسؤولة ، ، ولاشك ان السيد محافظ بنك السودان المسؤول الاول عن الجهاز المصرفى لديه ما لدينا بل واكثر من الذي لدينا من الوثائق التي تتطلب التدخل العاجل لانقاذ هذا الجهاز من طاعون المخالفات والمفاسد المقصود منها وغير المقصود .

الفساد في بنك نيما

عادل فضل المولى
17 سودانيزاونلاين -04-2005

هذا التقرير هو ما اعده مراجع السودان العام فى سنة 1999 عن الوحدات الحكومية والمصارف المملوكة للدولة أو تلك التي تسهم فيها .. ساكتفى بالتقرير اما الجداول فقد فشلت تماما في رفعها والتقرير اظنه واف بشكل كبير.

مصرف نيما للتنمية والاستثمار

التأسيس والنشاط-:

تم إنشاء المصرف الوطنى للتنمية الشعبية فى عام 1982م براس مال قدره (5) مليون جنيه تم رفعه عام 96 إلى 272 مليون جنيه ثم إلى 792 مليون بنهاية عام1997م. اعتبارا من 98/5/1 تم تعديل اسم المصرف نيما للتنمية والاستثمار بنهاية عام 1998م بلغ رأس ماله 1.556مليون جنيه.

أولاً: تحليل القوائم المالية

أ/ مصادر واستخدامات الدخل

يلاحظ أن حجم المصادر البالغ قدرها 10.5 مليار جنيه قد تكونت بالنسب التالية-:

نسبة 49% منها عبارة عن الزيادة فى حجم الودائع وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة ونسبة 7% زيادة في رأس المال المدفوع ونسبة 4% زيادة فى أرصدة الدائنون ومطلوبات مختلفة .

ولقد استخدمت نسبة 40% كزيادة في الأرصدة النقدية وما فى حكمها ونسبة 53% زيادة في أرصدة ذمم البيوع المؤجله وذمم مدينة أخري.

ونسبة 5% كإضافات الأصول الثابتة المشتراه خلال العام.

كما استخدمت نسبة 4% لتغطية الزيادة في بعض الخسائر الناتجة في تعديل أسعار الصرف ونسبة 8% في تغطية الخسائر الناتجة من العمليات للعام 1998م.

ب / هيكل التمويل-:

أعلاه يلاحظ ارتفاع إجمالى الموارد الذاتية من مبلغ 222مليون جنيه فى 1997م إلى 241 مليون جنيه بنهاية عام 1998م بمعدل نمو نسبته 8% ويعزي ذلك لزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 764 مليون جنيه إلا أن الخسائر المجمعة والبالغ قدرها 1.421 مليون

جنيه قد امتصت 91% من رأس المال كما ارتفعت الموارد الخارجية من 1.5 مليار جنيه بنهاية عام 1997م إلى 11.3 مليار جنيه بنهاية عام 98 مما أدي لانخفاض الموارد الذاتية بنسبة 11% في عام 1998 م مقارنة بالعام السابق.

ج / نسبة التداول-:

المطلوبات المتداولة فاقت الموجودات المتداولة بمبلغ (1.154) مليون جنيه في عام 1998م . مع ملاحظة أن الموجودات المتداولة تشمل مبلغ 538 مليون جنيه عبارة عن خسائر فروقات أسعار الصرف .

وبالتالى لابد من السعي لإحداث التوازن المطلوب بين الموجودات والمطلوبات.

ثانياً :نتائج الأعمال

1- الإيرادات-:

إجمالى الإيرادات قد ارتفعت من 313 مليون جنيه من عام 97 إلى 972 مليون جنيه خلال عام 98 بمعدل نمو نسبته 210% وشكلت إيرادات الخدمات المصرفية نسبة 64% صافى عائد البيوع المؤجله نسبة 34% منها وقد تلاحظ للمراجعة الآتي-:

أ/ هنالك مبلغ 108 مليون جنيه عائد استثمارات أُضيف لمبلغ الإيرادات ولم يتم تحصيله.

ب / أن إيرادات الخدمات المصرفية تشمل مبلغ 484 ألف جنيه فوائد محصلة من حسابات مراسلين بالخارج مما يعد مخالفة لمنشورات هيئة الرقابة الشرعية وبالتالى لابد من مراعاة ذلك الأمر لتنقية أموال البنك من المعاملات ذات الصيغة الربوية.

ج / لاحظت المراجعة بأنه قد تم سداد مبلغ (92) مليون جنيه للعملاء عبارة عن عائد الودائع الاستثمارية والتي تحسب بنسبة 2.5% شهريا الأمر الذى يدخلها فى دائرة المعاملات الربوية وبالتالى لابد من مراجعة هذا الأمر.

ويعزي ذلك للزيادة التى شملت كل بنود المصروفات حيث ارتفع بند المرتبات والأجور من 263مليون جنيه فى عام 97 إلى 410 مليون جنيه بنهاية عام 98 وبلغت المصروفات الإدارية والعمومية 840 مليون جنيه بنهاية عام 98 مقارنة بمبلغ 282 مليون جنيه فى العام السابق . كما أن العام المالى 98 تم تحميله بجزء من فروقات تقييم أسعار الصرف البالغ قدرها 438 مليون جنيه وغرامات بنك السودان البالغ قدرها 128 مليون جنيه.

3- أداء الموازنة-:

يلاحظ أن الإيرادات الفعلية كانت اقل من الإيرادات المقدرة بنسبة 49% كما أن المصروفات الفعلية فاقت تقديرات الموازنة بنسبة 83% وذلك بعد إضافة مبلغ 100 مليون جنيه عبارة عن تصديقات إضافية من مجلس الإدارة حسب القرار الصادر فى 1998/8/27م ويعزي ذلك لتجاوز بعض بنود الصرف بالإضافة لعدم وضع تقديرات لبعض المصروفات كفروقات أسعار الصرف وغرامات بنك السودان وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة.

من البيان أعلاه يلاحظ أن الصرف الفعلى للميزانية الإنشائية قد فاق تقديرات الموازنة بنسبة 150% حيث بلغت إضافات الأصول الثابتة خلال العام 557 مليون جنيه كما تم شراء عربات بمبلغ 150 مليون خصما على حساب معلق اصول اخرى بمبلغ 15 مليون جنيه كما تم تأهيل المباني بمبلغ 529مليون جنيه خصما على الحساب المعلق.

4- نتائج أعمال الفروع -:

يلاحظ أن خمسه من فروع البنك قد اظهرت نتائج أعمالها صافى ربح بمبلغ 60 مليون جنيه فقط إلا أن فرعي الرئاسة والخرطوم قد فاقت مصروفاتها إيراداتها بنسبة 156. %

ثالثاً:- ذمم البيوع المؤجله-:

ارتفع رصيد التمويل من 352 مليون جنيه فى عام 97 إلى 3.7 مليار جنيه بنهاية عام 98 ويشكل التمويل بصيغ المرابحات والمشاركات والسلم بنسبة 97% منها .

أن رصيد تمويل الصادر يشكل نسبة 59% ونسبة 19% لقطاعي الزراعة والصناعة وبلغ رصيد قطاع النقل 8% ونسبة 6% للقطاع التجاري .

ولقد وقفت المراجعة على العديد من المخالفات والسياسات التمويلية وبلغ حجم المديونيات المتعثرة للسداد 1.1 مليار جنيه حتى 1998/12/31م تشكل نسبة 30% من رصيد التمويل بنهاية عام 1998م ونتناول فيما يلي بعض تلك المخالفات.

1- عمليات شركة TEN STARS

بلغ حجم العمليات المقدمة لشركة) TEN STARS أربعة عمليات) خلال العام 1998م لتمويل صادر ضأن بصيفه مشاركه بمبلغ 2.2 مليار جنيه

قد لاحظت المراجعة الآتى-:

أ/ تلاحظ تركيز معظم التمويل للشركة أعلاه حيث بلغ رصيد عملياتها 1020 مليون جنيه بنهاية عام 98 تشكل نسبه 30% من حجم التمويل لعام 98 الأمر الذي يخالف أسس وضوابط التمويل المصرفى والتى تشير على عدم تركز التمويل على قلة من العملاء.

ب/ لم يلتزم البنك بالسياسة التمويلية لعام 1998م خاصة ما جاء بالفقرة سادسا (1) والتى تنص على ألا تقل نسبة مشاركة العميل على نسبة 36% من حجم التمويل ويلاحظ أن العميل لم يساهم بأي مبلغ منها والعمليات الأخرى تقل حسب مشاركته من النسب المقرره.

ج/ العملية الثالثة البالغ قدرها 844 مليون جنيه الغرض منها تصدير 500 طن جلود بضمان تخزين البضاعة وتم تصدير 100 طن منها والمتبقى 400 طن وعند زيارة مخازن العميل أتضح أن البضاعة غير موجودة وتم فتح بلاغ ضد العميل.

د/ لاحظت المراجعة ضعف الضمانات المقدمة لكل العمليات المنفذة كما أن بعض العمليات لم يقدم العميل أى نوع من الضمانات (العملية الأولى) ترتب على ذلك ضياع حقوق البنك حيث تمت تصفية عملية واحدة فقط بتاريخ 1999/5/6م عن التاريخ المفترض أن تصفى فيه العملية.

بلغ حجم المبالغ المعلقة المتعثرة السداد الخاصة بالعميل (998مليون جنيه) وذلك حتى تاريخ 1999/7/6م.

2- مشاركة العميل عبد السلام عبد الله العوض-:

نوع العملية (شراء وتخزين 300 طن جلود) مساهمة البنك 488مليون جنيه ومساهمة العميل (صفر) والضمان (تخزين البضاعة(تاريخ التصفية1999/1/21م ولاحظت المراجعة أن الشريك لم يساهم بأي مبلغ مما يعد مخالفه لأسس وضوابط التمويل المصرفي والتى حددت مساهمته بأن لا تقل عن 36% من حجم التمويل.

كما لا يوجد عقد مشاركة يبين مساهمة البنك والعميل ولم تتم تصفية العملية حتى تاريخه كما أن إجراءات تخزين البضاعة غير واضحة من حيث الكميات والجودة والأصناف . وعند زيارة مخازن العميل بتاريخ 1998/7/31م ولم يتم العثور على البضاعة المخزنة وقامت إدارة البنك بفتح بلاغ ضد العميل.

3- مشاركة شركة فاست لتخليص السيارات-:

بتاريخ 1998/12/21م تم الدخول مع العميل أعلاه في عملية مشاركه لتخليص عدد 20 عربة حيث قام البنك بسداد مبلغ 87 مليون جنيه فى عام 1998م.

ارتفع بمبلغ 95 مليون جنيه بعد إضافة المبالغ المسددة لفرع بورتسودان وقد لاحظت المراجعة الآتى-:

حسب الاتفاق يتم تخزين البضاعة (العربات) وترحيلها لصالح البنك الأمر الذي لم يتم وقام البنك باستلام أربعه عربات (تيكو) واستعملها البنك وخصصت لبعض الموظفين إلا أنها لم تسجل باسم البنك ومن المفترض أن تصفى هذه العملية بعد شهر أي فى 1999/2/21م إلا أن المبلغ لازال متعثر حتى تاريخه كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوص العربات المستلمة والتي خصصت لمديري الإدارات بالبنك.

4- مشاركة الشركة الوطنية رقم 741/341/131:- لشراء وتصدير 2750رأس ضأن

قام البنك بالدخول فى عملية شراء وتصدير (2750) رأس ضأن وذلك عن طريق الشركة الوطنية التابعة للبنك حيث استقل البنك سجل الشركة دون ان تكون هنالك مشاركه فعليه كما لم تكن الشركة طرفا في التعاقد في عمليات الشراء والبيع

ونورد فيما يلى الملاحظات التالية-:
1- بموجب العقد المبرم فى 1998/12/3م تم الاتفاق بين الشركة الوطنية والتجارة المحدود (موقع عنها مدير عام البنك) والبائع الأمين محمد احمد تم شراء 2750رأس ضأن بسعر 137الف جنيه للرأس بتكلفة إجمالية 376.7 مليون جنيه ولم يحدد العقد نوعية ومواصفات الضأن المراد شرائه.
2- قيمة الضأن حسب استمارة تصدير بضائع رقم 2307 (9/32 والصادر بتاريخ /1998/12/12م 247.5 مليون جنيه وبالتالي فان هنالك معلومات غير صحيحة قد قدمت (لسلطات بنك السودان ووزارة التجارة والجمارك. (
3- نتج عن تلك العملية خسارة بلغت 97 مليون جنيه وضعت في حساب معلق باسم الشركة الوطنية ولم يبت فيها.
5- شركة أخوان الصفا-:
تم إصدار خطابى ضمان بمبلغ 609 مليون جنيه بناءا على طلب العميل شركة أخوان الصفا وتلاحظ للمراجعة الآتى-:
أ/ أن خطابات الضمان صدر احدها لـ(الصندوق القومى للمعاشات) بدون هامش والآخر بهامش يقل عن النسب المقررة.
ب/ لم يتمكن العميل (أخوان الصفا) من الوفاء بالتزاماتهم وقد قام البنك بالسداد نيابة عن العميل حيث تم تحويل مبلغ خطابي ضمان لحساب المشاركة رقم 3575/242/121(صادر قطن. (
ج/ تلاحظ أن مساهمة العميل فى تلك المشاركة غير واضحة ولم تؤيد بمستنداتها اللازمة وفى هذا الصدد تمت مخاطبة إدارة البنك (خطابنا بالنمرة د م ع /158/ب/16/أ بتاريخ 1999/5/29م يشير إلى ذلك.
د/ تمت تصفية العملية فى 99/3/10 حسب العقد يفترض أن تصفي في خلال شهر واحد أي في أكتوبر 1998م.
ملاحظات عامة عن التمويل-:
1- لاحظت المراجعة بأنه قد تم تمويل بعض الولايات مما يعد مخالفة للسياسات التمويلية لعام 98 والتي حظرت تقديم أي تمويل للحكومة المركزية والولايات والمحليات.
2- يلاحظ انه قد تم التصديق لتمويل مرابحات ومشاركات تزيد عن مبلغ 300 مليون جنيه مما يعد مخافة لقرار مجلس الإدارة رقم 98/3/12 الصادر فى 98/6/7 والذي نص على انه فى حالة زيادة مبلغ التمويل على 300 مليون جنيه يرفع لمجلس الإدارة .
3- بلغ حجم العمليات المتعثرة السداد فى 1998/12/31م 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل ينما بلغ مخصص الديون المشكوك فيه 1.6 مليون جنيه فقط وهذا المبلغ لا يكفي لمقابلة المديونيات المتعثرة السداد والمشكوك في تحصيلها ولا يفى لأغراض توقيع الأوضاع.
رابعاً : الموجودات الثابتة-:
بلغ صافى القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتى-:
1- عد وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجده وحالته الراهنة.
2- بلغ حجم الإضافات خلال عام 98 مبلغ 557مليون جنيه منها مبلغ 181مليون جنيه قيمة عربات جديدة و50 مليون جنيه اسبيرات وتأهيل العربات القديمة والجديدة ومعظمها لم يؤيد بمستندات مستوفاه ولاحظت المراجعة الآتى -:
أ/ لقد تم شراء عربتين من شركة جنوب كردفان قيمتها (77مليون جنيه) وتم سداد مبلغ 40 مليون جنيه وعلق في حساب مكتبي والمتبقى مبلغ 36مليون جنيه سددت فى عام 1999م إلا أن إجراءات تسجيل العربتين باسم البنك لم تكتمل.
ب/ تم الدخول فى عملية مشاركة مع شركة فاست العالمية فى تخليص عدد 20 عربة (19عربة ماركة تيكو وواحد عربة حافله) قد قام البنك بسداد مبلغ 86 مليون جنيه حتى 98/12/31 ارتفع لمبلغ 95 مليون جنيه حتى ابريل 1999م وقد تلاحظ عدم وجود عقد مشاركه كما أن مساهمه العميل غير واضحة ولا توجد مستنات تؤيد ذلك ولازال الرصيد متعثر ولقد قام البنك باستلام عدد أربعه عربات تيكو من العميل ظلت تعمل بالبنك (وخصصت لبعض الموظفين) ولم تحدد قيمتها كما لم تكتمل إجراءات تسجيلها باسم البنك.

ج/ عربات البولو-:
تم شراء عدد ثلاث عربات ماركة بولو من شركة الصفوة قيمتها 100.5 مليون جنيه تم سداد مبلغ (70مليون جنيه) منها ووضع المبلغ فى حساب معلق ومازال هنالك مبالغ مستحقه على الشركة لم يتم سدادها حتى نهاية العام المالي 98.
د/ العربة لاندكروزر استيشن-:
تم شراء عربة لاندكروزر استيشن (130س)بمبلغ 40مليون جنيه بتاريخ1998/10/22م خصماً على حساب معلق كما أن إجراءات شراء العربة غير واضحة ولم يتم تسجيل العربة باسم البنك.
خامساً : تأهيل وتأسيس مبانى البنك-:
بموجب العقدين المبرمين بين البنك (طرف أول) وشركة الإمدادات الأفريقية (طرف ثانى) فى مارس 98 ومايو98 تم الاتفاق على أن يقوم الطرف الثانى بتوريد وتركيب الاثاثات وتأهيل مبانى البنك . ومقابل ذلك سد البنك مبلغ 245 مليون جنيه بالكيفية المحددة بالعقدين وقد لاحظت المراجعة أن البنك قام بسداد فرق عن المبالغ المتفق عليها بمبلغ 284 مليون جنيه حيث أشار الطرف الثاني أن هنالك أعمال إضافية قد تمت كما لم تقدم الشركة فواتير نهائية بقيمة بقيمة الاثاثات التى تم توريدها للبنك خطابنا بالنمرة د م ع /158/ب /1000/16 بتاريخ99/7/12 يشير إلى ذلك كما لم نجد ما يفيد بأن تلك الاثاثات بأنها استلمت تماما وان الأعمال المطلوبة قد أنجزت حسب المواصفات المطلوبة والمتفق عليها.
لقد نشأ نزاع بين الطرفين وحول الأمر للجنة لتحكيم الفصل بالدعوى .

جاء بقرار اللجنة الآتى-:
تلاحظ للجنة تجاوز البنك المدعى عليه والشركة المدعيه لأصل الاتفاق بينهما ونأسف لتعامل إدارة البنك مع هذا المشروع الكبير بعفويه وعدم تثبت تسبب فى إهدار مال يعتبر من المال العام وذلك لتجاوز الميزانية الإنشائية المقترحة والإهمال فى متابعة التنفيذ والدفع العشوائى لثمن العقد فى اجل حل قبل نهاية العمل والرفض والقبول دون أي أسس إدارية أو قانونية معتبرة .
واخطأ البنك في قبول استخدام الاثاثات ونقل المكاتب التي أعيد تأهيلها قبل التأكد من أن العمل قد أنجز وفقاً للمواصفات المطلوبة.
ولقد قررت اللجنة بالإجماع على الآتى-:
1- ألزمت البنك بسداد مبلغ26.6 مليون جنيه إلى الشركة المدعيه عليها فورا.
2- تسقط مطالبه الادعاء وترفض مطالبته بالتعويض لعدم وجود مقتضى لذلك.
3- ترفض مطالبه البنك بخفيض الأسعار بنسبة 50% لعدم تقديم بينه حول مخالفة الأعمال المنفذة للمواصفات وترفض مطالبته بخصوص أي استحقاقات بخلاف ما تقدم.
3- مشاركة شركة فاست لتخليص السيارات-:
بتاريخ 1998/12/21م تم الدخول مع العميل أعلاه في عملية مشاركه لتخليص عدد 20 عربة حيث قام البنك بسداد مبلغ 87 مليون جنيه فى عام 1998م.
ارتفع بمبلغ 95 مليون جنيه بعد إضافة المبالغ المسددة لفرع بورتسودان وقد لاحظت المراجعة الآتى-:
حسب الاتفاق يتم تخزين البضاعة (العربات) وترحيلها لصالح البنك الأمر الذي لم يتم وقام البنك باستلام أربعه عربات (تيكو) واستعملها البنك وخصصت لبعض الموظفين إلا أنها لم تسجل باسم البنك ومن المفترض أن تصفى هذه العملية بعد شهر أي فى 1999/2/21م إلا أن المبلغ لازال متعثر حتى تاريخه كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوص العربات المستلمة والتي خصصت لمديري الإدارات بالبنك.
4- مشاركة الشركة الوطنية رقم 741/341/131:- لشراء وتصدير 2750رأس ضأن

قام البنك بالدخول فى عملية شراء وتصدير (2750) رأس ضأن وذلك عن طريق الشركة الوطنية التابعة للبنك حيث استقل البنك سجل الشركة دون ان تكون هنالك مشاركه فعليه كما لم تكن الشركة طرفا في التعاقد في عمليات الشراء والبيع
ونورد فيما يلى الملاحظات التالية-:
1- بموجب العقد المبرم فى 1998/12/3م تم الاتفاق بين الشركة الوطنية والتجارة المحدود (موقع عنها مدير عام البنك) والبائع الأمين محمد احمد تم شراء 2750رأس ضأن بسعر 137الف جنيه للرأس بتكلفة إجمالية 376.7 مليون جنيه ولم يحدد العقد نوعية ومواصفات الضأن المراد شرائه.
2- قيمة الضأن حسب استمارة تصدير بضائع رقم 2307 (9/32 والصادر بتاريخ /1998/12/12م 247.5 مليون جنيه وبالتالي فان هنالك معلومات غير صحيحة قد قدمت (لسلطات بنك السودان ووزارة التجارة والجمارك. (
3- نتج عن تلك العملية خسارة بلغت 97 مليون جنيه وضعت في حساب معلق باسم الشركة الوطنية ولم يبت فيها.
5- شركة أخوان الصفا-:
تم إصدار خطابى ضمان بمبلغ 609 مليون جنيه بناءا على طلب العميل شركة أخوان الصفا وتلاحظ للمراجعة الآتى-:
أ/ أن خطابات الضمان صدر احدها لـ(الصندوق القومى للمعاشات) بدون هامش والآخر بهامش يقل عن النسب المقررة.
ب/ لم يتمكن العميل (أخوان الصفا) من الوفاء بالتزاماتهم وقد قام البنك بالسداد نيابة عن العميل حيث تم تحويل مبلغ خطابي ضمان لحساب المشاركة رقم 3575/242/121(صادر قطن. (
ج/ تلاحظ أن مساهمة العميل فى تلك المشاركة غير واضحة ولم تؤيد بمستنداتها اللازمة وفى هذا الصدد تمت مخاطبة إدارة البنك (خطابنا بالنمرة د م ع /158/ب/16/أ بتاريخ 1999/5/29م يشير إلى ذلك.
د/ تمت تصفية العملية فى 99/3/10 حسب العقد يفترض أن تصفي في خلال شهر واحد أي في أكتوبر 1998م.
ملاحظات عامة عن التمويل-:
1- لاحظت المراجعة بأنه قد تم تمويل بعض الولايات مما يعد مخالفة للسياسات التمويلية لعام 98 والتي حظرت تقديم أي تمويل للحكومة المركزية والولايات والمحليات.
2- يلاحظ انه قد تم التصديق لتمويل مرابحات ومشاركات تزيد عن مبلغ 300 مليون جنيه مما يعد مخافة لقرار مجلس الإدارة رقم 98/3/12 الصادر فى 98/6/7 والذى نص على انه فى حالة زيادة مبلغ التمويل على 300 مليون جنيه يرفع لمجلس الإدارة .
3- بلغ حجم العمليات المتعثرة السداد فى 1998/12/31م 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل ينما بلغ مخصص الديون المشكوك فيه 1.6 مليون جنيه فقط وهذا المبلغ لا يكفي لمقابلة المديونيات المتعثرة السداد والمشكوك في تحصيلها ولا يفى لأغراض توقيع الأوضاع.
رابعاً : الموجودات الثابتة-:
بلغ صافى القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتي-:
1- عد وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجد
(4)
رابعاً : الموجودات الثابتة-:
بلغ صافى القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتى-:
1- عدم وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجده وحالته الراهنة.
2- بلغ حجم الإضافات خلال عام 98 مبلغ 557مليون جنيه منها مبلغ 181مليون جنيه قيمة عربات جديدة و50 مليون جنيه اسبيرات وتأهيل العربات القديمة والجديدة ومعظمها لم يؤيد بمستندات مستوفاه ولاحظت المراجعة الآتى -:
أ/ لقد تم شراء عربتين من شركة جنوب كردفان قيمتها (77مليون جنيه) وتم سداد مبلغ 40 مليون جنيه وعلق في حساب مكتبي

والمتبقى مبلغ 36مليون جنيه سددت فى عام 1999م إلا أن إجراءات تسجيل العربتين باسم البنك لم تكتمل.
ب/ تم الدخول فى عملية مشاركة مع شركة فاست العالمية فى تخليص عدد 20 عربة (19عربة ماركة تيكو وواحد عربة حافله) قد قام البنك بسداد مبلغ 86 مليون جنيه حتى 98/12/31 ارتفع لمبلغ 95 مليون جنيه حتى ابريل 1999م وقد تلاحظ عدم وجود عقد مشاركه كما أن مساهمه العميل غير واضحة ولا توجد مستندات تؤيد ذلك ولازال الرصيد متعثر ولقد قام البنك باستلام عدد أربعه عربات تيكو من العميل ظلت تعمل بالبنك (وخصصت لبعض الموظفين) ولم تحدد قيمتها كما لم تكتمل إجراءات تسجيلها باسم البنك.
ج/ عربات البولو-:
تم شراء عدد ثلاث عربات ماركة بولو من شركة الصفوة قيمتها 100.5 مليون جنيه تم سداد مبلغ (70مليون جنيه) منها ووضع المبلغ فى حساب معلق ومازال هنالك مبالغ مستحقه على الشركة لم يتم سدادها حتى نهاية العام المالي 98.
د/ العربة لاندكروزر استيشن-:
تم شراء عربة لاندكروزر استيشن (130س)بمبلغ 40مليون جنيه بتاريخ1998/10/22م خصماً على حساب معلق كما أن إجراءات شراء العربة غير واضحة ولم يتم تسجيل العربة باسم البنك.
خامساً : تأهيل وتأسيس مبانى البنك-:
بموجب العقدين المبرمين بين البنك (طرف أول) وشركة الإمدادات الأفريقية (طرف ثانى) فى مارس 98 ومايو98 تم الاتفاق على أن يقوم الطرف الثانى بتوريد وتركيب الاثاثات وتأهيل مبانى البنك . ومقابل ذلك سد البنك مبلغ 245 مليون جنيه بالكيفية المحددة بالعقدين وقد لاحظت المراجعة أن البنك قام بسداد فرق عن المبالغ المتفق عليها بمبلغ 284مليون جنيه حيث أشار الطرف الثاني أن هنالك أعمال إضافية قد تمت كما لم تقدم الشركة فواتير نهائية بقيمة بقيمة الاثاثات التى تم توريدها للبنك خطابنا بالنمرة د م ع /158/ب/1000/16 بتاريخ99/7/12 يشير إلى ذلك كما لم نجد ما يفيد بأن تلك الاثاثات بأنها استلمت تماما وان الأعمال المطلوبة قد أنجزت حسب المواصفات المطلوبة والمتفق عليها.
لقد نشأ نزاع بين الطرفين وحول الأمر للجنة لتحكيم الفصل بالدعوى .
جاء بقرار اللجنة الآتى-:
تلاحظ للجنة تجاوز البنك المدعى عليه والشركة المدعيه لأصل الاتفاق بينهما ونأسف لتعامل إدارة البنك مع هذا المشروع الكبير بعفويه وعدم تثبت تسبب فى إهدار مال يعتبر من المال العام وذلك لتجاوز الميزانية الإنشائية المقترحة والإهمال فى متابعة التنفيذ والدفع العشوائى لثمن العقد فى اجل حل قبل نهاية العمل والرفض والقبول دون أى أسس إدارية أو قانونية معتبرة .
واخطأ البنك في قبول استخدام الاثاثات ونقل المكاتب التي أعيد تأهيلها قبل التأكد من أن العمل قد أنجز وفقاً للمواصفات المطلوبة.
ولقد قررت اللجنة بالإجماع على الآتى-:
1- ألزمت البنك بسداد مبلغ26.6 مليون جنيه إلى الشركة المدعيه عليها فورا.
2- تسقط مطالبه الادعاء وترفض مطالبته بالتعويض لعدم وجود مقتضى لذلك.
3- ترفض مطالبه البنك بخفيض الأسعار بنسبة 50% لعدم تقديم بينه حول مخالفة الأعمال المنفذة للمواصفات وترفض مطالبته بخصوص أي استحقاقات بخلاف ما تقدم.
سادسا: المطلوبات-:
ارتفع حجم المطلوبات من 1.5 مليار جنيه فى عام 97 إلى 11.3مليار جنيه بنهاية عام 98 وتشكل أرصدة الودائع وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة والبالغ قدره 6.4مليار جنيه نسبة 56% من اجمالى المطلوبات بنهاية عام 1998م.
تابع المطلوبات

ارتفع حجم الودائع من 1.2مليار جنيه فى عام 97 إلى 6.4 مليار جنيه فى عام 1998م بمعدل نمو نسبته 415% وتشكل أرصدة الحسابات الجارية نسبة 62% وقد لاحظت المراجعة عدم مطابقة الأرصدة المرحلة في النصف الأول للعام 1998مالى النصف الثاني من العام حسب ما اشرنا له فى فقره سابقة.

ولقد ارتفع رصيد حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة من 168مليون جنيه فى عام 1997م إلى 2.2مليار جنيه . تشكل الأرصدة التالية نسبة 85% منها 1066 مليون لصندوق دعم الولايات و500 مليون جنيه لهيئة الموانئ البحرية و350 مليون جنيه لمال الصندوق الدوار والجملة مليار و916 مليون جنيه.

/مطلوبات وذمم دائنة أخرى-:

ارتفع رصيد المطلوبات والذمم الدائنة الأخرى من 288 مليون جنيه في عام 97م إلى 2.8 مليار جنيه بنهاية عام 98

سابعا : خطابات الضمان-:

بلغ رصيد خطابات الضمان فى 98/12/31 مبلغ (5260) مليون جنيه وبفحص خطابات الضمان خلال عام 199 وقفت المراجعة على عدة مخالفات فى هذا الجانب-:

1- خالف البنك توجيهات بنك السودان قيما يتعلق فى الحصول على ضمانات كافية تمكن البنك من تغطية الفجوة بين الهامش النقدي وخطابات الضمان ولقد قام البنك بسداد مبلغ 96.3مليون جنيه نيابة عن العملاء عبارة عن قيمة خطابات مصادرة لم يتمكن العملاء من سدادها كما لا توجد ضمانات كافية يمكن الرجوع إليها.

2- لاحظت المراجعة أن بعض من تلك الخطابات الصادرة فى عام 1998م لم تكتمل إجراءاتها بالصورة الصحيحة حيث لم يتم تحصيل الهامش حسب النسب المقررة من بعض الجهات حسب التعريفة المصرفية لعام 1998م بجانب ضعف الضمانات المقدمة. ولقد امتدت تلك المخالفات حتى النصف الأول من العام المالي 1999م حيث بلغ رصيد الخطابات المفتوحة 4.8 مليار جنيه.

ثامنا : حساب أمانات تحت الطلب-:

بلغ رصيد هذا الحساب مبلغ 368مليون جنيه منها مبلغ 165مليون جنيه تخص شركة امونيا لم تقدم للمراجعة بيانات كافيه منها وقد لاحظت المراجعة بتاريخ98/11/28 تم خصم مبلغ 750الف جنيه من الحساب أعلاه وتم صرف المبلغ للعميل تقلاوى (TEN STARS)وكانت من المفترض خصم المبلغ من الحساب الجاري إلا أن رصيد حسابه فى ذلك التاريخ لا يكفى لمقابلة هذا المبلغ وقد تمت مخاطبة إدارة البنك بخطابنا رقم د م ع /158/ب/16/أ بتاريخ 1999/4/16م بتحصيل المبلغ المذكور.

تاسعا : الذمم المدينه الأخرى-:

ارتفع رصيد الذمم المدينه الأخرى من 527مليون جنيه فى عام 97 إلى مبلغ 2082 مليون جنيه بنهاية عام 98 ويشكل الحسابات المكتبية المعلقة البالغ قدرها 2037 مليون جنيه نسبة 98% منها وتشمل الأرصدة المكتبية المعلقة الحسابات التالية-:

1- فروقات إعادة وتقويم النقد الأجنبى-:

بلغ حجم تلك الفروقات مبلغ 538مليون جنيه بنهاية عام 98

وقد لاحظت المراجعة بأن هنالك مبالغ قد خصمت من هذا الحساب بدلا من حسابات العملاء (فروقات أسعار عائدات صادر) ولقد وجهت المراجعة بتسوية تلك الحسابات لبنودها الصحيحة خطابنا بالنمرة/د م ع /158/ب/16/أ بتاريخ 4يونيو 1999م يشير إلى ذلك وخلال عام 1998م تم تحميل حساب الأرباح والخسائر مبلغ 438 مليون جنيه .

مخالفات الأسس والضوابط المصرفية-:

حصيلة الصادرات-:

1- تم التصرف فى بعض حصيلة الصادرات دون الوجه الصحيح حيث تم بيع مبلغ 51الف دولار لأحد الأفراد مما يعد مخالفه لمنشورات بنك السودان رقم 98/13 والذى حدد استخدامات حصيلة الصادرات فى عمليات الاستيراد السلعى ولمقابلة مدفوعات غير منظورة تتعلق بعمليات التجارة الخارجية . وقد أدي ذلك بفرض غرامات المالية من قبل البنك المركزي ولقد امتدت تلك

المخالفات حتى عام 1999م حيث تم يع مبلغ 200الف دولار للعميل فيصل السهلي أضيفت لحسابه بجده وخصم المبلغ 508 مليون جنيه من حسابه المحلى طرف البنك.

2- الشيكات المصرفية المعتمدة-:

لاحظت المراجعة بأنه يتم اعتماد قيمة شيكات لبعض العملاء لتقديمها لجهات أخري لتسهيل خدماتهم (تخليص رسوم جمركية وخلافه) فى حيث أن أرصدتهم فى تاريخ اعتماد الشيك لا تكفي لتغطية قيمة الشيكات المعتمدة (كشف مرفق بالشيكات المعتمدة بدون رصيد حقيقى للعام 1998-1999م).

3- حسابات مكتبية (مدفوعة معلقة-: (

لاحظت المراجعة أن العديد من المبالغ تسدد لبعض العملاء فى حين أن أرصدة حساباتهم في ذلك التاريخ لا تكفي لتغطية تلك المبالغ (تمويل نقد مباشر) مما يعد مخالفه لأسس وضوابط التمويل المصرفي .

4- الشيكات المرتدة-:

لاحظت المراجعة أن بعض العملاء ارتدت شيكاتهم لأكثر من ثلاث مرات ولم يتم قفل حساباتهم مما يعد مخالف لمنشور بنك السودان رقم 97/3 الصادر فى 27/فبراير 1997م ضوابط مصرفيه عامة والتي تنص على قفل حساب أي عميل ترتد من حسابه أو حساباته ثلاث شيكات على مدي ستة اشهر .

5- مدفوعات مختلفة-:

بلغ رصيد هذا الحساب مبلغ 284 مليون جنيه بنهاية العام 98 منه مبلغ 149 مليون جنيه دفعيات تمت بفرع الخرطوم وقد لاحظت المراجعة الآتى-:

1- أن هنالك العديد من المبالغ تسدد للعملاء من هذا الحساب فى حين أن أرصدة حسابات في ذلك التاريخ لا تكفى لمقابلة تلك المبالغ مما تعتبر تمويل نقدي دون سند قانونى ولقد تم سداد هذه المبالغ لاحقا.

لاحظت المراجعة أن هنالك مبلغ 55.6 مليون جنيه مرحلة من سنوات سابقة عبارة عن قيمة خطاب ضمان مصادر وأخري لم يتم تحصيلها وضعت ضمن مدفوعات مختلفة . وقد شملت القائمة خطابات ضمان مصادره خاصة بشركة كوساين22. مليون

خطاب ضمان مصادر خاص بجعفر محمد33. مليون جنيه

خطاب ضمان مصادر خاص بشركة مارسون(17) مليون

شيك مصرفى رقم 144 باسم وكيل نيابة الجهاز المصرفي بتاريخ /1995/5/9م بقيمة مليوني جنيه

6- مخالفات السوق الشعبى امدرمان-:

شيكات مزودة بمبلغ 41 مليون جنيه-:

يرجع تاريخ المخالفة لعام 1997م وهى عبارة عن قيمة شيكين معتمدين صادران من بنك الشمال تم تزويرها وأضيف المبالغ وسحب من الحساب رقم 1267 باسم حسن الأمين ولقد اتخذت الإجراءات القانونية حيث تم فتح بلاغ لدي نيابة المصارف بتاريخ /1997/8/25م ضد المتهمين ولم تكتمل الإجراءات لعدم العثور عليهم.

عاشراً :- الاعتمادات المستندية لعام 1999م-:

لاحظت المراجعة انه قد تم خلال النصف الأول من العام 1999م فتح اعتمادات بمبلغ 27 مليار جنيه وهذا المبلغ يفوق مقدره البنك من النقد الأجنبى-:

1- لم يتم تحصيل الهوامش المقررة من العملاء حسب السياسة التمويلية كما لا توجد ضمانات كافيه لتغطية قيمة الضمانات.

2- لم يلتزم البنك بالتعريفة المصرفية حيث تم تحصيل مبلغ 136 مليون جنيه فقط خلال النصف الأول من عام 1999م كعمولة على الاعتمادات المستندية حسب العمولة الواجب تحصيلها حسب التعريفة المصرفية مبلغ 2.184 مليون جنيه بفرق قدره 2.1 مليار جنيه

أهم ملاحظات وتوصيات المراجعة-:
1- نظام الرقابة والضبط الداخلى
أ/ لاحظت المراجعة الخلل الواضح في أجهزة الحاسوب وقد نتج عن ذلك عدم تطابق كشوفان الحساب المعدة مع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء.
كما أن أرصدة حسابات العملاء المرحلة من النصف الأول من عام 1998م غير متطابق مع الأرصدة الافتتاحية للنصف الثاني من العام المالى 1998م ولقد تمت مخاطبة إدارة البنك فى هذا الخصوص.
ب/ عدم فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية حيث لاحظت المراجعة العديد من الممارسات الخاطئة شملت كل مجالات وأنشطة .
وعليه أوصت المراجعة بضرورة الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية ودعمها بالكوادر المقتدرة مع إدخال نظام الرقابة قبل الصرف ومراعاة تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة.
2- أوصت المراجعة بضرورة الالتزام بالسياسة التمويلية وأسس وضوابط التمويل المصرفى حيث لمست المراجعة العديد من المخالفات المصرفية فى هذا الجانب مع تفصيل وتنشيط إدارة الاستثمارات واتخاذ إجراءات قانونية فورية ضد العملاء المتعثرين حيث بلغ حجم المبالغ المتعثرة السداد 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل للعام 1998م ارتفعت لمبالغ 2.9مليار جنيه فى ابريل 1999م.
كما لاحظت المراجعة أن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها لا يتناسب وحجم المديونيات المتعثرة ولا يفي لأغراض توفيق الأوضاع وبالتالى لابد من معالجة هذا الأمر ووضع مخصصات كافيه لمقابلة تلك المديونيات.
3- لاحظت المراجعة أن العديد من الممارسات الخاطئة تمت عبر الحسابات الوسيطة المعلقة لفترات طويلة مثال تم صرف بعض المبالغ لصالح العملاء فى حساب وسيط (مدفوعات مختلفة) فى حين إن حساباتهم الجارية لا تكفى الدفعيات (حسب ما أشرنا إليه فى التقارير) وبالتالى لا بد من الاهتمام بهذا الجانب وتصفية كل المبالغ المعلقة وتسويتهما على بنودها الصحيحة.
4- أوصت المراجعة بضرورة الاهتمام بالجوانب الشرعية لمعاملات البنك المالية حيث لاحظت المراجعة أن الودائع الاستثمارية تحسب لها فوائد شهرية 2.5% كما لاحظت أن بعض المعاملات المصرفية (التمويل) تتم دون عقود مستوفاة ، كما أن الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة لحسابات المراسلين بالخارج تضاف لبنود الإيرادات الأخرى.
5- لاحظت المراجعة أن الموجودات المتداولة فاقت المطلوبات المتداولة بمبلغ 1154 مليون جنيه بنهاية عام 1998م الأمر الذي يستدعى التدخل لإحداث التوازن المطلوب بين الموجودات والمطلوبات.
6- أوصت المراجعة بضرورة العمل على حصر كل الموجودات الثابتة وفتح سجلات لها تحوى قيم وتواريخ وشراء وعددية ونوعية والحالة الراهنة لكل أصل على حده ، مع ضرورة استخراج شهادات بحث للعربات التي يتم شراؤها خلال العام تثبت ملكية البنك لها.
7- لاحظت المراجعة ضعف الضمانات المقدمة لكثير من العمليات الاستثمارية الممولة كما أن اغلبها ضمانات شخصية ، كما يلاحظ ضعف الإشراف على البضائع المخزنة لدي العملاء ترتب على ذلك تمكن بعض العملاء TEN STARS) وعبد السلام عبد الله العوض) من الحصول على البضائع بطريقة ما دون علم البنك وتم اتخاذ إجراءات قانونية ضدها .
8- أوصت المراجعة بضرورة مراجعة أداء البنك بشكل عام إذا مارؤى فى استمراريته حيث تلاحظ أن هنالك العديد من المخالفات المالية شملت كل الجوانب والأنشطة بالبنك مما أدي إلى تدخل محافظ بنك السودان وتعيين مشرف ووقف المدير العام ومدراء الإدارات التالية-:
1- مدير فرع الخرطوم ونائبه
2- مدير فرع بحري

3- مدير الإدارة المالية
4- مدير النقد الأجنبى وبعض الموظفين
لقد حسم محافظ بنك السودان وضع هذا البنك فأصدر قرارا بمنعه مزاولة العمل المصرفي وحجز موجوداته وتصفيته وذلك اعتبارا من 5/أغسطس 1999م .

الفساد فى بنك نيما

كارثة بنك نيما حجمها 120 مليار دينار! كبار المسؤليين نهبوا رأسمال البنك

كارثة انهيار بنك نيما ، لم تتفجر من فراغ. إنها واحدة من القنابل الموقوتة التى زرعها فى قطاع الاقتصاد سياسات التاحرير الاقتصادي و اصلاح النظام المصرفى فى 1991 - 1992 ، وحجز الودائع - الوطنى ، وتبديل العملة ، وكشف حسابات المودعين أمام تجار الجبهة الإسلامية ومصلحة الضرائب ، ومن يومها تصدعت مبادئ استقلالية بنك السودان والنظام المصرفى واستبيحت سرية حسابات ومعاملات المودعين ، ورجحت آفة المنافسة فى السوق رجحاناً بيناً لمصلحة المطففين تماسيح الجبهة القدامى والجدد ، على حساب آل الفئات الرأسمالية السودانية وطردها من السوق ، ويطاردها من الخلف باشبزك الضرائب وتحاصرها من أمام وتقطع عليها طريق النجاة آليات المنافسة غير المتكافئة.
الحقائق والأرقام والوقائع التى نقدمها فى هذا البيان ، نطرحها فى شكل أسئلة استفزازية ومتحدية للترابى الذى حاول حصر الفساد فى 9% من كادر المشروع الحضاري ، وفى وجه مدير بنك السودان الذي أعلن أن النظام المصرفى نجح فى توفيق أوضاعه بعد تطويق أزمة بنك نيما ، وفى وجه وزير المالية الذى آآد أن لوزارته ولاية على المال العام ، وفي وجه البشير الذي حاول نفي اتهامات الترابى وأعلن إن الفساد محصور فى اختلاسات النظام المصرفى.
-1هل فى رئاسة الجمهورية أو وزارة المالية أو بنك السودان سجلات حسابية و وصولات لأوجه صرف المبالغ التى تسلمها رئيس الجمهورية عمر البشير ونائبه على عثمان محمد طه من بنك نيما ؟ استلم رئيس الجمهورية 6.5 مليار واستلم نائبه 3.5 مليار جنيه [نكرر ونؤكد مليار وليس مليون]. هل لوزير المالية علم بهذه المبالغ وأوجه صرفها بحكم ولايته على المال العام ، و 95 % من أموال بنك نيما أموال حكومية ، وجزء منها يخص أموال صندوق دعم الولايات الذي كان قبل الإنقاذ قسماً في وزارة المالية لدعم المديريات ؟ أليس فى ميزانية
الحكومة موارد مخصصة لرئاسة الجمهورية ، ويتشاور رئيس الجمهورية مع وزير المالية على التبرعات التي يتبرع بها لمشروع أو آخر خلال رحلاته التفقدية ؟
-2لماذا سمح وزير المالية ومدير بنك السودان الدكتور تاج السر محجوب أمين صندوق الولايات ، "بتجنيب جزء من أموال الصندوق فى بنك نيما - بحجة الاستثمار وتوفير دولارات لدعم الاستثمار فى الولايات ، فى حين أن القانون يلزم بنك السودان بالتحكم والرقابة على "تجنيب" الأموال الحكومية ؟ وكيف حصل دكتور تاج السر محجوب هذا على قرض من بنك نيما حجمه 20 مليون دولار وقرض حجمه 2 مليار دنيه دون ضمانات تذكر فضلاً عن أن ذمته مطعون فيها لأنه اتهم باختلاس أموال عندما كان وزير مالية فى حكومة دارفور ؟ وهل لوزير المالية أو بنك السودان أو حتى المراجع العام أية وسيلة لمتابعة ومراجعة القروض التي يقدمها الصندوق لموظفيه لشراء الركشات للاستثمار ؟
-3مقابل أي ضمانات حصل حبيب مختوم - والى جنوب كردفان - على قرض حجمه 12 مليون دولار وحصل محمد داؤود الخليفة رئيس مجلس إدارة البنك على قرض 2.5 مليار دينار وحسين خوجلى على قرض 7 مليون دولار لشراء مطبعة ؟
-4هل عثر بنك السودان فى سجلات بنك نيما بعد انهياره ، على تفاصيل صرف 35 مليار دينار لقيادات الدفاع الشعبي وقيادات منظمة الشهيد ، وآبار ضباط في الجيش وفي الشرطة و المحاسيب ؟ وهل هذا المبلغ قرض حسن أم سلفيات أم زكاة ؟

-5منذ عدة أشهر والسوق يتحدث عن أزمة بنك نيما ، ويفترض أن يكون بنك السودان على علم بأوضاع البنك بدليل أن أتيام المراجعة التى أرسلها بنك السودان ظلت تكشف مظاهر الأزمة منذ عدة أشهر - ومع ذلك كيف استطاع أكثر من ثلاثين من آبار المقترضين السفر خارج السودان قبل اليوم المحدد لإعلان إفلاس البنك ؟ أليس للأمن الاقتصادي حضور ومشاركة في أتيام بنك السودان ؟ والأمن الاقتصادي والأمن السياسى يقتحم الطائرة لإنزال من لم يسدد الضرائب أو رمز من رموز المعارضة.

-6لماذا لم يتقدم مدير بنك السودان باستقالته ويبرئ ذمته عندما تقدم أكثر من مرة بتقارير لرئيس الجمهورية حول تدهور أوضاع بنك نيما وكآن رئيس الجمهورية يأمره بمساعدة البنك ؟ وإذا كانت مبررات أوامر رئيس الجمهورية سياسية ، فمدير بنك السودان متخصص اقتصاد وله دراية بالنظم المصرفية وهو يعلم أن وضع البنك ميئوس منه - لماذا لم يقدم استقالته ليجبر رئيس الجمهورية على التراجع أو يتحمل المسئولية السياسية والاقتصادية ؟

-7مدير بنك السودان ووزير المالية ووزراء القطاع الاقتصادي ومدراء القطاع المصرفى ،كانوا على علم أن بنك نيما بدأ بداية خاطئة منذ تحويله من بنك التنمية الشعبية الذي تأسس ضمن اتفاقية التكامل مع مصر فى عهد مايو ، برأس مال متواضع 10 مليون جنيه- إلى البنك الوطنى للتنمية الشعبية فى عهد الإنقاذ ، ليتخصص فى تمويل التنمية فى الولايات ، وتساهم الولايات فى رأس ماله عام 1993 ثم طلب بنك السودان من بنك نيما زيادة رأس ماله ، فارتفع إلى 2 مليار جنيه عام 1995. وتناقل السماسرة وتجار السوق وموظفو المصارف ، أن إدارة بنك نيما بددت الجزء الأكبر من رأس المال فى منشآت ومكاتب وعربات وتسهيلات للإدارة وموظفيها. و أصبح بنك نيما على حداثة تكوينه جاذباً لموظفى النظام المصرفى حتى كادت بعض البنوك ، أن تفقد أكفأ موظفيها ، وتساءل موظفو البنوك ، بل بعض موظفى بنك نيما نفسه ، عن مستقبل سمعة البنك فى السوق عندما تم تعيين عوض سالم الصافى سكرتيراً لمجلس إدارة البنك ، رغم ما شاب سمعته من تجريح بعد أن تسبب فى انهيار شركة كردفان للتجارة! هل يعلم الترابى أن عوض سالم الصافى عضو فى مجلس الشعب ؟ فهل يعطيه فرصة للحديث عن الفساد في جهاز الدولة وأزمات الاقتصاد وسياسات التمويل ؟ هل يحق له البقاء أصلاً فى عضوية مجلس الشعب ؟

-8هل يعلم الترابى - وهو مهندس المشروع الحضاري - أن منحة خادم الحرمين الشريفين عصف بها تبادل المنفعة بين بنك نيما وصندوق دعم الولايات ؟ هل يصح شرعاً وقانوناً وعرفاً دبلوماسياً أن تمتد يد العبث بالمال العام إلى هذه المنحة ، وهى من أموال الزكاة المحددة نصاً وشرعاً أوجه صرفها على المساكين. والفقراء بإصلاح مستشفيات أو توفير الماء فى مناطق الجفاف أو إعادة تأسيس المدارس احتلت كارثة انهيار بنك نيما مساحة واسعة فى الصحف لأسابيع متتالية ، وعندما اقتربت الصحف من نشر الحقائق والأرقام ، تدخلت الأجهزة ووضعت الخطوط الحمراء. وعندما طالب بعض نواب مجلس الشعب ببيان عن الكارثة ماطل الجهاز التنفيذى وما يزال ، وسيطول انتظار الرأى العام لتقرير اللجان التى كونها بنك السودان لتقصى الحقائق حول أسباب الكارثة — وكأنها كانت غائبة عنه. ويحتاج مدير بنك السودان لوقت طويل لإقناع آبار المقترضين بسداد بعض ما اقترضوا وتقدم ضمانات ذات وزن وقيمة كآن يجب أن تسبق الاقتراض. ويحتاج لوقت طويل لإنشاء محفظة بنوك والاستعانة بالمتخصصين فى الأساليب الشيطانية فى إعادة طبخ الميزانيات على المستوى الاتحادي و الولائى لستر فضيحة ما وضع من مليارات تحت تصرف رئيس الجمهورية ونائبه. ولن ينطلى على أهل السودان الحديث الأملس عن أن لكل دولة منصرفات سرية ، لأن لكل دولة ، جديرة بالاسم ، أجهزة دستورية مختصة لمراجعة تلك المنصرفات وضبط أوجه صرفها ، تحت رقابة مشتركة من رأس الدولة والبرلمان ووزير المالية والمراجع العام والبنك المركزي.

رأس مال بنك نيما ، مال عام ، ومن حق شعب السودان أن يمتلك الحقيقة كآملة عن كيف نهب كبار المسئولين وكوادر الجبهة الإسلامية ذلك المال. وحكومة الإنقاذ التي أعدمت مجدي وجرجس ، ملزمة شرعاً وقانوناً وبما أرست من سوابق أن تقدم للمحاكمة اللصوص الذين نهبوا المال العام.

الخرطوم ،18/10/2008

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

الفساد في بنك ام درمان الوطنى

القروض المتعثرة في بنك امدرمان الوطني

تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2010/2009م

أوضح التقرير كذلك انه يجب على حكومة السودان بذل الجهود لإصلاح النظام المصرفى الذى يعانى من ارتفاع حجم التمويلات والقروض المتعثرة ، وأشار صندوق النقد الدولى بشكل محدد إلى بنك ام درمان الوطنى والذي أوصى الصندوق بأنه يحتاج إلى معالجة سريعة ، وقد أوضحت حكومة السودان بان القروض المتعثرة لبنك ام درمان الوطنى تمثل نصف القروض المتعثرة للنظام المصرفى السودانى وحوالى 28% من التمويلات المتعثرة فى البلاد وأخبرت حكومة السودان الصندوق بأنها ستعد خطة لإعادة هيكلة بنك ام درمان الوطني بنهاية عام 2009م علي أساس توصيات لجنة مراجعة مستقلة.

http://www.sudanjem.com/2009/archives/15972/ar/

الفساد في بنك ام درمان الوطنى

ضرورة أن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك

طمأن محافظ بنك السودان جمهور المتعاملين مع بنك أم درمان الوطنى ان البنك بدا يسترد عافيته نتيجة لتدخل المالكين وبنك السودان وتقديم الدعم له بعد ما عانى من شح فى السيولة أدى فى مرحلة الى إستبعاده عن غرفة المقاصة وبعد تداول أنباء عن أخطاء كبيرة إرتُكبت في إدارة هذا البنك مما إضُطر بنك السودان لوضع برامج لإصلاح الأوضاع في البنك وتغيير إدارته وتعزيز رقابة البنك المركزي عليه.
والمهم أن تحصر بدقة الأخطاء التى إرتُكبت فى هذا البنك وأن يتم التخلى تماماً عن الحصانة التى تم إضفاؤها عليه من قبل والتى أضعفت رقابة بنك السودان عليه وضعها القائمين على أمره يتصرفون تصرفات لا تقرها الضوابط التى وصفها بنك السودان والمطبقة على جميع البنوك – فالبنك لم يلتزم بالنسب المحددة لما يُقدم من تسهيلات ولم يلتزم بسقف الأرباح على الودائع المحددة ولم يلتزم بأن تكون للتسهيلات المصرفية التى يُقدمها ضمانات حقيقية ومناسبة لما يدفع من أموال بحيث يضمن البنك سداد مديونيتها على العميل – ولذلك ليس غريباً فى ظل هذا الانفلات – أن تزداد نسبة الودائع فى هذا البنك مقارنة بالبنوك الأخرى ما دام يدفع أرباحاً عالية على هذه الودائع تفوق نسبة ما يجينه من أرباح من جراء استغلال الودائع.
ومازلنا نعتقد ان وضع هذا البنك تحت رعاية رئيس الجمهورية هو الذي أضفى عليه هذه الحماية التى مكنته من الإفلات من رقابة البنك المركزي ومن ثم فإن الإصلاح يجب ان يبدأ بأن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك حتى يعمل كمصرف عادي خاضع لرقابة البنك المركزي اللصيقة مثله ومثل سائر المصارف ولابد من إجراء تحقيق شامل فى القروض التي قدمها هذا البنك ومدى توفر ضمانات لها والتأكد من وجود فرصة لإستردادها – وهذا ملف كبير لا بد أن يُفتح إن عاجلاً أم آجلاً.
http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147504974

الفساد في ولاية الخرطوم

تقرير المراجع العام يكشف عن إعتداءات خطيرة على المال العام بولاية الخرطوم

شملت خيانة الامانة و الاختلاس و التزوير

علمت (الأيام) من مصادر مطلعة بالمجلس التشريعي ان اجمالي الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم منذ يوليو 2006م وحتى أغسطس 2007م بلغت (19070450) دينار منها (16493650) خيانة للأمانة و (2576800) دينار تزوير واختلاس وارجعت أسباب الاعتداء إلى تراخي وضعف تطبيق القوانين واللوائح والمنشورات المنظمة للعمل المالي والمحاسبي حيث بلغ إجماليها (9157925) دينار وفي الوقت ذاته ارجأ المجلس التشريعي لولاية الخرطوم في جلسته الراتبة امس التداول حول تقرير المراجع العام لحسابات الولاية لعام 2006م لحين حضور وزراء الولاية والمعنيين بالتقرير كما ارجأ التداول حول خطاب الوالي الذي تلاه رئيس لجنة الرد على خطاب الوالي لذات السبب.
وأكدت مصادر لـ(الأيام) من داخل اجتماع اعضاء لجنة الشئون المالية بالمجلس واعضاء ديوان المراجع القومي امس ان أسباب الاعتداء ظلت تتعدد ويستخدم فيها الذكاء الاجرامي في غفلة المسئولين والرقابة الداخلية. من جانبها أوضحت رئيسة لجنة الشئون القانونية وقانون الحكم المحلي مريم جسور لـ(الأيام) ان إرجاء التداول حول تقرير المراجع العام وخطاب الوالي يرجع إلى لائحة تنظيم أعمال المجلس حيث جاء في المادة (43) البند/ 5 (يجب على الوزراء حضور الجلسات المقررة للنظر في تقرير المراجع العام والالتزام بالقرارات التي يصدرها المجلس بجانب في حالة عدم تمكن الوزير للحضور لاسباب مقدرة يجب ان ينيب عنه من ينوبه بالاضافة إلى المادة (40) البند/4 (يجب حضور الوزراء لجلسة الرد على خطاب الوالي) لهذا رفعت الجلسات.
في ذات السياق أودع رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بولاية الخرطوم هاشم هارون أمام المجلس خطة المجلس الاعلى للشباب للعام الحالي 2008م وذلك إعمالاً لنص لائحة تنظيم أعمال المجلس المتصلة بمشروعات الخطة السنوية للوزارات والوحدات.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147509639

الفساد في ولاية الخرطوم

3 ملايين جنيه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم

أجراس الحرية ، الثلاثاء 09-02-2010
كتبت: لبنى عبدالله: مها التلب

تجاوز حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم للعام الماضى مبلغ (3) ملايين جنيه ، تصدر التزوير حالات الاعتداء بنسبة 96% من إجمالى المبلغ المعتدى مقابل4% لخيانة الأمانة ، فيما وقعت 99 %من المخالفات المالية في القطاع الصحي ، و عزا المراجع العام ارتفاع الاعتداء إلى ضعف الرقابة الداخلية وابتداع حيل و أساليب جديدة.
و كشف تقرير جهاز المراجعة أمام مجلس تشريعى الولاية أمس عن زيادة متوالية لعدد العربات المستأجرة لتصل إلى (549) عربة تكلف الولاية أكثر من (3) ملايين تمثل 9% من موارد التسيير مقابل (140) عربة حكومية ، و نبّه التقرير إلى انتفاء ضوابط للاستئجار .و أبان المراجع أن شركتين لم تستجيبا لطلب المراجعة هما (الوطنية للاسفينات و شركة آفاق للطباعة). و أوصى

المراجع بالحد من ظاهرة فقدان الدفاتر المالية ، و دراسة أسباب القصور فى تحقيق الربط المقدر للإيرادات الذاتية ، و مراجعة الهيكل الوظيفى ، و إيقاف مرتبات العاملين الذين لا توجد لديهم وظائف ، و مراجعة برنامج حوسبة المرتبات لاستيعاب متطلبات الرقابة و كشف أي حالات تزوير بإضافة أسماء و همية أو مكررة. فى الأثناء تقيم وزارة المالية مع مركز الفيدرالية للبحوث غداً الأربعاء ورشة حول مسؤولية المؤسسات الحكومية فى وقف الاعتداء على المال العام و أشار نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان بابكر محمد توم إلى قرب إعلان منظمة برلمانية لمكافحة الفساد .

الفساد في ولاية الخرطوم

اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م ، مبلغ (25122) مليون دينار

الصحافة ،الخرطوم: نوال شنان

بلغ اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م ، مبلغ (25122) مليون دينار ، 81% منها حالات تزوير واختلاس ، و19% حالات عدم توريد ، فيما بلغت حالات التبديد والاسراف مبلغ (1383) مليون دينار. وأوصى المراجع العام في تقريره الذي اجازه المجلس التشريعي لولاية الخرطوم امس بعد مداولات ساخنة ، على ضرورة العمل لمعالجة الاخطاء المحاسبية التي ادت الى ظهور ارصدة بنوك مكشوفة في بعض الوحدات ، بجانب الدعوة الى اعداد كشوفات بتفاصيل الاستثمارات ، وعدم الصرف من الايرادات. إلا ان التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس ، رأى ان حالات الاعتداء على المال العام (جاءت نسبتها ضعيفة) وشدد على ان هذا لا يعني التراخي في متابعة هذه الحالات وحسمها بصورة جذرية. ولاحظ تقرير اللجنة وجود فارق زمني كبير بين قفل الحسابات ومراجعتها ، الامر الذي يقلل من الاستفادة من ميزة قفل الحسابات مبكرا. واوصت اللجنة في تقريرها بإلزام حكومة الولاية بمبدأ وحدة الميزانية وولاية وزارة المالية على المال العام ايرادا وصرفا ، بجانب التوصية بالمضي قدما في خصخصة شركات الولاية بالبيع او التنازل لمؤسسات ومنظمات وقفية. وقالت اللجنة في تقييمها لتقرير المراجع العام ان الحسابات المقدمة للمراجعة لم تتم مراجعتها بالكامل ، مشيرة الي ان نسبة الحسابات المراجعة بلغت 76% من الحسابات المقفلة ، واشارت اللجنة الاقتصادية الي وجود اضطراب في الارقام الواردة في تقرير المراجع العام ، لكنها اعتبرت ذلك امورا لا تؤثر على متانة التقرير وجودته.

الفساد في ولاية الخرطوم

بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم في الفترة من 2008/9/1-2009/8/31م مبلغ 3.947.212 جنيه

صحيفة السوداني ، الثلاثاء - 9 فبراير 2010
الخرطوم : هبة عبد العظيم – هالة الأمين

بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم في الفترة من (2008/9/1-2009/8/31م) مبلغ (3.947.212) جنيه وأظهر تقرير المراجع القومي الذي تلاه المراجع عبد المنعم الحسيني ابو دقن أمس أمام مجلس تشريعي الولاية أن الزيادة عن العام السابق بلغت (3.467.409) جنيه وقد حظي القطاع الصحي بنسبة (60%) منها بزيادة عدد (16) حالة. وفند التحليل النوعي لاجمالي مبلغ الاعتداء على المال العام أن مبلغ (138.649) جنيه عبارة عن خيانة أمانة بنسبة (4%) من جملة المبلغ المعتدى

عليه. ومبلغ (3.808.563) تزوير بنسبة (96%) من جملة المبلغ المعتدى عليه. وتم استرداد ما قيمته (254.127) جنيه بنسبة (6%) من جملة المال المعتدى عليه. وفصل تقرير المراجع الاعتداء حسب التصنيف الاداري ، مبينا ان مبلغ (3.913.316) جنيه من جملة المال العام صنفت في نطاق الحكم الولائي. ونبه التقرير الى ان ديوان شؤون الخدمة بالولاية قام بإصدار تصديقات تعيين شخصي لبعض العاملين بمكاتب الدستوريين بدون سند قانوني او لائحي او قرار من مجلس وزراء الولاية حيث بلغ عدد العاملين الذين تم تعيينهم تعيينا شخصيا في مكتب أحد الوزراء حوالى (7).
فيما كشف ذات التقرير ان عقودات انشاء موقف المواصلات الجديد وهي موقعه بين وزارة التخطيط العمراني والشركات العاملة وهي التي تشرف على تلك الاعمال الا أنه من خلال المراجعة تلاحظ دفع مبلغ (700) الف جنيه بواسطة محلية الخرطوم لشركة الراقي مباشرة بدون علم وزارة التخطيط في وقت تم فيه دفع ما قيمته (7.277.859) جنيه من قيمة العقودات المبرمة لهذا المشروع والتي بلغت (8.075.861) جنيه ، هذا غير قيمة الارض التي تم تمويلها من احد البنوك. وأكد التقرير أن المراجع لم تتمكن من الحصول على دراسة الجدوى والتقديرات الاولية لتتمكن من القياس والتقييم.
وفي جانب الايرادات لفت التقرير الانتباه الى استمرار ظاهرة فقدان الدفاتر المالية بكل من ادارة النقل والبترول – (محلية أم بدة) بالاضافة الى وجود خلل في حفظ واستعمال الدفاتر المالية. ولاحظت المراجعة كثرة الشطب والإلغاء والنزع لإيصالات (15) بـ(وزارة الزراعة – محلية أم درمان وأم بدة). وكشف التقرير ملاحظات عن الفصل الاول فيما يتعلق بالهياكل الوظيفية تمثلت في ان هذه الهياكل وسجلات الوظائف غير مكتملة ولا تطابق الواقع في المحليات بجانب تكرار بعض الاسماء ووجود بعض الاسماء الوهمية في كشوفات المرتبات ببعض الوحدات مما يؤكد عدم دقة نظام حوسبة الاجور والمرتبات ، وصرف بعض الاستحقاقات لغير أصحابها بدون توكيلات معتمدة..
وأوضح التقرير المخالفات المالية وهي التي تحدث نتيجة التطبيق الخطأ او غير الصحيح للقوانين واللوائح والمنشورات المالية وبلغت (3.760.705) جنيه بزيادة قدرها (3.313.497) جنيه عن نفس الفترة السابقة كان نصيب القطاع الصحي منها نسبة (99 %).

الفساد في ولاية الخرطوم

المتعافي والعمل الخاص

تاج السر مكى
الايام ، 8-7-2006

المتصدون للعمل العام يتعرضون للإشاعات المغرضة وخاصة حول ذمتهم المالية أتهم كثيرون ، زعماء ، ورؤساء دول وقادة أحزاب ومنظمات وجمعيات ، قدحوا فى بعضهم ظلماً ولكن كان هنالك من أفسد وخدم تطلعاته الخاصة في الاثراء.. والتاريخ ملئ بالنماذج باتستا ، وموبوتو ، وشاه إيران وغيرهم .

نحن نتوقف عند المتعافى والى العاصمة كما يحلو له ووالى (العاصمة القومية) كما تقول الحركة الشعبية تحدثوا كثيراً عنه فى مجالات الأنس وفى الأوساط الشعبية وخاصة عندما تشتد أزمة المواصلات وتزداد قطوعات الكهرباء وتلوح فى الأفق زيادة بعض الرسوم وخاصة المدارس والمستشفيات فالحديث عن شركات من الباطن فى تنفيذ الطرق وهى بالطبع لا تتعرض للغرامات والعقوبات وعندما يقال عن الإنارة في الطرقات وعن تلك المواسير التي تستخدم فيها يقال إنه مصنع جديد للوالي يديره أهله

ومكتبة القبة الخضراء التي تحولت إلى خدمات بعد أن كانت مكتبة عامة يؤمها طلاب الجامعات يقال أنه يديرها بعض أقارب الوالي .

السيد الوالى فى اللقاء الصحفى قال إنه يمارس أعمالاً خاصة وهو شريك لبعض اقاربه وذويه وقال بوضوح انه يمارس (البزنس) منذ السابعة من عمره وقال بالنص رداً على رأي الشعب(بعدين أنا ما محتاج أعمل حاجة تكشفوها بالسهولة دي. أنا لو عاوز آكل قروش الحكومة أنا أشطر من كدا وما بالسذاجة دي لو عاوز آكل ما بسوي كبري من أصلو). ويستمر إلى أن يقول شيخ زايد لا يعين أي وزير الا أن يكون من أصحاب البزنس ...
انا لا اعرف لماذا قال الوالى كل هذا ؟ فليس هناك الزام وطني ولا اخلاقي ولا ديني بأن يكون الشخص حاكماً خاصة اذا لم يصل الى ذلك بطلب من الجمهور أي بانتخابات ومنافسة .

ولا أعتقد أن المتعافى قد تم اختياره جماهيرياً بل اختارته كلية انتخابية محددة داخل مؤسسات المؤتمر الوطنى وحتى من تلك المؤسسة يصدر تعليق عبد الله بدري القائد البارز فى المؤتمر عن قدرات الوالى ورفض قطاع المؤتمر لولايته.. فمن كان يعمل عملاً (خاصاً) والمقصود به بالطبع تجاري ربحى لا يلزمه أحد بأن يصبح حاكماً... إن مجرد الشبهة فى أن أحد مؤسساته الخاصة التى هو شريك فيها أن تدخل فى منافسة بيع او شراء أى سلعة للولاية أو منها أو تمارس نشاطاً من الباطن كما قال من يقدحون في ذمة الوالي وقد يكون في ذلك شطارة دون سذاجة كما قال .

إذا كانت الولاية تتعامل بمنطق أن الشركات المحدودة المحلية هى التى استحوذت على ما كان يمكن أن يقدم فى عطاءات (وإذا كان ذلك صحيحاً) فما الذي يمنع حصر فرص العمل فيمن تعرفهم الولاية. وأولى بذلك شركات الوالى التى هو شريك فيها..
والتحدي حول من يتهم يتقدم بوثائقه وهو يعرف أن المسألة هى أسرار. المعرفة تتوفر عندما تكون هنالك عطاءات ويتحدث فيها من لهم مصلحة فى ذلك أو من ظلموا والصحافة أو حتى في تقديم شكاوى للقضاء.. لكن الجميع لا يعرفون كيف تم منح تلك الفرص ومن الذين حرموا ؟ ولماذا ؟

المهم أن الوالى لم ينكر أن له نشاط تجاري هو شريك فيه أو هو صاحبه الأصلى وهذه المؤسسات يمتد اليها نفوذه اراد أو لم يريد.. سد الذرائع يكون بالتجرد والابتعاد عن تلك المصالح الخاصة أو أن يكون المتصدون من لا يمتلكون أعمالاً خاصة يمكن أن تؤثر فى اتخاذ القرار المتعلق بمنح الفرص أو التعامل بالبيع والشراء فقد كانت التقاليد فى السابق فى الخدمة المدنية أن تكون هنالك لجان للمشتروات تخضع لقوانين معروفة أحياناً تلعب دوراً فى تعطيل الأمور بسبب بيروقراطية التعامل مع تلك القوانين ولكنها تحصر الخطأ فى أبسط حدوده... لقد تحدث الوالى عن الأخطاء فى تنفيذ الطرق وقد تم ذلك بالطبع بسبب تعطيل التقاليد التي كانت راسخة في نظام مشتروات الحكومة ومبيعاتها وتقديم المناقصات.

فساد والى الخرطوم

مسألة

مرتضى الغالى

الأيام : 09-07-2006

انزعج كثيرون وطارت (عصافير نومهم) عندما صرح والى الخرطوم (بملء فيه) انه رجل مستثمر وانه صاحب استثمارات وقد قال ذلك بشئ من الفخر وبإعتبار ان الموظف العام المستثمر يدخل في عداد (العملة النادرة) التي يتعاظم الطلب عليها واستشهد في

ذلك بالشيخ زايد بن سلطان – رحمه الله – وقال انه رجل يفضل ان يكون الوزراء من اصحاب الاستثمار .. والوالى فى ذلك يكاد يسخر من الولاة والوزراء (الأفندية) من أصحاب الغشامة الذين لايعرفون دنيا الاستثمار وبذلك يكونون عالة على إدارة شأن وزاراتهم وولاياتهم لأنهم لايعرفون عالم الاستثمار ودنياه الجميلة!..

والحقيقة لقد إلتبس الأمر علىّ وقلت لنفسى هل يجوز ان يكون الوزراء والولاة من المستثمرين او التجار ؟ ثم يكون فى إمكانهم الجمع بين الوظيفتين فى وقت واحد ؟ وحاولت طوال الايام السابقة ان استفسر بعض العالمين بدنيا الخدمة العامة وخبراء الادارة فلم اجد ما يساند (نظرية الوالى) وبعضهم تحدث عن قوانين صارمة و(أعراف راسخة) تحرم على الموظف العام ان يمارس الاستثمار والتجارة اثناء اداء وظيفته العامة العليا فى سلك الدولة والخدمة المدنية ، وبعضهم طلب ان نمهله بعض الوقت ليأتى لنا بالخبر اليقين وبعضهم اندفع غاضباً وهو يروي بعض النماذج المضيئة كما وصفها لوزراء وموظفين عموميين ومحافظين سابقين فى عهود الديمقراطية القصيرة كيف انهم درءوا حولهم كل شبهة ونفضوا أياديهم عن اعمالهم الخاصة طيلة توليهم مناصب الدولة التي لايمكن فيها ان يعمل الموظف العام لمصلحة مواطنيه الفقراء ومحدودي الدخل فى ذات الوقت الذي يدير فيه استثماراته ومشروعاته التجارية الخاصة ، وذهب بعضهم إلى (الفتوى القاطعة) بالصعوبة البالغة التى يواجهها الموظف العام صاحب النشاط التجاري والاستثمارات فى الحياد تجاه القرارات التى يصدرها وتحديد المشتروات التى يأمر بها والسيارات التى يصدق عليها وأولويات المشروعات التى يقوم بتنفيذها اذا كانت لديه هو نفسه استثمارات واعمال خاصة (تبيع وتشتري) أو (ترصف الطرقات) أو (تشتري الماكينات) أو (تقوم بالترميمات) وبعضهم اوضح ان الوزير او الوالى لا يمكن ان يكون محايداً فى تخصيص التعاقدات مع الشركات إذا كان هو نفسه يملك شركات ومهما تكن درجة (صوفية) الوزير او الوالى فليس من اليسير ان يفلت من شبهة الميل فى تخصيص العطاءات بين شركاته و(شركات الآخرين) او حتى بين شركات الآخرين و(شركات أقاربه) فهذه شبهة لايبرأ منها الحاكم الا اذا فرّ من حماها كما يفر السليم من الاجرب او من مريض (الاسهال المائى)

والذي أزعج الناس اكثر ان والى الخرطوم يقول انه لا يطرح العطاءات علناً لتتنافس عليها الشركات لأن الشركات (محدودة) بل يقوم بتقسيم العمل عليها وهذه (بدعة جديدة) فى معايير التعامل مع الدولة لم نسمع بها من قبل .. واذا كانت شركات الوالي واستثماراته تعمل داخل ولاية الخرطوم (فيا فؤادي رحم الله الهوى !!..(

الفساد في ولاية الخرطوم

تقرير المراجع العام عن صغار الموظفين : 3.9 مليون جنيه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم

الصحافة ، الثلاثاء فبراير 09 ، 2010 1:59

كشف تقرير المراجع العام لولاية الخرطوم ، أن حجم الاعتداء علي المال العام بالولاية بلغ في العام المنصرم (3,947,212) جنيها ، بزياده قدرها (3,467,409) جنيهات عن الفتره السابقة بعدد (16) حالة تمت محاكمة حالة واحدة وتبقت ثلاث منها امام المحكمة ، ومازال هناك (12) إتهاما امام النيابة.

وأوضح مدير جهاز المراجعة القومي بولاية الخرطوم ، عبد المنعم عبدالسيد حسين ابودقن ، أمس بالمجلس التشريعي للولاية ،ان التحليل النوعي لإجمالي مبلغ الإعتداء علي المال العام بلغ (138,649) جنيه ، منها خيانة أمانه بنسبة 4% ، و(3,808,563) جنيها ، تزوير بنسبة 96% من جملة المبلغ المعتدي عليه.

وقال ابودقن ان تصنيف المبلغ إدارياً بلغ (3,913,316) جنيها في نطاق الحكم الولائي ، و (33,896) في نطاق الحكم المحلي ، واشار الي ان القطاع الصحي حظي بنسبة 60% من جملة حجم الاعتداء.

وذكر ابو دقن ان ما تم إسترداده من إجمالي المبلغ المعتدي عليه بلغ (254,127) جنيها ، بنسبة 6% فقط من حجم المبلغ المعتدى عليه.
وقال ان إكتشاف هذه الحالات تم بعدة آليات ، شملت فرق المراجعة القومية ، والداخلية والأجهزه التنفيذية ، وتم الابلاغ عنها لدي نيابة الاموال العامة ، وديوان المراجع الحكومي ، وأضاف « ان حالات الإعتداء علي المال العام لأعوام خلت وحتى تاريخ اليوم تنوعت في استخدام الاساليب مما ينم عن ذكاء اجرامي ، مستغلين ضعف الرقابة الداخلية وغفلة المسؤولين في بعض الاحيان. »
وأشار ابود قن الي ان تقريرالمراجعة حوى عدداً من الملاحظات المهمة لكشف اوجه الفساد المالي في الولاية ، وذلك بوجود تباين في نسب التحصيل من وحدة الي اخري ومن بند لآخر ، وارجع ذلك الى ان التقديرات التي وضعت بنيت علي أسس غير اقعية وغير مدروسة ، بالإضافة الي وجود خلل كبير في حفظ وإستعمال الدفاتر المالية والتي كثرت فيها التجاوزات والشطب والإلغاء والنزع ، لايصالات (15) بوزارة الزراعة ، ومحلية امدرمان وأمبدة ، وترك مراجعة الدفاتر المالية قبل التوريد للمراجعة الداخلية في كثير من الوحدات مما يخالف لائحة الإجرات المالية والمحاسبية ، بالاضافة الي أستمرار ظاهرة فقدان الدفاتر المالية خاصة في (إدارة النقل والبترول ، ومحلية أم بدة).

الفساد في ولاية الخرطوم

ارتفاع الاعتداء على المال العام بالخرطوم بنسبة 151%

هبة عبد العظيم
صحيفة السوداني 13 يناير 2009

بلغ اجمالى حالات الاعتداء على المال العام المكتشفة بولاية الخرطوم للفترة من سبتمبر 2007 حتى أغسطس 2008 مبلغ (479803) جنيه مقارنة بمبلغ (190704) جنيه فى العام السابق بنسبة زيادة قدرها (151%) ، فيما كشف تقرير ديوان المراجعة القومى عن الأداء المالى والحسابات الختامية للولاية عن العام المالى 2007 الذى استعرضه مدير جهاز المراجعه القومى بالولاية عبد المنعم الحسين أبو دقن أمام المجلس التشريعى أمس عن أنه رغم الوفر الظاهر فى الصرف على الميزانية الجارية (الفصل الأول) الا ان الأمانة العامة للحكومة تجاوزت بنسبة 26% من الاعتماد المصدق لها والتنفيذ الفعلى للمحليات بلغ 87% من المصدق قال أن الوفر الظاهر بالفصول الثلاثة يتطلب الوقوف عند أسس وضع الموازنات التقديرية التي يجب ان تتسم بالدقة والواقعية.
الرصيد المكشوف
وأظهر التقرير موقف الموجودات عدم تطابق بعض أرصدة البنوك الدفترية مع الرصيد الظاهر بالحسابات الختامية لها كما أن البعض أظهرت رصيدا شاذا (مكشوفا) كما حدث فى محلية جبل أولياء موضحا أن هذا يعنى ضعف الإشراف و الرقابة الإدارية مطالبا بمزيد من الدقة وإجراء الموازنات البنكية ومطابقتها وإرفاقها مع الحساب الختامى للوحدات المعنية بالولاية وبلغ رصيد العهد في 2007-12/31 مبلغ (27.683.311)جنيه مقارنة بمبلغ (23.771.887)جنيه للعام الماضى تتضح زياده قدرها (3.911.424)جنيه بنسبة (16%) على الرغم من توصيات المراجعة السابقة بازالة هذه العهد أولا باول اذ انها حسابات وسيطة وعدم ازالتها لا يعكس الصورة الحقيقية للميزانية . وبلغ رصيد الأمانات فى ذات التاريخ مبلغ (153.050.801) جنيه بزيادة قدرها (81.764.794) جنيه ، بنسبة (115%) بجانب بعض البنود بهذا الحساب التي أظهرت أرصدة شاذة نتيجة أخطاء حسابية ومحاسبية منبها الى أن الأمر يستوجب فحص هذه الأرصدة اولا بأول.
تزوير واختلاس وخيانة:

واحتلت خيانة الأمانة المرتبة الأولى من حيث الاعتداء على المال العام ، بمبلغ (174.803) جنيه وحالات التزوير والاختلاس بمبلغ (305.000)جنيه بحيث وصل الاجمالى الى مبلغ (479.803) جنيه ، بجانب بعض المخالفات المالية نتيجة لضعف تطبيق القوانين والمنشورات المنظمة للعمل المالى والمحاسبى والتراخى فى ذلك ممثلة فى مبالغ تم صرفها دون وجه حق وصرف دون تقديم المستندات اللازمة وتكرار ظاهرة فقدان الارانيك المالية وأوضح مدير جهاز المراجعة فى تقريره ان الموقف الحالى لحالات الاعتداء على المال العام حتى لحظة إعداد التقرير كما يلى : المبالغ المستردة (328.976)جنيه تمثل نسبة 96% من اجمالى المال المعتدى عليه وبلغ عدد الحالات (21) حالة اعتداء على المال العام ، مشيرا الى موقف الاجراءات العدلية والقضائية متمثلة فى (7)حالات فصلت فيها المحكمة و(5) أمام المحاكم و (4) أمام النيابة بالإضافة الى (5) حالات تمت فيها إجراءات إدارية وهى الحالات التى اكتشفت تم إعداد تقارير عنها و ابلاغ النيابة بها وطالب الحسيني بوضع المزيد من أدوات الضبط الداخلي والرقابة للحد من هذه الحالات.

تجنيب الإيرادات

وأشار التقريرالى المبالغ التى يتم تحصيلها وتعليتها بحساب الأمانات والصرف منها دون تصاديق من وزارة المالية بذلك ووجود إيرادات ومصروفات خارج الميزانية وانحصر تجنيب الايرادات فى وزارة التخطيط العمرانى ومبلغها (1246) جنيه تخص وزارة الاستثمار يتم الصرف منها مباشرة بادارة الاراضى ويعتبر ذلك تجنيبا لايرادات تخص وحدة اتحادية ، وأخرى توجد بمجلس الشباب والرياضة وهو خاص بتأهيل استاد التحرير رغم توصيات المراجعة السابقة وقانون الموازنة في هذا الخصوص.

الحوافز و العربات الحكومية:

أورد التقرير عددا من الملاحظات تتمثل فى أن بعض الوحدات لاتتقيد بالأسس الوارده بلائحة أسس وضبط الحوافز والمكافآت بالولاية التى صدرت فى مايو 2004 ، وتلاحظ أن هناك صرف لعدة حوافز ومكافآت فى شهر واحد لعامل واحد تحت مختلف المسميات وصلت لحوالى اربعين نوعا ومسمى للحوافز إضافة الى خصمها على بنود غير مخصصة وبلغ الصرف الفعلى على الحوافز مبلغ (201.287)جنيه بنسبة 321% من المرصود لها كمصدق ، ولاحظت المراجعه بأن وحدات ولاية الخرطوم لم تلتزم بالموجهات والإجراءات المشار لها فى لائحة ضبط وتمليك العربات الحكومية كما صاحب تطبيق هذا المشروع العديد من السلبيات والمخالفات المالية حيث أصدرت بعض الوحدات لوائح وحولت ايرادات عامة لصناديق التمليك بدون سند قانوني ويتطلب الأمر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المال العام[T .

الفساد في ولاية الخرطوم

فساد معتمد كرري د. عمار حامد سليمان

تجاوزات تبحث عن مبررات ... كرري تحدِّثُ عن فسادٍ !...

تحقيق: هبة عبدالعظيم

السودانى ،الأربعاء ، 27 يناير 2010

جدلٌ كثيفٌ أثارته مؤخراً معلومات موثوقة عن وجود اتجاه لمجلس تشريعى محلية كرري لرفع الحصانة عن المعتمد د. عمار حامد سليمان تمهيدا لتوجيه الاتهام له بتبديد أموال المحلية ؛ ما أدَّى لوجود فجوة بين رئيس المجلس ولجان مجلسه التى أقرت في أعلى الصفحة الرابعة من تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- المُوقَّع من قِبَل رئيسها محمد جرقندى النعيم- والذى تحصلت (السوداني) على نسخة منه بأن هناك مبالغ بقيمة (94.754.00) جنيه عبارة عن أمانات صُرفت على أنها ايرادات واعتبرته اللجنة

مخالفا للائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ودعت إلى عدم التصرف فى الأمانات وتحويلها لايرادات لرفع النسبة. وسارع رئيس المجلس إلى اصدار بيان نفى فيه وجود أي اتجاه لرفع الحصانة عن المعتمد او أي تبديد للأموال فى وقت تسلمت (السودانى) وثائق تؤكد عكس ذلك وتكذب حديث رئيس المجلس الذي قامت رئاسة محليته بشراء عربة كامري له موديل العام 2009م بمبلغ قدره (73.500) جنيه تم وضعها ضمن بنود التنمية بدلا عن بند المشتريات الذي يدخل تحت فصل المنصرفات ، وصرفت المحلية مبلغ (6.500) جنيه على برنامج من الخرطوم تحية المشاركة الاجتماعية عن انجازات المحلية بجانب مبلغ (1.250) جنيه عبارة عن عرض منجزات المحلية بمجلة الاستثمار. فى وقت بلغت فيه الديون على ظهر المحلية حتى الآن (6.700.000) ستة مليون وسبعمائة ألف جنيه ستحول إلى العام القادم حيث تبدأ فيه التنمية بناقص هذا المبلغ لأنه مديونية واجبة السداد.

مقارنة أرقام!..

عند مقارنة نسبة الصرف بنسبة الايرادات يتضح ان نسبة الصرف بلغت (87%) والايرادات (65%) مع التجاوز فى بعض البنود يتضح أن هناك بنودا تعطل الصرف عليها وتم الصرف على حسابها في البنود المتجاوزة. والفقرة (ج) من تقرير اللجنة المالية تؤكد أن هناك (6) بنود فى الفصل الثانى متجاوزة الصرف تفصليها كالآتى:

جرائد ومجلات (119%).. النثرية والاعتماد الخاص (119%).. المكافآت (118%).. دعم الخدمات الأمنية (125%).. مال التبرعات (124%).. وأخيراً الدعم الاجتماعى (109..(%

وترى اللجنة أنه باستثناء بندى المكافآت ودعم الخدمات الأمنية فليس هناك مبرر للصرف على البنود الاخرى لضعف الايرادات وحفظ توازن الصرف فى باقى البنود.. واعتبر التقرير فى الفقرة (د) فى صفحته الخامسه أن الفصل الاول على قلة بنوده وضعف الصرف عليه حيث يبلغ نسبة (28%) إلا أن الصرف تركز على بنود بعينها تجاوزا على حساب البنود الأخرى. ومثال على ذلك أن المصدق للعام فى بند تأهيل المعدات هو مبلغ (10.000) جنيه للربع الثانى المصدق منه (2.500) جنيه المنصرف منه (8.350) بنسبة (334%) والمصدق لذات البند فى الربع الثالث (10.000) المنصرف منها مبلغ (8.350.45) جنيها بنسبة (111%) فى حين أن المبلغ المعتمد هو (7.500) جنيه. وقالت المحلية أنها صرفت لثلاثة أرباع العام مبلغ (435.880.40) جنيها على المساجد والخلاوى والزوايا ومبلغ (10.000) جنيه لطباعة كتب الشيخ بويا ، بالاضافه إلى مبلغ (21.900) جنيه صرفت على احتفال الطرق الصوفية بنصرة الرئيس. بجانب الصرف على أعمال متعلقة بالمجلس التشريعي بمبلغ (51.635) جنيها.

قُول المحلية!!..

المحلية قالت أنها صرفت مبلغا قدره (9.857.995.16) جنيها على التنمية هذا يعتبر شيئا ايجابيا ولكن بالنظر لتفصيل الصرف يتضح وفقا لتقرير اللجنة الآتى: أولا فيما يتعلق بالتعليم كل الصرف كان على مدارس الفتح بدعم محول من الولاية رأسا وقيمته (2.285.151) جنيها دون أن تشيد المحلية فصلاً واحداً فى المدارس الأخرى حسب الخطة التى وضعها الجهاز التنفيذى وصدقت من قبل المجلس التشريعى فى حين تبرعت رئاسة المحلية بمبلغ (103.000) جنيه لصالح مدرستى الرياض بنين والدقير الثانوية ، فيما أشار تقرير لجنة الخدمات بالمجلس الممهور بتوقيع نائب رئيس اللجنة فاروق الأمين مصطفى فى الصفحه الثانية إلى النقص الحاد فى بعض المدارس فى الاجلاس والكتاب المدرسى ومعاناة المدارس من الاكتظاظ والاختلاط مما تسبب فى تدنى التحصيل ونسبة النجاح واعتبرها فى الحقيقة ضعيفه. ولاحظت اللجنة اختلاف تقرير ادارة التعليم عن التقرير المعد بواسطة المحلية وأرجعت السبب إلى عدم التنسيق التام قبل اعداد ورفع التقرير الختامى للمجلس وعليه أوصت اللجنة بالعمل بما أورده مدير ادارة التعليم بضرورة تنظيم لقاء يجمع والى الولاية ومعتمد المحلية مع ادارة التعليم لمعالجة القضايا المذكوره.

ثانيا رأت اللجنة ان هناك صرفاً كثيراً جداً على التنمية لا علاقة لها به مثل الاحتفالات والتبرعات والأثاثات والتكريم وشراء عربة والهدايا واعتبرت ان مكانها بنود أخرى. ثالثا النسبة المحولة من الايرادات الذاتية للتنمية لم تخصم حسب الخطة الموضوعه لذلك. ومن خلال نقاش اللجنة مع الادارة المالية وادارة التنمية اتضح أن قرارات المجلس في الربعين السابقين وما قبلهما لم تنزل لهذه الادارات ليتم العمل بها.

صابرييين!..

تكلفت محلية كرري مبلغا قدره (2.191.80) جنيها قيمة نشر اعلانات وملحقات لايجار دكاكين جملونات بسوق الحارة (37) وفقا لتقرير صادر عن لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس تشريعى كرري حول تقرير الاداء للمحلية لثلاثة ارباع العام الذي يوضح ايضا أن نسبة الربط فيما يتعلق بالتصاديق الموسمية بلغ (185%) من الربط السنوي حيث بلغ الربط اليومى (1.158.829) جنيها. وكلف عمل خريطة كروكية لاسواق الفتح وصابرين مبلغ (741) جنيها.. وتشير (السودانى) إلى أنه أثناء نشر هذه الاعلانات قامت وزارة التخطيط العمرانى بازالة الأسواق من على الارض تماما فى رمضان الماضى بحجة امتلاكها قانونيا لقطعة الارض التى تقام عليها هذه الأسواق فى وقت نشرت فيه المحلية الاعلانات تطالب أصحاب الدكاكين بمواصفات معينة دفعت فى مقابلها رسوما محددة قاموا بسدادها وتسلموا ايصالات تصاديق مؤقتة فى ذات الشهر وتفاجأوا بقرار الازالة. وفشل أصحاب الدكاكين فى مقابلة المعتمد د. عمار حامد سليمان الذي تغيب فى تلك الفترة عن مكتبه برئاسة المحلية وعن جلسات مجلس الوزراء الولائى ، مما دفع بوالى الخرطوم د. عبدالرحمن الخضر بمقابلة المتضررين الذين تجمهروا بمباني حكومته وتفويضه للمستشار جودة الله عثمان لمتابعة الملف.

رسوم ركشات!..

مدير الادارة العامه للشؤون المالية أرجع ضعف التحصيل فى رده على اللجنة المالية إلى عدة أسباب أبرزها قلة متحصلى العوائد وحصر عددهم فى ضابطين وأحد عشر متحصلا فقط لكل المحلية بجانب ضعف تحصيل رسوم الركشة مع الاخذ فى الاعتبار بأن نسبة تحصيل خدمات النقل البري وصلت إلى نسبة (140%) وهى محافظة على هذه النسبة العالية للربعين السابقين. ووفقا للملحق (أ) بالصفحة الثالثة في تقرير اللجنة المالية يوضح أن الربط الشهري لرسوم خدمات النقل هو (712.500) جنيه بربط يومي يبلغ (997.002) جنيها.

ليس المقصود هنا هو التشكيك بنزاهة السلطة التنفيذية لمحلية كرري أو ايقاظ فتنة بين الجهازين التشريعى والتنفيذى لكن المطلوب هو التعرض لواقع أدائها المرير وقيمة مقدرتها على الاقتراب أكثر وأكثر من الرأي العام وتقرير مصداقيتها والواقع يشير إلى اتساع الفجوة بين السلطة التنفيذية والتشريعية بالمحلية ، واهمال الجهاز التنفيذي لتوصيات سابقة من المجلس التشريعي مما ينبه إلى ضعف رقابة الاخير على الاول.

أخيراً جداً..

من المُسلَّمات التى لا تقبل الجدال أن قطاع الدولة ما وُجِدَ إلا لكى يبقى ، وبقاؤه مرهون بأدائه وفاعليته ، وتحقيق الأهداف التى وجد من اجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده!.. لكن واقع الحال يؤكد أن الشكوى كانت وما زال صداها مستمراً من أن تبديد أموال العباد والبلاد يهيمن على بعض مؤسسات الدولة ، حتى أن من هُم فى السلطة أنفسهم ، وفى مختلف مواقعهم ، يشكون من هذه المشاكل ، ونسمع فى خطبهم وتصريحاتهم ادعاءاتهم للإصلاح ، والحرب على الفساد. إذ يبدو القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والمالية ، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى "دكاكين" يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة ، أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية المال الذي بدد بل وربما التستر عليه أحياناً..

المتعافى والكودة.. ممنوع الانتشار!!:
احمد طه صديق

كان للرئيس نميري طريقة مميزة فى عزل المسؤولين الحكوميين ، فربما تناول طعام الغداء مع أحد الوزراء ليعود الوزير ويسمع عبر المذياع انه خارج التشكيلة الوزارية ، وقد يعين مسؤولاً دون استشارته!! لعلها وفق نظرية (مافيش حد يرفض الوزارة) او بالاصح مافيش حد يرفض للرئيس .
ورغم ان السيد المتعافى لم يتناول طعاماً مع معتمد الخرطوم مبارك الكودة قبل اقالته على طريقة الرئيس نميري إلا انه اختار ان يسمع الكودة قرار اقالته وهو خارج اسوار الوطن ، فى دولة ماليزيا التى ذهب اليها مستشفياً. تلك الاقالة التى كانت مفاجأة للشارع العام بل حتى للعديد من المراقبين بما فيهم الذين تابعوا الخلاف المستتر بين الطرفين حول بعض الصلاحيات المتعلقة بوالى الخرطوم ومحلية الخرطوم سيما وأن تلك الصلاحيات ليست لها علاقة بالشؤون التنظيمية الروتينية ولكنها تتعلق بإدارة وجباية بعض الموارد المهمة فى الولاية وفق قانون الحكم المحلى .
فالمحلية ترى ان لها الولاية الكاملة على بعض البنود المالية مثل مشروع نظافة المحلية والعوائد وقيمة الاعلانات على شوارع الولاية .
وفى هذا الصدد اتهم عادل عبد الرحمن احمد ، عضو مجلس تشريعى محلية الخرطوم عبر تصريحات لصحيفة »آخر لحظة« والي الخرطوم ، بالتسلط والتحكم في موارد محلية الخرطوم مشيراً لأن قانون الحكم المحلي انزل الموارد المحلية للمحليات .
المواجهة
اذن من الواضح ان تلك هى جذور الخلاف ، ثم جاءت قنبلة الموقف الجديد التى زادته لهيباً ، وقال مبارك الكودة معتمد الخرطوم عقب اقالته بعد ان وصل من ماليزيا فى تصريحات صحافية انه يملك وثائق تثبت عدم عدالة د. عبد الحليم المتعافى والى الخرطوم فى إرساء عدد من العطاءات لمن لا يستحقها وطالب بضرورة انتهاج الشفافية في مسألة توزيع العطاءات وقال انه سيثبت للشعب السودانى أنه على صواب .
ممنوع الانتشار
وبعيداً عن حيثيات الازمة تبرز عدة تساؤلات مهمة حول تغاضى المؤتمر الوطنى عن الاتهامات المتبدالة احياناً مع عدد من المسؤولين والتى عادة ما تخرج هواءً ساخناً وماءً محبوساً يستحق التحقيق والتثبت حوله ،
فقبل عدة شهور اتهم رئيس المجلس التشريعى بولاية الخرطوم السابق ، كرم الله عباس ، والى ولاية القضارف عبد الرحمن الخضر في مسألة العطاءات وقال فى حوار مع صحيفة »الاحداث« ان الوالى منح عطاءات توريد مواد بناء بقيمة 4 مليارات »بالقديم« لجهة واحدة وعقد جزءاً من صيانة مبنى مستشفى القضارف بقيمة 4 مليارات »قديم «
وقال ان اصحاب المغالق اجتمعوا بالوالى منذ العطاء الاول وقالوا انهم على استعداد لتوريد هذه المواد بأسعار اقل إلا ان الوالي وعدهم بالموافقة المرة القادمة ولكنه عاد واعطاها لنفس الجهة ثم كررها فى عقد الصيانة .
وإزاء ذلك الصراع والذي ظهرت بوادره منذ العام 2006م تحرك المؤتمر الوطنى وقرر إعفاء الطرفين إلا انه لم يعلن عن تكوين لجنة تحقيق لتقصى الحقائق حول الاتهامات التى ساقها رئيس المجلس التشريعى آنذاك ضد الوالى السابق .
ويرى المراقبون ان هناك امثلة عديدة تمت فيها معالجة الازمة في صمت ومن وراء الكواليس اما بالاعفاء او تهميش الجهة المتهمة او ربما اعفاء الطرفين معاً .
فربما يرى المؤتمر الوطني ان توجيه اي اتهامات لاي من الرموز البارزة او الوسيطة من شأنه ان يقدح في تجربة الحكم بأكملها او انها

قد تحدث رشاشاً غير مطلوب بيد ان كثيراً من المراقبين يرون ان مخاوف الوطنى من محاسبة الرموز او حتى اجراء التحقيق التحوطى بشأن ما ينسب اليهم يتقاطع مع المرجعيات الدينية المعروفة ولا يمكن ان يصب في فقه ادارة الحكم الاسلامي وضروراته .
كما ان المحاسبة والشفافية تبسط الثقة فى نفوس الجماهير تجاه النظام وتقطع الطريق امام الفساد. ولهذا فإن المحللين يرون ان سياسة (ممنوع الانتشار) لن تجدي لأن الدخان عادة ما يتسرب حتى من النوافذ المغلقة وان إصحاح البيئة سيكون أمراً مستحيلاً عندئذٍ .!!

http://alintibaha.sd/index.php?option=com_content&task=...d=4175&Itemid=107

الفساد في موقف مواصلات العاصمة الجديد

مبارك الكودة: أطالب بمحاكمة علنية حول عقودات موقف مواصلات الخرطوم

صحيفة آخر لحظة ، 28-09-2008

طالب الأستاذ مبارك الكودة معتمد محلية الخرطوم السابق ، الدولة بتقديمه لمحاكمة علنية حول قضية عقودات إنشاء موقف مواصلات الخرطوم الجديد الذى فجر خلافاً بينه وبين د. عبد الحليم إسماعيل المتعافى والى الخرطوم وأدى إلى إعفائه من منصبه. وفند الكودة فى حوار أجرته معه (آخر لحظة) ما أوردته الولاية بشأن الأخطاء الواردة فى العقد الذى تم إبرامه مع شركة كركر لتشييد الموقف الجديد ، وقال انه سلك طريقا قانونية وقام بإيداع العقد لدى الإدارة المعنية بصياغة العقودات بوزارة العدل ، مضيفا انه سيقدم مستندات ووثائق الى لجنة التحقيق التى كونها المؤتمر الوطنى ، وزاد (لا أريد لجنة تحقيق فقط بل أريد محاكمة علنية ليعرف الناس الحقائق المجردة) وقال (قد تطهرنى المحكمة اذا كنت مخطئا قبل ان انتقل الى الدار الآخرة). وكشف الكودة عن مستندات ووثائق حول عطاء تشييد موقف المواصلات حيث تولت لجنة مكونة من (14) عضوا عملية الفرز ومنحت العطاء لشركة كركر بعد ان عقدت اجتماعا لذلك الغرض ، وأكد الكودة التزامه بصف المؤتمر الوطنى والحركة الاسلامية وقال ان علاقته بها ليست علاقة استقطاب (ولازلت على عهدى لانها تمثل اشواقنا) واستهجن طريقة اعفائه من المنصب اذ سمع بقرار الاعفاء وهو فى طريقة للعلاج خارج البلاد ، ورفض الكشف عن حقيقة خلافاته مع الوالى وذلك التزاما بعهد قطعه للجنة تنظيمية كونها المؤتمر الوطنى لبحث جذور الازمة ، وزاد (عندما تنتهى اللجنة من تحقيقها سأكشف حقائق كثيرة) وابدى الكودة استغرابه عن تأخر وزارة العدل في الرد على فتوى عضو التشييد الذى بعث به منذ العشرين من شهر اغسطس الماضى.
وقال إن الوزارة أصدرت الفتوى بعد قرار الاعفاء من المنصب وبعد تسلمها طلب فتوى من الوالى فى الاسبوع الاول من شهر سبتمبر الحالى ، واكد عدم امتلاكه اى شركة تجارية داخل او خارج السودان ولا مصلحة له فى ابرام العقد مع شركة كركر وقال (اذا كان هنالك أى خطأ قانونى فى عقد انشاء موقف المواصلات فانا مستعد للمحاكمة(
ونبه الى ان فتوى وزارة العدل حول العقد بين المحلية والشركة لا يلغى بنود العقد. وطالب الكودة مجلس الوزراء والمجلس الوزارى والمكتب القيادى للمؤتمر الوطنى الاستماع الى وجهة نظره في القضية مثلما استمع الى الوالى.

الفساد في ولاية الجزيرة

المراجع العام يكشف الكثير الخطير

جرائم الاعتداء على المال العام تتركز في المؤسسة الاقتصادية

أثار التقرير المهم الذى قدمه الصادق عبد الرحيم محمد مدير ادارة المراجعة بالجزيرة التابع لديوان المراجع العام حول مراجعة الأداء المالى والحسابات الختامية لولاية الجزيرة للعام المالى 2004م جدلاً واسعاً فى المجلس التشريعى وخارج أروقته لما احتوى عليه هذا التقرير من معلومات دقيقة تتحدث عن الاداء الفعلى للميزانية والموارد المختلفة والايرادات الذاتية بجانب الدعم الاتحادي 79 مليون دينار فيما أشار التقرير ايضا إلى التدفقات النقدية والاستثمارات بجانب الفصول الأربعة الخاصة بالمرتبات والخدمات والتنمية والخدمات الرأسمالية.
تقرير المراجعة يقع فى 39 صفحة فولسكاب وأفرد منها ثلاثة صفحات كشفت بوضوح عن جرائم الاعتداء على المال العام وضمور الرقابة الادارية. جملة الاعتداءات بلغت أكثر من 104 مليون دينار حدد مصادرها في الوزارات الولائية والمحليات والشركات المساهمة فيها حكومة الجزيرة برأس مال.
فقد سجلت حوادث السرقات أكثر من 45 مليون دينار تليها مرتبة صرفيات دفعت دون وجه حق وبلغت 33.3 مليون دينار فيما بلغت خيانة الأمانة 20.48 مليون دينار والتبديد المالى 4.25 مليون دينار وهناك التزوير 1.27 مليون دينار. وقال المراجع العام ان حالات الاعتداء على المال العام تركزت بالمؤسسة الاقتصادية وهي تمثل 64% من جملة الاعتداء على هذا المال العام ومعظم المبالغ سرقة وخيانة أمانة وكل القضايا أمام الشرطة.
وقال المراجع العام وهو يستعرض موقف حالات الاعتداء على المال العام إنها تركزت عملية مدنى الكبرى بصرف دون وجه حق بمبلغ 31.559.205 دينار ولم يتخذ حيالها أي اجراء وهناك تزوير واحد بمحلية المناقل ايضا لم يتخذ اجراء ضده.
أما حالات الاعتداء على المال العام بالوزارات تركزت فى التدريب المهنى بعدد أربع حالات منها حالتان أمام المحكمة وحالتان لم يسدد المبلغ فيهما الا انه لم تتخذ الاجراءات القانونية واشار التقرير إلى ان المبالغ المستردة بلغت 1.817.800 دينار وهي تمثل 2% تقريباً من جملة الاعتداء على المال العام.
هنا الأسباب:
وحدد المراجع العام أسباب الاعتداء على المال العام فى ثمان نقاط أبرزها:
ضعف نظام الرقابة الداخلية فى بعض الأجهزة الخاضعة للمراجعة وقلة كفاءة خبرة العاملين فى الادارات المالية من حيث المؤهلات والتدريب وعدم التقييد بالقوانين واللوائح والمنشورات وعدم فصل وتحديد الاختصاصات وذلك باسناد العمل لموظف واحد ليقوم بمهام المحاسب وأمين المخزن والصراف- ضعف الاشراف على المخازن وضعف وانعدام الرقابة على التحصيل وتوريد الايرادات بالإضافة إلى تسجيل وصرف الأرانيك المالية.
قصور انظمة الرقابة الداخلية:
وأشار المراجع وهو يتحدث عن الرقابة الداخلية فأوضح أنه من خلال التقارير التفصيلية لمراجعة الوحدات بولاية الجزيرة هناك برزت أوجه قصور لأنظمة الرقابة الداخلية استناداً لقانون الاجراءات المالية تستحدث المخالفات في التالي:
- عدم قفل الحساب على الوجه السليم لبعض الوحدات.
- مخالفة المواد المنظمة لعمليات الشراء والتعاقد.
- عدم مسك حسابات المخازن والاحتياجات والتجديدات.

الشيكات المرتدة:
بلغت الشيكات المرتدة فى 2004-12/31م عدد 8777 شيكاً بمبلغ 176.894.000 ديناراً موزعة على مكاتب ضرائب الولاية فقد نالت مدنى شمال نصيب الأسد من هذه الشبكات 2602 شيكاً جملتها 45.7 مليون دينار.
فقد تلاحظ الزيادة المستمرة للشيكات المرتدة من عام لآخر بنسبة 13.%
التدفقات النقدية لعام 2004م:
بلغت الارصدة النقدية 1.655.105.825 دينار وهي بالبنوك.
تصفية شركات ولائية
بناء على توجيه من والى الجزيرة بتنفيذ توصيات نائب رئيس الجمهورية الأول بتاريخ 2004/4/30م والخاص بتصفية الشركات الولائية وبناء على توصيات تقرير لجنة توفيق أوضاع الشركات تم تصنيف الشركات منها 12 تمت التوصية باستمرارها وخمس بتصفيتها او انسحاب حكومة الجزيرة منها وهى الشركات الوطنية للبترول والشركة الوسطي للكهرباء ومطاحن غلال رفاعة ومشروع البان شمال الجزيرة وشركة جنوب الجزيرة للمياه الغازية والثلج.
توصيات المراجعة:
الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وعدم اللجوء إلى تعيين محصلين فى وظائف محاسبين مؤقتين.
تفعيل اجراء الشراء حسب ما نصت عليه اللائحة واتباع اجراءات المخازن والتقييد بالموزانة المصدقة.
ملحوظات مهمة:
هناك بعض ملحوظات للمراجعة لم تنفذ وردت فى تقارير سابقة ومن أهمها:
توجيه أغلب الصرف على التسيير والصرف الإداري دون خدمات الصحة والتعليم مع عدم وجود برامج واضحة هذا وقد تداول المجلس التشريعى حول هذا التقرير واشاد بما جاء فيه وامن اعضاء المجلس على ضرورة الالتزام بالتوصيات التي وردت في التقرير واتخاذ المزيد من الضبط والاجراءات فى مواجهة المخالفات المالية والتأكيد على حرمة المال العام.
هذا ورفع المجلس التقرير إلى اللجنة الاقتصادية والمالية.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147503600&bk=1

الفساد في ولاية الجزيرة

مقاولون وشركات يتحكمون في اراضي الدولة..ولاية الجزيرة..«هوس» بيع الاراضي الحكومية

حامد محمد حامد: الرأي العام

اراضى ومنازل وأسواق ولاية الجزيرة «الحكومية» تعرض للبيع بتراب الفلوس لتباع بعد ساعات أو ايام قلائل باربعة اضعاف اسعارها.. كيف ولماذا اجتاح «هوس» بيع العقارات والمنازل الحكومية بولاية الجزيرة ؟ وما صحة ما يتردد ان حكومة الجزيرة اصبحت تبيع اصولها الثابتة لسداد ديونها لدى بعض المقاولين الذين انجزوا لها بعض الطرق ؟ ولماذا ظلت توجيهات الوالي الخاصة بمعالجة هذه الاشكالية بالاسس الموضوعية والقانونية حبيسة الادراج ؟
ورثة ديون:
تصاعدت مشاكل ولاية الجزيرة المالية نظير الديون المتراكمة من عهد الوالى السابق الفريق عبدالرحمن سر الختم ورغم حصول حكومة الجزيرة على قروض وصكوك إلا ان المديونية بلغت اربعمائة مليون بالجنيه الجديد وتوقفت نسبياً مشروعات التنمية

المدرجة فى ميزانية الولاية وظلت ارقام التنمية تنتقل تلقائياً من سنة لأخرى وبالتحديد سنوات 5006- 2009. وظل المجلس التشريعى للولاية يطالب بمراجعة هذه المشروعات وظهرت فى الافق تقارير المراجع العام سنوياً ان هنالك اعتداء على المال العام وصرف أموال غير مستحقة لعدم صحة شهادات الانجاز مع الواقع.

وجاء البروفيسور الزبير بشير طه خلفاً للفريق عبدالرحمن واعلن بعد ادائه اليمين الدستورية والقسم «انه جاء لولاية الجزيرة مفوضاً من الرئاسة للحكم بالعدل وجمع الصف الوطنى ومنع الظلم ومواجهة الصراعات الجهوية والقبلية» -انتهى-

وفيما يتعلق بالموقف المالى للولاية صرح انه وجد خزينة خاوية على عروشها. إلا انه استدرك ان آماله عظيمة فى الحصول على دعم اتحادى عاجل يستطيع به تنفيذ مشروعات اعمار عاجلة للولاية ومن اهمها رصف الطرق وربط المدن الحضرية بالريف بالجزيرة..

كان هذا فى منبره الاسبوعى.

إلا انه ظل لفترة شهور من يوليو الماضى فى حلبة الصراع مع المركز للحصول على مال يمكنه من الايفاء بما وعد به جماهير الجزيرة .. ولكن وفى منبره الاسبوعى الآخر المخصص للتداول حول مشاكل مشروع الجزيرة وقانون 2005 الذي عصف بالانتاج مع مبيعات بنياته التحتية الرئيسية.. فقد وصل المتداولون من الاختصاصيين فى الشؤون الزراعية والهندسية والبحثية ان قانون 2005 يعتبر القشة التى قصمت ظهر البعير.. فقد شكلت نتائج ما توصل اليه هذا المنبر الى تكوين رأي عام انه لا بد من اعادة النظر من جديد فى هذا القانون وايقاف ما يجري من خصخصة فى المشروع.

وافادت تقارير اخبارية ان تعليمات قد صدرت من المركز بايقاف هذا المنبر تحاشياً لتطورات قد تحدث وبالفعل تعطل المنبر نهائياً.

العودة الى المربع الأول:

لم تجد حكومة الزبير بشير طه مخرجاً إلا السير فى طريق سياسة الوالى السابق ويعتبر هذا نكسة لا بعدها بحيث ان الوالي ما زالت خزينته خاوية والدائنون مشددون على استلام استحقاقاتهم ودخول الموازنة الجديدة للعام المالى 2010.

مضت حكومة الجزيرة فى نفس الدرب للجوء الى القروض والصكوك ولم تقف عند هذا بل توسعت في بيع الاراضي الحكومية حيثما كانت: منازل- دواوين حكومية وغيرها.

ويصف المراقبون الاقتصاديون بالجزيرة ان بيع الاراضى الحكومية يشكل كارثة قادمة للاجيال واليكم البيانات المذهلة التي لا تصدق والتى بالتأكيد قد احالت بعض المقاولين والشركات الى ملياردرات المستقبل والتحكم فى الاراضى والأسواق.

فقد أضيرت شريحة من شرائح مجتمع مدينة ودمدنى وهى تجار المنطقة المحيطة بسور مصلحة الغابات والجوازات سابقاً.. فقد قررت حكومة الجزيرة اعادة تخطيط منطقة السوق برؤى جديدة تواكب النهضة العمرانية.

فقد التزم هؤلاء التجار الذين يبلغ عددهم «49» يديرون بالايجار «25» متجراً مؤجرة من مصلحة الجوازات التزموا للحكومة بتنفيذ مبانيهم بكل المواصفات المطلوبة من قبل الجهات المختصة بوزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة ومستعدون ايضاً لشراء مواقعهم الحالية بالسعر المحدد بوساطة اللجان المختصة وقد نقلوا هذا للوالي الذي وعدهم بتحويل الامر لوزير المالية وانه سيتم البيع لهم بالسعر القانونى المناسب.

وفى نفس السياق وجدت الطلبات قبولاً من الجهات الرسمية بالنسبة لتجار منطقة الغابات وتم توفيق اوضاعهم بان تم لهم البيع مباشرة بسعر المتر المربع «1625» جنيهاً ، شاملاً القيمة المضافة وتمت هذه الصفقة لتجار من خارج ولاية الجزيرة ومعظمهم من تجار سوق ليبيا كما تردد ذلك.

تجار السوق:

أما تجار منطقة سوق الجوازات فقد ظلوا يترددون على مكاتب الولاية وطالبوا بالمساواة بشراء المتر المربع بـ «5261» جنيهاً كما حدث سالفاً ولم تحدث استجابة لهم ولم يستطيعوا مقابلة الوالى لشرح ابعاد قضيتهم إلا انهم التقوا به فى منبر نادى الخريجين أخيراً ووعدهم بحل القضية بعدل والجلوس مع وزارة التخطيط العمرانى لمعالجة المشكلة حسب الاسس والضوابط الموضوعية والقانونية وكان هذا في توجيه من الوالي لمدير عام وزارة التخطيط ايضاً.

إلا انه رغم هذا ظلت توجيهات الوالى حبيسة الادراج لدى وزير التخطيط الذي وجه بتخصيص قطعتين برقم «66 و 76» فى مربع «05» لاحد المقاولين بموجب العقد رقم «713» الصادر فى العام 2009 مقر الجوازات سابقاً واصدر شهادة بذلك لمن يهمه الامر ، علماً ان مساحة القطعة الواحدة تبلغ «540» متراً مربعاً بسعر المتر المربع الف جنيه ويعتبر هذا سداداً لديون سابقة للمقاول نظير تشييده لبعض الطرق وأهمها طريق الحوش - بانقا «22» كيلو متراً و«750» متراً وطرق اخرى.

وفى هذا الاتجاه الوعر اعلن معتمد الرئاسة بولاية الجزيرة هؤلاء التجار بذلك واضاف اذا ارادوا الشراء عليهم دفع «3000» ثلاثة آلاف جنيه للمتر المربع الواحد للحكومة ، واعلن ان هذه سياسة انتهجتها الولاية ولا رجوع عنها لحماية اموال الدولة.

وقد عقد هؤلاء التجار مؤتمراً صحفياً وزعوا فيه مذكرة شاملة بشرح قضيتهم وانهم اصحاب الحق باعتبار ان لهم اكثر من خمس عشرة سنة فى هذه المواقع يعولون بها اسرهم وهم بهذا اصحاب المصلحة الحقيقية.

وزاد المعتمد: عليهم الاتصال بالمقال المعنى للتفاوض معه حول القطعتين اللتين ملكتا له ، أما القطعتان الآخريان اللتان تخصان الحكومة بالرقمين «65و 68» فى نفس المربع رقم «50» تعرض الحكومة سعر المتر المربع الواحد بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لمن يريد.

خلاصة هذا الامر المتفجر من المديونيات الى بيع الاراضى والمنازل الحكومية وبيع اراضى المصالح الحكومية وظهور المقاولين على شاشة الاحداث من خلال هذا ستظهر طبقة رأسمالية جديدة ، الحكومة تبيع المتر المربع بالف جنيه والمقاولون يعرضونه بعد شرائه بثلاثة اضعاف وربما اربعة ليباع المتر الواحد باربعة آلاف جنيه على عينك يا تاجر.. وتفيد المعلومات ان بعض المقاولين قد قرروا تشييد محلات تجارية وبيعها لهؤلاء التجار بمبالغ خرافية قد تصل الى ستة مليارات جنيه بالجديد ، ويمكن لهؤلاء المقاولين بناء طوابق رأسية عليها ايضاً.. وهذا وضع يدعو إلى اتخاذ قرار حاسم من الوالي أو من المركز.

حقيقة الموقف:

?السؤال لحكومة الجزيرة الحالية: كيف تبيع بهذه الاسعار الزهيدة وترتفع الاسعار لدى المقاولين بعد بضعة ساعات أو ايام ؟

وبموجب عملية حسابية كم بلغ تنفيذ اطوال الطرق الاسفلتية ، ومعلوم ان تكلفة الكيلومتر الواحد المرصوف تبلغ خمسمائة الف جنيه بالجديد. وفى حالة انه تم تشييد نحو «60» كيلومتراً فان المستحق للمقاولين يبلغ ثلاثين مليون جنيه لا غير ولا يستحق للحكومة ان تخصص اراضى لهم.

?ولكن السؤال المطروح كم يتكسب اي مقاول اذا باع للتجار أو غيرهم بسعر المتر المربع ثلاثة آلاف جنيه والمساحة الدائر حولها الاشكال «1080» متراً اى ان المقاول يمكن ان يدخل عليه ثلاثة ملايين بالجنيه الجديد ، اما اذا بناها وباع الدكان الذى تبلغ مساحته «16» متراً بمبلغ مائة مليون جنيه فى هذه الحالة يرتفع رصيده الى ستة مليارات و«700» مليون جنيه بالجديد وليس في هذا عدل كما وعد به الوالي وهو يتقلد منصبه ، راجعوا أقواله بالتقرير .

http://www.alhadag.com/investigations1.php?id=1178

الفساد في ولاية الجزيرة

حالات الاعتداء على المال العام في ولاية الجزيرة

جريدة الاخبار ، الثلاثاء 27 يناير 2009

بلغت جملة الاعتداءات على المال العام للعام المالى 2007م مبلغ 1.426.897 جنيه تفاصيلها كالآتي:

صرف بدون وجه حق 370.871.. تزوير الإيرادات 700.000.. عجز مخزونات 356.026.

وأشار التقرير إلى أن المبلغ المسترد 700.000 جنيه ، واتضح أن مبلغ الـ 370.871 جنيه ، الذي جاء بمسمى صرف بدون وجه حق ، هو عبارة عن استحقاقات مقاول صرفت له مقدماً ، ولم ينجز المنشآت المتعقاد عليها ، وهى تأهيل مستشفيات بالحصاحيصا هى: المستشفى العام ، مستشفى الأطفال ومستشفى النساء والتوليد ، وقد قامت لجنة المالية والشؤون الاقتصادية ، بزيارة ميدانية فى يوم 2009/1/18م رافقها خلالها المراجع العام بالإنابة ، ووقفت على حجم الإنجاز بالمستشفيات المعنية ، واطمأنت على أن الأعمال المتعاقد عليها قد تمت بنسبة 100.% عليه يكون المبلغ قد استرد ، وهذا لا يعفى من المساءلة الإدارية ، حول شهادات الإنجاز التى استخرجت من قبل ، وباستيفاء مبلغ الـ370.871 جنيه ، إضافة للمبلغ المسترد 1.070.871 جنيه والمتبقي فقط 356.026 وهو عبارة عن عجز فى قيمة المخزون الإستراتيجى من الذرة ، ولا نريد الخوض فيها إذ إن الأمر أمام الأجهزة العدلية.
وبالرجوع إلى حالات الاعتداء على المال العام ، فى تقرير المراجعة للعام 2006م ، نجد أن حجم المبالغ المعتدى عليها 1.756.741.65 جنيه ، ولم يسترد أي جزء منها مقارنة بحجم الاعتداءات وما تم استرداده فى العام 2007م ، مما يطمئن أن هناك تحسناً واضحاً في هذا الجانب ، ويعزى ذلك الى تجويد الأداء وأحكام الرقابة الداخلية ، والاستفادة من ملاحظات وموجهات تقارير المراجع العام.

الفساد في ولاية الجزيرة

من أفرغ خزينة ولاية الجزيرة ؟

بقلم: هاشم بانقا الريح
سودانايل ،الثلاثاء ، 22 ديسمبر 2009 23:05

لا شك أن كل من قرأ أو سمع التصريحات التى أدلى بها مؤخراً والى الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه أصابته نوع من الدهشة المصحوبة بالغضب ، والرغبة فى أن يأتى اليوم الذي يرى فيه أمورنا تؤخذ بمأخذ الجد والمساءلة والشفافية ، وأن يأتى اليوم الذي يرى فيه العدل يسود ، والظالم يُحاسب على رؤوس الأشهاد ، وأن تزول حالة (إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)
قال السيد والى الجزيرة ، والذى جاءها قبل عدة أشهر خلفاً للفريق عبدالرحمن سر الختم ، سفير السودان الحالى فى القاهرة ، قال السيد الوالى الذى يحمل درجة الأستاذية وتسلم قبل هذا المنصب عدة مناصب اتحادية من بينها الداخلية والزراعة ، قال وبالفم العريض إنه وجد خزينة الولاية خاوية على عروشها ، أي أنها خالية من الجنيهات.. هذا ما فهمته من عبارة (خاوية على عروشها) التي تداولتها هكذا عدداً من الصحف ومواقع شبكة الإنترنت ، مما يؤكد أن سعادة الوالى قد قالها نصاً وحرفاً.
ذكر الشيخ محمد متولى الشعراوي ، رحمه الله ، فى تفسيره الآية (259) من سورة البقرة: ("وهى خاوية على عروشها" وحتى نفهم معنى خاوية على عروشها ، لنا أن نعرف أننى عندما أقول: "أنا خويان" أي "أنا بطنى خاوية": "جوعان" فـ"خاوية" المقصود بها أنها قرية خالية من السكان ، وقد تكون أبنيتها منصوبة ، لكن ليس فيها سكان ، وألحق بقوله عن تلك القرية: إنها خاوية على عروشها ، و"العرش" يطلق على البيت من الخيام ، ويطلق كما نعرف على السقف ، فإذا قال: "خاوية على عروشها" أي أن العرش قد سقط أولا ، ثم سقطت الجدران عليه ، مثلما نقول فى لغتنا العامية: "جاب عاليها على واطيها"). (انتهى كلام الشيخ الشعراوي.(
ولاية الجزيرة ولاية كبيرة وغنية ومنتجة ، ومع ذلك قال واليها إن خزينتها (خاوية على عروشها).. ولاية الجزيرة ولاية تضم مشروع الجزيرة.. أضخم المشاريع الزراعية فى السودان ، ومع ذلك ، وفى عهد الوالى الذى لم يمض على ولايته سوى بضعة أشهر ، قررت المحكمة في عاصمة الولاية ود مدني حجز (39) سيارة من سيارات وزارة المالية ، بما فيها سيارة الوزير نفسه ، على خلفية قضية

رفعها أحد رجال الأعمال الذي يطالب وزارة المالية بالولاية بأكثر من أربعمائة مليون جنيه أخفقت الوزارة فى سدادها... فتأملوا!!
أتساءل مع الذين تساءلوا: ما الذي أدى إلى إفلاس خزينة ولاية الجزيرة ، أو بالأحرى فليكن السؤال: من الذي قام أو الذين قاموا بإفراغ خزينة ولاية الجزيرة حتى أصبحت "خاوية على عروشها" ، ولجوء الولاية إلى بيع أصولها الثابتة من منازل وأراضى حكومية ؟ تقول بعض مجالس "الونسة" أن تكلفة إعادة بناء نادي الجزيرة قد بلغت ملياري جنيه ، وأن إستاد الشباب كلف نفس المبلغ ، وأن هذه المبالغ قد دفعتها الولاية. لا أدري إن كانت ما ذهبت إليه مجالس "الونسة" هذه صحيح أم لا ، ولكنه على أية حال يصب فى إطار الجو العام المشحون بالتساؤلات المحيرة التى ليس لها إجابات- على الأقل- عند المواطن العادى ، الذى لا بد له أن يعمل عقله ويبدأ فى "الونسة" وإطلاق الإشاعات والأقاويل فى ظل عدم وجود أى معلومة من مصادر رسمية. لكن فى ظنى القضية أكبر من حصرها فى بناء نادي أو إستاد.. القضية أكبر من ذلك بكثير.. القضية ترتبط بالمال العام "السائب" ، والمسئول الذي أمن المساءلة والعقوبة ، والبطانة التى "تُطبّل" للمسئول وتقول له أنك أحق الناس بالعيش الهنيء والمركب .
مضت تصريحات الوالى عن "فلس" ولايته.. ولم نسمع حتى الآن عن محاسبة ومساءلة للوالى الحالى ولمن سبقه ولا لأي مسئول بيده "الحل والعقد" فى الولاية!! نُشرت تصريحات الوالى ، ولم تحرك ساكناً ، فلا أحد يهتم ، لا أحد يؤرقه سرقة المال العام ، فهو مال الحكومة ، وهو حلال على أية حال. وإذا لم يكن هذا حلالاً فكيف تصبح خزينة واحدة من الولايات الغنية والضخمة بمساحتها ومواردها وعدد سكانها "فارغة" ، ولا يحرك هذا ساكناً ولائياً أو اتحادياً؟ لا أحد يهتم ما دام سعادة وزير العدل قد قال إن حجم المال المعتدى عليه لا يشكل ظاهرة. ولكن الوزير لم يسأل نفسه ، لأنه يدري أن لا أحد سيسأله لأننا بخير وأن التعدى على المال العام لا يشكل ظاهرة ، لم يسأل الوزير نفسه: لماذا أقرّ المجلس الوطنى مؤخراً لجنة برلمانية دائمة يناط بها محاربة الفساد وذلك بعد مناقشته مؤخراً لتقرير ديوان المراجع العام لعام 2008م.؟ ولماذا أقر الوزير نفسه — وهو يتحدث أمام المجلس الوطنى- بأن ضعف الرقابة والمراجعة الداخلية أدتا للاعتداء على المال العام؟ وحتى لا أُتهم بالسير مع نظرية المؤامرة والتواطؤ مع "دول الاستكبار" فلن أُذكّر بتقرير "منظمة الشفافية الدولية " الأخير الذي صدر فى نوفمبر من هذا العام (2009م.(
وللذكرى ، للذين يرون أن الاعتداء على المال العام لا يمثل ظاهرة ، أقول إن تقرير ديوان المراجع العام ذاك قد كشف أن إجمالى المال المعتدى عليه فى الفترة من أول سبتمبر 2008م ، وحتى نهاية أغسطس 2009م ، قد بلغ 5.4 مليون جنيه (بالجديد طبعاً) ، شكلت فيه خيانة الأمانة 90% نتيجة عجز فى الخزانة والمستودعات يليها التزوير 10% ، وأوصى التقرير بتطبيق أقصى العقوبات على المعتدين على المال العام ، وإحكام قبضة الدول على المال العام.
أياً كان الوضع ، وسواء كان الاعتداء على المال العام يمثّل ظاهرة أم لا ، فنحن أمام ظاهرة تتمثّل فى إفراغ كامل خزينة ولاية من الولايات التى لا تشكو "قلة الجرذان" ، وهو وضع جعل الوالي نفسه يجهر بأنه وجد الخزينة خاوية على عروشها. وإذا لم تكن هذه ظاهرة.. فما عساها أن تكون ؟

الفساد في ولاية الجزيرة

أعلنها الوالي صراحةً ،خزينة الجزيرة خاوية على عروشها

جريدة الوطن ، الجزيرة - سلمان سليمان

قال والي الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه في لقاءات متعددة ، أنه تقلد منصبه والياً للجزيرة ، ووجد الخزينة خاوية على عروشها

وتئن بالديون. وكشف الوالي عن الحجم الحقيقي لديون الولاية وقال إنها تبلغ «400» مليون جنيه . هذا وكانت الولاية في ظل هذا الوضع المالي الحرج ، قد لجأت إلى الاستمرار في بيع أصولها الثابتة من المنازل والأراضي الحكومية.

الفساد في ولاية الجزيرة

خزينة الجزيرة حزينة

فائز الشيخ السليك
اجراس الحرية ، الأحد 20-12-2009

ربما أصرخ على طريقة ارخميدس (وجدتها ، وجدتها) إن كان هناك حيل لصراخ ، أو إمكانية لهتاف ، مع العلم أنّ سر الهتاف هو الحيرة ، أو المحنة ، وهنا يمكن أن يهتف معى كثيرون بمعرفة سبب (الحيرة والمحنة) فى الجزيرة أرض المحنة ، وما بين المَحنّة والمِحنة فرق كبير مثل الفرق بين الغول والخل الوفى ، و عند الحديث عن المستحيلات ، نستعير المقولة المعروفة وهى ثلاثية المقولة المربوطة بكائنات خرافية ، أو قيم نادرة ؛ وهى الغول و العنقاء والخل الوفى ، لكن فى ولاية الجزيرة خاصة والسودان عامة يمكن أن تقابل الغول بكل سهولة ، أما العنقاء ، كما في الأسطورة وهي طائر جميل ، ذو عنق طويل ، وكذلك الخل الوفي لا يمكن الوصول إليها في

أزمنة المشروع الحضاري الأكذوبة ، والانقاذ المزعوم.!
وفى ولاية الجزيرة كلما ذهبت إلى أهلى الطيبين هناك ؛ حاصرونى بوابل من التساؤلات حول سبب عدم كتابتى عن منطقتى ومسقط رأسى ، مثلما أكتب عن القضايا الأخرى ، وهى أسئلة تجد منى كامل الاحترام ، وبالطبع هناك من يسأل عن مصير طريق (ود السائح) ولجنته الموقرة وسبب تأخير سفلتة الطريق الذي يربط المنطقة بالشارع الرئيس / الخرطوم مدنى / عند الجديد الثورة ؟ ومن يجمع الأموال وأين ذهبت ؟. وما دور محلية الكاملين ؟ ومن المسئول ؟. وهل هو قيادي فى المؤتمر الوطنى ؟. وفى كل محلية بولاية الجزيرة يمكن القياس على طريق ود السائح ، حيث ظلت الولاية فى معظم أجزائها وعرة المسالك والدروب! فلم نسمع منذ سنوات عن افتتاح مسئول لطريق جديد ، أو جسر مهم سوى جسر رفاعة الحصاحيصا ، وللعلم فإنّ الجزيرة هي الولاية الثانية من حيث الأهمية السياسية بعد العاصمة ، وفى ذات الوقت هى أغنى ولايات السودان بالموارد ، وأغزرها انتاجاً.!
وهناك من يسألك عن قطوعات الماء ، فى أكبر الجزر التى تتوسط نهرين فى السودان ؟ وعن سر بناء مسجد فى قرية ربما يطلق أهلها عليها اسم (العطشة) لكن ربما يجد الناس صعوبة الى وقت قريب فى الحصول على ماء نقى للشرب ، ناهيك عن ماء الوضوء!. أو عن انقطاع التيار الكهربائى ، أو تفشي وباء الملاريا ، دون أن يسمعوا فتوى من ما يسمى (هيئة علماء السودان) في تحديد الأولوليات ؛ المسجد أم الماء ؟.
وأهلى محتارون ، وهم من تسكن هلاوس الملاريا أذهانهم ، ومن يهد التعب أجسادهم النحيلة ، ولا زالوا يتعشمون ، لكن ربما تزداد الحيرة عندهم حين يعلمون أنّ والى الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه ظل يردد فى لقاءات متعددة ،(والعهدة على الزميلة الوطن) ، أنّه تقلد منصبه والياً للجزيرة ، و وجد الخزينة خاوية على عروشها وتئن بالديون. وكشف الوالى عن الحجم الحقيقى لديون الولاية وقال إنها تبلغ «400» مليون جنيه. وهو ما اضطر الولاية فى ظل هذا الوضع المالى الحرج ، قد لجأت إلى الاستمرار فى بيع أصولها الثابتة من المنازل والأراضى الحكومية ، ولتزدادوا حيرةً أهلى فى الجزيرة إذ اشتكى أحد رجال الأعمال الولاية فى مبلغ كبير بعد أن قام بتأسيس نادي الجزيرة بمئات الملايين من الجنيهات ليكون موقعاً استثمارياً ؛ ولما فشلت الولاية في سداد المبلغ تمت

مصادرة عشرات السيارات من وزارة المالية بواسطة المحكمة ، وليت كان المبلغ لصالح مستشفى ، أو بئر معطلة ، لكنه قصر مشيد ، و رغم ذلك سنسمع قريباً أنّ المؤتمر الوطنى يخطط لاكتساح الانتخابات فى الولاية الحزينة ، أرض المَحنّة والمِحن ، وربما نسمع أن من بين المرشحين الشريف بدر ، أو الزبير بشير طه ، أو ربما جمال الوالي ، أو حتى سليمان أو عبد الرحمن سر الختم ، فالوالي من المريخ وسر الختم من الهلال ، ولا تمحنا ولا تبلينا.!!!

الفساد في ولاية الجزيرة

تقرير المراجع العام يُثبت تورّط مدير عام وزارة الصحة وآخري

تاج السر ود الخير
التيار الإثنين 26 يوليو 2007

استنكر مصدر مسئول بولاية الجزيرة عدم محاسبة الولاية لبعض المسؤولين الذين ثبت تورطهم في مخالفات مالية ، والذين أشار إليهم تقرير المراجع العام طيلة الأعوام السابقة ، بينما تساءل المصدر المسئول عن وعد والتزام والي الولايه البروفيسور الزبير بشير طه إبّان برنامجه الانتخابي بمحاسبة وتقديم المخالفين للمحاكمة عبر جهات الاختصاص ، وأكد في حديثه للصحيفة حديث الشارع ، والذي يتّهم الولاية بحماية متنفذيها ، وكبار الموظفين من المساءلة القانونية. الجدير بالذكر أن بين يدي الصحيفة مستندات تثبت تورط مدير عام وزارة الصحة د. أحمد البشير عبد الله والذي قام بتحرير خطاب للتخطيط العمراني سمح بموجبه باستيلاء إحدى الشركات العاملة بالولاية على أكثر من 370 مليون جنيه من حساب التنمية. وتفيد متابعات (التيّار) أنّ المدير العام لوزارة الصحة قام بتحرير شهادة إنجاز أكّد فيها انتهاء العمل بأعمال التنمية بمحلية الحصاحيصا لعدد من المستشفيات من ضمنها مستشفى الأطفال ؛ رغم علمه بعدم الانتهاء من العمل ، ليتضح بعد استيلاء المقاول على المبلغ أنّ ما حمله الخطاب لم يكن إلا تسهيلاً للمقاول للاستيلاء على أموال الدولة ، والذي أشار إليه تقرير المراجع العام تحت حالة الاستيلاء على المال العام. وأكّد المراجع العام في تقريره أمام المجلس التشريعي عدم اتخاذ أي إجراء قانوني ضدهم .

الفساد في ولاية الجزيرة

يشفع بعضهم لبعض ، بالباطل

الطاهر ساتي ، الحقيقة ، نشر بتاريخ 27-05-2010

ثم صدرت الحقيقة ذات يوم بخبر آخر يفيد بأن عميد كلية ودمدني التقنية اختلس مبلغا يقدر بمليار ، أو كما قال تقرير المراجع العام نصا .. فانتبهت نيابة الأموال العامة بالجزيرة ، وتحرت من صدق الحدث ، فحبست العميد لتقديمه إلى القضاء ، أوهكذا مجرى العدالة .. ولكن - فجأة كدة - حدث ما لم يكن بحسبان العدالة ، حيث تفاجأت ود مدني يوم الأربعاء الفائت بزيارة وفد رفيع المستوى بقيادة الدكتور عبد الله عيسى رئيس هيئة التعليم التقني ومستشاره الشيخ محمد علي المجذوب .. وتم إطلاق سراح العميد بعد ساعة من وصول الوفد إلى أرض الحدث .. وبالمناسبة ، هيئة التعليم التقني التي ذهبت إلى مدني - شافعة - هي الجهة الاتحادية المناط بها إدارة الكليات التقنية ، وحماية أموال العامة التي في خزائنها .. وبالمناسبة أيضا ، القانون الذي يحمي المال العام - ما لم يكن حبرا على الورق فقط - يمنع الضمان الشخصي ، مهما كان وزن الشخص الضامن ، بل يجب على المعترف أن يورد المبلغ كاملا ، كما فعل مدير الصندوق .. دي ثقافة قانونية ساي .. وليس بعيدا عنها ، نسأل ولاة أمر التعليم العالي بالوزارة

وهيئة التعليم التقني: أين أنتم من تلك الثقافة القانونية ؟ .. وإن كنتم كذلك ، فكيف يأتمنكم أهل الجزيرة - بل كل أهل السودان - على أموالهم العامة ..؟ .. و..و..هكذا حال الصحافة في بلدي ، كما حال الفرزدق ، بحيث تقدم الأدلة والوثائق مؤتزرا لمن يهمهم أمر المال العام ، ولكنهم لا يستمعون إليها ، تأثرا بمن يأتيها عريانا .. ولذلك ننصح : بالله عليكم ، لايشفع بعضكم لبعض في قضايا المال العام بالباطل ، فإن فيها حق معلوم ، للمواطن المحروم .. !!

الفساد في ولاية النيل الأبيض

جهاز المراجع العام القومي بالنيل الابيض هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار

الإختلاسات فى هذا العام 2005م بلغت 23.385.046 دينار فى حين أنَّها فى العام 2004م كانت 53.597.065 دينار.
بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالى 2004م مبلغ 68.775.311 دينار فى حين أنَّها فى العام السابق 2003م كانت 45.790.986 دينار أى أنَّ هناك زيادة طرأت على حجم المخالفات المالية عن العام السابق بلغت 150.%
بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالي 2005م مبلغ 68.430.160 دينار في حين أنَّها في العام السابق 2004م كانت مبلغ 68.775.311 دينار ،
بلغت جملة المخالفات المالية لهذا العام 2006م مبلغ 203.723.564 دينار وذلك للفترة من أول أكتوبر وحتى الثلاثين من سبتمبر 2007م علماً بأنّها في العام السابق بلغت 68.775.311 دينار وهذا يعني أنَّ هناك خلل مالي كبير الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده كثيراً.
جهاز المراجع العام القومى بالنيل الابيض
ايرادات عالية بلغت أكثر من 25 مليار دولار للعام 2006-2007م
ما تحقق من فائض فى الميزانية يعتبر مؤشراً ايجابياً
هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار
ومع وجود هذه الظواهر السالبة هناك انخفاض في الاختلاسات بنسبة 11%

الإلتزام بالضوابط المالية فى الصرف:

أظهر التقرير بأن هنالك تجاوزات في الصرف في بنود فصول الموازنة المختلفة وهو امر يتعارض وما تنص عليه القوانين واللوائح المالية .

حالات الاعتداء على المال العام (الاختلاسات)

من خلال مراجعة حسابات الولاية عن الفترة من أول اكتوبر 2006م وحتى نهاية سبتمبر 2007م تكشفت للمراجعة حالات اختلاسات بلغت فى جملتها 20 ،951 ،605 دينار ، وأن حالات الاختلاسات لهذا العام سجلت انخفاضاً عن سابقه بنسبة بلغت 11% وهذا مؤشر رغم انه ضعيف إلا أنه يسير فى الاتجاه الصحيح ، ويؤكد أن الحس الرقابي وتقدير المسؤولية أخذت تحل محل عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل القائمين على أمر التحصيل والصرف وحفظ المال العام

المخالفات المالية

بلغت جملة المخالفات المالية لهذا العام 2006 مبلغ 203 ،723 ،564 دينار وذلك للفترة من أول اكتوبر 2006 وحتى الثلاثين من سبتمبر 2007م علماً بأنها فى العام السابق بلغت 68 ،775 ،311 دينار وهذا يعنى أن هناك خللاً مالياً كبيراً الامر الذي يتطلب الوقوف عنده كثيراً عليه لابد من احكام الرقابة بصورة صارمة ومعاقبة أي شخص يتسبب في تجاوز القوانين واللوائح المالية والمنشورات الرسمية المنظمة للصرف.

ختاماً:

والمراجعة تتقدم بتقريرها هذا عن الحساب الختامى للولاية للعام 2006م تعلم الدور المتعاظم الذي يتطلع به مجلسكم الموقر بصفته التشريعية والرقابية من توجيه للاجهزة التنفيذية بالولاية باحكام تنفيذ ما تنص عليه القوانين واللوائح المالية بما يحمي ويصون المال العام.

قال تعالى:«إنا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقنا منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولا.«

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عبدالله عثمان محمد

مدير جهاز المراجعة القومي

ولاية النيل الابيض

جمهورية السودان

ديوان المراجعة القومي

ولاية النيل الابيض

المراجع العام القومى:

نسبة التحصيل نحو مليار جنيه .بالقديم !..

العام 2004 زادت الإختلاسات بنسبة 400% مقارنة بالعام 2003!..

المراجعة تمّت وفقاً للمعايير القانونية الداخلية والخارجية

التجاوزات حدثت في بنود أوجه الصرف المختلفة بالولاية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / الرئيس..

الإخوة / أعضاء المجلس الموقّر..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

1- وفقاً لأحكام المادة (9 .ب) من قانون ديوان المراجعة العامة لسنة 1999م الفصل الرابع .إختصاصات الديوان .وبناءً على القرار الجمهوري رقم 114 لسنة 1996 الخاص بتكليف ديوان المراجعة العامة بمراجعة حسابات الولايات وإيفاءً لما نصّت عليه المادة (45 . د) من القانون بإعداد تقرير سنوي عن الحسابات الختامية للأجهزة الولائية يُرفع للأخ / الوالي ولمجلس الولاية بعد إجازته من المراجع العام.

بين أيديكم نسخة من تقرير مراجعة حسابات الولاية للعام المالى 2004م والذي أُودع لمجلسكم الموقّر فى 2006/6/29م ويومها كان المجلس فى إجازة ، وكذلك بين أيديكم أيضاً نسخة من تقرير مراجعة حسابات العام 2005م بعد أنْ قام الديوان بإجراء المراجعة اللازمة للحسابين وفقاً لأُسس وأساليب المراجعة المتعارف عليها مهنياً كما جاء بالمادة (9ز) من قانون ديوان المراجعة العامة لنسة 1999م وقد تمّ إعتماد التقريرين بواسطة الأخ / المراجع العام.

وفيما يلى بنذة مختصرة عن ما جاء بالتقريرين..

2- الإيرادات:

(أ) العام المالي 2004م:

أ/ بلغت جملة الإيرادات الذاتية المقررة للعام المالى 2004م كالآتى:
الوزارات المبلغ المقرر 3.3 مليار دينار والتحصيل الفعلى كان 2.2 مليار دينار بنسبة تحصيل 65% والمحليات المبلغ المقرر كان 2.6 مليار دينار والتحصيل الفعلى 1.6 مليار دينار بنسبة تحصيل 61% ، كما بلغ الدعم الإتحادي الواصل للولاية بمسمياته المختلفة مبلغ 5.5 مليار دينار ، أي أنَّ جملة الإيرادات الذاتية والدعم الإتحادي بلغت 9.3 مليار دينار.
ب / العام المالى 2005م:
أما العام المالى 2005م بلغت جملة الإيرادات الذاتية المقررة والتحصيل الفعلى كالآتى:
الوزارات المبلغ المقدر 8.2 مليار دينار والتحصيل الفعلى كان 3.6 مليار دينار بنسبة تحصيل بلغت 45% ، والمحليات المبلغ المقدر 2.2 مليار دينار والتحصيل الفعلى 1.5 مليار دينار بنسبة تحصيل بلغت 68% ، كما بلغ إجمالى الدعم الإتحادي الواصل للولاية مبلغ 8.4 مليار دينار أي أنَّ جملة الإيرادات الذاتية والدعم الإتحادي والمساهمات بلغت 13.6 مليار دينار.
/3المصروفات:
أ/ العام المالى 2004م:
بلغت جملة الإعتمادات المُصدّقة للصرف على فصول الميزانية الأربعة (الأول .الثانى .الثالث .الرابع) مبلغ 14.3 مليار دينار بينما الصرف الفعلى لذات البنود بلغ 10.2 مليار دينار ، وبمقابلة مصروفات العام 2004م بإيراداته نجد أنَّ هذا العام حقق عجزاً بلغ 954 مليون دينار (10.279 .9.325) يمثّل 10% من حجم الإيرادات.
ب / العام المالى 2005م:
جملة الإعتمادات المُصدّقة على فصول الميزانية الأربعة (الأول .الثانى .الثالث .الرابع) مبلغ 23.325 مليار دينار بينما الصرف الفعلى بلغ 15.388 مليار دينار وبمقارنة مصروفات العام 2005م بإيراداته نجد أنَّ العام 2005م حقق عجزاً بلغ 1.711 مليار دينار يمثّل 12.5% من حجم الإيرادات (13.677 .15.388)
4- حالات الإعتداء على المال العام (أ) العام 2004م:
بلغت جملة حالات الإختلاسات للعام 2004م مبلغ 53.597.065 دينار ، أي بزيادة بلغت 400% على إختلاسات العام 2003م والتى كانت مبلغ 13.292.432 دينار ، أي تضاعف حجم الإختلاسات حوالى أربع مرات.
(ب) العام المالى 2005م:
تحسّن موقف الإختلاسات فى هذا العام 2005م إذ بلغت 23.385.046 دينار فى حين أنَّها في العام 2004م كانت 53.597.065 دينار وإنخفض حجم الإختلاسات بنسبة 56% في العام السابق مما يعتبر مؤشراً إيجابياً.
5- المخالفات المالية (أ) للعام 2004م:
بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالى 2004م مبلغ 68.775.311 دينار فى حين أنَّها فى العام السابق 2003م كانت 45.790.986 دينار أي أنَّ هناك زيادة طرأت على حجم المخالفات المالية عن العام السابق بلغت 150.%
(ب) العام المالى 2005م:
بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالى 2005م مبلغ 68.430.160 دينار في حين أنَّها في العام السابق 2004م كانت مبلغ 68.775.311 دينار ، وهذا يعني أنَّ الوضع كما هو ولم يطرأ عليه تحسُّن يذكر.
ختاماً:
لا تخلو تقارير المراجعة التى تُرفع سنوياً لمجلسكم الموقّر عن توصيات مهمة نحسبُ لو تمّ إصدارها في شكل توجيهات صارمة من مجلسكم سوف تضع حداً للتجاوزات المتكررة سنوياً.
إنَّ المراجعة وهى ترفع تقريرها هذا لمجلسكم الموقّر لا يغيب عنها الدور الرقابى والتشريعى الكبير الذى يقوم به مجلسكم وهو يباشر سلطاته التشريعية والرقابية التي تمكّنه من توجيه الأجهزة التنفيذية بالولاية لتنفيذ ما تنص عليه القوانين واللوائح المالية بما يحمي

ويصون المال العام.
قال تعالى:
(إنَّا عرضنا الأمانة على السمـ'وات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنَّه كان ظلوماً جهولا)
صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من المحرر:
انتهت تقارير المراجع العام لولاية النيل الأبيض والتى ثبت عبرها حالات الإختلاسات والإعتداءات على المال العام ومن الملاحظات أنَّ التقارير لم تكن مفصّلة ولم تظهر الجهات التى قامت بعملية الإختلاسات ، ولم يوضِّح التقريرإن كانت هنالك إجراءات قانونية أُتخذت حيال المختلسين أم لا.. ومن الملاحظات أنَّ تقرير المراجع للعام 2004 .2005م أُودع للمجلس بتاريخ 2006/6/29م ولم يُقدَّم لأعضاء المجلس إلاَّ بعد منتصف يونيو 2008م مما أوجد عدة أسئلة أهمها:

.لماذا لم يناقش المجلس هذا التقرير طيلة تلك الفترة ؟!
.وإلى متى يظلُّ أعضاء المجلس يلزمون الصمت ؟!
.أين رؤساء اللجان خاصة رئيس اللجنة الإقتصادية ؟ وأين الهيئة البرلمانية ؟ فالأحداث أكّدت أنَّ المجلس أعضاءه يتصارعون في المخصصات ويتركون قضايا المواطنين فى ذيل أولوياتهم!
فأعضاء المجلس التشريعى بالنيل الأبيض الحالى أصبحوا مشغولين بقضايا إنصرافية وهم غير مؤهلين لتمثيل إنسان النيل الأبيض وكذلك يجب على الجهات المختصة وضع إجراءات صارمة للحد من ظاهرة الإختلاسات.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10762&bk=1

الفساد في ولاية القضارف ، الاعتداء علي المال العام «20 ،7» مليون ديناراً.

القضارف: مهدى سعيد
السوداني 17-1-2007

بلغت جملة حالات الإعتداء على المال العام بولاية القضارف فى الفترة 2005/9/1 - 2006/6/30 بالوحدات الخاضعة للمراجعة «20 ،7» مليون ديناراً. وجاء فى خطاب ديوان المراجع القومى بالولاية أمام المجلس التشريعى أن جملة عجز الخزينة بلغت «1 ،5» وخيانة أمانة «5 ،12» وتأخير توريد غير مبرر «1 ،3» وأن «85%» من الحالات بالمحليات و «15%» هيئات ولائية بنسبة زيادة بلغت «4 ،15» مقارنة بالعام السابق 2004م - 2005/8/31 البالغة «3 ،5». وعزا التقرير ارتفاع حالات الاعتداء إلى ضعف نظم الضبط المالى الداخلى والضوابط الفاعلة فى بعض الوحدات. وبلغت جملة المخالفات المالية للفترة 2005/9/1 - 2006/6/30 بلغت «9 ،43» مليون ديناراً ممثلة فى عدم تقديم المستندات المؤيدة للصرف والصرف بموجب فواتير مبدئية وتأخير التوريد الى جانب الصرف غير المستحق. وأشار خطاب المراجع العام إلى أن الموقف المالى للولاية الذى عكسه الحساب الختامى إيراداً وصرفاً لا يعطى صورة صادقة عن الأداء للعام 2005م معللاً ذلك بأن بعض الإيرادات والمصروفات لحساب العهد والأمانات واستقطاعات تمت من المركز «الدعم الاتحادي» لم يتم معالجتها حسابياً إيراداً وصرفاً إلى جانب العديد من الحسابات مفتوحة بالبنوك لم يتم

تضمينها بالحساب الختامى للولاية. ودعا خطاب المراجع العام لضرورة مراعاة تنفيذ الموازنة فى حدود الإعتمادات المرصودة لتلافي التجاوزات والاستمرار فى حساب تصفية العهد والأمانات ومتابعة جهود وزارة المالية في حصر الأصول الثابتة والتقيد بالقوانين واللوائح والمنشورات المالية والمحاسبية فيما يتعلق بشؤون الخدمة

الفساد في ولاية القضارف

كتب: احمد طه صديق
Sunday, 14 September 2008

فقبل عدة شهور اتهم رئيس المجلس التشريعى بولاية الخرطوم السابق ، كرم الله عباس ، والى ولاية القضارف عبد الرحمن الخضر في مسألة العطاءات وقال فى حوار مع صحيفة »الاحداث« ان الوالى منح عطاءات توريد مواد بناء بقيمة 4 مليارات »بالقديم« لجهة واحدة وعقد جزءاً من صيانة مبنى مستشفى القضارف بقيمة 4 مليارات »قديم« وقال ان اصحاب المغالق اجتمعوا بالوالى منذ العطاء الاول وقالوا انهم على استعداد لتوريد هذه المواد بأسعار اقل إلا ان الوالي وعدهم بالموافقة المرة القادمة ولكنه عاد واعطاها لنفس الجهة ثم كررها فى عقد الصيانة .
وإزاء ذلك الصراع والذى ظهرت بوادره منذ العام 2006م تحرك المؤتمر الوطنى وقرر إعفاء الطرفين إلا انه لم يعلن عن تكوين لجنة تحقيق لتقصى الحقائق حول الاتهامات التى ساقها رئيس المجلس التشريعى آنذاك ضد الوالى السابق .
ويرى المراقبون ان هناك امثلة عديدة تمت فيها معالجة الازمة في صمت ومن وراء الكواليس اما بالاعفاء او تهميش الجهة المتهمة او ربما اعفاء الطرفين معاً .

http://alintibaha.sd/index.php?option=com_content&task=...d=4175&Itemid=107

الفساد في ولاية القضارف

12.8مليون دينار حجم الاعتداء علي المال العام بالقضارف ، 2003

الصحافة ، القضارف - ناهد سعيد

كشف تقرير المراجع العام بولاية القضارف الذي قدمه المراجع العام بالولاية محمد عوض الطاهرأمام المجلس التشريعى بالولاية أمس ، ان حجم الاعتداءات والاختلاسات للمال العام بلغ 8.12 مليون دينار بزيادة بلغت 9.7 مليون دينار عن الأعوام السابقة بنسبة 100% شيكات فيها الحالات بالحاكم الولائى «وزارات» نسبة 7.99% منها مبالغ لم يتم توريدها بأسواق المحاصيل 5.8 مليون دينار بجانب مبلغ 5.3 مليون دينار بوزارة الثروة الحيوانية و788 ألف دينار بوزارة الصحة.
ووصلت مبالغ الاعتداءات على المال العام بالمحليات الخمس 000.38 دينار بنسبة 0 ،3% وكشف التقريران جملة المخالفات المالية بلغت 6.38 مليون دينار مثلت فيها نسبة المخالفات فى المنصرفات 98% و2% لمخالفات الإيرادات من جملة المبلغ.
وبلغ عجز الولاية للأعوام الماضية 1231 مليون دينار وبلغ عجز العام الحالي 391 مليون دينار بنسبة 32% من إجمالي عجز الأعوام الماضية.

وأوضح التقرير ان جملة حساب العهد بلغ 656 مليون دينار مقابل 5.1 مليون دينار لحساب الأمانات. وقال المراجع العام إنه تم فتح بلاغات فى مواجهة الجهات المختلسة ، وعزا تصاعد حالات الاعتداء لضعف نظم الضبط الداخلى للمراجعة بالولاية ،ووصف الحساب الختامى للولاية للعام 2003م لا يعطى صورة صادقة لحساب الإيرادات والصرف «لأنه لم يتضمن العديد من الحسابات المفتوحة بالبنوك» ،مشيراً لوجود ثلاثة حسابات لوزارة الصحة الولائية خارج الميزانية بجانب ارتفاع الأرقام الواضحة بحسابات العهد والأمانات التى أوصى التقرير بتصفيتها.
من جهتهم عزا أعضاء المجلس التشريعى بالولاية عدم تقديم المعتدين على المال العام للمحاكمة العادلة لعدم الالتزام بتوصيات التقارير التى يقدمها المراجع العام للمجلس. وطالب أعضاء المجلس بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمتابعة ،وأبدوا أسفهم لارتفاع حالات الاعتداء على المال العام بأجهزة الحكومة الولائية مقارنة بالمحليات.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147494014

الفساد في ولاية القضارف

سبقتها الجزيرة ، ولاية القضارف تشهد نسبة عالية في مخالفات المال العام

صحيفة الوطن ،القضارف: محمد سلمان

كشف تقرير المراجعة القومية السنوى بولاية القضارف ، الذى تحصلت «الوطن» على نسخة منه ، عن زيادة فى المخالفات المالية بالوحدات الحكومية للولاية ، حيث بلغت خلال الفترة من (2006/9/1 - 2007/8/31م) «358» مليون دينار ، 91% منها بالوزارات بينما الـ «9%» مخالفات مالية بالمحليات ، بزيادة بلغت «341» مليون دينار عن الفترة السابقة (2005/9/1 إلى 2006/8/31» ، حيث كانت المخالفات المالية لتلك الفترة (9.43) مليون دينار. وعزا التقرير الذي حمل توقيع عبد النور دفع الله مدير المراجعة القومية بالولاية ، الزيادة فى المخالفات المالية لعدم تنفيذ عقود دفع منها مبلغ (254) مليون دينار ، وعدم استرداد اقساط شراء عربات بمبلغ (33) مليون دينار ، وتنفيذ عقودات بمبلغ «2.14» مليون دينار ببلدية القضارف بدون شهادة انجاز. وسجلت حالات الاعتداء على المال العام للفترة الحالية انخفاضاً بلغ «6.18» مليون دينار ، حيث بلغت «1.2» مليون دينار ، (5.77%) منها عجز خزينة ، و15% تزوير ، 5.7% منها خيانة أمانة ، مقارنة بـ(7.20) مليون دينار للفترة السابقة 2005/9/1 - 2006/8/31م

الفساد في ولاية القضارف

هل هناك تجاوزات فى ملف التنمية بالقضارف ؟!
مدير التنمية يفصح لأول مرة عن سر شركة (صادق العالمية) التي تستأثر بالعطاءات..
الصحافة تحقق في (المسكوت عنه)

صحيفة الصحافة ، تحقيق: طلال مدثر

الشفافية... مفردة أثيرة دخلت إلى ساحة التعاطى السياسى بالسودان... المفردة ارتبطت بشكل وثيق وحساس مع قضايا الشأن التنموي... وبالشق المالي!! وصارت أغلب الأصوات الوطنية تطالب بالتعامل بـ(شفافية) مع المسائل المرتبطة بهموم وأوجاع وآمال

ورغبات وتطلعات المواطن البسيط والذي يطالع أرقاماً فلكية مليارية (دينارية) و(دولارية) مخصصة لصالح خدمة قضاياه ، في حين يشاهد على الجانب الآخر ما يعتبره مولوداً (قزماً) مشوَّهاً للرقم يفوق في تشوهاته جنين السبعة أشهر!!

أصل الحكاية:

فى القضارف يدور جدل كثيف حول أموال التنمية.. فالولاية التى تتلقى دعومات حكومية (مليارية) لصالح تنمية حياة حوالى (1.621.000) نسمة فقط -وهو اجمالى عدد سكان الولاية- بحسب ما ورد فى موقع حكومة الولاية الالكترونى ضمن ما يسمى بالمشروع الإسعافى للشرق أو لجنة تنمية الولايات الشرقية والذى يشمل ولايات البلاد الشرقية الثلاث كسلا والقضارف والبحر الأحمر ، هذا غير ما هو مرصود فى ميزانيات حكومتها الولائية المالية تحوم حول أدائها فى هذا المحور الكثير من الأحاديث وتطلق فى مواجهتها عدة اتهامات ، فعلى الرغم من محدودية رقعتها الجغرافية والتى تجعل من الدعومات الحكومية المقدرة هذه علامة فارقة لصالحها من بين مجمل ولايات الشرق إلا أن عجلة التنمية فيها تسير بطريقة (ضبابية) وهو الامر الذي يرجح ان يكون بسببه قد قدم رئيس مجلس الولاية التشريعى كرم الله عباس الشيخ استقالته من المجلس احتجاجا على ما اعتبره تجاوزات تمت بشأن المال المخصص للتنمية وعدم توجيهه بشكل سليم لصالح المشروعات المقترحة وهو احتجاج قوبل بترحيب (مبطَّن) بالاستقالة من قبل أجهزة الحكم ورئاسته بالولاية وعلى طريقة (الباب البجيب الريح سده واستريح) فتم السكوت عنها إلا أن بياناً صدر أخيراً من أحزاب حكومة الوحدة الوطنية بولاية القضارف -تجمع الهيئات البرلمانية للأحزاب بتاريخ 22 ديسمبر 2006 م وعملت جهات بعينها على منع وصوله ونشره بالصحف وحمل توقيعات محجوب حسن دكين عن التجمع ، والهادى مساعد عن الحزب القومى ، وربيع الطيب عوض السيد عن الأمة الإصلاح والتجديد ، والزين الشريف عن الحركة الشعبية ، وأحمد عيساوى عن الأمة الفدرالي ، وعاصم عمر عن أنصار السنة ، ومحمد الهاشمى عن الاتحادي جناح الهندي ، قد رفض بشكل قاطع استقالة الرجل ، وقال (نحن كهيئات أحزاب لحكومة الوحدة الوطنية بالولاية نجمع على التمسك بقيادته للمجلس التشريعى لجديته ووطنيته). وأشار البيان الذي تحصلت على نسخة منه إلى التجاوزات والملاحظات السالبة التى أبداها رئيس المجلس حول مشروعات التنمية!!

ترى أي ريح تفوح هناك ؟! ما مدى صحة هذه الدعاوى وصدقيتها من عدمه ؟! وما هو سر الشركات التى يتم الهمس بها بين أوساط المواطنين (جهراً) الآن عن علاقاتها المشبوهة بمسؤولين نافذين فى أجهزة الولاية والشبهات التى تدور حولهم وعلاقتهم بهذه الشركات المنفذة لمشروعات حيوية حساسة بالولاية وهو الأمر الذي تؤكد مصادر مطلعة للصحافة بأن رئيس مجلس الولاية التشريعى المستقيل قد طرحه فى اجتماع الهيئة البرلمانية وأبلغ به مسؤولين (كبار) بقيادة المؤتمر الوطنى وهو ما ترجح ذات المصادر المطلعة أن يكون هو ما أثار استياء وسخط والى الولاية على رئيس المجلس ووصفه (بأنه شخص منفعل يعمل خارج الأطر التنظيمية) ، ومن ثم السكوت عن استقالته!! شركات وصلت سطوتها إلى حد رسو عطاء تشييد (قطاطي) -معلم المدينة البارز وثقافة المنطقة السكنية- بمنزل مسؤول كبير بملايين الجنيهات!!

مجلس الولاية التشريعى والذي تشكل فى اليوم الثانى من شهر يونيو للعام 2003 للميلاد والذي عُني بإجازة مشروعات القوانين والخطة العامة للتنمية وتقديم النصح والمشورة للوالى أو الحكومة الولائية بشأن أي مسألة

ومراقبة الأداء التنفيذي والإداري لحكومة الولاية والتشاور فى أي شأن عام يتعلَّق بالولاية وإصدار أي قرار سياسى أو تنفيذي مارس صلاحيته الرقابية على مسألة التنمية منذ أن أصدر القرار رقم 44 بتاريخ 22 ديسمبر 2003م والخاص بإلزام وزارة المالية بتوجيه الوحدات الحكومية كافة بسداد ما عليها من ديون لصالح الغير ومراجعة عقودات التنمية بالولاية وتطبيق ضريبة الدخل عليها. ذات المجلس عاد الآن وبدا متحفظاً تجاه تقرير التنمية بالولاية للعام 2005م. فالتقرير حامت حوله العديد من التحفظات حول درجة ونسبة وكفاءة تنفيذ المشروعات التنموية بالولاية على الوجه المطلوب.

قصة التقرير سبب الأزمة

مجلس الولاية التشريعي وبحسب إفادات عضو لجنته الاقتصادية الأمين عبد اللطيف البدوي لي أمس الأول 6 يناير 2007م كان قد

طلب من حكومة الولاية تقديم بيان منها حول التنمية بالولاية حتى 30 ديسمبر 2005م ، وهو الطلب الذي إمتثل له وزير مالية الولاية وقدم بيانه للمجلس فى شكل كتيب فى 8 مارس 2006م ، وبحكم لوائح المجلس فقد تم تداول التقرير وإحالته منصة الرئاسة التى كان يتولاها الرئيس المستقيل كرم الله عباس الشيخ للجنة خاصة تكونت عضويتها من ثلاث لجان مشتركة هى القانونية والاقتصادية والخدمات ، والتى تولى رئيسها رئاسة اللجنة... التقرير ظل قيد دراسة اللجنة لما يقارب الثمانية أشهر إذ لم تقدمه اللجنة المذكورة للاجازة إلا قبل ما يقارب الخمسة عشر يوماً قبيل حلول عيد الأضحية المنصرم أي نهايات العام 2006م!!
قلت للأمين أى مُرر وأجيز بعد تقديم رئيس المجلس التشريعى لاستقالته.. وهو ما فسره الشارع العام بأن رئيس المجلس له اعتراضات واضحة على التقرير!! لكن البدوى بدا غير ميال لهذا التفسير غير أن ما سرده من وقائع تتمثل فى أن رئيس المجلس قد طلب قبل ثلاثة أيام من تقديمه لاستقالته وضع التقرير على لائحة وأجندة اجتماع المجلس ليوم السبت ومن ثم قدم استقالته يوم الجمعة أمر يعكس الكثير من الاستفهامات حول التوقيت الدقيق لتقديم الاستقالة ، إذ أن المجلس قام بعدها بالفعل بإجازة التقرير فى غياب رئيسه المتحفظ حوله باستقالته باعتبار أنه لا يمكن أن يمهر توقيعه على الملف.. ملف التنمية!! ومع أن البدوي حاول بدبلوماسية أن يتحفظ على خلافات المجلس حول التقرير وينفيها بقوله إنه ما دام أن التقرير قد أجيز فإن ذلك يعنى أن الامور على ما يرام إلا أن مدير إدارة التخطيط والتنمية الهميم الهادي الحاج اعترف بوجود تحفظات واجهت التقرير من قبل مجلس الولاية التشريعى أخيراً على جوانب تنفيذ بعض المشروعات مثل اشكالات واجهت تنفيذ عدد من المزلقانات من جملة تنفيذ لمجموعة وعدم استيعاب لطبيعة بعض العقودات المطلق عليها اسم العقودات القياسية وتحفظات أخرى!!

التنمية... ماذا يدور عنها سراً!!

مجالس المدينة التى زرتها فى عطلة عيد أطل عليها وإنسانها يسكنه القهر والفقر والاستياء ما برحت تردد الكثير والكثير من الأشياء عن هذا الملف... فالهمس الذي كان يدور سراً حول ثمة صلة ما تربط بين والى الولاية وشركة صادق العالمية والتى تنفذ عدداً كبيراً من مشروعات التنمية بالولاية صار جهراً بل ودخل من باب النكتة السياسية الشعبية إذ حكت واقعة تم تدوالها بشكل واسع بين ظرفاء المدينة فى العيد بان ثلاثة من الاصدقاء اختلفوا حول منزل من منهم سيتم تناول وجبة الإفطار فى أول أيام العيد ليقترح واحد منهم بأن تقدم زوجة كل منهم عرضها فى عطاء يشمل مكونات وجبتها الافطارية فما كان من احد الاصدقاء الثلاثة إلا وأن أعلن انسحابه من المنافسة خوفاً من أن تظفر بها زوجة صديقهم (صادق)!! اذاً.. هكذا بلغ حجم الهمس!! لكن الأمر حينما واجهت به الهميم الحاج الهادي مدير إدارة التخطيط والتنمية بالولاية وقلت له ما هو سر فوز شركة صادق العالمية بمعظم العطاءات المطروحة بالولاية الى درجة تنفيذ اصغر المشروعات ناهيك عن اكبرها.. وعن ما مدى صحة الـ (حديث) الرائج حول علاقتها بوالى الولاية!! لم يكن يملك الهميم تفسيراً اكثر من كونها شركة مقتدرة مالياً بحسب حديثه معي وتمنحهم تسهيلاً في السداد لثقتها في حكومة الولاية!!
لكن بعض مواطنى الولاية لم يقنعهم هذا التبرير إذ يحمل حرفيو الولاية غبناً شديداً تجاه هذه الشركة محملين إياها مسؤولية تدهور أعمالهم الحرفية بالولاية بعد ان استأثرت بكل عطاءات تنفيذ المشروعات بالولاية دون أن يكون لحرفييها بابا للرزق فى الامر وخدمة ولايتهم... ويذهب تربويون الى ابعد من ذلك محملين اياها مسؤولية تدهور التعليم الفنى بالولاية واجهاض تجربة وزير التربية والتعليم فيها الاستاذ بشير سهل والذي جعل طلاب مدارس التعليم الفنى بالولاية ينتجون معينات اجلاس الطلاب بمدارسهم الفنية كاملة بجهدهم الخاص إلى أن طرحت حكومة الولاية تنفيذ مشروعات الاجلاس في عطاءات لتكون من نصيب شركة صادق العالمية ايضاً وتذهب جهود وزيرها (الاتحادي) بشير سهل سُدىً.
وتقول معلومات حصلت عليها (الصحافة) من مصادرها بشأن الخلاف بين الجهاز التشريعى والتنفيذى بالولاية بأن الشركة المذكورة كانت قد استجلبت فى السنين السابقة مواد بناء لصالح حكومة الولاية بتكلفة عالية بلغت مليارات الجنيهات ، الامر الذى دفع مجلس الولاية التشريعي لتوجيه حكومة الولاية بعدم استجلاب مواد البناء هذه مجدداً من خارج الولاية للتكلفة العالية التي

اكتشفتها لجانها فى الفواتير ، غير ان حكومة الولاية لم تلق بالاً للتوجيه وعادت وطرحت الامر فى عطاء رسا على ذات الشركة لتستجلب نفس مواد البناء بذات التكلفة ليصير حجم السداد من قبل حكومة الولاية لصالحها مبلغ ثمانية مليارات جنيه!! ونفس الأمر حدث فى عملية استجلاب أعمدة الانارة لشوارع المدينة اذ استجلبت اعمدة انارة ضعيفة وهزيلة البنية لتنتصب باستحياء على اطراف شوارع المدينة ما لبث ان تم استبدالها في عطاء آخر بأعمدة حديثة استجلبت من تركيا لتحل محل القديمة التى نفذتها الشركة وعادت واستبدلتها بتمويل جديد !!

تنمية الطرق معيقة

ويعتبر مواطنو الأحياء الشرقية بالولاية بأن مشروعات التنمية الخاصة بمجال الطرق والردميات هى السبب الرئيسى فى إصابة احيائهم بالغرق فى موسم الخريف المنصرم إذ أدى تنفيذ الردميات الترابية بشكلها غير الجيد ودون التقييد بالإشتراطات الهندسية المطروحة فى كراسة المواصفات جعل هذه الردميات لا تصمد طويلاً فى وجه خريف المنطقة القاسى لتصيب أحياءهم بالشلل التام فى موسم الأمطار وتعيق حركة السيارات إضافة للتكلفة العالية التى يتم بها ردم الكيلو متر من هذه الردميات والتى تبلغ ما يقارب ال (250) مليون جنيه للكيلو الواحد!! هذا من غير الأخطاء الهندسية القاتلة التى صاحبت تنفيذ مشروعات (السدود) والتى صمم كثير منها فى مناطق مرتفعة لا تمكنها من حجز المياه بتكلفة فاقت الاربعمائة مليون جنيه للسدود ليكون حجم العائد منها صفراً كبيراً وكان مجلس الولاية التشريعى قد نبه حكومة الولاية الى ضرورة أيلولة مسألة الرقابة الفنية على تنفيذ المشروعات الى شركات خاصة لمتابعة الامر بحيث انه يبدو من غير المعقول ان تقوم مؤسسات القطاع العام بموظفيها ذوى (الرواتب) الضعيفة بمتابعة سير تنفيذ اعمال شركات القطاع الخاص (المليارية) لتصدر حكما بشأن سلامة اعمالها!! غير ان التنبيه قوبل كالعادة بالاهمال من قبل حكومة الولاية لتؤول مسألة الاشراف والمتابعة لموظفى ومنسوبى وزارة التخطيط العمرانى بالولاية والتى تصدر بكونها الجهة المخولة قانونياً وفنياً ما يسمى بـ(شهادة الانجاز) بحق الجهة المنفذة للعطاء على الرغم من أن العطاءات تشمل هامشاً للإشراف نسبته (5%) ويقول الهميم (هناك جهة هندسية هى التى تصدر شهادات الانجاز وهى وزارة التخطيط العمرانى وهى المسؤولة عن الامر وشهادتها ملزمة بالنسبة لى... بيد أننا -ايضاً- في العام 2006م استحدثنا اسلوباً يمثل واحداً من معالجاتنا يتمثل في تعيين مهندسيين واستشاريين خاصين بنا).

اخفاقات فى الصحة:

مشهد سيارات الإسعاف العابرة للطريق القومى من القضارف وهى تنهب الطريق من الولاية إلى الخرطوم مشهد يعكس بجلاء التدني المريع فى مشروعات التنمية الصحية بالولاية ويقول المواطن آدم حسين من أقارب أحد المرضى (لتدعو الله وأنت هنا بأن تموت على سريرك دون أن تحتاج الى نقلك الى مستشفى المدينة... ليس بإمكانك أن تحصل على عناية صحية مرضية هناك..

فالاختصاصيون غائبون تماماً عن مستشفى الولاية ولا أثر لهم.. إنهم لا يحاولون أن يغروا اختصاصيين بالعمل معهم فى ظل تردى الاوضاع المريع بمستشفى الولاية ولا يبدو انهم مهمومون بفعل ذلك ، والسبب بسيط.. إذ أن مسألة التعاقد مع اختصاصيين كبار هذه لن يكون بمقدورهم فيها دعوة مسؤولين كبار من الخرطوم لتشريف حفل الاستقبال وقص شريط الافتتاح ومعانقة فلاشات الكاميرات لذا فإنهم يعتقدون انه من الافضل تشييد ردمية او اقامة حفير ليشرف حفل افتتاحه احد دون ان يتساءلوا بعد ان يقضي المرض على الجميع من سيسير على الردميات ومن سيستعمل الحفير ؟..(!

مستشفى الولاية والحوادث والذي بلغت تكلفة تشييده من قبل شركة اترك لكم مهمة تخيل اسمها لفطنتكم وبحسب ما سرد من وقائع أعلاه بلغت ما يقارب الثلاثة مليارات جنيه ، تعالت الأصوات حول مخالفات هندسية قاتلة صاحبت التصميم الهندسى للممرات والحجرات والمعابر تتنافى واشتراطات الإنشاءات الصحية واصاب بعض اجزائه التصدع قبل مرور زمان عليه ويقول العاملون فيه ان التنفيذ تم اصلا على أعمدة خرسانية مشيدة مسبقاً وان العمليات الهندسية التى تمت فيه لم تكن اكثر من عمليات ترميم واعادة تأهيل لمبان قديمة مشيدة من (زمن الانجليز) كما قال احدهم ، وحينما استفسرتهم عن لماذ لم يصدحوا بهذا الامر في وجه المسؤولين اجابوني بابتسامة بألا أنسى عدم ذكر اسمائهم على هذه الافادات ويقينى بأن الرد كان كافياً لوصف واقع الحال

هناك بالمستشفى والذي يشكو انعداماً شبه تام للاختصاصيين وانعداما كاملا لاختصاصى قلب مما يعظم من فرص موتك حال اصابتك بأي سكتة قلبية ناتجة من فرحك بافتتاح مشروعات تنموية بالولاية!! يا ترى هل هي ولاية تتقن مصادقة الحزن ولا تجيد مصاحبة الفرح!!

مواطن.. تحتم علينا اخلاقية المهنة عدم ذكر اسمه اصيب بمرض الايدز حمل حكومة الولاية مسؤولية اصابته بالمرض وفشلها او كما قال لا مبالاتها بوضع سياسات ناجعة للحيلولة دون الإصابة بالمرض المتفشى بالولاية إذ يقول إنه وفى ظل تغاضى حكومة الولاية عن الرحلات (الجماعية) للشباب والشابات الى منطقة (المتمة) الحدودية المفتوحة دون وضع القوانين والضوابط التى تقنن المسألة يبقى امر انتقال المرض الى داخل منازل الولاية هو النتيجة الطبيعية لمثل هذه الممارسات ، زد الى ذلك اوضاع اللاجئين غير المقننة المنتشرين داخل القضارف دون ضبط وتقنين صحى لأوضاعهم ، ومع ذلك فإن الهميم يقول بأن ميزانية التنمية للعام 2006م والتى بلغ حجم التعاقد فيها (90) مليار جنيه مع (54) شركة خُصص (9%) منها لمشروعات الصحة ، فى حين نالت الطرق (21%) من جملة الميزانية!! وبلغ حجم تمويل طريق اللقدى-الحمرة فى 2005م (38) مليون دولار!! وطريق دوكة القلابات (36) مليون دولار!! ولم اشأ ان اسأل الهميم عن طريق سمسم القضارف والذي بلغت تكلفة اعادة تأهيله بما يفوق الثمانية مليارات وتصدع مجدداً الآن!! من هو المسؤول عن تنفيذه!! وما اسم الشركة التي نفذته!! أهي نفس الشركة التي نفذت مشروع الردميات!!

فى (بيت الوالى).. أيضاً صادق!!

الشفافية التى افتتحنا وناقشنا بها الجزء الأول من هذا التحقيق هى ما تدفع بنا الآن لوضوح أكثر وأكثر فى تناول الأشياء فنحن هنا نمثل منبر المواطن... وصوته... واستفهاماته.. وليس هدفنا هو إدانة أحد أو تجريم شخوص... نحن هنا لنمارس أدب الشفافية باحترام لنصل إلى حقيقة ولو بدت مُرة أو قاسية ، إذاً لنواجه الهميم مجدداً..

الهميم.. عطاء لتأهيل منزل الوالى بملايين الجنيهات.. هكذا تتحدَّث مجالس المدينة.. والعطاء ايضاً يرسو هذه المرة على شركة صادق العالمية!! ألا توافقنى هذه المرة بأن الأمر فاق كل التصورات... أنت قلت بأن الشركة تثق فى الوالى ولا تطارده في السداد.. ولا تطالب بالضمانات حتى ، فهل يا ترى هنا يبادلها الوالى وفاءً بوفاء.. ووداً بود فيوكل إليها مهمة إعمار داره!!

وشركة اخرى يا هميم... شركة (طل) ماذا عنها هى الأخرى واستئثارها بجملة مشروعات رست عليها عطاءات تنفيذها بسبب سطوة مالكها المتنفذ فى الحكومة فأين هو دوركم كإدارة للتنمية هنا ؟!

الهميم يجيب (عطاء تشييد منزل الوالى وسور... عطاء طرح فى مناقصة عامة بوزارة التخطيط العمرانى ورسا العطاء على شركة صادق العالمية بمبلغ (95.4) مليون دينار فى نوفمبر 2005م ، والسداد لمدة 24 شهراً ويبدأ فى 2006م ونحن وقعنا على العقد كطرف أول والطرف الأصيل هو الوزارة ومنزل الوالى ومثله من منازل التنفيذيين الحكوميين ستخلى برمتها قريباً فى اطار قرار بترحيلها بأكملها الى الحى المجاور لمدخل المدينة!! أما عن شركة (طل).. فهى نعم ، شركة خاصة لكن المحك لنا معها فى السعر الذى تقدمه والذى يخوّل لها الحق فى الفوز بالعطاءات) بيد أن المواطنين (اسماعيل.ع) و(عبد القادر.ط) ، والذين توفرت عندهما نفس المعلومة التي قالها الهميم شنا هجوماً شديداً على الأمر ، وقال اسماعيل (ولماذا يُعمِّر الوالى مقر سكنه الذي هو اصلاً سيباع ليرحل الى المقر الجديد بمبالغ كبيرة من أموال التنمية المخصصة لخدمة مواطنيه بلا منّ أن يوظفها في مشروعات حيوية مجدية.

خاتمة:

نتوقف بالجزء الأول من هذا التحقيق هنا ونعود مع الهميم فى الجزء الثانى إلى لغة الارقام التى لا تكذب ولا تتجمَّل... وسنطرح في الجزء الثانى إفادات والى الولاية الدكتور عبد الرحمن أحمد الخضر حالما يعود إلى ممارسة مهامه بعد عودته من (أداء الحج) بالأراضى المقدسة لنسمع منه... ونواجهه بما لدينا ولدى الناس ، ولن ننسى قطعاً إبلاغه بوصية طلب منا أحد المزارعين إبلاغه بها عن لماذا لا تنافس جوالات ذرة القضارف بأسواق الخرطوم وطلبه بأن يتقى الله فيهم بحسب ما طلب منا الرجل ذى السبعين عاماً.. وسنعرّج إلى رئيس مجلس الولاية التشريعى الذى يثير صمته المطبق بعد تقديمه لاستقالته الكثير من التساؤلات فمسؤوليته التاريخية إبان فترة شغله المنصب لا تجعل سكوته في وجه هذه الاتهامات سكوتاً من ذهب!! هنا ستتاح الفرصة للجميع لقول اي

شيء ، ومن ثم يكون الحكم الاخير على الامر برمته عند المواطنين الموجوعين ، فليست الباكية مثل الثكلى.. ولنوفق معاً لأجل خدمة هؤلاء البسطاء.

الفساد فى ولاية القضارف
منظمة قضارف ضد الفساد
بيان رقم (2)

يا جماهير القضارف الشرفاء: بعد البيان الذي أصدرناه فى مطلع فبراير الذي سأل عن المليارات الأربعة التى راحت شمار فى مرقه فى جيوب ودهاليز الإذاعة والتلفزيون ، نسلط الضوء اليوم على مشروع الخارطة الموجهة (خارطة الطريق) . فها هى حكومة الولاية السادرة فى غيها تحيل المجلس التشريعى إلى المعاش الإجباري بشروعها فى تنفيذ ماسمى بالخرطة الموجهة ، لتؤكد أن المجلس التشريعى لم يكن سوى سلطة ديكورية مهمتها فقط أن تبصم بأصابعها العشرة على قرارات الحكومة. فقد أشرف وزير الشئون الهندسية ووقع وزير المالية على عقود تنفيذ الخارطة ابتداء بما سمى بشارع الانقاذ الذي يكلف عشرات المليارات من الجنيهات. يبدو أن لعابهم السائل وراء الكسب هو الذي أنساهم مجلسهم التشريعى الموقر!!! إن الخارطة الموجهة التى أعدتها شركة حمدي الاستشارية - ذلك الوزير الذى وضع سياسة إفقار الشعب السودانى حتى أوصلت سعر كيلو الدقيق إلى (2500) جنيه - تضع فى أولويتها بناء الوزارات والفلل الوزارية ، وليس بناء مستشفى - أو مدرسة يحتاجها مواطن القضارف المغلوب على أمره الذي يصارع الجهل والفقر والمرض واللصوص!!!!
يا جماهير القضارف الجريحة:
لكم التنبؤ بمآلات أموال الخارطة الموجهة ، إذا علمتم أن جامعة القضارف - التى يفترض أن تكون القدوة فى النزاهة والشفافية والعلمية - توقع عقدا مع شخص واحد ليشرف على جميع كافتريات الجامعة لمدة خمس سنوات دون طرح عطاء !!!؟ فهذه هى المحسوبية التى نهى عنها الدين الحنيف . وكيف حصلت دان فوديو على عقد تنفيذ الشارع الملياري والمجلس التشريعي نفسه لايعلم مضمون الخارطه الموجهة ؟! مما يؤكد صورية وديكورية المجلس وهامشية دوره الرقابى المزعوم.
ما مصير مليارات الخارطة الموجهة فى ظل حكومة ومؤسسات لاتعرف ترتيب الأولويات ؛ إن إدارة ديوان الزكاة أجلت صرف كفالات اليتامى والعجزة لمدة ثلاثة شهور لتصرف بعد عيد اليتيم يوم 5-3/2008م ، فمن أين ابتدع الديوان فقه الانتظار ؟؟؟00
نخشى أن يكون من أجل انتظار القدوم الميمون للنائب الثانى لرئيس الجمهورية ؟! فهل تنتظر بطون اليتامى الخاوية ؟! أم ينتظر مرض العجزة الذى نخر العظام ؟! الكرة الآن فى ملعب المجلس التشريعى ، إما أن يثبت أنه حى بوقف خارطة الطريق أو أن يوقع على شهادة وفاته بتمرير المخطط الشاروني0000 الشيء الذي سيظل وصمة عار تلقي به في مزبلة التاريخ.
يا جماهير القضارف الصامدة رغم الجراح:
فقد اختلط الحابل بالنابل فى ولايتكم ، فلا يدري مقتول متى مات ومن قتله !! فقد ضيق حزب المؤتمر الوطنى الخناق على فيصل عضو المجلس التشريعى الذي تحدث عن الفساد بالولاية في ندوة قضارف ضد الفساد بدار العلمين حتى اضطر لوضع الكلمة جانبا ورفع السلاح فى دارفور النازفة.
فحين يكون الزيف شريعة والضيم وسادة! والقائمة السوداء تضم الشرفاء وكل الاطفال !
فالنبض الحى ، الفيض الحب يكون قلادة بصدرك ياوطنى ويكون الغضب عبادة!
ويكون الموت ولادة!!! قضارف ضد الفساد /25-2/2008م

http://www.sudane4ever.com/vb/showthread.php?t=11315

الفساد في ولاية القضارف

الحركة الشعبية بالقضارف تطالب بلجنة تحقيق في تنفيذ عدد من المشروعات

صحيفة السوداني ، القضارف: أسعد ابوقزاز

طالب رئيس الكتلة البرلمانية بالحركة الشعبية بمجلس ولاية القضارف التشريعى العضو فيصل صالح الطاهر بتكوين لجنة فنية مشتركة للتحقيق فى صحة تنفيذ مشروعات التنمية التى تمت بالولاية خلال الفترة ما بين 2005م -2007م لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والجودة ، متهماً الهيئة البرلمانية المشتركة بالتواطؤ مع حزب المؤتمر الوطنى ، واضاف خلال المؤتمر الصحفى المشترك الذي عقد بدار المؤتمر الشعبى ان ما صرف على المشروعات للأعوام الثلاثة الماضية لا يتجاوز العشرين مليار جنيه من جملة 502 مليار وهى المبالغ المخصصة لتلك المشروعات ، إلى ذلك فقد انتقد ممثل الحركة الشعبية موقف رئيس مجلس ولاية القضارف التشريعى كرم الله عباس وصمته ازاء ما وصفه بقضايا الفساد المالى وعدم اتخاذ اي إجراءات قانونية تجاه المتورطين رغم علم المجلس بذلك ، وألمح إلى ان التغيير فى المادة 40 من قانون المجلس كان الهدف منه تكميم الأفواه والسكوت عن الحق. وفى السياق فقد ذهب ممثل الحركة فيصل الطاهر إلى ان اعتقال عضو أمانة الشباب بالمؤتمر الشعبى عبدالقادر محمود اعتداء على الحريات العامة ومقررات اتفاقية نيفاشا. ومن جانبه أوضح أمين أمانة الشباب بالمؤتمر الشعبى عبدالقادر محمود ان الوضع الاجتماعى والصحى بولاية القضارف أصبح قابلاً للانفجار إذا لم تكن هناك معالجة عاجلة ، مشيراً إلى ان الفساد بولاية القضارف أصبح محمياً بالقانون في ظل وجود مجلس تشريعي لا يمارس دوره الحقيقي .

http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147524750&bk=1

الفساد فى ولاية البحر الاحمر

فضائح والى البحر الاحمر والذين معه
إنهم ياكلون المال العام أكلاً لمّا

اوشيك همت جوجل

إذا أصيب القوم فى أخلاقهم فأقم عليهم مأتماً وعويلاً ، هكذا أخذ يتعالى صياح أهلنا الأبرياء فى كل ربوع ومدن وقري وفرقان ووديان ولاية البحر الاحمر وأصبح الكل يتحدث عن سرقات ايلا وجماعته المعروفه وعلى رأسهم الملقب بهامان محمد طاهر أحمد حسين ولا بد أن صيحات أهلنا هذه وصلت الى أطراف آذان المسئوولين ولكن عين الرضا عن كل عيب كليلة وعين السخط تبدي المساويا والغريب فى الامر ان هذه السرقات بعضها يتم تحت مسمى التنمية المزعومة المفتري عليها والتى اصبح مجرد ذكر اسمها وبالاً ونكالاً على مواطن الولاية المغلوب على أمره فالطرق التى عملت فى الولاية قامت بدون أي دراسات كنتورية وبدون عطاءات واصبحت مأكلة فى مأدبة ايلا وشلته وبالطبع لا أحد يعرف كم يكلف تنفيذ الكيلومتر الواحد من الاسفلت وكثير من الناس الذين يأتون الى بورتسودان ينخدع بعضهم فى بادئ الامر ببهرجة طلاء البوهيات التى على جانبى الطرق ولكن ما يلبث كثير منهم إلا ويعرف الحقيقة المرة ومن ثم يعرف ان الامر ما هو إلا عملية سرقة ونهب واحتيال لأكل اموال الناس بالباطل جاء تحت مسمي الاصلاح والتنمية والتنمية منه براء.
نعم يأكلون المال بهذه الطريقة وبعدها لا يهم بأن يحرم الاطباء من مرتباتهم شهوراً عده ولا يهم كثيراً ان يتوقفوا عن العمل ولا يهم

أن يحصد الموت ارواح كثير من المواطنين الذين استطاعوا ان يفلتوا من السل والتايفويد ليقعوا تحت مرض الضغط والسكري كنتيجة حتمية لمثل هذه التصرفات الشاذة ألم يتوقف مشروع مكافحة الدرن ذات يوم بسبب عدم صرف استحقاقات العاملين به ؟.
إنه لأمر مدهش وغريب ان يتم فصل أكثر من ثلاثمائة شخص من صغار الموظفين الذين تم تعيينهم حديثاً فى هذه الوظائف ولم تكتمل فرحة أهلهم وذويهم بهذا التعيين ليجدوا انفسهم ما بين ليلة وضحاها خارج اسوار الخدمة المدنية بسبب نزوة الوالى وتسلطه فإن فعل مثل هذه الفعلة فقد فعلها من قبل حينما عين المراجع الداخلى بالقرار الولائى رقم (33) ثم فصله بعد ايام معدودات بالقرار رقم (40) وعين محله مراجع آخر بالمشاهرة !!!! وهذا الامر لم يحدث من قبل فى تاريخ الخدمة المدنية بالرغم من الفساد الكثير والكثير الذى اعتراها ، إن تعيين مراجع بالمشاهرة معناه تقنين السرقة لأن المراجع المعين بالمشاهرة إذا فتح فمه فالطرد بأعجل ما تيسر يكون مصيره وكيف لا يتم ذلك والوالي فعل ما ذكرناه آنفاً من طرد للمراجع الذي تم تعيينه وفصل في اقل من ثلاث أسابيع.
وبعد ذلك يعربد هامان محمد طاهر أحمد حسين ويقوم بإعداد كشوفات مليئه باسماء وهمية ليسرق تلك الاموال التى كان من المفترض أن تكون مرتبات لاؤلئك النفر نعم يقوم بسرقة هذه الاموال عن طريق اقربائه ومعاونيه الذين أتى بهم خصيصاً الى هذه الوظائف ليحلوا محل موظفين كانوا يشغلونها فبالله راجعوا محلية هيأ ومحلية سنكات وسواكن ومحلية طوكر وتهاميام وو... مئات الملايين يصرفها هامان شهرياً بكشوفات وهمية غنيمة بارده له ولاصحابه واصبح الناس فى كل محلية يعلمون بهذه الكشوفات التي انتشرت واصبحت موضه بعضها يضم فى احشائه أسماء متوفيين وبعضها يحمل أسماء اهله من نساء ورجال والاغرب من ذلك ان هذه الكشوفات وصلت لاعلى المستويات فى الدولة لكن لا حياة لمن تنادى وهناك معلومه منتشره بين الناس بالولاية تقول بأن محمد طاهر ايلا عندما كان مديراً للموانى ووزيراً للنقل والطرق له فضل على كثير من المسئولين وهو كان يقوم بتوزيع حاويات مصادرة تحوى أرقى الاثاثات كما أنه كان يوزع كثيراً من عمولات الطرق التى كان يتحصل عليها على بعض المسئولين ثمناً لبقاءه في منصبه ولذلك لايستطيع ولا يجرؤ كائن من كان أن يفتح فمه لان الفم به جرادة أو كما يقولون وسننشر تباعاً تفاصيل الاموال التي استولى عليها هو وهامان لشراء السكر عندما كان مديراً للموانى.
لقد سرق ايلا وهامان وجماعتهم اموال الشعب واصبحوا من اثري الاثرياء بحر فقر مال المواطنين الذين إزدادو فقراً على فقر وجهلاً على جهل ومرضاً على مرض ، وإن تلك الاعلانات المدفوعة القيمة علي حساب المواطن المغلوب علي أمره مدبجه بصوره مكروره لايلا لتبين إنجازات وهمية لا وجود لها فى حياة الناس.
إن ايلا ينحدر من اسره فقيره ولكنها عفيفه يكن لها الناس الاحترام والتقدير والده كان رجلاً بسيطاً يعمل مع الشيخ أبوعلي شيك صبري كانت مهمة والد ايلا جمع السنمكه وجمع جلود الاضاحى وكان قبلها يعمل ضامناً بالدخولية.
إن نشأة ايلا تشابه نشأة فرعون فقد كان فرعون بائعاً للبطيخ فى بداية حياته ثم انتقل الى بيع الاراضى بالمقابر لاسر الموتى ثم أصبح فيما بعد ملكاً لمصر ثم قال الم يكن لى ملك مصر وهذه الانهار تجري من تحتي ؟ ووصل به الامر إلي ان قال أنا ربكم الاعلي ، لقد سئل فرعون من الذي فرعنك فقال لم اجد حد يردنى.
إن ايلا البائس الفقير الذي كان لا يملك من حطام الدنيا شيئاً اصبح الآن معروفاً بين الناس بثراءه الفاحش وأخلاقه السيئة المتغطرسة واصبح يملك هو وابناؤه وشركاؤه مصانع كثيرة واجزخانات ومعارض للذهب وبقالات سوبر ماركت وأملاكه علي سبيل المثال لا الحصر:
1- مصنع سنكات للطحنية يديره إبنه طاهر المتخرج حديثاً من الجامعة أخذ هذا المصنع بمرابحة من البنك الاسلامى بمبلغ 5 مليار جنيه مقابل رهن للقطعه رقم 1/174 الحرفيين مساحتها 14 الف متر !!! بينما في واقع الامر إن قيمة هذه الارض لا تتعدي 15 مليون جنيه فى احسن التقديرات.
2 - قادر للبترول يديرها إبنه ابراهيم وهي تزود عربات وحدة التعمير بالوقود
3 -شركة أوسوك باسم ولده

4 - مصنع ثلج باسم طاعبكو (طاهر)+(عبدالقيوم) +(الكوده(
5- مزرعة النبلاء وهى أكبر مزرعة دواجن على مستوي السودان بها 76 حظيرة دجاج بنى خلفها سد حكومى صرف فيه مليارات الجنيهات من أموال الولاية هذه السد عمل خصيصاً ليرفع منسوب الماء بالابار الثلاثة بمزرعته ثم قام بتوصيل ماسورة 4بوصة من السد الى مزرعته والعامل الذي نفذ هذا العمل هو الطيب أحمد أوشيك واشرف أحمد هيناب بوزارة الزراعة لايهام الناس بأنه سد زراعى ولم يقم بتوصيل السد بشبكة المياه بالمدينة هذا فى الوقت الذي اخذ خاله ابراهيم بيع الماء للمواطنين ومؤخراً قام ايلا بخلع الماسورة الواصله من السد الى مزرعته بعد ما انكشف امره وخاف ان تتم الزيارة للموقع وينكشف المستور.
الجدير بالذكر إن ايلا قام بعمل ترس امام مزرعته بواسطة الشركة المصرية فاستطاع ان يغير طريق كيبولات الكهرباء لتمر من امام مزرعته.
6- يملك ايلا مصنع الباشا للطحنية.!!!
7- يملك القطعة رقم (100) سواكن واقام عليها معرض للسيارات.
8- يملك مصنع للجلود (داخل المصنع توجد معدات لم تركب بعد خاصة بمصنع للاحذية.)
9- يملك مصنع لحواف الطرق واعمدة الكهرباء وشركات مع آخرين بالعمولات.
10- يملك فى السى لاند القطعه 5/14 خاصة بفندق رويال بلازا.
11- يملك بالسى لاند شركة دنقناب للاسماك مساحتها 3200 م م
12- يملك فيلا بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية
13- يملك قصر بالمنشية بالخرطوم.
14- يملك منازل وقطع اراضى كثيرة بمدينة بورتسودان سننشر ارقامها لاحقاً.
15- إبنه طاهر يملك قطعتين ارض بالمغتربين ببورتسودان.
16- اعطى البصيري عطاء إنارة شوارع بورتسودان بدون منافسة وهذا الامر أصبح حديث المدينة لان البصيري لا علاقة له بالكهرباء ولا علاقة له بأعمال المقاولين.
17- اعطى جعفر بسطان توصيل الماء بدون عطاء وعين شقيقه محمد عبد الرحيم مديراً لوزارة المالية وهو الوزير الفعلى والمسئول الاول عن الوزارة بدلاً من شاش باهت الشخصية الذى يظل يحمل استقالة صوريه كتبها ووضعها في جيبه ليعرضها علي الناس معتقداً إن ذلك يجنبه إنتقاد الناس وإنه بهذا الامر يتوهم بانها تقوي من شخصيته الضعيفة.
الجدير بالذكر إن جعفر بسطان شخص يملك مخرطة فى المنطقة الصناعية ببورتسودان وكانت له قضايا أخلاقيه وسب دين ومع ذلك تربطه بايلا علاقات شاذة معروفة للناس كافه وسنواصل المزيد من كشف المستور.
http://www.sudaneseonline.com/ar/article_16280.shtml

الفساد في ولاية البحر الأحمر

رسالة خاصة الى سيادة الرئيس عمر البشير

فكل راع مسئول عن رعيته أما م الشعب وأمام المولي عز وجل
بقلم محمد على سعيد فريتاي
ولاية البحر الأحمر - بور تسودان

بدأ مسلسل الفساد في ولاية البحر الأحمر وخاصة في إيرادات الخزينة العامة من اجمالي دخل هيئة الموانيء البحرية.

اللاعبين الأساسيين فى الفساد واختلاس المال العام هم بدءا من الغفير ومرور بالموظفين والمدير والوزراء والوالى الكبير.
راجين التحقيق الفوري فى هذا الأمر الخطير والذي تنبه اليه مؤخرا المهندس ابراهيم الامين مدير عام هئية الموانئ البحرية.. ربما نجم هذا الانتباه عن إجمالى التجاوزات والخلافات فى ولاية البحر الأحمر والذى بلغ فيها الفساد الزبا وفاق زبد البحر مرارة
والقصة بدأها المهندس حمزة الفاضلابى المدير العام السابق لهيئة الموانئ وظل الأمر تحت مرئى وسمع المساعدين الديناصورين بالهيئة عبد القادر أبو علي وقرينه اللذان أدمنا الصمت تجاه أهم مؤسسة في البلاد واعظم علامة فارغة في الاقليم الذي ينتميان اليه.
ابتدع المهندس الفاضلابى سنة تأجير العربات أى تأجير رأس ساحب للتريلات والسطحات داخل مرابط وساحات ومخازن الهيئة حيث تتوفر السطحات والمسحوبات ولا تتواجد جرارات ساحبة مثل التك ما ستر آو ألهو لرز كما هو معمول به في جميع موانئ العالم ما عدا ميناءنا الشيخ الميؤوس منه بفعل ديناصورات إدارته ذات الاتجاه القبلى والحزبى.
مؤسسة وطنية ايراديه تدر ملايين الدولارات والجنيهات بل مليارات إذا ما أديرت بكفاءة وطنية بعيدا عن التوجه السياسي والانتماء الحزبى والجهوي.
يمكن ذلك إذا رفعت إدارة رئاسة الجمهورية يدها عن التعيين السياسى فى مثل هذه المؤسسات واسند أدارتها الى مجلس مستقل مختص بخبرات إدارة المؤسسات أل إيراديه والخدميه كما هو متبع فى اكثر مناطق العالم.. فى ان تتبع المؤسسات الوطنية الايراديه الخدميه الى الوزارات المختصة مثل وزارة الخزانة او المالية او البنك المركزي او مجلس ادارة مؤسسات الدولة الاقتصادية اذا اريد لهذا الوطن ان يتقدم ويستفيد من مؤسساته فى تأطير النظام الاقتصادى والتنمية فى البلاد.
قام المذكور الفاضلابى باطلاق عقود الايجار الرؤوس الساحبة فى الميناء فى شكل كوتات على اشخاص معروفين وبدراية مساعديه الديناصورين.. وامبراطور الناقلين احمد نور الجليل متمثلا فى شركة سالكا والتى لا تخفى سيرتها على أحد.. وعندما انتهت سالكا تشعبت عقود فرعية فى شكل مقاولين من الباطن تحت امرة ود نور الجليل حيث يتم عمل الكوتات الفردية عشرة عربات ولكنها فى الاساس فى حسابات ود نور الجليل خمسة للفرد وخمسة له .. وطبعا العدد أصلا فى الواقع وهمي.. أي واقعي علي الورق وغير متكامل فى ميدان العمل داخل الميناء.. وتم توزيع كوتات التأجير الوهمية علي التالية اسماءهم-:
احمد نور الجليل - سالكا عشرة عربات
المهندس حمزة الفاضلابى - من الباطن - عشرة عربات لحسابه
سيد محمد - عشرة عربات
الوالى السابق حاتم الوسيلة - عشرة عربات - من الباطن لحسابه
على محمود - عشرة عربات
الطاهر عبد القادر - بنك امدرمان الوطنى سابقا - عشرة عربات
الوالى الحالى والوزير السابق - محمد طاهر ايلا - عشرة عربات
خيلان د. نافع على نافع - لحسابهم من الباطن - عشرة عربات
وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوسيلة - عشرة عربات
لحساب وزير فى الحكومة المركزية - عشرة عربات
الايجار الاجمالى لهذه الساحبات الوهمية يبلغ تسعة مليارات شهريا والحقيقة المرة ان العدد الحقيقى الذى يعمل فعلا داخل الميناء لتثبيت العقد الايجاري هو بواقع شاحبتين لكل متعاقد واصلا هذه التي تعمل يقوم باعدادها احمد نور الجليل لانه المستفيد الوحيد من المناصفة شراكة مع كل هؤلاء..
يتم استلام الايجارات الشهرية من خزينة الميناء والتى تتم بمعرفة المساعد الاول عبد القادر ابو علي والمساعد الاخر لمدير الميناء والذي هو ظل لعبد القادر ابوعلي.. والمساعدين يفعلان ذلك ليضمنا الحفاظ علي منصبيهما.

نحى المهندس ابراهيم الامين على شجاعته والتى سوف يدفع ثمنها قريبا بسبب توقيفه لهذه العقود الوهمية والتى للاسف تم اكتشافها بعد مرور أكثر من سنتين على توليه ادارة الميناء وان كانت جاءت متأخرة ويجب أن يحاسب عليها ولكنها تصب فى المصلحة الوطنية على الرغم من تأخرها.. وهذا لا يعفيه لانه انتبه متأخرا لمثل هذه التجاوزات والتى قصمت ظهر الهيئة لهذه الدرجة الاستهتارية ويجب عليه فورا اقالة كل الاداريين الذين لهم صه بالموضوع وخاصة طاقمه من المساعدين الاداريين والماليين وقسم التعاقدات فى الهيئة وعلى رأسهم عبد القادر ابو على والمساعد الظل الاخر.

كما يجب أن يحال جميع من لهم صله بالتعاقد الى التحقيق الفوري والى النيابة العامة ونيابة الاموال العامة والحسبة حسب اطروحات المؤتمر الوطنى التى يتشدق بها جهابزته.. حيث اتضح ان جميع المذكورين أعلاه عبارة عن حرامية وسارقى أموال الشعب ومن المتلاعبين بمقدرات الوطن واهدار الاموال العامة ويجب ان يطبق المؤتمر الوطنى حد السرقة فى جميعهم بلا استثناء تأدية لمناسك الشريعة التى يرفع الجميع رايتها تهليلا وتكبيرا.. والا يكون الجميع يستهزؤون بالشعب السوداني ويتلاعبون بالشعارات الدينية لتحقيق مآرب دنيوية دنيئة وإنسان رخيصة لخدمة اهواء الانفس.

المشكلة الثانية التى نرجو السيد رئيس الجمهورية التدخل فيها هى-:

مكلة الاراضى فى بورتسودان والاقليم بأسره حيث امتدت المشكلة الى الاراضى الولائية ومناطق القبائل لخلق اشكال قبلى في الاقليم والمنطقة بأسرها وان لم يتم تجاوز هذه الاشكالات سوف تتحول المشكلة لتكون شبيه بمشاكل حواكير دارفور الآن.

المشكلة تتلخص فى أن هناك مجموعة تعمل فى الاراضى الاستثمارية ومن خلال قسم الاستثمار لسحاب الوالى ايلا .. المجموعة الاقوى بقيادة البروفسير عوص واخوانه.. طبعا هو على رأس جامعة النيلين مدير لها واخوانه فى بورتسودان يبرطعون ويعملون لصالح ايلا ولحسابهم ايضا ومتخصصين فى اراضى الاستثمار واراضى الساحل جميعها باعوها وتملكوا جزء منها وباعوا جزء منها للشركات والافراد واسماء وهمية لحسابهم ونزعوا اراضى قبائل وناس كثيرين مساكين وخلقوا مشاكل مع ناس الساحل واهالى المنطقة فى الساحل وعاملين مشاكل فى اراضى الميناء على الساحل ومناطق البترول ومشكلة هوشيري وبشاير هم جزء منها..

المجموعة الثانية التى عملت وتعمل لصالح ايلا وبم وتوجيه منه هى بقيادة المايسترو ألمعتمد أحمد همد.. وهذه المجموعة تضم في كيانها محمد طاهر احمد حسن.. مسئول المؤتمر الوطنى فى البحر الاحمر واهو يعتبر الدينمو المحرك للوالي ايلا... ويده الخفية في كل التجاوزات وسلب الاراضى والمحلات ا لتجارية والبيوت..

والشيء الخطير فى الامر.. ان هذه المجموعة وبتوجيه من الوالى ايلا قامت بخلق مشكلة فى خور بركة فى الاراضى بين الاشراف والقبائل الاخري.. حيث يعمل طاهر احمد حسين على توطين أهله الجميلاب فى حواكير خور بركة وهو يريد بذلك ان يزعزع التركيبة فى شكل محليات جديدة يكونها من أهله فى هذه المناطق.. والان هناك خلاف بين الوالى ايلا واحمد همد حيث قام ايلا بتثبيت محمد طاهر وشال احمد همد من معتمدية سواكن.. ومن جراء هذا الحدث والخلاف الحاد بين ايلا واحمد همد.. سوف يعمل الاخير على اشعال النعرات وتحريك القبائل فى المنطقة.. وسوف تشتعل المنطقة قبليا بين القادمين لجدد الجميلاب واهل الحواكير وبالاخص الاشراف.. حيث يريد ايلا اقصاء الشريف محمد سر الختم من زعامة المؤتمر الوطنى لصعود نجم محمد سر الختم والذي سوف يطمس ايلا فى الانتخابات لقادمة .. لهذا السبب يعمل ايلا على اشعال المنطقة..خصما على محمد سر الختم..

كل هذا السناريو يحدث بتخطيط من احمد موسى عمر مهندس اعلام الوالى ايلا والذي ارسل الى دوره اعلاميه للقاهرة وبدلا من ان ينتبه الى الدورة بقدرة قادر نقله خياله الخصيب فجأة اخذه لموريتانيا.. ان لله فى خلقه شئون.. من كان ايلا واليه فليسرح في المال والمتعة..هكذا علمهم كبيرهم الذي علمهم السحر.. فهذه حكومة ولاية واليك ايلا يا سيدي الرئيس عمر البشير

الاشكال الثالث .. نقول فيه.. عيب عليك يا موسى محمد احمد.. والذي باعتباره مساعد رئيس الجمهورية .. اصبح شخشيخة في يد الوالى ايلا.. نائب رئيس جمهورية يضعه ايلا في جيبه.. هزلت..

والحكاية تتلخص فى:

هناك مشكلة بين اتحاد طلبة البجا في الخرطوم والوالي ايلا.. حيث كان من المفترض ان يقوم مؤتمر صحافي بواسطة الطلبة

يشرحون فيه ملابسات مشاكل الداخليات حقاتهم فى الخرتوم والتى طبعا مؤجرة بواسطة ةلاية البحر الاحمر وبالاخص نقول من قبل سيدنا الوالى محمد طاهر ايلا.. رئيس الجمهورية لجمهورية البحر الاحمر.. والذي طلع من ولايتك يا سيادة رئيس الجمهورية عمر لبشير وهو يعمل على تأسيس جمهوريته الخاصة ولو على حساب المؤتمر الوطني وبثمن الانتخابات في الاقليم.. ولا يهمه غير الفلوس وتعليم الاخرين سلب المال العام وخلق المشاكل..

ما ذنب الطلبة ليتم ايقاف ايجار الداخليات.. هل هو يدفع ذلك من جيب ابوه ام من فلوس الدولة ومخسسة لبند داخليات طلبة البحر الاحمر.. وكمان الاتفاقية تقول ذلك..

شميلاى سكرتير موسى هو طالب وعن طريق الاتحاد.. اتحاد طلاب البجا.. دخل موسى فى الخط ليوقف لمؤتمر الصحفى .. ليسدد ضربة لصالح ايلا.. وليحل الاشكال لصالحه باعتبار جبهة الشرق تدخل على الخط.. بالحجة هذه.. ويماتل فى المودوع.. لان الحقيقة فى الامر .. الداخليات مؤجرة من قبل ولاية البحر الاحمر ..ونكاية فى ا لطلبة واذلالا لموسى وجبهة الشرق ايلا وقفها..

اتفق موسى مع الطلبة.. طلبة داخليات اولاد جنوب توكر (- اولاد البنى عامر-توكر) لحل الاشكال وهو محسوب بان موسى دفها بواستة مؤتمر البجا عشان خاتر الطلبة .. حيث دفع ثلاث شهور من الايجار وكان بالاتفاق حقيقة مع ايلا.. وايضا من حساب ايلا.. وبواسطة موسى فقط.. لان موسى بذلك يعمل لحساب ايلا..وموسى يجعل مماطلة فى دفع الايجار بالتقصيط المريح ليجعل الطلبة فى يدهز.ولا يريد حله كليا.. وهى لعبة بينه وايلا.. والمودووع هناك اتفاق قبلى على اساس موسى وايلا من اتجاه قبيلةواحدةعن طريق الام لان ايلا كان بتحرك ضد موسى واصبحوا الان يلتقوا بطرف قبلى واحد.. كما ان ايلا من كثرة ما عمل ضد موسى وهو يعرف ذلك حيث عمل دائما على تفشيل زياراته للشرق..بل كانت ضد موسى وضد مؤتمر البجا. موسى عمل حكاية حل اشكال الداخليات ليطمئن الطلبة اولاد البنى عامر من جنوب توكر.. والاشكال له اصل حيث بدا من قبل ذلك فى بورتسودان حيث ذهب طلبة جنوب طوكر(اولاد البنى عامر) الى البحر الاحمر لمقابلة الحكومة والاحتجاج ..على مشكلة الداخليات.. وبتوجيه من الوالي ايلا .. الحكومة رفضت مقابلتهم حيث اوعز بدم توجه أي مسئول سياسى او اداري لمقابلتهم وكانت المشكلة سوف تولع وتحدث مواجهات بين الطلبة وحكومة الولاية وساعتها ستقوم مشاكل قبلية وبين الاهالى والحكومة ..ولولا تصرف مدير جهاز الامن فى بورتسودان ياسر الطيب والذي كان حكيما فى التصرف لتلافى المشاكل حيث انهي الاشكال مع الطلبة بالاتفاق معهم . وايضا بوقوف وبدعم من وكيل ناظر البنى عامر لحل الاشكال نكاية فى ايلا.

ومشكلة اخري.. بطلها احد زعماء مؤتمر البجا وجبهة الشرق.. الوزير فى حكومة الولاية اخونا عبد الله كنة فى شكل وظيفة مشرف سياسى من قبل جبهة الشرق على ميناء بورتسودان.. يعنى مسئول بالميناء.. والوزير مشغول كثيرا بحكاية التصاديق فى المهملات والمزادات وهى من اختصاصه وكل يوم رايح جاى وعمل ليهو مناديب تسويق يومى ومتواجد باستمرار مع مدير الميناء.. وطالق مناديبه الذين يتجاوزا الخمسة عشر ..ومختصصين فى التصاديق وشراء المهملات والمزادات مقفوله عليهم.. وزير مناضل محترم ينتهى به المطاف ليعمل له سريحة لحسابه.. وناقص يعمل سوق طبالى..هذا اخر مطاف المناضلين.. واحدين حرامية وواحدين سماسرة واخرين تجار فى قوت الشعب..والوزير الوجيه عيدالله كنة اصبح منهم..وهذه سيرة بطانة الوالى ايلا .. الذي استولى علي كل شيء هو وأهله وعماله وحاشيته.. ويقول فى مجالسه .. حتى رئيس الجمهورية يعمل ليهو حساب.. وجميع ناس بورتسودان يهمسون بينهم بأن الوالى ايلا مساك حاجة خطيرة على الرئيس عمر البشير.. والله اعلم الموضوع قالوا فيهو كلام نسوان.. والامر الخطير ان الوالى ايلا يقولها صراحة بين شلته ان البشير سوف لن يتجرأ على المساس به وهو يعرف كيف يتعامل مع العساكر.. بعقله ذكاءه.. وهناك اشاعة مطلوقة فى بورتسودن أن عمر لبشير جاء فى زيارة سرية الى بورتسودان للقاء الوالى ايلا.. ليحاول اقناعة بالتخلى عن الاشياء التى يعملها عيانا بيانا والمشاكل التى يثيرها فى المنطقة.. واهالى المدينة يقولون أن الوالى حذر الرئيس من التدخل فى شئونه.. وأن الرئيس ارسل وسطاء ليقنعوا الوالى ولكنه رفض.. أى ان الوالى يخوف الرئيس ولا يخاف منه..

لذا لا نرضى لرئيس جمهورية فى قامة عمر البشير الجميع يحترمه ويهابه ولا يعمل له الوالي ايلا أي حساب..فالموضوع فيهو شيء مخفي والله أعلم..مين مساك حاجة علي مين..

ولا ننسى التحية للوزير الجنرال ادريس نور فى القضارف والذي نسى النضال واصبح مشغول بسفر الوالى ومكتب الوالى وليستعمل العربة الفارهة والعلم يرفرف والفوج يسير بعزة .. مركب نقص اصابه مثله والاخرين.. من الاحراش الى المكاتب.. وولده الصغير الثانى ابراهيم تسعة عشر عام حرس خاص له وسائق.. بدل من ان يرسله للتعليم ويستفيد من الوضع مشغول معه فى الاوهام..
نرجو الرئيس وضع حد لكل هذه لتجاوزات وكبح جماح الوالى ايلا والذي يتبر نفسه بمثابة رئيس جمهورية ستقل لا يتلقي اوامر من أحد ولا يعبه ولا يهتم لأحد سواء عمر البشير او أيا كائن من يكون..
وللتقرير بقية يا سيدي الرئيس والقراء الكرام

http://www.muhajir.info/forum/viewtopic.php?p=501&sid=3...32e4dbefeea364a705ee

الفساد فى ولاية البحر الاحمر

مصروفات المدير التنفيذي لمكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 1،330،489 دينارا ، علماً بأنه يعمل بالمشاهرة ويتمتع بمزايا الدستوريين.
(10) ملايين دينار حجم اختلاسات المال العام بالبحر الأحمر

الصحافة ، بورتسودان: محمد عثمان

كشف التقرير السنوي للمراجع العام بولاية البحر الأحمر ، عن جملة اختلاسات فاقت العشرة ملايين دينار خلال الفترة من أكتوبر 2002م وحتى نهاية سبتمبر 2003م.
وأوضح المراجع العام بولاية البحر الأحمر حسن على محمد ، فى تقرير المراجعة للأداء المالي السنوي لحكومة الولاية ، ان الحساب الختامى العام جاء بصورة غير معبرة عن الأداء المالى الفعلى بالولاية.
ووصف المراجع العام الحساب الختامي للأداء في الولاية بأنه حمل العديد من الأخطاء الجوهرية التي حالت دون تمكن المراجعة من فحصه وإبداء الرأي المهنى حوله.
وفيما قال ان المسترد من المبالغ المختلسة أقل من مليون دينار ، حدد انحصارها فى أربع وحدات إدارية ، منها محلية ريفى الأوليب التى بلغ حجم الاختلاس فيها 43112 دينارا تم استرداده ، ومحلية هيا سجلت اختلاسا بلغ 233225 دينارا ، ومحلية ريفي بورتسودان سجلت اختلاسا بلغ 5،488،318 دينارا ، مؤكداً صدور حكم فيها بدفع المبلغ من المتهمين. كما ان إدارة الصيدليات بالولاية ، شهدت تعديا على المال وصل إلى 4،334،383 دينارا ، استرد منها مبلغ 677،825 دينارا فقط.
وأبان تقرير المراجع بالبحر الأحمر ان المخالفات المالية الناتجة عن مخالفة اللوائح والقوانين المالية ، بلغت 74،138،712 دينارا ، ومخالفات مكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 142،5 مليون دينار.
وأشار إلى ان مصروفات المدير التنفيذي لمكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 1،330،489 دينارا ، علماً بأنه يعمل بالمشاهرة ويتمتع بمزايا الدستوريين.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147488581

كشف حساب أيلا فى البحر الاحمر

عيسى محمد اوهاج
سودانيزاونلاين

تعتبر الرجولة قيمة عند كثير من الشعوب كما تعتبر القيادة لها دور تاريخى تعتمد عليه الاجيال حيث يدرسونها فى كتب التاريخ والجغرافيا ليتعلموا حكاية الامس وربطها بافعال اليوم ومن هنا تتواصل حركة التاريخ - ما اثارنى انا كمواطن عادى فى البحر الاحمر — بيان اصدره ما يسمى ب أودس — المنسوب للمؤتمر الوطنى بديم عرب .. يبجل ويرفع مقام والى البحر الاحمر المسمى بأيلا وقد حيرنى الرجل بدعوته لكل اهل البحر الاحمر نساء ورجال بالانتظارعلى المحطات لاستقبال الدكتور ايلا ..ولكننا نريد ان نوضح ماهو الوالى أيلا لمجتمعاتنا فى ولاية البحر الاحمر وفى السودان والعالم الخارجى...ليعرف الجميع قدر أيلا ويسطر التاريخ لهذا الرجل كم من المناقب وكم من المسالب تحسب عليه ولنبدأ كشف الحساب بوضع الحقائق امام الجميع-:

اولا: كنا نحن جيل الشباب من اسعد الناس لتبوأ ايلا قيادة الولاية وقاتل الشباب فى اتصالات لا حدود لها مع لجنة اختيار الوالى فى البحر الاحمر لنجعل من ايلا واليا ومن خلاله تحقق احلام الناس التى فى صدورهم ولكن وااسفاى على ذلك الحلم فقد تبدد عند كل اهل الولاية وتحول الى كراهية مفرطة ودعاء للخالق الرازق بالانتقام من الطاغية ايلا.

ثانيا :كم زغردت النساء واستقبلته فى ذلك الحشد الكبير فى صيف العام (اغسطس) 2005 مرحبين بأبنها(البار) لعودته الى اهله بعد ان صنفرته المواقع كما قال الرئيس المشير عمر البشير...

ثالثا: يعتبر ايلا البجاوى الوحيد المحظوظ الذى وجد دعما لامثيل له من القواعد ومن ابناء جلدته فى حزبه ومن كثير من رجالات ونساء الولاية من البجا فى ريفها وحضرها ..وعندما تمكن من السلطه باعهم جميعا وكون حزبه من ابناء ابوحشيش وسلبونا..وكان حظ الرجل عاثرا لان الرجل لم يتمكن من مبادلة هذا الحب بحب فقد كان كارها وحاسدا وحاقدا على كل ابناء الولاية واهله مما جعل حياتهم جحيما فى عهد ابنهم فلقبوه مرة بالفرعون وتارة بالطاغية وثالثة بالدكتاتور ورابعة (بالنفر) وهنا اتذكر احد الزعماء الكبار جاء لايلا فى منزله وكان يعتقد انه صاحب رجولة لامر يخص العامة فدخل صالون منزل ايلا فى الخرطوم ومكث ساعات لم يخرج له ايلا فغادر المنزل رغم ان ايلا كان بداخل المنزل-والان ايلا فى منزله فى بورتسودان لا يستقبل احد الا حاملا لمشروع استثمارى يمكن لايلا (مصره) او جوال من المال يمكن لايلا (بلعه).

رابعا: سندخل معك يا أودس ابن الامرأر فى كشف حساب ايلا ماذا فعل هذا الايلا للقبائل عموما..

بدءا باهلك الامرار اصحاب الارض والساحل والسلام الاجتماعى لقد حاول ان يكسر شوكتهم ويضطهدهم واحداث يناير 2005 ليست ببعيده عن الاذهان .. من هو وراء هذه الاحداث ؟؟؟؟ ومن الذى حرك القوات من الخرطوم ؟؟؟؟ ومن الذى اقنع احمد هارون لارسال القوات المحمولة جوا(وهارون كان قبل شهر فى ضيافة ايلا هنا فما زال التنسيق بين الرجلين موجود) واين الكوادر المتعلمة من قبائل الامرار ..لماذا ايلا يختار دائما الكوادر الضعيفة الغير متعلمة لتمثيل قبيلة بحجم الامرار مالكة الارض والتاريخ والعلائق والوشائج على مستوى السودان..

اما البنى عامر فقد فعل فيهم ما لايرضى الله —بث الفتن وضرب الاخوة ببعضهم وشرح نظارتهم الى عموديات وكل هذا ليقتل وحدتهم ووصفهم بالقبيلة السرطانية التى تمددت على حساب الاخرين..

اما قبيلة الهدندوة فدمر نسيجها الاجتماعى وأفتعل مع كل القيادات المشاكل وطردهم من الولاية وشكك حولهم الحكومة المركزية ..وعهده الضال لم يقدم لهم التنمية ولا الخدمات ولا احترم رجالهم ولا خلق منهم كفاءات .. واما اذا تحدثنا عن اهله واخواله فى جبيت فقد لفظوه ... لماذا ؟

خامسا: الاسئلة كثيرة يا اودس ومطروحة ولابد ان تكون امينا مع نفسك-:

أ -لجيب من تعود اموال التنمية من براميل اسفلت (سفلته) ومصانع انترلوك وتصرف الاموال من مايسمى ميزانية التنمية هى ميزانية ا الولاية — والدين العام للولاية وصل اكثر من 750 مليار جنيه سودانى والمركز يتفرج.
ب -لمن تعود ريع الاراضى هل للدولة ام لدولة جيب الامير والكل يعلم فى بورتسودان وولاية البحر الاحمر ان مزادات الاراضى يقوم بشرائها نفر او نفرين معروفين يعملون لصالح الامير الذى يريد ان يحول اراضى الولايه وسكانها عبيدا عنده —اصحى يامركز اصحى
ت -لمن تعود القرى السياحية وما نصيب مواطن الولاية منها ولمن توزع ومن يأخذ السمسرة فيها واخرها قرى ال سعود السياحية (5 مليون دولار كومشن) والتى جعلت الحكومة المركزية ترسل نائب الرئيس على عثمان لمقابلة سلطان بن عبد العزيز فى حضور ايلا لاعلامه انهم تكشف لهم سر قرى الساحل وقصعة ايلا وماخفى اعظم وتكفى المليارات التى اهدرت فى القرى النموذجية والتى وحدها تكفى لاطلاق النار على ايلا.
ث -قضية الابراج بخور ديم الشاطىء ومفوضية التنمية واعادة تاهيل الخور الذى لم يكلف مليارا ودفعت فيه اكثر من خمسة عشر مليار .. اما سور المبنى فتكلفته 27 مليار بالتمام والكمال واموال المواطنين التى اكلت .. وماذا يستفيد مواطن الشرق المسكين من هذه الابراج ياسادة الخرطوم (برج بيزا بورتسودان)
ج -ما هى حكاية سوق المواسير ببورتسودان الخاص بالبنوك واين ذهبت الاموال الضخمة بالمليارات هل اكلتها السيول .بنوك امدرمان الوطنى —التنمية الصناعية —المزارع-التنمية التعاونى الاسلامى — الادخار -.....ووزير ماليته ونائبه تدرج من وظيفة عامل فى مسدس طلمبة بنزين..مرورا بطبلية خضار..ثم كاتب اذونات الوقود ووصولا لوالى مكلف ما اتعسك يااايلا واتعس البجا ليحكمهم الكرادى الذى لا مؤهل له!!!!
سادسا: ماهو سر العداء المستفحل فى نفس ايلا والى ولاية البحر الاحمر تجاه ابناء المنطقة المتعلمون واصحاب الشهادات .. لمصلحة من يعادى ايلا كل صاحب شهادة او اسم او اسرة عريقة فى هذه الولاية .. لماذا دائما يريد ان يحط من مكانتهم ومساهمتهم ودائما يتحدث عنهم بالسوء ويقول دائما وعلى طول:
ما عندنا كوادر فى الولاية وشرق السودان!
سابعا: لماذا يعادى كل القيادات السياسية والاهلية امثال الشيخ الجليل ابوعلى مجذوب ابوعلى وال ترك والناظر على محمود والسيد \ موسى محمد احمد ود. هساى عاولى على والمهندس| محمد الامين كباشى عيسى ود. حسن ابوعائشه والمهندس\ ابراهيم محمود والمهندس \ ابراهيم الامين ونسيبه الدكتو\ حامد محمد ابراهيم وكل قيادات القبائل بالولاية والقيادات الشابة من ابناء الولاية والمنطقة وكل المهنيين من اطباء ومهندسين واقتصاديين ورجال قانون من المستنيرين واصحاب الراى ولا ننسى عداءه الجارف للمراة (ما اكرمهن الا كريم وما اهانهن الا لئيم) وجعل على راس النساء احدى عواجيز المدينة وشهادتها اكمال المرحلة الوسطى ... اكمال المرحلة الوسطى.... والدولة تتحدث عن ثورة التعليم العالى؟؟؟؟؟
ثامنا: عداءه اللامحدود لكل ابناء دفعته من قيادات الشرق امثال — عثمان شيبه- الامين الطاهر — ابوفاطمة بيليه-عبد الله شنقراى — عبد الله ابوفاطمة- م. حامد وكيل- م. هاشم طاهر شيخ طه- د. حامد ابوفاطمة — اللواء محمد احمد اونور.
تاسعا: عداءه لرحمه وابناء عمومته وأشقائه وأصهاره وخير مثال (الدكتور\ حامد محمد ابراهيم) وزير التعليم العام السابق الاتحادى وشقيقه عبد الله ايلا واخوه موسى (دبايوا)
عاشرا: وسؤالنا الاخير للفقير \محمد طاهر ايلا الذى تربى تحت احضان صندوق أبناء البجا والمنحة المالية من جامعة الخرطوم ... من اين جاء بهذا المال الضخم من الثروة التى فاقت 300 مليار جنيه (ما اعلن عنه حسب قانون الانتخابات 2009 فقط 48 مليار جنيه) ويمتلك من الاراضى والفيللا والمزارع والمصانع والمخازن داخل وخارج السودان...
من اين لكم هذا يا عبدنا الفقير؟؟؟؟؟؟؟

عاشرا: ايلا يعانى من عقدة الدونية وهو مرض نفسى انظر كيف يسمى اعماله مزرعة النبلاء لانتاج الدجاج والبيض .. مصنع الباشا للطحنية... مصنع العظماء للثلج والتخزين .. وطلمبات (قادرة) للوقود المنتشرة بالعشرات فى الولاية .. فانظروا لروح الرجل الاقطاعية واخرها استراحة الزعيم بمدخل جبيت –طريق العقبة.

الحادى عشر: هل سمعت بالابن ياسر السر فزع الذى كان يعيش على عطية الانجليز والدعم الاجتماعى (بند العطالة) لسنين طويلة .. والان يمتلك القرار والمال فى هذه الولاية واسألوا مهرجان الثقافة 2010 كم دخل جيبه ما يفوق الخمسمائة مليون جنية نقدا وهو يدير امر الثقافة التى لا يعلم عنها شىء (لا حول ولا قوة الا بالله) ... وهل سمعتم بعوض حاج على واخوانه وقهوة سوق ابوحشيش وعربة (اشكال والوان)والتى فجاة تحولت لخط ملاحى يديره الشيخ (الوقور) العارف بالله !! الماحى حاج على وهل سمعتم بالجهلول الكبير محمد البصيرى ففرق السعر من اعمدة الكهرباء التى دخلت جيب ايلا والبصيرى (22 مليار جنية سودانى بالتمام والكمال) – انا لله وانا اليه راجعون.
الثانى عشر: أستقبل يا أودس انت واخوانك الوالى الهمام الظالم \محمد طاهر ايلا وتقبلوا دعوة اهل بورتسودان بتكريمه بدعوة عشاء على ظهر اليخت الولائى الراسى على شعب السويدى قبل ان يغرق .. والعشاء تم جمع امواله من عيال الزعيم .. تعال ومعك اخرين.
وسؤالنا المحورى هل كل الحاضرين لاستقبال واليكم من المنافقين والمنافقات يستقبلونه بكل رضاء .. وهل الدعوة وجهت لابناء سلالاب مربع(6) و(5) والثورات ودا ر السلام ودار النعيم وديم سواكن والكسارات .. وكل الغلابة رافعى الايادى شاكين واليكم المريض للقدير الجبار المنتقم..
وختاما:
اين موقع اهل الولاية واهل الريف كمجتمع وعنصر بجاوى من كل هذه المسخرة – فاننا ننعى انفسنا لدولة التاريخ التى يراسها ايلا وينوب عنه صبى محطة الوقود ود سر الختم (الذى ما كان يحلم بان يكون رجل دولة فى يوم من الايام) احشفا وسوء كيلة يا ايلا..
ويا ابناء البجا توحدوا جميعا فايلا هذا جاء لسحقكم وافقاركم وذلكم والا انظروا من ينوب عنه الان لا تاريخ سياسى لا تعليم لا شخصية بل خدام لسيديه الاثنين الغائب والحاضر.
واخيرا
قريبا الى مزبلة التاريخ يا محمد طاهر ايلا وزمرته الفاسدة وقريبا جدا باذن الله.

الفساد في ولاية كسلا

تقرير خطير يكشف حجم الفساد بولاية كسلا
المراجع العام: تكرار العجز جاء لإنعدام الرقابة بصورة واضحة

كتب .عمار موسى
صحيفة الوطن

على الرغم من ان ولاية كسلا تعتبر من اوائل الولايات بالبلاد فى تقديم حساباتها للمراجع العام القومى فى وقت مبكر إذ أن الحساب يفترض أن يفصح عن الموارد المختلفة والإستخدامات ، الأمر الذي يعكس النشاط المالى خلال العام إلا ان هناك اشكالية في معالجة تمويل التنمية فيما يخص السندات واوامر الدفع المستديمة التي تمتد لسنوات بعد السنة المالية والتي ينفذ من خلالها

المشاريع الكبرى ، وقد أظهرت الحسابات الختامية للولاية اجمالى عجز بلغ 8 ،7 مليون جنيه وذلك بعد تأثيره بتسويتى المراجعة . واكد تقرير المراجع العام لمجلس تشريعى كسلا والذي تحصلت «الوطن» على نسخة منه انه قد تمت زيادة عجز الفترة بما قيمته 32 مليون جنيه إذ أن التسوية الأولى عبارة عن تعديل رسوم مصلحية تمت تسويتها مرتين ، اما التسوية الثانية فهى عبارة عن مبلغ سدد بالخطأ لحساب الإيرادات بدلاً من حساب الأمانات ، وتابع التقرير الى أن جملة المخالفات المالية للفترة المذكورة ما قيمته 123 ،474 ،45 جنيه وذلك بصرف 26 ،989 جنيه دون وجه حق ، كما أن هنالك ايضاً نحو 25 ،500 صرفت لأفراد ، وجاء عجز الخزينة بمبلغ 23 ،488 جنيه وازالة عهد بقيمة 16 ،848 مليون ، فواتير مبدئية 22 ،119 ، فيما جاءت الأخطاء فى بند الصرف بـ8 ،193 جنيه وعدم تقديم مستندات 12 ،744 بجانب تأخير فى التوريد بمبلغ 2 ،584 حيث بلغت جملة المخالفات للفترة أعلاه مبلغ 21.469.138 جنيه فيما كانت فى العام السابق 168 ،509 ،99 جنيه بنسبة نقصان بلغت 17% وقد إحتل بند صرف مبالغ دون وجه حق إحتل اكبر نسبة ، حيث بلغت 20% من جملة المخالفات ، وكان لوزارة الشؤون الإجتماعية أعلى نسبة وبلغت 29% واما مخالفات الدستوريين فقد شكلت نسبة 16% من الإجمالى «وزراء ودستوريين» وهى تتمثل فى المخصصات لبعض الدستوريين بصورة مزدوجة خلال عام 2006م وقد قام البعض بالتوريد الفوري مباشرة والبعض الآخر يتم السداد في شكل أقساط شهرية.

هذا وقد بين تقرير الوحدات التى تمت مراجعتها خلال الفترة من 2007/9/1م .2008/8/31م بأن جملة حالات الإعتداء على المال العام قد بلغت 62 ،367 ،91 مليون جنيه وكانت بعجز فى المخازن بـ48 ،574 ،91 بالإضافة لعدم توريد إيرادات بمبلغ 11 ،508 ،50 ، وتزوير فى المصروفات بـ2 ،284 ،50 واتضح ان حالات الإعتداء على المال العام من حيث النوع بالوحدات الولائية التى تمت مراجعتها قد أنحصر فى بند عجز مخازن وذلك بنسبة 78% من الإجمالي ثم تليه عدم توريد في بند الإيرادات ، ثم تأتي ظاهرة التزوير فى مستندات الصرف بنسبة 4% كأقل نسبة من الإجمالى.

ومن حيث الوحدات فقد كانت حالات الإعتداء على المال العام خلال العام 2007م فقد بلغت فى هيئة مياه الشرب 48 ،574 ،91 وهى قد شغلت اعلى نسبة بلغت 78% من الإجمالى والتى تتمثل فى قيمة المواسير التى تم ضبطها محملة بعربة تجارية متجهة الى الخرطوم وتليها عدم توريد ايرادات بمبلغ 11 ،508 ،50 بمستشفى كسلا التعليمى فقد مثل نسبة 18% من الإجمالى والتى تتمثل في تزوير بعض اشعارات توريدات البنك ، بينما بلغت قيمة التزوير فى المصروفات 2 ،284 ،50 غير أن محلية همشكوريب قد مثلت نسبة 4% من الإجمالى كتقرير مبدئ ومازالت المراجعة مستمرة وقد تركزت حالات الإعتداء على المال العام بهذه المحلية فى استخراج كشوفات مرتبات بأسماء معلمين قد تم نقلهم إلى مواقع اخرى وقد إستخرجت لهم صرفيات وهذا قد تم إسترداد مبلغ 13 ،793 جنيه من الإجمالى ، الى ذلك كشف التقرير انعدام الرقابة بصورة واضحة فى الخزن حيث تكررت حالات العجز في الخزن المختلفة ، كما حدث فى كل فى وزارة التخطيط العمرانى ومحلية همشكوريب والهيئة العامة لمياه الشرب.

مضيفاً أن هنالك قصوراً فى بعض الوحدات على متابعة المرتبات من حيث المراقبة الدورية حيث تمت ازدواجية فى الصرف بين محليتى همشكوريب وتلكوك وذلك بعد استخراج آخر صرفيات من الأولى وأستمر فى الإثنين معاً .كما أن المخزونات لا تجد المتابعة والرقابة المحكمة حيث تم ضبط مجموعة من المواسير تسربت من مخازن هيئة مياه الشرب فى طريقها الى لخرطوم. هذا الى جانب ضعف الضبط ومتابعة الايرادات فى بعض الوحدات الشئ الذي ادى الى حالة إعتداء على المال العام بمستشفى كسلا التعليمى ، وفى غضون ذلك فقد اوصى مدير جهاز المراجعة القومى بولاية كسلا محمد الحسن على ابو قرون بمعالجة الإحتياطي الممركز بوزارة المالية وتشغيل دور الحسابات فى القيام بالتمويل عن طريق الصكوك والسندات لمشاريع التنمية.

وحسم امر مراجعة شركة تكروف التى تقدم حساباتها للمراجعة منذ يونيو 2006م ومتابعة الخزن حسب ما نصت اللوائح ومراقبة المرتبات بين الفين والأخرى تأكيداً من الشخصيات الحقيقية الطرق.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=13693

الفساد في ولاية شمال دارفور

انتفاضة ولاية شمال دارفور

بارود صندل رجب المحامي

16/12/2009

توالت الأزمات على إنسان دارفور تباعاً وصدقت المقولة أن المشاكل لا تأتى فرادى وإنسان دارفور بصفة عامة وشمال دارفور بصفة خاصة يقاوم ويجتهد للتغلب على هذه الأزمات بكل قوة وعزيمة وإصرار وقد علمته التجارب كيف يقهر الصعاب ويتجاوز المشاكل فهو لا يستلم بل ينام بعين واحدة ويتقى بالأخرى المنايا النازلة عليه فى كل حين فبجانب ما تحمله الناس من أثار الحرب التى اندلعت فى دارفور وأفرزت واقعا جديداً مؤلما ابتلوا أيضا بقيادات ما كان لها أن تظهر أصلا فضلا عن قيادة الناس لولا الظروف التى القت بكلكلها على مجمل الأوضاع فى دارفور ، هذا زمن المهازل الذي اختلط فيه القيم والمعايير يقدم الجاهل ويؤخر العالم ، يرفع وضيعاً ويخفض شريفاً ، يسود السفيه ويتجاهل التقى الورع ..... اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه..... فى ظل هذه الأوضاع البائسة طاب للحاكمين الأمر فظنوا لسوء تقديرهم وقلة فطنتهم أن إنسان دارفور قد استكان وسكنت ثورته إلى الأبد أعمتهم السلطة أن فاشر [أبو زكريا] لا يمكن أن تيأس أو تقنط لان هذا طبعها يأبي عليها ذلك والطبع يغلب التطبع ، فها هو نذر الثورة يطل برأسه.

ففى خلال الفترة السابقة ظهرت أمارات تدل على قرب هذه الثورة ، وزع بيان فى الفاشر على نطاق وأسع يناشد أهل دارفور ويحثهم على نبذ الأحزاب السياسية والانضمام للحزب الحاكم لمبررات ساقها البيان ، الغريب أن هذا البيان وبالرغم من أن ظاهره لا يوجد ما يخالف القانون ولكن مصدره لم يشأ أن يمهره بتوقيعه أو حتى بصفته وهذا وحده ينهض دليلاً على عدم صحة ما جاء فى هذا البيان وأن نسبة هذا البيان إلى مصدره يمثل وصمة عار [والشينة منكورة] و لا أحد مهما كان يقبل العار ، أنتظر الناس رد الفعل لهذا البيان اليتيم فلم يطل الانتظار وجاء الرد صاعقا مزلزلا ببيان يتحدث عن فساد الوالى هذه المرة بالأرقام والأسماء وهى مزهلة بالرغم من أن الفساد المستشري فى جسد السلطة صغيرها وكبيرها وبشهادة المراجع العام لجمهورية السودان عظيم ، ولكن الجديد هذه المرة أن خرج الهمس إلى العلن فأصبحت الكرة فى مرمى السلطة هل تصم أذنها أم تدفن رأسها فى التراب لئلا تري الحقائق المرة ؟ لائحة الاتهامات بالفساد فى مواجهة الوالى طويلة ، امتلاك عدد مقدر من العمارات فى عاصمة البلاد وفى مواقع مميزة ، منطقة المهندسين [أم درمان] والجريف والأزهري والرياض [الخرطوم] وعمارة بكافوري [بحري] امتلاكه لعدد(14) أربعة عشر عربة (zy)تجارية و خمس عربات باسم زوجته المصونة بعضها مؤجرة لحكومة الولاية . تحويل خمس عربات لاندكروزر لمصلحته الشخصية ، وأشياء أخري مخجلة لا سيما فى ظروف الولاية المعلومة للدانى والقاصى هذه المعلومات التى توفرت من جهة غير معلومة وأغلب الظن أنها سربت من عناصر قريبة الصلة بالسلطة و بغض النظر عن الغرض والهدف من وراء هذا النشر فأن الكرة أصبحت فى مرمى السلطة هل تتجاهل هذا الأمر أم أنها تقدم على فتح تحقيق حول صحة ما ورد بالبيان تبرئة لساحة الوالى والحزب الحاكم ووضع حد لمثل هذه الاشاعات المضرة لا سيما أن الحكومة تتحدث دائما حين يواجه بالفساد بالدليل القاطع وأن لا يرمى الناس بالبهتان ليس حراما أن يتملك المسئول أموالاً ولكن أن تظهر عليه علامات الثراء الفاحش وهو فى السلطة مع علم الجميع افتقاره لمثل هذه الثروة لا من ماله الخاص أو ورث من أحد زويه أو من أي مصدر كان قبل ولوجه السلطة.

المجتمع السودانى مفتوح على الآخر كل يعرف أصله وفصله ومبتدأه ، ومع أننا لا نستبعد أن لله عباداً اختصهم بكرامات بتقواهم يرزقهم من حيث لا يحتسبون ولعل الوالى من هؤلاء !!!.....وأن لم يكن هذا فربما يكون مصدر المال من الدجل والشعوذة والتنزيل بواسطة السفلي والعلوي وهلمجرا..... أصبحت هذه البلاد تعج بأشياء ما انزل الله بها من سلطان ولا حول ولا قوة إلاّ

بالله ..... مع وضع كل هذا فى الاعتبار ظناً وأن بعض الظن أثم أن وزارة العدل الاتحادية المنوطة بها حسن تطبيق القانون وإقامة العدالة ومحاربة الفساد تقدم على التحقيق حول ما اثارته البيان وهو أمر سهل ولكن لا حياة لمن تنادي . لعلم القارئ أن هنالك إدارة فى هذه الوزارة مسئولة من إقرارات الذمة للسادة الكبار ، تحرر حين تعيينهم وأدائهم القسم بكل ما يملكونه من عقارات ومنقولات ويضاف إليه كل ما حازوه وهم فى السلطة وحسب علمنا لم يتم نشر هذا الاقرار لا بناء على طلب المقر لا ثبات طهارة يده عند مغادرته السلطة أو حتى من السلطة المختصة مع أن الخارجين من السلطة كثر وبطبيعة الحال لم يخرجوا من السلطة كما دخلوها إلاّ قليلا.....

الحديث عن الفساد ذو شجون فكل المجتمعات فى العالم تعانى من وباء الفساد بقدر أو أخر والقضية التى تشغل بال الجميع ليست فى وجود قدر من الفساد إنما حجم الفساد وأتساع دائرته إلى الدرجة التى يهدد المسيرة التنموية بجانب أثاره فى نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد ، لم يعد الفساد مجرد اساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص ولا استغلال الوظيفة فى تعين الأقارب ، كان فى السابقة أن يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها أو ابتزازها لتسهيل عقد أو إجراء طرح عطاء أو تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب علي متنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، أصبح الفساد الآن سرقة أموال الدولة مباشرة ولا أحد يسأل فضلا عن المحاسبة..

صغار الموظفين الذين يعجزون عن بناء منزل عادي لو أدخروا كل دخلهم مدة حياتهم الأن يبنون القصور فى ارقى أحياء الخرطوم التى ظهرت فجاءة كالنبت الشيطانى ويبلغ بهم الجراة أن يقيموا الاحتفالات فى افتتاح هذه القصور ويدعون لها كبار المسئولين ليقصوا الشريط التقليدى أيزانا بشغل القصر وبالأمس القريب حدثنى أحد كبار رجالات الدولة السابقين وهو قامة علمية وقد شغل مواقع سياسية واقتصادية داخل وخارج السودان وزار بلدان كثيرة ووقف على بل دخل قصوراً عدة وقد تحث الينا بحسرة عن ما شاهده بأم عينى رأسه من قصر فخم فخيم لم يره طيلة حياته رغم إسفاره الكثيرة ومعرفته برجال الأعمال والسياسة وزاد من دهشته أن صاحب هذا القصر مجرد ضابط بالقوات المسلحة على هذا لا تندهش أن يمتلك والى هذه الأشياء البسيطة لسنا طوباويون ومثاليون أن نقارن هؤلاء الحكام فى زماننا هذا بقامات سامقات بلغوا من الكمال الإنسانى مبلغاً عظيما ولكن نذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ، فهذا عمر بن الخطاب يقسم مال بيت المال يوما فدخلت ابنة له وأخذت درهما واحداً .. من المال فنهض عمر فى طلبها حتى سقطت الملفحة من احد منكبيه ودخلت الصبية إلى بيت أهلها تبكى وجعلت الدرهم فى فيها فأدخل عمر أصبعه فاخرجه من فيها وطرحه على الخراج وقال [أيها الناس ليس لعمر ولا لآل عمر إلاّ ما للمسلمين قريبهم وبعيدهم ، الله أكبر أنحن أناس وهم أناس شتان بين الثري والثريا.

قال صلى الله عليه وسلم حين بعث عبادة بن الصامت إلى الصدقة [اتق الله يا أبا الوليد لا تجئ يوم القيامة ببعير تحمله على رقبتك له رعاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها ثواج فقال يا رسول الله أهكذا يكون قال نعم والذى نفسى بيده إلاّ من رحم الله] كم منا يأتى يوم القيامة يحمل عمارته بل عماراته ومزارعه ومصانعه أنه لحمل ثقيل فى يوم عظيم ، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم ، أن الفساد يؤثر سلبا فى أمن واستقرار الدول ويقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون ويكمن العلاج في توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة والإصلاح الإداري والمالى وإصلاح هيكل الأجور والرواتب مجتمعنا فى حاجة إلى مطاردة وتصفية الفساد والانحرافات والانتهاز فى كل منحى من مناحى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تعود إلى الناس الثقة والإيمان بجدوى النزاهة والشرف والجد فى العمل واعلاء شأن الوطن والصالح العام ، هنالك مفارقات يجدر ذكرها فى أمريكا التي دنت عذابها كل هدية قيمتها[200] مائتا دولار تقدم للرئيس تعتبر هدية مقدمة إلى مكتب الرئاسة وليس إلى شخص الرئيس فأن إراد الرئيس أخذها عند إنتهاء ولايته اشتراها بحر ماله ! فى دولة اسرائيل اعتقل نجل رئيس وزراء اسرئيل الاسبق شارون على خلفية جمع أموال [مال خاص] بطرق غير شرعية لدعم حملة والده فى الانتخابات ، اسحق رابين سبق أن استقال بعد أن اكتشف وجود حساب بنكى غير شرعى لزوجته [فقط] فى أحد البنوك الأمريكية وتلقيها هدية شخصية اعتبرت غير ملائمة وموقع زوجها الرسمي ، ايهود باراك تقدم باستقالته والآن يواجه بلائحة اتهامات طويلة ولن تنتهي إلاّ بمحاكمته وبالرغم من كل هذا فأن دولة اسرائيل

انحدرت من المرتبة العاشرة فى عام 1997م إلى المرتبة (34) في عام 2007م في لائحة أكثر دول العلم شفافية [أين نحن] مفارقة غريبة ومع ذلك ندعى كذبا وبهتانا إننا شعب الله المصطفى!!
قال الرئيس الجزائري فى حالة صدق مع النفس وهى قليلة فى عالمنا الإسلامى واصفا حالة الفساد فى بلاده [أن دولته مريضة بالفساد فهى دولة مريضة فى أدارتها ، مريضة بممارسة المحاباة ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوي الطعون والتنظيمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلاناه ولا رادع] فهل يجرؤ رئيس هذه البلاد لإعلان الحقيقة ؟
البيان الثالث المسمى مشروع لبيك ومصدره على ما نظن بعض أهل الحزب الحاكم من أبناء شمال دارفور صحت ضمائرهم وراعهم ما يشهدون من ممارسات وتصرفات تضر بالولاية وبحزبهم فطرحوا هذه الورقة لبيك يجأورن بالشكوى من سيطرة القبيلة على مفاصل الولاية وظهور طبقة من الحكام سخروا كل الأمانات على قلتها للاستحواذ على السلطة والمال والنفوذ واحتكارهم لأهليهم من الإبناء والزوجات والأشقاء والشقيقات والمريدين مع تهميش الآخرين وفى مقابل هذا يطرحون مشروع لبيك لتجاوز التكتلات القبلية ولا يدعو إلى إقصاء أو عزل أو تهميش أحد ويدعون أهل الولاية على اختلاف قبائلهم وأحزابهم للنهوض بالولاية وتعزيز الوحدة وان يحسنوا اختيار الوالي في المرحلة القادمة بحرية وديمقراطية إبعاداً للانتهازيين والوصوليين ومشعوذي السياسة والتعصب القبلى والجهوى .
كما توجهوا أيضا لقيادات الحزب الحاكم حاثين إياهم بحسن الاختيار فى اجتماع شوراهم لوالى يقود الولاية فى المرحلة القادمة أنها لحظة الحقيقة وصحوة ضمير نتمنى أن لا تكون هذه الصحوة مجرد كيد وتنافس على كرس السلطة بل مدخلا للإصلاح ولإعادة الأمور إلى نصابها ، القاسم المشترك لكل هذا الحراك فى شمال دارفور أن مصدره بعض منتسبى الحزب الحاكم فشهد شاهد من أهل هذا الحزب ، أما بقية أهل دارفور فما زالوا يراقبون ويدرسون . وهم يعلمون متى ينقضون على عدوهم نصيحتنا للحزب الحاكم أن يسرع فى إزالة هذا الوالى ليذهب فى حال سبيله أن أراد أن يكون له تأثير في دارفور وهذا مطلب أهل الحزب قبل أهل دارفور الصامدون ، يرونه بعيداً ونراه قريباً وما ذلك علي الله بعزيز.

الفساد في جنوب دارفور

بين تقرير المراجع العام واجازة الموازنة بنيالا..حديث لا ينقطع!!..

أجراس الجرية ، تاريخ : الإثنين 02-02-2009 10:16 صباحا
نيالا: نور الدين بريمة

في الوقت الذي كشف فيه تقرير ديوان المراجع العام بولاية جنوب دارفور عن حالات الاعتداء على المال العام للعام السابق ، والتي بلغت 163.223 جنيه ، وعدم تمكن الديوان من مراجعة 28 وحدة حسابية ، من بينها أمانة حكومة الولاية ، تمت اجازة موازنة الولاية لهذا العام والبالغة 421.664.192 جنيه دون اعتراض أي عضو من أعضاء مجلس الولاية ، وهو خلاف لما كان يحدث طيلة الأعوام السابقة ، حيث كان النقاش يحتدم ما بين كتلتي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية التي تتهم شريكها بتخصيص بنود في الموازنات لمؤسسات تعتبرها واجهات للوطني منها (الاتحاد الوطني للشباب السوداني ، اتحاد المرأة ، الدفاع الشعبي) الأمر الذي رفضه الوطني بشدة وقال انها مؤسسات تم انشاؤها بقوانين اتحادية ، ولم يتم الغاؤها ، وليست للولايات علاقة في ذلك ، وأبان الوطني أن الموازنة تم اعدادها بنظام حديث يختلف عن سابقاته.

وأوضح مدير ديوان المراجع العام بالولاية بهاء الدين احمد بهاء الدين ان نسبة الـ65% من جملة المال المعتدى عليه هو من نصيب هيئة اذاعة وتلفزيون الولاية ، وأشار مدير ديوان المراجع العام الي الاعتداء على عدد 150 جوال سكر من مفوض العون الانساني بالولاية وان 25% من جملة ايرادات الزكاة تم صرفها على بند العاملين عليها دون مراعاة لاصناف الزكاة الأخرى الشيء الذي استنكره عدد من التشريعيين بالولاية ووصفوه بأنه خروج ومخالفة صريحة للقرآن الكريم وتساءلوا لماذا لم تتم مراجعة تلك الوحدات الحسابية خاصة أمانة الحكومة ووزارة التربية المعنية بتنشئة الأجيال على الأمانة والمحافظة على المال العام ، وطالبت عضو مجلس الولاية عن الحركة الشعبية حواء عبد المطلب بضرورة مراجعة عمل مفوضية العون الانساني ومعرفة الى أين تنهب المنح والهبات والأموال التي ترد الى المفوضية وأين تصرف ؟ ونوَّهت الى قيام جهاز لمكافحة الفساد للحد من حالات الاعداء على المال العام وشدد عدد من الاعضاء في جلسة المجلس التي قدمت فيها تقرير ديوان المراجع العام الى مراجعة صندوق دعم المصالحات القبلية وضبط الأرانيك المالية التي لا علاقة لها بأورنيك 15 المالي خاصة تلك التي تجمع بها أموال المواطنين بواسطة بلدية محلية نيالا من دون وجه حق ، الى جانب مراجعة صندوق التأمين الصحي واستغربوا لماذا ذكرالتقرير اسماء البعض وشهّر بهم فيما ترك آخرين ولم يذكر اسماءهم ، في اشارة الى ذكر اسم مفوض العون الانساني بينما لم يُذكر اسم المدير التنفيذي لمكتب الوالي.

الى ذلك صادق اعضاء مجلس الولاية التشريعي على موازنة الولاية البالغة 421.664.192 جنيه من دون اعتراض من أي عضو خلافاً لما كان يحدث في الموازنات السابقة بين كتلتي الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني وأبدى رئيس كتلة الحركة الشعبية محيي الدين اسماعيل محمد اعجابه بالموازنة وقال لـ(أجراس الحرية): ان الموازنة تم اعدادها بصورة حديثة وخلت من تخصيص بنود في الموازنة لواجهات المؤتمر الوطني ، لذلك فانها موازنة طموحة وستحقق تطلعات الجماهير ، مشيراً الى ان المجلس أجرى عدداً من التعديلات على الموازنة وصلت في بعضها نسبة الـ50% منها رسوم الأراضي الزراعية ورسوم المحاصيل الزراعية (الفول السوداني ، السمسم ، الكركدي) وتخفيض رسوم شهادات الميلاد وشدد محمد علي ضرورة انشاء نيابة لحماية المستهلك وتشكيل محاكم للعوائد والرسوم الخاصة بقانون المخالفات المالية بدلاً عن محاكمة الناس عن طريق النظام العام وطالب بانشاء ادارة جديدة للمخزون الاستراتيجي وتفعيلها وفصل الازدواج في الموارد المالية بين الولاية والمحليات على الرغم من تخصيص نسب مقدرة من الايرادات التي زادت بنسبة نمو (4%) عن العام السابق فيما انخفضت المنح والهبات الى 14% بنسبة 8% عن العام السابق بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقرر المجلس التشريعي توفيق أوضاع الادارة الاهلية والقابلات والمؤذنين والأئمة ومنع الجهاز التنفيذي من تعديل قانون الموازنة إلا بعد الرجوع والموافقة من المجلس في اشارة الى تعديل موازنة العام السابق دون الرجوع الى المجلس وأشار رئيس المجلس عليان علي بادي خلال ترؤسه الجلسة الخاصة بالموازنة الى تعميم قانون رسوم النفايات بدلاً من حصرها فقط بمحلية نيالا اضافة الى ان المجلس أرجع الخلاف المتعلق بتبعية الخلاوي الدينية لوزارة التربية أم لوزارة الشؤون الاجتماعية للجهاز التنفيذي للفصل فيه رغم استماعهم الى الطرفين وأبان ان الموازنة اتسمت بالواقعية والحداثة واستوعبت الظروف الاقتصادية واتفق معه رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس محمد العاجب اسماعيل (المحامي) وزاد بالقول ان الموازنة جاءت مواكبة وملامسة لرغبات المواطنين التنموية من صحة وتعليم وخدمات الكهرباء والمياه ، وأضاف ان نسبة 40% من الموازنة تم تخصيصها للتنمية فضلاً عن تضمينها للمشروعات المستمرة خاصة تأهيل البنى التحتية للتعليم في مرحلتي الأساس والثانوي وتخصيص مليون جنيه (مليار سابقاً) لدعم جامعة نيالا وتخصيص نسب أخرى مقدرة لاكمال مشروعات الطرق والاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين ورفع قدراتهم وتابع (تم تفريغ حوالي 143 من العاملين للدورات والكورسات المتقدمة حتى خارج السودان ، مشيراً الى تخصيص الموازنة نسبة 30% للنازحين وما يتعلق بعودتهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم وحول رده على اتهام الكثيرين بان غالبية الموازنة تذهب الى المحور السيادي وتتعلق بمخصصات عدد من الدستوريين مما تحد من عمليات التنمية نفى العاجب ذلك الاتهام وقال لـ(أجراس الحرية) ان ذلك ليس صحيحاً لأن ما هو قائم من مؤسسات خدمية بالولاية يدحض ذلك الزعم حيث تم اضافة 6 مستشفيات و12 مدرسة و22

محطة مياه وتأهيل أخرى بمحليات الضعين ، عديلة وبرام ووصف تقرير المراجع العام بالشفافية والايجابية وهو أمر مطلوب ويؤكد سيادة حكم القانون .على حد تعبيره .مما سيعمل على تقليل فرص الاعتداء على المال العام إلا انه اشار ان اللجنة الاقتصادية لم ترفع تقريرها الخاص بتقرير المراجع العام للمجلس رغم احالته مؤخراً ودعا الجهازين التنفيذي والتشريعي الى الاستفادة من الاجماع حول اجازة الموازنة وانزالها على أرض الواقع والعمل على تلافي اي قصور يواجه عمليات التطبيق التي اعتبرها عدد من ذوي الدخل المحدود استطلعتهم (أجراس الحرية) انها تمثل حجر عثرة واعاقة لعمليات التنمية الحقيقية وتعمل على فتح فرص الاختلاسات للمال العام سيما وان محاسبة ومحاكمة المعتدين على المال العام ظلت وستظل حبيسة الادراج ما لم تتم تفعيل آلياتها وعدم ترقية او تعيين كل من يثبت تورطه في عمليات الاختلاس وإلا سنظل نتساءل كيف يستقيم الظل والعود أعوج ؟! ودعوا القائمين على أمر حماية المال العام باتباع القول بالعمل وحماية أموال المواطنين بصورة حقيقية حتى تسهم في الاستقرار والتنمية وتعيد النازحين الى قراهم وطالبوا بشدة عدم زيادة الرسوم والاعباء على المواطنين وطالب رئيس اتحاد عمال الولاية مصطفى حكومة الولاية بانفاذ منشور زيادة أجور العاملين للعام 2008م علاوة على اعطاء العاملين متأخراتهم المالية البالغة 6 ملايين جنيه لعامي 2006 و2007م الأمر الذي التزم به وزير المالية آدم محمد آدم. وجدد التزامه بتوفيق أوضاع الأئمة والمؤذنين والادارة الأهلية والقابلات وذلك بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة ، وأضاف سنلتزم أيضاً بالتعديلات الواردة في الموازنة التي صادقها مجلس الولاية التشريعي وأبان ان الموازنة خصصت 199 مليون عبارة عن مرتبات العاملين والتي سميت بتعويضات العاملين ، وخصصت ما يعادل 168.616.000 جنيه لاقتناء الأصول غير المالية المعروفة سابقاً بالتنمية فيما تم تخصيص 54.262.63 جنيه لشراء السلع والخدمات والتي كانت تسمى سابقاً بالخدمات وأعرب آدم عن شكره وتقديره للجنتي الاقتصادية والقانونية خلال التداول وصولاً الى الموافقة باجازتها نهائياً.

الفساد فى ولاية غرب دارفور

تشريعى غرب دارفور يقاضى وزير الدولة بمجلس الوزراء

أجراس الحرية ، الثلاثاء 05-01-2010

الجنينة: صباح أرباب

كشف عن مخالفات فى عقود مشروعات النهضة الزراعية

تشريعى غرب دارفور يرفض بيان وزير الثروة ويمهله حتى الأحد للمثول

رئيس لجنة الزراعة: تعاقدات مع شركة غير متخصصة وبدون شروط جزائية

أمهل مجلس تشريعى غرب دارفور وزير الثروة الحيوانية بالولاية حتى الأحد القادم للمثول أمام المجلس الذي رفض بياناً للوزير وطلب مثوله لمساءلته حول أموال النهضة
الزراعية دون أن يتمكّن من ذلك منذ ثلاثة أسابيع ، فى وقت كلف فيه المجلس مستشاره القانونى لرفع دعوى قضائية ضد وزير الثروة الحيوانية السابق بالولاية ، وزير الدولة بمجلس الوزراء ، علي مجوك المؤمن ، بشأن مخالفات في عقود أُبرمت إبّان توليه الزارعة الولائية.
وفيما استنكر المجلس عدم مثول الوزير أمامه لوّح باتخاذ اجراءات لم يكشف عنها بحق الوزير حال عدم مثوله الأسبوع القادم ، واعتبرت رئيس لجنة الزراعة والثروة الحيوانية بالمجلس زبيدة آدم احمد تصرف الوزير (تحايلاً و عدم رغبة في المثول) و قالت في حديث لـ(أجراس الحرية) إنّ المجلس يريد توضيحات حول ملابسات ذات صلة بأموال النهضة الزراعية.
وطالبت اللجنة التي شكلها المجلس للرد على بيان الوزير حول مشروعات النهضة برفض بيان الوزير وإعادته للوزير و طلب مثوله ،

وشددت على ضرورة استرداد أموال النهضة بطرف شركة (النترة) لتكنولوجيا المياه التى تعاقدت معها الوزارة لتنفيذ مشروعات بنى تحتية ، وعبرت اللجنة المشتركة المكونة من لجنتى الزراعة والشؤون المالية عن أسفها من عدم تمليكها المعلومات الصحيحة حول المشروعات ونفقات صيانة العربات بواسطة الوزارة ، وأشارت إلى أن العقود التى أبرمتها الوزارة خلت من الشروط الجزائية على الشركة المتعاقدة وعدم اتباع القواعد العامة فى طرح العطاء علاوة على عدم وجود كراسة مواصفات هندسية للمشروعات ، و طالبت اللجنة بتشكيل لجنة ولائية لحصر المشروعات غير المنفذة فى العقد و العمل على معالجة الخلل الإداري بالوزارة و التركيز على تطبيق جزاءات على الشركة واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة حيالها.
فى السياق شككت رئيس لجنة الزراعة بمجلس الولاية التشريعى زبيدة أحمد فى المقدرات الفنية والمهنية لشركة (النترة) وقالت إنّها غير متخصصة فى المشروعات التى تعاقدت عليها مع الوزارة ، و أوضحت أنّ اللجنة المشتركة ستكشف تجاوزات وصفتها بالجريئة و الخطيرة و تابعت (تجاوزات قد لا تخطر على البال) و أضافت أنّ المجلس كلف مستشاره القانونى برفع دعوى قضائية ضد وزير الدولة بمجلس الوزراء ، وزير الثروة الحيوانية بالولاية سابقاً على مجوك المؤمن والذي أبرمت العقودات فترة توليه الوزارة.
وتشير (أجراس الحرية) إلى أنّ مجلس الولاية التشريعي ظلّ يلاحق الوزارة حول مشروعات و أموال النهضة الزراعية منذ يوليو المنصرم .

الفساد في ولاية شمال كردفان

قراءة أولى فى صفحات تقرير المراجع العام بولاية شمال كردفان

التجاوزات المالية بلغت أكثر من (12) مليار جنيه وحجم الإختلاسات وخيانة الأمانة بلغت 95% وأستخدام سلطات 99% تبديد المال العام 93%

قدم الأستاذ/نورالدين عطا المنان مدير جهاز المراجعه القومى بولاية شمال كردفان خطابه السنوي للعام المالى 2008م - 2009 م أمام مجلس الولاية التشريعى وقد تناول فى مستهل حدثه الحسابات الختامية والأداء المالى بالولاية وكشف من خلال التقرير حجم الإعتداء على المال العام الذى حدث خلال هذه الفترة وقد شمل خيانة الأمانة لدى المتحصلين والتبديد ، وغيرها ، وتعرض نور الدين إلى حالات الإعتداء على المال العام التى حدثت فى الوحدات الولائية خلال الفترة من سبتمبر 2008 حتى أغسطس 2009م مؤكداً أنها بلغت فى مجملها 12.226.954جنيها حسب تصنيف الحالات في بندي التبديد والحصول على المال العام بغير وجهة حق والتى أوضحها المراجع العام على حسب الترتيب النوعي كالآتي:
1- التبديد بلغ 11.349.329 جنيها بنسبة مئوية 93%
2- الحصول على المال بغير وجهه حق 877.625 جنيها بنسبة مئوية بلغت 7. %
3- من حيث سلطات الحكم فنجد أن الحكم الولائى حاز على النسبة الأعلى وهي 12.109.674 جنيها بنسبة مئوية بلغت 99%
4- الحكم المحلى بلغ 117.280 جنيها بنسبة 1.%
5- بلغت جملة الإختلاسات التى تم تحويلها للمنفعه الشخصية عن طريق خيانة الأمانة أو التزوير مبلغ 239.343 جنيها وقد حدثت جميعها فى الحكم المحلى وفصّلها المراجع كالآتى:
6- خيانة الأمانة 227.214 جنيها بنسبة مئوية بلغت 95%
7- التزوير بلغ 12.129 جنيها بنسبة 5%

وقارن السيد مدير جهاز المراجعه بين إجمالي الإعتداء على المال العام خلال عامي 2007- 2008م في المخالفات المالية

والإختلاسات فى عام 2007م وقد بلغت 5.535.217 جنيها في العام 2008م بلغت 12.466.297 جنيها بإرتفاع بلغ 6.931.080 جنيها بنسبة نموء 125%
ويلاحظ إرتفاع حالات الإعتداء على المال العام فى كل المخالفات المالية والإختلاسات وبلغت نسباً عالية مما يشير إلى تردي عملية الرقابة على العاملين. وقد أورد الأستاذ/ نورالدين ملاحظات هامة فى هذا التقرير حيث أوضح أن بعض الوحدات لازالت توفر الأصناف والخدمات عن طريق الشراء المباشر دون التقيد بأحكام لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م بشأن الشراء والتعاقد والمداولات مشيراً إلى وزارة بعينها. وأشار المراجع العام إلى التصديق بالصرف بناءً على توجيهات شفهيه من المسئولين الشى الذى يتعارض مع القوانين واللوائح المالية ومثال لذلك مكتب التنسيق الخرطوم وطالب بعدم الصرف بموجب التصديقات الشفهيه حسب ما ورد بالمادة 395 من لائحة الإجراءات المالية والتي تنص على (أنه لا يجوز العمل بموجب التصديقات التي تصدر شفاهة من المسئولين لصرف أي مبلغ).

8- تضخم حسابات العهد والأمانات خلال عام 2008م يوحى بقلة الجهد المبذول فى سبيل تصفية مبالغها إذ بلغت نسبة النموء في العهد 172% عن العام السابق بينما بلغت نسبة النموء فى الأمانات 59% عن العام السابق له.
كما تطرق المراجع العام إلى التطبيق الخاطئ لمشروع قانون مخصصات شاغلى المناصب الدستورية والتنفيذية والتشريعية وإمتيازاتهم (تعديل 2005م) وقال أن الدستوريين تصرفوا فى مبالغ مالية دون وجه حق بلغت جملتها 800.521 جنيها ووجه بإستردادها فوراً وإيقاف العمل بالقانون المعدل حيث أنه لم يجاز كما أنه سقط في دورة المجلس الوطني بتاريخ 2006/6/22م.

http://www.alnahoodregion.net/forums/showthread.php?t=1562

الفساد في ولاية شمال كردفان

جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان 285. 954 .270 دينار

صحيفة الايام

بلغت جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان خلال الفترة من العام 2003 وحتي العام 2005 م ،285. 954 .270 دينار فيما بلغت جملة المال المسترد في تلك الفترة 318. 212 .20 دينار جاء ذلك في التقرير الذي قدمه مدير المراجعة العامه بالولاية نور الدين عطا المنان خلال جلسة المجلس التشريعي للولاية واوضح ان هذه المخالفات تمثلت في خيانة الامانة وعجز العهد لدي المتحصلين والحصول علي المال العام بغير وجه والتزوير واضاف ان الديوان يعمل في مهمته القانونية المتمثلة في اظهار الحقائق لرئيس وحدة المراجعه داعيا وحدة المراجعة لاهمية التقيد باللوائح المالية بكافة انحاء الولاية

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506718&bk=1

سرقة تقرير حول العقودات التنموية بجنوب كردفان بوزارة العدل

الخرطوم: السوداني

دعت ولاية جنوب كردفان شريكى الحكم المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لوضع سياسة إصلاح وتقوية للشراكة بينهما لاحداث استقرار بالولاية واعادة ثقة المواطنين فى الحكومة.
وكشف والى جنوب كردفان عمر سليمان خلال المؤتمر الصحفى الذي عقده أمس بالمركز السودانى للخدمات الصحفية عن سرقة تقرير أعده مستشار قانونى من وزارة العدل حول العقودات التنموية بالولاية قبل اطلاع الوزيرعليه بناءً على طلب تقدم به للوزير ، مضيفاً أن التقرير الذي تمت سرقته يستخدم الآن فى المتاجرة به وتوجيه الاتهامات ضده بالفساد المالى بالولاية موضحاً انهم تسلموا من الحكومة السابقة (113) عقد بقيمة اجمالية (50) مليون جنيه ومديونيات على مكاتب المتابعة تقدر بـ(6) مليون جنيه اضافة لجملة من المتأخرات والمرتبات مؤكداً على ضرورة رفع القدرات التمويلية والتنفيذية وتقوية السلوك المهنى مقابل السياسى ، موضحاً أن جملة التفلتات الأمنية بالولاية بلغت فى النصف الأول للعام 2008م (211) حادثاً مشيراً إلى أن المعالجات كانت أقرب للسياسية من الاجراءات الأمنية .
وفى سياق آخر نفى رئيس المجلس التشريعى لولاية جنوب كردفان فى اتصال هاتفى إسقاط أعضاء المجلس لخطاب الوالي للعام الحالي مضيفاً أن المجلس مازال فى مداولة برلمانية للخطاب ولم يصدر أي قرارٍ بذلك كما ورد ببعض الصحف أمس.

http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147534133&bk=1

الفساد في ولاية جنوب كردفان

وزير العدل يتعهد بالتحقيق في تسرب عقودات جنوب كردفان

الرأى العام ، 2008/9/20

أكد الاستاذ عبد الباسط سبدرات وزير العدل انه لم يطلع على التقرير الخاص بعقودات ولاية جنوب كردفان الذى تسرب من الوزارة ، واضاف لـ(الرأى العام) انه علم من المستشار الذي اعد التقرير ان التقرير قد تسرب الى اشخاص بولاية جنوب كردفان هم على خلاف مع الوالى. ويبدو انهم يريدون تصفية حسابات معه. وقال سبدرات ان الوالى عمر سليمان طلب منه انتداب مستشار حدده بالاسم ليقوم باعداد تقرير حول عقودات تمت بالولاية وقد كلفت المستشار بقرار وزاري وقام بعمله كاملاً.. واضاف ان المستشار اعد التقرير ، ولكنه لم يصلنى وبالتالى لم اعرف تفاصيله.وعبر سبدرات عن استغرابه الشديد لكيفية تسرب التقرير قبل ان يصله.واضاف: سوف التقى المستشار واعرف منه كل تفاصيل التقرير وكيفية تسربه وبعدها سأتخذ الاجراء القانونى اللازم.وكان عمر سليمان والى جنوب كردفان نفى فى مؤتمر صحافى الاتهامات الموجهة اليه بالفساد وتوظيف أقاربه فى اطار المحسوبية. وقال انه خاطب وزير العدل بخصوص عقودات التنمية بالولاية البالغة (13) عقداً بقيمة (500) مليون جنيه فى السابق واضاف لها (12) عقداً جديداً وكشف عيوباً فى بعض الصياغات للعقودات وقال انها فتحت باباً للابتزاز. مشيراً الى ان وزير العدل بعث له الاستاذ معاذ تنقو كمستشار لمراجعة العقودات وأعد المستشار تقريره وقال ان التقرير سرق منه قبل ان يطلع عليه وزير العدل.

الفساد في ولاية سنار

سنار ..فساد حكام أم فساد موظفين

جريدة راي الشعب ، 11.8.2009

قال تعالى: ((وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون))) صدق الله العظيم

تعتبر ولاية سنار من أكثر الولايات فقراً للخدمات وأقلها تنمية رغم مواردها الزاخرة وأمكانياتها الهائله وأنسانها المتطلع الى الأفضل فأصبحت سنار اليوم ولاية طاردة تشرد أبناءها أما بالصالح العام وأما بقلة الخدمات فى الصحة والتعليم وكسب سبل لبعيش الكريم فجهرها المزارعون عندما فرضت عليهم رسوم الأرض والمياه وإعسار البنوك ومطاردات قوات الأمن والسجون بدون رحمه ، ،تركها العمال والموظفون المخلصون باسم الصالح العام وحل مكانهم أصحاب الولاء السياسى وجواسيس السلطان والمرتشين وذوى النفوس الضعيفة ، ،هجرها التجار من كثر الرسوم والعوائد والضرائب وسوم المحليات وخلافه ؟؟؟؟ هجرتها العقول لان سنار أقل كثير من طموحهم لانهم أدركوا بأن لاعقل مع الظم والطغيان فكانت لسنار جالية فى كل ولاية نلجا اليها عندما نحتاج لدعم مناطقنا لان أموال الحكومة تصل لكل ما هو مؤتمر وطنى فقط.

لقد عما الفساد بالولاية بما كسب أيدى الناس حتى أصبح الفساد جزءا من التعامل اليومى هناك شركات ومؤسسات طفح فيها الفساد واصبحت رائحته يشمها الجميع ،تسرب الفساد لمكاتب الحكومة فالمواطن البسيط لايستطيع أن يقضى مطلبة دون أن يقدم رشوة أو توصية من شخصية نافذه بالمؤتمر الوطنى فكانت المحسوبية والرشوة والواسطة والتردى والاهمال من سمات الخدمة المدنية (لم نسمع فى يوم من الأيام بان موظفا أو مسؤولا قدم لمحاكمة أو أطلعنا على تقرير المراجع العام ليوضح حجم الفساد! نعلم باننا مهما طالبنا من الحكومة تقديم إستقالتها فانة لن يحدث ذلك لان المؤتمر الوطنى لم يعلم حكامة ادب الأستقاله عندما يخفقون ولكن يعلهم كيف يتمسكون بالكراسى ولو على اشلاء المواطنين .كما لا نطالبهم بان يمشوا بين الناس ليتفقدوا احوالهم ومعاناتهم فهذا شرف لا يستحقونه . . ولكن نطالبهم بان يقللوا من التظليل ويروا من خلال زجاج العربات المكيفة البؤس على المواطنين ، أتق الله سيدى الوالى الظلم ظلمات يوم القيامة ، ان دعوة المظلوم ليس بينها حجاب وبين الله حجاب

الفساد في ولاية النيل الازرق

ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بالنيل الأزرق

الوطن ، الدمازين - أحمد إدريس

2009-09-29

أحمد كشف تقرير ديوان المراجعة القومى للعام 2007م عن ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بولاية النيل الأزرق. وقال مدير جهاز المراجعة القومى بالولاية سيد حسين أحمد ، أمام المجلس التشريعى بالولاية ، لدى إيداعه لخطاب تقرير المراجع القومى ، أن جملة حالات الاعتداء على المال العام مبلغ (1484021) جنيه ، بلغت جملة الاختلاسات مبلغ (17908) جنيه ، تمثلت فى عدم توريد المتحصلات النقدية والتزوير فى المصروفات والايرادات ، وبلغت جملة المخالفات المالية (1466113) جنيه ، تمثلت في تأخير التوريد للمتحصلات النقدية والحصول على المال العام دون وجه حق والتبديد والإسراف. وقال إن المبالغ

المستردة تمثل 2% من جملة المبلغ المعتدى عليه عن طريق نيابة المال العام ، وارتفعت حالات الاعتداء على المال العام إلى 20 حالة عن العام 2006م ، منها 3 حالات استردت مبالغها و17 أمام رئيس الوحدة ، ولم تتخذ فيها أي إجراءات قانونية. وأوضح بأن مشروعات التنمية التى تم تنفيذها لم تطرح فى عطاءات ، وأن جميع الأعمال التى تم تنفيذها تم تعديل عقوداتها بأعمال إضافية وبنسبة أكبر من المسموح به قانوناً. وأضاف أن هناك أعمالاً تم التعاقد عليها وصرف المقدم للمقاول إلا أنها لم تنفذ. كما لم يتم استرداد ما صرف ، وهنالك بعض الأعمال المتعاقد عليها بدأت بسلفيات للمقاولين واجبة السداد إلا أنها لم تسترد ، بجانب عدم الاهتمام بالتنمية والمشروعات التنموية وإهمال الصرف عليها .

الفساد في الصندوق القومى لرعاية الطلاب

إتحاد طلاب جامعة الخرطوم يتهم الصندوق القومى لرعاية الطلاب بالفساد

شن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم هجوماً عنيفاً على الصندوق القومى لرعاية الطلاب ، متهماً اياه بالفساد ، وتشريد الطلاب بعدم تخصيص سكن لهم .
ووجه الاتحاد الطلاب بعدم تسديد رسوم السكن للصندوق على خلفية ازمة السكن التى نشبت بينهم مؤخراً . وهدد رئيس الاتحاد فى مؤتمر صحافى(أمس) ، بكشف اسرار الصندوق ، واصفاً اياه بالمؤسسة الغامضة التى مورست داخلها الاختلاسات والانتهاكات وفتحت ضده الاتهامات الجنائية ، فالاتحاد لن يخسر بدخول هذه المعركة .
وأكد ان الاتحاد سيسعى لخلق رأي عام ومؤسسات ضغط ممثلة فى تجمع الاساتذة والجهات المعنية بحقوق الانسان والصحافة ، فيما اوضح الامين الاعلامى ان الاتحاد قام بطرح المشكلة على القائمين بأمر الصندوق فى اغسطس الماضى ، واتفق الطرفان على تكوين لجنة وساطة ، التى وافقت بدورها على مطالب الاتحاد الا انها لم تتوصل الى نتيجة مع الصندوق .
وقال ان مادفع الاتحاد لطرح المشكلة ، هوالصورة المأساوية للداخليات التى تعانى الاكتظاظ وانعدام الخدمات ، مشيراً الى ان اولوية الجامعة السكن فى الداخليات فى وقت تصل فيه نسبة استيعابهم الى « 25. «%
يذكر ان الاتحاد ركز فى تفاوضه مع الصندوق على عشرة مطالب على رأسها ارجاع الداخليات لعمادة الطلاب ، وتغيير الحرس الجامعى ، ومراعاة عامل السن ، والنواحى الاخلاقية فى ذلك ، الى جانب اشراك ادارة الجامعة في الاختيار خاصة بعد موافقة الجامعة على تحمل تبعات الداخليات شريطة ان توفر لها الدولة «40%» من الميزانية .

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147485435

قضية الاسراف فى مال الشعب ، مديونية موبيتل علي قادة الانقاذ

خبر قنبلة : المديونية بالمليارات !..

إيقاف خدمة«موبتيل» عن جهات حكومية ورسمية ورجال أعمال لحين السداد!..
الخرطوم . «الوطن:«

علمت «الوطن» ان شركة «موبتيل» للهاتف الجوال «قسم الشركات» قد قطعت الخدمة نهائيا وإلى حين السداد عن عدد من

الوزارات والمصالح والرسميين ورجال الأعمال ، حيث بلغت مديونية هذه الجهات لموبتيل أرقاماً فلكية وصلتها بسبب التسهيلات الممنوحة لهذه الجهات والتى تعطيها فرصة شهرين للسداد إلا أن بعضها تجاوز هذه المدة بكثير.
ووفقاً لمصادر «الوطن» فإن المديونية على وزارتين سياديتين بلغت نحو 200 مليار جنيه سودانى كما بلغت مديونية أحد الأجهزة الحساسة 3 مليارات ونصف المليار جنيه سودانى وبلغت مديونية احد رجال الأعمال البارزين 204 ملايين جنيه سوداني وبلغت مديونية شخصية رسمية معروفة 500 مليون جنيه.
وفى حين نفذ إجراء إيقاف الخدمة بصورة كاملة فإن العديد من المسؤولين ورجال الأعمال المعنيين بادروا بالسداد أمس كما ان فريقاً للمراجعة قد وصل من الخارج وهو الذى أوصى بهذه الاجراءات وفقاً للمراجعة التى قام بها.
يذكر ان أقل الشخصيات الرسمية استخداماً للهاتف الجوال على الصعيد الشخصي هو السيد رئيس الجمهورية الذي لاتتجاوز فاتورته الشهرية لهاتفه الخاص ما بين 300 إلى 500 الف جنيه

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=2761

قضية الشركات الحكومية ذات الاسماء الوهمية

صحيفة الوطن ، العدد رقم: 1926 ، بتاريخ 08-10-2008

أشارت بعض الجهات التجارية والقانونية إلى أن بعض الشركات والمؤسسات الحكومية التى تعمل فى القطاعات التجارية المختلفة ، تحمل أسماء أفراد يعملون في هذه الجهات الحكومية ومسجلة بأسمائهم لدى الجهات المسؤولة عن تسجيل أسماء الأعمال والشركات.
يُذكر أن هذه الجهات يعمل بعضها بمئات المليارات ولديها أرصدة فى البنوك ، وقد نشأت بسببها مشكلات تضيع بعضها الأموال العامة بعد أن يظهر للأسماء الوهمية التى تسجل الشركات باسمها ورثاء«بعد طول عمر.«
هذا وكان مثل هذا التصرف قد أدى الى ضياع أموال احد المواقع الحكومية او الحزبية ، لكون أموال هذه الجهة كانت تودع فى حساب شخصى بالداخل والخارج ، الأمر الذي أدى الى رفض الورثة او«الوريثة» إعادة الأموال للجهة التي كانت تتخفى خلف الرجل الراحل« يرحمه الله.«
ومن المتوقع أن يُثار هذا الأمر المالى الخطير بهدف تسجيل كل ماهو حكومي من نشاط تجاري واقتصادي وفي أي مجال كان باسم الجهة الحكومية التي تملكه حقيقةً ..

قضية فساد الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة قصة السقوط من أعلى (1-2)
تقرير المراجع العام:
البنك المروّج استلم «78» مليون دينار دون وجه حق
الشركة تتخلص من عمالها وتتعاقد مع آخرين بمبالغ خرافية
إعداد: عبد المنعم ابو ادريس

قال لى احد المساهمين فى الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة هل تعلم ان الشركة خلال ثلاث سنوات حققت خسائر ضخمة!! وقد وقع عليَّ السؤال كالصاعقة ، فهذه واحدة من الشركات التى كنا نظنها ناجحة ونحن نرى اعلاناتها تملأ اجهزة الاعلام ودورات معارضها تزحم الاجواء ومراكزها التجارية فى اغلب مدن السودان قارب عددها الاربعين مركزاً. استجمعت اطرافى وسألته عن السبب ؟ لكن الرجل رد على سؤالى بصمت وعندما كررته انصرف عنى لشأن آخر. فظللت جالساً قبالته لمدة عشرين دقيقة ولما لم يعد للموضوع خرجت واسئلة كثيرة فى ذهنى رحت ابحث لها عن اجابات ، وهي لماذا انهارت هذه الشركة ؟ ومتى بدأ الانهيار ؟ وهل كان ذلك بسبب سوء الادارة ام الفساد أم أن تضارب المصالح أقعدها ؟

خلفية تاريخية:

فى 12/27-1993م نشأت الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة مملوكة لوزارة المالية السودانية التي تملك «80%» من رأس مالها ، فيما يملك بنك السودان «20.«%

وضمت الشركة فى داخلها مؤسسة الأسواق الحرة التى تأسست العام 1972م ، وهيئة المعارض السودانية 1976م ، وفندق القرين فيلدج ، ومطعم الهابى لاند 1978م. وفى العام 1994م صدر قانون الاسواق والمناطق الحرة ثم أُلغى بموجب مرسوم مؤقت تحت اسم «قانون المناطق والاسواق الحرة لسنة 2000م.«

وفى العام 2001م قررت الدولة تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة. وفي 2002/1/31م عقد الاجتماع التأسيسي وانتخب مجلس ادارتها فى 2-2002/5م.

واشترى مستثمر سعودي «40%» ، وآخرون من داخل وخارج السودان شركات وبنوك وافراد «20%» وتبقى للدولة «40%» ، وكان الطموح ان تحتفظ فقط بـ «25%» ولكنها عادت لترفع اسهمها الى «56.«%

بداية الإنهيار:

يقول تقرير داخلى للشركة عن اسباب تدنى الايرادات شهد العام 2002م انخفاض مبيعات الشركة ومتوسط اجمالى أرباحها ويرجع ذلك الى مواكبة التحولات التى طرأت على الاطار القانونى للشركة وسعياً وراء المزيد من الانتاج الذي شمل اجراءات تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة والاستعداد لهذا القرار من قبل وزارة المالية الذي استنفد وقتاً طويلاً تجاوز العامين مما كان له آثار واضحة على العمل فى الشركة خاصة المجال التجاري فى توظيف اموال الموردين عبر المضاربة.

ويمضى التقرير ليقول بانه فى منتصف 2002م تم الاستغناء عن «164» موظفاً و«109» عمال ، وتواصل هذا الامر ليصل اجمالي ما تم الاستغناء عن خدماتهم «380» فرداً من جملة «1267» فرداً ، عبر الاعلان عن خصخصة الشركة .

أحد مديري الادارات بالشركة فضَّل حجب اسمه خوفاً على وظيفته لان مجلس ادارة الشركة قدم تقريراً للتخلص من «30%» من العاملين بالشركة قدر التقرير حقوقهم بـ «400» ألف دولار اي حوالى مليار جنيه فى ظل هذه الازمة كيف للشركة ان تدفع مليار جنيه وهى تدفع مرتبات منسوبيها بعد انقضاء الاسبوع الاول من الشهر ، كما انها كانت تفشل كل مرة في تحمل صيانة سيارات منسوبيها.

ويمضى مصدري قائلاً إن وزارة المالية اخذت اموال الاسهم عندما تم دفعها وهي تبلغ «22 ،9» مليار دينار منها «7 ،8» اسهم عينية خاصة بوزارة المالية وفقاً لتقرير المراجع العام الصادر فى 2002/8/11م.

وهنا سألته واين المساهم الاكبر فرد بقوله لقد انشغل بقضايا اخرى في بلده الامر الذي جعله لا ينتبه لاستثماره في الشركة انتهى حديث المصدر.

ولكن البعض يقول إن الرجل فرض على الشركة نمطاً معيناً فى العمل ، كما انه دخل فى خلافات مع مديرها العام السابق مما جعله يتقدم باستقالته وتبقى الشركة على مدى عام كامل دون مدير عام ، والآن انتهت فترة العضو المنتدب ويصرف الامر فيها مدير بالانابة. وتلك حكاية سنعود اليها.

كيف أُدخلت الشركة الى غرفة العمليات:
فى يوم 2001-2/11م ابرمت الشركة عقداً مع بنك الاستثمار المالى ليقوم بالترويج للشركة وتحويلها الى شركة مساهمة عامة وكوَّن البنك فريقاً استشارياً ضم الدكتور تاج السر مصطفى وهو رئيس مجلس ادارة البنك ورئيس اللجنة الحكومية للتصرف فى مرافق القطاع العام ، ومعه الدكتور النور خليفة ، ومحمود السر ، وعبد الرحمن جبريل ، وبابكر حسن عبد السلام ، وحامد الامين ، ويس محمد على ، وعمر محجوب على التوم. وكلَّف البنك مجموعة حمدي الاستشارية للقيام بتقييم الاصول الثابتة للشركة فقيمت ارض معرض الخرطوم الدولى بـ «9.547.600.000» دينار دون الاشارة الى قيمة المتر فى تلك المنطقة وكيفية حسابه على الرغم من انها وصفت المبانى الموجودة ولم تشر الدراسة الى مساحة ارض معرض الخرطوم الدولى التى يدخل فيها فندق القرين فيلدج والمطعم الاميري ومساحتها حوالى «50» ألف متر مربع ، المشيد منها «15» ألف متر مربع والبقية حدائق وساحة عرض مكشوف وميادين وتطل على النيل ولا تبعد عن وسط الخرطوم سوى خمسة كيلو مترات.
انتظروا قليلاً فالشركة الماجدة قيمت ارض المنطقة الحرة البحر الاحمر بـ «5.781.640.000» دينار وتبلغ مساحتها «26» كيلومتراً مربعاً على بعد «40» كيلومتراً من بورتسودان على شاطئ البحر الاحمر وبها مبان ومنشآت.
اما ارض منطقة الجيلي الحرة فقد تم تقييمها بمبلغ «1.300.187.500» دون تحدد مساحتها ولا كيف تم حساب سعر المتر في تلك المنطقة.
واجمالاً قيمت مجموعة حمدى الاستشارية الاصول الكلية للشركة بمبلغ «21.766.979.048» مليار دينار.
ثم اضافت على ذلك الموجودات وحقوق المساهمين والارباح والاحتياطي العام لتصبح قيمة الشركة «27.186.914.457» دينار في 2001/5/15م اي حوالى «105» ملايين دولار.
ويقول تقرير المراجع العام الصادر 2002/8/11م بانه تم الاكتتاب فى «88.4%» من رأس مال الشركة بقيمة محصلة من رأس مال الشركة بلغ «22.985.116.000» دينار ، ولكن تقرير المراجعة لاحظ ان عمولة ترويج الاسهم المحتسبة بنسبة «1%» حسب نص المادة «10/ح ب ص» من العقد المبرم بين الشركة وبنك الاستثمار المالى شملت الاسهم العينية المقترحة من وزارة المالية التي لم يكن هناك ترويج لها فعلاً وهى معروفة سلفاً وبلغ حجم العمولة المحتسبة على الاسهم العينية مبلغ «.78.000.000» دينار اي سبعمائة وثمانين الف جنيه للبنك المروّج دون وجه حق على حسب تقرير المراجع العام.
وهناك مكرمة وزير المالية التى اعلنها فى يوم 2002/1/31م عند الاجتماع التأسيسى الذى عقد في المطعم الاميري بانه قرر تخفيض قيمة الشركة من «1 «05ملايين دولار لتكون «85» مليون دولار تشجيعاً للاستثمار في الشركة.
الحرب فى مجلس الادارة:
فى يوم 2002/5-2م انتخب اجتماع المساهمين الأول مجلس ادارة للشركة وهناك دارت الحرب فوزير المالية الذي غادر الوزارة جاء ممثلاً لمستثمر يمنى فى مجلس الادارة.
وبدأ الرجل القوي فى فرض «ناسه» فى الشركة التى لم يمض عام على استغنائها عن «380» عاملاً ليتم تعيين اثنين احدهما بعقد براتب شهري اربعة ملايين جنيه على ان تدفع الشركة عنه الضريبة «انظر مستند رقم 2» وآخر بمبلغ اربعة ملايين وستمائة الف جنيه وبذات فئة التأمين الاجتماعى وذلك اعتباراً من 2004/4/1م في حين ان مرتبات العاملين بالشركة وبمختلف تخصصاتهم في اعلاها لا تصل الى مليون جنيه شهرياً.
قصة أغرب من الخيال:
فى مايو الماضى كانت شركة القرين فيلدج ليموزين تريد شراء عشر عربات كورلا لتضمها لاسطولها وتمت العملية دون عطاء ولا حتى عبر لجنة المشتريات التى تجتمع اسبوعياً وهى تتكون من ستة يمثلون ستة اسماء اعمال زائداً المدير العام والتجاري ، وانما اشارت استمارات المشتريات الصادرة فى يوم 2005/5/29م بان الشراء تم بالتمرير على اعضاء اللجنة ورغماً عن ان هذا الامر متعارف عليه داخل الشركة ولكنه يخالف طريقة المشتروات الحكومية التي تفاضل بين ثلاث فواتير.

والعجيب فى الاستمارة انه لم يوقع عليها المدير العام بالتصديق فى اعلاها كما هو متبع ولكن المدير التجاري وقع بالانابة عن المدير العام ، وامر بالدفع الفوري لجملة الفاتورة البالغ «139» الف دولار على الرغم من ان عرض الشركة البائعة للعربات قال بالدفع بعد شهر من استلام العربات مما جعل احدى الموظفات التى لديها توقيع على الشيك بتعليقها بالافادة عن تاريخ الاستلام واشارة اخرى الى ان الدفع يتم بعد شهر من الاستلام ولكن رغماً عن ذلك امر الرجل الذي بيده التصديق الدفعيات للاجراء الآن وذلك بتاريخ 2005/5/31م «انظر مستند رقم 4.»
فانظر لما خالفته هذه الاستمارة ، اولاً الشراء بالتمرير دون اجتماع لجنة المشتروات الاسبوعى ثم الدفع خلافاً لعرض الشركة البائعة التى تريد استلام استحقاقها بعد شهر من استلام العربات. واذا تم الدفع على هذه الطريقة كان يمكن ان تسهم فى دفع المبلغ ثم التوقيع باسم المدير العام بالانابة فى ظل غيابه.فى الحلقة القادمة نحدثكم عن كيف تسرَّب «12» توكيلاً تجارياً من بين يدي الشركة ؟ وماذا قال تقرير المراجع العام عنها ؟وماذا دار في آخر اجتماع جمعية عمومية صاخب اصر على تغيير رئيس مجلس الادارة ولكن الرجل القوي تحول من كرسي الى كرسي.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147499140

قضية فساد الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

اختلاس اكثر من 600 مليون جنيه بالأسواق الحرة

تنظر محكمة جنايات الخرطوم خلا ل شهر يونيو القادم الى افادات شهود الأتهام حول قضية اختلاسات الأسواق الحرة التى يتحدث عنها الشارع السودانى والتى فاقت مبلغ 600 مليون جنيه ، يذكر ان الشركة السودانيه للمناطق والأسواق الحرة قد تقدمت ببلاغ عن وجود عجز بالمبلغ المذكور تسرب عن طريق عقودات استلام بأسماء وهمية من وكالة الشارقة.وبالتحري تم الغاء القبض على 4 متهمين هم : مديرو الوكالات الخارجية بكل من الخرطوم وبحري ودنقلا اضافة لمفوض وكيل وكالة الشارقة ، ، ووجهت النيابة لهم تهمة تتعلق بالخيانة.ومن ناحية اخري ادانت محكمة اختلاسات المال العام موظفا يعمل بنفس الشركة بالسجن لمدة عامينوالغرامة 3 ملايين جنيه بعد ان قام بتحويل (300) جوال سكر من مستودع الشركة ببحري لمصلحته الشخصية ، وقررت المحكمة فى حيثياتها سجن المتهم لعامين اخرين في حاله عدم الدفع علي ان تسري بالتتابع مع ارجاع قيمة الجوالات المسروقة (27 مليون)

الكاتبahmed haneen : ،التاريخ: 31-05-2004 ، 05:13 ص ، سودانيزاونلاين

قضية الفساد فى مشتريات الدولة
مجلس الوزراء والرقابة على المال العام

محجوب محمد صالح
الأيام 2006/8/16

القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء بالامس الذى يمنع شراء عربات حكومية جديدة ويمنع تشييد المبانى الحكومية الجديدة قرار كان يجب ان يصدر قبل اعوام عندما اصابت حمى التطاول في البنيان وامتلاك اساطيل العربات الفارهة كل مسؤول حكومي وتكفى

نظرة واحدة على مواقع المبانى الحكومية لنتعرف على ابعاد الداء الذي اصاب الدولة فى انفلات من الضوابط المالية والاجرائية لم يعرفه السودان من قبل ، ولم يقف الامر فى مكاتب الدولة على العربات والمبانى الفاخرة بل تجاوزها إلى الاثاثات والرياش الفاخر التى لا تجدها حتى فى مكاتب الدول الغنية ورحم الله ايام الانضباط حين كانت (مصلحة المخازن والمهمات) هى الجهة الوحيدة التى تمد المكاتب باثاثاتها وكان تأثيث اي مكتب محكوم بضوابط صارمة تحدد حتى عدد الادراج في (تربيزة) شاغل الوظيفة حسب درجته .

الان اصبحت كل وزارة تستطيع ان تشييد عمارة فاخرة دون ان ترجع إلى جهة حاكمة مثل وزارة الاشغال وتعد الخرط والمواصفات بنفسها دون ان تعتمدها جهة مسؤولة وليس مهما بعد ذلك ان تسقط العمارة او تتصدع ثم تختار بنفسها الجهة المنفذة وبالاسعار التى تحددها تلك الجهة دون عطاءات ودون اعلان ودون منافسة وبانعدام تام للشفافية ، بل وتستطيع الوزارات ان تجبي من الاتاوات ما يمكنها من انجاز مشروعاتها دون وجود اعتمادات مالية .

اما العربات فامرها لا يختلف واصبحت الوزارات معرضا للموديلات والماركات المختلفة يشتريها المسؤول بنفس الطريقة وليس هناك جهة حكومية تحكم بصلاحيتها ولا بصلاحية سعرها ولا ضمان توفر قطع غيارها ولا باي من الضوابط الصارمة التى كانت تفرضها طيبة الذكر (مصلحة النقل الميكانيكي) ودون تقيد بالاجراءات المالية الصارمة التي كان يشرف عليها قسم المشتروات بوزارة المالية .

لقد فككت الانقاذ اجهزة الحكومية الرقابية ومكنت المسؤولين من تجاوزها حتى ان وجدت وجمدت قواعد ولوائح الاجراءات المالية حتى صار كل مسؤول دولة قائمة بذاتها يستطيع ان يتصرف في المال العام جباية وصرفا كيف شاء — فهل مجرد صدور قرار بالمنع سيحل المشكلة .

المشكلة اكبر من العربات والمبانى فهى تشمل كافة مشتريات الدولة التى يتم التعاقد عليها دون عطاءات معلنة وحتى تلك التى تصاحبها اعلانات لا تتحدد لها مواصفات حاكمة ولا تتم مراقبة مطابقة السلعة للمواصفات واخر مثال لهذه الفوضى اثرناه فى هذا الباب ونحن نتحدث عن (البوجيات) التى اوردتها السكك الحديدية وتكرم وزير الدولة بالنقل مشكورا وابلغنا ان لجنة للتحقيق فى هذا الامر قد تشكلت ورفعت تقريرها وانه سيخطرنا بنتائج التحقيق الذي قامت به اللجنة ومدى علمنا ان اللجنة قد فرغت من عملها ورفعت تقريرها لكن وزارة النقل لم تعلن حتى اليوم نتائج ذلك التحقيق .

بودنا لو ان مجلس الوزراء قد توسع فى قراره ليشمل مراجعة كافة اوجه التعامل مع المال العام وكل صور الانفلات الذى قد يجعل المال العام مالا سائبا يغرى بالفساد والافساد فذلك اقوم واجدى لمعالجة كافة اوجه هذه الظاهرة ، ان مشوار الميل يبدأ بخطوة ولذلك نتوقع ان يتابع المجلس كل اوجه الخلل فى الانضباط المالى وان تضع وزارة المالية كافة الضوابط المتشددة في التعامل مع المال العام جباية وتحصيلا قبل ان ينتقل هذا الداء للولايات التي يمنحها الدستور الجديد سلطات مالية واسعة.

قضية الفساد بهيئة الموانى البحرية

الموانئ البحرية تكشف إختلاساً بمليار جنيه في بورتسودان

الايام 18 يوليو 2006

أزاحت هيئة الموانئ البحرية ببورتسودان الستار عن عملية اختلاس وتعدى على المال العام بلغت أكثر من مليار جنيه وتم فتح بلاغ ضد عشرين متهما من المخلصين وموظفى الموانى. وابلغت مصادر مطلعة (الايام) ان عملية الاختلاس تم اكتشافها اثناء عملية تسوية الحسابات الختامية لميزانية العام 2005م حيث اتضح ان هناك عجزاً في الايرادات جراء عدم سداد بعض الفواتير في

فبراير الماضى.وأكدت المصادر ان الهيئة شكلت لجنة تحقيق توصلت إلى ان العملية نفذتها شبكة تضم مخلصين وموظفين وعاملين بالحسابات والمراجعة الداخلية.واشارت لفتح بلاغ ضد عشرين شخصاً منهم وأكدت ان العمل جارٍ لاثبات الادلة المادية ضد المتهمين توطئة لتقديم المتورطين للمحاكمة .

الفساد بهيئة الموانى البحرية

الفساد بهيئة الموانى البحرية فى عهد ابراهيم الامين

المدراء السابقين للسيد ابراهيم الامين ركزوا جهودهم فى تطوير الميناء بعمل التوسعات التى تواكب المتغيرات المحلية و العالمية من حيث البنيات التحتية ومعدات المناولة واساليب العمل ،بل وضعوا خطط طموحة حتى عام 2029.
تميز عهد السيد ابراهيم الامين بالاتى:
(1)تقريب كل الفاسدين و الذين سبق ثبوت فسادهم خلال الحقب الماضية
(2)ابعاد كل الاشخاص المشهود لهم بالنزاهة و الوفاء عن مواضع اتخاذ القرار او المواقع التى يمكن من خلالها كشف الفساد او عدم تمريره
(3)تخويف و تهديد نقابة العاملين حتى لا تكون حجر عثرة امام مخططاته
(4)ايقاف العاملين المؤقتين بالهندسة المدنية لصالح شركات المقاولات بخلاف شركة الموانى الهندسية والتى لا يعطى لها العمل الا بمنافسة الاخرين على الاقل عامى 2007-2008
(5)ايثار بعض شركات المقاولات باعمال الهيئة على الرغم من ان شركة الموانى الهندسية اكثر كفاءة و لها راس مال معتبر
(6)تعيين ابن شريكه المهندس هقواب مهندسا مقيما لطريق دمادما المصفاة على الرغم من ان تاريخ المهندس المذكور فشله وفصله من كل الشركات التى عمل بها و متانسيا ان الهيئة بها كوادر متخصصة فى هذا المجال و لكن لم تعطى لها الفرصة(مرتب المهندس المذكور الشهرى يعادل 7000 جنيه سودانى(و هو اكبر من مرتب مدير عام الموانى السلبق-حمزة الفاضلابى-) و مضاف الى ذلك السكن المجانى بالوجبات و الترحيل وتذاكر السفر.(علما بان الطريق به مشاكل الان وربما بعد حين وتم تحميل شركة الموانى مسئولية الاخطاء الفنية التى ارتكبها المهندس المذكور(
(7)اوكل لمهندس يدعى يونس عمل تصميمات للمستشفى الجديد(غير الجديد الحالى الذى سوف يتم افتتاحه قريبا) بتكلفة بلغت 2780000 جنيه سودانى بالجديد مع ملاحظة مخالفة ذلك مع اللوائح المالية من النواحى التالية
(أ) عدم طرح موضوع التصميم فى عطاء عام لاختيارالاجود والاقل حسب ماتنص عليه اللوائح المالية بجمهورية السودان الديمقراطية.
(ب) عدم وجود اعتماد مالى فى الموازنة المعنية
(ج) هنالك اولويات اهم من ذلك و من صميم العمل المينائى كسفلتة مناطق دمادما او عمل صرف لمياه الامطار فى مناطق الحاويات الفارغة التى تغرق كل سنة بسبب الامطار
(8) تعطل الكرين الهاربر mhc115لمدة عام كامل لان نائبه كان يحاول ترسية شراء الماكينة لشركة يستفيد من ورائها غير تلك التى وقع لها الشراء و صدر امر شراء لها(و نسبة لان الماكينة مفصلة و مبرمجة على الكرين لم يتمكن من تحقيق ماربه و عاد و اشترى الماكينة من نفس الشركة صاحبة الحق الشرعى و بعد تاخير بلغ عام كامل اثر فى انتاجية محطة الحاويات-حسب تقرير شركة hpc الاستشارية العاملة بهيئة الموانى البحرية) لم يتعرض النائب المشار اليه الى اى محاسبة تذكر.

(9) فصل اكثر من 500 عامل من عمال السلامة بحجة ان النظافة ليست من اختصاصات الهيئة وسلم العمل لشركة الموانى المتخصصة فى اعمال المقاولات والتى لا تعطى لها اعمال المقاولات الا بمنافسة حرة مع شركات القطاع الخاص.الا ان هذه النظافة و التى لا تمت للعمل الهندسى باى شىء اعطت لها بدون منافسة.واعطت شركة الموانى العمل لشركة الهدف و التى اعطت العمل لشركة نظافة

.ما لكم كيف تحكمون ؟

سنواصل

(1)السيد المدير العام و نوابه فى حالة سفر خارج السودان بصفة مستمرة مما يعطل اتخاذ كثير من الاعمال الهامة بالهيئة كم تكلفة هذه الاسفار و ما العائد منها للبلد و للهيئة

لصالح إتفاق مشبوه..تشريدهائل للعمال بهيئة الموانى البحرية

قامت هيئة الموانى البحرية فى بورتسودان بتشريد 571 من عمال النظافة مستغنية عن خدماتهم ابتداء من الاول من شهر سبتمبر الحالى. تواصل الهيئة تشريد العاملين رغم الاحتجاجات الشديدة التى تلقته من الهيئات النقابية ومن العديد من الاحزاب.

وقد ذكر مصدر مطلع بالهيئة بان اتفاق مشبوه وقع مع شركة خاصة لتتولى اعمال النظافة مقابل عقد بمبالغ ضخمة تبلغ مائتين وخمسين مليون دولار سنويا بينما كانت ميزانية عمال النظافة لا تتعدي التسعين مليون مما يعتبر تبديدا لاموال الدولة في صالح رموز النظام.

كما اكد قيادي نقابى بان هذه الخظوة قوبلت بمرارة شديدة من قبل جماهير الشرق وخاصة البجا الذين يشكلون النسبة الاعلى من المشردين وخاصة بعد التوقيع على اتفاق الشرق الذى وعد بالتنمية والاعمار وبحق العمل وذكر بان من الاسباب المباشرة لانتفاضة بورتسودان عام 2005 كان التشريد الهائل لابناء البجا العاملين بالهيئة وابدي استغرابه من سكوت قيادة جبهة الشرق التي رضيت بالمناصب ناسية معاناة بسطاء الناس.

http://vb.alhadag.com/showthread.php?t=1171

الفساد بهيئة الموانى البحرية

فساد د.مصطفي نوارى كادر الجبهة و مدير عام الخطوط البحرية السودانية السابق الهارب بلندن
أمهلته أسبوعاً واحدًا ، البحرية تطالب مديرها السابق بإعادة (470) مليون جنيه

صحيفة الصحافة ، 2005/09/17م

وجهت الإدارة القانونية بشركة الخطوط البحرية السودانية ، انذارا قانونيا للمدير العام السابق للشركة لاعادة 47.202.859 (سبعة واربعون مليون ومئتان وأثنان الف وثمانمائة تسعة وخمسون دينار) ، وذلك استنادا الي تقرير المراجع العام.

واشارت الوثيقة التي حصلت (الصحافة) علي نسخة منها الى أن المدير العام السابق للشركة الدكتور مصطفي نوارى ، معرض للأتهام تحت المواد 177 و178 من القانون الجنائى والمادة (6) من قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه.

وقد امهلت الادارة القانونية د. نوارى اسبوعا لرد المبلغ اعلاه للخزينة العامة ، والا ستضطر لاتخاذ الاجراءات القانونية.

وتشير (الصحافة) الى أن الانذار صادر بتاريخ 4 سبتمبر 2005 وموجه لدكتور نوارى عبر السفارة السودانية في لندن محل اقامة الدكتور نوارى. وكشف تحقيق صحفى تجريه (الصحافة) ان النائب العام وجه بفتح بلاغ جنائى ضد د. مصطفى نوارى تحت المواد

177 ، 178 من القانون الجنائي. والمادة (6) من قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه بموجب اخطار بالنمرة وع /م ت /بتاريخ 2004/11/23م.
وكان المراجع العام قد أصدر تقريرا من 17 صفحة كشف فيه حصول المدير العام السابق على المبلغ ، وطالب ديوان المراجع العام باسترداد المبلغ.

تقرير المراجعة المالية لمركز طب العيون يكشف عن فساد مالي خطير

الايام 17 يوليو 2006

كشف تقرير لجنة مراجعة الاداء المالى والمحاسبى للمركز القومى لطب وجراحة العيون عن فساد مالى بلغت جملته اكثر من 61 مليون و800 الف جنيه وأكد التقرير الذي غطى الفترة من يناير إلى يونيو 2005م ان 47 مليون و450 الف جنيه صرفت لايجار عربتين للامين العام ومساعد المدير بجانب 14 مليون و350 الف جنيه كايجار لثلاثة منازل دفع منها 13 مليون و350 الف كمقدم 11 شهرا لايجار منزلين ومليون و150 الف مقدم ثلاثة اشهر لمنزل المراجع الداخلى وتكوين لجنة صيانة لم يراع فيها التخصص الهندسي واختفاء بورسلين صينى قيمته 4 مليون و160 الف جنيه وسداد فاتورة هاتف مساعد المدير العام لمدة اربعة شهور بقيمة 100 الف جنيه والامين العام لمدة سنة بقيمة 100 الف جنيه وكشف التقرير عن مخالفات أخرى عبارة عن دفعيات بدون تصديق بجانب عدم ارفاق كشوفات الصرف وتقديم حوافز باضعاف الحد الاعلى المصدق به وأماط التقرير اللثام عن عدم وجود اعتماد لايجار المنازل بالميزانية او تصديق من وزارة المالية لايجار المنازل باعتبار انه ليس من شروط خدمتهم وذكر التقرير ان عربتين خصصتا للمدير العم ومساعده بفئة ايجار يومى 650 الف جنيه لكل عربة مما يعنى ان العربة المؤجرة للمدير العام ماركة كب فيستو قيمتها فى السوق 17 مليون جنيه يتم ايجارها بما يعادل 23 مليون و725 الف جنيه فى العام أي بأكثر من سعرها . واكد التقريروجود 5 عربات بالمستشفى يمكن ان تستغل لترحيل المدير ومساعده مشيرا إلى ان عقود الايجار لم توثق بواسطة المستشار القانونى لوزارة الصحة واشار التقرير إلى ان الصيانة التى أجريت بالمستشفى خصما من مواردها الذاتية لم تكون لها لجنة هندسية متخصصة السبب الذي أدى إلى استخراج مبالغ كبيرة لعقودات غير موثقة بواسطة المستشار القانونى لوزارة الصحة بجانب عدم وجود تقرير فنى من جهة هندسية متخصصة يؤكد استلام اعمال الصيانة المشار اليها مؤكدا ان مواد الصيانة التى تم شراؤها لم تتم اضافتها إلى المخزن مثل البورسلين الصينى الذي تبلغ تكلفته 4 مليون و160 الف جنيه واوصى التقرير بتكوين لجنة فنية هندسية للتأكد من صحة المبالغ التى تم استخراجها لذلك الغرض. واوضح التقرير ان لجنة المراجعة الداخلية لاحظت استخراج العديد من الدفعيات المختلفة بدون وجود تصديقات لازمة من الجهة المخول لها التصديق للمصروفات النقدية والشيكات مثل استرداد الرسوم المختلفة من عمليات وعدسات وغيرها دون وجود افادة من قسم العمليات او الطبيب المباشر لتأكيد عدم اجراء العملية فضلا عن ان العديد من مستندات الدفع لاترفق معها الكشوفات المؤيدة للصرف. وكشف التقرير الذي تلقت (الايام) نسخة منه استخراج حوافز شهرية بمسميات مختلفة لاشخاص لاعلاقة لهم بالعمل الذي تم استخراج الحافز له فضلا عن استخراج مبالغ باضعاف ما هو مصدق به شهريا وصرف حوافز لأعمال من صميم وظيفة العامل الذي يُحاسب على التقصير فيها .

قضية اليخت الرئاسي

خيبة امل !!..

عثمان ميرغنى
الصحافة 07.01.06

لم تكن كارثة اليخت الرئاسى فى مبلغ الأربعة ملايين دولار التى دفعت من حر مال الشعب السودانى البائس الفقير .. الشعب الذي يعجز عن سداد فاتورة الدواء والغذاء والتعليم وغيرها من الفواتير التى أثقلت كاهله ولا فى الخسائر التى تعرضت لها القرى والولايات التى مر بها موكب اليخت الملوكى فدمر أسلاك الكهرباء والإتصالات وحطم صواني الحركة ..فهذه كلها خسائر تحدث كل يوم وعلى مرأى ومسمع الشعب السودانى..

كم من مبانى شيدت ثم دمرت قبل أن يجف طلاؤها بسبب أخطاء فنية أو استراتيجية أو غيرها ثم أعيد بناؤها مرة أخرى بعد هدر الغالى من الدولارات الصعبة وكم .. وكم من الأموال التى صرفت تحت بنود مجهولة دون بيان وجهة مصارفها ..

لكن الكارثة الحقيقية هى خيبة الأمل التى أصابت الشعب السودانى فى حكومة الوحدة الوطنية التى كان ينتظر منها النظر فى قضايا الجهل والمرض والتخلف والعطالة وإفرازاتها والتى أصبحت تشكل معضلة حقيقية للإقتصاد السودانى والهوية السودانية .. وما حدث فى الأونة الأخيرة من اصرار مجموعات سودانية على اعطائها حق اللجوء السياسى لبعض الدول الغربية بالرغم من إعلان الأمم المتحدة أن السودان لم يعد منطقة حرب وأصبح آمنا بما لا يسمح بالمطالبة باللجوء السياسى ..دليل على ذلك ..

مفهوم الأمن عند أولئك اللاجئين كان مختلفا .. فالأمن عندهم لا يعنى وقف صوت البندقية وإطفاء نيران الحرب فهناك ماهو أسوأ من لهيب الحرب.. فبعد أن تقطعت أوصاله أمتهن الفقر وأدمن الجوع .. وهنا تكمن الخطورة .. خطورة أن يستشعر الشعب السودانى أن استجلاب يخت تقام عليه الأفراح الرئاسية وتتباهى به حكومة الوحدة الوطنية أمام الأفارقة والعرب هو أقصى ما يشغل بالها.. ولكن أن ينتحر تلميذ لعدم استطاعته سداد الرسوم الدراسية.. وأن يترك بعضهم الدراسة لضيق ذات يدهم عن تكاليفها .. وأن يموت العشرات لعدم مقدرتهم شراء الدواء وأن يترنح الاقتصاد السوداني .. كل ذلك لا يشغل بال الحكومة كثيرا في وقتها الحاضر ..

ترتيب الأولويات خاصة فى المرحلة الحالية أمر ضروري حتمى تقتضيه المرحلة فإذا استطاعت الدولة أن تجعل موظفها يربط الحزام على بطنه ويتعايش مع المرتب الضئيل الذى يتقاضاه وذلك بترتيب أولوياته من ضروريات وغض النظر عن الكماليات (وهي ليست كماليات فى الحقيقة) فمن باب أولى أن تفعل الدولة ذلك حتى تنال سياساتها قبول المواطن ودعمه فيعمل على تطبيقها .

شراء يخت رئاسى مترف.. فى وقت تناشد فيه الدولة المجتمع الدولى مدها بالمنح والمعونات لمعالجة آثار الحرب والقضاء على الفقر يجعل المجتمع الدولي يضع علامات الاستفهام امام مطالبنا .. وهناك مقولة لأهلنا في شرق السودان تصور هذا الوضع فتقول (لابس سديري (.....

الشعب السودانى يمر بفترة نقاهة أما أن ينجح البرنامج الانتقالي في اكمال شفائه أو يرتد الى انتكاسة تقوده الى وضع أسوأ من المربع الأول .. وحينها لا يستطيع أحد أن يتوقع ما سيحدث ..

قضية اليخت الرئاسي

يخت رئاسى سودانى لتكريم القادة الأفارقة يفشل فى الوصول إلى النيل للقيام بجولات نيلية لرؤساء الدول والمسؤولين الضيوف

الخرطوم: مارك ليسى*
خدمة (نيويورك تايمز)
الشرق الاوسط ، 1 فبراير 2006 العدد 9927

وظفت الحكومة السودانية كل مواردها لاستقبال واستضافة رؤساء الدول والمسؤولين ، الذين شاركوا فى مؤتمر قمة الاتحاد الافريقى الاسبوع الماضى ، إذ غسلت الشوارع ونصبت لافتات الترحيب ، وقبلها شيدت فلل جديدة فاخرة على نهر النيل مفروشة بأرقى أنواع الأثاث. وكان هناك يخت رئاسى فاخر ، من المفترض ان يستضاف على متنه الرؤساء والوجهاء والمسؤولين المشاركين فى القمة ، فى جولات نيلية وحفلات مسائية ، إلا ان مصير إيصال اليخت الرئاسى الى مياه النيل ، كان مثل مصير مساعى السودان للفوز برئاسة الاتحاد الافريقى. جاء الرؤساء الأفارقة وشاركوا فى القمة ، وغادروا عائدين الى بلدانهم ولم يحط اليخت الرئاسى بعد على مياه النيل الأبيض ولا الأزرق. يقول إبراهيم خلف الله ، وهو الشخص المكلف بنقل اليخت الرئاسى من سلوفينيا ، حيث شيّد بتكلفة 4.5 مليون دولار اميركى ، انه بذل كل ما بوسعه لكى يصل اليخت الرئاسى إلى مياه النيل ، قبل انعقاد قمة الاتحاد الافريقى. وأضاف ابراهيم خلف الله ، فيما كانت الشاحنة التى تقل اليخت تتحرك ببطء صوب وجهتها النهائية ، ان هذه العملية غاية فى الصعوبة. وعلى الرغم من انه لم يبق سوى حوالى 200 قدم لإيصال اليخت الى وجهته النهائية ، لا تزال هناك عقبات رئيسية ، مثل المبنى الذي صدمته الشاحنة التى تقل اليخت ، فيما كان خلف الله يؤشر بيديه بانفعال واضح للشخص الذي كان يقود الشاحنة. كانت الرحلة طويلة بالنسبة لإبراهيم خلف الله ، مدير شركة ريكمان لخدمات النقل البحري. فقد تسلم اليخت فى سلوفينيا نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضى ووصل الى بورتسودان خلال اسبوعين. وكان هناك وقت كاف لنقل اليخت برا الى الخرطوم ووصوله الى النيل قبل انعقاد قمة الاتحاد الافريقى الاخيرة ، إلا ان نقل هذه الحمولة الضخمة كان اكثر صعوبة مما تخيل ، إذا ان مرور الشاحنة وعلى ظهرها اليخت ، الذي يزن 172 طنا ، عبر اربعة جسور كان تحديا حقيقيا أمام خلف لكنه نجح فى ذلك. وكانت العقبة الاكثر صعوبة ، هى الأسلاك الكهربائية المارة فوق بعض الشوارع التى مرت بها الشاحنة ، وعولجت هذه المشكلة بقطع 132 من هذه الأسلاك ، مما تسبب فى ظلام دامس فى بعض الأحياء ، إلا ان ابراهيم خلف الله قال انه لم تكن هناك أسلاك ضغط كهربائى بين تلك التى اضطروا الى قطعها لتسهيل مرور الشاحنة التى تقل اليخت. أنهت قمة الاتحاد الافريقى أعمالها ، ويأمل خلف الله الآن فى استخدام اليخت الرئاسى فى مناسبات مستقبلية ، مثل أي تجمع مقبل للقادة العرب فى الخرطوم. ينظر خلف الله الى اليخت كونه مؤشرا على تقدم بلاده ورمزا على مساعيها وجهودها للظهور بوجه جديد أمام العالم ، ويقول فى هذا السياق: «هذا البلد يشهد تطورا ، ونريد ان يجد القادة الذين يزورون السودان العناية والرعاية. سيكون هذا اليخت مخصصا لضيوفنا المهمين». ولكن حتى قبل وصوله الى الماء أثار اليخت الرئاسى انتقادات ، من جانب الذين اعتبروه رمزا للترف والبذخ ودليلا على انقطاع الحكومة وبعدها عن مشاكل وهموم الناس ، وأُطلقت على اليخت فى الصحف السودانية مختلف الأوصاف من ضمنها «دمية المليون دولار». ويضم اليخت الرئاسى ، المزود بتكنولوجيا متقدمة للأقمار الصناعية ، قاعة طعام فاخرة تسع 76 ضيفا. وفى سياق الانتقادات التى اثيرت بسبب اليخت ناشدت صحيفة «جوبا بوست» المسؤولين بالتبرع به للصليب الأحمر بغرض استخدامه مستشفى نهريا ، وقالت الصحيفة ، ان الأطفال يتسولون الطعام فى أماكن لا تبعد كثيرا عن موقع اليخت الرئاسى الفخم. اما صحيفة «خرطوم مونيتر» ، فقد قالت ان الحكومة تستخدم الصنادل في إعادة النازحين الذين شردتهم الحرب الطويلة ، في الوقت الذي تستورد فيها يختا فاخرا

للحفلات. كان من المفترض ان تكون قمة الاتحاد الافريقى بمثابة فرصة للحكومة السودانية لتحسين صورة البلاد ، التى يسعى قادتها الى اجتذاب المستثمرين وتغيير صورتهم التى كانت سببا فى عزلة طويلة ، إلا ان التحول ، كما ثبت بوضوح ، كان اصعب مما كان متصورا ، فالرئيس البشير حاول ان يصبح رئيسا للاتحاد الافريقى لهذه الدورة ، مستفيدا من تقليد درج عليه الاتحاد بإعطاء الرئاسة للبلد المضيف ، إلا ان المشاركين رفضوا رئاسة السودان بسبب استمرار الحرب فى دارفور ، التى ألقت بظلالها حتى على اتفاقية السلام التى جرى التوصل اليها العام الماضى لإنهاء الحرب فى الجنوب. خلف الله من جانبه قلل من شأن كل هذه الانتقادات ، وقال ان السودان فى حاجة الى تحديث وإن اليخت ، الذى تطلق عليه الحكومة «القصر» ، واحد من علامات هذا التحديث. ويلاحظ ان اليخت الجديد يبدو قديما الآن بفعل آثار الاحتكاك الواضحة والخدوش على جانبيه ، إلا ان خلف الله يرى ان حل هذه المشكلة يكمن فى طلاء جديد لليخت. ويؤكد خلف الله انه لن يرتاح حتى بعد ان يحط اليخت الرئاسى على مياه النيل ، لأن هناك يختا رئاسيا آخر ، صينى الصنع وأكبر حجما من اليخت الحالي ، في طريقة الى السودان قريبا ، إلا ان الحديث عن يخت ثان الآن سابق لأوانه لأن الأول لا يزال على اليابسة.

الفساد في عائدات البترول السوداني

نهب البترول السوداني من(A-Z) (1/3)

عمولة مؤسسة النفط بلغت 407.5 مليون جنيه في عام 2007!!
منذ أول بترودولار جري تسخير هذه العائدات البترولية لمنفعة الطيفلية الحاكمة

تقرير الميدان ، الثلاثاء 16 فبراير 2010

من ملاحظاته على العائدات النفطية لعام ٢٠٠٧ (صادر وخام محلي) ذكر المراجع العام أنه بمقارنة جملة عائدات البترول الصادر بإدارة« الإيرادات والصندوق القومي للإيرادات تبين أن هنالك فرق بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه وأضاف إن هذا الفرق هو عبارة عن فرق شحنات في شهر مايو ٢٠٠٧ بمبلغ ٢٠,٤ مليون جنيه وقيمة شحنات شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٨٣,٦ مليون جنيه ، وقد لاحظ أن هنالك مبلغ ٥٢,٣ مليون جنيه تم تضمينها على اعتبار أنها صادر بترول بينما هي مبلغ مسحوب من حساب احتياطي المركزي إلي حكومة الجنوب في شهر يوليو ، ٢٠٠٧ . وإذا كان تقرير المراجع المذكور أكتمل وعرض في عام ٢٠٠٩ فأننا لانزال نسأل عن جملة هذه الفروقات التي تطرق إليها المراجع والبالغة ١٠٤ مليون جنيه عن شحنات بترولية لشهري مايو وديسمبر ٢٠٠٧ هل عادت للخزينة العامة وبأي كيفية ؟ في نفس التقرير تم إستعراض عائدات الخام المحلي والبالغة ٢٣٨٦ مليون جنيه حيث ذكر المراجع العام بالنص أن مؤسسة النفط السودانية خصمت مبلغ ٤٠٧,٥ مليون جنيه عبارة عن عمولة المؤسسة والتي لم تعكس بسجلات وزراة المالية وأنه قد جرت تسويات تم بموجبها منح مبلغ ٧٦١ مليون جنيه وقود لوحدات (إستراتيجية) ومبلغ ٣٩١ مليون جنيه وقود لجهات مختلفة ذكر أنها تقوم باعمال مشاريع التنمية ودعم الموسم الزراعي.
ومن جملة هذه العائدات البالغة ٢٣٨٦ مليون جنيه تم توريد ١٢٣١ مليون جنيه (بحسب تقرير المراجع) لوزارة المالية بينما ذهبت ١١٥٥ مليون جنيه الي جهات غير معلومة. هذا فقط ما عثر عليه المراجع العام لدي بحثه عن عائدات وزارة الطاقة في عام ٢٠٠٧ وطالما أن فرق المراجع العام ليس من أختصاصها تقصي الحقائق بل تراجع فقط مايعرض أمامها فان من الضروري أن نتساءل هل كانت عائدات صادرات البترول الفعلية فقط ٧٥٣٨ مليون جنيه كما يبين ذلك تقرير المراجع العام لسنة ٢٠٠٧ أم

كانت غير ذلك ؟ وكم برميلاً جري تصديرها خلال العام ٢٠٠٧ ؟وهل كانت قسمة البترول بحسب نصوص إتفاقية نيفاشا عادلة ،أم جري تقليل نصيب حكومة الجنوب والولايات الشمالية والجنوبية عن عمد ؟.

ويمتد السؤال لعائدات البترول الخام والذي ذكر المراجع العام أنه يبلغ ٢٣٨٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٧ تم توريد ١٢٣١ مليون جنيه لوزارة المالية وذهب الباقي وقوداً بالمجان لجهات خاصة وإستراتيجية.

هل كانت عائدات البترول الخام كما ذكرها المراجع العام أم كانت بخلاف ذلك وكم عدد البراميل التي !جري تكريرها خلال ذلك العام ٢٠٠٧ في تقرير حكومي معتمد آخر ذكر أن صادرات البترول الخام خلال ٢٠٠٧ بلغت ١٣٧,٨ مليون برميل بمبلغ وقدره ٨,٠٥٢ مليار دولار . فاذا كانت قيمة الدولار آنذاك تعادل ٢,٤٥ جنيه فان عائدات صادر البترول وقتذاك بلغت ١٩,٧ مليار جنيه وليست ٧,٥ مليار جنيه كما ورد في تقارير وزارة

المالية والطاقة والتعدين التي راجعها المراجع العام بمعني آخر أن الأرقام الواردة عن صادر البترول في تقارير وزارة المالية والتي بموجبها تعتمد قسمة الثروة بين شريكي الحكم لا تمثل الا ٣٨ ٪ من العائدات الحقيقية . ليس هذا فحسب بل أن الحكومة وفي ذلك العام ٢٠٠٧ صدرت للخارج مشتقات بترولية بمبالغ طائلة فقد بلغت حصيلة البنزين الذي تم تصديره للخارج ٣٢٤ مليون دولار والغاز الطبيعي ١٥,٩ مليون دولار والنافثا بمبلغ مليون دولار فاذا كانت هذه المبالغ الأخيرة خارج إطار قسمة الثروة فانها بالضرورة جزءا من الايرادات العامة الواجب تضمينها في الموازنة العامة لذلك العام لكنها لم تظهر في أي مكان. وطالما أنها لم تظهر في أي مكان ولم يتخطفها شيطان ما فان من المؤكد أن بعض الأشخاص قد إستحوذوا علي هذه الأموال العامة.

قسمة البترول .. بيع البصل بما حصل:

الحديث حول إنتاج البترول وأسعار البيع والأرقام غير الحقيقية التي تعلن دوريا صرحت به أكثر من جهة سودانية وأجنبية ليس أولها هذه الصحيفة ولا آخرها تقرير منظمة قلوبال ويتنس الأخير بشأن التضارب في أرقام عائدات النفط .وللمزيد من الدقة حول هذا الموضوع وبغرض المقارنة لنري بكم بيع البرميل الواحد من خام البترول السوداني الجيد المنتج من هجليج في وقت كانت فيه أسعار النفط الأقل جودة ما بين ٩٠ إلي ٩٢ دولارا للبرميل. في أبريل ٢٠٠٧ علي سبيل المثال لا الحصر تم تصدير ٥,٨ مليون برميل بسعر ١٨٨ مليون دولار بواقع البرميل ٣٢,٤ دولار ، ولو إفترضنا صحة رقم الكميات المصدرة – وفيها شك كبير – فان الفرق ما بين العائدات الحقيقية للبترول بسعره العالمي والعائدات المكتوبة في التقارير خلال هذا الشهر وحده (أبريل ٢٠٠٧) تبلغ ٣٣٤ مليون دولار . تري أين ذهب هذا المبلغ ؟ والنهب لا يقف عند هذا الحد فالأسعارالمتدنية لصادر البترول التي تعكسها تقارير قسمة النفط هي نفسها التي يحسب عليها سعر الخام المكرر محلياً والذي يقترب من ٢ مليون برميل شهريا .وبالحساب البسيط فان هنالك فرق مالي لم يقل في ذلك الشهر عن ١١٥ مليون دولار نتيجة التلاعب بأسعار بيع النفط. نستنتج من كل هذا أن متوسط الفرق في العائدات البترولية الشهرية – أو المال المنهوب بتعبير آخر –لا يقل عن ٤٤٩ مليون دولار بينما لا يتجاوز التحصيل الفعلي الذي تنشره التقارير الرسمية عن ٢٥٠,٨ مليون دولار واذا كانت الأموال التي تجنب وتنهب من عائدات النفط شهريا لا تقل عن ٤٤٩ مليون دولار فانها في العام الواحد تبلغ ٥,٤ مليار دولار فانظر عزيزنا القارئ كم تبلغ خلال ١١ عاماً هي عمر الصادرات السودانية البترولي

نهب البترول السوداني من(A-Z) (2/3)

لم يكن لعائدات البترول أي أثر إيجابي علي معيشة المواطن أو علي الزراعة والصناعة

حرص النظام علي إستغلال البترول خارج إطار مناطق الانتاج التي تقع في الجنوب

أين الحقيقة وراء عمليات مصفاة الخرطوم ؟

نستعرض هنا لجزء يسير من تقرير مطول عن إنتاج النفط بالسودان صدر في أغسطس 2005 ، ثم نعلق عليه بعد ذلك .

”مع تطور إنتاج خام النفط تم إنشاء مصفاة الخرطوم والأبيض ومصفاة بورتسودان وتم تشغيل مصفاة الخرطوم في يونيو 2000م بطاقة تكريرية بلغت 50 ألف برميل /اليوم ويجرى العمل في مشروع توسعة مصفاة الخرطوم حيث إكتملت المرحلة الأولي من التوسعة في العام 2004م وإرتفعت الطاقة التكريرية للمصفاة إلي (70) ألف برميل /اليوم وعند إكتمال المرحلة الثانية من التوسعة خلال (أكتوبر) من هذا العام ستبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 100 ألف برميل/ اليوم وتنتج مصفاة الخرطوم البوتجاز ، البنزين ، الجازولين ، غاز الطائرات ، فحم الكوك والفيرنس .

يوجد بمصفاة الخرطوم عدد من الوحدات التكريرية التى تشمل وحدة التكرير الجوى ،ووحدة التكسير الحفزى ووحدة اصلاح الجازاويل كما تحتوى المصفاة على 49صهريجا ومستودعات للخام والتجاز والبنزين والكيروسين والجازاويل والفيرنس تبلغ سعتها الكلية حوالى 265الف متر مكعب وبذلت ادارة المصفاة والوزارة جهودا مقدرة لزيادة الطاقة الانتاجية (التكريرية) للمصفاة وذلك بالاستفادة من خام حقل الفولة بمربع (6) ،وتغطية احتياجات البلاد من المنتجات البترولية وتهدف الخطة التوسيعية للمصفاة الى زيادة الطاقة الانتاجية من 5 ،2مليون طن فى العام الى 5 ،4مليون طن فى العام وبدات المصفاة بالفعل بعد التوسعة فى انتاج فحم الكوك من اجل الصادر وتعتبر مصفاة الخرطوم شراكة صينية سودانية بدا انشائها فى مارس 1997 وبدا انتاجها فى منتصف مايو 2000. كما انشئت خطوط انابيب الصادر ويعتبر خط أنابيب صادر الخام الذى افتتح في العام 1996م من أطول الخطوط في أفريقيا بطول 1610 كلم وقطر 28 بوصة حيث يمتد من مناطق الإنتاج بهجليج حتي ميناء بشائر بالبحر الأحمر ويمر الخط بمصفاتي الأبيض والخرطوم وتوجد ست محطات للضخ علي طول الخط وتبلغ الطاقة التصميمية للخط 450 ألف برميل /اليوم وبدأ الضخ في نهاية مايو 1999م بطاقة 150 ألف برميل /اليوم إرتفعت إلي 300 ألف برميل /اليوم في العام 2004. بالإضافة إلي إعادة تأهيل خط أنابيب المنتجات النفطية (بورتسودان – الخرطوم) في نهاية العام 1999 والذي يبلغ طوله 815 كيلومتر وقطره 8 بوصات وطاقته التصميمية 600 الف طن في العام. تم إنشاء محطة صادر المنتجات النفطية بمنطقة الجيلي /شمال الخرطوم بالقرب من مصفاة الخرطوم ولقد كان هذا المشروع حتميا ومكملا لقيام المصفاة كوسيلة لنقل منتجاتها وتم إنشاء المحطة بحيث تشمل محطتين إحداهما في إتجاه مستودع الشجرة لضمان إمداد ولاية الخرطوم والولايات الغربية والجنوبية وولايات الوسط والثانية في إتجاه ميناء الخير علي البحر الأحمر لتصدير المنتج الفائض. كما تم تدشين خط أنابيب الفولة في مارس 2004م بطول 730 كلم وقطر 24 بوصة ، وتبلغ الطاقة التصميمية للخط 200 ألف برميل /اليوم. بالإضافة إلي خطوط الأنابيب القائمة هناك خطوط تحت التشييد وهي خط صادر الخام عداريل – بشاير 2 ، خط صادر البنزين والجازأويل الرويان – بورتسودان. أما الخط الثالث وهوقيد التشييد بطول 1380 كلم وقطر32 بوصة ويمتد من حقل فلوج إلي ميناء بشائر الثاني إلي جانب ذلك فهناك خط يصل بين حقلي سارجات وحقول هجليج بطول 176 كلم. بدأ العمل فى موانئ التصدير الحديثة فى(1996-2004) الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة في وصول النفط السوداني للأسواق العالمية وتم إنشاء ميناء بشائر الاول لتصدير النفط الخام في عام 1999م بسعة تخزين قصوي تبلغ 2ر3مليون برميل و يجري العمل في تشييد ميناء بشائر (2) لتصدير خام حوض ملوط وتبلغ سعته التخزينية3 مليون برميل في المرحلة الأولي. وإكتمل العمل في ميناء الخير لتصدير المنتجات النفطية في يناير 2003م م بطاقة قصوي تبلغ 50 ألف طن. كماتم إنشاء ميناء سواكن تصدير الغاز في مارس 2001 م بمساحة 1400 متر مربع بطاقة ضخ قصوي تبلغ 75 طن/الساعة للناقلة وسعة تخزين تبلغ 1400 طن ويتم إستغلال مخازن شركة أمان غاز في بعض الفترات لتغطية عجز التخزين. وفيما يتعلق بالتسويق الخارجى يتم شهريا تسويق نحو4 – 5 مليون برميل معظمها يذهب إلي الشرق الأقصي وهي من نوع مزيج النيل ويتم التسويق عبر العطاءآت وتشترك عدة شركات في هذه العطاءآت وهي شركات مقتدرة فنيا ومالية وإداريا. وكانت فاتورة استيراد المواد البترولية تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات حيث فاقت 400مليون دولار سنوياً ، وقد شكل هذا عبئا على الدولة جعلها تبذل جهدا كبيرا لاستخراج النفط وواجهتها الكثير من الصعوبات تمثلت فى ضعف البنيات الأساسية عند بداية أعمال الإستكشافات اضافة لحرب الجنوب والتدخلات الأجنبية التي تدعم إستمرارها بجانب بعد البترول المكتشف في البداية عن موانئ التصدير ومناطق الإستهلاك الرئيسية اضافة للحصارالاقتصادى المفروض على البلاد”.

كان المشروع البترولي تبديداً للثروة البترولية والموارد المالية ؟

منذ البداية كانت هذه السلطة حريصة علي إستغلال البترول خارج إطار مناطق الانتاج التي تقع في جنوب السودان أو علي تخومه ، ولهذا مدت الخطوط الطويلة والمكلفة من كل حقل بترولي إلي موانئ البحر الأحمر مروراً بالخرطوم في معظم الأحيان . ثم أنشئت المصافي في الأبيض والخرطوم وجري التفكير في تأهيل مصفاة بورتسودان القديمة أو إنشاء مصفاة جديدة . وبنهاية 2004 ذكرت المصادر الرسمية أن الاستثمارات في قطاع النفط بلغت 2.5 مليار دولار. كيف كان هذا المشروع البترولي تبديداً للثروة البترولية والموارد المالية ؟ ربما كانت الاجابة الدقيقة لمثل هذا السؤال غير موجودة بشكل قاطع ، ولكن بالنظر إلي كمية الخام التي تبدد في مصفاة الأبيض العجيبة " 10 ألف برميل يومياً " التي لا تنتج الا الجازأويل والفيرنس بسبب تخلفها ، وكان يمكن إن كان هنالك عقل وطني في قطاع البترول إقامة مصفاة متكاملة تنتج جميع المشتقات البترولية ليس في الأبيض وإنما في هجليج أو بانتيو لتوفير تكاليف النقل الباهظة وخطوط الأنابيب التي تستنزف موارد البلاد حالياً.

وحتي هذه المصفاة التي أنشئت بالجيلي بقرض صيني فانها تحت الادارة الصينية المهيمنة التي تكسب كثيرا جراء تلك الاتفاقية العجيبة الموقعة بشأن إنشاء المصفاة . وهي اتفاقية عجيبة لأن نتائجها الماثلة تقول أن هذه المصفاة لم تدر مليما واحدا للخزينة العامة بينما ملايين الدولارات تدفع سنويا للمصفاة من المال العام . كيف يفهم هذا الاستثمار الصيني الذي يستولي علي الادارة والعائدات ثم يده للخزينة العامة ؟ إنها بالقطع المصالح الخاصة التي تتعارض مع المصلحة الوطنية والسيادة.

وبالرغم من واقع أن هذه المصفاة تستنزف الأموال العامة بشكل كبير فان إتفاقات مشبوهة لا زالت تعقد " تحت الطاولة " توسع من الفوائد التي يجنيها الصينيون من المصفاة الموجودة علي الأراضي السودانية . لنقرأهذا الخبر الذي نشرته في وقت سابق وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا في نوفمبر الماضي . " وقعت شركة البترول الوطنية الصينية ، اكبر منتج للبترول والغاز الطبيعى فى الصين ، اتفاقيات مع السودان لتوسيع مصافى البترول ومقايضة اصول انتاج البترول ، حسبما أفاد بيان اصدرته الشركة على موقعها الالكترونى.

وستخضع شركة تكرير البترول ، ومقرها الخرطوم ، والتى تمتلك كل من شركة البترول الوطنية الصينية والسودان حصة متساوية فيها ، لعملية توسيع ثانية ، ولكن البيان لم يعط مزيدا من التفاصيل. تأسست شركة تكرير البترول فى 1997 وبدأت انتاجها بعد ثلاث سنوات بقدرة معالجة سنوية 2.5 مليون طن. وقد تم توسيعها فى 2006. وتعالج سنويا خمسة ملايين طن من البترول ، وتقوم بتزويد 80 فى المائة من البترول المصفى فى السودان.

واضاف البيان ، دون توضيح المزيد من التفاصيل ، ان شركة البترول الوطنية الصينية ستقايض ، جزئيا ، حصتها من الاسهم فى بلوك 8243;6 ، ببلوك "5 أ" التابع لشركة بتروناس الوطنية الماليزية. كذلك اعلنت الشركة انها وقعت اتفاقية مع الحكومة السودانية حول سداد دفعة مقدمة مقابل امدادات من البترول الخام. تمتلك شركة البترول الوطنية الصينية ثمانية مشروعات فى السودان ، وتغطى مجالات ، منها الاستكشاف الجيوفيزيائى ، وحفر الآبار ، واعمال بناء ، وخطوط انابيب وخلافه" .

لاحظ أن الاتفاق يشمل إعطاء إمدادات من الخام للشركة الصينية مقابل سداد القرض الجديد ومقايضة أسهم في بلوك بترولي بآخر ، وهكذا تتناقص العائدات الحكومية من البترول لصالح شركة البترول الصينية وهذه المصفاة العجيبة . ما كشف عنه هذا الخبر أيضا أن المصفاة تعالج سنويا خمسة ملايين طن من البترول فهل تظهر في تقارير وزارة الطاقة هذه ال 5 ملايين طن والتي تعادل 36 مليون برميل ، أم أقل بكثير من هذا الرقم ؟ هذا ما نراه لاحقاً

عائدات البترول المكرر : ما خفي أعظم

لنستعرض هنا بعض الأرقام بشأن التكرير لتوضيح الصورة

خلال يونيو 2009 بلغ العائد من الخام المستخدم محلياً 94.8 مليون دولار بلغ نصيب حكومة الجنوب منها 34.9 مليون دولار . كيف حدث هذا ؟ لنقرأ التفاصيل . جملة الخام المكرر خلال الشهر بلغ 1919 برميلاً حسب الإدعاء الحكومي بسعر 56.4 دولار للبرميل الذي اعتبر متوسط السعر العالمي للنفط . العائد المالي بحسب هذا السعر 108.3 مليون دولار . تم تقدير نسبة البترول

المنتج بالجنوب ب 56.3% وبخصم الرسوم الادارية البالغة 13.5 مليون دولار ونصيب الولايات وصندوق دعم الوحدة يتبقي لحكومة الجنوب ذلك المبلغ الذي لا يصل الي 40 مليون دولار.

كيف كانت جملة الخام المكرر 1919 برميلاً خلال الشهر والمصفاة منذ يونيو 2006 تعمل بطاقة 100 ألف برميل في اليوم ؟ والمصفاة عملت في ذلك الشهر بصورة متواصلة 30 يوماً دون توقف . بالحساب البسيط 100 ألف برميل مضروبة في 30 يوماً تساوي 3 مليون برميل وليس 1919 برميل كما جاء في حساب العائدات.

كم تساوي هذه ال3 مليون برميل من الدولارات إذا علمنا أن السعر العالمي لخام النفط لم يقل عن 70 دولاراً في ذلك الشهر إنها بالتأكيد تساوي 210 مليون دولار وليس 94.8 مليون دولار كما جاء في تقرير حكومي ، ولو جادل أحدهم بالقول أن سعر برميل البترول المكرر محلياً في شهر ما يقارن بأسعار صادر البترول الحقيقية في الشهر السابق وأن المبلغ المحدد ب 56.4 دولارا هو السعر الذي بيع به برميل خام مزيج النيل ، فإننا نرد بالقول أن هذا السعر أدني بكثير من الأسعار العالمية لخامات النفط الأقل جودة من مزيج النيل وأن الحكومة إذا كانت تبيع النفط بالسعر المتدني المذكور للصين أو لأي جهة دون منافسة أو عطاء فان هذا هو الفساد بعينه.

الملاحظة الثانية فيما يتعلق بحسابات الخام المكرر ولنأخذ يونيو 2009 كمثال هو التقدير المبالغ فيه للرسوم الادارية التي تخصم من جملة العائدات . لقد بلغت هذه الرسوم مبلغ 13.5 مليون دولار نظير 1919 برميلاً مكرراً كما جاء في سياق التقرير بواقع 7 دولارا عن كل برميل فإذا كانت هذه الرسوم الباهظة التي لا مبرر لها تذهب للمصفاة فتلك أرباح باهظة كان يمكنها أن تسدد القرض الصيني الذي شيدت به المصفاة قبل سنوات وسنوات ، وإن كانت هذه الرسوم تذهب لمؤسسة النفط فلماذا لا تذهب للخزينة العامة بعد ذلك!!

البترودولار في حسابات الطفيلية

في واقع الحال لو كانت قسمة البترول أو حساب عائداته تتم في الضوء وليس تحت جنح الليل لكانت هذه العائدات أضعاف ما تنشر في التقارير الرسمية . وبالنظر فقط لشهر واحد هو يونيو 2009 فإن الفرق في عائدات الخام المكرر يعادل 115.2 مليون دولار ضف علي ذلك الفرق بين الأرقام المتضاربة في صادر البترول والتي لا تقل شهرياً عن 300 مليون دولار لتصبح جملة الأموال التي لا تظهر في أي حساب أكثر من 415 مليون دولار شهرياً فانظر عزيزي القارئ كم ملياراً من الدولارات البترولية " يلهفها " البعض من هذه الثروة الناضبة . إنها حتماً لا تقل عن 4.9 مليار دولار سنويا علي أقل تقدير.

وبخلاف الأموال المهدرة والمجنبة والمنهوبة فان الكيفية التي تجري بها عمليات التنقيب تثير العديد من الأسئلة التي نحاول الاجابة عليها في مقال لاحق يتطرق إلي ضخ المياه تحت خام النفط وأثره السلبي ولماذا يضيع الغاز الطبيعي هدراً ولماذا يحرق خام النفط لتوليد الكهرباء في محطات كهرباء كان يمكنها لولا " الغفلة " استخدام بدائل أخري.

لهذا ولغيره لم يكن لعائدات البترول السوداني أي أثر إيجابي علي معيشة المواطن أو علي الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الحيوية في حين نمت وبشكل كبير تلك الفئة من الرأسمالية الطفيلية التي إعتبرت البترول غنيمة سائغة طالما أنها مسيطرة علي مقاليد الحكم حتي الآن بالحديد والنار.

نهب البترول السوداني من(A-Z) (3/3) (الحلقة الأخيرة)

لماذا أصر المؤتمر الوطني وقت توقيع إتفاقية السلام الشامل علي عدم مراجعة عقودات النفط ؟

نفقات التنقيب يجري تضخيمها باستمرار لصالح نهب المزيد من كميات النفط الخام .

تبديد أكثر من 80 مليار دولار خلال السنوات المنصرمة.

عدم إلزام الشركات الأجنبية بدفع ضرائب دخل للحكومة خلال مدة تقاسم الإنتاج.

بعد صدور تقرير منظمة قلوبال ويتنس عن التضارب في عائدات النفط السوداني " أغسطس 2009 ;8243 قال مسؤول إنقاذي بارز في معرض التعليق علي الاتهامات التي كالتها الحركة الشعبية لتحرير السودان للمؤتمر الوطني في شأن البترول أن الحركة قد أخذت 8 مليار من عائدات النفط فأين ذهبت ؟ أراد بهذا أن يقول إذا كان المؤتمر الوطني فاسداً ومتلاعباً بأموال النفط فإن الحركة الشعبية أيضاً كذلك. هذه الواقعة تشبه القصة الحقيقية المتداولة في ثمانينيات القرن الماضي حيث قيل أن أحد الأشخاص كان يحكي عن " واحد" من حرامية النظام المايوي في مجلس ضم بعض السادة والسيدات ، ولما طفق يعدد الممارسات الفاسدة للحرامي المذكور قالت له سيدة كانت تجلس أمامه إن من تتحدث عنه هو أبي فاحرج وسكت برهة ثم قال لها " ولا يهمك خالي برضو كان حرامي معاه"

اتفاقيات التنقيب:

بعد أكثر من 10 أعوام على تصدير البترول السوداني لا تزال اتفاقيات التنقيب الموقعة مع الأجانب سراً لا يدرك كنهه أحد ، لكنها بحسب الأنباء المتسربة معيبة وتهدر الثروة النفطية لصالح المستثمرين الأجانب لقاء مصالح خاصة.

لنر الآن نموذجاً من هذه الاتفاقيات وهي الاتفاقية التي وقعت في 7 أغسطس 1995 مع شركة الخليج للبترول المحدودة (سودان) والتي حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في منطقة عداريل. حيث بلغت مدة الاتفاقية 25 عاما قابلة للتجديد لمدة 5 أعوام أخرى ، كما تنص على أن تستعيد شركة الخليج جميع النفقات المترتبة على عمليات التنقيب عن النفط من عوائد مبيعات النفط الخام المنتج بنسبة 65% سنوياً كحد أقصى. كما ستحصل شركة الخليج على 40% من النفط الخام المنتج والقابل للتوزيع كما أن لها الحق بأن تبيع الحكومة السودانية تلك الكمية أو جزءاً منها بالسعر السائد في الأسواق العالمية وأن الشركة ليست ملزمة بدفع ضرائب دخل للحكومة على عملياتها البترولية خلال مدة اتفاقية تقاسم الإنتاج.

معظم اتفاقيات التنقيب مماثلة لهذه الاتفاقية فالشركة أو مجموعة الشركات الأجنبية تخصم نسبة كبيرة من الإنتاج لقاء استعادة النفقات ، ومما تبقي تحدد أنصبة كل طرف. هذه المعادلة في مجملها تجعل الطرف الأجنبي يحصل علي نصيب أكبر مما تحصل عليه الحكومة. وتستمر المعادلة في السريان طالما لم تستعد الشركة نفقات التنقيب على داير المليم. نفقات التنقيب هذه يجري تضخيمها باستمرار لصالح المزيد من كميات النفط الخام ، كما أنها لا تراجع ولا تدقق لمعرفة صحتها.

ولا تقتصر الاتفاقيات على هذه القسمة غير العادلة للبترول بل تمنح المزيد من الحوافز للشركات الأجنبية حينما تبيح لها بيع نصيبها من البترول للحكومة بالسعر العالمي. لا حظ أنها تبيع للحكومة نصيبها من البترول في مناطق إنتاجه بالسعر العالمي وهي التي لم تنقله لميناء التصدير ولم تدفع عليه بالطبع رسوم النقل أو أي رسوم أخري. هذا عيب آخر من عيوب هذه الاتفاقيات اللا وطنية.

من ضمن ما تنص عليه الاتفاقيات عدم إلزام الشركات الأجنبية بدفع ضرائب دخل للحكومة خلال مدة تقاسم الإنتاج مما يعني ضمان ربح صافي لها.

هذه الاتفاقيات " السرية " تنتهك السيادة الوطنية وتبيح للأجانب الاستيلاء على أكبر قدر من الثروة النفطية في بلادنا وبالتالي يجب الوقوف بحزم ضدها والمطالبة بالسيادة الوطنية على قطاع البترول ومراجعة الاستثمارات الموجودة والتحقق من الأموال الحقيقية التي صرفت في عمليات التنقيب وبالتالي تعديل الأنصبة الحالية.

نصيب الأسد لمن ؟

من نتائج اتفاقيات التنقيب " المضروبة " ما يحدث الآن في الامتياز النفطي بمربع (5أ) بالجنوب والذي منح للمجموعة البترولية المعروفة باسم (WNPOC) ففي خلال الفترة 2006- 2008 بلغ الإنتاج الكلي 21 مليون برميل " حسب الأرقام الرسمية " كان نصيب الحكومة منها 9 مليون برميل فقط بينما نالت المجموعة 12 مليون برميل . ويجدر بالذكر أن متوسط السعر الذي بيع به برميل النفط المستخرج خلال هذه الأعوام بلغ 73.8 دولار في وقت شهدت فيه تلك الفترة ارتفاع أسعار البترول بصورة غير عادية " 170 دولاراً للبرميل. "

ولا ننسي هنا أيضا امتياز البترول بمربع 6 " غرب السودان " ، ففي الفترة 2004-2008 بلغ الإنتاج الكلي حسب المعلومات الرسمية 42.7 مليون برميل كان نصيب الحكومة منها 10.4 مليون برميل والشركاء 32.3 مليون برميل.
من هنا نعرف لماذا أصر المؤتمر الوطني وقت توقيع إتفاقية السلام الشامل علي عدم مراجعة عقودات النفط . ولماذا تراجع المجلس الوطني عن مساءلة وزير الطاقة عن هذه الاتفاقيات ولماذا تقبع مفوضية النفط دون أعباء.
أولي الخطوات في سبيل أن يكون البترول ثروة وطنية لفائدة كل الشعب السوداني تبدأ من مراجعة الاتفاقيات وإلغائها أو تعديلها . ومن ثم الاستفادة القصوى من خام البترول عن طريق الحصول علي أسعار أعلى عند التصدير وتصدير أكبر قدر من المشتقات النفطية إضافة للتطوير المستمر للحقول من أجل زيادة الاحتياطيات والحفاظ علي البيئة في مناطق الإنتاج والتكرير والتصدير.

الفساد البترولي :

طوال السنوات العشر المنصرمة تعرض قطاع البترول لنهب منظم ذكر بعضه في تقارير المراجع العام السنوية من حيث اختفاء عائدات شحنات معينة أو تحويل جزء من العائدات إلي جهات بدون علم وزارة المالية أو إعطاء مواد بترولية لجهات إستراتيجية بدون قيمة.
كما أشار تقرير منظمة قلوبال ويتنس للتضارب في أرقام الانتاج والعائدات بين التقارير الحكومية وتقارير الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول بالسودان.
وحتى التقارير الحكومية التي تنشر أحياناً عن البترول الصادر أو المكرر وقسمة العائدات فإنها لا تعكس الصورة الحقيقية. علي سبيل المثال فان متوسط البترول المكرر بمصفاة الخرطوم شهرياً لا يتجاوز 2000 برميل كما يرد في التقارير الرسمية بينما أعلن الصينيون الذين يديرون المصفاة قبل أكثر من ثلاث سنوات عن رفع الطاقة التكريرية للمصفاة إلي 100 ألف برميل يومياً مما يعني 3 ألف برميل في الشهر وليس 2000.
قس على ذلك الكميات التي تصدر للخارج. ففي عام واحد هو 2008 ذكرت التقارير الحكومية أن كميات الصادر السنوي بلغت 80 مليون برميل بينما كانت الكميات المصدرة الفعلية 135 مليون برميل.
إختلاف الأرقام هنا يعني أن جزءا معتبرا من عائدات البترول يذهب الي جهات أخري ، ولا نقول جهات خفية لأن كل ذلك يدور في مثلث وزارات الطاقة والمالية ثم بنك السودان.
أصابع الاتهام توجه أيضاً نحو المؤتمر الوطني فيما يتعلق بالسحب من حساب تركيز عائدات البترول ببنك السودان بصورة مستمرة دون أن توضح أوجه الصرف ودون حتى إخطار المجلس الوطني أو المراجع العام.
لفترة قد تطول أو تقصر يعتبر المؤتمر الوطني عائدات البترول غنيمة سائغة لا توجه الا حيث يريد. وفي سبيل بقاء المعلومات النفطية في مستودع الأسرار يجري تزييف الوقائع علي الأرض.

في أواخر العام الماضي قال تقرير قلوبال ويتنس وعنوانه "تأجيج عدم الثقة..الحاجة للشفافية في صناعة النفط السودانية" ان باحثين وجدوا تناقضا بنسبة تسعة في المئة بين تقديرات الحكومة وتقديرات الشركة للإنتاج في 2007 من حقول 1 و2 و4 السودانية والتي تديرها شركة النيل الأعظم للبترول والتي تقودها شركة البترول الوطنية الصينية. وقالت قلوبال ويتنس انه في عام 2005 كان هناك اختلاف بنسبة 26 في المائة بين تقارير الحكومة وشركة البترول الوطنية الصينية لحقول 1 و2 و4 بالاشتراك مع حقل 6 الذي تديره أيضا الشركة الصينية.
ووجدت الدراسة تناقضا بنسبة 14 في المائة لإحصاءات 2007 من حقلي 3 و7 اللذين تديرهما شركة بترو دار التي تهيمن عليها شركة البترول الوطنية الصينية. وقالت أنها لم تجد تضاربا ملموسا لحقول النفط في شمال السودان والتي لا يتعين على الخرطوم ان تدفع عائدات منها للجنوب.وقالت قلوبال ويتنس ان هناك انعداما للشفافية في الطريقة التي تخصم بها الحكومة الوطنية السودانية الأموال من عائدات الجنوب لرسوم خطوط الأنابيب وتكاليف التسويق. وخلص التقرير إلي أن حكومة الشمال ربما تكون مدينة

لحكومة الجنوب بمليارات الدولارات . فإذا كان هذا هو الحال في السنوات الخمس الأخيرة ، فكيف هو الحال في السنوات التي سبقت اتفاقية نيفاشا ؟ والتبديد الهائل لعائدات الثروة النفطية جراء عقود مضروبة مع شركات " مضروبة " لهفت المليارات لبناء منتجع لوزارة الطاقة وإنشاءات بتكلفة عالية وجري في هذا السياق تبديد أموال طائلة من عائدات النفط.

النفط وتدمير القطاعات الإنتاجية:

لكل ما ذكر لم تضف عائدات البترول السوداني أي إيجابيات للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة بل تدهورت بشكل كبير . جاء في مقال للأستاذ السر عثمان نشر في أكتوبر 2008 ما يلي : " يتضح من أعلاه الخلل في تراجع القطاع الزراعي الذي بلغت مساهمته في الصادرات 11% ، في حين كان من المفترض أن يسهم البترول في رفع عائدات الصادرات الزراعية ، فالقطاع الزراعي والحيواني سيظل المصدر للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما احتلت عائدات البترول 79% من الصادرات ، وهذا خلل أساسي يحتاج إلى إصلاح ويعيدنا إلى مربع الاعتماد على سلعة واحدة ، في السابق كان القطن بشكل نسبة 60% من الصادر الآن البترول بشكل 79% من الصادر ، فالبترول ومشتقاته يمكن أن يكون قوة دافعة أساسية لتطوير القطاع الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد ، إضافة لاقتطاع جزء من عائده لدعم التعليم باعتباره استثماراً هاماً ، ولدعم الصحة التي لا غنى عنها لرفع إنتاجية المواطن ولتطوير الإنتاج ، إضافة لاقتطاع جزء من عائد البترول لدعم الخدمات مثل (الكهرباء ، المياه ،...الخ) وبدلاً من أن يتم ذلك زادت الأعباء على المواطن بزيادات في أسعار الطاقة (البترول ، الكهرباء ، الماء...الخ) جديدة ، حتى بعد توقيع إتفاقية السلام في نيفاشا في 2005/1/9م ، وأصبح المواطن يدفع فاتورة السلام بعد أن كان يدفع فاتورة الحرب ، وفاتورة السلام أشد مضاضة وعبئاً من فاتورة الحرب ، وهذا يذكرنا بسلطنة دارفور في سنواتها الأخيرة بعد أن فقدت عوائد كبيرة كانت تصلها من إقليم بحر الغزال بعد سقوطه في يد الزبير باشا ، تم تعويض تلك العوائد بزيادة أعباء الضرائب على المواطنين ، ويذكرنا أيضا بسلطنة سنار في سنواتها الأخيرة عندما فقدت عوائد كبيرة من الممالك التي تمردت عليها مثل: الشايقية... الخ) فزادت أعباء الضرائب على المواطنين وأصبح النظام أكثر قهراً للمواطنين ، وكان هذا من أسباب سقوط سلطنتي دار فور وسنار ، هذا ومن المتوقع أن تفقد الحكومة 50% من عائدات البترول بعد تنفيذ اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية ، وبالتالي ستعوض ذلك بزيادة الأعباء الضرائبية على المواطنين ، ومن المحتمل أيضاً أن تصل الحكومة إلى اتفاقات مع حركتي دار فور وحركات الشرق وستفقد الحكومة المركزية المزيد من العوائد بقسمة الثروة ، وبالتالي سوف يصبح النظام أكثر قهراً اقتصادياً ، كما أصبح البترول يشكل 40% من موارد الدولة المالية ، هذا وكانت تقديرات إنتاج النفط للأعوام : 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004م على التوالي : 230 ألف / 245 ألف ، 280 ألف ، 300 ألف برميل / اليوم ، وبلغت عائدات النفط: في الأعوام 1999 ، 2000 ، 2001 ، 2002م على التوالي: 275.9 ، 1297.8 ، 1268 ، 1396.5 مليون دولار. (مجلة النفط والغاز ، مارس 2005).

ورغم ارتفاع الإنتاج والعائد إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلاً من أن تنخفض ، وهذا يعود كما أشرنا سابقاً ، إلى القروض وفوائدها التي تسدد من عائدات البترول ، إضافة للتكلفة العالية لنقل الخام أو تكريره ، وهذا يبلغ حوالي 60% من صادر البترول العائد للحكومة ، إضافة لعدم الشفافية وما ينتج عنها من فساد ، مما يتطلب كما أشرنا سابقاً مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها والشفافية في العائد السنوي للثروة النفطية وتحويل عائدات تلك الثروة للتنمية وتوفير احتياجات المواطن السوداني الأساسية. "

وفي معرض الملاحظات عن مشروع البترول السوداني كتبت قبل أعوام الملاحظات التالية:

ملاحظات علي مشاريع استغلال النفط السوداني

ترتكز لمشاريع علي فكرة انتاج النفط الخام و نقله عبر خطوط الأنابيب إلى موانئ التصدير بشرق السودان بعد تغطية احتياجات المصافي المحلية القائمة و العاملة.

تصدير نصيب الدولة من الخام يتم عبر شركة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول(جي ان بي او سي) ، و هي ذات المجموعة التي تدير ميناء التصدير.

الأسعار التي يصُدر بها الخام متدنية ، حتى للمنتجات الجاهزة(البنزين). يرجع تحديد اتجاه الصادرات البترولية في غالبيتها إلي الشركة الصينية للبترول و هي ذات الشركة العاملة في مجال التنقيب بالبلاد. تراوحت الأسعار بين 25-35 دولاراً لعام 2004م ، و بلغ متوسط السعر 49,5 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2005م ، في الوقت الذي تجاوزت فيه أسعار النفط حاجز 70 دولار للبرميل.
الطاقة التكريرية المعمول بها لا تكفي لسد حاجات الاستهلاك من بعض المشتقات البترولية مثل الجازولين و الفيرنس ، و التي تتم تغطيتها حالياً بالاستيراد. يجدر بالذكر انه قد تم التعاقد مع شركة بتروناس الماليزية لبناء مصفاة جديدة ببورتسودان و ذلك لأغراض تصدير المنتجات النفطية بطاقة قدرها 100,000 برميل يومياً.
حجم الانتاج اليومي من الخام وكذلك نصيب الحكومة منه زائداً نصيب الشركة السودانية سودا- بت يحدد بواسطة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.

التجاهل التام لفكرة تكرير واستغلال النفط قرب مناطق الانتاج و استبداله بفكرة بترول الغرب و الجنوب المتجه شمالاً و شرقاً ، (التكرير بالمركز و التصدير عبر البحر الأحمر).
معظم الشركات المحلية العاملة في مجال توزيع المواد البترولية او خدمات البترول تتبع للنظام الحاكم وأجهزة أمنه ،(بشائر ، بترونيد ، هجليج ، قادرة ، نبتة ، قصر اللؤلؤ).
اتفاقيات التنقيب مع الشركات الأجنبية و التعاقدات الاخري تظل سرية حيث لا تنشر و لا تعرف تفاصيلها أو حقوق و واجبات الاحتكارات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في السودان.
المشتقات البترولية من مصفاة الأبيض و الخرطوم ذات موصفات متدنية بسبب تخلف التقنية فيها. مثلاً الـ (اوكتين) بالنسبة للبنزين المحسن المستخدم عالمياً لا يقل الرقم فيه عن 93 بينما لا يزيد الرقم هنا عن 90. ازدياد الرقم هنا يعني جودة الاحتراق و قلة ضجيج الماكينة. و ما ينطبق علي البنزين ينطبق علي الجازولين المنتج محلياً ،حيث يتحول لونه إلي الأسود في حالة تخزينه...و هكذا.
أما علي صعيد التبادل الاقتصادي العيني .في السودان بعد تصدير البترول .فيمكن ان نشير إلي ملاحظتين هامتين:
اولاً: غياب أي معلومات رسمية عن نصيب الكونسورتيم الأجنبي من عائدات النفط السوداني.
ثانياً: معظم نصيب الدولة من صادر الخام يتم تصديره إلي الصين (الشركة الصينية الوطنية كما ذكرنا آنفاً.)
وختاما إذا كنا سنعود لحديث المسؤول الإنقاذي الذي ذكرناه في مقدمة هذا المقال فإننا نقول أن حكومة المؤتمر الوطني لا تزال متهمة بتبديد أكثر من 80 مليار دولار هي عائدات البترول خلال السنوات العشر المنصرمة علي أقل تقدير.

الفساد في عائدات البترول السودانى

سؤال لن يتوقف:أين تذهب عائدات النفط..؟ !!

مسارب الضي
الحاج وراق

لوحة اولى :
صرح المهندس فيصل محمد الحسن مدير ادارة الامدادات والتسويق بالمؤسسة السودانية للنفط لصحيفة «الصحافة» بتاريخ 21 أغسطس الجاري :
(إن عمليات تصدير الخام السوداني الذي يعرف في الاسواق العالمية ، بمزيج النيل ، بدأت في أغسطس 1999م ، وان الكميات التي

تم تصديرها رسميا حتى يوليو 2005م ، حوالي 170 مليون برميل .. بلغت قيمتها اكثر من 15 مليار دولار ، ويتم الآن تصدير اربعة ملايين برميل شهريا .(
وبحسب وزارة الطاقة نفسها فإن نصيب حكومة السودان ارتفع من 40% الى 70% حاليا. وعليه وبحساب المتوسط (55%) فقد دخلت الى خزينة حكومة السودان في الستة اعوام المنصرمة وحدها ما لا يقل عن 8 مليار دولار ! اي بمعدل مليار ونصف المليار دولار ، سنويا !
ولكن في المقابل فإن غالبية اهل السودان لا يحسون بهذه المبالغ لا في معاشهم ، ولا في تعليم ابنائهم ، او في خدماتهم الصحية !!
لوحة ثانية :
بل والأنكى انه رغم بلوغ صادرات النفط حاليا اربعة ملايين برميل شهريا بسعر يفوق الـ65 دولار للبرميل ، اي 260 مليون دولار شهريا ، ورغم بلوغ نسبة الحكومة 70% مما يعنى ان نصيبها يساوي حوالى 170 مليون دولار شهريا ، وما يزيد عن الـمليارين من الدولارات سنويا !! ، رغم عن ذلك ، وفى هذا الوقت بالذات ، نقص وزن رغيفة الخبز الى ما يزيد عن الثلث مع بقاء سعرها كما هو ! بل ومع تزايد موارد البلاد من العملات الصعبة ، وانخفاض سعر صرف الدولار زادت جميع اسعار السلع الاساسية فى البلاد ، فزادت اسعار الخبز عمليا (بانقاص وزنه) ، وزادت اسعار السكر ليصل الرطل اول امس الى 1500 جنيه اي ضعف السعر قبل النفط! وزادت اسعار اللحوم والخضروات ، والمياه ، والكهرباء ، واسعار المواصلات !
*لوحة ثالثة :
ذكر د. الطيب حاج عطية فى ندوة منبر المرأة والسلام انه قابل احد الشيوخ من الجنوبيين النازحين في احد احزمة البؤس حول العاصمة ، فقال له انه ومنذ قدومه للخرطوم قبل سنوات لم يأكل حتى يشبع ولو لمرة واحدة !!

Source Al-Sahafa: August 28, 2005

قضية الفساد في الصندوق القومي للمعاشات

فتح ملفات الفساد المالى فى السودان .. أو لا سلام
بقلم الخبير الأقتصادي ملامح

الفساد المالى الذي حدث فى الصندوق القومى للمعاشات والذي أنشأ أساساً من إستقطاعات موظفى الدولة لتعينهم فى صرف إستحقاقاتهم المالية بعد بلوغهم سن التقاعد ليعينهم على الحياة ونوائب الدهر .. هذا الصندوق حول إلى صندوق إستثماري فى عهد الانقاذ ولا غضاضة فى ذلك .. ولكن أن يتم منح أموال الصندوق وتوزيعها على أشخاص لا يستحقونها لكى يستخدمونها كرأس مال لهم وينشئوا بها المطاعم والحافلات ومطابع ثم لا ترد هذه الاموال للصندوق وأصحابه من أرباب المعاشات والذين لا يجدون ما يسدون به الرمق غيرهم من آكلى أموال الصندوق يجوبون شوارع الخرطوم بسياراتهم الفخمة تحت حماية الدولة وأجهزتها الامنية.. وحينما بدأت إ حدى الصحف اليومية السودانية بنشر وقائع الفساد فيما حدث داخل الصندوق تم تقفيلها وإعتقال مؤسسها ورئيس تحريرها وأحد محرريها بواسطة جهاز الامن..ووجهت لهم تهمة التخابر مع دولة أجنبية والمقصودة المملكة العربية السعودية .. تصورا... بهدف زعزعة النظام في السودان!!

http://pages.infinit.net/nafitha/main_jan_04.htm

اختلاسات صندوق المعاشات

تواصل الجلسات فى اختلاسات صندوق المعاشات بالثلاثاء

الخرطوم: شذى الرحمة ، صحيفة الراي العام

حددت محكمة اختلاسات الاموال العامة برئاسة مولانا ابوبكر سليمان الشيخ قاضى المحكمة العامة جلسة الثلاثاء المقبل لمواصلة سماع الشاكى المفوض من الصندوق القومى للمعاشات فى قضية اختلاس موظف بالصندوق و(4) متهمين آخرين لمبلغ (115.559.54) جنيهاً. وأفاد الشاكى بأنه وعلى حسب تقرير المراجع العام قد تمت مراجعة الحساب منذ العام 2002م إلى سبتمبر 2007م بأمر من مدير عام الصندوق بعد ان حضر شخص للصندوق القومي للمعاشات وافاد بأنه تم استخراج شيك باسمه وأنه غير مستحق لهذا الشيك ، وهنالك اشخاص تكررت اسماؤهم بصرف شيكات.

http://www.rayaam.info/spsection.aspx?pid=361&sec=9

استثمار أموال المعاشيين.. مجهودات تنمية..أم محاولات تبديد ؟!

مدير الصندوق:الحكومات أكلت أموال المعاشيين

الصحافة ، تحقيق: سلمى فتح الباب

وجدته يقف امام مبنى ادارة استثمارات المعاشيين ينفث دخان سجارته وهو فى حالة ترقب لشيء ما ..اقتربت منه وبعد ان القيت عليه التحية سألته بعض الاسئلة وكان رده عبارة عن قصة تطول وتقصر ..قال انا عمر السمانى ..تم فصلنا من تلفزيون السودان واصبحت اتقاضى معاشا قدره 112 الف جنيه .لا اعتمد عليه كثيرا فابنائى ما زالوا فى المراحل التعليمية (محمد فى الصف الثامن يدرس بمدرسة خاصة وكذلك سارية تدرس بمدرسة خاصة ..اما سارة فهى تدرس بجامعة السودان المستوى الثالث)..وعرفت منه انه فى انتظار استلام معدات تصوير بعد ان قدم لمشروع استديو بمبلغ (2.750.000) مليون جنيه ..ويعتقد انه (زول سوق) وان الاستديو سيساعده كثيرا خصوصا مع بداية الاعوام الدراسية ..ولكنه لا يعلم كيف سيتم استقطاع هذا المبلغ ولا متى ستنتهى اقساطه ..عمر نموذج لالاف المعاشيين الذين يتلقون رواتب من الصندوق القومى للمعاشات لا تكفى حتى لسداد الرسوم الدراسية ..وهى على قلتها (اي المعاشات) لا تأتى مع بداية الشهر ، ويشكو المعاشيون من ان اقدامهم تحفى حتى يصرفوا معاشاتهم ..فلماذا يحدث ما يحدث ولماذا فئة المعاشيين دائمة الشكوى ولماذا لم تزداد قيمة المعاشات بالنسبة التى تحفظ للمعاشى كرامته ...واين تذهب اموال المعاشيين التى بدأ استقطاعها فى العام 1919م ..وكيف تدار هذه الاموال وهل صحيح انها (منهوبة)..والسؤال الاهم والمحوري اين هى استثمارات الصندوق القومى للمعاشات التى يقوم بها في شكل (سندات ، اراضي ،عقارات ،شركات)..حاولت الحصول علي اجابات لهذه التسـاؤلات بالجلوس الي المختصين...

سألت :ما حجم اموال المعاشيين ..المتراكمة منذ العام 1919م..

الخبير الاقتصادى والمراجع القانونى محمد على محسى قال (اموال المعاشيين قد تصل الى الاف المليارات وذلك حسب افادات خبير اجنبي حضر الي السودان قبل عدة سنوات ، وهذا الخبير كانت لديه تحفظات حول الطريقة التي يدار بها العمل في الصندوق)

اما الاستاذ كمال على مدنى المدير العام للصندوق القومى للمعاشات ... فقد أكد انه لا توجد اموال للمعاشيين بالسودان قبل العام 1994م ..وواصل حديثه قائلا(تمت تغطية السودان بخدمة نظام المعاشات فى العام 1919م واستمر العمل بهذا النظام حتى العام 1994 الذي تم فيه تطبيق قانون تأسيس الصندوق وكان القانون قد صدر فى العام 1991م والفترة مابين (91-94م)كانت فترة بناء هياكل . واضاف ان الاموال منذ 1919 وحتى 1994 كانت تورد الى خزينة وزارة المالية ، ومسددو الخدمة الان غير الذين كانوا يتلقون المنفعة ، فالمعاشيون الذين نصرف عليهم الان لم تصلنا اموالهم (اكلتا الحكومات السابقة منذ الاستعمار والحكم الوطني ودخلت سلة الدولة وتم صرفها صرفا عاما).

حديث الاستاذ كمال يجعل السؤال ما يزال قائما عن حجم اموال المعاشيين ؟

يقول الاستاذ كمال فى العام 94 بدأنا بعمل الدراسة الاساسية التى تسمى دراسة اكتبارية لكى نقدر استحقاقات نظام المعاشيين على وزارة المالية ، وبلغت الاستثمارات التى اجازها مجلس الوزراء فى ذلك الوقت 75 مليار جنيه ولان وزارة المالية لم تكن لديها القدرة لدفع كل تلك الاموال فقد كانت تدفع حصة المعاشات التى كانت تدفعها لمصلحة المعاشات تبعا للمادة 20من القانون.

ولكن خبرا تم نشره مؤخرا بالصحف عن ان مديونية الصندوق لدي الولايات بلغت 34 مليار دينار ، هذا الخبر مقارنة بحديث الاستاذ كمال الاخير يوضح ان هنالك مديونية اخري و بارقام عالية للصندوق فمديونية نظام المعاشات لدي وزارة المالية والتى قال عنها انها قدرت ب 75 مليار جنية بالتأكيد هى الان اكبر بكثير مما فى السابق ، إذن فما هى قيمة المديونية الحقيقية الان ؟ ولماذا لدى الصندوق مديونية لدى الولايات ؟ ..هل هو خلل فى الاسلوب المتبع فى تحصيل الاموال ام ان هنالك اسبابا اخرى ؟ . محسي يعتقد ان الاسلوب الذى تدار به اموال المعاشيين اسلوب (فوضوى) وطريقة نهب والطريقة المتبعة وما يحدث عبارة عن خلل (رهيب) وضرب مثلا بان الصندوق يعمل على تمويل مشروعات بعض التجار وهذه ليست الطريقة المثلى للاستثمار . كمال مدنى قال(قمنا بعمل دراسة جديدة قامت بها منظمة العمل الدولية لتقدير استحقاقات نظام المعاشيين الان على وزارة المالية فقدرت ب(303)مليار دينار ، وهذه المعلومات اولية طلب مكتب الخدمة الاكتبارية التابع للمنظمة ان ننتظر قليلا قبل عرضها علي وزارة المالية لمزيد من التفاكر ولا اعتقد انه سيحدث بها تغيير كبير ..وارجع كمال مديونية الصندوق على الولايات الى مفهوم ان المعاشات يتم دفعها فى شكل اموال كان به خلل لدي المصالح والادارات الحكومية وهذا ما ادي الى نشوء مديونية ضخمة على اجهزة الحكم الاتحادي (الولايات)والمؤسسات والهيئات العامة وتحصيل هذه الاموال كان يمثل مشكلة لان الولايات نفسها لديها عجز مالى وقمنا برفع الامر الى مجلس الوزراء الذى قرر ان المديونية حتى العام 1999م والزم الولايات بان تدفع ابتداء من العام 2000م ولكن المشكلة لم تحل فعرضنا المشكلة على المجلس مرة اخري فاتخذ مجلس امناء دعم الولايات قرارا بان يتم استقطاع الاموال من صندوق دعم الولايات مباشرة ومنذ العام 2002 اصبحنا نسترد جزءا من اشتراكات الولايات ومايسدد الان بواسطة هذا الصندوق لا يزيد عن 65% من مستحقاتنا لان الولايات تقول ان وزارة المالية لا تعطيها حصتها كاملة ولحل هذا الاشكال لجأنا لاسترداد اموالنا بطرق اخري مثل اخذ اراضى او اشياء عينية ولكن اشكالية الولايات ما زالت قائمة.

*اعتقاد محسى بان هناك خللا فى الطريقة التى يدار بها المشروع جعلنى اطرح هذا السؤال على الدكتور بابكر محمد توم رئيس اللجنة الاقتصادية بالمؤتمر الوطنى ، قال نحن فى السابق كنا نعترض باستمرار على طبيعة استثمارات الصندوق العارضة حيث كان عبارة عن جهة منافسة للقطاع الخاص . وهذا هو اعتراضنا الوحيد .محسى قال (قابلت خبيرا اجنبيا زار الصندوق قبل عدة سنوات وعندما سألته عن رأيه فى الصندوق قال لى ان اموال هذا الصندوق بعد 10 سنوات ستكون (صفر)لانه لا توجد طريقة لضبط هذا المال نهائيا والحل الوحيد بتغيير (السيستم).كمال مدنى قال(نحن نقدم تقارير دورية لمجلس الادارة المكون من اطراف العمل الثلاثة فى كل نظم الضمان الاجتماعى (الدولة ، اصحاب العمل ، العاملين) ومجلس الادارة هو الجهة الرقابية وحساباتنا تتم مراجعتها سنويا بواسطة المراجع العام وفى العام 2004 م كانت هناك مشكلة ذكرها الاقتصادى على محمد احمد جاويش حول تأخر المعاشات الشهرية اما السنوات الماضية فكانت الملاحظات شكلية بمعنى طريقة القيود المحاسبية وقد خلت صحيفة الصندوق منذ تأسيسه في العام 1994 وحتي الان من اي اختلاسات فلم يسجل لنا المراجع العام اي اختلاسات او تبديد او

فقدان للمال باية صورة من الصور ..وعلق كمال على حديث محسى وما قاله الخبير الاجنبى قائلا (الدراسة التى قام بها الخبير الاكتباري فى 2001م قالت ان هذا النظام يحتاج لاصلاح لانه مختل الاسس الفكرية فى تأسيسه لان الاشتراكات مبنية على المرتب الاساسى وغلاء المعيشة بالتالى فان محتواه المنفعى ضعيف بالنسبة للمعاشيين لذلك فهو يخرج معاشيين فقراء لذلك لابد من ادخال الاجر الكامل فى مظلة المعاشات ..واذا لم يتم هذا الاصلاح فان نظام التأمينات سينهار فى العام 2011 م ، وقمنا بعمل الاصلاح المطلوب ودخلنا (بدل السكن ، والترحيل ، وغلاء المعيشة) واتي الخبير للمرة الثانية وقام بعمل دراسة اوضحت ان النظام الان مستقر وسيستقر حتى العام 2044م.

*ولكن ماذا عن الاستثمارات التى يقوم بها الصندوق حاليا وما هو حجمها وما شكلها وكيف تتم هذه الاستثمارات الان وفى الفترات السابقة باستصحاب حديث دكتور بابكر السابق وقوله ان لديهم تحفظات سابقة حول طبيعة الاستثمارات..كمال قال (الفائض عبرالزمن للصندوق بلغ فى العام 2003م (28)مليار دينار وفى العام 2004م(33)مليار دينار ويتوقع ان تزيد النسبة فى العام 2005م وعن بداية الاستثمار قال (اسسنا فى العام 1995م شركة برأس مال(50)مليون جنيه اسمها ترهاقا كانت تعمل فى مجال التجارة العامة ، وفى 97 اسسنا ادارة الاستثمار وبدأنا العمل فى المجال البنكى (نعطى قروضا للقطاع الخاص بضمانات قوية ..ثم بدأنا فى توظيف الاموال توظيفا مباشرا فأسسنا شركة بتروكوست للهندسة ثم قمنا بشراء مدبغتين واسسنا شركة بتروقبس ثم ظهرت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)ولدينا اسهم فى سوداتل والبنوك واستثمارات فى بعض الشركات مثل الشركة السودانية للاقطان ولدينا حيازة للاراضى تقدر باكثر من (100)مليون دولار..ويرجع كمال التغيير فى شكل الاستثمار الى ان مراحل تطور الاقتصاد السوداني هى التى تتحكم فى الادوات التى تستخدم فى الاستثمار ..الدكتور بابكر يتحدث ويعقد مقارنة بين الاستثمارات السابقة والحالية حيث قال(الدولة تريد ان يستثمر الصندوق لتذهب السيولة فى مجالات البنى التحتية ومجالات الامن الغذائى بدلا من انها كانت تستثمر فى السابق فى تجارةعارضة مثل السكر والاسمنت والسمسم وكان هذا مصدر منافسة وضرر للقطاع الخاص وانه حسب علمى لم تتحصل الهيئة على ارباح كثيرة للصناديق فى ذلك الزمن ولكن الان لديها استثمارات كبيرة جدا فى المؤسسات المالية في البنوك فى شهادات شهامة وربما فى سوداتل وفى مؤسسات عقارية ضخمة (مبني قريتر نايل)تابع للمعاشات او التأمينات وكذلك بناء مدن مثل مدينة سبأ فى سوبا ومدينة نبتة ببحري..

*لكن حديثا يتردد عن ان حجم الاستثمارات اكبرمما هو عليه ..نفاه كمال حين قال(نحن نعمل وفقا لنظام يدار بشفافية شديدة والتصديق الذى يصدر بفتح حساب يمر عبر جهات عديدة ولدينا مراجعة داخلية كما يقوم المراجع العام بمراجعة تقاريرنا وليس لدينا ما نخفيه ..دكتور بابكرقال نحن فى كل عام نقوم بمراجعة حسابات صندوق المعاشات ونجد ان به نسبة ارباح ،واضاف ان صندوق المعاشات وصندوق التأمينات الاجتماعية قاما بتكوين هيئة استثمارية مشتركة باستشارة من بيت خبرة خاص بحسابات مابعد الخدمة وهى فكرة صائبة جدا (ان يعتنى بالاستثمار بشكل منفصل) ونحن قدمنا النصح للقائمين بامر المعاشات لاكثر من مرة فى دراساتنا لاستثمارات المعاشيين انه وبحكم ان هذه الصناديق اجهزة تمويل او تسمى فى العرف العالمى مؤسسات مالية مثل البنوك يجب ان يكون لديها نقود تستثمرها ليجدها المعاشى واتوقع بنهاية هذا العام(قبل اكتوبر) ان يأتينا تقرير المراجع العام عن حسابات 2005م واتوقع ان تكون الحسابات واضحة لنبدي رأينا فيها.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147505123

قضية الفساد في طريق الانقاذ الغربي

رئيس الجمهورية يقول الحساب يوم القيامة

ثم جاء فساد طريق الانقاذ الغربى وتكونت لجان للتحقيق ..فبسببه تم استلام 50% من حصص المواطنين من السكر فى الولايات الخمسة الغربية وبيع تجارياً واتهمت لجنة طريق الانقاذ السابقة برئاسة على الحاج والذى تحدى الحكومة وقال (خلوها مستورة) وسألت الحكومة اين ذهبت بقية الأموال وقالت (الذين نهبوا اموال اليتامى والمساكين تركناهم لى الله) وقال رئيس الجمهورية : (ان انسان الغرب الذي دفع من ماله ومن اجل التنمية قد خذله الذين يتحدثون باسم الدين والشريعة ولكن الحساب يوم القيامة).

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508212

قضية الفساد في طريق الانقاذ الغربي

المارشال الراقص الرومانتيكى

منعم سليمان ، مركز دراسات السودان المعاصر

المارشال عمر البشير وأركان حربه فى عام 1990م يطلقون لقبا رومانتيكيا على طريق الغرب القاري (طريق الإنقاذ الغربى) ، ويبدؤون وسط تهريج منظم الدعاية له فى عمل اقرب ما يشبه بانه وطنى خالص . لكنهم لم يضفوا أي شيء جديد يستطيع المفصلين إيجاده لهم وذكره لهم سوى سبع كلومترات مجروشة غرب الابيض.

كانت كلفة طريق الغرب القاري قد بلغت حتى منتصف التسعين (250) مليون دولار حسب تقديرات اللجنة المكلفة بإعداد الميزانية العامة عن الطريق. اجبر او بالاحر غر بشعب إقليم دارفور -على غير العادة -بدفع المبلغ من حصص تموينية كانوا يتلقونه من السكر ، وشيء من التبرعات الذاتية دفعها أبناء الإقليم فى الخارج.

ما بلغ حسب التقديرات 62 مليون دولار حتى منتصف العقد التسعين. وتقدر عشر ملايين دولار تكلفة الآليات المستخدمة فى الطريق . و كان ثلاثة عشر رجلا من أبناء الأقاليم الغربية الخمس من غير كردفان الجنوب هم أعضاء فى لجنة الطريق البالغ خمسة عشر عضوا. لكن ليس لهم من الأمر شيء. يرأس اللجنة الجنرال الزبير صالح نائب مجلس قيادة الثورة ونائب الحاكم العسكري لاحقا . والجنرال الحسينى أمين خزينة المال.

يبلغ حصة الفرد من إقليم دارفور من سكر التموين ثلاث أوقيات ، بينما يبلغ حصة الفرد فى الإقليم الشمالى من ذات الصنف من السكر رطلين وهو اكبر مثالا للتفرقة بين البشر ، وتجاوز قاعدة المساواة بين رعاية الدولة الواحدة .وعلى غير العادة فى الطرق المعبدة التى بنتها الدولة فى الإقليم الشمالى كجزء من التنمية الاقتصادية لم يستخدم حصص المواطنين من السكر ، بل من دفعت التكلفة من ميزانية الدولة . وشيء من اجتهادات من أبناء المنطقة الشمالية بالخارج .

عام 1997 اجتهد أبناء الشمال النيلى فى الدولة على إلحاق الخسارة الكبيرة بشركة الهجرة العاملة فى طرق الاقليم الشمالى بلغت ثلاثمائة مليون دولار . والهجرة هى شركة مقاولات ميدانية يملكها المهندس السعودي المقيم فى السودان آنذاك الشيخ أسامة محمد عوض بن لادن . وأسامة مليونير إسلامى يعارض نظام بلاده كان قد تطابقت وجهة نظره العالمية يوما مع بعض مديري الدولة في السودان . ما يزال للمهندس بن لادن استثمارات ضخمة فى السودان . نفذت شركته طريقين فى الاقليم الشمالى (التحدي) و(شريان الشمال) . ظلت مديونية شركة الهجرة في عنق الدولة السودانية يدفعها عامة السودانيين بالإنابة عن الشمالية.

شركة طريق (الإنقاذ) التى تولت الإشراف وتنفيذ طريق الغرب القاري كان يخدم فيها عمال جميعهم من الإقليم الشمالى من المدير الى الغفير . ومقرها الخرطوم شمال أيضا . لم يعرف ما لديها من الآيات بالتحديد وطريقة إدارتها . يجهلها حتى المجموعة الثلاثة عشر رجلا . لكن بعد فترة وجيزة من بداية العمل بالطريق غرب مدينة الأبيض أوقف العمل الذي صار اسمه رسميا طريق (الإنقاذ) وأوقفت الآليات على هيئة جبل بمقرها بمدينة بحري ، لكن رواتب العمال لم يتوقف .
وتوقفت الأوقيات الثلاث للكل فرد من سكر التموين لسكان الغرب السودانى إلى الأبد . وتم صرف المتبقى من المبلغ المجموع والموضوع فى حساب خاص لدعم المجهود الحربى للدولة فى جنوب البلاد بأمر صدر من الجنرال صالح نائب الحاكم العسكرى وقتها . وتم إجمال التهم في عدم المسئولية عن إكمال تنفيذ الطريق على راس الثلاثة عشر (نقيبا) من أبناء الغرب في لجنة الطريق .
قتل الجنرال صالح فى حادث تحطم طائرة فى الجنوب السودانى عام 98م ، وانتقلت التركة مع المسئولية بعدها إلى خلفه على طه فتوقف صرف المعلومات حول الطريق حتى أول الألفية الجديدة نهائيا . ظهرت أصوات تطالب بمعرفة الملابسات و ما يجري بالطريق. لكن قرار جمهوري أصدر من مقر الرئاسة بقصر غردون مرفق بفتوى يحرم تناول مسالة طريق (الإنقاذ) الغرب القاري او تداوله فى الإعلام اوالمجلس الوطني اوالندوات العامة بالمدن وكذالك الصحافة بالذات . لكن الفتوى يجوز إطلاق اللعنات الفموية ضد (الشياطين) الثلاثة عشر .
فى أول الألفية أيضا ظهرت (للإنقاذ) الدولة ،الثورة المدعة مشاكل فى كل الاتجاهات فى السودان ليس فى الغرب فقط. لكن الضرر منه لحق بأبناء إقليم دارفور الذين لا يجدون فى إقليم شبه الدولة أى طريق معبد اكثر من اى اقليم اخر . اضرار بالغة من الانقاذ في كل شيئ . ويفصل ابناء دارفور عن عاصمة بلادهم ألف ومائة كيلومتر ولا يجدون وسيلة متطورة للتواصل وزيارتها في الألفية الجديدة. مسئولية النظام الحاكم عن طريق الغرب القاري أخلاقية وقانونية.

قضية الفساد في طريق الانقاذ الغربي

إعترافات علي الحاج

وانني اعترف باني كنت من "الغافلين" اذ كنت اتحدث بكثير من العقلانية والارقام وبما ظهر وليس بما بطن بالرغم من ان هنالك من نبهنى كثيراً لما يراد بالطريق (أى بما بطن) ولكن "بالغفلة" او بحسن النية كنت استبعد كل ذلك تماماً. اما الان فقد اصبحنا امام اليقين ، فالله نسال الا نكون من الغافلين مرة اخرى والا نلدغ من جحر واحد مرتين ولولا ان الاخوة بجريدة " الخبر" قد اخذوا المبادرة فى كشف الحقيقة لما ساهمت بهذا القول الوجيز عن ما اثير حول الطريق-:

أولا": ما هو مشروع طريق الانقاذ الغربى ؟
مشروع طريق الانقاذ الغربى يبدأ من الابيض وينتهى بالجنينة والمسافة حوالى 1230 كيلومترا (تحذف منها مسافة طريق نيالا/كاس/ زالنجى او ما يسمى بالطريق المعلق ، لأنه منفذ فعلا قبل قيام المشروع ، وهذه المسافة تبلغ حوالى 110 كيلومترا) اذن مشروع الطريق حوالى 1100 كيلومترا تقريباً .

ثانيا" : هيكل طريق الإنقاذ الغربى:
يتكون الهيكل حسب النظام الأساسى للطريق كالاتى:
(1) اللجنة العليا للطريق و يرأسها النائب الاول لريئس الجمهورية الأسبق اللواء الزبير محمد صالح وبعد وفاته ترأسها الاستاذ على

عثمان محمد طه النائب الاول الاسبق والنائب الثانى الحالى ومهمة هذه اللجنة هى وضع السياسات الخاصة بالطريق.
(2) اللجنة المفوضة و يراسها وزير المالية وكان اول رئيس لها السيد عبدالله حسن احمد ثم الت رئأستها الى خلفه الدكتور عبدالوهاب عثمان ومهمة اللجنة هى متابعة ومراقبة الناحية المالية.
(3) اللجنة الشعبية ويراسها الدكتور على الحاج محمد ومهمتها هى استقطاب الدعم الشعبى والرسمى للطريق.
(4) الهيئة التنفيذية للطريق (وهى الجهة التى تتولى الادارة التنفيذية المالية والفنية والمتابعات وغيرها ، ومديرها كان هو اللواء الحسينى عبدالكريم.

http://www.sudanjem.com/2004/sudan-alt/arabic/books/Ali%20Elhag.htm

قضية وديعة الاستثمار ال 250 مليون دولار

ملفات الفساد في السودان
مصعب عثمان

ان موضوع الخلاف حول 250 مليون دولار والمبلغ موجود كوديعة استثمارية فى بنك يسمي (سيد شباب البنوك السودانية) والعائد السنوي يصل الي 20 % من قيمة الوديعة وهو والفائدة مركبة عن كل سنة
أطراف القضية :
مسؤول كبير ومسن من حزب المؤتمر الوطنى وهو أحد أبطال مذكرة العشرة التى أطاحت بالترابى
الطرف الثاني : زوجة المسؤول الكبير حيث ذكر في عقد الوديعة ضرورة توقيع الطرفين علي أي مبلغ مسحوب
راي الزوج :
يري الزوج أن هذا المبلغ مخصص للعمل الخيري وأنه مقتطع من جهة حكومية ولذلك يحق له التصرف فيه بمفرده ، وأنه خص الزوجة بالتوقيع الثاني حتي يتم سحب المبالغ اذا هو مات وألتحق بالرفيق الاعلي وقد ذكر هذه النقطة في وصيته
راي الزوجة :
ترى أن هذا المبلغ ورثة ويخص مستقبل أبنائها فقط ولا يحق للزوج التصرف فيه بتاتا
علت الخناقة وهدد الطرفان باللجوء الي القضاء ، وهدد الزوج باستخدام نفوذه علي البنك ويمرر سحب المبلغ من غير توقيع الزوجة
غضبت الزوجة واستنجدت بابنائها وهددت بكشف المستور والذي يضم مبالغ خرافية يحتفظ بها الزوج باسم أبنائه في أحد البنوك فى ماليزيا
وصل الخناقة الى مسامع المسؤولين الكبار فى حزب المؤتمر الوطنى والذين تدخلوا من أجل ابقاء هذا الامر سرا ولكن الزوجة العنيدة أطلعتهم أن اي حل يخص سحب الزوج لربع الارنب الدولاري فلن توافق عليه حتي وان انهد المعبد علي رؤوس ساكنيه ولا زالت الخناقة مستمرة
وسوف أوافيكم بها بكل جديد عن هذه المشكلة العائلية العويصة وأنا الان بصدد البحث عن مصدر هذا المال والذي من المرجح أن يكون أحدkickback الرشاوي التي تدفعها شركات البترول لرموز النظام

هناك ثلاثة نظريات حول مصدر هذا المال :

النظرية الاولى - بداية صرف المعاشات فى الدولة الانقاذية
شعرت الانقاذ بعد اتفاق نيفاشا ان الرقابة المالية على موارد الدولة سوف تصبح اقوي من السابق بحكم وجود شريك ماكر يستطيع أن يتوصل الى خيوط الاموال المصروفة وبالتأكيد لن يوافق على صرف هذه الاموال خارج البنود المنصوص عليها فى الاتفاق وبأنه سوف يفضح اي فساد يعثر عليه ولذلك سارع رجال الانقاذ الى اتباع ما يعرف بسياسة (خم الرماد) أو (صيد الاوز البحري) كما تطلق عليه المافيا الايطالية ، فبدأت الانقاذ فى تأمين بعض المبالغ باسم رموزها من باب الاحتياط ومواجهة مجهول القادم من تقلبات الزمان ، وهذه الاحتياطات تتطلب تجنيب مبالغ ضخمة فى حسابات شخصية باسماء رموز النظام وأنجالهم كما فعل صدام حسين قبل سقوط بغداد ، والغرض من هذه المبالغ هو تمويل عمليات المعارضة والمقاومة اذا حدث طارئ وواجهت الانقاذ خطر فقدان السلطة ، ولذلك تم اختيار شخصيات مخلصة لفكرة دولة الانقاذ الاسلامية ، ولكن عرف عن الساسة السودانيين تداخل الامور الشخصية مع الامور العامة حيث وثق هذا المسؤول الكبير فى (أم عياله) والتى طعنته فى الخلف عندما طمعت فى المبلغ الضخم وأعتبرته ورثة ، وقد عرض عليها الاجاويد أن تأخذ مبلغ الفائدة المركبة وتترك اصل الوديعة ولكن طمع الزوجة لا حدود له واصرت علي أخذ المبلغ بالكامل مع الفوائد المترتبة عليه

حيث لم تصل الاطراف المتنازعة الى حل حتى هذه اللحظة ولا زالت المفاوضات جارية بين فقهاء حزب المؤتمر الوطنى والزوجة العنيدة ، والغائب الوحيد عن هذه المفاوضات هو السيد /جان برونك ممثل الامين العام للامم المتحدة فى السودان ، وقد بدأت هذه المفاوضات قبل خمسة اشهر من الان وهذا هو الذى يفسر غياب هذا الرمز المهم من الحركة الانقاذية عن واجهة الاحداث اليومية التى مر بها السودان خلال الشهور الماضية ، وحتى أحداث يوم الاثنين المؤسفة لم تنتشل هذا القيادي من حالة الذهول والشرود الذهنى التى يمر بها الان وهو يستميت من أجل ايجاد مخرج من هذه الورطة العويصة ، والمبلغ موضع النزاع هو 250 مليون دولار أمريكي وهو مدرج في حساب أحد البنوك الفتية في السودان من شهر فبراير عام 2000 تحت فائدة مركبة تصل في العام الى 20 . %
وبدأ تنسلسل الاحداث عندما رحلت اسرة الرمز القيادي من السكن الرئاسى فى كوبر الى منزل العائلة العريق فى امدرمان ، وهذه الاشارة تجعل سكان الحى الفضوليين يشعرون أن ثمة تغييرا سوف يحدث على الساحة السياسية السودانية ، فقد حدث نفس الانتقال والترتيب المشابه عندما تمت الاطاحة بالدكتور حسن عبد الله الترابى فى عام 99 ، وفى اليوم التالى من تاريخ الانتقال تقاطرت سيارات الدفع الرباعى المظللة على منزل الرمز القيادي ونزل منها بعض المسؤولين الحكوميين تحت حراسة أمنية شديدة حيث تم تطويق جميع الشوارع المحيطة بالمكان ، وأجمع الجيران أن هناك انقلابا قد تم .. ولم يدر بخلد أحد أن كل هذه الوفود أتت من أجل حل خناقة عائلية بسيطة.. سببها فقط 250 مليون دولار .. بين رجل وزوجته وعند تدخل الاجاويد يعود كل شئ الى مكانه .. وكما يقول المثل أعرف السبب يطير العجب .. أستمرت المفاوضات حتى وقت متأخر من الليل .. هدد الزوج باستخدام آخر ورقة من أجل كسر عناد الزوجة الشقية وذلك عندما هدد باستخدام سلاح (أبغض الحلال) .. ولكن الزوجة الجشعة خيبت كل التوقعات عندما اصرت عليه باتخاذ هذا الحل وبسرعة ..ولكن عليه تحمل العواقب .. وقررت مقاطعة جلسة الصلح من أجل ذلك لأنها رأت أن القضية خرجت من مسارها وأن القضية المطروحة للنزاع هى المبلغ موضع النزاع وليس المشاكل العائلية القديمة والتي تملك (بالكوم) منها ولكنها صبرت على كل ذلك ويصبح من حقها الاحتفاظ بهذا المبلغ كنوع من الميراث أو التعويض الادبى عن سنوات العمر التى اضاعتها مه هذا الزوج البخيل ، وهي تفعل ذلك من أجل مستقبل ابنائها الذين تخلي عنهم الزوج بسبب مشاغله الوظيفية لمدة طويلة من الزمان
وسوف نواصل سرد هذه القضية

في الفترة ما بين 1990 الي 1997 شاع بين الاسلاميين نوع من المال يسمي بالمال الخبيث ، وهذا المال كان يقسم بالمناوبة

حسب الاقدمية فى الحركة الاسلامية ، دعونا الان نري من الذين ولغوا في هذا المال وخلقوا له المبررات الشرعية من اجل الاحتفاظ به وما هو المصدر الذي أتى منه هذا المال .
فى تلك الفترة كانت البنوك تشكوا من انعدام السيولة والنقد بسبب لجوء الدولة الى الاقتراض من هذا الجهاز الحساس ، وقد مارست الدولة سياسة العصا والجزرة على البنوك التى ترفض تسليف الاموال أو التبرع بها لصالح الجمعيات الخيرية التى تدعم مشروع الانقاذ الحضاري ، وفى تلك الفترة كان المرحوم الزبير محمد صالح يرسل مندوبه مع سيارة لحمل النقد مع مذكرة صغيرة يطلب فيها من الجهة المعنية ملء الحقيبة بالاموال والا... ؟؟ وأحيانا يتذرع بأن الجيش لم يصرف مرتباته لعدة شهور أو أن شرطة بسط الامن الشامل لا تملك العربات الكافية من أجل مواصلة مهامها
وفى بنك السودان حدث شئ آخر حيث استطاع بعض المتنفذين فى ادارة هذا البنك ايام صابر محمد الحسن محافظ البنك أنذاك من توقيع اتفاق سري مع بعض البنوك يسمح لها (بالسحب على المكشوف) ، وكلنا نعرف أثر هذه السياسة والتى تؤدي فى الاخر الى زيادة معدلات التضخم بسبب غزارة السيولة المتوفرة فى السوق والتى لا يصاحبها غطاء من الانتاج ، وبناء على هذا الاتفاق آخذ بنك السودان على نفسه مهمة تحصيل عمولة من البنوك التى دفعها خيار توفيق الاوضاع الى هذا المنحدر ، كانت هذه العمولة تورد فى حساب وسيط يوقع عليه اثنان من موظفى البنك ويقومان باصدار الشيكات باسم أشخاص أو منظمات مثل نداء الجهاد وشباب الوطن واللجنة العليا لحماية العقيدة والوطن وغيرها من المسميات التى انتشرت فى تلك الفترة ، هذا هو المال الخبيث الذى كتبت عنه ، وسوف أترك لذكائكم وحاستكم السادسة معرفة أكثر الرموز الانقاذية التى اغترفت من هذا الوعاء ..
طبيب .. واحد قواد حركة يوليو 1976 كما يحب أن يسمى نفسه .. تربع فى كل المناصب وهو صاحب مقولة (ان الهوية الاسلامية العربية فى الشمال قد حسمت بالتوجه الحضاري وتطبيق الشريعة الاسلامية ومن لم يعجبه ذلك فعليه الشرب من ماء البحر) آخر شيك صرف باسمه كان فى عام 1996 بمبلغ وقدره مائة وخمسون مليون جنيه .. ومن المحتمل أن يكون هذا المبلغ قد مولت به عملية اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك والتي تمت في نفس العام .. حيث وفر نفس المسؤول تاشيرات الدخول والجوازات الدبلوماسية لمنفذي العملية
ملحوظة: سوف تصلني صورة الشيك بعد ايام

من المحتمل أن تكون روايتك هى نفس ما عنيته فى البوست الخاص بهذه الفضيحة ، وآخر المستجدات تقول أن هذا المبلغ موجود فى حساب شخص متوفى ، وهو الابن الوحيد للمسؤول الانقاذي ، وحسب الروايات الجديدة أن هذا الابن من خلال هذا المبلغ كان ينوى تاسيس شركة تقدم خدمات الحاسب الالى وربط البنوك اليا عن طريق الشبكة المصرفية ، وهناك طرف جديد في هذا النزاع وهو أسرة المتوفى والذى له طفلان ، وحتى الان لم نعرف مصدر هذا المبلغ الضخم ،
أما بالنسبة لضخامة المبلغ ومقارنته مع حساب رأس المال فكلنا نعرف أن راسمال البنوك عادة ما يكون بسيطا وفى شكل موجودات ثابتة ، وحسب القانون السودانى للمصارف فان البنك ملزم بتوفير حد أدنى بنسبة 20 % من قيمة الودائع وليس من رأس المال كسيولة نقدية فى حساب البنك فى بنك السودان ، وأما استلام الودائع فهو أمر مفتوح ولا تحوم حوله اي عقبات ، فيمكنك ايداع أي مبلغ وفى أي حساب ، والجهة الوحيدة التي تراقب الحسابات البنكية في العالم هي الخزانة الامريكية والتي تتقصى عن المبالغ التى تعود الى الارهابيين
هذا المبلغ ليس كبيرا مقارنة بحجم هذا المسؤول الحزبى ، وكلنا نعلم التكتم الشديد على الايرادات التى تأتى من مبيعات البترول ، حيث يقتسم رموز النظام جزءا كبيرا من هذه العائدات الضخمة والتي قدرت باثنين مليار دولار أمريكي سنويا ، وهذه المبالغ لا يتم الافصاح عنها فى ميزانية الدولة وعليها الكثير من التعتيم والسرية
والسودان القطر الشاسع بالنسبة لحزب المؤتمر الوطنى أشبه بالشركة التى توزع العوائد على أعضاء مجلس الادارة أو البقرة الحلوب التي تدر اللبن للرضيع فيأخذه الراعي ويترك الرضيع للجوع والضياع ، وهذا هو الذي ميز السياسة الاقتصادية في عهد الانقاذ حيث

أنحصر المال فى يد قلة قليلة من رموز المؤتمر الوطنى وليس من المستغرب أن تجد هذا المبلغ فى يد مسؤول حزبى واحد ، وعندما سقطن بغداد سحب عدي صدام حسين وعبدو حمود سكرتير صدام من بنك الرافدين مبلغ وقدر 4 مليارات دولار ، وكلنا تابعنا عبر الفضائيات قصة الاموال الضخمة الملقاة على قارعة الطرق بعد أن عجز السارقون عن أخفائها بعيدا عن يد الامريكان
وهناك مصدر محتمل لهذه الاموال وهى عقود تنقيب البترول الى تم ارساءها على الشركات الماليزية ، وقد أكد لى شخص أطلع علي هذه العقود ان هناك نسبة من حصيلة الشريك الماليزي والتى تصل أحيانا الى 45 % منها نسبة 10% تدفع كبقشيش)
(TIPلبعض المسؤولين فى الحكومة و الذين سهلوا هذه الصفقات ، ومن الملاحظ أن السودان اعتمد على شركات أسيوية حكومية لا تنشر تقاريرها المالية للجمهور كما تفعل الشركات الغربية ، فشركة بتروناس وبترودار مملوكتين بالكامل للدولة ولا تنشران أى تقارير مالية تشير الى عوائدهما الضخمة من الاستثمار فى البترول السودانى ، وهذا هو الذي يفسر اصرار النظام على منح امتيازات التنقيب عن النفط لهاتين الشركتين من غير أي طرح هذا الامتياز لمناقصة عالمية مكشوفة .وعوض الجاز أصبح شبيها بمندوب المبيعات أو (عراب) بيع النفط السودانى فى المزادات العالمية .. والذي يفسر اصراره على الاحتفاظ بملفات هذه الوزارة لمدة عشرة سنين هو الخوف من انكشاف حساب العمولات السرية .. وذلك غير استغلال الناس بصورة بشعة كما حدث الان بسبب مضاعفة اسعار الغاز ، فقد جعلت الدولة المواطنين يعتمدون على الغاز فى شئون الطبخ ولكنها الان تذرعت بعدم توفره فى الاسواق فزادت الاسعار الى الضعف .. وهو نفس الاسلوب الذي أتبعته عندما قامت برفع أسعار الاسمنت .. هناك من يستفيد من هذه التقلبات فى الاسعار .. ولذلك لن نستغرب اذا عثرنا بحوزة مسؤول حكومى أى مبلغ مالى وان بدأ لنا الرقم فلكيا وغير قابل للتصديق ولكن هذه السرقة مدتها خمسة عشر عاما .. والصغير يكبر بمرور السنين ..أنهم لا يكتفون بسرقة الثروة الوطنية من نفط وغاز وذهب ولكنهم يكررون نفس الفعلة عندما يضاربون فى سلعة المواطن المطحون بالازمات .. لا توجد محاسبة في السودان ولا توجد شفافية ولا يوجد أدنى مستوى من الضمير الحى .. فبئر معطلة وقصر مشيد
اثنين من أعضاء مجموعة العشرة شاركا فى مفاوضات اقناع الزوجة بالعدول عن قرار تجميد الوديعة ، وبنك أمدرمان الوطنى أستثمر مبالغ ضخمة من ودائعه فى شركة كيوتل القطرية كما أنه مول عمليات تزويد القوات المسلحة والشرطة والامن بالعتاد والجهاز اللوجستي وهذه هي احدي الاستثمارات التي يقوم بها هذا البنك تحت جناح الظلام

Sent : Monday, November 14, 2005 6:22 AM http://www.arabtimes.com/AAAA/november/122.html

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ،توطين العلاج بالداخل

17,9مليون جنيه قيمة معدات طبية معطلة وغير مستفاد منها
76%من أجهزة المشروع توردها شركة واحدة ولا مستندات تسليم وتسلم

الصحافة ، الإثنين 29 ديسمبر 2008م

تحصلت «الصحافة» على تقرير ديوان المراجعة العامة حول مشروع توطين العلاج بالداخل ، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر الماضى ، وحدد التقرير الذى يقع فى 12 صفحة ، بجانب 16 ملحقا ، حدد 29 ملاحظة وخطأً في عمل المشروع ، الذي يهدف الى توفير العلاج محليا دون الحاجة لسفر المرضى للخارج.
واشار الملحق رقم 2 الى ان قيمة الاجهزة المتعطلة عن العمل ، وصلت الى 6,7 مليون جنيه ، وقيمة الاجهزة والمعدات غير

المستفاد منها 11.2 مليون جنيه ، وهي 324 جهازا ، فيما بلغت جملة المبالغ المصدقة للمشروع في مرحلته الثانية 400 مليون جنيه ، صرف منها 98,5%.
واعاب التقرير على مشروع توطين العلاج بالداخل ، عدم تقديم مستندات طرح وفرز العطاءات للمراجعة رغم طلبها ، عدم ارفاق كشوفات باسماء الموظفين المراد تدريبهم ، توزيع الاجهزة والمعدات بصورة غير منظمة ، حيث اتضح للمراجعة من الزيارات الميدانية ان اغلب المستشفيات الولائية ليس لها علم بالاجهزة التى تسلمتها وبنوعيتها ، بجانب تسليم تلك الاجهزة بدون مستندات التسليم والتسلم للمختصين الفنيين رغم وجود معدات كثيرة معطلة وغير مركبة ، ما يعد اهدارا لميزانية المشروع.
واورد التقرير ، الذى اعدته إدارة البيئة والشؤون الفنية فى ديوان المراجعة القومى ، انه تم اعفاء بعض الشركات الموردة من شروط الجزاء فى حالات الاخفاق من قبل مدير عام شركة السودان للخدمات المالية ، الذي لم يقدم لديوان المراجعة من اين استمد تلك الصلاحية ، واكد انه تم الافراج عن قيمة الـ10% من قيمة الاجهزة الخاصة بالتركيب والتشغيل لكل شركات التوطين ، مثل شركة «الفاركيم» ، بناءا على خطاب رئيس لجنة التوطين الدكتور مالك عبده ، وهو عضو فى مجلس إدارة الشركة ، التى يترأس مجلس ادارتها الدكتور أحمد بلال ، مما يعد مخالفا للعقد ، مشيرا الى ان نسبة المعدات التي لم يتم تركيبها وتشغيلها والاستفادة منها 90% من اجمالى قيمة الاجهزة التى تم توريدها بواسطة شركة «الفاركيم.«
وقال التقرير ، ان تلك الشركة وردت 76% من معدات مشروع التوطين ، واعاب وجود الكثير من تلك المعدات فى اوضاع لا تحفظها سليمة ، بجانب وجود عدد منها معطلة خلال فترة الضمان ، وعدم استلام كتيبات التركيب والتشغيل والصيانة ، وافاد ان بعض الاجهزة وصلت غير مكتملة.
واشار التقرير الى ان المشروع لا توجد لديه لوائح تنظيمية وادارية ، وعدم وجود خطة له للتدريب ، رغم توفير مبالغ كبيرة للتأهيل.
واضاف ، انه تم تحويل 42 مليون جنيه من وزارة المالية لمشروع التوطين الثاني ، لم تقدم للمراجعة اوجه صرفها ، بجانب 11,8 مليون جنيه للتدريب لم تقدم مستندات بصرفها ايضا.
واوصى التقرير بـ19 توصية ، طالب بانفاذها ، اهمها: وضع خطة واضحة للمشروع ، وميزانية منفصلة ، ارسال كشف بالمعدات المراد توريدها الى الولايات حتى تتمكن من تحديد احتياجاتها ، الزام الشركات الموردة بتوفير كتيبات التركيب والتشغيل والصيانة ، العمل بمستندات التسليم والتسلم ، سحب الاجهزة غير المستفاد منها ، تحديد صلاحيات الشركة الممولة فيما يخص الاعفاءات ، والاحتفاظ بمستندات طرع العطاءات.
الصحافة

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ،توطين العلاج بالداخل

اليكم (.....)
الطاهر ساتى
الصحافة ، الأثنين 29 ديسمبر 2008م

كذلك لم أجد مقدمة تناسب تلخيص هذه الوثائق .. وعليه ، عذرا - صديقي القارئ - على حجب عنوان و مقدمة زاوية اليوم والاكتفاء بالتلخيص ..و إليكم ... النص!!..
ميزانية المرحلة الثانية لمشروع توطين العلاج بالداخل بلغت أربعة مليارات دينار ..استلمت الشركات المناط بها استيراد الأجهزة من تلك الميزانية مبلغ 3.94مليار دينار ، أى بنسبة (5 ،98 ..%)
بعد انتهاء المشروع ، راجع المراجع ووجد الآتي : .. لم يجد لائحة تنظيمية وإدارية للمشروع . لم يجد خطة واضحة لتدريب رغم

تخصيص مبالغ ضخمة للتدريب ، لم يجد الجهة التي تتبع لها اللجان الفنية والمساعدة ،لم يجد مستندا يوضح كيف تم طرح وفرز العطاء ..؟؟

توزيع الأجهزة والمعدات تم بصورة عشوائية ، حيث تداخلت أجهزة ومعدات ولاية مع الأخرى ، بل أن زيارة ميدانية لفريق المراجعة كشفت أن مستشفيات ولائية ليس لها علم بتلك المعدات وأنواعها ، ولذا خزنتها ..ومستشفيات أخرى استلمت أجهزة لم تكن بحاجة إليها لعدم توفر الكادر التشغيلى!!..

تسليم الأجهزة لم يتم بمستندات تسليم وتسلم للمتخصصين ، بل هناك مستشفيات استلم أجهزتها أمناء مخازن بلا علم المختصين ..وهذا تسبب فى تعطيل أجهزة لأن المخزنجى استلم بعض أجزائها وتجاهل استلام البعض الآخر ، لجهله بالأجزاء التى تكوّن تلك الإجهزة الطبية .. شمال كردفان والنيل الأبيض نموذجا!!..

ولاة أمر المشروع لم يلزموا الولايات بتوفير المواقع والكوادر الفنية قبل وصول الأجهزة ، وكذلك لم تتصل الولايات بالشركات الموردة فى فترة الضمان ، وكذلك لم يكن هناك مشرف أومتابع لمراحل التركيب والتشغيل .. وترتب على ذلك ضياع مبلغ قدره (1,121.202.747 دينار) ..وهى نسبة (26%) من ميزانية المشروع .. وذلك بخروج (324 جهازا) خارج دائرة التشغيل .. (مجرد إسكراب!!.. (

تم إعفاء بعض الشركات من شروط الجزاء من قبل جهة لاتملك تلك السلطة أوالصلاحية. - بالمناسبة ، لكى لا ننسى- .. شركة واحدة وردت (76 %) من اجمالى الأجهزة ، علما بأن (90 %) من أجهزتها لم يتم تشغيلها أو الاستفادة منها كما جاء نصا فى التقرير .. علما بأن وزير الصحة يومئذٍ هو رئيس مجلس إدارة تلك الشركة ، أما رئيس مشروع التوطين لم يكن يومئذٍ إلا عضوا فى مجلس إدارتها!! ..

فريق المراجعة وجد بعض الأجهزة فى غير مكانها الطبيعى .. على سبيل المثال أجهزة ومعدات تجميل مستشفى الخرطوم وأجهزة ومعدات معمل الأنسجة بمستشفى كوستى ..(دي لقوها مرمية وراء العنابر فى السهلة)!!..

كل العمل بلا مستندات تسليم وتسلم .. ولذلك ورّدت احدى الشركات عدد 59 جهاز تنفس من اجمالى 250 جهازا ، ومع ذلك الجهة المستلمة لم تخطر أية جهة بالعجز ..وكذلك هناك أجهزة تعطلت فى فترة الضمان ولم تفعل الشركة الموردة شيئا حتى انتهت فترة الضمان ، وهى الأجهزة التى قيمتها (6.711.375.5 دينار)!! ..

تم استيراد الأجهزة بدون كتيبات تركيب وتشغيل وصيانة من قبل الشركات ، وهذا ساعد فى عملية (احتكار الصيانة) .. تم خصم 3% من قيمة المشروع لبند التدريب ، ولكن عجز الخاصم عن تقديم مستند يوضح بأن التدريب قد حدث ..والأدهى والأمر أن بعض الأجهزة وصلت السودان غير مكتملة ، وعلى سبيل المثال هناك جهاز غير مكتمل يزين مستشفى الابيض .. وفى مستشفى النهود اكتشف فريق المراجعة عدم استخدام جهاز الأشعة اطلاقا ، لأن لفني الاشعة والمدير الطبي جهازا أيضا يستخدمانه خارج المستشفى استخداما تجاريا!!..

وفى الختام ، يشكر فريق المراجعة وزارة الصحة والشركات لحسن التعاون .. وأنا أيضا أشكرك - صديقي القارئ - لصبرك وقوة تحملك وإيمانك العميق ب...(الجاتك في مالك سامحتك) !!....

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ،توطين العلاج بالداخل

حاكموهم .. أو حاكمونا

الكاتب / فيصل محمد صالح

Tuesday, 30 December 2008

زاوية الزميل العزيز الطاهر ساتي بجريدة (الصحافة) ليومي أمس وأمس الأول ، إضافة لما نشرته الصحيفة قبل يومين ،وماورد في

هذه الصحيفة من عدد الأمس كفيلة بإسقاط الحكومة فى أي من بلاد العالم المحترمة.
ما كتبه ونشره الطاهر مستنداً لأوراق ووثائق معلومة يثبت أن عصابة من المسؤولين كانت وراء نهب وسرقة وضياع ما قيمته 40 مليار من الجنيهات من الأجهزة والمعدات فى إطار ما سمى بمشروع توطين العلاج بالداخل الأسماء والوثائق والمستندات والأجهزة الناقصة والتالفة وتقارير تيم المراجعة كلها موجودة تشهد بالفساد المقيم والمخيم بهذا المشروع.
أعمال تجارية وصحية مصروف عليها من المال العام بهذا الحجم تتم بلا رقابة ولا ضوابط مالية أو إدارية ولا جهات متخصصة مشرفة ، استجلاب الأجهزة والمعدات يتم بدون مناقصات أو عطاءات أو لجان استلام ومراجعة ، وبالتالى بلا محاسبة لو جاءت الأجهزة الطبية غير مستوفية للشروط أو مطابقة للمواصفات. استلام وترحيل الأجهزة والمعدات وتقسيمها للولايات يتم بدون ضوابط أو تجهيزات أو معرفة الاحتياجات وتوفر الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل الأجهزة.
وأهم ما فى الموضوع أنه تم إعفاء الشركة التى استوردت ثلاثة أرباع هذه الأجهزة من أي غرامات أو شروط جزائية واردة فى العقود تقديراً لظروفها ، ومن هذه الظروف المخففة أن السيد وزير الصحة في فترة تنفيذ المشروع هو رئيس مجلس إدارة الشركة المستوردة ، وأن رئيس مشروع توطين العلاج بالداخل عضو فى مجلس إدارتها.
إنها جريمة فساد مكتملة الأركان ، المتهمون والشهود ووقائع الجريمة والنصوص القانونية كلها متوفرة ، لا ينقصها إلا الإرادة السياسية لمحاربة الفساد وتقديم القضية للمحكمة. المتهمون الآن واضحون ومعروفون ، لكن عدم تقديم القضية للمساءلة والمحاسبة سيوسع قائمة المتهمين بالتستر على الفساد.
السيد رئيس الجمهورية ونائبه الأول ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء ونواب المجلس الوطنى ، كلهم لديهم مسؤولية أخلاقية ووطنية ودينية وقانونية لحسم هذا الملف أمام القضاء ، فهذه حقوق الشعب التى يجب ألا يتم التهاون فيها. وهذه مسؤولية تقع عليهم أولاً بحكم مناصبهم ، ثم بحكم مواطنتهم ، وثالثاً بحكم الالتزامات الأخلاقية الواقعة عليهم.
ألا نخجل نحن الذين ندعى الالتزام بالقيم الدينية والروحية ونتهم الغرب بالمادية والتخلى عن القيم السماوية ، حين نرى كيف يتم التعامل مع مثل هذه القضايا بحسم لا يعرف التردد ولا يلتمس الأعذار للفاسدين مهما كانت لهم من مواقع ونفوذ وتضحيات سابقة ؟
ألا نحس بالحرج والضآلة ونحن نرى ونسمع كيف يتم مسح حياة المرشحين للمناصب العليا فى تلك الدول منذ صغرهم وشبابهم الباكر مروراً بشيخوختهم للبحث عن ذرة من الشبهات يمكن أن تلقى بالمرشح خارج الساحة السياسية ؟
المقارنة بيننا وبينهم صعبة ومعدومة لأن سلوكنا العام يشى بغير ذلك ، فالتمسك بالقيم الفاضلة ومعايير العدالة أصعب من الإمساك بالجمر ، لهذا لا يطيقها أو يقدر عليها الكثيرون ، لكنها ليست فرض كفاية أو عمل طوعي بالنسبة للمسؤولين ، بل هي واجب ملزم وفرض عين على كل منهم.
قدموا الملف للقضاء ليفصل فيه ، ومن كانت لديه دفوعات فليقدمها أمام المحاكم ، وعندها سينال كل مخطئ عقابه وسيظهر البرئ من المجرم.
فى مصر وخلال سنوات الثمانينات ، نشرت صحيفة الأهالى وثائق تثبت فساد أحد المحافظين ، وظلت تنشر شعاراً ثابتاً يحمل كلمات حاكموه أو حاكمونا ، الآن أيها السادة حاكموهم أو حاكموا جريدة الصحافة ونحن معها.

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ،توطين العلاج بالداخل

توطين العلاج ..والأمن القومي

محمد لطيف

صحيفة الاخبار Tuesday, 30 December 2008

نشرت الزميلة الصحافة أمس الأول تقريراً خطيراً من ديوان المراجعة القومى حول مشروع توطين العلاج بالداخل ..التقرير يعج بالتجاوزات التى استعرضتها الصحيفة فى صدر صفحتها الأولى مما لا مجال ولا معنى لإعادتها هنا..

ولكن تبقى جملة من الملاحظات التى تثير الانتباه وبالضرورة تثير قدراً هائلاً من التساؤلات ...أولها أن الشركة التى نفذت أكثر من 75% من استيراد معدات المشروع وهى شركة خاصة فيما يبدو يرأس مجلس إدارتها وزير الصحة السابق والذي نفذ فى عهده مشروع التوطين ...ثم إن رئيس لجنة توطين العلاج بالداخل هو في ذات الوقت عضو فى مجلس إدارة الشركة التي نفذت استيراد 75% من معدات المشروع!...

الملاحظة الأكثر إثارة هى أن هذا الجزء من تقرير المراجعة القومى لم يكن ضمن تقرير المراجع العام الذي قدم للبرلمان ...ليطرح تساؤل مشروع هو (هل لمشروع توطين العلاج بالداخل علاقة بالأمن القومى السودانى ؟. (!

تقرير الزميلة الصحافة عن تقرير المراجعة القومى حول مشروع توطين العلاج بالداخل انتهى بما أسماها أهم توصيات التقرير وفيها ....وضع خطة واضحة للمشروع وميزانية منفصلة ،إرسال كشف بالمعدات المراد توريدها للولايات حتى تتمكن من تحديد احتياجاتها ، إلزام الشركات الموردة بتوفير كتيبات التركيب إلخ..العمل بمستندات التسليم والتسلم ،سحب الأجهزة غير المستفاد منها إلخ ...الخلاصة أن التقرير فى توصياته انشغل بالجوانب الفنية والإجرائية فقط ...لم يرد فى التوصيات الهامة التى أوردتها الصحيفة أي إشارة لمسئولية الشركة الموردة ..ولا الإشارة الى الجهة التى يجب أن تتحمل الخسائر ...هل هى شركة السودان للخدمات المالية ..؟ أم الشركة الموردة ..؟ أم وزارة الصحة ..؟ بل لم ترد الإشارة فى تقرير المراجعة القومى أو على الأقل فى أهم التوصيات (على ذمة الصحافة) أي إشارة لمبدأ تضارب المصالح الذى بدا واضحاً فى أن من يشغلون وظائف قيادية فى الشركة الموردة هم فى ذات الوقت يشغلون وظائف عامة وهي ذات صلة بمشروع توطين العلاج بالداخل.

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

د. ياسر ميرغنى فى حوار الجرأة والصراحة

الكاتب / حوار: حنان كشة

صحيفة الاخبار

Wednesday, 13 May 2009

الاستهتار سمة بارزة لمسؤولى الصحة

مجلس الصيدلة والسموم فشل فى القيام بدوره

التقرير نصف السنوى للصيدلة والسموم هو الدافع الأساسى للاستقالة!

معظم الأدوية المستوردة وفقا لبروتوكولات العلاج المجانى والعلاج المدعوم يتم التركيز فيها على قلة التكلفة وليس الجودة!

المواطن ضحية لسياسات المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الفاشلة!

كافح بشدة من واقع مهنته التى يفترض ألا يمتهنها إلا إنسان ، حفاظا على صحة وسلامة مواطنيه ، مما سبب له صدامات مع جهات عديدة بينها الإمدادات الطبية. وقصته تلك شهيرة تداولتها الصحف السيارة ، وتفاجأنا بتقديم استقالته التى جاءت على الصفحات الأولى لمعظم الصحف الصادرة أمس الأول.. إنه دكتور صيدلانى ياسر ميرغنى ، الذي جلسنا إليه لنقف عن قرب على أسباب ما جرى ، وقد أشار بأصابع الاتهام على ضغوط كثيرة تلقاها.. هذا وغيره في متن الحوار.. فإلى مضابطه..

بدءا حدثنا عن تداعيات تقدمكم بالاستقالة ؟

تعرضت لضغوط كثيرة ابتداء من تقدمي ببلاغ ضد الإمدادات الطبية في العام 2006م.

هلا فصلت لنا فى ما وقع آنذاك ؟

فى تلك الفترة فتحت الإمدادات الطبية بلاغا ضدي إبان أزمة الأدوية الفاسدة وأصدرت وزيرة الصحة وقتها قرارا وزاريا بإنشاء معمل للإمدادات الطبية ليكون معتمدا للرقابة ، واعترضت على ذلك فى مقال صحفى نُشر بصحيفة السوداني بتاريخ 24 يناير 2007م أوردت فيه أنه لا يستقيم عقلا أن أية دولة تحترم مواطنيها تعتمد معملا مرجعيا واحدا.

وأوردت فيه كذلك أن مدير المعمل المركزي السابق أعد دراسة ميدانية كشفت عن أن 34% من الأدوية التي استجلبتها الإمدادات الطبية غير مطابقة للمواصفات.

ومضيت لأبعد من ذلك لأشرح فى المقال أنه فى حال قيام معمل ثان لن تكون هناك رقابة ، مما يؤدى إلى إصدار قرارات تؤكد صلاحية الأدوية الفاسدة ، لأن المعمل آنذاك سيكون فى يد ذات الجهة التى يتحتم عليها استيراد الأدوية بكميات كبيرة. وذكرت ما أورده مدير المعمل المرجعي آنذاك بعدم مطابقة أعداد كبيرة من الأدوية للمواصفات والمقاييس.

هل حرّك المقال ساكنا ؟

نعم ، وقامت وزيرة الصحة الاتحادية بخطوات عملية فألغت قرار المعمل المرجعى وأرجعت الأمر للمعمل المرجعى (استاك) إلا أن ذلك دعا الإمدادات الطبية بالتقدم بشكوى فى المحكمة استمرت تداعياتها لعام كامل ، تم خلالها استجواب كل شهود الإمدادات الطبية وشطبها القاضى بعد ذلك وبرأتنى المحكمة إلا أن ذلك لم يرض الإمدادات التي الطبية التي تقدمت بطلب استئناف وتمت تبرئتى كذلك فلجأوا للمحكمة العليا التي قامت بذات التصرف.

ما هى أسباب تصعيد الأزمة آنذاك ؟

فى تلك الفترة كانت لى خلافات فى اتحاد الصيادلة مع عدد من الزملاء وداخل المجلس المركزي للاتحاد ، ومع عدد من عضوية الاتحاد وكان الخلاف منصبا فى رؤيتهم بأن لا علاقة للاتحاد بالرقابة وأنها تقع ضمن اختصاصات الحكومة.

هل صاحبت ذلك تحركات أخرى ؟

نعم ، فقد طالبت الإمدادات الطبية المجلس الطبى فى ذات الفترة بإيقافي من السجل كصيدلاني ، لكني تحملت ذلك في سبيل الوقوف إلى جانب المواطن إلا أن الأمر تفاقم مما دعا لتقديم الاستقالة.

ألا يمثل اتحاد الصيادلة أحد أذرع الحكومة ؟

اتحاد الصيدلة كيان نقابى يمثل كل الصيادلة وهو أحد منظمات المجتمع المدنى لكنه لا يمثل جهازا حكوميا.

توصلت الدراسة التى ذكرتموها إلى أن نسبة الأودية الفاسدة بالولايات تصل إلى 35% ما هى الأسباب من وجهة نظركم ؟

الدراسة وضعت مسببات عديدة تقف وراء ذلك بينها سياسة العطاء المفتوح بالإمدادات الطبية وتخزين الدواء وطرق ترحيله ، ومضت لتكشف أن الشراء يتم من مصادر زهيدة بجانب البعد عن الشراء من المصادر الرئيسية.

من ضمن مؤشرات الدراسة كذلك أنه من بين كل ثلاثة مرضى يتناول مريض دواء فاسدا ، هل اتخذت تدابير لتفادى ذلك ؟

الدراسة أجراها المدير الحالي للمعمل القومي دكتور أبو بكر عبد الرؤوف بمساعدة الأمين العام الحالي للمجلس الاتحادي للصيدلة

والسموم دكتور جمال خلف الله ولم يكن حينها أمينا عاما ، لكن يبدو أن المنصب دعاه للتنصل من مسؤولياته ، فهو من أمدنى بالدراسة ، كذلك أمدنى بما معناه أن منظمة الصحة العالمية أصدرت دراسة أكدت فيها أن 40% من الأدوية التى يتم استيرادها عبر المنطقة الحرة بمنطقة جبل أم على لا تطابق المواصفات ، وهو يعلم مصادر الأودية الفاسدة التي تدخل البلاد.. فهل يبدل موقفه بسبب تقلده المنصب ويغض الطرف عن الحقيقة ؟.

ما هى الجهة المسؤولة عن الأمر بجانب وزارة الصحة الاتحادية ؟

وزيرة الصحة هى المشرف الرئيسى على مجلس الصيدلة والسموم ، وتمتد المسؤولية لتطال وكيل وزارة الصحة بحكم منصبه كعضو فى المجلس ، فيما يمثل المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الجهاز الرقابي المسؤول عن تسعير وتخليص ورقابة الدواء ويتحتم عليه القيام بدوره كاملا.

ما هو تقييمكم لدور المجلس خلال الفترة الماضية ؟

المجلس فشل تماما فى القيام بدوره.

الدراسة وقفت على الواقع حتى العام 2005م هل تطاولت أيدي الفساد فى السنوات اللاحقة ؟

السبب الرئيسى وراء الاستقالة التقرير نصف السنوي الذي أصدره المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم والذي غطى الفترة من 1 يناير 2008م حتى 30 يونيو 2008م.

هل يمكن أن تفصل لنا فى ذلك ؟

تحدث التقرير فى الصفحة السابعة عن تحليل (586) عينة من جملة (1530) عينة تم تسلمها ليتم إبعاد (944) عن التحليل ، لتبلغ نسبة الأدوية التى خضعت للعملية إلى 38% فقط من الدواء فيما تفاوتت الـ(62%) من الأدوية بين عدم مطابقة المواصفات وعدم إخضاعها للتحليل وطالبت حينها بأن يتم كشف الأدوية غير المطابقة للمواصفات بشفافية.

هل هناك (خيار وفقوس) فى الكشف عن الأدوية غير المطابقة للمواصفات ؟

نعم ، وللأسف الشديد فإن المجلس الاتحادي يُخضع الأدوية التى تأتى من أشخاص لا تربطهم علاقة ودّ مع المجلس الاتحادي للكشف ، وهذا هو بيت القصيد ، فالصفحة الإلكترونية للمجلس تحكى (العجب العجاب) ، الأدوية التى يتحتم سحبها حسب الموقع لا تتعدى أصابع اليد الواحدة فى حين أن التقرير السنوي تحدث عن ثلاثمائة صنف غير مطابقة للمواصفات.

إذن فى المستندات أمر وعلى الواقع أمر آخر ؟

نعم ، وتأكيدا لذلك تحدث التقرير عن اكتمال إغلاق مركز السلامة الدوائية الذي كان يعنى بشكل أساسى بالفحص بعد التسويق وبعد أن يتم توزيعه للصيدليات بأخذ عينات عشوائية من الصيدليات لكن المجلس برر ذلك ، وهذا مذكور في التقرير ، لكن المسبب حسب التقرير ضعف الإيرادات.

ما هى أبرز ملامح التقرير ؟

جاء فى التقرير أن أهم المصادر التى تأتى منها العينات للتحليل تمثلت فى الأدوية التى توردها الإمدادات الطبية والمؤسسات غير الحكومية ، وجاء فى التقرير جدول كتب عليه تعليق أن الجدول يظهر ملاحظة ينبغى أخذ قرار بشأنها تمثلت فى أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية هى المؤسسة الوحيدة فى السودان التى تقوم حاليا بتوزيع أدوية غير مسجلة ولا تخضع الأدوية الواردة لها لإجراءات تخليص ، وأن الهيئة أرسلت (40) فقط للتحليل فى النصف الأول من العام ، علما بأن كمية الأدوية التى كانت ترسل للإمدادات حتى العام 2002م تزيد عن 237 عينة فى العام.. إذن العينات مع ضعفها غير مطابقة للمواصفات ، كذلك ذكر التقرير ما يلى: بعد التشاور مع المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم قام الأمين العام باستلاف قيمة الإيجار من المستفيدين من خدمات المجلس وعلى رأسهم الهيئة العامة للإمدادات الطبية التي تقوم باستيراد الأدوية البشرية والبيطرية ومعامل أميفارما مما يلغي صفة الحياد عن المجلس.

هل تعتقد أن الاستقالة تمثل الحل الناجع لما يجري ؟

لقد عانيت كثيرا مما يحدث هناك وتقدمت بالشكوى أربع مرات للمجلس الاتحادي ولم أجد إجابة شافية.

لكنكم تفتحون الباب واسعا للفساد ؟

من هنا أزجى التحية للزملاء أصحاب الضمائر الحية داخل المكتب التنفيذي بالمجلس ، لكن التقديرات تختلف بالرغم من أنهم يتفقون مع كل ما ذهبت إليه وأحيى كل الحريصين على صحة المواطن.

ماذا يدور خلف الكواليس فيما يتعلق بصراعات توفير العلاج ؟

معظم الأدوية التى يتم استيرادها وفقا لبروتوكولات العلاج المجانى والعلاج المدعوم وغيرها ، يتم التركيز فيها على الأقل تكلفة وليس الأجود وبينها أدوية الكلى التى تستحق أن تتوقف عندها الدولة.

المواطن يجد معاناة فى الحصول على الدواء بالرغم من صدور عدد من القرارات فى ذلك الخصوص ما تعليقكم ؟

التشكيلة الحالية للمجلس الاتحادي للصيدلة والسموم غير قادرة على القيام بالدور المطلوب منها كاملا ، وجاء فى التقرير أنه تلاحظ غياب بعض الأعضاء بصفة مستمرة بينهم عميد كلية البيطرة جامعة نيالا وعميد كلية البيطرة جامعة أعالى النيل ، كما تلاحظ تكرار غياب واعتذار وكلاء وزاراتى الصحة والثروة الحيوانية بالرغم من أن الاجتماعات كانت تعقد على مقربة من وزارة الصحة الاتحادية.

هل نستطيع القول بأن ذلك مؤشر لوجود استهتار ؟

نعم هناك استهتار بحياة المواطنين يعكسه ذلك التصرف ، فقد بلغت جملة العدد الذي واظب على حضور الاجتماعات 123 من جملة 170 عضو بنسبة 72 .%

http://maaliabusharief.elaphblog.com/posts.aspx?U=592&A=20166

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

ما وراء صراع الدواء

الحاج وراق

الصحافة ،20/3- 2007

صراعات الإنقاذيين فيما بينهم ذات فائدة ، فمن ناحية تكشف معلوماتٍ مهمة لم تكن لتتوفر إلا ضمن هذه الصراعات ، ومن الناحية الأخرى تشير الى محدودية منطلقاتهم الفكرية ونظمهم السياسية والإدارية ، وبالتالى فشلها حتى في الفصل في نزاعاتهم أنفسهم بصورة مدنية متحضرة وعادة ونزيهة ، مما يؤكد الحاجة الى الديمقراطية وسيادة حكم القانون.

وتتحقق هذه الفوائد كمنتجات ثانوية فى الصراعات ، بطبيعة الصراع نفسها ، غض النظر عن نوايا ودوافع الأطراف المنخرطة فيه ، وكذلك غض النظر عن أحكام القيمة التى يمكن اطلاقها على اطراف الصراع ، كأن نقول أن الطرف (أ) أفضل أو الطرف (ب) أسوأ ، بل تتحقق هذه الفوائد حتى ولو كانت الأطراف المختلفة تتقاسم السوء فيما بينها!

ويصدق هذا الاستنتاج العام على صراعات السلطة السياسية ، كما حدث فى الرابع من رمضان وما بعده ، وعلى صراعات السلطة الرمزية (المعنوية) كما يجرى هذه الايام بين د. التجاني عبد القادر ود. أمين حسن عمر ، أو صراعاتهم على الإمتيازات المادية والاقتصادية كالصراع الجاري حالياً حول الأدوية.

ورغم هذه الفوائد الثانوية لهذه الصراعات ، فإن اطرافها ، وبحكم انطلاقهم من ذات الأرضية الفكرية والاجتماعية والسياسية ، إلا فيما ندر ، فإنهم يستمرون يتقاسمون (الأزمة) ، وبالتالي فما من طرف ولا يزال (وفياً) لمنطلقاته يمكن أن يشكل مخرجاً ملائماً

منها!
وينهض صراع الأدوية الحالى انموذجاً على ذلك ، فوزارة المالية لم تهتم بالقضية إلا بدافع اهتمامها بالتحصيل غيرالقانونى لنسبة الـ 1% التى تأخذها إدارة الصيدلة واتحاد الصيادلة بدلا عن توريدها لها ، وبالطبع فى ذلك مخالفة ، ولكنها ليست قاصرة على إدارة الصيدلة وحدها ، ثم ان وزارة المالية تعلم قبل غيرها بأن غالبية المؤسسات الخدمية - فى غياب الصرف الطبيعى عليها من الميزانية العامة - تلجأ لمثل هذه الجبايات غيرالقانونية ، ولذا ينطبق على إدارة الصيدلة (شقى الحال يقع فى القيد)! وفى المقابل فإن الجبايات التى تحصل بدون أسس قانونية ومحاسبية صحيحة لابد وأن تثور عشرات الأسئلة المشروعة عن طرائق التصرف بها!!
ويحق لشركة كمبال الإعتراض على جباية غير قانونية ، ولكن من الصعب حمدها على ذلك ! فلم تكن لتفعل ذلك لو لم تتناصر مع الامدادات الطبية (المسنودة من جهات عليا) ! وإلا كيف نفهم كيفية تسريب تقرير جهاز الأمن الداخلى .الأمن الاقتصادي- الى شركة كمبال واستخدامها له كوثيقة فى إعلانها مدفوع الأجر ؟! وهل ترى تسكت ادارة الأمن الاقتصادي على استخدام وثيقة معنونة (سري للغاية!) فى اعلانات بالصحف لو لم تكن مقولة مديرة ادارة الدواء عن إسناد (الجهات العليا) صحيحة ؟.!
ولكن مديرة إدارة الدواء بوزارة الصحة تنظر للقذى فى أعين أختها فى الامدادات الطبية ولكنها لا تنظر فى المقابل الى (العود) فى عين ادارتها نفسها ! لقد أعابت على الآخرين خلطهم ما بين المعايير المهنية والمصالح التجارية ، بل واتهمت بعضهم ، بما فى ذلك بالوزارة ، بالاستجابة لضغوط اصحاب المصالح ، وهذا ربما يكون صحيحاً ، ولكنها فى المقابل لم تتساءل عن مدى تأثير رسم الـ 1% على قرارات إدارة الصيدلة ؟ ألا يتوقع أن تؤثر هذه المصلحة الواضحة فى قراراتهم ، خصوصاً حين ترفض شركة ما كشركة كمبال سدادها ؟! وألم يكن الأسلم مهنياً وأخلاقياً أن تحصل هذه الرسوم .غض النظر عن قانونيتها ومدى الحاجة اليها .عبر جهة أخرى في وزارة الصحة غيرالجهة المفترض بها التحقق من صلاحية الدواء ؟!
ومثل هذا السؤال المهنى والأخلاقى الهام المهم لا يقتصر على نشاط إدارة الصيدلة والإمدادات الطبية وحدها ،وإنما يشمل مناحي اخرى فى الدولة لا تقل خطورة عنهما ، كالنيابات الخاصة والمحاكم الخاصة وتسويات مخالفات شرطة المرور ..الخ ، وهو سؤال لا يمكن اجابته إلا بالاحالة الى نمط إدارة دولة الانقاذ وكيفية تخصيصها وادارتها للمال العام!
ومن الدلائل على أن صراعات الإنقاذيين .ومهما كانت فوائدها .لا يمكن التعويل عليها فى الخروج من الازمات التى تحدثها ، تراجع الاولويات الشعبية فى سلم اجندات هذه الصراعات ، وكمثال على ذلك فإن صراع الأدوية الحالى لم يطرح معاناة المواطنين من تزايد أسعار الدواء بسبب الرسوم الباهظة والمتعددة التى تفرضها الحكومة . وأما ما ورد فى إعلان شركة كمبال عن رفضها لرسم الـ 1% لانه (يؤدى الى زيادة فى سعر الدواء مما يزيد من معاناة المواطنين) فلا يعدو كونه مضمضة شفاه ! وذلك لأن الـ1% لا تشكل سوى قطرة فى نيل معاناة المواطنين!
فى كل دواء يدخل البلاد يدفع المستورد 2% رسم على الفاتورة ، و 10% رسوم جمارك استيراد ، و 5% ضريبة ارباح أعمال (قبل البيع!) و 2.1% رسوم طيران مدنى ، و1% دمغة جريح ، اضافة الى 1% لإدارة الصيدلة وإتحاد الصيادلة ، هذا اضافة الى دمغة اعمال فى كل فاتورة 15 ألف جنيه ودمغة 5ألف جنيه وخدمات كمبيوتر 27 ألف جنيه وملء أورنيك 25 ألف جنيه ودمغة سياسات 2 ألف جنيه وغيرها من دمغات بما يقارب نسبة 2.5% من سعر الدواء ! والمجموع الكلى للرسوم المتعددة حوالى 21% ! ولأن نسبة ارباح الوكيل البالغة 15% وارباح الصيدلية (الموزع) البالغة 20% تحسبان على سعر الدواء بعد اضافة الرسوم الحكومية المختلفة فإن سعر الدواء بعد وصوله الى البلاد يزيد بما لا يقل عن 30% كنتيجة مباشرة لهذه الرسوم الحكومية!!
وكمثال ، فإن دواء يصل الى السودان بسعر واحد يورو (325 دينار) فإنه يصل الى مخزن الوكيل بحوالي (386) دينار ويصل الى المستهلك بما لا يقل عن (533) دينار ! أى بزيادة 64% عن سعره الأصلى!!
واذا استطعنا (تفهم) ألا تدعم الدولة الدواء فكيف نفهم أن تزيد اسعاره بما لا يقل عن الثلث ؟!
هذه هى القضية الأساسية بالنسبة لعامة المواطنين ، وليست نسبة الـ1% وحدها ، ولكن القضية الأساسية لاتزال خارج إطار التداول الرسمي الإنقاذي ، وكذلك خارج أولويات وزيرة الصحة القادمة على تذكرة الدعوة لانصاف المهمشين (!) مما يؤكد بأنها لا

تزال (ضيفاً) فى زفة اصحاب المصالح المتكونة منذ اكثر من خمسة عشر عاماً ! والأنكى انها لا ترغب حتى فى التحول الى ضيف (ثقيل) ! إنها لا تقوى على مجرد (الثقالة) !! ولذا فستظل تتقاذفها أمواج المصالح المتضاربة يمنة ويسرة !!. ورحم الله الحركة الشعبية إن لم تقوَ على مساءلة منسوبيها!!

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

الإمدادات الطبية.. جدل وأقواس حول (أولاد الوزراء)

تحقيق: محمد غلامابى
جريدة الاخبار السودانية Thursday, 25 June 2009

حرب الاتهام بالأجندة..

د. ياسر ميرغني: الإمدادات الطبية مصدر للأدوية المغشوشة

ليس المقصود بعبارة (أولاد الوزراء) الشبان أو الشابات أبناء وبنات وزراء بلادنا من أصلابهم المنتشرين فى ست وعشرين ولاية (ما شاء الله) ، وإنما هى محاولة لفك شيفرة هذه العبارة التى أطلقها الأمين العام لاتحاد الصيادلة السودانيين (المستقيل) الدكتور ياسر ميرغنى بفناء قبة البرلمان السودانى أثناء ورشة كانت قد عقدتها هيئة الإمدادات الطبية الأيام الفائتة ، وقادت العبارة من بعد ، وقبل أن تنتهى الورشة د. ياسر إلى كيل الاتهامات للهيئة تارة بالفساد ، وأخرى بعدم الشفافية ، وقائمة طويلة من الاتهامات ، سردها لـ(الأخبار) ، لكنه ختم حديثه بالقول (أريد من كل ما ذكرت تسليط أضواء كاشفة وباهرة على ظلام الإمدادات الطبية الدامس) هيئة الإمدادات الطبية من ناحيتها رفضت اتهامات د. ياسر ميرغنى فى تلك الورشة ، واتهمته بالمقابل بالكثير من التهم ، ليس أقلها أنه ينفذ أجندة ليس من بينها مصالح الوطن. (الأخبار) تتبعت هذا الخيط بين الفريقين ، بغرض استجلاء الحقيقة ما وسعها ذلك.

اتهامات ووثائق

الدكتور ياسر ميرغنى الأمين العام لاتحاد الصيادلة (المستقيل) ، والأمين العام للجمعية السودانية لحماية المستهلك قدم مجموعة من التهم فى مواجهة الإمدادات الطبية وقال (لن أضع أمامك من تهمة دون دليل وإثبات ، فهذه الهيئة لا علاقة لها بالدولة ، تعمل فى جزيرة معزولة تماماً ، فالكثيرون- على المستوى القيادي فيها- تم تعيينهم دون توظيف عبر وزارة العمل أو لجنة الاختيار العامة للخدمة ، كما أنها- أي الإمدادات- تقوم بشراء الدواء بشكل مباشر دون أن تطرح ذلك عبر عطاءات معروفة ومعلومة للعامة ، كما أنها بعيدة عن إشراف وزارة المالية ، فحساباتها وأرباحها وخلافه لا تمر عبر الإجراءات المالية والمحاسبية ، هى تخشى المراقبة الداخلية لأنها تكشف عن النظم المالية المتبعة لديها ، بهذا فإنني أقول واثقاً إن الإمدادات الطبية بعيدة تماماً عن الشفافية في مسائل الشراء والبيع.

ويقول ميرغنى أيضاً: إن هيئة الإمدادات الطبية لا تحترم القرارات الرئاسية ، ضارباً المثال بخطاب أهملته الإمدادات الطبية معنون إلى مدير الإدارة العامة للجمارك بتاريخ 26/ 11/ 2008م ، ملخصه توجيه من اللجنة التى نائب رئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه ، ووزيرة الصحة الاتحادية الدكتورة تابيتا بطرس ، ووزير الدولة بمجلس الوزراء الأستاذ كمال عبد اللطيف ، والأمين العام لاتحاد الصيدلة والسموم ، ومدير الإمدادات الطبية نفسه ، باستثناء عقار (الأنسولين) الدنماركى من قرارات الحظر التى طالت المنتجات الدنماركية ، فاتجهت الإمدادات الطبية إلى دول أخرى قريبة مثل مصر لرخص الدواء فيها ، واستوردت الدواء بتاريخ 1/

12- 2008م ، كما لم تهتم الإمدادات الطبية بقرار وزير الصحة وقتها د. أحمد بلال عثمان ، والذي كتب بتاريخ 13- 9/ 2009م إلى مدير الإدارة العامة للجمارك ، بصورة إلى وكيل وزارة الصحة ، وللسيد مدير الإمدادات الطبية يطلب فيه (ألا يتم الإفراج عن أية رسالة دوائية بشرية إلا بعد اعتماد الإدارة العامة للصيدلة بالمستندات والوثائق الخاصة بتلك الرسالة) ، لكن وزير الصحة الاتحادي بالإنابة ألغى قرار الوزير الاتحادي ، وقال (إن مسؤولية الإدارة العامة للصيدلة على الجودة فقط.(

كما اتهم ميرغنى الهيئة العامة للإمدادات الطبية بأنها لا تحترم القرارات البرلمانية واستشهد بالمواد (50) ، (31) الخاصتين بختم الدواء المجانى ، وتوزيع الأدوية غير المسجلة ، كما أنها- أى الهيئة بحسب د. ياسر ، لا تحترم القرارات القضائية ، وضرب المثل بخطاب وزارة العدل عبر الإدارة العامة للشؤون المدنية والرأى ، والموجه إلى وكيل نيابة المال العام ، ويتحدث الخطاب عن توجيه معالى مولانا وكيل وزارة العدل بضرورة اتخاذ إجراءات قانونية في مواجهة من اتخذ قرار المحاليل الوريدية للإمدادات الطبية ، معتبراً ذلك هدراً للمال العام.

من الاتهامات التى ساقها د. ياسر ميرغنى لهيئة الإمدادات الطبية قوله إن الإمدادات الطبية مصدر للأدوية المغشوشة ، ضارباً المثال بحقن وريدية فاسدة ، ومحلول للاستنشاق ، وخيوط عيون غير مطابقة ، كما أتهمها بتحقيق أرباح طائلة تصل إلى 90% مبرزاً مستندين أحدهما لشراء دواء أنسولين insulin isophane human 100)) وقال إن شعر الشراء هو 3.83 ، فيما تبيعه الهيئة بـ 19.36.

وأعتبر الدكتور ياسر ميرغنى أن هناك مصانع تم تشييدها من غير عطاءات ، وتم تمليك قطاع خاص سودانى للمصانع دون إبداء أي نوع من الشفافية فى ذلك ، وأستغرب د. ميرغنى من حديث هيئة الإمدادات الطبية ومحاولاتها فى تغبيش الوعى العام عن الخصخصة ، وإظهارنا كمنافحين عنها وداعين إلى خصخصة القطاع العام ، والحقيقة أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية هى من خصخصت نفسها بنفسها ، وذلك من خلال مشاركتها للقطاع الخاص الأجنبى والوطنى ، فالأجنبى يتمثل فى شركة شنغهاى سودان- شراكة مع الشركة الصينية ، ومع ماليزيا عبر شركة عين مدكير فى مصنع عين سودان ، ومع مجموعة الجماز كشريك فى شركة ترياق للصناعات الدوائية ، ومع سوريا عبر مصنع الرائد لكراسى الأسنان ، ومصر عبر الجمهورية للأدوية ، والأردن عبر مصنع الرام للصناعات الدوائية ، وباكستان عبر شركة باسفيك للأدوية ، والهند عبر شركتى كلاريس ، وأميكور ، أما الشراكات الوطنية فذكر منها د. ميرغنى المستشفيات الحكومية ، وإدارة الصيدليات الشعبية ، ونفى د. ميرغنى حديث الإمدادات عن أنها توفر أدوية الطوارئ ، وقال إن منظمة الصحة العالمية أمدت البلاد بما يكفى من عقار Tami flu فى حال ظهور حالات مرض أنفلونزا الخنازير وهو إمداد مجانى بهذا العقار ، وهو ذات الفعل الذي تقوم به منظمة اليونيسيف وصندوق الدعم العالمي الذي يوزع مجاناً أدوية الملاريا والدرن والايدز.

تجاوز الرئيس

انتهى د. ياسر ميرغنى إلى أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية عبارة عن جزيرة معزولة ، لا تأبه حتى لحديث رئيس الجمهورية الواضح (من غير المعقول أن يتاجر موظف الدولة العام فى الدواء) ، وتساءل (كيف لموظف أن يوالى النظم واللوائح والمؤسسية إذا كان قد ولج للتوظيف عبر متنفذين بالإمدادات ؟) وأجاب (قطعاً ستكون ولاءاته للأشخاص الذين أتوا به) ، وعن العبارة التى أطلقها في البرلمان (أولاد الوزراء) قال (أعنى أحدهم ، والذين من حوله وأولئك الذين يستمدون قوتهم من مواقع لمتنفذين في الدولة يتوقعون حمايتهم من وزراء بالدولة)

الشفافية فى الخصخصة

واستنكر د. ياسر ميرغنى الحديث عن أن خصخصة الإمدادات الطبية يعنى موت الشعب السودانى ، فهذا لا يسنده الواقع ، فلا يمكن أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها الدستورية والأخلاقية فى الحفاظ على الصحة العامة من خلال توفيرها لأدوية الحوادث والطوارئ وإطلاق نظام دوائي مستقر يتمدد بأطراف القطر وجودة عالية ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توسيع الخصخصة الحالية

لإتاحة الفرصة لضخ دماء نقية جديدة في جسد الهيئة ، وشدد د. ياسر على أن يكون ذلك بكل (الوضوح والشفافية ، وتحت مرأى وسمع الجميع).

الإمدادات تمتنع

اللواء شرطة د. عبد الله محمد الحسن المدير العام لهيئة الإمدادات الطبية رفض الحديث للصحيفة وقال (هذا مبدأ عام ليس فقط لصحيفتكم ، وإنما لكل الصحف ، فليست لدينا رغبة فى إثارة المشكلات التى تصرفنا عن أداء مهامنا ، نترك أعمالنا تتحدث عنا ، وإن كان لابد من حديث فلن يكون إلا أمام المسؤولين عنا ، فأنا رجل شرطة منضبط أعرف متى أتحدث ومتى أمتنع ، وأعرف أن الكلمة كالرصاصة حين تخرج لا تعود ، ولا تدري من تصيب ، لكن الشعب السوداني يعرف كل صغيرة وكبيرة عن الإمدادات الطبية).

موظف بالإمدادات الطبية فضل حجب اسمه قال (نحن ضد خصخصة الإمدادات الطبية ، ما رشح لنا من معلومات أن هناك أسماء ثلاثة يتبعون لشركة كبيرة بالسودان يريدون أن يستولوا على الإمدادات ، لكن هذا بعدهم ، لأن الإمدادات الآن تنتصر للسودانيين ، خاصة الشرائح الضعيفة ، لا يمكن لفقير معدم يأتى إلى هنا ويعود من حيث أتى دون أن يجد العلاج الذي يريد إن كان موجوداً لدينا ، ثم هناك التخفيض الدوائى للمحتاجين أيضاً والذي يصل إلى 50% من قيمة الدواء.. قلت له: لكن هناك أحاديث عن ألا ولاية لوزارة المالية على عطاءات الهيئة ومشترياتها ومبيعاتها ، أي أنها لا تخضع للنظم المحاسبية والإجرائية لوزارة المالية ، فلم يجد إجابة على تساؤلنا ، إلا أن زميله (م.ق.م) قال لـ(الأخبار): فى حدود علمى أن كل الموظفين داخل الهيئة يتم تعيينهم بموجب قرار اختيار من لجنة الاختيار الاتحادية للخدمة العامة ، ثم يأخذون أرقاماً وظيفية من ديوان شؤون الخدمة ، لكن الوظائف العمالية (عمال ، سواقين ، مراسلات) فأنه يتم تعيينهم بموجب قانون الهيئات والمؤسسات الحكومية ، وأما عن ولاية وزارة المالية على الهيئة فبحسب علمى فيما يختص بالعطاءات داخلية كانت أم خارجية معلنة عبر الأجهزة الإعلامية المختلفة ، بل وعن طريق الإنترنت ، وتقوم الهيئة فى حالة التخليص المباشر للأصناف الباردة أو ما يعرف بـ(السلسلة الباردة) ، (الأمصال) ، بفتح اعتماد بنكي (im)لدى بنك السودان ، والحصول على شهادة من إدارة الصيدلة والسموم لأي صنف.

خلفية أخرى وربما ليست أخيرة

وكان النقاش قد احتد حول خصخصة الإمدادات الطبية للحد الذي تبادلت فيه أطراف مؤيدة للخصخصة وأخرى رافضة لها اتهامات اقتربت إلى حد الاشتباك بالأيدى فى ورشة (الإمدادات الطبية الواقع والمستقبل) التى عقدتها لجنة الصحة والسكان بالبرلمان بالتنسيق مع الهيئة العامة للإمدادات الطبية المركزية ، حيث اتهم د. ياسر ميرغنى الأمين العام لاتحاد الصيادلة بالإنابة (المستقيل) الأمين العام لجمعية حماية المستهلك الهيئة بأنها بدون مراجعة مالية ، قبل أن تسارع نوال أحمد الشيخ مديرة المراجعة بالهيئة بنفى ما ذكره د. ياسر وأكدت وجود رقابة ، وخرج د. ياسر من قاعة الورشة بعد أن دفع بملاحظات وجدت الرفض من قبل منسوبى الهيئة ، وخرج خلفه عدد من منسوبيها ووصفوه بـ(الكاذب) واتهمهم هو بمحاولة ضربه ، ولم ينتظر د. ياسر رد الهيئة على تساؤلاته ومطالبته بالاستجابة لقرار رئيس الجمهورية بخصخصة الإمدادات الطبية ، لكن د. محمد المهدي مندور نفى في ورشة الإمدادات التى عقدتها بالمجلس الوطنى وجود صراع حول خصخصة الإمدادات الطبية ، واعتبر الأمر تعدداً فى الأفكار والآراء ، وأضاف: (ما ذكره رئيس الجمهورية حول الخصخصة ليس قراراً وإنما رأي ، وهناك أصحاب أغراض روجوا لحديثه وسموه قراراً وطالبوا بتنفيذه) ، ورأى أن الإمدادات الطبية قضية لابد من إبعادها عن الأهواء الشخصية رافضاً للخصخصة من حيث المبدأ جملة وتفصيلاً ، لكنه اتفق على تقديم معالجات لأي إشكاليات فى الهيئة ، كما قدم مندور من خلال الورشة ورقة حول (الإمدادات الطبية بين الاستمرار والخصخصة) قدم فيها سرداً تاريخياً للهيئة وصدور قانونها المنظم في 1991م والصعوبات التي واجهتها. وقال إنها استطاعت أن تبنى نظاماً متكاملاً للإمداد الدوائى وكبحت جماح أسعار الدواء.

من جهته اتهم د. أحمد بابكر نائب مدير الهيئة فى الورشة جهات لم يسمها بعرقلة الإمدادات بقوله (لدينا خطط واستراتيجيات فى الهيئة ولكننا عند التنفيذ نواجه بالعقبات والعراقيل من قبل بعض المتنفذين وهناك أشخاص لا يريدون استقرار الهيئة) ، وأضاف:

إن الإمداد الدوائى لا يقل عن الأمن ، وطالب بدعم الهيئة سياسياً ومعنوياً ، وفى رده على المطالبين بالخصخصة شكك فى مقدرة القطاع الخاص بمفرده فى تحقيق ما أنجزته الهيئة ، ودعا البرلمان إلى القيام بدور فى القضية ، وقد لفت د. بابكر عبد السلام المدير السابق للإمدادات الطبية فى ورقته (خصخصة الهيئة العامة للإمدادات الطبية والأمن الدوائى) إلى أن الأمن الدوائى ركيزة أساسية لاستمرار الهيئة العامة للإمدادات الطبية ، وأشار فى ورقته إلى مسودة (خصخصة الهيئة العامة للإمدادات الطبية) ، والتي قال إنها تحمل اتهامات للهيئة وتصفها بأنها شركة كبيرة للدواء تعمل بدون ضوابط.

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

الشاكي الامدادات الطبية

فى واحدة من أهم قضايا النشر والإتهام بإشانة السمعة
الدائرة الجنائية بالمحكمة القومية العليا تؤيد الحكم الصادر لصالح الدكتور ياسر ميرغني عبد الرحمن

للمرة الثالثة ، وفى كل مراحل التقاضى حكم القضاء السودانى لصالح الدكتور ياسر ميرغنى عبد الرحمن ، فى واحدة من قضايا النشر والصحافة التى حازت على اهتمام الرأى العام والوسط الطبى لارتباطها بهيئة الامدادات الطبية السودانية وبعض الجهات الأخرى وخدمة للثقافة القانونية ، ولما احتواه حكم وقرار المحكمة العليا الموقرة تنشر (الوطن) نص الحكم.

بسم الله الرحمن الرحيم
المحكمة القومية العليا
الدائرة الجنائية
أمام السادة:
محجوب الأمين الفكى - رئيساً
محمد زمراوي نصار - عضواً
الرشيد التوم محمد خير - عضواً
م ع/ط ج/2008/309م
محاكمة: ياسر ميرغني عبد الرحمن
(الحكم)
فى محاكمة غير ايجازية بالنمرة/ ع إ/ 2008/111م قضت محكمة جنايات الخرطوم شمال العامة ببراءة المتهم المذكور بعاليه من الاتهام المنسوب إليه تحت المادة 159من القانون الجنائى لسنة 1991م.
بتاريخ 17/2-2008م تقدم المستشار القانونى لهيئة الامدادات الطبية بطلب استئناف لمحكمة استئناف الخرطم نيابة عن الهيئة الشاكية ، بيد أن محكمة الاستئناف قضت بموجب حكمها بالنمرة/أ س ج/2008/531م بشطب الطلب وبتأييد الحكم الصادر وذلك بتاريخ 2008/4/1م.
بتاريخ 2008/5/20م تقدم الأستاذ إسماعيل دفع الله أحمد المستشار القانوني للهيئة العامة للامدادات الطبية بمذكرة الطعن المرفقة.
بالرجوع لصورة الحكم الصادر من محكمة استئناف الخرطوم المرفقة التي تحمل في صلبها الخاتم الرسمي للمحكمة بتاريخ

2008/5/6م مما يعنى قبول الطعن شكلاً لتقديمه خلال فترة القيد الزمني المحدد قانوناً بموجب المادة 184 من قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991م.
أما من ناحية الموضوع تتلخص أسباب الطعن فى أن اللجوء للنشر العام كان بقصد الاضرار بسمعة الهيئة والعاملين بها ويضر بأدائها بأحجام المؤسسات والمواطنين من التعامل معها ، وأن المحكمة لم تتعرض لهذا الجانب رغم أهميته فى بيان انطباق عناصر المادة 159 من القانون الجنائى لسنة 1991م ، وأن الادعاء قدم شكواه مشفوعة بالمستندات الدامغة التي تبين كذب ما ادعاه المطعون ضده مما يمس سمعة الهيئة ويزعزع ثقة المرضى وينشر الهلع أوساط المواطنين.
تحدث مقدم الطعن عن مستند اتهام (4) الذى حدد نسبه مطابقة الأدوية للمواصفات القياسية ، ويقول الطاعن أن المستند المذكور مستند رسمى وحجة على الكافة ولم تؤثر فيه كل المستندات التي حشدها الدفاع الذي لم يطعن فيه بالتزوير ، وأن هذا المستند اعتمدته وزارة الصحة ممثلة فى الوزيرة تابيتا بطرس.
تحدث الطاعن عن مستند الدفاع رقم (13) الذى أصدره وزير الصحة بالانابة بعد شد وجذب بين الهيئة الشاكية وكل من ادارة الصيدلة الاتحادية والمعمل القومى. ثم طفق الطاعن ليتحدث عن الخصومة بين الهيئة الطاعنة والادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة الاتحادية التى ظلت كما جاء فى الأسباب تستهدف الطاعنة ، وأن المتهم اعتمد على مذكرات الادارة العامة للصيدلة الاتحادية ، ومستندات أخرى صادرة من المعمل القومى للرقابة الدوائية وهى جبهة كشفت مستندات الدعوى عداوتها للهيئة الشاكية للأسباب المسهبة التي ساقها مقدم الطلب في تبرير هذه العداوة التي ذكرها من قبل ادارة الصيدلة الاتحادية والمعمل القومي للهيئة الشاكية.
من جانب آخر يمضى مقدم الطلب إلى القول بأن قاضى محكمة الموضوع وقضاة الاستئناف لم يتعرضوا لمستندات الاتهام ، بل تجاوزوها ولو اطلعوا عليها لتبين لهم كذب ما نشره المتهم الذى يرى الطاعن أنه دلس على القارئ ، حيث لم يشأ توضيح الفرق بين الدواء الفاسد والدواء الذي لا يطابق المواصفات ، والفرق بينهما كبير ، ثم تحدث مقدم الطعن عن الخلط الذي قصده المتهم بين صنف الدواء وتشغيلة الدواء موضحاً الفرق فى شرح مطول واسهاب.
فى النهاية يرى الطاعن أن ما نشر مخالف للحقيقة فى جوهره خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الموضوع وأيدتها محكمة الاستئناف ، فالتقرير المعتمد من وزارة الصحة م.أ.ع يكشف بوضوح عدم صحة النسب التى ذكرها المتهم. هذا ويلتمس الطاعن تقرير خطأ شطب الدعوى الجنائية فى محكمة الموضوع ، وخطأ تأييد ذلك الحكم في محكمة الاستئناف ، وتقرير إدانة المشكو ضده وفق المادة 159 من القانون الجنائى.
بالرجوع لإجراءات الدعوى وقضاء محكمتى أول وثانى درجة نجد أن الوقائع تتلخص فى أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية أقامت هذه الدعوى فى مواجهة المتهم المذكور تأسيساً على أنه وهو صيدلى قام باشانة سمعته بنشره لمقالات صحفية بجريدة السودانى بتاريخ 2007/1/21م العدد (345) وأعقبه بتصريحات لجريدة أخبار اليوم بالعدد (4413) ، وقد كان المقال المنشور بعدد (435) بعنوان «الدواء الفاسد والإعلام الراشد» ثم المقال الثانى فى نفس الصحيفة تحت العنوان «أدوية فاسدة.«
ثم التحري اللازم وأحيلت الدعوى للمحكمة الجنائية المذكورة. وبعد سماع الدعوى أصدرت محكمة الموضوع حكما ببراءة المتهم الذي تأيد من قبل محكمة استئاف الخرطوم ومن ثم كان الطعن الذي أمامنا الآن.
صحيح أن محكمتنا هذه محكمة قانوناً تُعنى بمسائل القانون تطبيقاً وتأويلاً وتفسيراً ولا تتخدل فى الوقائع أو قبول البينة ووزنها المناط بمحكمة الموضوع بموجب منطوق المادة (34) من قانون الإثبات إلا اذا تنكبت محكمة الموضوع الجادة وأخطأت في قبول البينة وتقويمها.
جاء فى السابقة القضائية: عبد الرحيم محمد ضد أحمد عبد الله محمد مجلة الأحكام القضائية لسنة 1975 ص 75-:
)استغلال المحكمة بتقدير الدليل لا ينبغى أن يؤخذ منه استبداد المحكمة بذلك الأمر لأنه وإن كان قد استقر فقهاً وقضاءً أنه لا سلطان لمحكمة الطعن على قاضي الموضوع في استخلاص الدليل الذي تم تقديره إلا أن قاضي الموضوع مقيد في ذلك الاستخلاص

بالقواعد الموضوعية والإجرائية فى الاثبات ، فإن خالفها أو أخطأ فى تطبيقها أو تأويلها فسد رأيه في فهم واقع الدعوى من ناحية واعتبر مخطئاً فى التطبيق ويسرى الفساد إلى تكييف الوقائع وإلى الحكم برمته.(
أشرنا إلى هذه السابقة رغم أنها جاءت فى قضية مدنية لأن هذه السابقة لأن المبدأ الذى أرسته أولى بالاتباع فى القضايا الجنائية التى تمس الحقوق والواجبات. بالرجوع للدعوى التي أمامنا نجد أنها أقيمت بموجب نص المادة 159 من القانون الجنائي المتعلقة باشانة السمعة وعناصرها هى:
1- أن يقوم المتهم بالنشر أو الرواية بأية وسيلة سواءً بأجهزة الاعلام المرئية أو المكتوبة أو المسموعة أو غيرها.
2- يسند فى نشره أو نقله وقائعاً غير صحيحة لشخص معين.
3- القصد الجنائى.
فالسؤال الذي يتعين طرحه هنا هو-:
هل نشر المتهم أو روى أو نقل لآخر أو آخرين بأية وسيلة وقائعاً أسندت إلى الهيئة الشاكية تقويماً لسلوكها قاصداً بذلك الإضرار بسمعتها ؟
الثابت من الصحف المقدمة كمستندات اتهام وإقرار المتهم نفسه بالنشر يثبت الركن المادي للمادة 159 من القانون الجنائي ، ولكن هل كان ذلك النشر بقصد الاضرار بسمعة الهيئة الشاكية ؟!
يرى محامى الهيئة الشاكية فى أسباب الطعن أن ما نشر غير صحيح فى جوهره وبقصد الإضرار بسمعة الشاكية لدى الغير بيد أن البينة المطروحة فى الدعوى تنفى ذلك ، فالثابت أن المتهم ذكر فيها نشر وجود خلافا بين الهيئة الشاكية والإدارة العامة للصيدلة وبين الشاكية والمعمل القومى من جانب آخر ، ويرى المتهم ان هذا الخلاف ضار والتمس من وزير الصحة التدخل لوضع الأمور في نصابها وقد تأكد وجود هذا الخلاف الضار بلا أدنى شك ، وقد أقر بذلك الشاكى نفسه وعدد من الشهود الذين استمعت اليهم المحكمة ، كما يؤكد هذه الحقيقة الأستاذ المحترم مستشار الهيئة الشاكية الذي ساق لهذا الخلاف بعض الأسباب إلا أن ذلك لا ينفي وجود هذه الخلافات الضارة والتى لا يمكن قبولها فى مثل هذه المرافق الصحية والحيوية المهمة ، وإن اثارتها لمعالجتها أمر تمليه المصلحة العامة ، فالمعلوم أن موضوع الأدوية وفسادها كان مثاراً للنقد فى الصحافة.
أيضاً قدم المتهم ما يثبت ما ذكره من خلاف فى هذه المرافق من مستندات دفاع منها مستند دفاع (2) وهو مقال نشرته المجلة السودانية الطبية العدد الثانى ، كذلك مستند دفع رقم (5) وهو مذكرة من مدير المعمل القومى (إستاك سابقاً) لمدير الصيدلة. أيضاً هناك مذكرة مقدمة من المدير العام للصيدلة لوزيرة الصحة الاتحادية كذلك ما جاء بمستند الدفاع رقم (14)... الخ.
إفادات الشهود ومستندات الدفاع المقدمة تؤكد ما ذهب إليه المتهم وتنفى تهمة الكذب الضار.
جاء فيما نشر بواسطة المتهم أن نسبة (34%) من أدوية الهيئة «الشاكية» غير مطابقة للمعايير العالمية والمحلية لجودة الأدوية ، وقد استند المتهم فى ذلك إلى تقرير المدير العام لإدارة الصيدلة لوزيرة الصحة (م.د.6) وتقر الشاكية بأن النسبة غير المطابقة للمواصفات المطلوبة لا تتجاوز 7.1.%
من جانب آخر أكد شهود الاتهام أن الهيئة الشاكية سبق أن استوردت أدوية غير مطابقة للمواصفات على سبيل المثال ما ورد على لسان شاهدة الاتهام الأولى بصفحة (37) من المحضر وما بعدها بأن دواء البروسيزون (شراب) تم اكتشاف أن بعض العبوات بها ترسبات وتم سحبها بعد توزيعه ، وأن عدداً كبيراً من الصيدليات قام بإرجاع الدواء ، وذكرت الشاهدة أن هناك مياه مقطرة أحضرت من كينيا تم إرسالها لمعمل إستاك لإصدار شهادة عدم المطابقة وتم رفضها وأرسلت لمعمل في بلجيكا وجاءت النتيجة بعدم المطابقة وتم رفضها وتم استيراد بعض الأدوية من شنقهاي وكات غير مطابقة وتمت إبادتها.
من جانب آخر ذكرت شاهدة الاتهام الثانية أن الهيئة الشاكية «الإمدادات الطبية» استوردت دواء بندول غير مطابق وبعد شد وجذب كانت النتيجة النهائية هى الإبادة ، وتذكر الشاهدة أنه وصلتهم بالإمدادات الطبية شكوى بخطاب من مستشفى الأطفال بوجود رواسب في فيتامين فتم استلامه وكان حوالي ثلاثة آلاف.

هذه نماذج مما ورد فى أقوال بعض شهود الاتهام أنفسهم وهناك إفادات أخرى واردة بالمحضر يمكن الرجوع إليها.
ثابت من جماع ما تقدم أن ما قام المتهم بنشره فى الصحافة لم يكن إخباراً كاذباً بل كان إخباراً صحيحاً فى جوهره وأساسه ، وأن ما قم به من نشر لم يكن بسوء قصد لإشانة سمعة الشاكية ، بل للصالح العام بحسبانه صيدلي يتعامل مع الهيئة الشاكية بشهادة شهودها وبذلك ينطبق فى حقه الاستثناء الوارد بالمادة 159 الفقرة (د.(
فالمعلوم أنه للإدانة بجريمة إشانة السمعة يتعين بالإضافة لتوفر العنصر المادي توفر عنصر سوء القصد ؛ أي أن يكون الناشر أو الراوى أو الناقل للخبر قد أقدم على ذلك مع علمه بأن ما نشره من وقائع مكذوب ، وأن من أسند إليه الخبر برئ مما أسند إليه ، بمعنى أن يجتمع العلم والإرادة معاً لأن المشرع ربط ذلك بقصد بالإضرار بالشاكى فى سمعته ، أى بنية الإضرار به أدبياً ، ويتحقق إسناد الخبر بنية التأكيد من صحة الخبر هو انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وعلى المتهم يقع عبء إثبات أن الخبر فى جوهره صحيح.
فى النهاية أرى أن قضاء محكمة الاستئناف موضع الطعن جاء صائباً وصحيحاً ولم يخالف القانون في شيء يذكر. وعليه أرى شطب الطعن المقدم وإخطار مقدمه.
الرشيد التوم محمد خير
قاضى المحكمة العليا
7/6/2008م
أوافق زميلى الرشيد التوم أسباباً ونتيجة ولا إضافة لما ساقه من أسباب وصولاً لتأييد الحكم المطعون فيه ومن ثم شطب الطعن.
محجوب الأمين الفكى
قاضى المحكمة العليا
8/6/2008م
أوافق الزملاء فى الرأي الأول والثاني على شطب الطعن وفقاً للأسباب التي جاءت بمذكرتها.
محمد زمراوى ناصر
قاضى المحكمة العليا
8/6/2008م
الأمر النهائى:
/1نؤيد الحكم المطعون فيه.
2- يشطب الطعن.
محجوب الأمين الفكى
قاضى المحكمة العليا
ورئيس الدائرة
9/6/2008م

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=12105

الموت المغلف

د. الرشيد: التسييس سبب الفوضى!!..

تحقيق : قذافي عبد المطلب

يدور لغط كبير عن تجارة الأدوية المغشوشة على مستوى العالم. ويبدو أن السودان باعتباره جزءا من هذا العالم الذي أصبح قرية ليس بعيداً عن مرمى هذه التجارة القذرة ، فبين كل حين وآخر تنفجر أزمات فى قطاع الدواء ويكثر الحديث-رغم حساسية القضية- عن قضايا مثل عبور أدوية لم يتم تسجيلها إلى المستهلك مباشرة قبل أن تحصل على الترخيص من الجهة المرجعية الوحيدة ، وعن أدوية معيبة وجدت طريقها لمنافذ التوزيع ، وعن صراعات بين أفراد أو مؤسسات بسبب تضارب المصالح وتداخل الاختصاصات. فما هو حقيقة الدخان المتصاعد؟ أهناك نار تأكل فى الأجساد أم أنه غبار معركة المصالح ولا ضرر منها على المواطن ؟ فى هذا الجزء نعرض مجموعة من المستندات التى تحصلت عليها «الصحافة» وهى خطابات موجهة إلى الهيئة العامة للإمدادات الطبية من بعض المؤسسات الصحية تشتكى من عيوب فى بعض العقارات التى استجلبتها الهيئة وتطالبها بإرجاعها.. ثم نستعرض إفادات بعض المختصين. ؟ التسييس هو السبب ويرى عبد الرحمن الرشيد مدير الهيئة العامة للإمدادات الطبية ، أن مهنة الصيدلة مهنة تنظمها قوانين عالمية وتحكم حركاتها ، لأنها تتعلق بحياة الإنسان صحة ومرضاً ، ويحكمها القانون الجنائى العام ، وقانون الصيدلة والسموم ، وقانون السلوك المهنى. وهى مهنة لا ينتمى لها إلا أناس اختصهم الله بالرحمة والخلق والإحساس بالمسؤولية ويؤدون قسماً خاصاً بالمهنة ، فالمسؤولية الملقاة على عاتقهم جسيمة وعظيمة. ويضيف فى مساهمة له بموقع سودان نايل ، أن قبيلة الصيادلة وحتى بداية عهد الإنقاذ كان جسماً واحداً ، فقد كانوا مهنيين بمعنى الكلمة ، وكان همهم واحداً وهو المريض والمهنة ، وكان لونهم واحداً ، فقد كان حزبهم الصيدلة. وفجأة ، ومع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت مجموعة من تجار الأدوية المحسوبة على مهنة الصيدلة ، وبدأت تنخر وتهدم فى عظام المهنة بشتى الوسائل ، دونما واعز من ضمير أو شعور بالذنب. والرشيد اعتبر التسييس سببا رئيسا لما يحدث الآن من فوضى عندما قال: سيست المهنة وعطلت القوانين ، وتشرذم الصيادلة إلى مجموعات كل كتلة تنتمى إلى جهة من أصحاب النفوذ والحظوة ، فيحال إلى ما يسمى بالصالح العام كل من يخالفهم الرأى أو تجرأ بقول الحق. ؟ صراعات التمكين الخبير الصيدلى الذى تحدث إلينا فى الحلقة الأولى من التحقيق ، يتفق تماما مع دكتور الرشيد ، غير أنه زاد قائلا إن الحكومة منذ وقت مبكر أعملت مبدأ التمكين فى قطاع الصحة بما فيها الدواء ، وأجرت عمليات إحلال وإبدال واسعة أفقدت المجال خبرات كبيرة منهم د. عبد الرحمن نفسه ، وحل محلهم قادمون جدد لم يجدوا أمامهم ما يكفى من الخبرات القديمة التى كانت تورث مبادئ وقيم العمل ، وانقطع التواصل الطبيعى للأجيال ليبدأ القادمون الجدد من نقطة جديدة. ويجب أيضا أن نقرن هذا بأن القادمين كانوا أصحاب مشروع سياسى وأيديولوجيا جديدة يريدون أن يتشرب ويتلون به حتى الإنسان. ولعل الجميع يذكرون عبارات مثل «إعادة صياغة» الإنسان السودانى ، وسخروا كل شىء فى سبيل تحقيق وتمكين هذا المشروع ، والأمر طال حتى قطاع الدواء «رغم أنه أمر فنى بحت لا يحتمل غير أن يكون كذلك» عبر بعض الكوادر التى يغلب انتماؤها للمشروع على انتمائها للمهنة ، وبعض الذين يعتنقون دين المصلحة الذاتية ، أقول دين ، لأن الذي يعبث بأرواح الناس وصحتهم من أجل الكسب المادي لا يمكن أن يكون على دين آخر. دكتور الرشيد فى جزء من مقاله يقول: عطل قانون الصيدلة والسموم وعطلت لوائح مشتريات الدولة ، وشاهدنا موظفين عامين يحملون حقائب ملأى بالنقود «الكاش» لشراء الأدوية من خارج البلاد! فاشتروا أدوية دون رقابة من جهة ، فسمعنا عن الشاش الفاسد المهترى ، وعن المحاليل الوريدية التى لا يعلم إلا الله كم أهلكت! وضجت الدنيا وأرعدت وشكلت لجان تقصى على أعلى المستويات ، وكتمت الأصوات وجمدت اللجان ، ثم ما لبث أن أصبح ذلك من

الماضى. وعين أناس لقيادة المهنة لم يعملوا بموقع واحد من مواقع الدولة ، ولم يكن لهم شرف فى تطوير وإدارة دفة هذه المهنة ، وكان همهم انتفاخ أوداجهم وكروشهم وجيوبهم على حساب الغلابى والمعدمين من أبناء هذه الأمة ، وسرعان ما بدأ الخلاف بينهم ، وتضاربت المصالح ، وأصبح الرأى عند تجار الأدوية لا غير ، بعد أن كان الأمر عند الصيادلة المهنيين الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم ، فهيمن تجار الأدوية على إدارة مهنة الصيدلة وأصبحوا هم الذين يقودون دفة الصيدلة بالبلاد ، فهم الذين يعينون من يشاءون ويفصلون من لا يرغبون فيه ، حتى أحالوا المهنة الكريمة إلى تجارة ليس لها نشاط غير الربح والخسارة..!! ويضيف الخبير الذى طلب عدم نشر اسمه: أن الدول من حولنا تضع أنظمة محكمة لتأمين الدواء لمواطنيها ، على عكس ما يحدث الآن فى السودان الذى أصبح من العادى جدا أن تكتشف السلطات أن دواءً ما غير صالح بعد أن يصل إلى أيدى المستهلكين ، فتأمر بسحبه من منافذ التوزيع ، وأسئلة مثل كيف دخل البلاد ؟ أين الجهات المسؤولة ؟ كم مريض تضرر منه ؟ هل تمت محاسبة المتسببين فى مثل هذه الأفعال ؟ لا تجد الإجابة أبدا.. فقضية كهذه تنتهى كما تنتهى نار الهشيم التى تهب وتصل ألسنتها الى السماء ثم تتلاشى كأن شيئا لم يكن. وشخصيا اعتقد ان المعارك التى تشتعل من حين لآخر معظمها مجرد ستار لصراعات أخرى ولتصفية حسابات بين أفراد أو مجموعات أو مؤسسات دافعها الكسب ، علما بأن الكثيرين خاصة العامة لا يعلمون بل لا يتخيلون ضخامة حجم الأموال التى يتم التعامل بها فى الدواء. وهنا كما يقولون بيت القصيد ، فالمال من أهم وسائل التمكين والتمكين الآن يبدو أنه «بقى خشم بيوت» فالإضافة إلى تمكين المشروع السياسى الذى تحقق ، فهناك من يسعى إلى تمكين مؤسسات ومناصرتها على أخرى ، والصراع بين المؤسسات على المرافق والمصالح عالية العائد لم يعد أمرا خافيا ، بل أصبح ظاهرة. وعلى سبيل المثال نسمع كثيرا شكاوى وزارة المالية من تجنيب الإيرادات. ولن نذهب بعيدا فأصداء الصراع بين التأمين الصحى لولاية الخرطوم والتأمين الصحى القومى لازال يتردد ، كما يمكن ملاحظة أن المصالح ذات الإيراد العالى دائما ما تكون متمردة على المؤسسة التى تتبع لها سواء أكانت وزارة أو غيرها ، وتجد من يناصرها من جهات عليا. ومن أنواع التمكين التى ظهرت أيضا تمكين أو مناصرة أفراد على آخرين ، فضلاً عن الذين يلعبون على كل الحبال لتمكين ذواتهم ، وفى خضم دوامة التمكين هذه بمختلف أشكاله تراجعت فعالية اللوائح والقوانين التى يمكن تجاوزها بكل سهولة ، وطرأ تغيير كبير فى الأهداف وترتيب أولوياتها. وعلى المستوى العالم الخارجي تراجعت السمة الإنسانية التى كانت تطبع العمل فى الدواء ، وطغت القيمة المادية على القيمة الإنسانية ، وظهرت مافيا الأدوية المغشوشة وغير المطابقة للمواصفات ، وتمددت بشكل واسع وتنشط أكثر فى دول العالم الثالث ، مستفيدة من عوامل مساعدة ذكرتها من قبل. وأنا لا أجزم ولا أتهم جهة أو شخصا بالتعامل معها بقصد أو بحسن نية ، لكن القرائن تقول إن نشاطها بشكل أو بآخر وصل إلى السودان ، ويمكن لأي شخص أن يصل إلى هذه النتيجة إذا تأمل فى قضايا مثل كور ، والقطن والشاش ، إلخ. وأخيراً خطابات المستشفيات التى عرضتها لى التى تتحدث عن عقارات غير مطابقة للمواصفات «الخطابات منشورة أعلاه» وحسب متابعتي الشخصية على الأقل لم يحدث أن تمت محاسبة أحد ، وإذا قلنا لماذا لا نجد الإجابة مطلقا ، ربما لأن الإجابة تفتح أبوابا أخرى فى متاهة الواقع ، وتسلط الضوء على أركان مظلمة وتوسع الدائرة. ؟ مبدأ الربح وتقول الدكتورة آمال جبر الله فى دراسة نقدية لما ورد فى وثيقة الاستراتيجية ربع القرنية لوزارة الصحة الاتحادية ، عن الصيدلة والامداد الدوائى بالبلاد: انشئت الإمدادات الطبية كوحدة لشراء الادوية والمستلزمات الطبية فى السودان فى عام 1937م ، واعتمدت على شراء كميات كبيرة من الادوية باسعار زهيدة ، وتوسعت مهمتها لتشمل المسلتزمات والمعدات الطبية ، وقد نجحت لعقود من الزمان فى اداء مهمتها ، وتوفير حد معقول من التمويل الدوائى للمؤسسات الدولية الصحية للدواء الذى كان يتلقاه المريض مجاناً ، وكان ذلك الحال حتى بداية الثمانينيات حيث بدأ مشروع الصيدليات الشعبية ، وكان الهدف من المشروع توفير بعض الادوية بسعر زهيد ، اى اقل من سعر الصيدليات الخاصة ، لكن المشروع كان به بعض العيوب حسب د. آمال مثل عدم تحديد أماكنها ، وتمييز أدويتها حتى لا تتسرب ، فضلا عن عدم تحديد السعر. ويعتبر عام 1992م نقطة تحول فى الاقتصاد السودانى عامة واقتصاد الصحة خاصة ، وذلك لاعتماد الدولة سياسات تحرير الاقتصاد ، فتم شطب سياسات العلاج المجانى فى مؤسسات الدولة الصحية بجرة قلم ، وبدأت سياسات العلاج الاقتصادى ، وتبع ذلك قرار تحويل الامدادت الطبية لهيئة مستقلة عن وزارة الصحة ، وشهد العاملون في المجال الصحي الصراع الحامي الذي دار

داخل وخارج وزارة الصحة حول لمن تؤول او تتبع هيئة الامدادات الطبية ، واتخذ هذا القرار بعد التخلص من عدد كبير من العاملين فى الحقل الصحى عامة والامدادت الطبية خاصة ، وذلك عن طريق الفصل للصالح العام ، فشمل الفصل اولئك الذين عملوا طوال سنوات على تطوير الامدادات الطبية وضمان اداء دورها فى تأكيد مجانية العلاج والحفاظ عليها كمؤسسة عامة ، وبعد ذلك تحولت الامدادات الطبية لسياسات بيع الدواء للمؤسسات الصحية عن طريق الدفع المباشر ، وذلك تماشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي والعلاج الاقتصادي. ومقابل ذلك لم ترصد المستشفيات والمرافق الصحية الاخرى ميزانيات لشراء الادوية والمستلزمات الطبية ، بل تحولت الى بائع للادوية والخدمات للمريض البائس ، بغض النظر عن حالته الصحية او قدرته المالية او اية ظروف اخرى. ولا نحتاج هنا لذكر المآسى والكوارث التى نتجت ومازالت عن هذه السياسات غير المسؤولة. وفى خلال السنوات السابقة خرج علينا المسؤولون فى وزارة الصحة بالمسميات المختلفة للسياسات الدوائية والصحية ، مثل العلاج الاستثماري ، وبيع أدوية الاغاثة لانها فائضة ، ومشروع الدواء الدائري والدواء الدوار ، ولكنها جميعاً تتفق فى بيع الدواء بأسعار فاقت أسعار السوق أحياناً كثيرة. والمحزن أن السياسات الصحية أصبحت تستند على أساس الربح والربح فقط..!! نواصل المستند الثاني أيضا عبارة عن خطاب من مركز طبي يشتكي من خيوط عمليات لا تذوب بعد أداء مهمتها وتنقطع أثناء العمليات مرارا .

وزارة الصحة الاتحادية مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ القومى لطب وجراحة العيون التعليمي
الخرطوم التاريخ:10/6/2009م. النمرة - وص أ/ مش ف ظ ق ج ع ت /50/هـ/1
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته الموضوع
الخيوط الجراحية المتوفرة من الإمدادات
بالإشارة للموضوع أعلاه ومن خلال تجربة تلك الخيوط فى العمليات ، ورد الينا العديد من الشكاوى منها:
1- الخيط 8/0 حصل له قطع أثناء العملية عدة مرات. 2- الخيط 8/0 المتوفر من الامدادات Absorbable Non والحاجة دائماً لخيط 3 .Absorbable الخيط 10/0 نص دائرة ويفضل ربع دائرة ، ولدينا حاجة لخيط سلك 3/ 0«catgut» ، 0/4بابرة صغيرة
وجزاكم الله خيرا.
د/ الوليد مصطفى المدير الطبي

خيوط لا تذوب : الخطاب الأول من مستشفى جعفر بن عوف ويتعلق بعقار محلول الفنتولين ، بعد أن وضح أن الدواء غير فعال ونتجت عنه أعراض جانبية
بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان وزارة الصحة الاتحادية مستشفى الدكتور جعفر بن عوف للأطفال

الخرطوم التاريخ: 29/ 4/2009م النمرة - م/د/ج/ت/خ/50/أ/1

السيد مدير الهيئة العامة للإمدادات الطبية السلام عليكم ورحمته الله وبركاته

الموضوع محلول فنتولين للاستنشاق

نفيد سيادتكم علماً بأنه تم استلام محلول فنتولين للاستنشاق من قبل هيئتكم بواسطة كبير الصيادلة بالمستشفى بتاريخ 2-2-

2009م وتبقى منها الآن «930» عبوة ، وتاريخ صلاحية هذا العقار ديسمبر 2009م ، وقد وردت إلينا بعض الشكاوى من الأطباء والاختصاصيين بالمستشفى بعدم فعاليته وظهور أعراض جانبية. فالرجاء من سيادتكم التكرم باسترجاع هذا العقار حتى يتم شراء آخر ذي فعالية. مرفق شكوى الاختصاصيين بالمستشفى صورة المدير العام كبير الصيادلة د. صوفيا محمد محمد الحسن د. إخلاص بابكر العوض مساعد المدير العام.

http://www.alsahafa.sd/Search_Result.aspx?ser=%u0627%u0...f%u0627%u062a&type=1

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

مديرة الجودة بالإمدادات تقر باستيراد أدوية مخالفة للمواصفات
الامدادات كونت لجنة زارت مصنع المياه المقطرة في كينيا ووجدت الفئران تتسابق بداخله
صحيفة السودانى

واصلت محكمة جنايات الخرطوم شمال برئاسة القاضى عصمت محمد يوسف أمس محاكمة نائب الأمين العام لاتحاد الصيادلة السودانى الدكتور ياسر ميرغنى فى الشكوى المقدمة ضده من الهيئة العامة للامدادات الطبية بخصوص تصريحات صحفية ادلى بها تقول ان (34%) من الأدوية المستوردة بواسطة الامدادات الطبية مخالفة للمواصفات الأمر الذي اعتبرته الامدادات إشانة لسمعتها. واستمعت المحكمة أمس الى افادات الدكتورة اقبال سيد احمد مديرة ادارة الجودة بالهيئة العامة للامدادات الطبية والتى أقرت ان الامدادات سبق وان استوردت (مياهاً مقطرة) من كينيا غير مطابقة للمواصفات ورفض المعمل القومى (استاك) فحصها مما اضطر الهيئة الى فحصها فى معامل فى بلجيكا والتى اكدت انها غير مطابقة للمواصفات ، وقالت ان الامدادات كونت لجنة زارت مصنع المياه المقطرة فى كينيا ووجدت الفئران تتسابق بداخله ، كما أقرت مديرة الجودة ان الهيئة سبق وان استوردت ادوية من شنغهاي اتضح بعد فحصها انها غير مطابقة للمواصفات وان الامدادات قامت بابادتها. وذكرت د. اقبال ان المرجع فى فحص الادوية المستوردة هو المعمل القومى (استاك) وان الامدادات كانت تفحص فى معمل داخلى بها كما تقوم بالفحص للادوية مرة اخرى في معمل (استاك) ، وقالت ان خلافات وقعت بينهم ومعمل (استاك) في بعض الأشياء.

وعن دواء السدوفان قالت د. إقبال ان الهيئة العامة للامدادات الطبية استوردت منه فى عام 2005م (500) الف زجاجة وزعت وتبقى منها (50) الف زجاجة. وذكرت ان الادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة ارسلت خطابا الى الامدادات لسحب هذه الادوية من المستشفيات والصيدليات بعد ان قامت بفحص (4) زجاجات منه اتضح ان فيها تسربا وغير مطابقة للخصائص الفيزيائية ، وقالت ان الهيئة لم تسحب هذا الدواء فورا وانما تدريجيا حتى لا تحدث بلبلة ، واكدت ان السدوفان عندما تم فحصه في معامل الامدادات كان مطابقا للمواصفات ، وقالت ان الدواء المغشوش لا يعني انه فاسد.

http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147519432

إبتعدت عن البلاد وليس عن المهنة

دكتورعبدالرحمن الرشيد
مدير الإمدادات الطبية سابقاً
جريدة السوداني ، 27-06-2007

لقد أدهشنى الأخ الدكتور بابكرعبدالسلام برده بصحيفة السودانى بتاريخ 2007/6/9م أدهشتنى جرأته فى تحريف الكلم والإمعان والاستمرار فى سياسة القتل المهنى التى ظل ومن معه يمارسونها ضد كل من اختلف معهم فى الرأي. الزميل المحترم تصدى بالرد على ما كتبت رغم اننى تناولت موضوعاً مهنياً بحتاً بكل المهنية والموضوعية ولم أشر إلى شخص أو جهة بعينها ، بل طالبت بالتحقيق ومساءلة كل من يخطئ ويجرم فى مجال الدواء.
فما الذي أثاره فى هذا الكلام ؟ إلا اذا اعتبر نفسه أحد تجار الدواء المفسدين.وكل ماذكرته مفردات ومعلومات نشرتها الصحف وتناولتها مختلف الأقلام ولابد لنا كمهنيين أن ندلي برأينا حول تلك المواضيع. ولكن يريد(الزميل المحترم) تكميم أفواهنا حتى عن ممارسة دورنا الطبيعى فيما يخص مهنتنا!!
حاولت ان أجد جزءاً واحداً من رد (الزميل) على مقالى دون تحريف ما ذكرت ولم أجد! كيف أنكرت أنا على الامدادات الطبية حقها فى التوسع وأين ظهر ذلك فى مقالى ؟ أنا ذكرت ان الميدان تابع لوزارة الصحة وأننا عندما بدأنا مشروع إعادة بناء الامدادات الطبية كان ذلك فى وجود جهات الاختصاص من المهندسين المحليين والأجانب وقد أوصوا بعدم استغلال الميدان لاسباب أوضحوها ، ولأننا كنا نحترم رأي جهات الاختصاص أما أنت ومن معك فتنفذون ما يروق لكم دون إعتبار لاي راي آخر لانكم تعتقدون أنكم انتم فقط الأوصياء على هذه الأمة وانتم الذين تفكرون وتقدرون ما هو صحيح وما هو خطأ وغيركم لا يملك العقل ولا الرأي ، يؤمر فيطيع!
صحيح اننى ابتعدت عن البلاد ولكننى قطعاً لم ولن ابتعد عن مهنتى. تأكد أننى هنا لا أود الدخول فى سجال معك فى مغالطات يعرفها كل صيدلى بالبلاد. أى إمدادات طبية التى تركتها انا كسيحة وأى مخزون للإمدادات الطبية وقتها لم يصل المليون دولار ؟ ؟ الا تتقى الله فى نفسك ؟ هل أنت الذي اعاد بناء الإمدادات الطبية بشكلها الحالى ؟ هل أنت الذي أقمت أحسن نظام عطاءات شهد بها كل اخصائيى واطباء السودان الذين اشتركوا فيها ؟ هل تعلم شيئاً عن المشتريات المركزية أو هل سمعت عنها ؟ هل سمعت عن الإمدادات المركزية والتي كانت تقوم بضبط مخزون كل الوحدات الخازنة الحكومية ؟ هل رأيتنا نحمل من المال العام لنشتري الدواء دون ضابط أو رابط ؟
ماهى الطفرة التى تتحدث عنها ؟ نحن كنا نوزع ونوصل الدواء مجاناً وأكرر مجاناً لكل انحاء السودان .كنا نوفر جميع أنواع الأدوية التى يختارها أطباء وصيادلة السودان ، خاصة المنقذة للحياة ، وكنا نوفر كل ثلاثة أعوام مصل السحائى على حساب الدولة ويوزع على كل أنحاء السودان ويتم تطعيم كل العباد إجبارياً فاختفى السحائى فى زمننا وغاب. فماذا يحدث اليوم يا من تتحدث عن الأمن الدوائى ؟ كم ارواح ضاعت بسبب مرض السحائي الذي إنتشر في كل أنحاء السودان بسبب عجزك ومن شايعك عن توفير مصله ثم بيعه للذين يملكون الثمن ؟
والله هذه مهزلة لم يسبقكم عليها إنسان!
الآن تبيعون الدواء ، للغلابى من أبناء هذه الأمة. الا تذكر النساء اللائي بعن ثيابهن لشراء الدواء لإنقاذ اطفالهن ؟ هل نسيت محاليل كور ؟
وكيف يسمح لك ضميرك ان تنام (وتشخر) بعد تلك المأساة ؟ انت آخر من يرد على . اعمتك المادة وجمع المال ونسيت قسم

المهنة الغليظ.
لقد حولتم مهمة الامدادات الطبية من وحدة لتوفير احتياجات الوحدات الصحية الحكومية بكل انحاء البلاد إلى وحدة منافسة لشركات القطاع الخاص والتى مهمتها توفير الاحتياجات الطبية لكل البلاد. وهى منافسة غير عادلة وستخرج العديد من هذه الشركات من تلك المهمة أن لم تكن فعلاً قد أخرجتها! فأصبحت الامدادات الطبية الآن تقوم بعمل شركات الادوية المسجلة لتقوم بهذا العمل وتحتكره لنفسها!
ثم الم اقل لك انك مازلت تمارس سياسة الادعاء بالباطل ؟ أين ذكرت انا فى أى وقت صيغة الجمع لكل مستوردى الأدوية. أنا تحدثت عن مجموعة من تجار الأدوية ولم أجمع الكل لأننى أعلم جيداً أن هناك مخلصين وأمناء من الذين يعملون فى حقل الاستيراد للادوية وحريصون على سمعتهم ومهنتهم. ولكن هناك فى المقابل مجموعة من تجار الدواء لا هم لهم غير جمع المال والاتجار فى الدواء دون مراعاة للمهنة وهؤلاء ماعنيتهم. انا لم اعمم ولكنك كما هى العادة أردت طمس الحقيقة.الغريب والعجيب أنك تتحدث عن كيفية حماية أمن الأمة الدوائى!! هل حماية أمن الأمة الدوائى بتوفيره لقلة ميسرة وحرمان سواد الأمة منه بسبب سياسة بيع الدواء ؟ وهل وفرت انت ومن يدور فى فلكك ، الدواء الذي يطمئن إليه المواطن حتى بعد بيعه ؟ الم تسمع عن دخول دواء دون تسجيل ؟ الم تسمع عن السيدوفان ؟ هل نسيت قصة محاليل كور التى شغلت الرأي العام ردحاً من الزمان وبقدرة قادر أريد لها أن تنسى ؟ هل نسيت قصة محاليل مارك ؟ هل نسيت قصة الشاش الطبى ؟هل نسيت قصة الكلوروكين ناقص الجرعة ؟ بربك قل لى أيها (الزميل) الغيور على المهنة كم طوبة وضعت على بنيان مهنة الصيدلة التي ظل المخلصون من ابنائها يبنونها منذ الاستقلال ؟ بل الصحيح ان اسالك كم طوبة من بنيان هذه المهنة قد أزحت وحطمت ؟
اما حديثك عن قانون الصيدلة والسموم فهو حديث مضحك! متى التزمت انت بقانون ؟ هل اعطاك القانون الحق لشراء الدواء بالكاش ؟ هل اعطاك القانون الحق لتوزيع محاليل فاسدة لكل انحاء السودان ؟
وحقيقة انا لا أعرف شيئاً عن المجلس الاتحادي للصيدلة ، الا ما صدر فى الصحف فى الأيام الماضية والذي ظهر بعد ما استفحلت قضايا الدواء. وأرجو الا يكون هذا المجلس التفافاً على إدارة الصيدلة لسلبها اختصاصاتها. وحسب ما ذكرت أنه الجهة المختصة ذات القول الفصل وأن وزير الصحة بوصفها مشرفة على المجلس ليس لها حتى حق التشاور! أنا لا أعلم عن قيام هذا المجلس ولا أعرف عنه شيئاً. ولكن ان صح ماتقول فيعنى ذلك إلغاء دور إدارة الصيدلة ووزارة الصحة ومسؤوليتها عن الصيدلة والدواء وهو أمر اجده عجيباً وغريباً.ولكن فى زمنكم كل شئ جائز!
لقد خاطبتنى بأن اراعى السلوك المهنى السوي وتجنب الهمز واللمز وتسييس القضايا العلمية! انت يا دكتور بابكر تحدثنى عن السلوك المهنى السوى وتجنب تسييس القضايا العملية! بربك قل لى من الذى اعتقل وعذب وسجن فى بيوت الاشباح عدداً من الصيادلة ليس لجرم ارتكبوه بل لخلاف فى الرأى ؟ من الذى شرد العشرات من خيرة ابناء هذه الأمة ؟ من الذى عربد فى سوق الدواء وإغراقه بالمحاليل الفاسدة والشاش سئ السمعة ؟ وتحدثنى عن السلوك المهنى ، وسلوكنا المهنى يعرفه كل صيدلى بل كل من عمل فى الحقل الطبى وبل على المستوى الأشهاد. أي جرم ارتكبناه غير الأراجيف الملفقة التى تآمرتم بها وزججتم بنا فى بيوت الأشباح بكل الحقد المدفون عندكم ولايزال. ولم تتوقفوا عند ذلك بل تابعتم بفتح بلاغات كيدية فى مسرحية ساذجة ابطلها القضاء.ولو كنا اصحاب مكايدات وغرض كما أدعيت لكنا فتحنا بلاغات ضد كل من قام بفتح تلك البلاغات الكاذبة ولكننا ترفعنا وتسامحنا فوق ذلك لتعلم من هو الذي يراعى الزمالة والمهنة يا هذا!
انت تعلم جيداً إننى مهنى لا يجامل فى مهنته ولا علاقة لى بالسياسة. انتم المشتغلون بالسياسة فامرحوا ما شئتم بها فليست هى قبلتى. اما مهنة الصيدلة فلن اتخلى عنها وسأدافع عنها وعن اخلاقياتها ما حييت ولن أتردد في انتقاد اي خلل صيدلي مهما كانت الدوافع والاسباب.
لقد نسيت نفسك وأعطيتها الحق فى توجيه الاتهام واصدار الحكم وتنفيذه ، تتهمنى بأننى تدفعنى المرارات والأحقاد على من أظن انهم ظلموني وتصدر حكمك بأنني قد ظلمت وأهملت في الحفاظ على الأمن الدوائي وفي هذا الخصوص يتوجب عليك الاستدلال

على ماتقول الا يعتبر ذلك قذفاً بيناً لا يمكننا التغاضى عنه.
انا أفخر أننى وزملائى الذين كانوا على قلتهم يتصدون لقضايا الصيدلة فى الستينات ، ومازلنا ، ويناضلون من أجل ترسيخ البناء الصيدلى منطلقين من مستشفى الخرطوم التعليمى ومن صيدليتها التى علمت انكم مسحتوها من الوجود.
نناضل ونبنى هرم الصيدلة من صيدلية مستشفى الخرطوم إلى مكتب بوزارة الصحة إلى إدارة فإدارة عامة نظمت كل أوجه الصيدلة فى إدارات متكاملة حتى اختتمت بوضع الامدادات الطبية فى الحقل الصيدلى. أين كنت يا هذا فى كل تلك الفترة التى امتدت من عام 1966م إلى عام 1989م ؟ يكفينا شرف هذا البناء. لسنا خالدين فى موقع وليس هناك شخص خالد فى موقع ، ولكننا كنا نتمنى ان من يخلفونا يبنوا على ما أقمنا من صروح دون هضم لحق أو تسفيه لجهد وهذا ما تقوم به ايها (الزميل) الذي تتحدث عن السلوك المهنى تجاه الزملاء الصيادلة!
اقول لك بكل صدق ايها الزميل المحترم انت تحتاج إلى وقفة مع نفسك وتراجع تاريخ هذه المهنة وتقلب صفحاتها بكل حيدة وتحاول أن تجد عملاً واحداً قمت به فى دعمها. أدعوك إلى الرجوع إلى مقررات مهنة الصيدلة العظيمة ودروسها واخلاقياتها وحب الغير ومساعدتهم على الحصول على احتياجاتهم من الدواء ، لأن هذه هى رسالة الصيدلة. ادعوك إلى الإلتفات إلى المهنة التى كنت لا زلت تعمل فى مجالها والتخلق بأخلاقها والتعاون مع زملائك لرفعتها دون النظر إلى لونهم أو انتماءاتهم أو احزابهم ، فإن كنت صيدلياً فليكن حزبك الصيدلة..وكفى.
واخيراً لا يشغلنا ذلك عن وقفتنا الصلبة مع المريض ، ومطالبتنا بالتصدى للفساد فى الدواء اياً كان مصدره.ولذلك اكرر مناشدتي للسيدة وزيرة الصحة وللمجلس الطبى ولاتحاد الصيادلة ، بل لكل الصيادلة أن لاينجو احد أفسد فى مجال الدواء..ليس فقط بالمحاسبة الجنائية بل وبالمحاسبة على السلوك والآداب المهنية وكل من تثبت إدانته من هذه المهنة حتى ينظف سجلها..وتعود سيرتها الأولى..
والله نسأله ان يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ، وان يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه..

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

تبديد الأموال جاء بإهمال لطلبية سنوية لصندوق الدواء الدائري قدرت قيمتها بنحو ملياري جنيه وصلت كلها تالفة
الأدوية المستوردة التالفة تم استبدالها بأخرى أدخلت لمخازن الصندوق على أنها ذات الادوية المستوردة
تلف أدوية بقيمة ملياري جنيه بميناء بورتسودان

الخرطوم: بهاء الدين عيسى—إبتسام حسن
السودانى ، 16-08-2007

شكل مجلس الوزراء بولاية الخرطوم لجنة للتحقيق فى ملابسات تلف أدوية لصندوق الدواء الدائري بولاية الخرطوم قدرت قيمتها بملياري جنيه. وقال مصدر مأذون لـ(السودانى) إن التحقيق حول الأدوية سيبدأ اليوم بهدف محاسبة الجهات والأفراد المتورطين . وأكد مسؤول صيدلانى فضل حجب اسمه لـ(السودانى) أن القضية تمت إحالتها لمجلس الوزراء بولاية الخرطوم الذي قام بدوره بتشكيل لجنة وزارية قامت بتشكيل (3) لجان منبثقة عنها للتحقيق فى ملابسات الأدوية الفاسدة تضمنت لجان قانونية ، وإدارية ومالية ، وأوضح أن تلك اللجان اكتشفت مخالفات. وأضاف المصدر الصيدلانى أن الطلبية التى تم الاتفاق عليها بين صندوق الدواء الدوار والشركة المعنية التى لا تملك أى فرع لها بالخرطوم ، كان من المفترض أن تتم عملية توريد الادوية عبر ثلاث مراحل بقيمة مليوني يورو ، إلا أنه تم تنفيذ المرحلة الاولى من الصفقة (فقط) التي وصلت إلى مخازن الدواء الدائري ، وعقب عمليات التحليل

اكتشف المعمل القومى إنها غير مطابقة للمواصفات .
وكشفت مصادر آخرى لـ (السودانى) أن تبديد الأموال جاء بإهمال لطلبية سنوية لصندوق الدواء الدائري قدرت قيمتها بنحو ملياري جنيه وصلت كلها تالفة ضمنها أمصال وأدوية للتطعيم بينها مصل (التاتنوس)، وعزا ذات المصدر الحادثة نتيجة للإهمال ، وظلت الادوية التالفة فى ميناء بورسودان زهاء الأربعة أشهر. فى وقت كانت تعلم فيه الجهة المسؤولة بأن الأمصال تحفظ فى درجة حرارة لا تزيد عن (8) درجات مئوية. فيما أكدت أن الذي يتحمل هذه الكارثة الصيدلى (ح ،م). بينما ورَّدت مصل التاتنوس المتداول بكثرة شركة (د.ت.أ.ج)، وكانت عمولتها من الصفقة حوالى (150) مليون جنيه ، غير أن صندوق الدواء الدوار لا يملك سندا بذلك.
وأضاف المصدر أن ذات الأدوية المستوردة التالفة تم استبدالها بأخرى أدخلت لمخازن الصندوق على أنها ذات الادوية المستوردة. ورفض المعمل المركزي استعمالها لانتهاء صلاحيتها وتلفها.
وحسب تقارير تحصلت عليها (السودانى) فإن خسارة الصندوق فى العام 2005م قدرت بما يزيد عن (120) مليون دينار ، وقدرت التى تم إثباتها حوالى (84) مليون دينار. بينما كانت الخسائر المثبتة فى التقارير للعام 2006م (200) مليون دينار. وبلغت المصروفات الادارية فى العام 2005 نسبة (21%) من المبيعات ، وفى العام 2006 نسبة (23%) من المبيعات ، وتدني رأس المال العام فى العام 2003 ما يزيد عن (7) مليارات جنيه الى (4) مليارات فى العام 2006م .
وفى سياق آخرأصدر المحامى العام بوزارة العدل عبدالله احمد مهدي قراراً بعدم شرعية الاجتماع الذي تم فيه طرح الثقة عن رئيس المجلس الاتحادى للصيدلة والسموم عبدالكريم محمد صالح.
واعتبر بيان صادر عن المحامى العام امس ان الرئيس الذي تم تعيينه في الاجتماع لا يعتبر رئيساً شرعياً ، مؤكداً على ان يظل عبدالكريم صالح هو الرئيس المنتخب للمجلس.

الفساد في وزارة العلوم والتكنولوجيا

بدأ الفساد فى هذه الوزارة التى اراد لها الشعب السودانى ان تكون احدي الصروح التى ترعى العلم والعلماء وتؤسس لنهضة الامة عن طريق البحوث العلمية والمشروعات والتكنولوجية ، ولكن اراد لها المفسدين ان تكون واحة لاستنزاف موارد السودان المادية علي قلتها والبشرية من خيرة ابناء الوطن.
فنتائج الانجازات العلمية فى وزارة العلوم والتكنولوجيا صفرا ، برغم الميزانيات الضخمة التى كانت توفرها وزراة المالية ولكن 80% منها يذهب الى صيانة وفرش السيارات التى قسمت الى الموظفين فى الدرجات الدنيا والسكرتيرات علي عكس موجهات مجلس الوزراء ووزارة المالية . حيث ان تسييرها دائما بين 800 مليون الى مليار جنيه.
وكل ما اذكره لكم ورد فى التقرير الخاص بالمراجعة فى وزارة المالية والذي تم رفع صورة منه الى الوزيرووزير الدولة والامين العام ووزير المالية فى العامين 2007 و 2008 ولكن الايادي الخفية والرشاوي فعلت فعلها من أجل تعطيل مقررات التقرير ! فهل نرجو نصرة من الله ولم ننتصر له ؟
فمشوار الفساد بدأ من أمينها العام (ب-أ-)الذي مهما حدثتكم عن فساده المالى والإداري لا استطيع ان اوصفه لكم ، واشهد الله هذا الرجل والذين سيرد ذكرهم ليس بينى وبينه غير الحق الذي سأقوله لكم وسارده لكم وكذلك كل الذين سأقوم بسرد فسادهم المالى والاداري . وإنما ارضاء لضميري الذي يؤنبنى وقولة الحق....
فالامين العام للوزارة بدأ اولا باستمالة الوزير وقتها ب –أ وذلك عندما تعهد بإكمال منزل الوزير الكائن فى بري جوار المعرض وأخذ فى التقرب له أكثر فأكثر ، ثم قام بترقية ثلاثة من الموظفين وهم فى درجات متدنية الى درجات قيادية دون مراعاة للوائح الخدمة العامة مثل : د.أ ا لذي هو خريج جامعة القران الكريم ولا يملك شهادات خبرة فقفز فجاة من السابعة الي الدرجة الثالثة ، والموظفة

س .س التى..... ، وس. ع. والتى كذلك تحمل من المؤهلات فقط شهادة سودانية ولكنها الآن بفضل ب.أ فى الدرجة الثالثة بل عينها مستشارة له فهل هنالك مستشار يحمل من المؤهلات فقط شهادة سودانية ؟؟؟؟؟هذا فضلا عن تخصيص سيارة لها ، اضافة زميلتها الاخري سا.س ، والسكرتيرة التى تدعى ص. أ

ايضا الموظف الرابع وهو يسمى ن. ا وبقرار عينه الامين العام مدير لشئون الافراد وهو غير متخصص فى شئون الافراد وعن طريقه قام بترقية الكثيرين وتعيين الكثير من أهله ومعارفه بدون مؤهلات سوي الواسطة التى افسدت البلد.

ولم ينسى ن. أ ان يستفيد من التعيينات بتعيين اثنين من قريباته و ثلاثة من اقربائه احدهم بخزينة الوزراة والاخرة بمعهد ابحاث الطاقة بسوبا.

و ن.أ هذا فهو مهندس الترقيات والتعيينات واللجان بأمر الامين العام ،مثل ترقيته لموظف صغير يدعى م.ع. م الي الدرجة الثالثة وهو تم تعيينه مدخل خدمة العام 2004 فهل يعقل ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وتعيينه مديرا لادارتين فى الوزارة.

أما الموظف الخامس وهو يدعى ع. ع. وهو من الحسانية الذين يسكنون فى حجر العسل وله من الفساد الكثير مع الامين العام وبإسم المجاهدين اخذ من الاموال وحولها لمصلحته الشخصية ، إضافة الى قبضه رشوة من الأمين العام للوزارة وهو مبلغ 7مليون جنيه مساعدة له فى توصيل كهرباء منزله فى منزل مسلح فى حى النصر فى منزل قيمته اكثر من 250 مليون بجوار د.أ ، وبجوار المدعو خ . أ وهو كذلك من المفسدين الذين الآن على خلاف مع الامين العام وقد ذكرنا قصته فى الحلقة الماضية ، وكذلك اشتري بجوارهم ن .أ منزلا وآخر يدعى م.ا ، وصار لديهم عدد من المنازل في حي النصر والفيحاء شرق النيل وهو من مجموعتهم الذين اختلفوا اخيرا معهم ويسعى بدوافع عنصرية الى تكوين حلف مضاد

هذه المجموعة السابق ذكرها هى رأس الفساد فى الخدمة المدنية فى السودان ، إذ ان اجتماعاتهم فى الاسبوع مرتين يأخذون عليها حوافز 300 جنيه للواحد ، برغم موجهات المالية الخاصة بعدم منح أى موظف حافز نظير عمله اليومى.

أما الفساد الذي ساحدثكم عنه فيختلف هذه المرة فهو موضوع تمليك 31 من العربات الحكومية والتى بفضل غطاء المسئول الثانى فى الوزارة تم تمليك سيارات قيمتها أكثر من 500 مليون بيعت للموظفين وهم شلة خاصة بالامين العام بمبلغ 75 مليون فقط على أقساط وإليكم نموذج ، هنالك بكسى دبل كاب جاز يقوده مدير الشئون الادارية العركى الخزين منحه له الامين فى صفقة بينهما في العام 2008 بموجبها يقوم العركى بعمل اجراءات عدد اثنين عربة تايوتا على ان يأخذ احداهما والاخري لمنزل الامين العام ، فهذا البوكس قيمته الآن 65 مليون بيع بمبلغ 8 مليون ، بالله عليكم أى فساد أكبر من هذا ، وآخر يقوده المدعو عبدالرحيم قيمته 60 بيع بمبلغ 8 مليون ، وعربة لانسر قيمتها 35 مليون بيعت بمبلغ 4 مليون سامية سيد ، وبكس وآخر تويوتا 2004 يقوده المستشار القانونى قيمته 40 مليون بيع بمبلغ 7 مليون ، وهنالك عربات جياد اكسنت قيمتها 20 مليون بيعت بمبلغ 4 مليون فقط فيا للحسرة ويا لضياع الاموال الهباء ! والمستندات بطرفنا .

وموديلات السيارات ال 31 كلها ، بوكس دبل كابينة 3 بكاسى موديل 2006 ،2004 ،2002 ، ودبل كابينة جياد 2006 ، وعدد 4 سريون موديل 2003 ، وعدد لانسر موديل 2006 ، وعدد 7 اكسنت من 2002 والي 2007 ، وعدد 2 كريسيدا موديل 95 ، وبورا موديل 2004 ، وعدد 4 كامري ، وكورلا 2003

فهذه أموال وموارد السودان تهدر بهذه الكيفية ، فأين المخلصون الحادبون على القيم والاخلاق من الذي يحدث فى وزارة العلوم والتكنولوجيا تحت سمع وبصر الوزير واخراج وتنفيذ وزير الدولة والامين العام ، الذي قام بفضل هذه اللجنة بمنح سكرتيرته سيارة قيمتها اكثر من 20 مليون بمبلغ 4 مليون.

http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=64746

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

إختلاسات وتجاوزات بـ «8» مليارات جنيه في مكتب حجز تابع لسودانير

الراي العام
الخرطوم: حافظ الخير

تحقق نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة - بتكتم - فى اختلاسات وتجاوزات مالية ارتكبها عدد من موظفى مكتب الحجز والتذاكر التابع لشركة الخطوط الجوية السوادنية «سودانير» بمطار الخرطوم بلغت جملتها حتى الآن «8» مليارات جنيه سوداني ، وفتحت النيابة جملة بلاغات فى مواجهة عدد من الموظفين فى الشركة .
وتوقع مصدر عليم ان ترتفع جملة المبالغ محل الاختلاسات والتجاوزات التى قال انها بدأت منذ سنوات فى المكتب ، وقال المصدر لـ «الرأى العام» ان التحقيقات تجري الآن مع عدد من الموظفين فى المكتب ، وكشف ان احد المتهمين أقر امام النيابة بضلوعه في الاختلاسات والتجاوزات وافصح عن اسماء موظفين آخرين قال إنهم شاركوا فى ارتكاب الجريمة محل الاتهام.
وتفيد متابعات «الرأى العام» ان المدير العام لـ «سودانير» كان قد اصدر أخيراً قراراً بتشكيل لجنة من الشركة وان اللجنة قامت باستجواب موظفي المكتب وحصرت المبالغ التي وقع عليها التجاوز. وانتهى الامر بالمستشار القانوني للشركة الذي حول الأمر الى النيابة.

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

البرلمان : سودانير ما تزال تصر على إخفاء تفاصيل صفقة (عارف)

اجراس الحرية ، الثلاثاء 20-10-2009

انتقدت لجنة النقل بالبرلمان وزير النقل لتجاهله إيراد معلومات بشأن صفقة خصخصة شركة الخطوط الجوية (سودانير) وهيئة النقل النهري فى بيانه أمام البرلمان يونيو الماضى.
وقال رئيس اللجنة صديق الهندي فى تقريره حول بيان الوزير إنّ إدارة سودانير ما تزال ترفض تمليك اللجنة المعلومات المتعلقة بالصفقة التى أبقت للحكومة على 30% فقط من أسهم الشركة مقابل70% لشركتى عارف الكويتية والفيحاء السودانية ، ووصف عضو البرلمان عن التجمع الوطنى يحيى الحسين الصفقة بـ(الجريمة) وأنها تنازل عن الناقل الوطنى لشركة عارف الكويتية لقاء (40) مليون دولار فقط استعادتها الشركة سريعا ببيعها امتياز سودانير فى خط (الخرطوم .لندن) بجانب أصول سودانير وطائراتها ، واتهم شركة عارف بالتحايل وتسجيل شركة الفيحاء كشركة سودانية للاستحواذ على أسهم إضافية ، وأضاف الحسين إنّ وزارة المالية اشترطت للقاء لجنة النقل بالبرلمان إبعاد الإعلام ،وتابع: (هذا مؤشر على أن هناك مايستحق اخفاؤه).

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

عن سودانير وسقوط طائراتها الكثير والمثير
اقرا كلام صريح
التحقيق حول حادثة الطائرة لايكفي

سمية سيد
السودانى 21-06-2008

عمليات البحث والتقصى والتحقيقات التى تقوم بها عدة جهات لمعرفة اسباب نكبة الطائرة السودانية الاخيرة من المفترض الا تبدأ بتاريخ ما بعد الحادث.. فحيثيات الكارثة بدأت منذ ايلولة سودانير كشركة الى المجموعة الكويتية ثم كيفية شراء الطائرة نفسها.
ليست الجوانب الفنية للطائرة هي وحدها مايجب البحث عن اهليته للعمل بل المطلوب فتح تحقيق كبير وشامل لاهلية الشركة التى آلت اليها سودانير.
قبل توقيع العقد النهائى بين الشركة المشترية وحكومة السودان بيوم واحد دعينا نحن عدد من الصحافيين فى مبنى سودانير للتنوير... وبالفعل شاهدنا عرضاً جيداً قدمه المدير العام حينها السيد نصر الدين بحضور رئيس مجلس الادارة وقتها وزير الدولة بمجلس الوزراء السيد كمال عبداللطيف المعرض اوضح ماتم ضخه من حر مال الشعب السودانى لتأهيل الخطوط الجوية السودانية لا لتبقي ناقل وطني وانما استعدادا لخروج الدولة... وهذا جيد... فانا اؤمن تماماً بخروج الدولة من قطاع الخدمات ولكن...
لمن هذا الخروج ؟
الطبيعى ان يكون الى جهات ذات مقدرة مالية وفنية كبيرة تستطيع ان تشتري اسطولاً جديداً وترفع المقدرات الفنية للشركة ولهذا كان السؤال الى ادارة سودانير ذلك اليوم من الحضور عن ماهية شركة الفيحاء التى قيل انها ستملك21% مقابل30% للحكومة و49% لمجموعة عارف الكويتية... فاذا كان السؤال الآخر هل تملك مجموعة عارف الخبرة الفنية فى مجال الطيران فلم يعرف احد او يسمع ان استثماراتها كانت يوماً فى هذا القطاع... لم يجد احد الاجابة الشافية فقد اكتفى رئيس مجلس الادارة السيد كمال عبداللطيف بالقول... لن ندلى بتفاصيل عن الفيحاء غير اننى اطمئنكم انها شركة يساهم بها عدد من السودانيين وما يهم هنا انه ومع دخول هذه الاسهم السودانية يصبح للسودان حكومة وقطاع خاص النسبة الاكبر فى الشركة وهو المطلوب..
هذه هى اجابات ادارة سودانير عند السؤال عن مجموعة الفيحاء.. لتأتى الصحف فى اليوم التالى متسائلة عن هذه الفيحاء وعن ملاكها وفتح الباب على مصراعيه للاجتهاد. من قال انها تتبع لعارف الكويتية نفسها ومن ذهب الى انها مملوكة لمسئولين سودانيين... وتظل الاجابة غامضة حتى بعد احتراق الطائرة والكوارث.
اما الطائرة نفسها وطرق شرائها وكيفية ضمها للاسطول فهذه (حدوتة) اخرى لم يصل حولها احد الى معلومات.. كل مارشح حتى الآن انها لم تكن مؤهلة فنيا والله اعلم...
اذن المطلوب من الجهات العليا فى الدولة ان توسع من دائرة التحقيق ولاتقتصر على كارثة الطائرة وحدها... محمد احمد يريد ان يعرف تفاصيل التفاصيل عن خصخصة سودانير والى من آلت وماهي الجوانب المالية والفنية التي يملكها... وهل التزم بالعقد المبرم عند الشراء ؟

كارثة سودانير ، من المسئول ؟

د.سيد عبد القادر قنات

سودانيز اون لاين: 11-06-2008

ألليهم لانسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف ، والسودان على مدى سنون أنقاذية خلت ، توالت عليه المحن والكوارث من كل حدب وصوب ، وكان تفسير أهل الكرسى أنها أبتلاءات وأمتحان ، ولكن كيف كانت نتيجة الأمتحان بالأمس على مدرج مطار الخرطوم الدولي! ، وهل فعلا هو مطار دولي ؟؟ وماهي مقومات المطار الدولي ؟؟ وهل تتوفر تلك المقومات لمطار الخرطوم الدولى ؟؟

نعم أن الأقدار مكتوبة على الأنسان أينما كان ، وساعة فراق الروح للجسد علمها عند علام الغيوب ،تتعدد الأسباب والموت واحد. المواطن السودانى ، وعلى بساطته وسجيته يؤمن دون أدنى شك بالقضاء والقدر ، وهذه أيمانيات لا يتزحزح عنها أطلاقا ، ولكن ؟ لنأتى لطائرة سودانير وكارثة مطار الخرطوم مساء الثلاثاء2008/6/10 ، والتى راح ضحيتها مواطنون كرام ، كان ذويهم فى صالة الأستقبال لمعانقتهم ، من رحلة أستشفاء ، أو عودة فى أجازة عمل أو غيره ، لا يهم ذلك فقد كان الآباء والأمهات والأبناء والأزواج ، كلهم جميعا فى أنتظار أن يبصروا ذويهم من على شرفات صالة الأستقبال ، ليلوحوا لهم قبل أن يتعانقوا ويتقالدوا فى حميمية ومحبة وحنان سودانى ليس له مثيل فى الدنيا ، وفرحة تبللها دموع تنهمر من عيون المستقبلين ، ألف حمد أللة على السلامة والشوفة ، وصوت المايكرفون ينبه ألى وصول السفرية القادمة من عمان دمشق(بأعتبار ما سيكون) ولكن تبخرت تلك الأحلام ، وجموع المستقبلين تري أن هنالك ألسنة من اللهب تشق عنان سماء مدرجات مطار الخرطوم الدولى ، والهرج والمرج عم المكان فى ثوانى ، فأنقلبت صالة الأستقبال ألى بيت مأتم ، والكل يفكر فى القادم ، هل سيراه حيا لحما ودما ويسالمه ويعانقه ويحمد أللة علي سلامته ونجاته ، أم سيراه متفحما جثة هامدة حتى بدون علامات مميزة للتعرف ؟؟ نعم ، أنها لحظات عصيبة ، لم يعشها المستقبلون بالمطار وحدهم ، بل كل الشعب السودانى سكب دما دمعا على منظر ألسنة اللهب تشق عنان السماء ، أو ليس كل السودانيين أهل وأسرة ، وأمامهم قد تجسدت مأساة أمة وشعب ، كيف ؟؟ طائرة تحمل فى جوفها أكثر من 200 مواطن بين أمرأة وطفل وكهل ومريض ومقعد ،وهم فى ظروف يحتاجون فيها للمساعدة ، ولكن تقف شماعة الأمكانيات ، ورخصة المواطن السوداني عن المقدرة لمد يد المساعدة لهم ، ومتي يمكن أن نمد لهم يد المساعدة ؟؟ هل تودون حالة أسوأ من هذه الكارثة لتقديم المساعدة ؟؟

سودانير ، الناقل الوطنى ، أن بقى شيء نطلق عليه وطن ، قد تم بيعها وخصخصتها قبل وقت وجيز ، وبثمن بخس جدا حسب وجهة نظري لا يساوي حتى قيمة أسمها ، ومع ذلك صار السودان الدولة الأمة ذات التوجه الحضاري لا يملك من سودانير ، الناقل الوطنى سابقا ، أكثر من 30% ، ولهذا ليس له يد فى أدارتها ، وأن كانت أصولها تساوي بلايين الدولارات ، وسمعتها تساوي ضعف ثمن أصولها ، ولكن شاءت أرادة من ركبوا سفينة الخصخصة ، أن يتخلصوا منها بين عشية وضحاها ، ولكن لمن ؟؟ هل لشركة لها أسم فى مجال الطيران ومعروفة بأسطولها وسمعتها ؟؟ هل كانت هنالك مناقصة عالمية فى السوق الحر ؟؟ أم أن البيع قد تم وخلاص ؟؟وهل فى مثل هذه الحالات كما معروف عالميا أن هنالك عمولة ؟؟ فمن تكرم بأخذ العمولة ؟؟ هل هوسمسار سوداني ؟ هل هو سمسار أجنبى ؟ كم كانت العمولة ؟ أين وكيف تم السداد ؟؟

ثم بعد أن تم الشراء ، كم المبالغ التى تم توريدها لبنك حمد أحمد فى هذه الصفقة ؟؟ هل كاملة حسب الصفقة ؟؟ هل عن طريق أقساط ؟ ما هى ضمانات الأقساط ؟ أين ومتى وكيف تم التصرف فى أموال الصفقة ؟ ثم منذ أن آلت الخطوط الجوية السودانية ألي المالك الجديد ، وحسب شروط البيع أن تم نشرها علي حمد أحمد ، هل هنالك تجديد في الأسطول ليواكب التطور العالمي في

صناعة الطيران ؟؟ كم عدد الطائرات الجديدة والتى تمت أضافتها للأسطول للقديم ؟؟ الطائرة الكارثة ، هل هى أصلا ضمن الأسطول القديم ؟؟ أن كانت الأجابة نعم ، كيف كانت صلاحيتها وسيرتها الذاتية ، وأهل الخبرة والدراية والعلم هم أدري بشعاب الأجابة.

ثم أن كانت الأجابة بالنفى ، وأنها طائرة قد تم أستئجارها حديثا ، فهل هنالك حق قانونى لمحمد أحمد المنكوب والمغلوب على أمره وصاحب المصلحة الحقيقة ، والذي فقد عشرات الأرواح البريئة فى جوف الطائرة الكارثة ، ليعرف كيفية شروط أيجار الطائرات ، بل هذه الطائرة بالذات ،من قام بأستئجارها ؟ من وقع العقد ؟ الكشف الفنى وصلاحيتها ؟ السيرة الذاتية للطائرة ؟ كم عمرها وعدد ساعات طيرانها ؟؟ ثم سؤال فرعي بأهمية أو بدونها ، هل ألتزمت الشركة بمواعيدها في مطار دمشق ؟؟ ماهي الأسباب وراء التأخير ؟؟

ثم نأتى لبرج المراقبة بمطار الخرطوم ، والطائرة قد حلقت فى الأجواء السودانية ، بل ربما كانت الطائرة قد بدأت بأجراءات الهبوط ، هل كانت هنالك رؤية لكيف سيكون الوضع من ناحية الأتربة والرؤية فوق سماء الخرطوم ، وهل كانت هنالك توقعات لزوابع رعدية وأمطار وأتربة من أهل الأرصاد الجوي قد تؤدي ألى تدنى الرؤية ؟؟ وأن كان أهل البرج يدرون ذلك ، لماذا لم يتم تحويل مسار الطائرة قبل أن تحلق فوق سماء الخرطوم ، وهى أصلا تعبر فوق مطار مروي وهوأقرب من بورتسودان ؟ثم فى بورتسودان لماذا لم يسمح للركاب بمغادرة الطائرة ، بل ظلوا قابعين في جوفها لأكثر من ساعة ، وبينهم المريض والطفل والحامل والمرضع ، هل قوانين الطيران المدنى تمنع ذلك ؟؟

وأخيرا الكارثة عند هبوط الطائرة على مدرج مطار الخرطوم ، نحن لانشك فى كفاءة ومقدرة طاقم الطائرة وعلى رأس العمل الكابتن ، فهو مشهود له بالكفاءة والمهنية والمقدرة ، ولكن عدة أسئلة تفرض نفسها ، هل المطار ، مطار الخرطوم الدولى مجهز وجاهز لتقبل والتعامل مع هكذا حوادث وكوارث ؟؟ كفاءة المطافىء وعرباتها والخبرة ؟؟ هل معدات الأطفاء ومواد الأطفاء حسب المتعارف عليه دوليا لهكذا حالات ؟؟ لا أدري ، ولكن هل يعقل أن تستمر النار فى الأشتعال وأن لا يتم أطفائها ، أو السيطرة على الحريق بالسرعة المطلوبة من أجل أنقاذ البنى آدمين وهم يحترقون بجوف الطائرة ؟؟ الطائرة فى مطار الخرطوم الدولى أحترقت وتفحمت أمام أعين كاميرات العالم وهى تقوم بتصوير وقائع المأساة ، أليست هذه مأساة فى حد ذاتها ؟؟ طيب ماهو الفرق بين أحتراق الطائرة فى مطار الخرطوم وعلى مدرج المطار وأمام أجهزة المطافىء والأسعاف والطيران المدنى ، وبين أحتراق طائرة في سوق ألله وأكبر ، لا مدرج لاعربة حريق لا أسعاف ولا كاميرات تنقل حديث المسعولين وهم يعددون الأسباب لأحتراق الطائرة ،

ثم كسرة بسيطة ، ماهى أسباب دواعى وجود هذا الكم الهائل من المسعولين بالمطار وأمام كاميرات ومايكات التلفزة المحلية والخارجية ؟؟ أليسوا هم أحد أسباب تعطيل أجراءات السلامة ، والتى تقع مسئوليتها مباشرة على المطافىء والطيران المدنى والأسعاف ؟؟هذا ليس له فى الأسعاف ، وذلك ليس له فى المطافىء ، وثالث ليس له فى السلامة الجوية ، ورابع تشريعي ، ومع ذلك بدأوا يدلون بالتصريحات ، ألم يكن من الأفضل أن يتحدثوا عن أكاديمية علمية لدراسة:

كيفية التعامل مع الكوارث والمصائب والأزمات ؟

مدرج مطار الخرطوم وصلاحيته الفنية فى هكذا ظروف من أمطار جعلت المدرج بحر ، فهل يمكن لكابتن الطائرة أن يتحكم بمكابح الطائرة وهى تسبح فى البحر ؟؟ فأن كان معلوما أن السائق لأي عربة فى شارع أسفلت ملىء بالماء لايمكن له أن يتحكم فى فرملتها ، ولكن ما بالكم فى طائرة تزن الشى الفلاني من الأطنان ؟؟ وقبل كل ذلك هل الطائرة خالية من العيوب أو أي خلل فني حتي قبل أقلاعها من السودان فى رحلة اللاعودة ؟؟

كارثة مطار الخرطوم صاحبها كثير من التعتيم ، لماذا ؟ الخوف من ظهور الحقيقة ؟؟طائرة أقلعت وعلى جوفها مئات من البني آدميين ، ولابد أن يكون هنالك منفستو للركاب بالأسم لكل من ركب طائرة الكارثة هذه ، ألم يكن ممكنا حصر الركاب الناجين والمصابين لحظتها ومقارنة الأسماء تلك مع كشف المنفستو ومن ثم أعلان الحقيقة للأسر المنكوبة والمنتظرة فى دقائق معدودة ؟؟ طائرة واحدة ، وكارثة علي مدرج مطار دولي ويتحدثون عن المفقودين ؟ أليست هذه مأساة وأستخفاف بعقول الشعب السوداني ؟

المعلومة ستظهر غدا دون رتوش ، أليس كذلك ؟ثم حتى بالنسبة للناجين ، ألم يكن من الأفضل أن تفتح لهم كل صالات المطار وتقديم أقصى درجات المساعدة الفورية لهم ، بدل ترحيلهم ألى صالة الحجاج المظلمة وبدون خدمات ، لماذا بربكم هذا ؟ لماذا كل ذلك ؟ ثم المصابين لماذا كل منهم ذهب ألى حاله بين مستشفي الأطباء ومستشفي الشرطة ؟ ألم يكن من الأفضل حصرهم وتوجيههم ألى مستشفى واحد حتى يتم أسعافهم ؟ ؟

نعم أنها أحدي مآسى الشعب السودانى والتى تكالبت عليه فى زمن عز على المسئول أن يعتبر أو يتدبر أو يضع أدنى أهتمام بآدمية المواطن السودانى وهو فى أضعف حالاته ، ذلك الأنسان والذى كرمه ألله سبحانه وتعالى (ولقد كرمنا بنى آدم) صدق ألله العظيم .الشعب السودانى قد عركته الكوارث والمصائب ، وأيمانه لن ولم يتزعزع بالقضاء والقدر ، ولكن هل يمكن لمن يجلسوم علي كراسى الأمارة أن يتدبروا قول على كرم ألله وجهه: أنها أمانة ويوم القيامة خزي وندامة ،

فهل يدرك أهلنا هذا القول ، وهل فى بالهم المواطن السودانى صحته وعافيته وأمنه وأشباعه وتعليمه وتوظيفه ،

وقبل كل ذلك آدميته ، والشعب السودانى فى أنتظار التحقيق العادل ليجلى الحقائق ، أي كانت مرارتها حنظلا وعلقما أوصدقيتها أو أشارتها بأصابع أتهام أو تقصير لهذا المسئول وأن علا مركزه لينال جزاءه دنيا قبل جزاء رب العباد ، يوم لاينفع مال ولا بنون ألا من أتى ألله بقلب سليم ، ولا نريد أن يكون العقاب أجازة محارب لمن أرتكب جرما فى حق الشعب والوطن ، بل نريد العدل والمساواة وأحقاق الحق بين الرعية ، وأيم وألله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها ، هكذا العدل والمساواة بين الرعية ، أعدلوا هو أقرب للتقوى.

رحم ألله المتوفين وألهم آلهم وذويهم الصبر والسلوان ،

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

بيع 70% من (سودانير).. البرلمان لا يعلم واقتصاديون يحذرون

سودانيزاونلاين.كوم Sudaneseonline.com
May 12, 2007, 12:22

اجمع خبراء فى الاقتصاد وبرلمانيون على ضرورة بقاء شركة الخطوط الجوية السودانية تحت ادارة الدولة باعتبارها من المرافق الاستراتيجية ، محذرين من خطورة تسليم الادارة لشركة اجنبية وذلك بعد ان حملت الانباء ان مجموعة عارف الاستثمارية الكويتية ستتسلم إدارة شركة (سودانير) خلال الأشهر القليلة القادمة بعد امتلاكها لـ70% من أسهم الشركة ، وشددوا على ضرورة ان تملك الدولة نحو(51%) من اسهم الشركة على اقل تقدير ، ولوح البرلمان باستدعاء وزير المالية اذا تمت خصخصة الشركة بهذه الطريقة ، نافيا علمه باى اجراءات تمت فى هذا الصدد ، وفيما اكدت وزارة المالية ان بيع نسبة الـ(70%) من اسهم الشركة لشركة عارف مجرد مقترح مطروح ضمن عدة مقترحات ، انتقد اقتصاديون ووزراء سابقون انعدام الشفافية وسرية اجراءات الاستخصاص التى تتبعها الدولة فى مرافق القطاع العام.

تطوير وتحسين

قال وزير الدولة بالمالية ومسؤول ملف المؤسسات والهيئات الحكومية على محمود عبدالرسول لـ(لسودانى) ان بيع نسبة الـ70% من اسهم سودانير لمجموعة عارف الكويتية هو مجرد مقترح (واحد) من ضمن المقترحات التى لا تزال قيد البحث والمدارسة ولم يتم حتى الآن اتخاذ قرار بصددها ، ولكنه قال انه يتوقع ان يصدر قرار مغاير لهذه النسبة المذكورة ، موضحاً ان الشركة ستكون

مساهمة عامة ودخول مجموعة عارف الكويتية الهدف منه تحسين وتطوير الأداء بالشركة.وكشف الوزير عن تمسك الحكومة باسم الشركة وشعارها وموظفيها وحتى مجلس ادارتها الذي قال انه سيظل كما هو ، وأشار الى انه لن يتم الاستغناء عن أي موظف بالشركة الا لأسباب قانونية واضحة ، وقال ان الشركة بها طائرات سودانية.

استدعاء الوزير

وقال نائب رئيس المجلس الوطنى أتيم قرنق لـ(السودانى) ان البرلمان لا علم له بهذه التطورات فى ما يلى خصخصة الخطوط الجوية السودانية ، مشيراً الى ان البرلمان فى حال تلقيه أى معلومة حول ذلك الأمر من جهات رسمية سيستدعي وزير المالية في مسألة مستعجلة لتوضيح الكيفية التى تمت بها اجراءات الخصخصة.

وقال قرنق إن كافة النواب بالمجلس طالبوا بضرورة احتفاظ الحكومة بأكبر نسبة من الأسهم في سودانير والسكة حديد والخطوط البحرية وذلك حتى لا تفقد الحكومة سيطرتها على هذه المؤسسات.

وقال رئيس لجنة النقل بالمجلس الوطنى صديق الهندي ان وزير المالية أكد أمس الأول فى رده على النواب حول الخصخصة على عدم خصخصة المؤسسات السيادية (سودان لاين – سودان أيرويز – السكة حديد). وأشار الهندي فى حديث لـ(لسودانى) الى ترحيبه بالشراكات الاستراتيجية فى المؤسسات السيادية مع الاحتفاظ بأغلبية الأسهم للحكومة ، على أن تكون شراكات مستقلة على غرار ما تم فى الخطوط البحرية. وأضاف الهندى (أن من توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية انشاء هيئة لمراجعة ودراسة عمليات الخصخصة على ان تتوافق كل اجراءات الخصخصة حتى تقوم هذه الهيئة بمهمتها فى أقصر وقت) ، معلناً عن عدم علمه بما جرى لشركة الخطوط الجوية السودانية ، وتابع: (نحن نسعى لمعرفة الحقيقة ، وإذا ثبت ما نشر فإننا لن نسكت وسيكون لنا رأي فى حينه). وأكد عدم ممانعتهم للخصخصة ولكن بالضرورة ان يكون للحكومة نسبة (51%) من الشركة باعتبارها مؤسسة سيادية.

غياب الشفافية

اكد الخبير الاقتصادي د. فاروق كدودة فى حديث لـ(السودانى) ان الخصخصة لها معايير متفق عليها عالمياً ، من بينها الشفافية بالاعلان عن الشركة المراد خصخصتها عن طرق عطاءات مفتوحة وعروض ومنافسة ولكن ما يحدث الآن هو خلاف ذلك حيث يتم الاعلان عن المؤسسات التى تمت خصخصتها بعد الفراغ من ذلك تماماً ، كما ان هنالك تناقضاً واضحاً فى سياسة الحكومة ، ففى الوقت الذي تتجه فيه الى خصخصة بعض المؤسسات الحكومية نجدها تعمل يومياً على انشاء شركات حكومية والتى بلغ عددها الآن قرابة الـ(708) شركات وهى لا تخضع للمراقبة والمراجعة ولا للإجراءات المحاسبية مما يجعل الظروف مهيأة تماماً للفساد ، وتقرير المراجع العام يؤكد ذلك. وقال كدودة ان الحديث حول خصخصة الخطوط الجوية السودانية يدور منذ سنوات ما بين النفي والتأكيد وقد كان فى سيطرة مجموعة عارف الكويتية عليها بامتلاك 70% من أسهمها (مفاجأة لنا جميعاً) لأن القائمين على أمر الخطوط كانوا يتحدثون حتى وقت قريب عن شراء واستئجار طائرات جديدة وعموماً فإن من يمتلك 70% من أسهم أي مؤسسة يمتلك قرارها ، وقال كدودة ان الخطوة ان صحت فذلك يعنى الاستمرار فى سياسة التخبط بدعوى التحرير الاقتصادي ، متوقعاً ان يكون هنالك رد فعل سالب من قبل العاملين بالشركة باعتبارهم أول المتأثرين بهذه العملية.

تطوير الناقل الوطنى

وأمن وزير المالية الأسبق د. سيد على زكى فى حديث لـ(السودانى)على أهمية دخول القطاع الخاص كشريك فى الشركة لتجويد أداء خدمات الطيران وزيادة الربحية باعتبارها هى المشكلة التى يعانى منها الطيران فى السودان. وقال د. زكى ان دخول هذه الشركة في سودانير سيطوّر من الناقل الوطنى من ناحية وإدارة الخدمات ويحل المشاكل والإخفاقات المتكررة التى ظلت تعانى منها طيلة الـ(20) عاماً الماضية وهي بذلك لن تؤثر في حركة الطيران او تتحكم فيه كما يتبادر الى الذهن. واوضح الوزير ان هنالك تكتماً

واضحاً وعدم شفافية فى توضيح الاجراءات التى تمت بها الخصخصة. وأوضح الخبير الاقتصادي محمد إبراهيم كبج لـ(السودانى) ان ما جاءت به الأخبار حول خصخصة سودانير هو مواصلة للأخطاء الجسيمة التى ارتكبت فى ما يتعلق بالخصخصة من قبل حكومة الانقاذ ، وقال: (لقد سعدت كثيراً بقرار المجلس الوطنى بتكوين لجنة لمراقبة ما تمت خصخصته من مصانع ومزارع وشركات وغيرها ، واعتقد ان هذا القرار سيكون منحازاً لجانب الشعب الذي تنهب مدخراته ومؤسساته القومية بشكل لا يتواكب مع احتياجات الاقتصاد السودانى ولا الاحتياجات السياسية والاجتماعية) ، وتابع كبج: (ولا يمكن بأي حال ترك الناقل الوطنى فى بلد مترامى الأطراف مثل السودان فى يد شركات وعناصر أجنبية وكذلك الحال بالنسبة للخطوط البحرية والسكة حديد والنقل النهري) ، مشيراً الى ان المجال مفتوح تماماً امام كل من يود الاستثمار فى مجال النقل الجوى دون تصفية الخطوط الجوية السودانية من ضمن قائمة الهيئات الوطنية في السودان وذات الطابع القومي ، لافتاً الى ان اداء الشركة شهد تحسناً معقولاً فى الفترة الماضية.

الفساد في هيئة الطيران المدنى

تزوير فى مستندات وأوراق رسمية بعلم مدير الطيران المدنى... ولا حراك
الإدارة العليا فى سودانير تصدر قراراً بإقالة مدير الجودة والصلاحية
معلومات خطيرة: لم يتم شراء قطعة غيار واحدة للطائرات .. عارف تعتمد على (التشليع)
ما هي القرارات الخطيرة المنتظرة بعد عودة الشريف والعبيد من الكويت ؟

قبل أن ينتهى يوم العمل نهاية الإسبوع الماضى ، تحديداً فى أواخر ساعات يوم الخميس التاسع عشر من يونيو الجاري ، أصدرت الهيئة العامة للطيران المدنى قراراً مهماً توعدت فيه بسحب شهادة صلاحية الطيران لشركة الخطوط الجوية السودانية (سودانير) وهى المعروفة إصطلاحاً فى عالم الطيران بال(إيه أو سى «AOC» (والقرار الصادر من الهيئة العامة للطيران المدنى يمنع طائرات سودانير من الطيران نهائياً ، وإشترط لإعادة شهادة الترخيص التشغلى من جديد أن تقوم شركة الخطوط الجوية السودانية بالإيفاء بالتزامات منصوص عليها ، وأن تنفذ (20) شرطاً تعمل جميعها لصالح السلامة والجودة والصلاحية.
ونص القرار الذى تم تسليمه لإدارة سودانير رسمياً يوم الخميس في خطاب رسمي ، نص على أن يتم التنفيذ وتطبيق الحظر بعد ثلاثة أيام من صدوره.
وأفادت معلوماتنا من داخل الشركة: إن الإدارة العليا لسودانير ظلت في حالة إجتماعات مستمرة للنظر في أمر تطبيق هذا القرار والسبل الكفيلة بتطبيق شروط السلامة المنصوص عليها فى القرار.
هذا القرار أفادت متابعاتنا من داخل الهيئة العامة للطيران المدنى أن إجتماعاً رسمياً (مغلق) ضم القيادات العليا بالهيئة إنعقد يوم الأربعاء -أي قبل صدور القرار بيوم واحد- تردد أن الهدف منه كان تبرئة الطيران المدنى تماماً من مسؤولية سقوط طائرة الإيربص «310 «A التى إحترقت مساء الثلاثاء قبل الماضى الموافق العاشر من يونيو الحالى ، وإنفجارها بعد أن أودت بحياة ثلاثين راكباً راحوا ضحية للحادث المشؤوم أكثرهم من النساء والأطفال ، بينما البقية أربعة رجال من المرضى الذين كانوا في رحلة العودة للوطن من الأردن بعد رحلة إستشفاء وعلاج قضوها فى العاصمة الأردنية عمان.
وبقرار هيئة الطيران المدنى (الجديد) يطل السؤال الأكبر والأخطر... وهو لماذا تم منح الطائرة المنكوبة شهادة صلاحية ، الطيران المدنى .. لماذا ؟ .. ولماذا لم يقم منسوبو الدفاع المدنى بإطفاء الحريق وهم يرتدون الزي الخاص الواقي بإستثناء رجلين فقط كانا يرتديان اللباس الواقى ؟.. من المسؤول عن هذا الإهمال ؟.
علمت من مصادري الخاصة أن السيد الفريق بكري حسن صالح ، وزير رئاسة الجمهورية كان داخل المطار بعد (16) دقيقة فقط من إنفجار الطائرة ، إستشعاراً منه بالمسؤولية.. فأين كان مدير المطار... وأين كان مدير الهيئة العامة للطيران المدني... وأين كان

مسؤولو الدفاع المدنى ؟.
معلوماتى التى حصلت عليها من داخل هيئة الطيران المدنى ومن داخل قوة الدفاع المدنى تفيد بأن مدير الدفاع المدنى قدم ملفات عديدة تحتوي على إحتياجات قوته... قدمها أكثر من مرة ومن بين تلك الإحتياجات (رغوة) إطفاء الحرائق أو (الفوم) ولكن لم تتم الإستجابة له... وإن الرغوة التى كانت متوفرة ، جرى إستخدامها في إطفاء نيران الحريق الذي إشتعل داخل طائرة الخطوط الجوية القطرية قبل أيام قليلة من كارثة طائرة سودانير.
ومصادري الخاصة تضيف: إن الهيئة العامة للطيران المدنى قامت «على عجل» وبعد الكارثة بتوفير (22) برميلاً من المادة الكيماوية الخاصة بإطفاء الحرائق (الرغوة- الفوم) من إحدى الشركات الرسمية وسجلتها فى الدفاتر على أساس أنها كانت موجودة من قبل !! ... والبعض يعتبر أن هذا تزوير يستوجب فصل ومحاسبة من قاموا به... ويقول ذات البعض: إن التزوير ليس بالشئ الجديد داخل الهيئة العامة للطيران المدنى ، وإنه حدث بعلم مديرها العام السيد اللواء أبوبكر جعفر ، الذي تم إبلاغه بصورة رسمية أن مدير إحدى الإدارات العامة بالهيئة -وهو نقابى قديم- يعمل بشهادة بكالوريوس (مزورة) صادرة عن قسم إدارة الأعمال بجامعة النيلين بتقدير (جيد) فى العام 1977م ، وتحمل توثيقات رسمية آخرها توثيق «وزارة الخارجية» و « التعليم العالى» بتاريخ 2003/10/28م ، وعندما تكررت الشكاوي ولم يرد مدير الطيران المدنى ، قام مدير المكتب التنفيذي للسيد وكيل وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد بمخاطبة مكتب المسجل فى كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية بتاريخ 2008/5/6م طلب فيه الإفادة حول الشهادة الجامعية باسم السيد مدير الإدارة العامة فى إحدى إدارات الهيئة العامة للطيران المدنى... فأنظر ماذا كانت الإجابة: بعد حذف المقدمات والعناوين جاء الرد عبر خطاب حمل الرقم ج ن/ ك ق / م م/ 2008 بتاريخ 2008/5/7 بالنص: بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وحسب خطابكم بتاريخ 2008/5/6م والخاص بالإفادة حول الشهادة الجامعية المرفقة باسم - نحتفظ بالاسم- نفيدكم بالآتى حسب سجلاتنا بكلية التجارة:
1- لا يوجد خريج بهذا الاسم تخرج من قسم إدارة الأعمال بالتقدير الوارد في الشهادة ، ولا بسجلات الفرق المختلفة الأخرى بالكلية فى العام الوارد فى الشهادة.
2 - لا يوجد تاريخ إجازة بهذا المسمى ولا بالتاريخ المدون فى أسفل الشهادة.
3 - توجد أخطاء فى الشكل العام للشهادة ، وفى مسمى الكلية وفى شعار الجامعة ، الأسماء الواردة فى الشهادة والتوقيعات والأختام مخالفة لأختام الكلية ، وبالتالى الشهادة المرفقة غير صحيحة ومخالفة للشهادات الصادرة من كلية التجارة.
4 - عليه تصبح هذه الشهادة غير صحيحة.

ولكم الشكر..
أ . أحمد رمضان داؤود
مسجل كلية التجارة

هذه الوثائق والمستندات وصلت إلى السيد مدير عام هيئة الطيران المدنى لكنه لم يحرك ساكناً... وهذه الحادثة وحدها يكفى بالزج بمن إرتكبوها فى غياهب السجون ، إن تحرك مدير الطيران المدنى فوراً وقام بالإجراءات القانونية ، لكنه الآن تورط تماماً فى شبهة التواطؤ. الشكوى الرسمية والشهادات المزورة علمت يوم أمس فقط أنها وجدت طريقها إلى الأجهزة المختصة... وربما وجدت طريقها إلى القصر الجمهوري.
عودة لسودانير:
نخرج الآن من دائرة الطيران المدنى الذى يحاول تبرئة نفسه ورمى سودانير وحدها بتهمة الإهمال والتقصير الذى تسبب فى مقتل وإصابة العشرات... فشركة الخطوط الجوية السودانية نفسها وحتى قبل يومين لا تعرف ضحايا طائرتها المنكوبة ، فقد أبلغني السيد

ياسر حميدة وهو صديق مصرفى ومختص ، أخبرنى أنه كان يؤدي واجب العزاء فى وفاة السيدة الفضلى حرم زميلنا المخرج التلفزيونى عوض الله أحمد عوض الله وإبنتها الطفلة قرب مجمع الشيخ سيف الدين محمد أحمد أبوالعزائم بالسجانة... يقول السيد ياسر حميدة: إن أحد المسؤولين في (سودانير) أجرى إتصالاً هاتفياً بزوج ووالد الضحيتين ، وسأله (هل مها ومحمد من الناجين أم أستشهدا)

تحققت من الأمر... وعندما أجريت إتصالات (سرية) مع مصادري داخل (سودانير) علمت بأن الإدارة العليا للشركة أقالت قبل يومين المهندس عبد القادر سر الختم مدير الجودة والصلاحية الذى يتحدث كخبير ومختص عن صلاحية الطيران فى الشركة وإن قرار إقالته أثار سخطاً وسط العاملين... وقد بررت الإدارة العليا للشركة قرارها بأن السيد عبد القادر سر الختم قد بلغ سن المعاش ... ويقول العاملون فى (سودانير) إن المهندس عبد القادر هو الذي يحدد صلاحية الطائرة وأن لديه معلومات (حقيقية) و(خطيرة) حول الطائرة المنكوبة.. وأنه يتمتع بخبرات فنية عالية وكفاءة قل نظيرها لذلك حال صدور القرار أجرت الخطوط الكويتية إتصالاً به وعرضت عليه أن يكون مديراً للجودة بها على إعتبار أنه من أكفأ خبراء الجودة فى أفريقيا والشرق الأوسط.. وذات اليوم الذي حصلت فيه على تلك المعلومات وصلتنى معلومات أخذ العاملون داخل سودانير فى ترديدها لكننى لم أجد من يشفى غليلى بالإجابة عليها أو معرفة الحقيقة حولها.. والمعلومات تقول إن (دفتر أحوال) الطائرة المنكوبة أختفى تماماً... وهو الدفتر الذي يبني ويوضح صلاحية الطائرة وجدول الصيانات.

لقد صدر قرار عزل المهندس عبد القادر سر الختم وإقالته.. ثم أختفى (دفتر الأحوال)

والمعلومات التى بطرفنا تفيد بأن مجموعة عارف الكويتية صاحبة نسبة الـ 49% من الشراكة فى سودانير ظلت منذ أن دخلت فى هذه الشراكة تعتمد على (التشليع) - نعم التشليع- من الطائرة الأخرى الموجودة فى (هنقر الطائرات(والمعروفة باسم (الميمون) وهى من طراز إيربص A31300- حتى لا يتم شراء أي قطع غيار جديدة ! ويدور حديث حول أعطال لحقت بنظام الملاحة في الطائرة المنكوبة...

اما أخطر المعلومات التى حصلنا عليها فى بحثنا عن الحقيقة فهى تلك المرتبطة بطاقم الطائرة الذي إستشهدت من بينه مضيفة شجاعة بطلة عرفت على المستوى الشعبى باسم (الشهيدة سهام)... المعلومات تقول إن مسؤولية قائد الطائرة كانت تحتم عليه أن يستدعى رئيس طاقم الضيافة ويبلغه بالموقف للاستعداد له بفتح أبواب الطوارئ وإعلان الركاب... أو ... إن تعذر هذا الأمر نسبة لضيق الوقت فإن على قائد الطائرة أن يخاطب الركاب عبر مكبر الصوت حتى يتم فتح الأبواب الجانبيه ولا أحد يعلم حتى الآن.. إن كان أي من هذين الأمرين قد حدث ... لكن الحقيقة الوحيدة الثابتة حول الطاقم هى شجاعة السيدة الفضلى الشهيدة سهام ، وشجاعة زميلتها التي تعرضت للإصابات والحريق بعد أن فر طاقم الضيافة والقيادة معاً تاركين الركاب يواجهون مصيرهم وحدهم (تقارير شفهية)

الأخطر من كل هذا حسب ما توفر لنا من معلومات إن عدداً من أعضاء طاقم الضيافة غير مدربين التدريب الكافى وغير معينيين فى وظائف ثابتة إذ أنهم يعملون فى (وظيفة مؤقته) ويدور سؤال حول تأهيلهم إن كانوا مؤهلين تماماً لماذا لم يتم تعيينهم... وإن لم يكونوا كذلك لماذا تم إختيارهم ضمن الطاقم ؟!

والأخطر مما أشرنا إليه أنه حتى الآن واليوم وغداً وربما بعد شهر لا توجد قطع غيار (إسبيرات) في مخازن الخطوط الجوية السودانية ، لا توجد قطعة غيار واحدة ، لا للطائرة المنكوبة التى إحترقت ولا لطائرات الفوكرز.

وأول ردة فعل عنيفة- واجهت (سودانير) لم تكن قرار حظر الطيران وحده بل كانت هى قرار شركات البترول المتعاقدة مع (سودانير) إذ ألغى عدد من تلك الشركات عقودات تعاملهم معها وبعض تلك الشركات طلب فحص صلاحية الطائرات...! (الرجوع لخطابات رسمية).

نشطت إدارة (سودانير) فى إرسال أحد العاملين بها إلى دورالصحف لنشر مقال يدافع فيه عن الشركة التى يعمل بها ويتهم كل الذين كتبوا مستنكرين الحادث البشع والشراكة المريبة بأنهم (مأجورون) يقبضون الثمن من الجهات المنافسة (!) مقال الدفاع هو

مادة إعلانية مدفوعة القيمة بالكامل فى حين أن المدير المالى الباكستانى جاءوا له بفواتير إعلانات النعى لأسر الضحايا والمصابين فطلب إيقاف النشر لأن المبلغ كبير ، وذهب أبعد من ذلك حيث طالب بأن يكون النشر في (الجرائد المجانية) وكان يقصد تلك الصحف التى ليس على شركة الخطوط الجوية السودانية مديونيات عليها.!..

العاملون بشركة الخطوط الجوية السودانية المملوكة لمجموعة عارف الكويتية بنسبة (49%) وشركة الفيحاء القابضة بنسبة (21%) ولحكومة السودان بنسبة (30%) يشكون لطوب الأرض من تردي الأوضاع المالية للشركة وهناك حالة إحباط عام منذ ما قبل الحادث وسط العاملين نتيجة لذلك التردى الذى طال الهواتف الثابتة التى لم تسدد حساباتها ، وكذلك ديون الشركة على الصحف وعلى شركات الإتصال للعمل بنظم الحجز العالمية (سيتا «CITA» (وغيرها..

ويوم الجمعة الماضى جاء وفد شركة التأمين ودار نقاش طويل مع إدارة سودانير وطرح سؤال حول التأمين فى ظل نقص إجراءات السلامة ، هل يغطى قيمة الطائرة أم يغطى التأمين على حياة الركاب وأمتعتهم وجزءً من قيمة الطائرة ... وأراد ممثلو سودانير تثبيت مبدأ التعويض الكامل (الرجوع إلى محاضر الإجتماع).

ممثلو الفيحاء... طيران نحو الكويت:!

طار رئيس مجلس إدارة شركة الفيحاء القابضة الشريف عمر بدر وفى صحبته مدير الشركة العام العميد فضل المولى إلى دولة الكويت فى رحلة تستغرق خمسة أيام ـ تنتهى غداً ـ للإجتماع بالشريك الأكبر مجموعة عارف الكويتية التى يتردد أنها نفسها هى التى تملك النسبة الأكبر فى شركة الفيحاء القابضة المسجلة خارج السودان ، وذلك للعودة حسب إستنتاجاتنا بقرارات يتم الإعلان عنها من خلال بيان أو مؤتمر صحفى لن تخرج عن الآتى:

1 - الإحتمال الأول: محاولة إمتصاص الصدمة ومعالجة الموقف بالإعلان عن شراء طائرة أو طائرتين جديدتين ، إيفاء للشرط الملزم لمجموعة عارف الكويتية فى عقد الشراكة الذي يلزمها بشراء ثلاث طائرات جديدة من ذات السعة العريضة لأسطول سودانير أما أن تكون إيربص (A310) أو بوينغ 777.(B777)

2 - الإحتمال الثانى: معارضة المجموعة الكويتية لعملية الشراء والإكتفاء بشراء قطع غيار وإسبيرات جديدة وماكينات لتحريك الطائرات المعطلة أو المهددة بالتوقف.

3 - الإحتمال الثالث: وهو أمر مستبعد لكنه جائز الحدوث ، وهو إعلان فض الشراكة من جانب شركة الفيحاء القابضة.

لكن هذه الإحتمالات نفسها الآن أضحت فى مهب ريح تغييرات محتملة وجديدة فى القيادة العليا لسودانير... هناك إرهاصات بأنه سيتم إعفاء قيادات سودانير العليا جميعها وطرد الموظف الباكستانى الذي يتحكم فى أعمال الإدارة العامة... وذلك بعد أن تمت ترتيبات من قبل الشريف عمر بدر رئيس مجلس إدارة شركة الفيحاء القابضة ورئيس مجلس شركة الخطوط الجوية السودانية الممثل لرأس المال الأجنبى... لسفر مجموعة من قدامى القيادات التى كانت تعمل فى شركة الخطوط الجوية السودانية ـ عندما كانت شركة سودانية خالصة ـ وقبل إدارة اللواء نصر الدين للحاق به فى الكويت وعلى رأس تلك المجموعة السيد الرشيد جعفر نائب المدير العام الأسبق ، وقد غادرت المجموعة (المختارة) على متن طائرة الخطوط القطرية إلى الكويت يوم أمس الأول... ولا نعرف إن كان السفر على حساب الخطوط السودانية أم على حساب شركة الفيحاء لكن الذي نعرفه حقاً إن هذا (الإستدعاء العاجل) يقف وراءه إحتمالان.... الأول هو (فض شراكات) وتكوينها من جديد... والثانى ـ وهو الأرجح ـ أن الشريف بدر إتفق مع مجموعة عارف على تغيير كل القيادات العليا بشركة الخطوط الجوية السودانية لتحل محلها قيادة جديدة على رأسها السيد الرشيد جعفر... لكن الذي ما كان يتوقعه الشريف أو مجموعة عارف هو قرار الحظر الذي فرضه الطيران المدني على سودانير... والذي يمكن أن يكون بداية حرب بينهما حيث تتجه كل جهة إلى تحميل الأخرى مسؤولية الكارثة.

http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=592&A=20152

الفساد في هيئة الطيران المدنى

لمن يهمهم الأمر ..شوائب 2

الطاهر ساتى
السودانى ،الخميس 11 يونيو 2009م

تلك كانت احدى شوائب الخصخصة التى ظهرت ملامحها فى الهيئة العامة للطيران المدنى ، حيث استولت شركة خاصة - بلا منافسة أو عطاء وبلا مقابل - على عربات الأمتعة المستخدمة بمطار الخرطوم لتخدم الركاب بمقابل مالى قدره خمسة جنيهات في كل عربة ..وتم ذلك بعقد معيب -نصا وروحا - لم يذكر فيه ما يشير الى نصيب الهيئة العامة من تلك الجنيهات الخمسة ..هكذا نخلص زاوية البارحة والتي كانت نموذج شائبة موثقة يجب معالجتها ومحاسبة أطرافها على تجاوزات لم تعد خافية لكل من يعرف : لوائح المال العام!!..

ثانيا .. شركة أخرى خاصة ، غير تلك التى بطرفها عربات الأمتعة ورسومها ، تقدمت للهيئة العامة للطيران المدنى بمقترح تقديم خدمات متكاملة للمسافرين - ذهابا وايابا - وأسمى خدماتها بمشروع : أهلا وسهلا ..والهيئة وافقت على المشروع الذى لم يطرح في عطاء أو منافسة ، ثم وقعت عقدا به من العيوب ما لم تخطر على قلب بشر .. بحيث خصصت الهيئة للشركة قطعة أرض للشركة لتشيد عليها مكاتبها بالساحة الخارجية للمطار ، ثم كاونترات بالصالات الداخلية ، ثم منحتها السلطات التالية : استقبال طالبى الخدمة من الطائرة وحتى الخروج من المطار ، متابعة واكمال اجراءات الجوازات والتأشيرات ، تقديم خدمات التأشيرات والتسجيل للأجانب ، متابعة واكمال اجراءات استلام الامتعة ، تحصيل رسوم الخدمة من المسافر ..تلك هى مهام الشركة الخاصة الأن بمطار الخرطوم كماينص العقد ..مقابل ماذا ..؟.. سؤال مشروع ، بحيث يجب أن يكون للشعب - وهيئته - نصيبا في رسوم تلك الخدمات .. للأسف : بلا مقابل!!..

نعم ، ليس للهيئة العامة أي نصيب فى العقد الموقع بينها وبين تلك الشركة ، بل يشير العقد بلا حياء بأن على الشركة أن تقدم التقييم المالى بعد شهرين فترة سماح من تاريخ العقد ، وفيما بعد يتفق الطرفان على قسمة الأرباح .. تأمل : ادارة المطار تتنازل عن خدمات المطار لشركة خاصة بلا عطاء ، ثم تمنح للشركة فترة سماح شهرا وآخر ، وبعد كل هذا الشركة هى التى تحدد : ان كانت هناك أرباح تستحق منها الهيئة العام نصيبا أم لا ..هكذا نص وروح العقد الذى يجدد سنويا - بلا عطاء أو منافسة - بين الهيئة العامة وتلك الشركة منذ عامين ونيف .. وهنا ثمة أسئلة يجب أن تطرح ذاتها .. لماذا لم تطرح الهيئة العامة تلك الخدمات فى الصحف عطاء تتنافس فيه الشركات ..؟.. ماعلاقة تلك الشركة ببعض صناع القرار فى الادارة العامة بمطار الخرطوم ..؟..ألم يخصم نشاط هذه الشركة من خزينة المطار العامة مبالغ - تقدر بنصف مليار - كانت تورد نظير ذات الخدمات التى كانت تقدمها ادارة المطار للمسافرين ..؟..من المستفيد بخروج تلك المبالغ من الخزينة العامة للخزينة الخاصة ..؟..تلك أسئلة مهمة ، واجاباتها أيضا موثقة ، ومع ذلك نطرحها لمن يهمهم أمر التقصى والتحري و ازالة : الشوائب !!..

ثالثا .. وكأنها لم تكتف بتسليم عربات الأمتعة لشركة خاصة بلا عطاء ، ولا بتسليم خدمات السفر لشركة اخرى خاصة بلا عطاء أيضا ، ها هى الهيئة العامة للطيران المدنى تبدأ اجرءات التخلص من : بصات التارمك .. نعم ، البصات التى تنقل المسافر من الصالة الى الطائرة ، وبالعكس .. الهيئة العامة شرعت فى التخلص منها بقرار يحمل الرقم «19» .. اسمه : قرار تكوين لجنة لخصخصة ادارة بصات الركاب .. مهمتها : تحديد قيمة نقل الركاب والمعوقين بالمطار ، ثم تحديد النسبة المقترحة للهيئة العامة فى الأرباح .. هكذا مهمة اللجنة ، ويلزمها القرار فى الفقرة الرابعة بعدم طرح العطاء فى الصحف الا فى حال فشل شركات المناولة بالمطار من التقديم واستيفاء الشروط .. تأمل : عطاء عام ، ولكن لايطرح في الصحف الا في حال فشل شركات تعمل بالمطار في الفوز بالعطاء .. وذكرنا

- أمس واليوم - نماذج لشركات فازت - فى المطار - بلا عطاء ..والتخلص من بصات التارمك يعنى أن الراكب بعد أن يدفع رسوم المغادرة - التى فيها خدمة البص - للهيئة العامة ، سيدفع أيضا قيمة تذكرة بص المطار للشركة الخاصة .. كما الحال عند استخدام عربة الامتعة .. والمدهش جدا أن الهيئة العامة للطيران المدنى ومطاراتها تعد فى دول الدنيا والعالمين من المفاصل السيادية التى يجب أن تعض عليها الدولة بنواجذ اليقظة والانتباهة ، ولكن هيئة طيراننا المدنى لاتعلم ذلك ها هى تعرض بصات مطار الخرطوم لمن يملك مالا فقط لاغير .. ومع ذلك يحدثونك عن السيادة الوطنية في زمن تعجز فيه هيئة عامة عن فرض سيادتها على بصات تصول وتجول على مدرجات ..« مطار عاصمة البلد!!.. «

الفساد في هيئة الطيران المدنى

نموذج فساد طازج

الطاهر ساتي
صحيفة الحقيقة ، نشر بتاريخ 09-07-2010

الوثائق التي نشرتها الحقيقة - أول البارحة - بمثابة دعوة لنيابة الأموال العامة والأمن الاقتصادي والمراجع العام إلى زيارة الهيئة العامة للطيران المدني عاجلا غير آجل .. نعم تلك الهيئة غارقة في بحر الفساد ، المالي منه والإداري .. ولقد اجتهدت العلاقات العامة بالهيئة في نفي تهمة الفساد ، وذلك بعدد البارحة ، ولكنها لم ولن تفلح .. فالوثائق التي أحيلت إلى إدارة التحقيقات تضج بكل ما هو مخالف للوائح المال العام ، وأبطالها بعض بني جلدتنا النافذين بالهيئة وبالتنسيق والتعاون مع بعض اللبنانيين ..سأترقب ، مع القراء الكرام ، تحقيقا وافيا يكشف إهدار مال العامة بالطيران المدني .. !!

لن استرجع وثائق أول البارحة ، وهي العقودات الموقعة مع لبنانيين ، بمئات الآلاف من الدولارات ، لأداء مهام إدارية وصفتها الهيئة ب(إعداد الهيكل التنظيمي والإداري للطيران المدني) .. فتأمل هذا البؤس ياصديق .. لبنانيون يعدون الهياكل الإدارية لمرافقنا العامة ، وكأن الرؤوس السودانية لم تعد تصلح لغير العمامة والطواقي .. ثم بعيدا عن هؤلاء الذين يهلكون إدارة الطيران المدني ، هناك أيضا لبنانيون يستنزفون خزائن الدولة كمستثمرين وليسوا كخبراء إداريين ، والوثائق هي التي تتحدث .. وإليكم - أدناه - نموذج فساد ثنائي طازج جدا ، أي (لبناني سوداني) .. !!
ملابس العاملين بالهيئة ومطاراتها ، كانت تستورد - قبل 15 مارس الفائت - باتباع لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية المعروفة في أوساط خدمتنا المدنية ، وهي اللائحة التي تلزم الهيئة بفتح باب العطاءات لتتنافس الشركات بالجودة والسعر ، لتختار لجنة المشتروات العطاء الأفضل .. هكذا كان يتم استيراد احتياجات الهيئات والمرافق الحكومية ، تحت سمع وبصر اللوائح الجديرة بالاحترام .. ولكن ، يوم 15 مارس الفائت ، جاءت الهيئة بشركة لبنانية ، اسمها شركة رستم ، لتستورد ملابس العاملين بمطار الخرطوم ، ووقعت معها عقد الاستيراد ، بلا عطاء وبلا منافسة وبلا يحزنون .. قيمة العطاء (249.318.34 دولار) .. مئتان وتسعة وأربعون الف وثلاثمائة وثمانية عشر دولارا وخمسة وثلاثون بنسا .. يعني بالبلدي كدة : ربع مليون دولار إلا قليلا ..!!
عند صرف المبلغ ، رفضت المراجعة الداخلية تمرير (الصفقة) ..وقالت بالنص ، حسب الوثيقة التي بطرف الصحيفة ما يلي : السيد المدير العام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، العقد الموقع بين الهيئة وشركة رستم عبارة عن توريد زي العاملين بمطار الخرطوم ، فأرجو أن أوضح الآتي : هذا العطاء كبير وكان يجب أن يطرح في عطاء عام للتنافس عليه ، الأسعار المقدمة من الشركة

عالية جدا إذ لايعقل أن يكون سعر القميص وارد الصين بمبلغ (30.50 دولار) ، أي مايعادل سبعون جنيها سودانيا ، وذلك تسليم ميناء بورتسودان بدون إضافة قيمة الجمارك والترحيل وأي مصاريف أخرى .. هكذا قالت المراجعة كلمتها بصدق ونزاهة ، ولكن - كسر رقبة - تم تنفيذ العطاء .. تخيل ، قميص بسبعين جنيه ، ثم أضف على السبعين قيمة جماركها وترحيلها .. وهذا يعني أن قيمة القميص الذي يرتديه العامل بمطار الخرطوم تساوي - تقريبا - مائة جنيه ونيف .. القميص فقط .. ربما يكون حريرا ونحن لانعلم ، وكذلك الذين يرتدونه ..!!

والعطاء هذا لم يتوقف عند حد القميص ، بل البنطال أيضا ، وكذلك الحذاء .. قيمة البنطال — بدون جمارك وترحيل - (19.50 دولار) .. أي ، (45 جنيه) .. أما قيمة الحذاء ، بدون جمارك وترحيل ، تساوي (25.0 دولار) .. أي ، (57 جنيه) .. إذا ضفت لتلك الأرقام جماركها وترحيلها ، يصبح العامل بمطار الخرطوم مرتديا بنطالا بقيمة (تسعين جنيه تقريبا) ، وحذاء قيمته (مائة جنيه تقريبا) .. وعليه ، أجمع كل الأرقام أعلاه لتعرف بأن هندام العامل بالمطار يكلف الدولة — حسب أسعار التاجر اللبناني — مبلغا قيمته تقريبا (300 جنيها) .. هكذا حال المال العام بالهيئة ، ولذلك لم يعد مدهشا أن تبدي المراجعة الداخلية دهشتها من تلك الأسعار الفلكية التي لم تخض غمار المنافسة الشريفة .. دهشتها ليست مدهشة ..فلننتظر دهشة نيابة الأموال العامة والمراجع العام والأمن الاقتصادي ، إن كانوا يندهشون.. !!

الفساد في وزارة التعليم العالي

وزير التعليم العالي أمام المحكمة : التوقيع المنسوب لي مزوّر

فى تطور جديد لقضية اختلاسات التعليم العالى أفاد د.بيتر نيوت كوك وزير التعليم العالى أن التوقيع المنسوب إليه فى المستند موضوع الاتهام مزور وأنه لم يقم بالتوقيع عليه. وعلمت (smc) أن نيابة الأموال العامة بصدد إحالة البلاغ الذي فتحته الوزارة فى مواجهة مدير مالي بها إلى القضاء بعد اكتمال التحقيق في البلاغ المدون تحت المواد 124 و 2/177 من القانون الجنائي (التزوير وخيانة الأمانة).

وتعود تفاصيل البلاغ الذى يمثل الاتهام فيه المستشار هشام عطا إلى اكتشاف المراجعة المالية لوجود تزوير فى توقيع المراجع الداخلى فى الطلب الذي حرره المتهم إلى الوزير يطلب فيه إعانة مالية مما مكنه من صرف مبلغ 150 مليون جنيه قبل ان يتم اكتشاف أمره. وكان المتهم فى البلاغ قد طلب مثول الوزير للشـهادة أمـام النيابة غير ان إفادات الوزير جعلت الاتهـام يتوجه إليه بتزوير توقيع وزير التعليم العالي.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=3768

الفساد في الهيئة القومية للمياه

الهيئة العامة للمياه- بحر من التجاوزات

جريدة الاخبار

هل قامت الهيئة العامة للمياه بتنفيذ واجباتها المنصوص عليها في أمر تأسيسها ؟

لماذا تذهب وفود الهيئات الولائية للمياه إلى خارج البلاد لاستقطاب أموال ؟

مصدر: الهيئة العامة للمياه تغرق في ممارسات فساد وأخطاء فادحة
مشروعات سد السبعات بالقضارف.. تحلية مياه بورتسودان.. مياه الأبيض.. عطبرة والدامر.. مياه واو وسد أربعات نماذج لمشروعات الهيئة الفاشلة !!
هناك ، حيث يختلط الإهمال بعشوائية الإدارة ، تكون لاحتمالات الإفساد والفساد ، حظوة وصولة. وهنا ، ومن واقع ما بحوزة (الأخبار) من وثائق تعددت موضوعاتها لكنها لم تخرج من المحددات السابقة ، في وقت تعهدت فيه الإدارة على أعلى مستوياتها ، رئيس الجمهورية في المقدمة ، بمراجعة كافة مواطن الفساد والضرب بيد من حديد على المفسدين- انظر بيان السيد الرئيس أمام الهيئة التشريعية القومية- البرلمان في فاتحة أعمال الدورة الحالية. اليوم ، وكخبطة الموقع الإلكتروني الأشهر (ويكيليكس) نعرض لقرائنا حزمة من هذا الدرك الأسفل ، ويكيليكس سوداني ، ليس للتركيع المعنوي لبلادنا ، على قول الزعيم كاسترو ، في ما فعله الموقع الأكثر شهرة في أميركا ، ولكن أملاً في الإصلاح وإحقاق الحق وتنفيذ أوامر الشريعة التي قامت عليها الدولة- المؤسسة.
نبحث ، ونستدل من ما جاء في مكاتبات رسمية ، على مدى عشر سنوات ، تخص الهيئة العامة للمياه ، المنشأة بأمر وزاري صدر في 2007م بموجب قانون الهيئات العامة لسنة 2003م ، وسلفها الهيئة القومية لمياه المدن.. تابعونا أدناه على أن لا تغمضوا أعينكم ، فالمتاح من الوثائق هذه المرة فيه ما يكفي لقرع الأجراس.. وإليكم ما عثرنا عليه ..
الهيئة بهيئتها الجديدة :
كثيراً ما يخلط الناس فيما يبدو بين هيئة مياه ولاية الخرطوم ، والهيئة القومية للمياه. للمركزية الإدارية دورها ، فالأولى أعلى صيتاً ، ولكن الهيئة القومية أبلغ أثراً ، فهي المسؤولة عن المياه ، عبر التخطيط والتنفيذ والإشراف ، على امتداد أرجاء البلاد ، بما في ذلك دارفور بعد حريقها ، وبما في ذلك أيضاً ، جنوب السودان بعد مشروعات صندوق دعم الوحدة- والتي سنعود إلى بعض منها لحق به الأذى. الهيئة كانت تسمى شركة (النور) إبان الاستعمار الثنائي ، وأصبحت الإدارة المركزية للكهرباء والمياه في 1983م ، ثم فصلت إلى الهيئة القومية لمياه المدن ، والهيئة القومية لمياه الريف بالقرار رقم (1105) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء سنة 1995م ، الهيئة القومية لمياه المدن والهيئة القومية لمياه الريف ، أو بإنشاء الهيئة القومية للمياه والهيئات الإقليمية للمياه في الولايات ، في مرحلة لاحقة. على أن تشكيل الهيئة القومية بشكلها الجديد تبعه نقل إدارة المشروعات- وهي أس الداء على ما سنرى- بالهيئة القومية لمياه المدن إلى الهيئة القومية للمياه في 2007م ، والتي أسست بأمر تأسيس ترافق مع أوامر أخرى لتأسيس هيئات الإمدادات الطبية ، الحج والعمرة ، المتاحف والآثار... الخ. هذه التخلقات الإدارية أرست خلطاً في مسائل التمويل ، التخطيط والإشراف ، وكذا في بناء المشروعات ، هل هي ولائية أم قومية ؟- بل وطبقا للمصادر ، صارت وفود الهيئات الولائية تذهب إلى الخارج البلاد لاستقطاب أموال ، علماً بأن ذلك ليس من اختصاصها!- على أن هذه القضية بسيطة ، إذ إن مستوى الإنجاز والتنفيذ لهذه المشروعات تدفعنا إلى خانة المتسائل بفغر الفاه ،.. هل الهيئة القومية تقوم بدورها أم لا؟ هل هي ضعيفة ؟ أم متقاعسة ؟ أم فاسدة ؟ وعلى أيٍ ، تأسست الهيئة القومية للمياه ، بموجب أحكام المادة (5-1) من قانون الهيئات العامة لسنة 2003م ، (أنظر قرارات مجلس الوزراء القرار رقم 64 لسنة 2007م) ، وتختص بالتخطيط والتصميم والإشراف على المشروعات ذات التمويل القومي والخارجي ، استقطاب العون الأجنبي لتنفيذ مشاريع المياه على نطاق القطر بالتنسيق مع الولايات. ويجوز للهيئة اقتراض أي أموال من البنوك والمؤسسات الأخرى في حدود أغراضها بما لا يتجاوز أصولها ، وكذا امتلاك قطع الأراضي والعقارات وشراؤها وبيعها وتأجيرها واستئجارها وتشييد المباني عليها في حدود أغراضها ، قبول الهبات والإعانات التي تقدمها المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية والبلاد الصديقة ، وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بمياه الشرب على المستوى القومي ، تقديم المشورة الفنية وإعداد المواصفات والمعايير القياسية لمعدات المياه وتولي مسؤولية المشتريات والإمدادات ذات الصفة القومية ، التفتيش الفني لمرافق المياه لضمان تشغيلها وصيانتها وفق المعايير العلمية وتحديد مستوى الخدمة ، التنسيق مع المنظمات العالمية والمحلية لتوجيههم إلى مناطق الحاجة الفعلية للمياه بعد موافقة الجهات المختصة ، وضع السياسات اللازمة لتدريب العاملين بالهيئة ، اقتراح التشريعات والقوانين والسياسات المائية في مجال مياه الشرب ، وواجبات أخرى يطول بيان شرحها .

"بلاوي متلتلة".. وشهد شاهدٌ !

كشف مصدر (الأخبار) عن أن الهيئة القومية للمياه أصيبت في سمعتها ، نتيجة للقصور والممارسات السالبة والأخطاء الفادحة التي يستوجب تداركها وتصحيح مسارها عاجلاً ، لإنقاذ ما تبقى من المال العام والأصول والموارد البشرية بالهيئة. ويقول إن الهيئة عرفت عبر السنين بالأداء الجيد المتميز في تشييد وتنمية مصادر المياه ومواردها المختلفة في السودان على صعيدي التنمية والخدمات ، وقد كانت تضم كوادر هندسية وإدارية مؤهلة ومخلصة وتتلقى منحاً وقروضاً كبيرة لإنجاز مشروعات المياه الضخمة إلا أن المجموعة المهيمنة لا تقبل النصح ولا تعترف بالأخطاء والقصور ، مما يدل على أنها تتمتع بحماية من متخذي القرار ، وللأسف حتى النقابة لا تستطيع حماية العمل والعاملين ، وخير مثال تهديد وزير الري بحل الهيئة وتوزيع العاملين للولايات (خطاب وزير الري بتاريخ 2008/9/15م بالنمرة 58/هـ/249/37). ويصوب بأكثر دقة إلى تعيين السيد المدير العام عدداً من المعاشيين كمستشارين ، وذلك بعد أن أكملوا سنوات التعيين بالمشاهرة ، ولمدة طويلة تربو عن الخمس سنوات ، لدى بعضهم ، دون إتباع الأسس واللوائح القانونية (خطابات ديوان شؤون الخدمة بالنمرة و ع خ ع/ ت م ب/ د ش خ/ هيئات بتاريخ 2007/2/18م وبالنمرة و ع خ ع / ت م ب/ د ش خ/ هيئات بتاريخ 2007/7/26م) ، وأُسند إليهم جميع المهام التي تخص الإدارات المختلفة من وضع للمواصفات ورئاسة اللجان المختلفة (خطاب مدير الإدارة العامة لتنفيذ المشروعات بتاريخ 2009/3/30) ، فضلاً عن منافستهم للمهندسين في كورسات ذات صبغة أولية مثل (كتابة التقارير ، أبجديات علوم الحاسوب وخلافها) ، وفي سبيل ذلك وفر لهم جميع المخصصات من مكاتب فخمة وعربات وسكرتارية ، مما لا يتمتع بها المهندسون شاغلو الوظائف الهيكلية ، فهؤلاء ولسوء قدرهم ظلوا يتكدسون في المكاتب ويتولون أدواراً هامشية ، وعلى الرغم من توفر العربات فإن القرار الجمهوري رقم 48 لسنة 2009م والخاص بتمليكها لم يطل معظمهم. ويعدد المصدر- على سبيل المثال لا الحصر- بعض من مشروعات المياه الفاشلة ، وكان هؤلاء المعاشيون وحملة الشهادات المشكوك في صحتها سبباً أساسياً فيها ، انهيار المنشآت وهي مشروع سد السبعات بالقضارف الذي انهار انهياراً كاملاً ، مشروع تحلية مياه بورتسودان الذي تدنت إنتاجيته إلى ما دون الثلث ، مشروع مياه الأبيض ، عطبرة والدامر (البرنامج السعودي) ، مشروع مياه واو ، مشروعات القرض الصيني ، مشروع سد أربعات والذي تضاعفت ميزانيته المقدرة بـ7 مليارات جنيه لتتجاوز الـ14 ملياراً ، إسناد المهام إلى فئة قليلة وتهميش الغالبية العظمى ، ومثال لذلك ، مشروعات دارفور الكبرى الممولة من بنك التنمية الإسلامي في جدة ، سد مليط المنهار كإحدى نتائجها ، مشروع المياه وإصحاح البيئة ، مشروعات صندوق أعمار الجنوب وصندوق دعم الوحدة. ويقول المصدر إن الهيئة تتميز بالقدرة على إخفاء الحقائق عن فرق التفتيش وأتيام المراجعة والتأثير على المراجعة الداخلية ، فضلاً عن تحجيم نشاط الإدارات المتخصصة كالإدارة العامة للتطوير والتقويم وإدارة الهندسة الميكانيكية. ويضيف بأن الاستعانة بأفراد من خارج الهيئة لأعمال يمكن أن تقوم بها كوادر من داخل الهيئة بكل كفاءة واقتدار ، كان من نماذج الإفساد الكبير ، كما أن هنالك أشخاصاً يتولون مهام كبيرة بمؤهلات مشكوك فيها لا تود الهيئة أن تتقصى الحقائق حولها ، مما انعكس سلباً على تنفيذ المشروعات وإهدار مزيد من الأموال. ويشير إلى مسألة أخرى ، وهي التقارير الخاصة بالإنشاءات والمشروعات ، والمرصودة من قبل المهندسين المشرفين ولجان التسلم ، فهي عادة ما تُهمل من قبل الإدارة العليا بالهيئة ، كما يشير المصدر إلى الضرر الواقع على العاملين وعلى المصلحة العامة ، بسبب عدم تطبيق الهيكل الإداري للهيئة القومية للمياه ، بما أدى إلى ضياع الحقوق وصرف النظر عن الواجبات. ويصوب إلى أن الإدارة الهندسية والميكانيكية والكهربائية ، لم تقم بواجبها حيال تنفيذ التركيب الميكانيكي والكهربائي لمشروعات تحلية مياه بورتسودان ، مياه الرنك ، مشروع مياه الأبيض ، المشروع الصيني ، مياه كريمة ، مشروعات صندوق أعمار الجنوب ومشروعات المياه وإصحاح البيئة.

http://alakhbar.sd/details.php?type=a&scope=a&version=2&catid=15#27

الفساد في الهيئة القومية للمياه

سمعاً وطاعة يا .. ولاة الأمر (2)

الطاهر ساتى
الصحافة ، الأربعاء 17 يونيو 2009م

يتواصل الحديث عما يحدث للقروض الصينية التى تهدرها الهيئة القومية للمياه فى زمن بلغ فيه سعر برميل المياه غير النقية ببعض مناطق السودان عشرة جنيهات ..وكما قلت البارحة ، يأتى سردنا فى إطار اختبار توصيات منتدى الشفافية الذي عقدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارتا العدل والمالية وديوان المراجع العام .. حيث طالب المنتدى الناس فى الحياة بالعمل على حماية المال العام من الإهدار ..وهذا بمثابة حماية ، ولكن فى حال أن ترصدها وتتفاعل معها نيابة الأموال العامة وغيرها من الجهات المختصة .. يلا ..نطيع منتدى الشفافية و .. نحمى المال العام!!..

وزاوية البارحة كانت تلخيصا لتقارير تكشف فسادا واهمالا لازم معدات القرض الصينى بولايتى البحر الأحمر والشمالية .. واليوم إليكم نص تقرير خطير يلخص فشل معدات ثلاثة قروض صينية على التوالى ، باعتراف لجنة فحص واستلام القرض الصينى الثالث حيث يخاطب التقرير المدير العام نصا هكذا ..« السيد المدير العام .. السلام عليكم ورحمة الله ..الموضوع : فحص واستلام القرض الصينى الثالث ..نفيدكم بالاتى : الطريقة التى تم بها فحص المولدات غير سليمة .. وهى نفس الطريقة التى اتبعت عند استلام مولدات وطلمبات القرضين الأول والثانى ، التى لم تستفاد منها ..المواصفات الفنية للطلمبات غير مطابقة للمواصفات الفنية المنصوص عليها فى العقد ، وهذا يقود لتكرار الأخطاء وإهدار الأموال .. وشكرا .. مهندس : م ، أ / ع لجنة فحص واستلام القرض الصينى الثالث » .. هكذا تلخص اللجنة مصير القروض الثلاثة ..« 12 مليون دولار سنويا!!.. «

ومستند آخر صادر من إدارة تنفيذ المشروعات بالهيئة العامة يخاطب المدير العام موضحة أسباب انهيار وفشل بعض السدود والحفائر والمحطات النيلية ، حيث يقول المستند بعد السلام والتحية نصا : « مشروع مياه العبيدية الذي بلغت تكلفته ثلاثة مليارات فشلت نسبة للأخطاء الفنية التى صاحبت التنفيذ .. سد السبعات بالقضارف ، الذى بلغت تكلفته اثنين مليار جنيه ، انهار بمجرد وصول اول مياه اليه نسبة للأخطاء الفنية التى صاحبت تنفيذه .. وكذلك سد أم دافوق بدارفور ، وسد الاربعات ببورتسودان الذى تجاوزت تكلفته اربعة عشر ملياراً صاحبته اخطاء فنية أفقدته جدواه .. رأينا أن نخاطبكم بهذه الافادة للمراجعة وحتى لاتهدر المزيد من الأموال .. م ، ب / الادارة العامة لتنفيذ المشروعات ».. هكذا تكشف ادارة المشروعات بالهيئة أسباب انهيار سدود وحفائر : أم دافوق بدارفور ، المربعات بالبحر الاحمر ، العبيدية بنهر النيل ، السبعات بالقضارف..أخطاء فنية مصاحبة .. من المسؤول يا ولاة الامر ..؟؟

وبجانب كل تلك التقارير التى تكشف الأخطاء الفنية و المعدات المخالفة للمواصفات ، هنا أيضا مستند آخر ، غريب جدا ، بتوقيع إدارة المشروعات بالهيئة .. حيث يوضح بأن مخازن تابعة للهيئة تعرضت للسرقة عدة مرات ، وأن الأجهزة المختصة عثرت على معدات تابعة للهيئة - حلقات مطاطية - تباع بسوق السجانة ، وأعادت ما عثرت عليه الى المخازن ، ولكنها تلفت بسوء التخزين ، بحيث لم تجد من يشتريها عندما عرضتها فى مزاد أغسطس الفائت ..تأمل ، صديقى القارئ : سرقة مخازن عامة وبيع مافيها فى سوق السجانة ، ثم التلف .. ومع كل هذه المآسى المتتالية منذ بداية تدفق القرض الصينى ، لايزال المدير هناك مديرا ، ولا يزال نائبه نائبا ، ولاتزال الإدارة بالهيئة القومية للمياه كما هى .. عرضناها بكل قبحها ، إن كنا مخطئين فتلك محاكمنا التي لانشك في عدالتها إطلاقا ، وإن كنا صادقين فتحركوا تجاه الهيئة القومية يا ولاة أمر ..منتدى الشفافية !!..

قضية تهرب وزارة الداخلية من المراجعة العامة

المراجع العام يرد على بيان وزارة الداخلية

أكدت لجنة برلمانية معنية بدراسة تقرير المراجع العام عن أداء الدولة للعام 2006م أن المراجع العام بذل كل ما فى وسعه للوصول للجهات التى بها مال عام لمراجعتها وكشفت عن تكوين مجموعة من اللجان للتحقيق فى التقرير وإستدعاء الجهات التى رفضت المراجعة واشارت إلى اطمئنانها للمستندات التى قدمها المراجع التى تعضد ما ذهب إليه من رفض وزارة الداخلية مراجعة عدد من وحداتها وقطعت اللجنة بان ليس هناك أية جهة لها حرمة او قدسية تحول دون مراجعتها و أبدى المراجع العام استعداده لمراجعة الوحدات التى رفضت المراجعة فوراً وقال المراجع العام أبو بكر مارن فى تصريحات للصحافيين عقب اجتماعه بلجنة الشئون الاقتصادية أمس انه قدم تقريراً مفصلاً عن أداء المصارف وسلمه للبرلمان. واشار إلى طلب البرلمان السابق بفصل المصارف وأكد مارن ان بيان الداخلية الذي عقبت فيه على ما جاء في تقريره لم يشر إلى موافقتها على مراجعة الوحدات التي سبق وان رفضت مراجعتها من عدمه .

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147509782

اتهام السيدة وصال المهدي للبشير و قادته بالفساد

اجراس الحرية ، حوار المحرر السياسي
الأربعاء 19-11- 2008

هل لديك دليل قاطع على التجاوزات التى تتحدثين عنها ، بمعنى هل هناك شاهد لما تقولين ؟

المسألة لا تحتاج الى اثبات ، بل اطلب منك ان تذهب الى كافوري وترى بعينك الـ 31 قطعة ارض المطلية باللون البرتقالى وهى ملك خالص للرئيس البشير وأهله وعشيرته وأذهب الى حى الراقى لترى منزل البشير وعلى عثمان ومصطفى عثمان اسماعيل وجمال سمتان وهى سبعة منازل فاخرة واذهب الى مدينة دبى بدولة الامارات وأسال عن مدينة النخلة لتعرف ان الدكتور/ عوض احمد الجاز اشترى بها 30 فيلا وعندما اراد المزيد رفضوا له ذلك وقالوا له نريد ان نعرف مصدر أموالك وطبعاً مصدر أمواله البترول السوداني .

إذاً لماذا لم يظهر هذا الفساد إلا بعد عام 1999م أي بعد المفاصلة ؟

قلت لك ان شيخ حسن الترابى تحدث عن الـ 9% ولذلك تم ابعاده عن السلطة وعندما اراد ان يعمل قانون الانتخابات بالشعب لم يعجبهم ذلك وابعدوه ولذلك انا اظن ان الرئيس البشير لو ذهب الى لاهاي لارتاح اهل السودان من الفساد والديكتاتورية

شركات المؤتمر الوطنى

الاسم : عبد الحليم إسماعيل عبد الحبيب
اللقب : عبد الحليم المتعافى
الوظيفة : والى ولاية الخرطوم
المناصب السابقة : والى النيل الأبيض ، وزير الصناعة
المنصب السياسى : رئيس المؤتمر الوطنى -ولاية الخرطوم
السكن : الخرطوم - المنشية - فلل المنشية
قيمة الفيلا حسب سعر السوق اليوم :مليون ونصف دولار
مرتب الولاية : اربعة مليون سودانى ، بالقديم
المنجزات : عطاء تاثيث الشركة السودانية للاتصالات _ سوداتل - قيمة العقد خمسة مليون دولار
عطاء تاثيث بنك السودان - قيمة العقد سبعة مليون دولار
تاثيث شركة ارياب للتعدين : 98 الف دولار
تاثيث المركز الاسلامى العالمى للترجمة 75 الف دولار - مديره التجانى اسماعيل عبد الحبيب
إعادة تاهيل بنك فيصل الاسلامى السودانى - قيمة العقد 2 مليون دولار
السؤال هو : لماذا لا تقع العطاءات الكبرى للشركات المنافسة ؟

شركات عبدالحليم المتعافى:

1- دواجن ميكو
2- شركة المتعافى التجارية- وكيل شركة لاس الايطالية للاثاث
3- شركة مام للمقاولات والإنشاءات المحدودة
4- مام للطرق والجسور
5- شركة دار الطرق للطرق والجسور المحدودة
6- شركة مام للتنمية والإستثمار المحدودة
7- شركة مام للحفريات المحدودة
8- شركة مام لخدمات البترول المحدودة
9- شركة مام للأسمنت المحدودة
10- مام ليموزين
11- مام للنقل
12- شركة فورمِن للمقاولات والإنشاءات المحدودة
13- مام للطيران
14- مام للطاقة والكهرباء
15- مام الزراعية المتطورة

16- شركة مام للتعدين المحدودة

17- مام لصناعة السكر

الاسم : سامي صابر محمد الحسن

الوظيفة : مدير شركة بان الماليزية - شركة متخصصة فى اعمال الشبكات و التقنية الصيرفية ؟

العمر : ثلاثون عاما

الدراسة : امريكا ؟؟؟

منجزات الشركة فى السودان:

1- عمل شبكة بنك السودان.

2- شبكة شركة هجليج لخدمات البترول - حى الصفا

3- شبكة بنك المال المتحد. - الخرطوم -الرياض.

4- شبكة بنك امدرمان الوطنى - عدة افرع.

يعمل السيد سامى ايضا كمدير لمنظمة خيرية

السؤال مازال قائما : لماذا لا تقع العطاءات الكبرى على شركات اخرى ؟؟؟

الاسم : جمال محمد عبد الله

اللقب : جمال الوالى

الوظيفة : مدير لعدة شركات منها افراس ليموزين - شركة فى وسط اكثر من خمسة و ثلاثون شركة اخرى تعمل فى النقل - رئيس نادى المريخ السودانى

المنصب السياسى : القطاع الاقتصادى فى المؤتمر الوطنى

قام السيد جمال والى بشطب ديونه على نادى المريخ و التى بلغت فى مجملها اكثر من تسعة مليارات جنيه سودانى ، اكرر تسعة مليارات ، وقام بتسجيل الاعب هيثم طمبل من نادى اولاندو الجنوب افريقى بمبلغ مليار جنيه ، وقام اخيرا بشراء الاعب وارغو بثلاثة ملاين دولار..

شركات جمال الوالي:

1- شركة أشراف

2- أفراس للنقل

3- أفراس ليموزين

4- شركة افراس للحفريات والطرق والجسور

5- افراس للشاحنات

6- شركة افراس العالمية المحدودة

7- شركة سوبا للمياه المعدنية والمرطبات المحدودة

8- قناة الشروق

9- شركة سين للغلال

الاسم : عبد القادر الزين همت

اللقب : عبد القادر همت

المنصب : مدير ادارة التنمية العقارية - محلية الخرطوم ، مدير المنشاءت بنادى المريخ ، مدير شركة وثبة للطرق و الجسور

المناصب السابقة : مدير هيئة تطوير مركز ولاية الخرطوم

المنصب السياسى : ؟؟؟

منجزات شركة وثبة:

1- سفلتة شارع الغابة

2- سفلتة صينية كبرى القوات المسلحة - الخرطوم

3- سفلته الشوراع الداخلية لمدينة امبدة...

الصحف:

1 - الرائد ، 2- الراى العام ، 3 - اخر لحظة ، 4- الانتباهة ، 5- اخبار اليوم ، 6- العاصمة ، 7 - الوفاق ، 8- الحرة ، 9- التيار ، 10 Sudan Vision

القنوات:

1- الشروق ، 2- قناة طيبة ، 3- ساهرون ، 4- الكوثر

امين حسن عمر

1- مراكز كامبريدج

2- جريدة العاصمة

شركات منظمة الدعوة الاسلامية

فروع شركة دانفوديو

1- شركة دانفوديو للمقاولات والطرق

2- شركة طيبة الهندسية

3- شركة سوريبا

4- شركة دانفوديو التجارية

5- شركة دانفوديو لخدمات البيترول

6- مركز الدراسات الهندسية والتقنية

7- شركة عابرة للنقل

8- شركة جمدا للسيارات والمعدات

9- سالكا للنقل

10- مصنع الغازات الصناعية

11- شركة الكنار للادوية

12- شريك بشركة الوصيد للالمونيوم

13- ورشة الاتولاند لصيانة العربات الصغيرة لتوكيل الايسوزو

14- ورشة المكلا

15- هير للمعدات الكهربائية والالكترونية شارع الحرية

مجموعة سريالAIRBA :

1- سريال للطرق و الجسور

2- سريال للتجارة

3- سريال ليموزين

مجمع ساريا الصناعى – جهاز الامن

الصندوق القومي لتطوير الخدمات الطبية (دمغة الجريح):

1- صيدليات علياء و عددها 23

2- مركز علياء الطبي التخصصي بالخرطوم (3)

3- شركة أفاميد للصناعات الطبية

4 - شركة وفرة للادوية

شركات جهاز المغتربين:

1- شركة المهاجر للخدمات المالية

2- المهاجر العالمية للاستثمار

3- المهاجر ليموزين

شركات عاديات:

1- شركة عاديات الوكيل الحصري لشركة يونيليفر بالسودان

2- شركة عاديات للتجارة وكيل زيوت بترومين

3- شركة عاديات للتسويق والتوزيع

سودانيز اون لاين ، (قلقو) 3 فبراير 2011
منحت ولاية الخرطوم امتياز توزيع سكر كنانة ذات عبوات 10 كجم و5 كجم لشركة تدعى (عاديات) والتى قامت بدورها بفتح 3 مراكز توزيع للجمهور فى كل من الخرطوم وبحرى وامدرمان بواقع مركز واحد بكل مدينة من مدن العاصمة المثلثة . وهكذا تكون الحكومة ممثلة فى جناب الوالى المطرود من ولاية القضارف قد اوفت بوعدها ورفعت الغلاء تماماعن كاهل المواطن المسحوق وحلت له كل ازماته ، ولاعذر بعد الآن لكائن من كان ان يخرج متظاهرا ضد الحكومة او حتى يحتج ، علما بأن الجوال زنة 10 كجم تبلغ 32 جنيه او 32000 جنيه بالقديم اى بواقع 1422جنيه بالقديم للرطل الواحد ، اما العبوة زنة 5 كجم فيبلغ سعرها 16.5 جنيه او 16500 جنيه بالقديم اى بواقع 1466 جنيه بالقديم للرطل الواحد.وهذا يعنى ان المواطن الأقل مقدرة ماليا يدفع اكثر.
لكن السؤآل بعد كل هذه المسألة هو : لمن تتبع شركة عاديات هذه ؟ او من هم ملاكها ومساهميها ؟ بكم تشترى هذه الشركة المبروكة رطل السكر من شركة كنانة لتقوم ببيع نفس الرطل للمواطن ب 1422 ج و 1466 ج ؟ لماذا تخصص شركة كنانة او الولاية هذه العبوات حصريا لشركة توزيع واحدة ولاتقوم ببيع كل كمياتها المنتجة ومعبأة فى عبوات صغيرة لمن شاء من التجار ؟
هل تقوم هذه الشركة بدفع مشترواتها نقدا ام (من دقنو وافتلو).

وداد يعقوب إبراهيم:

1- مجموعة شركات النحلة

2- شركة النحلة للبترول

3- مصنع النحلة للاسمنت

4- شركة النحلة للتشييد (شقق تمليك)

5- شركة النحلة لوقود الطائرات

6- شركة حديد التقنية

7- شركة حديد موتورز

8- الوكيل الحصري لشركة Great Wall الصينية

شركات بنك فيصل:

1- شركة التنمية العقارية

2- شركة الفيصل العقارية

3- مصنع بلسم للادوية

4- مصنع الوصيد للالمونيوم
5- شركة صناعة استايركس المحدودة (لصناعة المواد العازلة(
6- اعمال سواعد لخدمات المقاولين(فى المعدات والورش المتخصصة(

شركات بنك تنمية الصادرات:
1- شركة فوردان العالمية للتجارة والخدمات المحدودة
2- بنك الثروة الحيوانية
3- الشركة الوطنية للبترول
4- شركة التنمية الإسلامية
5- الشركة الإسلامية للتكافل واعاة التكافل
6- شركة بلسم للأدوية
7- الشركة العربية للاستثمار
8- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية
9- الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات
10- شركة السودان للتنمية

جلال يوسف الدقير:
1- حديد الاسعد
2- بليلة هاوس

متفرقات:
1- شركة مياه النيل المملوكة للسيد صلاح إدريس
2- سودان ماستر تكنولوجى
3- شركة الهدف للخدمات الامنية
4- شركة اواب للخدمات الامنية
5- شركة دار الجماهير للصحافة والنشر
6- شركة الرواسي الخيرية
7- شركة بلسم للادوية
8- الخدمات المصرفية الالكترونيةEBS
9- شركة تقانة الاتصالات
10- بيت البرمجيات

11- شركة الكمبيوتر والاتصالات

12- شركة إمام للتقنية

13- دواجن القارص

14- جكن كنج

15- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات

16- سوداكال محمد عبد الكريم ازرق وآدم عبدالله

17- الناهض للنقل العام

18- شركة سوداكال للمقاولات

19- شركة سوداكال ليموزين

20- المركز الاسلامى العالمى للترجمة

21- شركة بان الماليزية - شركة متخصصة فى اعمال الشبكات و التقنية الصيرفية سامى صابر محمد الحسن

22- شركة وثبة للطرق و الجسور عبد القادر الزين همت (واجهة لمتنفذ)

23- دايموند ابن ابراهيم احمد عمر وا لمنسق العام للخدمة الوطنية رئيس مجلس إدارة شركة دايموند عبدالقادر محمد زين

24- فندق سنديان شارع 15 العمارات على عثمان محمد طه

25- الاذاعة الاقتصادية عبدالرحيم حمدى

26- شركة فلاتكو

27- مجموعات نيوتك

28- مجموعة الصحابة

29- مجمع اليرموك الصناعي

30- مجمع سارية الصناعي

31- مدارس القبس

32- شركة غيداء للإستثمار المحدودة

33- شركة الراقي للطرق والجسور

34- مستوصف مهيرة

http://www.sudan-dj.com/vb/t21925.html

الفساد ينخر بيت الرئيس

شوقي حسين
صحيفة الراكوبة ، الأربعاء ، 2010/09/29 م

بعد انقلابه على استاذه الترابى فى العام 1999م قام الرئيس البشير بجمع مجموعة من الصحافيين من بينهم محمد طه محمد أحمد و أحمد البلال الطيب ليبرر ما قام به من غدر وخيانة تجاه ولى نعمته و من إتخذه مطية للإنقلاب على الديمقراطية... و قد أغلظ البشير الايمان يومها بأن كل ما يملكه هو مرتبه كضابط بالجيش و قدره 350 الفا فقط لا غير...

قبل فترة قليلة خرج علينا البشير فى لقاء صحفى و قد صرح بأن بنت أخيه تسكن معه فى منزله و لاتجد عملاً و هو لا يستطيع أن يتوسط لها كى تلتحق بأى وظيفة...صورة الشخص الزاهد المتواضع المحب للشعب كانت هى ما يروج له البشير كذبا و زوراً ، و نفاقاً كلما ما أتيحت له فرصة...و لم تنطلى كل أكاذيبه على أحد اللهم إلا إذا كان يصدقها هو نفسه كيف لا و هو عسكرى...لكن لأجدادنا حكمة كبيرة عندما قالوا " حبل الكضب قصير "...فها هى الأيام تكشف عن مدى كذب و تضليل البشير وكم أنه يكذب ويتحرى الكذب حتى أصبح منافقاً هو حتى النخاع...

فلنبدأ بكشف القناع عن نفاق البشير و نتابع ثروات أهل بيته واحداً واحداً و لنبدأ بالاخ الأكبر محمد حسن أحمد البشير أستاذ اللغة العربية بالمدارس الابتدائية...قام محمد بتصديق قطعة أرض بكافورى ليبنى عليها مجمعاً للمدارس و تحور الحلم فجأة بقدرة قادر و تحول من مجمع مدارس لمجمع سكنى فخم ..!! تم نقل كل أقرباء الرئيس من قرية حوش بانقا للإقامة فيه و هو معروف الآن باسم حوش بانقا وسط سكان كافورى القدامى...محمد هو مؤسس و صاحب مؤسسة معارج الخيرية و التى يتخذها ستاراً ليمارس نشاطاته و التى كان أخرها الإنجاز الإعجوبة وهو مركز سناء للتسوق بما يعرف سابقاً بإسم مجمع العارف بالله احمد حسن البشير (والد الرئيس) وتم تغييره لاحقاً لإسم مجمع النور...حيث ان أول ما تلاحظه بذلك المجمع إنه بنى لآل الحظوة حيث أن مواقف السيارات تفوق مساحتها مساحة المسجد أى أن المسجد صمم لاشخاص يقدمون إليه على صهوة فارهات و ليس على الأقدام كغالب أهل البلاد...

المسجد فخم بصورة مبالغ فيها..مسجد مترف لايشبه فقراء بلادى و لا أحسبه يقبل عند الله فى بلاد جاعت كلابها..!! عند دخولك أسوار المسجد تلاحظ لافتة موضوعة على إستحياء على الطابق الأرضى منه مكتوب عليها مركز سناء للتسوق و المركز أحدث من مركز عفراء مول بشارع المطار...من أين لمحمد استاذ اللغة العربية بالمدارس الابتدائية كل هذا..؟!! هلا جلس فى بيت أمه و أبيه و نظر أيهدى له أم لا...

بعد تكدس الثروات لدى محمد طفق يجرب حظه بالكتابة و التأليف فطبع كتاب " يوميات تلميذ بالمدرسة" يحكى فيه عن طفولتهم الفقيرة و يعتز بما كنزه من ثروات من عرق جباه فقراء بلادى و بالنجاح الذى أصابه لانه أخ الرئيس.....

أطرف ما يحكى عن العباس أخ البشير هى قصة الضباط المعتقلين بسجن كوبر و المعروفين باسم "الدرجو العباس"... حيث أرادت شركة عربية شراء أراضى مملوكة للجيش جنوب المستشفى العسكرى بأم درمان و لكن هؤلاء الضباط مسئولون عما يعرف حينها بصندوق دعم القوات المسلحة...طلب البشير من هؤلاء الضباط إكمال صفقة البيع و أن "يدرجو أخيه العباس معهم"...إلتفتت

المجموعة للأمر الأول و نست الثانى فقاموا ببيع الاراضى و تحصلوا على مليارات ادخلوها لجيوبهم الخاصة و فى خضم الإنشغال نسوا وصية البشير و لم يدرجوا العباس...وعندما علم الرئيس بذلك تم القبض عليهم وتمت محاكمتهم وإسترداد جزء من المال العام منهم و القوا بسجن كوبر...و هم موجودين هناك لمن أراد الزيادة...

العباس أول أخوان البشر سعياً وراء الثراء الحرام فهو عضو مجالس إدارة العديد من الشركات التى تنقده الملايين كل شهر لتوفير الحماية لها و لأعمالها...العباس أثرى ثراءً فاحشاً حين أصبح المزود الوحيد لأسمنت سد مروى وفرض بعدها سيطرته على كل أسواق الأسمنت ليرفع أسعاره متى شاء ويخفضها متى إقتضت مصالحه ذلك... ومنذ دخول الرجل سوق الأسمنت لم تشهد أسعاره إنخفاضاً قط...فمن زيادة لأخرى حتى وصل سعر الطن اسعاراً فلكية مقارنة بدول المنطقة...(الآن السوق تحت سيطرة علي كرتى)...العباس سافر على رأس كل الوفود التجارية الحكومية...العباس ترأس كل وفود المشتريات المسافرة للخارج لشراء مستلزمات تقنية و فنية...العباس ترأس حتى وفود الجيش التى سافرت لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية..كل المؤسسات الحكومية أدرجت العباس بلا كلل و لا ملل.. حتى أصبح أخصائيا لا يشق له غبار في مجال المشتروات الحكومية الخارجية ووسيطا شهيراً بمنطقة الخليج...

الدكتور عبدالله حسن أحمد البشير و أخوه علي سارا على نفس خطى العباس و اثرياء ثراء سريعاً...فهم أيضا يوفران الحماية للعديد من الشركات بالبقاء بعضوية مجالس إداراتها..

القائمة التالية تحتوى على بعض تلك الشركات...و يقوم الرجلان بفرض أتاوات على الشركات الأجنبية بل وفى بعض الأحيان يشترطان أن يصبحا شركاء فى رأس المال وإلا فلن تحصل الشركة على وساطتهما أو حمايتهما...و هو ما تم مع العديد منها..

عبدالعزيز عثمان وعبدالباسط حمزة وغادة ساتى ومندور المهدى وعبدالله وعلي حسن احمد البشير اخوي عمر البشير و آخرين:

1- مجموعة زوايا
2- عفراء مول
3- روتانا السلام
4- مصنع زوايا للطوب
5- مصنع الراوابى للالبان و العصائر
6 - مجمع رهف السكنى
7 - زوايا للمعولمات و تقنية الاتصالات
8 - زوايا الهندسية
9 - زوايا للخدمات
11 - زوايا للصناعات الغذائية
12 - زوايا للخدمات الطبية و البيطرية
13 - نهر شاري
14 - شركة لاري كوم السودانية
15 - سودابل

على حسن احمد البشير و عبد الله حسن أحمد البشير شقيقا الرئيس:
شركات هاى تك ، تتبع لها شركات كبيرة مثل:
1- هاى تك للبترول
2- هاى تك كيميكال
3- هاى تك للخدمات الهندسية المتقدم
4- مجموعة التقنية المتطورة (هاي تك قروب).العمارات شارع 31
5- هاي كوم
6- هاى كونسولت
7- شركة السودان للسكك الحديدية الحديثة
8- هاى كوم (شركة اتصالات)
9- بشاير فيما بعد اريبا ثم MTN
10- شركة الفاركيم للصناعات الدوائية
11- شركة التعدين المتقدم
12- شركة التجارة و الكيماويات المتقدمة
13- مدينة جياد الصناعية .ولاية الجزيرة
14- شركة جياد لانتاج السيارات والمركبات الثقيلة
15- شركة جياد الصناعية .الخرطوم عمارة بشير محمد سعيد
16- شركة بتروهلب للنفط الرياض
17- شركة رام للطاقة المحدودة الرياض شارع المشتل
18- شركة الأعمال التجارية والكيميائية المتقدمة المحدودة
19- شركة اتكوكو لصناعة الجوالات البلاستيكية
20- مصنع ابن حيان للصودا الكاوية
21- أتكوكو لصناعة الأسمنت
22- شركة أتكوكو لأعمال السكة حديد
21- اسهم بكنار تل

يقوم على الصديق حسن احمد البشير المزارع البسيط بقرية صراصر و قريب البشير بإستلام مبلغ مئتى مليون جنيه شهريا من القصر الجمهورى لا لشئ إلا لينفقها على بعض المقربين و أهل الحظوة بمسقط رأس البشير...قرية صراصر...و هى قرية صغيرة جداً تقع على الطريق بين مدينتى طابت و الحصاحيصا...و لكن لأنها مسقط رأس الرئيس فقد تمت سفلتة شوارعها الداخلية فى بادرة تنم على محسوبية بالغة حيث أن كل القرى حولها لم تنل شرف سفلتة و لابوصة بما فى ذلك المدينتين اللتين حولها..
المسافر على طريق الاسفلت الى طابت غرب الحصاحيصا يمر على القرية و يجد عند مدخلها لافتة خضراء مكتوب عليها كلية البشير التقنية و لا يجد شئيا بعدها إلا الأرض الخلاء...يقول البعض ان محمد البشير و بعد ان ينتهى من مجمع العارف بإلله احمد حسن البشير بكافورى سيوجه موارد الدولة لبناء تلك الكلية ويقول آخرون أن الكلية ما هى الا لافتة نصبها أخ الرئيس محمد أحمد البشير و ذلك لخداع أهل المنطقة فى إنتخابات ابريل 2010 و ذلك لأن خصمه عن المؤتمر الوطنى وقتها هو الشيخ رجب الذى جلب دعماً إماراتيا لسفلتة شارع طابت و كان محمد محتاجاً لإنجاز يرفع من قدره ليتأهل لمنافسة الشيخ رجب...ولما فشل فى إقناع أى أحد آثر

الانسحاب من المعركة الانتخابية...و تركت اللافتة معلقة على الطريق...

زوجة البشير الأولى فاطمة خالد ركبت الموجة و عملت منظمة أم المؤمنين و هى على حسب ما هو معروف عنها هى منظمة خيرية.. و ما لا يعرفه أحد أن تمويلها يتم من حسابات حكومية و يكفى ان زوجها على قمة مجلس إدارة بنك أم درمان الوطنى لذا فكل أموال البنك تحت تصرفها...

الزوجة الثانية وداد بابكر ركبت الموجة وعملت منظمة إسمها منظمة سند الخيرية و التى تضخ لها الأموال من بنك أم درمان الوطنى بلا حساب...المعروف أن البنك الدولى كان قد طلب من السودان توفيق أوضاع البنوك و ذكر بنك امدرمان تحديداً و ذلك للفوضى الضاربة باطنابها فى أضابيره و إجراءاته التى تتم فيها صرف مليارات بمذكرة صغيرة...السيدة وداد معروفة فى مجال الكومشينات و البيزنس و يكفى إنها اول إمراة سودانية تتلقى عمولة و قدرها مليار جنيه سودانى و هى صاحبة فيلا اولاد المرحوم الشيخ مصطفى الامين حاليا...

المجرم البشير قال : نريد من المواطنين أن يدعوا لنا في الدنيا ويشهدوا لنا في الآخرة...كيف يدعو لك المواطنيين و أنت و اهلك تأكلون لحمهم و تشربون عرقهم نهاراً جهاراً دون حسيب أو رقيب. وهل تحسب أنك بحاجة لشهادة أكثر من السجل الإجرامى لأهلك و أقربائك!!..

ونقول له .. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها."...لقد سرق آل بيتك وولغوا فى الحرام حتى تكوّرت أجسادهم من شحم السحت...

قضايا اختلاسات المال العام في حكم الإنقاذ

محاكمة موظف بوزارة الشؤون الهندسية بتهمة اختلاس (332) مليون جنيه

الخرطوم: نهى عمر الشيخ

شرعت محكمة الجمارك أمس برئاسة القاضى عمر أمين ، فى اجراءات محاكمة احد موظفى وزارة الشؤون الهندسية بعد أن وجهت له تهما من قبل نيابة اختلاسات المال العام ، تتعلق بالخيانة والسرقة والتزوير إثر تحويله مبالغ مالية فاقت (332) مليون جنيه لمنفعته الشخصية.
وطبقا لافادات المتحري امام المحكمة ، فإن المتهم عمل على تحصيل المبالغ بواسطة دفاتر مالية غير رسمية ، مستغلا وظيفته كمتحصل بإدارة السكن العشوائى بمحلية شرق النيل وفق ما اثبته تقرير المراجع العام.
وقدمت النيابة (9) مستندات اتهام اثبت تورط المتهم فيما نسب اليه من تهم تمثلت فى تقارير من مصلحة المخازن والمهمات ، تفيد بأن الدفاتر المالية المعنية تتبع لجهات غير وزارة الشؤون الهندسية ، من بينها وزارات المالية بولايات بحر الجبل وبحر الغزال والجزيرة وكسلا ، وادارة المستودعات بالقيادة العامة ، اضافة لتقارير المراجعة الداخلة لولاية الخرطوم فرع وزارة الشؤون الهندسية ، و (153) عقد ايجار لاراضٍ بشرق النيل بلغت قيمتها (50) مليون جنيه ، وايصالات مالية بقيمة (279) مليونا.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147489016

اتهام موظف ببنك أم درمان الوطني باختلاس (6) مليارات جنيه

الخرطوم: نهى عمر الشيخ

تقدمت نيابة الثراء الحرام ، ببلاغ لمحكمة الجمارك فى مواجهة أحد موظفى بنك أم درمان الوطنى بتهمة اختلاس مبالغ قدرت بقرابة (6) مليارات جنيه ، ووجهت تهما ضده تحت مواد تتعلق بالثراء الحرام والمشبوه والتزوير والاحتيال.
وبدأت المحكمة خلال أولى جلساتها أمس ، اجراءات محاكمة المتهم باستماعها للمتحري ، واتضح من مضمون إفاداته أن المتهم قام بفتح حساب باسمه لدى عدة بنوك ، وبحكم وظيفته بقسم المقاصة ، كان يعمل على تحويل مبالغ بواسطة صكوك مصرفية من بنك أم درمان الوطني إلى البنوك المعنية ، مع اخفاء الصك عن إدارة البنك ، إلا أن المراجعة كشفت عن وجود الاختلاسات المذكورة.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147488967&bk=1

أتهام موظفة بشركة الجزيرة باختلاس220 مليون جنيه

الخرطوم /نهي الشيخ

تواجه موظفة بشركة الجزيرة للخدمات فرع بورتسودان ، تهمة الخيانة لاتهامها باختلاس مبلغ 220 مليون جنيه عبر اذونات سحب من الشركة ، واثبت تقرير للمراجع القانونى صحة ما آل اليه الاتهام ، حيث تبين عدم توريدها مبالغ اذونات تخليص البضائع بالشركة ، والتى تقع عليها مسؤوليتها المباشرة.
واستمعت محكمة اختلاسات المال العام امس برئاسة القاضى عمر امين ، الى افادات المراجع القانونى والشاكى والمتحري الذي اشار فى اقواله الى توجيه النيابة المختصة لها تهمة الخيانة المتصلة بالمادة 177 من القانون الجنائى ، الى جانب موظف اخر بالشركة بعد ان تبين تحويلها المبالغ لمنفعتها الخاصة. وقال ان الشركة تنبهت لوجود العجز عقب طلب من شركة جياد لارسالية جديدة بتكلفة تقارب الاثنين مليون دينار.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147496824&bk=1

محاكمة موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الابيض اختلس «4» مليارات جنيه

الخرطوم .نهى الشيخ

يواجه موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الابيض ، امام محكمة المال العام ، تهمة الخيانة عقب اختلاسه مبالغ فاقت الاربعة مليارات جنيه عبر تسريبه كميات من الجازولين من داخل المؤسسة
واستفسرت المحكمة خلال جلستها امس برئاسة القاضى عمر امين ، المتحري فى القضية حول ملابسات العملية حيث اوضح ان المتهم الاول كان يقوم بتسريب الجازولين من داخل المؤسسة وتسليمه للمتهم الثانى الذى كان يعمل بدوره على توزيعه ، الى ان وصلت قيمة الكمية الى اكثر من اربعة مليارات جنيه ، وتحويل كل تلك المبالغ الى منفعته الشخصية. وقدمت النيابة المختصة المتهم الاول بتهمة خيانة الامانة ، فيما قدمت الثاني بتهمة استلام المال المسروق.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147500830&bk=1

اختلاسات بولاية النيل الأبيض بلغت «53597065» ديناراً

الوطن- ربك : عبد القادر مكي عبد الحليم

حالات الاختلاس للمال العام بولاية النيل الأبيض للعام 2004م بلغت «53597065» ديناراً بزيادة 400% عن الاختلاسات للعام 2003م ، والتى كان مبلغها «13292432» ديناراً حيث انخفضت عن العام 2004م بنسبة 56% وتكشّفت حالات اختلاسات فى الفترة من أول أكتوبر 2006م حتى نهاية سبتمبر 2007م ، وبلغت «20951605» دنانير حيث سجلت الاختلاسات الأخيرة انخفاضاً بنسبة 11% وذلك وفقاً للمعلومات التى أوردها خطاب المراجعة ، وخطاب جهاز المراجعة القومى اللذان قُدما للمجلس التشريعي بولاية النيل الأبيض مؤخراً ، وكان التقرير للعام المالى 2004م قد أودع للمجلس التشريعى من قبل ديوان المراجع العام بالنيل الأبيض فى 2006/6/29م إلا أنّه ظلّ حبيساً داخل المجلس التشريعي ما يقارب العامين ، ومن ثمّ نفض عنه غبار تلك السنين ، وقدّم للمجلس بعد إلحاح من أعضائه خلال الأيام القليلة الماضية.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10706

اختلاس مناديب لقوات الدفاع الشعبي الاول بمبلغ (488.575) جنيه والثاني (456.974) جنيه

ارجأت محكمة جنايات الخرطوم شمال سماع قضية الاتهام فى البلاغ المدون فى مواجهة اثنين من مناديب الدفاع الشعبى بخيانة الامانة لتحويلهم لمبالغ مالية من مؤسسة حكومية (الدفاع الشعبى) المتهم الاول بمبلغ (488.575) جنيه والثانى (456.974) جنيه بالتزوير في توكيلات باسم الشهداء وتحويل الاموال وارجئت المواصلة في السماع للتاسع والعشرين من الشهر لغياب احد المتهمين.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147512057

بدء التحريات فى اختلاس 750 مليون جنيه ببنك المزارع

الخرطوم: نهى الشيخ

حركت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة ، اجراءات بلاغ بشأن قضية اختلاسات مالية تمت ببنك المزارع بعد مرور اكثر من عام عليها ، على اثر القاء القبض على المتهم الأساسى فيها أمس الأول بعد أن لاذ بالفرار إلى خارج البلاد.
وبدأت النيابة تحقيقاتها مع المتهم حول التهم المنسوبة اليه بجانب ثلاثة آخرين ، والتى تتعلق باختلاس مبالغ مالية من بنك المزارع عبر خطاب مزور من هيئة الطرق و الجسور ، طالبوا فيه بتسليمهم مبلغ 750 مليون جنيه باسم الهيئة ، غير أن البنك سلمهم مبلغ 295 مليون اختفوا بعدها.
وتمكنت السلطات من ضبط اثنين فيما فر اثنان آخران. وفتحت النيابة أمس ملف القضية تحت مواد تتعلق بالاشتراك والتزوير والاحتيال تمهيداً لإجراء محاكمة ضدهم.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498633

مدير برنامج الإيدز السابق حوكم غيابياً بعد إتهامه باختلاس أكثر من 200 مليون جنيه

مدير برنامج الإيدز السابق ينضم للعدل والمساواة

الخرطوم: مزدلفة محمد عثمان

ظهرمدير برنامج مكافحة الإيدز السابق الواثق بالله على ، فى منطقة «مزبد» الخاضعة لسيطرة حركة العدل والمساواة فى شمال دارفور ، داحضا ما أشيع عن مغادرته السودان فى أعقاب محاكمته «غيابيا» بالسجن لـ(14) عاماً ، وتغريمه مبلغ مليونى دينار ، على أن يمضى (7) سنوات أخرى فى حال عدم الدفع ، بعد اتهامه باختلاس (20) مليونا و(500) ألف دينار من أموال البرنامج القومي لمكافحة الإيدز ، التابع لوزارة الصحة .

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147506462&bk=1

محكمة المال العام تنظر فى محاكمة أمين خزنة محلية ام درمان ، قام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية

الخرطوم .ابتسام عبدالرحمن

بدأت بمحكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضى عمر امين اولى جلسات محاكمة امين الخزنة بمحلية ام درمان حيث استمعت المحكمة امس لاقوال المتحري فى البلاغ الرقيب شرطة سيف الدين البلولة الذي اوضح انه تم فتح دعوى جنائية بموجب تقرير المراجع ضد المتهم تحت المادة 2/177 من القانون الجنائى المتعلق بخيانة الامانة وافاد فى اقواله بان المتهم مسؤول عن الخزنة الفرعية للمحلية وقام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية. واضاف ان المتهم سجل اعترافاً قضائياً بالواقعة. كما استمعت المحكمة لاقوال الشاكى المدير التنفيذي للمحلية والذي افاد انه وبموجب تقرير المراجع اكتشف ان هناك عجزاً بخزنة المتهم ومن ثم تم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة. هذا وقد حددت المحكمة جلسة اخرى لمواصلة الاستماع لاقوال بقية شهود الاتهام. مثل الاتهام في هذه القضية المستشار سلوى خليل وكيل نيابة المال العام.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=1717&bk=1

6,6 مليون جنيه اعتداءات على المال بنهر النيل

عطبرة (أس.أم.سي)

كشف جهاز المراجع العام بولاية نهر النيل عن جملة من الاعتداءات على المال والمخالفات المالية تجاوزت (6,6) مليون جنيه.وأشار تقرير المراجع العام للعام 2007م والذى تم إيداعه اليوم منضدة المجلس التشريعى لولاية نهر النيل تحصلت عليه «أس.أم.سى»ان (4,7) مليون جنيه من الاعتداءات والمخالفات قد تم استردادها وتصفيتها فعلياً.وأكد مصطفى يس قدور رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس التشريعي لولاية نهر النيل لـ«أس.أم.سي»ان (3) وحدات حكومية قد طالتها عمليات الاعتداء

على المال العام مشيراً إلى أنه وباسترداد الأجهزة المختصة للأموال المختلسة تكون بذلك قد انتفت الصفة الجنائية عن (3) متورطين في عمليات الاعتداءات على المال العام بالولاية وإخضاعهم لمحاسبات إدارية من قبل وحداتهم .

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=14413&bk=1

اختلاس (78) مليار جنيه بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم

أحالت نيابة المصارف بمحكمة الخرطوم شمال البلاغ المدون فى مواجهة مدير بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم وموظفة بالبنك المتهمين بخيانة الامانة واختلاس مبالغ مالية بلغت (78) مليار جنيه ويذكر انه تم اكتشاف العجز بالمراجعة الداخلية وبموجب ذلك تم القبض عليهما وبعد اكتمال التحريات وجهت النيابة لهما تهماً تحت المواد 177 من القانون الجنائى المتعلقة بخيانة الامانة والمادة 89 من القانون الجنائى المتعلقة بالموظف العام الذي يخالف القانون بقصد الاضرار او الحماية واحيل البلاغ للمحكمة التي حددت جلسة الخامس والعشرين لسماع المتحري في البلاغ.

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147510995

اختلاس (7) ملايين باحدى المستشفيات بالخرطوم

واصلت محكمة اختلاسات المال العام امس محاكمة متحصلة باحدى المستشفيات بالخرطوم متهمة باختلاس (7) ملايين جنيه بتحويلها لمنفعتها الشخصية واستمعت المحكمة امس برئاسة القاضى محجوب عمر زروق لاقوال المراجع العام الذي اكد أنه خلال المراجعة ثبت العجز الذي بعهدة المتهمة وبموجبه تم تحريك اجراءات فى مواجهتها واحيل للمحكمة ، واكد وجود عملية سرقة للخزنة من مجهولين لم يتم القبض عليهم بقيامهم بكسرها وحددت المحكمة جلسة اخرى لمواصلة سماع شهود الاتهام .

اختلاس موظف بالقمسيون الطبى لمبلغ 44 مليون جنيه

أصدرت محكمة اختلاسات المال العام امس برئاسة القاضى محجوب زروق حكماً بالسجن عاماً فى مواجهة موظف مستودع باحدى المؤسسات الطبية (القمسيون) بوصفه امينا للمخزن ادانته باختلاس مبلغ 44 مليون جنيه من قيمة كروت صحية مخصصة للحج والعمرة تم اكتشافه بعد فقدان الكروت وبالمراجعة اتضح اختلاسه للكروت وتحويلها لمنفعته الشخصية ودون بلاغ فى مواجهته تحت المادة 177 من القانون الجنائى لسنة 1991م واحيل للمحكمة التي امرت في قرارها بالغرامة الف جنيه وفي حالة عدم الدفع السجن شهرين .

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508940&bk=1

اختلاس مدير مالي في صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية لمبلغ (88) مليون جنيه

أصدرت محكمة الضرائب امس برئاسة القاضي محجوب عمر زروق حكماً بالسجن عاماً في مواجهة مدير مالي باحدى المؤسسات

الحكومية العاملة فى مجال صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية ادانته باختلاس مبلغ 88 مليون جنيه من المؤسسة كان مخصصاً كنثريات ومرتبات الموظفين فى أكثر من 18 ولاية وكان المتهم يحول المبلغ لمنفعته الشخصية وتم اكتشافه بالمراجعة ودون بلاغ فى مواجهته تحت المادة 2/177 من القانون الجنائى لسنة 1991م واحيل للمحكمة التي امرت في قرارها برد المبلغ 180.748 جنيه للجهة الشاكية وفي حالة عدم الدفع السجن شهرين .

http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508941&bk=1

اختلاس موظف بالصندوق القومي للخدمات الطبية بالقوات المسلحة لمبلغ «367»ألف جنيه

الخرطوم:إبتسام عبدالرحمن

استمعت محكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضى ابوبكر سليمان الى أقوال المراجع العام فى قضية الصندوق القومى للخدمات الطبية بالقوات المسلحة مصنع شواهق للخرسانة. يذكر أن المتهم وهو يعمل مديراً مالياً للصندوق القومى للخدمات الطبية بالقوات المسلحة ، كان قد قام بتحويل مبلغ«367»ألف جنيه عبارة عن مبالغ العملاء لمنفعته الشخصية ، حيث قام باختلاسها عن طريق التزوير. وتم اكتشافه بواسطة المراجعة الدورية. هذا وقد حددت المحكمة جلسة أخرى لمواصلة سماع المراجع العام. مثّل الاتهام في هذه القضية المستشار نصر الدين نعمان وكيل نيابة المال العام.

http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=19757&bk=1

اختلس مبالغ وادوات ، إحالة موظف بمستشفى كبير ببحري لنيابة المال العام

الخرطوم – الوطن

أحالت إحدى المستشفيات الكبيرة ببحري ملف موظف اختلس مبالغ كبيرة إلى نيابة المال العام توطئة لاتخاذ الاجراءات القانونية ضده. وعلمت «الوطن» أن الموظف (خ ، م) وطبقاً للجان المراجعة الداخلية والتفتيش والتحري وجرد المخازن ثبت استيلاؤه على مبالغ وأدوات مكتبية من مخازن المستشفى ، وتم ايقافه على ذمة التحقيق ، كما صدر أمر بالقبض عليه لتقديمه لنيابة المال العام في غضون الأيام القادمة.

http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=16382&bk=1

السجن والغرامة لموظف بسودانير لاختلاسه مبلغ«75» ألف جنيه

الخرطوم: ابتسام

أصدرت محكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضى ابوبكر سليمان حكماً بالسجن لمدة عامين لموظف بالخطوط الجوية السودانية ، وذلك بعد إدانته تحت المواد 2/177 من القانون الجنائى المتعلّق بخيانة الأمانة والمادة «29» من قانون الإجراءات المالية والمحاسبية ، وأمرت المحكمة بأن يرد المتهم المبلغ المختلس. وتعود تفاصيل البلاغ إلى أنّ المتهم وهو موظف بالخطوط اختلس مبلغ«75» ألف جنيه كانت فى عهدته ، وقام بفتح بلاغ أدّعى فيه بأن أشخاصاً اعتدوا عليه وقاموا بطعنه واستولوا على المبلغ المذكور ، وبالتحري وجمع المعلومات اتضح أن المتهم حوّل المبالغ لمنفعته الشخصية فتم فتح بلاغ في مواجهته بنيابة

اختلاسات المال العام ، وبعد اكتمال التحريات رفعت أوراق البلاغ للمحكمة وبعد الاستماع للشاكي والمتحري والشهود اصدرت الحكم أعلاه .
http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10847&bk=1

التحقيق مع موظف بنك عريق اختلس 2 مليار جنيه

الخرطوم - «الوطن»
يخضع موظف ببنك عريق ومعروف لتحقيق من قبل السلطات بتهمة اختلاس مبلغ يقارب 2 مليار جنيه من أموال تتبع للبنك الذي يعمل به كموظف ، لتغذية الصرافات الآلية حيث كشفت الادارة التي يعمل بها داخل البنك الخلل وابلغت السلطات.ويعتبر هذا الحادث هو الأول من نوعه ، فى ظل حداثة الصرافات
http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=7720&bk=1

محكمة الأبيض توجه الإتهام لموظف وتاجر باختلاس 4 مليارات جنيه

وجهت محكمة جنايات الأبيض برئاسة القاضى مهدى الدسوقى الإتهام فى البلاغ المفتوح من المؤسسة السودانية للنفط فى مواجهة متهمين اثنين فى قضية اختلاسات تصل قيمتها إلى 4 مليارات جنيه بناء على تقرير المراجع العام وقد وجهت المحكمة الإتهام لموظف بالمؤسسة تحت المواد 177 / 2 من القانون الجنائى المتعلقة بخيانة الأمانة ، والمادة 26 مقروءة مع المادة السابعة «المعاونة على ارتكاب جريمة الأموال العامة» فى مواجهة المتهم الثانى ويعمل تاجراً- بعد قيامه بتسويق كميات من الجازولين والكيروسين التى قام المتهم الأول بالإستيلاء عليها. وحددت محكمة جنايات الأبيض الثانى من سبتمبر المقبل موعداً لاستئناف المحاكمة للإستماع إلى قضية الدفاع فى القضية ، التي يمثل هيئة الإتهام فيها مستشار المؤسسة السودانية للنفط عبدالله أبو سن إلى جانب وكيل نيابة الأموال العامة سلوى خليل .
http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=2925&bk=1

فساد بين قيادات المؤتمر الوطنى

النيابة فتحت ضدهم بلاغاً ، 9 مليارات مقابل إطلاق المعتقلين الثلاثة

الخرطوم — الوطن 16-11-2009

علمت «الوطن» أن نيابة أمن الدولة قد قررت عدم إخلاء سبيل المتهمين الثلاثة ، وهم كل من دكتور محمد الشيخ زمراوي ، والمهندس عبد الباقى عطا الفضيل الخليفة ، وعبد الله الحسن الحاج. إلا بعد إيداع مبلغ «9» مليارات جنيه مقابل الأموال المختلسة بواسطة المذكورين. وقد فتحت النيابة بلاغاً يحوي سبع تهم مختلفة فى مواجهة المذكورين ، والذين كانوا يعملون فى السابق فى إحدى هيئات الدعم التابعة لجهة نظامية. وقال مصدر مأذون إن سبيل المذكورين لن يُخلى إلا بعد إيداع المليارات التسعة. يذكر أن أسر المعتقلين كانت قد وجهت نداءً لرئيس الجمهورية ، وطالبته بالتدخل لإطلاق سراح المعتقلين ، باعتبار أن العملية ذات بُعد سياسي وهو ما نفته النيابة المختصة .

فساد بين قيادات المؤتمر الوطنى

تفاصيل عن قضية توقيف ثلاثة من قيادات (الوطني)

الصحافة ، 19/11/2009

كشفت أسر ثلاثة معتقلين من قيادات المؤتمر الوطنى فى ولاية الخرطوم أمس ، تفاصيل جديدة حول القضية الموقوفين بسببها للمرة الثانية ،وذكرت ان المسألة متعلقة بأراض على النيل « أرض الجسرين» ما بين جسري النيل الابيض والانقاذ ،التي تضم 195 فدانا لصالح هيئة خيرية تتبع الى جهة نظامية ، والنزاع مع مستثمر سعودي.
وقالت اسر محمد الشيخ زمراوي - وعبد الله الحسن الحاج والمهندس عبد الباقى عطا الفضيل الخليفة ، فى بيان جديد أمس ، ان ما ورد عن طلب نيابة امن الدولة «9» مليارات جنيه مقابل الافراج عنهم غير صحيح ، وذكرت ان المبلغ اكبر من ذلك بكثير ،مؤكدة ان ابناءهم لم يكونوا موظفين فى الهيئة الخيرية ، ولم يستلموا منها أي مبلغ حتى يكونوا مختلسين ،وان النيابة اذا كانت حريصة على رد الحقوق لاصحابها فلتذهب للقضاء ولا تلجأ الى التسوية.
واضافت ان كانت النيابة عاجزة عن الوصول الى المجرم فسنكشف لها فى بيان لاحق عن كل التفاصيل - وفى أية مدينة يسكن ، كما انهم يمتلكون وثيقة قانونية موثقة وموقعة من قبل وكيل الهيئة الخيرية تثبت استلامه لمخرجات الأراضي الزراعية ما بين الجسرين.وأعربت عن دهشتها فى ان المتهمين يريدون ان يذهبوا الى القضاء ويأبى الشاكى.
وافادت ان مشروع أرض الجسرين ليس ملكا للمستثمر السعودي لوحده بل هنالك مستثمرون سودانيون لهم ضلع كبير فى هذا المشروع ،مؤكدة ان ابناءهم لديهم حقوق مسلوبة فى مشروعات أخرى مثل مشروع سوبا ، كما أنهم أصحاب الفكرة فى مشروع أرض الجسرين ومشروع السهل الذهبى وغيرهما ،وطالبت باسترداد حقوقهم ، مشيرة الى انهم فوضوا مندوبا موجودا في السعودية لمقابلة المستثمر السعودي وشرح كل التفاصيل الخاصة بالمشروع.
وناشدت الأسر ، رئيس القضاء بالتدخل لتحريك ملف هذه القضية ؛ لان الشاكى يريد الضغط على المتهمين لاجبارهم على التنازل عن حقوقهم ، وقالت إن أبناء وأسر المعتقلين يشعرون بالمرارة من الظلم الذي لحق بهم ، واخوانهم في المؤتمر الوطني لم يحركوا ساكنا حتى الآن وكأنهم لا يعرفونهم.

الفساد في وزارة الشئون الأنسانية

معلومات عن اختفاء «10» مليارات من الشؤون الإنسانية

الخرطوم : آخر لحظة ، الثلاثاء ، 16 مارس 2010

أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتحقيق فى أداء وزارة الشؤون الإنسانية ، والعلاقة بين الوزير ووزير الدولة.
وذلك عقب إعفاء المفوض العام للشؤون الإنسانية ، حسبو محمد عبدالرحمن ، وكشفت مصادر موثوقة لـ(آخرلحظة) أن القرار نتاج لما أسمته بـ الفوضى فى اتخاذ القرار داخل الوزارة ، وأشارت المصادر إلى اختفاء ثمانية مليار جنيه ، مخصصة لبرنامج الطوارئ ، بجانب اختفاء «2» مليار جنيه مخصصة للعمل الإنساني.

الفساد فى وزارة العدل ، قضية الكاردينال

المدعي العام يوقف أمراً بالقبض علي الكاردينال

الوطن ، 15 — 9 - 2009

علمت (الوطن) أن المدعي العام بوزارة العدل أمر بإيقاف تنفيذ قرار القبض علي اشرف سيد أحمد الحسين صاحب شركة الكاردينال ، وفقاً لبلاغ ضده تقدم به الأستاذ صلاح عبد الله المالك السابق لمعامل التصوير الملون متهماً المذكور باستحقاقات مالية وشيكات بنحو مليار و800 مليون جنيه (بالقديم) ، وقال الأستاذ صلاح عبد الله الذي يحمل بيده صورة من أمر القبض وخطاب حظر سفر السيد أشرف سيد احمد الحسين ، ان تنفيذ قرار النيابة بالقبض علي المذكور قد أوقف بتوجيه من وزير العدل للمدعي العام ، وأوضح الأستاذ صلاح عبد الله الذي أمضي هو الآخر نحو (12) شهراً بسجن ام درمان وفقاً لقانون يبقي لحين السداد أن عدم تنفيذ أ ، تعطيل أمر القبض المذكور لم يجد له تفسيراً ، كما ان الجهات التي أصدرته لم تشرح له الأسباب الأمر الذي يجعله يتجه نحو تصعيد الأمر باتجاهين الرأي العام عن طريق الصحف والجهات العليا بالدولة وهي الرعية لحقوق سائر المواطنين دون لبس أ ، مواراة أو تمييز .

الفساد فى وزارة العدل ، قضية الكاردينال

قال إنه سيستأنف قرار المدعى العام
محامي الشركة: إطلاق سراح الكاردينال (سابقة خطيرة)

الخرطوم: الرأي العام ، الجمعة 25 سبتمبر 2009م

نفى الفاضل هاشم حسن محامى صلاح الدين عبد اللّه مفوض شركة (صقر قريش)، أن يكون عبد اللطيف حسن مهدي (السامراي) الشهير بـ(صقر قريش) صاحب الشركة التى تحمل ذات الاسم قد هَرَبَ من السودان. وقال المحامى فى خطاب وجّهه لـ «الرأى العام» أمس ، إنّ (صقر قريش) خرج من سجن كوبر إثر تسوية مع وزير العدل سَلّم بموجبها بضائع تفوق المبلغ المطلوب منه ، وانه أسند بتفويض قانونى إلى مفوضه صلاح الدين عبد اللّه مُقاضاة أشرف سيد أحمد الحسين الشهير بـ(الكاردينال) بخصوص مبلغ مليار وتسعمائة مليون جنيه (بالقديم)، واعتبر المحامى أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع (صقر قريش) من المطالبة بحقوقه لدى الغير وتفويض وتوكيل المحامين حتى إذا صح أنه متهم هارب.وقال المحامى ، إنّ الإجراءات القانونية فى مُواجهة (الكاردينال) بخصوص المبلغ المذكور اتخذت فى وقتٍ سابق وفتح بلاغ بالرقم (1996/1017)، وأضاف أنّ البلاغ كان محفوظاً بمحكمة الجمارك لأسبابٍ مجهولةٍ بالنسبة له ولموكله. وكشف الفاضل أنّ أمر القبض على (الكاردينال) لم يُسلم إلى الشاكى أو محاميه ، بل سلمه الوكيل الأعلى لنيابة الجمارك إلى أفراد من الشرطة العامة قاموا بتنفيذه ، وأضاف أنّ تدخل الوزير والمدعى العام وإطلاق سراح (الكاردينال) قبل الفصل فى طلب الفحص بالرقم (556/ج/ع) مخالفٌ لنص المادة (107) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م ، ومخالفٌ للوائح تنظيم عمل النيابات التى توجب دفع كفالة مالية تعادل قيمة المبلغ المطلوب من المقبوض عليه كشرطٍ لإطلاق سراحه ، ووصف المحامي إطلاق سراح (الكاردينال) بالسابقة الخطيرة ، وكشف أنّهم شرعوا في إعداد استئناف لوزير العدل ضد قرار المدعي العام.

الفساد فى وزارة العدل ، قضية الكاردينال

عبدالباسط سبدرات ، وزير العدل ، يفرج عن الكاردينال المتهم في قضية شركة صقر قريش

تفاصيل مثيرة حول تدخل سبدرات في قضية الكاردينال

صحيفة الانتباهة ، العدد 1375

تكشف «الانتباهة» هنا وبالوثائق والمعلومات خفايا وأسرار القضية التي تفجرت أخيراً وصارت حديث المجالس والألسن ، لما فيها من عسف واستغلال في استخدام سلطة القانون وتدخل مباشر من بعض الوزراء والمتنفذين لحماية أبشع صور الاحتيال والفساد المالي ، وحماية القطط السمان التي ظهرت فجأة كالنبت الشيطاني على واجهة الحياة العامة ، وأياديهم ملوثة بالحرام والمال الحرام والتآمر على البلاد وأمنها واستقرارها.
عندما يذبح أهل العدالة العدالة ، ويتخذ سيف السلطة والقانون لتكريس الظلم وتشويه صورة الإنقاذ والولوغ في وحل الفاسدين المجرمين المدانين في قضايا النصب والاحتيال وغسل وتنظيف الأموال.. فإن السكوت على هذا يصبح جريمة.
وعندما يدافع وزير العدل عن متهمين ومدانين لصلة خاصة تربط بهم.. فإن ذلك يفتح الباب أمام أسئلة مشروعة.. وتساولات تنتظر إجابات عاجلة ، لأن الشك يكاد يتحول الى يقين بل قد يتحول بالفعل.. وأن ما وراء أكمة الوزير و «الكاردينال» ما وراءها.. وليس هنالك سقف أبداً مهما تدثر الوزير بالقانون أو حاول المدعي العام تبرير الباطل والعمل على «مسح الدهن على الصوف» ، وتلك صورة شائهة لدولة تظن أن واجبها تحقيق العدل وبسطه بين الناس وإشاعة القسطاس الحق..
قصة «الكاردينال» الذي ظهر كالزبد على سطح الحياة الاقتصادية ثم الرياضية حليفاً للحركة الشعبية ، ومداناً في قضية «صقر قريش» قضى فترة من السجن تحت تهم تتعلق بالأمانة والنزاهة ، وهي قصة طويلة لرجل أتى من اللا شيء ، ظهيراً للحركة الشعبية في قصة «اللاندكروزرات» والفساد المالي التي ألقت في السجن حتى بعضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ السابق مارتن ملوال ، وأطاحت برؤوس كبيرة في الجنوب.

رجل مثل الكاردينال ليس له أي إسهام حقيقي ولا مصداقية ولا دور ولا مؤهلات ولا قيم تجعل منه رجل أعمال أو رجل مجتمع ، ملوث بالاتهامات والإدانات من المحاكم.. جاء من القاع الملئ بما يزكم الأنوف من روائح الفساد المالي ، ليصبح بقدرة قادر محل حظوة وصاحب مكانة رفيعة لدى وزير العدل تعصمه من العقاب والمحاسبة ، وأن يكون تحت طائلة القانون.

القصة هي كما يلي عزيز القارئ!!..
في قضية صقر قريش الشهيرة «البلاغ 6991/1م» حكمت محكمة الجمارك الجنائية في 1002/1/82م على أربعة متهمين بينهم أشرف سيد أحمد الحسين «الكاردينال» بالسجن 6 أشهر والغرامة 24.000.000 دينار سوداني لمخالفته المادة 891 و 991م من قانون الجمارك ، بعد تزويرهم شيكات ضمان وتقديمها للجمارك لتخليص بضائع من الجمارك لصالح شركة صقر قريش.
ولم تنظر المحكمة من ذلك الوقت في بلاغ آخر متهم فيه الكاردينال تحت المواد 321/871 من القانون الجنائي تحت البلاغ 6991/7102م «الاحتيال.»
بموجب تفويض قانوني طالب السيد صلاح عبد الله علي أشرف سيد أحمد الكاردينال ، بتسديد مبلغ «مليار وتسعمائة مليون جنيه سوداني» وهو دين معلق على رقبة الكاردينال ، وجرت مفاوضات بين السيد صلاح عبد الله علي والكاردينال لتسوية الدين المعترف

به ، وتوجد إقرارات مشفوعة باليمين حوله واعترافات مكتوبة من الكاردينال بمبلغ الدين ، لكنه ظل يماطل الدائن ويسوّف في عملية الدفع ، وحاول التفاوض لتخفيض المبلغ الى سبعمائة مليون ورفض الدائن ذلك. وبعد لأي وتعنت وتهرب واضح لجأ صلاح عبد الله علي للقانون وقام بتحريك إجراءات قانونية ضد أشرف الكاردينال ، وصدر أمر عن النيابة العامة «نيابة الجمارك» من وكيل النيابة الأعلى بالقبض على أشرف سيد أحمد الحسين الشهير بالكاردينال ، وذلك يوم 9002/9/2م

الهروب من العدالة ، قضية الكاردينال

تفاصيل مثيرة حول قضية الكاردينال
الاخبار ، تقرير: هاجر سليمان
الاحد 04 October 2009

القضية تواجه مصيراً مجهولاً.. اتهامات متبادلة.. قضايا فصلت فيها المحاكم
شيكات وخطابات ضمان مزورة
باتت قضية الكاردينال تشغل حيزاً كبيراً وسط الرأى العام السودانى عقب انتشارها فى الأيام الأخيرة حتى أنها بلغت شأواً بعيداً من خلال الإعلانات التى نشرها قادة الطرق الصوفية بالصحف على سبيل الإعلان والترويج ، والتى تناولت سيرة الكاردينال وتاريخ وأمجاد أسرته وما يقدمونه من دعم للخلاوي والمساجد ، وغيرها من العبارات التى قصد بها كسب تعاطف ودعم المجتمع السوداني للكاردينال . كل ذلك ، وعلى الرغم من أنها قضية مضى عليها وقت طويل إلا أنها استيقظت مجدداً عقب تنفيذ أمر القبض على أشرف سيد أحمد الحسين (الكاردينال) ، وعندها بدأت رحلة اللهث وراء الاستئنافات من قبل مفوض شركة صقر قريش الشاكى صلاح عبد الله.. وتعود جذور القضية إلى عام 1995م حيث كانت شركة (صقر قريش العالمية) ، وهى شركة سودانية مسجلة وفقاً لقانون الشركات لسنة 1925م تمارس نشاطاً تجارياً كبيراً بالسودان ، وهذه الشركة مملوكة للسيد/ عبد اللطيف حسن مهدي وأيضاً كان هو المدير العام للشركة ، وفى نفس العام 1995م وصلت بضائع إلى ميناء بورتسودان وهى تخص شركة صقر قريش المحدودة وتخليص تلك البضائع كان يكلف مبلغ مليار وتسعمائة مليون جنيه سودانى (1.900.000.000) جنيه فاتفق (الكاردينال) مع عبد اللطيف حسن مهدي مدير عام شركة صقر قريش بواسطة شخص يدعى عبد العليم محمد العاقب على أن يقوم أشرف سيد أحمد الحسين باستخراج عدد (3) خطابات ضمان مصرفى لصالح عميد قوات جمارك بورتسودان وذلك بغرض تخليص البضائع الخاصة بشركة صقر قريش مقابل أن يقوم عبد اللطيف حسن مهدى بسداد قيمة الضمانات مقابل بضائع وجزء نقداً ، وبالفعل قام الكاردينال باستخراج خطابات الضمان لتخليص البضائع على التفصيل التالى :
أ) خطاب ضمان رقم 95/44 بتاريخ 1955/12/27 إلى 1996/3/27م بمبلغ (80.000.000 دينار) ثمانين مليون دينار لشهادات الوارد بالأرقام: 9840 - 10380 - 10383 -/95 والشهادة رقم 96/665 .
ب) خطاب ضمان بالرقم 96/5 بتاريخ 1996/1/20 إلى 1996/4/20م بمبلغ (80.000.000) ثمانين مليون دينار سوداني لشهادات الوارد بالأرقام: 95/10381 - 347 - 348 - 349 - 1996/666م .
ج) خطاب ضمان رقم 96/11 بتاريخ 1996/3/20م إلي 1996/4/27م بمبلغ (30.000.000) ثلاثين مليون دينار لشهادات الوارد بالأرقام 346 - 359 - 554 - 1996/690م .
د) إجمالي مبلغ خطابات الضمان هو مبلغ مليار وتسعمائة مليون (1.900.000.000) جنيه .

مقابل خطابات الضمان تسلم الكاردينال مبلغ مليار وتسعمائة ألف جنيه (1.900.000.000 جنيه) بالتفصيل التالي :

- زيت أوكى (o.k) بقيمة 570 مليون جنيه .
- حجارة بطارية بقيمة 200 مليون جنيه .
- كبريت بقيمة 130 مليون جنيه .
- مبلغ 700 مليون شيكات مصرفية ونقداً .
- المبلغ النقدي 150 -160 مليون جنيه .

ب/ خطاب الضمان الثالث بالرقم 96/11 كالآتي :
- قيمة خطاب الضمان 300 مليون جنيه .
- تسلم عدد (2) سيارة لاندكروزر قيمتها 140 مليون جنيه .
- عدد (2) بوكس تايوتا بقيمة 40 مليون جنيه والباقي نقداً .

بعد تقديم الخطابات لتخليص البضائع من بورتسودان اتضح لسلطات الجمارك أن خطابات الضمان الصادرة عن البنك العقاري فرع بورتسودان غير صحيحة ومزورة ، وقد قام الكاردينال باستبدالها وقام بتسليمها لسلطات الجمارك ببورتسودان وذلك بالتواطؤ مع مدير الفرع ببورتسودان آنذاك ، وتسلم شيكات معتمدة من البنك الإسلامى فرع السجانة. تم توريد ثلاثة شيكات صادرة عن البنك السودانى فرع السجانة بحساب سلطات جمارك بورتسودان واتضح أن تلك الشيكات غير صحيحة ومزورة . قامت سلطات الجمارك بفتح البلاغ رقم 1996/1م بنيابة الجمارك فى مواجهة كل من مدير شركة صقر قريش متهم أول ، حسن بشير حسن- متهم ثان ، (الكاردينال)- متهم ثالث ، وآخر متهم رابع . كما قام البنك العقاري بفتح بلاغ جنائى فى مواجهة كل من الكاردينال ومحمد إبراهيم حميدة تحت المواد 123 و178 من القانون الجنائى لسنة 1991م (البلاغ محفوظ الآن لدى محكمة الجمارك)
كما قام البنك الإسلامى بفتح بلاغ جنائى بنيابة المصارف فى مواجهة كل من/ الكاردينال وآخرين تحت المواد 123 و178 من القانون الجنائى لسنة 1991م (البلاغ محفوظ لدى محكمة الجمارك)، والشيكات أرقامها كالآتى: 882205 - 882250 - 882218. كما قام السيد/ عبد اللطيف حسن مهدي بفتح بلاغ جنائى بشرطة الخرطوم شمال فى مواجهة الكاردينال تحت المادة 178 ق. ج/ 1991م (البلاغ محفوظ).. من جانبها قامت سلطات الجمارك وفى سبيل استرداد خطابات الضمان المزورة بحجز بضاعة السيد/ عبد اللطيف حسن مهدي وتم التصرف فيها بالبيع فى دلالتين: الدلالة الأولى تم بيع بعض البضائع بإجمالى مبلغ وقدره 886 مليون جنيه و318 ألف (886.318.000). وفى الدلالة الثانية لمتبقى البضائع بيعت بإجمالى مبلغ وقدره (775.179.750 جنيه). بلغت جملة مبيعات الدلالتين هو (1.661.515.750) ، وأضيف إليها مبلغ 300 مليون جنيه سودانى عبارة عن خسائر تكبدتها الجمارك ليصبح المبلغ الذي تطالب بها الجمارك 8.484.250 جنيه ، وقد قامت سلطات الجمارك باستيفائها من بضائع محجوزة بطرف بنك الغرب الإسلامى وهى مملوكة لشركة صقر قريش ، وبذلك يكون عبد اللطيف حسن مهدي قد قام بدفع وسداد قيمة خطابات الضمان لصالح الجمارك كاملة ومن حر ماله وهو مبلغ (1.900.000.000 جنيه) رغم أنه قد دفع هذا المبلغ للكاردينال وترتب على البلاغ رقم 1996/1م أن تمت إدانة مدير شركة صقر قريش بسبب خطابات الضمان المزورة بواسطة الكاردينال تحت المادة 199/198 من قانون الجمارك وتم تغريمه مبلغ مائة وخمسين مليون جنيه سودانى (150.000.000 جنيه) وتم بيع شقته لاستيفاء مبلغ الغرامة البالغ (150) مليون جنيه فى البلاغ (96/1) فقام الكاردينال بتحرير إقرارات مشفوعة باليمين بالأرقام (10 - 20 - 1996/30م) صادرة من مكتب نجم الدين الحسين فقيري المحامى بالخرطوم إقراراً منه بأنه مدين لصقر قريش بالمبلغ المذكور ، والتى تم فحصها بواسطة المعمل الجنائى الذى أكد على صحة توقيعات الكاردينال فى الإقرارات المرفقة لصالح الشاكى. وقد جاءت إفادات الشهود والمحامى مدعمة لموقف الشاكى والذى أفاد فى أقواله بأنه تضرر من جراء البلاغ الذى فتح فى مواجهته والإجراءات الأخرى المتمثلة في بيع بضائعه المحجوزة بالجمارك وكذلك بضائعه التي كانت بطرف بنك الغرب الإسلامي ، حيث تعرض لخسائر كبيرة تمثلت في

دفعه مبلغ 1.900.000.000 للجمارك ، ودفع مبلغ 300.000.000 تعويض خسائر للجمارك ، بجانب مبلغ 150.000.000 غرامة للبلاغ 1996/1م ، إضافة لإشانة السمعة والتشهير الضار ، وطالب الشاكى بأن يدفع له الكاردينال المبلغ الذي خسره وقدره مليار وتسعمائة مليون مع احتفاظه بالحق فى التعويض عما لحق به من أضرار ، كما يحتفظ بحق السير فى إجراءات بلاغ الخرطوم شمال والبلاغات الأخرى المفتوحة فى مواجهة الكاردينال ، والآن باشر مفوض شركة صقر قريش صلاح عبد الله إجراءات الاستئناف والتي أحدثت ضجة كبرى مؤخراً ليبقى مصير القضية مجهولاً.. من جانبه أصدر الكاردينال بياناً توضيحياً رداً عن ما أوردته الصحف قال فيه إنه يؤكد بأنه كان لدينا تعامل تجاري مع شركة صقر قريش عام 1995 - 1996 أدى لخلاف تجاري فى التعامل مما أدى لفتح بلاغات جنائية ضدنا فأصدر القضاء السودانى كلمته ، ووصلت درجات التقاضى إلى المحكمة العليا التى فصلت فيه نهائياً فلماذا الضجة الإعلامية والتجريح فى أمر تجاري حدث لمعظم رجال الأعمال والتجار فى السودان ؟؟ وإنه لم يتعامل تجارياً نهائياً مع السيد/ صلاح عبد الله صاحب معامل التصوير الملون (سابقاً) بل ليس لدينا سابق معرفة به إلا فى الأيام الأخيرة من شهر رمضان حين حضر لمكتبى بتفويض من شركة صقر قريش بتاريخ صادر سنة 2005م فلست أدري أين كان خلال الأربع سنوات المنصرمة وهو صاحب حق كما يدعى ، كما أنه ليس طرفاً فى سابق هذه القضية . ما جاء عن مصادر أموالنا نعتقد بأن للدولة أجهزة متخصصة تعلم مصادر أموال أية مؤسسة أو شركة أو رجل أعمال وهى أعلم بالحلال والخبيث. جنبنا الله الحرام وبارك لنا فيما أعطانا من أموال أصبحت مصدر حسد وحقد لبعض الناس ذوي النفوس الضعيفة.. أما عن قضية عربات اللاندكروزر الخاصة بحكومة الجنوب فدورنا كان مقتصراً فقط فى تمويل إحدى الشركات التى وقع عليها العطاء ، وقد شطب الاتهام الذى قدم فى مواجهتنا وأرجعت لنا كفالتنا المالية.. وعن العمل التجاري والتنموى فى جنوبنا الحبيب الذى أصبح عمالة وخيانة على حد قولهم فنحن دعاة أمن واستقرار ووحدة لبلادنا وليست لنا أية علاقة بأي عمل سياسى ، وبهذا تؤكد شركات الكاردينال بأنه ليست لديها أية مديونيات أو التزامات تجاه أية جهة مهما كانت - أفراداً أو مؤسسات- فنحن نسلك الدرب القويم لبناء اقتصادنا وإعانة أهلنا فى الجنوب والشمال بإنشاء مشاريع البنية التحتية لاستقرار البلاد وليس زعزعة أمنها.. أما الشعر والهلال فما دخلهما فى القضية ؟؟ ...!!

كما أصدر مجلس شورى الرزيقات بياناً قال فيه: (شغلت أوساط المجتمع خلال الأيام الماضية بفصول من قضية صقر قريش والكاردينال ، ودار سجال على صفحات الصحف حول هذه القضية على إثر ثبوت تدخل من بعض أصحاب القرار فى مسار الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه القضية وبرزت ظواهر فى التناول الإعلامى تتنافى مع المنطق السليم والأعراف والقانون ، وخرجت بيانات لطوائف دينية وطرق صوفية وقبلية وتلميحات ذات طابع يتعلق بالأصول والمنابت والأعراق ، للانحراف بالمسائل القانونية عن إطارها الصحيح لاتجاه آخر ، بما يتوجب التوقف عنده ، ورد الناس إلى الطريق القويم وتوضيح الحقائق وترك القانون يتخذ مجراه ومساره وهو فوق الجميع ..إن مجلس شوري الرزيقات لاحظ فى متابعاته للقضية التى طرفها السيد صلاح عبد الله على وهو عضو بارز فى المجلس وله إسهاماته ودوره السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى البلاد ، أن هنالك جهات تسعى لهضم حقوقه بلا مسوغ وسند قانونى ، يتعسف فيه القانون ويستخدم فيه السلطان ، فى تحيز سافر فى قضية معروفة ومعلومة .إن ما تعرض له السيد صلاح عبد الله من تضييق فى سبيل سعيه للعدالة ، هو أمر مؤسف ومفجع للغاية ويمثل طعنة نجلاء للعدل والإنصاف وحقوق الجميع فى التساوي أمام القانون ، وهو مؤشر خطير يعطى رسالة سالبة وشائهة للنظام العدلى إذا كانت المعايير التى يتعامل بها نفر من حراسه على الشاكلة التى تمت فى قضية الأخ صلاح عبد الله ، الذي تعرض لظلم فادح وتآمر ظاهر ، وهو سلوك يعلم الجميع بما يترتب عليه فى حال شعور المواطن بالغبن العميق وتعتمل فى نفسه مرارات الحيف .

ويؤكد مجلس شوري الرزيقات ، أن سيادة القانون واحترامه هى الهدف الأسمى للجميع والغاية التى لا بد منها حتى تكون الدولة هي دولة الحق والعدل ، وسيواصل المجلس وقفته ومساندته للأخ صلاح عبد الله حتى ينال حقه ، بكل وسيلة وطريق مسالم ومشروع ، ضد تدخل أية جهة لإعاقة الإجراءات القانونية ضد متهم يواجه الجهات العدلية التى من واجبها تنفيذ القانون بحياد تام . ولاحظ المجلس بعض الاستهدافات للجهات التى عملت على توضيح الحقائق وتبصير الرأى العام بما حدث ، ومثل هذا السلوك ستكون له ردود أفعال وخيمة ، تنحرف بمسار القضية وتدخل الجميع في دوامة وأزمة لا طائل منها ، خاصة إذا أخذ الحق بالقوة

واليد وكان هذا ديدن بعض الأطراف ، ولا ينفع هنا الوعيد ولا التهديد فالخيل أعرف حينئذٍ بفرسانها .
ويدعو المجلس فى بيانه هذا إلى إحكام قواعد القانون والعدالة ، ويناشد السيد رئيس الجمهورية بالتدخل السريع لبسط العدل حتى لا تأخذ مثل هذه القضايا طابعاً آخر لا تحمد عقباه) .

عبد الباسط سبدرات ، وزير العدل: لا يوجد فساد مالي يستدعي تشكيل لجنة برلمانية لمحاربته

البرلمان: ميادة صلاح
السوداني ، 9/12/2009

اشتكى وزير العدل عبد الباسط سبدرات من نقص كامل بالمعينات والكوادر بنيابة المال العام ، فيما اقر بأن ضعف الرقابة والمراجعة الداخلية ساقتا للاعتداء على المال ، وحمل المراجع العام مسئولية تعطيل الفصل في عدد من القضايا أمام النيابات ، في وقت طالبت فيه اللجان البرلمانية بالكشف عن مصادر تمويل وزارة الطاقة.
واكد سبدرات لدى حديثه بجلسة البرلمان المخصصة لتقرير اللجان المشتركة حول تقرير المراجع العام للعام المالى (2008) امس ان الحق لن يضيع وأن مليما واحدا لن يهدر وان العدل الناجز فى هذه القضية لا تهاون فيه ، فيما اعترض على توصيات اللجان بإنشاء لجنة دائمة بالبرلمان لمكافحة الفساد وقال: "هل يوجد فساد يقتضي تكوين لجنة لمحاربته ؟" واكد ان هذا الامر غير صحيح لان حجم المال المعتدى عليه لا يشكل ظاهرة تقتضي ذلك.
ارتفاع التعدى
وانتقد نائب رئيس لجنة البيئة وعضو "الوطنى" محمد الحاج علوب ارتفاع التعدي على المال العام ، وقال لا يوجد نظام صرف متقدم بولاية الخرطوم واكد ان مستخدمى شبكة الصرف الصحى (25%) ومستخدمى التقليدي منها (15%) ودعا وزارة المالية والدولة للاهتمام بالصرف الصحي ، مشيرا الى ان ميزانيات وزارة البيئة لا تتعدى (1%) مقارنة بالوزارات الاخرى وقال هذا شكل واسبقيات غير صحيحة.
تجاوزات فى الزكاة
وكشف تقرير اللجان البرلمانية المشتركة حول تقرير المراجع العام للعام المالى (2008) عن تجاوزات بحسابات مصرف الغارمين ومصرف فى سبيل الله بديوان الزكاة بجانب تدنى نسبة تحصيل الايرادات مقارنة بالربط المحدد مع وفرة كاملة ببنود الصرف بهيئة الاوقاف الاسلامية فيما اشار التقرير لوجود وفر بالفصل الاول وتجاوز بالفصل الثانى بالنسبة للهيئة العامة للحج والعمرة. فى ذات الوقت اوصت اللجان بضرورة الكشف عن مصادر تمويل وزارة الطاقة والتعدين واشارت الى ان الحساب الختامى لم يظهر اي صرف لرئاسة الوزارة المعنية رغم وجود اعتماد بمبلغ (111) الف جنيه ودعت لمعالجة التشوهات الواردة بتقرير المراجع العام المتعلقة بالاعفاءات الصادرة من حكومة الجنوب دون اذن وزارة المالية وما زالت معلقة بحسابات العهد.
تجنيب ايرادات
يذكر ان التقرير اورد اسماء الجهات التى لم ترد على تقارير المراجعة المرسلة لها وهى الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دار الوثائق ، وزارة الشؤون الانسانية ، مستشفى الخرطوم ، وزارة التعليم العالى ، ديوان شؤون الخدمة ، وزارة الثقافة والشباب ، مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات ، وزارة العلوم والتقانة ، جهاز الرقابة على العربات الحكومية ، الهيئة القومية للاذاعة والتلفزيون ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى.
فيما كشف عن تجنيب ثلاث اجهزة لإيراداتها وهي المجلس الطبي السوداني ، مستشفى ابو عنجة ومركز المعامل والبحوث البيطرية.

واشار التقرير الى ان الاجهزة التي تفرض رسوما غير مقننة هي مفوضية العون الانساني وهيئة بحوث الثروة الحيوانية ووزارة التجارة الخارجية .

الفساد في الصندوق القومى للتأمينات الاجتماعية

صحيفة الحقيقة ، 19/06/2010

أصدر المشير عمر البشير رئيس الجمهورية امس قرارا بإعفاء الدكتور اسماعيل محمد قرشي من منصبه كمدير عام الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

ويأتي القرار على خلفية ما كشفته (الحقيقة) فى أعدادها الماضية عن فساد مالي وإداري كبير مسرحه الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية وبطله المدير العام للصندوق الذي أفلح في تسويق عقار ملك له بالرقم (3 مربع 1/ ح غرب الخرطوم) للصندوق في صفقة بيع بلغت « اثنين مليار ومائة تسعة وثمانون مليون وأربعمائة وثمانية آلاف جنيه « بالعملة القديمة « أي (2,189,408) جنيه لاستخدام العقار المشار إليه كمنفذ صرف رقم 1 ، فضلا على عقد إيجار ساري مع الصندوق لعمارة يملكها بجنوب الخرطوم تستغل كمنفذ صرف آخر .

وكشفت وثيقة تحصلت عليها وحدة متابعة الفساد واستغلال المال العام بقسم التحقيقات بالصحيفة ، أن العقد الموقع في ديسمبر من العام 2009ينطوي على شبهة فساد تتصل باستغلال النفوذ للمصلحة الذاتية حيث تعمد المدير توكيل مديرمكتبه لإتمام صفقة البيع نيابة عنه مع الطرف الثاني (نائبه) وسافر الى القاهرة أثناء ذلك ، وفيما أبلغت مصادر عليمة الصحيفة بأن الصفقة الخاصة بشراء العقار قوبلت بانتقاد واحتجاج من قبل موظف ونقابي بالصندوق لجهة أن عمليات البيع والشراء تتم عبر جهاز الاستثمار للضمان الاجتماعي والذي أكد عدم علمه بالصفقة التي تم تمريرها دون الإجراءات السليمة ، لافتا في الوقت نفسه لعدم الحاجة من قبل الصندوق ، وأضاف: «إثر ذلك تم نقل الموظف لمكتب سنار فيما صدر أمر تحقيق في مواجهة النقابي غير أن رئيس اللجنة المكلفة للغرض رفض التحري والتحقيق ، لتقوم بعدها نيابة الأموال العامة بإيقاف المدير العام لصندوق التأمينات الاجتماعية ونائبته ومدير مكتبه ورئيس إحدى اللجان بالصندوق ؛ قبل الإفراج عنهم بضمان مالي «ملياري جنيه».

الفساد في منظمة الشهيد

يعترفون ولا يُساءلون

الطاهر ساتى
الحقيقة ، نشر بتاريخ 29-05-2010

جميل ، لقد نشرت منظمة الشهيد مرافعتها الأولى بانتباهة البارحة ، وهناك مرافعات أخرى في الطريق وهي المرافعات ذات القيمة المدفوعة خصما من أموال أسر الشهداء ، وتأتي كل تلك المرافعات لتفند الوثائق التي نشرتها الحقيقة ولتكذب الحقيقة ذاتها ، وكما تعلمون بأنها نشرت وثائق تكشف عن اختلاسات ومحسوبية وسوء الإدارة الذي يبدد أموال أسر الشهداء في مشاريع خاسرة ، أو هكذا قالت أخبار الحقيقة الأسبوع قبل الفائت .. حسنا ، ها هي المنظمة تصد الهجوم عن شبكاها ، أو كما نص مدخل الحوار التي أجرتها الزميلة الانتباهة مع مدير المنظمة ، اللواء م محمد عثمان محمد سعيد .. فلنقرأ نص المرافعة ، ثم ندع الحكم لفطنة القارئ..!!

سألته الانتباهة عن صحة تأسيس المنظمة لجمعية - بالباطن - باسم جمعية أحباب الخيرية ، وهي الجمعية المخالفة لكل قوانين ولوائح مسجل التنظيمات ، فأجاب سيادته : (نعم ، أحباب جمعية قديمة ، كان القصد منها استقطاب الدعم من المغتربين) ..هكذا اعترف بالجمعية التي يجب ألا تسجلها المنظمة ، بنص قانون مسجل التنظيمات .. وذاك الاعتراف ليس مهما ، فالمهم : هل تعرضت أموال الجمعية لمخالفات مالية ، بحيث لم تذهب أموالها لمستحقيها ..؟. هكذا سألت الصحيفة ، فرد بالنص : (نحن لانستطيع أن نمنع المخالفات ، ولكن إذا كشفها المراجع العام لانتهاون في المحاسبة) .. كلام جميل ، ماذا فعلت المنظمة عندما كشف المراجع مخالفات الجمعية ، أوهكذا سؤال الصحيفة ، فرد نصا : (لانتهاون في المحاسبة إذا كشفها المراجع ، ولكن لانحبذ خيار المحاكم حفاظا على سمعة المخطئ ، ولذلك نلجأ للتسوية والمحاسبة الإدارية) .. هكذا نهج إدارة المنظمة حين يختلس أحد العاملين عليها من أموال أسر الشهداء ، بحيث لاتلجأ إلى المحاكم حفاظا على سمعة المختلس..!!

ثم تسأله الانتباهة ، مقتبسة إحدى وثائق الحقيقة : قرأت أن فرع المنظمة بشمال كردفان تعرض لعملية اختلاس ، ما صحة ذلك ؟..فرد المدير بالنص : (نعم ، اكتشفنا أن أحدهم اختلس مبلغا ، وعند التحقيق اعترف بذلك ، وتمت التسوية ، فدفع جزءاً من المبلغ وتبقى عليه جزء في طريقه لسداده ، ونحن نتابع ذلك ، ولانحبذ اللجوء إلى المحاكم حفاظا على سمعة المخطئ) .. فتأملوا هذا النهج الذي تدير به المنظمة أموال الناس ، يختلس المختلس ثم يعترف باختلاسه ، فتجازيه المنظمة بأن تعيد المبلغ بالتقسيط المريح ، ولاتقدمه إلى المحكمة حفاظا على سمعته ..أي ، الحفاظ على سمعة المختلسين أهم عند إدارة المنظمة من الحفاظ على أموال أسر الشهداء .. وإن كانوا يرون في نهجهم هذا إصلاحا ، فإني أقترح لهم نص قانون يبيح ترقية المختلسين ، إلى حيث الدرجة الوظيفية الرفيعة ربما تسهل للمختلس مهمة تسديد المبلغ المنهوب - بالتقسيط - في فترة زمنية قصيرة .. !!

وعن المحسوبية يقول المدير مدافعا : (مدير المزرعة - إحدى استثمارات المنظمة - شقيقي ، ولكن أنا لم أسع لتعيينه ، بل إدارة الاستثمار بالمنظمة هي من رغبت في تعيينه ، ليس لأنه شقيقي ولكن لأنه مؤهل لهذه الوظيفة) .. هكذا التبرير ، وهنا يطل سؤال فحواه : هل هذا الشقيق مر بلجان الاختيار عبر منافسة فتحت فرص التوظيف لكل أهل السودان ..؟.. إذا كانت الإجابة بنعم ، فلا ضرر ولاضرار بأن يدير الشقيق أحد مشاريع منظمة يديرها الشقيق الآخر .. ولكن للأسف ، الإجابة ليست بنعم ، وهنا تطل المحسوبية في أقبح صورها ، ثم التخطي الواضح لقانون الخدمة العامة الذي يحكم تلك المنظمة ووظائفها وكيفية التعيين فيها .. ثم تسأل الانتباهة : هل تعرضت هذه المزرعة إلى خسائر ، بحيث باع شقيقك أصولها ؟.. فيرد المدير: (قد تكون هناك خسائر لأسباب تشغيلية ، فالذرة تضاعفت أسعارها والأبقار تعتمد على الذرة ولايمكن بالطبع رفع سعر رطل اللبن إلى ثلاثة جنيهات .. أما الأصول التي بيعت فهي عبارة عن خردة حاويات بها لوري وتركترات وعربة تاتشر وغلايات و وو.) .. هكذا الرد ، فتأملوه .. أصول ليست ذات قيمة ، عبارة عن خردة حاويات ، ولكن بداخل الحاويات : عربة لوري ، عربة تاتشر ، غلايات ، تركترات ووو..على كل حال ، هذا حال المنظمة لمن يهمهم الأمر ، عفوا : إن كان أمر المال العام يهمكم..!!

الفساد في انشاء الشركات الحكومية

تقرير برلماني : تصفية مرافق حكومية وإنشاء أخرى (بطرق غير قانونية)

البرلمان: اسماعيل حسابو

الصحافة ، الأربعاء 29 إبريل 2009م

طلبت لجان برلمانية متخصصة ، اتخاذ اجراءات جنائية وقانونية لمحاسبة الهيئات والشركات المتهربة من المراجعة بتجميد

حساباتها ومحاسبة المسؤولين فيها ، وبينما أبدت لجنة برلمانية ملاحظات سالبة علي أداء ديوان المراجع العام واكدت اهماله لبعض الجهات الخاضعة للمراجعة فترات امتدت لسنوات بحجج مختلفة ،اتهم المراجع العام ، أبو بكر عبد الله مارن ، جهات لم - يسمها - بالسعي لإعاقة عمله والطعن في نزاهته.

وأرجع تقرير مشترك اعدته أربع لجان برلمانية وقدمه رئيس اللجنة الاقتصادية جاستن مارونا ،حول تقرير المراجع العام عن حسابات 2007م ، أسباب الاعتداء علي المالي العام الي عدم فعالية المراقبة الداخلية وقلة الخبرة والكفاءة الادارية والمحاسبية للعاملين بالادارات المالية ، وعدم التقيد بالقوانين واللوائح بجانب عدم فصل وتحديد الاختصاصات.

وأوضح التقرير أن حالات الاعتداء علي المال العام البالغة 32 حالة خلال الفترة من أول سبتمبر 2007م وحتي نهايه أغسطس 2008م ، تم البت في 9 تهم منها ولا زالت 5 حالات أمام المحاكم و17 حالة أمام الشرطة أو النيابة ، فيما لا زالت حالة واحدة بين يدي رؤساء الوحدات ، مشيرا إلى أن جملة الأموال المعتدي اليها خلال الفترة المذكورة بلغت 2,396,177 جنيها ، ولاحظت اللجان بطء الاجراءات أمام الشرطة والنيابات ، ورأت ان الكثير من الأدلة تتقادم وتصبح صعبة المنال ، وأشار التقرير الي وجود مخالفات بيئية لا تغطيها اللوائح والقوانين ، وذكرأن مخازن ادارة الجمارك بمطار الخرطوم لا تتفق مع المواصفات ، بجانب وجود مواد خطرة وأصباغ مخزنة بكميات كبيرة تتعرض للتسرب وتلويث البيئة حولها ، واكد التقرير وجود نسبة وفيات جراء الاصابة بالسرطان والفشل الكلوي بهيئة البحوث الزراعية ، حيث إن الباحثين العاملين فيها لا يستخدمون الألبسة الواقية لعدم توفيرها لهم ، وطالبت اللجان عبر 35 توصية أصدرتها ، باتخاذ تدابير قانونية لمحاسبة الجهات التي لم تقفل حساباتها في مواعيدها ولم تقدمها للمراجعة بتجميدها ومحاسبة المسؤولين فيها ، ومحاسبة الوحدات التي تجنب ايراداتها ، كما أوصت بأن تصدر وزارة العدل والهيئة القضائية منشورات تلزم أجهزتها بسرعة الفصل في قضايا المال العام.

وحمل تقرير منفصل عن الوحدات والشركات المتهربة من المراجعة ، قدمه رئيس لجنة الادارة والعمل ،عباس الخضر ، علي ديوان المراجع العام واكد وجود ضعف في التنسيق بين ديوان المراجع ووحداته بالولايات واهماله لبعض الجهات الخاضعة للمراجعة دون مساءلة لسنوات بحجة امتناعها أو مماطلتها أو جهلها بالقانون ، ونوه الي عدم اعمال قانون المراجعة الذي يبيح للمراجع اتخاذ اجراءات قانونية لتنفيذ اختصاصاته ، وكشف ان بعض المرافق العامة بالدولة تم التصرف فيها دون مراعاة لأحكام التصفية ما أوجد وضعا مخالفا للقانون ، كما اتضح ان بعض المسؤولين بجهات حكومية يصدرون قرارات بإنشاء شركات أو دمجها أو تصفيتها بطرق مخالفة للقانون ، ورأي التقرير أن بعض الحالات تتطلب اتخاذ اجراءات جنائية واسناد متابعتها لجهة رسمية مختصة ، وأشارت اللجنة الي ان لوائح وأوامر تصدرها جهات بموجب قوانين لا يكون البرلمان أو أي من لجانه علي علم بها ، ودعت الي اعادة النظر في اللجنة العليا واللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام من حيث التكوين والاختصاص ، وترفيع ادارة مكافحة الفساد بالمباحث الجنائية لتصبح ادارة عامة داخل هيئة المباحث والأمن بالشرطة.

واتهم المراجع العام ، أبو بكر عبد الله مارن ، في تصريحات صحفية جهات لم يسمها بالسعي لإعاقة عمله والطعن في نزاهته عبر تسريبات من الديوان لتقارير عن ادائه ، ورحب بما أثير حول تشكيل الرئاسة لجنة لمراجعة أداء الديوان ، وقال «نحن نرحب بأية لجنة تشكلها اية جهة» وأضاف «ان عملنا يتركز علي المراجعة ولن أخشي أحدا وليست لدينا مشكلة مع احد» ، موضحا أنه كون لجنة من داخل الديوان لمراجعة أدائه في فبراير 2008 ، ورفعت تقريرها في مايو من ذات العام وأوضح ان التقرير شمل نقاطا سالبة واخري ايجابية ، مؤكدا أنه وجه بتنفيذ كافة التوصيات التي وردت بالتقرير ، واتهم العضو محمد وداعة ، الجهاز التنفيذي بالوقوف وراء التسريبات بهدف التأثير علي اداء المراجع وللتغطية علي الاداء التنفيذي.

حكاية الـ(60) مليون دولار!!

عثمان ميرغنى
السوداني ، 19-03-2007

أصدر الفريق سلفاكير مياريديت النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان قراراً بسحب الحصانة من وزير ماليته بالجنوب.. على خلفية الاتهامات بشأن (60) مليون دولار أمريكى كان المشير عمر البشير رئيس الجمهورية أشار إليها فى خطاب احتفالى بعيد الاستقلال.. أقيم بمدينة جوبا فى 9 يناير 2007.وبعيداً عن تفاصيل كرة الثلج المتدحرجة فى جنوب السودان بسبب هذه القضية.. من الأجدر الإشادة بهذا المنهج.. مسلك الشفافية الكاملة ومحاسبة من تتلبسه الاتهامات.. ووضعه أمام آلية المساءلة بلا أدنى حصانة.. ولو كان مثل هذا المنهج سائداً فى الحكومة الاتحادية وحكومات الشمال الولائية لما دخلنا فى هذه الدائرة الضيقة من الأزمات.. هل مرة فى تاريخنا القريب سمعتم بمسؤول يحاسب ؟؟ بل على النقيض هل تذكرون قصة المسؤول الوحيد الذى كونت له لجنة تحقيق على خلفية كارثة سقوط العمارة.. وعندما أصدرت اللجنة تقريرها وطالبت بمحاسبته.. كانت النتيجة ترقيته إلى رتبة ووظيفة أعلى..

الحصانة الأزلية المبجلة التى تحيط بالرموز والقادة عصفت تماماً بمبدأ الشفافية والمحاسبة.. وصار كل (عمدة) فى جزيرته مخيراً بلا رقيب.. تدار مليارات الأموال العامة بحكم رجل فرد.. ينفق بيمينه ما لا تعلم به يساره.. فضلاً أن تعلم به وزارة المالية أو ديوان المراجع العام.. منهج جعل من السلطة العامة ضيعة خاصة.. تستحق أن يرفع صاحبها حاجبى الدهشة إذا سئل من أين أتى بمالها - والأجدر ماله- وفيم أنفقه..لكن ، إذا وجدت حكومة الجنوب والحركة الشعبية متسعاً من الشجاعة والجرأة لمحاسبة قياديها بمثل هذه الصرامة والوضوح.. لتعلم كيف أديرت هذه الأموال الضخمة (60) مليون دولار ..

أليس من الأجدر فى المقابل أن تنشأ نفس المحاسبة والمواجهة لنعلم نحن شعب السودان مالك هذه الأموال كيف أصلاً أخرجت الحكومة هذا المال ؟؟ الـ(60) مليون دولار.. لم تتنزل على حكومة الجنوب من عمل ساحر أو بدعاء فى ليلة القدر.. هى مال عام يملكه شعب السودان خرج من خزينة الدولة فى الخرطوم.. كيف إذاً خرج هذا المال ؟؟ ومن أمر بإخراجه ؟؟ وعلى أى مرجعية اعتمد ؟؟ وعلى أي أساس قدر حاجة الحركة لإعادة قياديها من الخارج بـ(60) مليون دولار..؟؟ إذا كانت الدولة قادرة على إخراج مثل هذا المبلغ وبهذا الحجم المريع.. بمثل هذه الأريحية.. دون حتى أن تسأل عن مصيره إلا من خلال خطاب جماهيري مفتوح كان من الممكن أن لا يتم إذا لم يبتدر سلفاكير المنازلة باتهاماته للحكومة المركزية..

لماذا لا نمدد منهج المساءلة الذي انتهجته حكومة الجنوب... هنا إلى الخرطوم.. ونجر تحقيقاً شفافاً لنعلم كيف خرج المبلغ الضخم من الأصل ؟؟ فالذي يخرج مثل هذا الجبل من الأموال بمثل هذه السهولة دون حتى الحاجة للرجوع إلى مؤسسات الدولة.. يخرج أضعافه!! فهل هناك مبالغ أخرى صرفت بمثل هذه الأريحية.. طالما أن الموضوع كله لم يظهر إلا صدفة ؟؟ فى لقاء جماهيري جرت به الرياح إلى حيث لا تشتهى السفن..كما تحقق حكومة الجنوب كيف أنفقت الـ(60) مليون دولار.. نطالب بالتحقيق هنا في الشمال.. كيف أخرجت هذه الـ(60) مليون دولار.. التي تكفي لبناء خمسة كبارٍ.. مثل كبري الملك نمر الجديد بالخرطوم..

أليس على أموالنا حارس أو رقيب..؟؟

الشعب مالك هذا المال والذي جُمع منه جمعاً بكل أنياب ومخالب الجباية.. فكيف يصبح كالزوج آخر من يعلم!!

اموال النهضة الزراعية تفتقر للشفافية

السودانى - الأخبار المحلية
الثلاثاء ، 13 أكتوبر 2009

اعتبر عدد من نواب الهيئة التشريعية القومية أن اموال النهضة الزارعية غير شفافة فى اموالها وهناك خلل فى تنفيذها.
وقال رئيس لجنة الزراعة بالبرلمان ورئيس لجنة القطاع الاقتصادى للرد على خطاب رئيس الجمهورية المشير عمر البشير فى فاتحة اعمال دورة الانعقاد التاسعة البرفيسور الامين دفع الله فى تصريحات للصحفيين أمس ، إن النواب اشاروا خلال مناقشاتهم داخل القطاع الاقتصادي لعدم وجود شفافية فى اموال برنامج النهضة الزراعية ووجود قصور في السياسات الكلية للبرنامج اضافة لعدم وجود تنسيق بين الاجهزة المكونة للبرنامج والوزارات المختصة.
وطبقاً لدفع الله فقد اجمع النواب على وجود قصور يشوب أداء الجهاز التنفيذي ، بالاضافة للثغرات التى اغفلها خطاب الرئيس ، مبيناً أن النواب طالبوا الجهاز التنفيذي بتنفيذ توصياتهم واقامة وزارة منفصلة للتخطيط بعيدا عن المالية لتعذر قيام الثانية بالمهمتين .

وزير دولة يعيد صيانة منزله من المال العام و يجمع بين وظيفتين

بؤر الفساد (1)

انعام محمد الطيب
السوداني ، الثلاثاء ، 11 أغسطس 2009

هل أدلكم على ماهو أخطر من زلازل الطبيعة.. إنها زلازل النفس البشرية الامَّارة بالسوء.. لا أعرف لماذا لا يتقن البشر فن الاستمتاع بما فى ايديهم والمتاح لهم.. بل هُمْ غالباً ما يتطلعون لكي يحصدوا مع حقوقهم ؛ حقوق غيرهم حتى وإن دعاهم ذلك إلى تجاوز القوانين واللوائح!!
كثيرة هى بؤر الفساد عندنا.. بل اصبحت واضحه وذات اثر مباشر على توزيع الدخل وزيادة نطاق الفقر واتساع الفجوه بين المُعدمين والمُترفين.. ولكم ان تتخيلوا معى ما تقوم به ادارات المراجعه الداخليه بالمؤسسات والوزارات والاجهزة المختلفة من مجهودات لإجتثاث هذه البؤر.. ولكنها تواجه بمن يقف حائط سد بين هذه الادارات والمفسدين.. بل ويتم تجاوز توجيهات المراجعه وبسهوله ويمر الماء تحت الجسر دون ان يسمع أحد خريرها.. وتغض ادارت المراجعة الطرف بعد ان تصدر اليها الاوامر العليا ومن النافذين وتتوارى القوانين واللوائح خجلا وترجع القهقرى امام ثورة المسئول الذى يعتبر ان ذلك من حقه ويجب ان لايعترضه أحد!!
وتصبح اقسام المراجعه مجرد ديكورات تزين وجه الوزارات والمؤسسات على ان تبل قوانينها ولوائحها وتشرب مويتها!!
الامثلة على ذلك كثيره فالخطاب الصادر من المكتب التنفيذى للسيد وزير الدولة بوزارة خدمية تغرق مؤسساتها فى المشاكل وتشكو التدنى المريع فى مستوى خدماتها ويحتوى الخطاب على انه (ومواصله لصيانة منزل السيد وزير الدوله مرفق لكم تقرير مهندس الوزارة والذى اشرف على الصيانة.. موضحا الاعمال التى تمت — مرفق - والمبالغ المستحقة للدفع ارجو شاكراً دفعها حسب توجيه السيد وزير الدولة)
صيانة منزل السيد وزير الدولة كلفت مبلغاً محترماً وعلى فكرة ، هذا المنزل الذى طالب الوزير بصيانته ، وعلى نفقة الدولة هو منزله

الخاص وليس منزلاً حكومياً!!
الخطاب الذى صدر مُوجّه إلى الامين العام لتلك الوزاره والذى قام بدوره بتحويله للحسابات والتى وقعت __اى الحسابات __(تصدق) ووجهت المدير المالى بالتنفيذ ، إلا أن المراجعة الداخلية تعتبر "شوكة حوت" وبعد ان تمت الاجراءات تم تحويل الخطاب اليها كإجراء روتينى ولكنها افتت وبكل جراءة وقالت وفى نفس الخطاب (الاخوه بالحسابات لاتوجد صيانة لمنزل السيد الوزير لانه منزل غير حكومى وفقاً لمخصصات الدستوريين)
ولك أن تعلم يا صاح إن الصيانة المطلوبه لمنزل السيد وزير الدولة تشمل الاتى: اعمال الحفريات والمجارى وكسر وإزالة الخرصانة الارضية وتوريد وعمل بلاط سراميك مطابق للموجود وتوريد وعمل بلاط حبشى وإزالة المنهول القديم وعمل منهول جديد!!
لقد تمت صيانة منزل السيد الوزير الخاص من مال دافع الضرائب المسحوق!! علما بأن ذلكم الوزير ما تزال وزارته مُثقلة بالإحن والمِحن والمشاكل والهموم!! أما وحدات المراجعة الداخلية التى إنتشرت فى كل المصالح الحكومية لمراقبة وضبط المال العام بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء فقد انطبق عليها قول القائل (يا عبدالمعين جِبْناك تعين وجدناك تحتاج لمُعين!!(
أخيراً ننوِّه أنّ كل المستندات التي تخص ما قلناه في السطور السالفات بطرفنا مدعّمة بأدقِّ التفاصيل وكل التوقيعات..

وكان الله في عون البلاد والعباد!!

بؤر الفساد (2)

انعام محمد الطيب
السودانى ، الأحد ، 16 أغسطس 2009

(الناسُ أمام الوظائف العامة وعدالة المرتبات والمخصصات سواء) أو هكذا يجب ان يكون الحال فى دولة (الشريعة!).. ولو حدث ذلك إذاً لتمَّ إجتثاث ظاهرة الفساد التى بات تأثيرها مباشراً وسالباً بل هو تماماً كالسرطان الذي ينخر جسد الدولة ويجعله يتهاوى ويسقط بعد ان يفقد القدره على التماسك!!

فى ظل ذلكم الوضع الذى يستأسد فيه الفساد على كل شئ يتحوّل القانون الى قانون غاب وبالتالى يستحوذ على خيرات الوطن ويستمتع بها اصحاب السلطه دون الآخرين.. وخير شاهد على ذلك بؤر الفساد التى تنوء بحملها الجبال الراسيات عندنا!! بالتالى فهى تحتاج لأن نضع أيدينا عليها لإصلاح مايمكن اصلاحه.. فالسودان يعيش ظروفاً نحسها فى الشارع العام وعلى وجوه البشر وهى ناتجه عن سوء الادارة وافرازات سياسة التحرير الاقتصادى!!
إنّ العدالة مطلوبة وحتى المساواة فى الظلم عدل وأبرز ما يميز حتى مشروع الاعلان العالمى لحق الحيوان هو المساواة التامة بين الاسد والبعوضة ولم يعط القانون حق التسلط للأقوى ولا حق الفيتو للفيل لمجرد انه أكبر من الفراشةِ!!
لكم ان تتخيلوا معى بؤرة أخرى من بؤر الفساد وكيف تصارع ادارات المراجعه الداخليه بمؤسساتنا من أجل اجتثاث هذه البؤر ، ولكنها تصرع فى النهايه ألم أقل لكم إنها (تمومة جرتق) وهاكم الحكاية... فخطاب هذه المرة صادر من وحدة المراجعه الداخليه لأجهزة الدولة وموضوعها استحقاق مدير جامعة حكوميه معروفه يقول الخطاب: إنّ مدير هذه الجامعه ووفقا لقرار نافذ يصرف كافة مخصصاته من هذه الجامعة ومن تاريخ تعيينه بجملة (3.244) جنيه بالاضافه الى انه يسكن فى سكن حكومى خصص له كمدير لجهاز هام وتقوم الجامعة بصيانته فقط.
هذا المدير يجمع بين وظيفتين فى الخدمة العامة وخلال فترة عمله بالجهاز الهام لم يتم ايقاف مرتبه فى الجامعه كاستاذ جامعى

وهذا يخالف الماده (44/د) من لائحة الخدمه العامه لعام 1995 والتى تحظر على العامل الجمع بين وظيفتين فى الخدمه العامه!
ويواصل الخطاب (مرفق)صوره من تفاصيل راتبه الذى استلمه خلال الاعوام 2006 ،2007 ،2008وعليه نوصى باسترداد مبالغ فترة عمله بالجامعة!!
الادهى والامر ان الخطاب نفسه يحمل فقره تقول ان مخصصات هذا المدير كخبير وطنى فى الجهاز الهام الذى كان يعمل به (000.375) جنيه مرتب مجمد وآخر استحقاق تم سداده من قبل هذا الجهاز فوائد مابعد الخدمه بجمله قدره26.250جنيه تمت تغذيتها من وزارة الماليه والاقتصاد الوطنى!!
هذا مالزم توضيحه والامر مازال مرفوعاً لسيادتكم وسيادتك يا أيها القارئ الكريم.. وكان الله في عون السودان!

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

نائب برلمانى يعلن عن تحريك اجراءات قانونية

النفايات الإلكترونية (المسرطنة) تفجر أزمة بين المواصفات والبرلمان
أجراس الحرية ، الأحد 20-12-2009

بعد دخول (568) حاوية تجهيز (4000) بالمنطقة الحرة بأبوظبى للدخول إلى السودان فجّرت قضية تصدير النفايات الإلكترونية (المسرطنة) إلى السودان أزمة بين البرلمان والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ، فيما نفت الهيئة دخول (568) حاوية محملة بالنفايات أعلن النائب البرلماني محمد نور محمد الزين العضو في لجنة الطاقة عن تحريك إجراءات قانونية في مواجهة هيئة المواصفات.
وكذب محمد نور بياناً أصدرته الهيئة الخميس نفت فيه معلوماته القائلة بدخول (568) حاوية عبر دول أوربية للسودان محملة بنفايات إلكترونية (مسرطنة) ، و وصف بيانها بالعاري من الصحة وأكّد أنّ تلك الحاويات دخلت بالفعل البلاد ، وقال إنّها الآن محتجزة فى جمارك الحاويات بسوبا كما أنّ العشرات منها بميناء بورتسودان ، ولوّح النائب البرلمانى محمد نور بكشفهم عن كوارث أخرى تدخل عبر هيئة المواصفات ، وشار إلى أنّ اللجنة العلمية المشتركة اثبتت أنّ الأجهزة المحتجزة فى (سوبا) تحمل مواد مسرطنة. وقال إنّ عبارة (منتهية المدة) حسب بيان المواصفات تعنى نفايات الكترونية ، وقال إنّ المدن الرقمية بالسودان أغلبها نفايات الكترونية دخلت عبر هولندا ودول اخرى وتحديدا مدينة القضارف الرقمية.
من جانبه قال الخبير الدولى للنفايات الإلكترونية والأمين العام لمنظمة تقنيات الاتصال والمعلومات العالمية د.نزار الرشيد ورئيس اللجنة المشتركة بين المنظمة وهيئة الجمارك المنوط بها فحص الأجهزة المحتجزة فى حظائر الجمارك فى سوبا فى مؤتمر صحفى بالبرلمان أمس فى أعقاب زيارة قام بها للمويلح أنّ هيئة المواصفات استخرجت شهادة رقم (10971) تفيد بأن أجهزة إلكترونية جديدة تتبع لشرطة دبى جلبت لإحدى منظمات المجتمع المدنى ، وقال إنّه تمّ تخزينها بمنطقة (المويلح) ، وأكّد أنّها نفايات إلكترونية وليست أجهزة جديدة. واتهم دولاً أوربية لم يسمها بأنّها تدير تلك العمليات بواسطة عصابات ومخابرات دولية وترسلها للسودان. وأكد د.نزار وجود (4) من الحاويات الموجودة فى سوبا الآن تحمل (3) آلاف جهاز كمبيوتر بخلاف أجهزة (المحمول) وغيرها ، وقال إنّ الأمر علمياً يعنى وجود (4.500) كيلو من الرصاص فى الشاشات فقط وهو مصنف دوليا بأنّه مواد خطرة بجانب (الفسفور ، الليثيوم ، الزئبق) وغيرها يحظر نقلها عبر الحدود إلا بتصديق من الدولة المعنية حسب اتفاقية بازل (2006) والسودان من ضمن الدول الموقعة على الاتفاقية باعتبارها مواد مسرطنة من الدرجة الأولى. وأكد أنّ اللجنة أرسلت تقاريرها بالأمر ، وخاطبت الجهات المعنية ، وقال إنّ السودان يعتبر مقبرة للنفايات الإلكترونية وأنّ الأمر له أضرار بالغة على الأمن

القومى بالبلاد ، وقال الآن تعد حوالى (4000) حاوية بجبل علي (المنطقة الحرة بابوظبي) للدخول ، لافتاً إلى أن معظم دول الخليج ترسل نفاياتها الإلكترونية إلى السودان.

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

السودان : تورط وزراء بفضيحة النفايات الالكترونية

الخرطوم : كشف رئيس اللجنة القومية المستقلة لقياس الإشعاعات والمواد الخطرة في السودان نزار الرشيد الأربعاء عن تورط وزراء ومسئولين في قضية دخول نفايات إلكترونية إلى البلاد.
نقلت قناة "الجزيرة" عن الرشيد القول إن القضية كشفت عن تورط ستة وثلاثين وزيرا ومسئولا ومنظمات حكومية في الفضيحة ، مطالبا بمعاقبتهم على ذلك.
وأوضح أن النفايات الإلكترونية التي تغزو السودان تأتي في أشكال مختلفة مثل أجهزة كمبيوتر وآلات طباعة وماكينات تصوير .واتهم عصابات دولية وأجهزة مخابرات غربية بأنها تعمل بشكل منظم لإدخال نفايات إلكترونية مسرطنة للسودان.
وشن الرشيد هجوماً على هيئة المواصفات والمقاييس لإقرارها بدخول أجهزة الكترونية منتهية المدة للسودان ووصف الأمر بالخطير والكارثي وشرع في اتخاذ إجراءات قانونية ضدها لاتهامها له بنشر أخبار وصفتها بالشائعات ، مؤكدا دخول عشرات الحاويات المحملة بالنفايات الإلكترونية الفاسدة والخطرة للسودان.
في غضون ذلك فجر خبير في مجال الفيزياء التحليلية مفاجأة من العيار الثقيل بكشفه عن أن أغلب المدن التقنية والمشاريع التقنية التي أنشئت بالبلاد مؤخرا قامت على أساس نفايات إلكترونية.

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=334298&pg=1

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

الفساد علي أعلي مستوي في السودان

بقلم: هلال زاهر الساداتى
سودانايل ، الاثنين ، 23 نوفمبر 2009 15:57

إتهم عضو لجنة الطاقة بالمجلس الوطنى محمد نور الدين وزراء ودستوريين وجهات حكومية بإستيراد نفايات إلكترونية مسرطنة وإدخال أعداد كبيرة من (الكمبيوترات) قال الفحص الأولى لها بواسطة الجمارك أثبت إنها تحمل مواد مسرطنة ، وجري توزيع هذه الأجهزة على المدارس والمؤسسات الحكومية إن الفساد قد أصبح ظاهرة مقيمة يتميز بها النظام الحاكم فى السودان فقد جاء فى تقرير لمنظمة الشفافية الدولية الذي صدر فى برلين لقياس مستوي الشفافية ومكافحة الفساد فى العالم أن السودان قد جاء في ذيل القائمة وترتيبه 176 مكرر مع العراق ويأتى بعدهما فى الآخر الصومال وترتيبه 180 ، ومما يلفت النظر أن الدول العربية والإفريقية تتصدر دول العالم فى الفساد ، ويعزى ذلك إلى إنتفاء الحريات فيها وتغييب حكم القانون.
ففي الدول الديمقراطية التي يسود فيها حكم القانون بدون تمييز أو محاباة أو تعتيم علي جرائم الفساد والإفساد فإنه يمثل أمام

القضاء والمحاسبة الوزير والخفير والقوي والضعيف والرئيس والمواطن العادي ، ولقد قرأنا قبل أيام أن حكماً بالسجن 13 سنة قد صدر بحق وليم جيفرسون العضو السابق فى مجلس النواب الأمريكى الديمقراطى وبغرامة قدرها 470 ألف دولار وذلك لإنه إستفاد من منصبه للمطالبة برشاوي ، ونجد فى نفس أعظم دولة على وجه الأرض إنه لم ينج رئيسها السابق بيل كلينتون من المحاسبة العسيرة أمام الكونجرس بسبب علاقته المشينة مع إحدي الموظفات بالبيت الأبيض وقد رأيناه يبكى وهو يعترف ، كما سبقه للمساءلة واضطر للإستقالة الرئيس الأسبق نكسون فيما عُرف بقضية فضيحة ووتر جيت ، وأما فى اليابان فقد أُرغمت حكومات للإستقالة بسبب إتهامها بالفساد ، وحتى فى إسرائيل فقد حوكم رئيسها بالسجن بسبب تحرشه جنسياً بإحدى الفتيات ، وكذلك يخضع حالياً رئيس وزرائها السابق أولمرت للتحقيق بواسطة الشرطة بتهم الفساد ، وكذلك وزير خارجيتها الحالي ليبرمان يحاسب بذات التهم.

وأما نحن فى السودان المنكوب بحكامه الذين تسلطوا على رقابنا منذ إنقلابهم المشؤوم على السلطة الشرعية فى عام 1989م فقد إنغمسوا فى الفساد والإفساد منذ سنينهم الأولى ، ولا نلقى القول على عواهنه ، فقد ذكر قائدهم وزعيمهم الترابى حينذاك تهويناً من شأن الفساد أن نسبته بلغت 9 % ، وأمثلة من أوجه الفساد التى تناولتها بعض الصحف كانت فى المحاليل الوريدية والأدوية الفاسدة وبيع شركات ومؤسسات القطاع العام لأنصارهم ومحاسيبهم بأبخس الأثمان وذلك بعد إحتكارهم لكل مقدرات الدولة الإقتصادية وجميع الوظائف بما أسموه (التمكين) فى ظاهرة لم يشهدها السودان من قبل ولن يشهدها من بعد ، وأصبحت الإختلاسات وإستباحة المال العام بمليارات الجنيهات والتى رصدها المراجع العام ، وبسطها للبرلمان (المجلس الوطنى) وإنهيار الأبنية قبل إتمام بنائها (بناية مستشفى الرباط الوطنى) ، وأكبر آخر خطاياهم هى الشروع فى بيع مشروع الجزيرة بعد تدميره وليس بمستبعد أن بيعه قد تم سراً ، وكل هذا ما جعل السودان تحت نير هذا الحكم الفاسد المستبد يحتل بجدارة ذيلية أمم الأرض في نسبة الفساد والإفساد !!

والأنكى من كل هذا أن الفاسدين والمفسدين المقيمين فى مستنقع الفساد القذر يكافئونهم على فسادهم بترفيعهم وترقيتهم ويعوضونهم بمراكز أعلى من التى كانوا يشغلونها . وللأسف الشديد والسخرية المأساوية لم يقدم ولا واحد من اللصوص ونهابى أموال الشعب للتحقيق أو القضاء بالرغم من كمية الفساد المهولة طيلة العشرين عاماً من حكمهم البائس ، بل أصبح اللص يشار إليه بلقب الوجيه فلان!!

حدث فى الخمسينيات من القرن الماضى أن إختلس الصراف ود البدوى بضعة آلاف من الجنيهات فكان الحدث مثار حديث الناس إستهجاناً وإستنكاراً لغرابته وشذوذه ، بينما حوكم المختلس بالسجن عديد السنوات. إن الحزن والأسى ليملأ جوانح المرء لأن سمعة السودان والسودانى قد مرغها هؤلاء الناس فى الوحل بعد أن كان السودانى يشتهر بالأمانة والعفة وسمو الأخلاق ، ويزيد الأسي والحزن بإدعاء الجبهجية بأنهم يحكمون بشريعة الإسلام السمحاء ، ويتجاهلون بل يطرحون جانباً قول نبى الاسلام (صلعم) (والذي نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ، إنه أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإن سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد) . ويبقى السؤال الأهم وهو : هل سيتبدل حال هؤلاء الناس ؟ وأكاد أجزم إنهم لن يتغيروا ولن يتبدلوا لأنهم فى كل يوم يزدادون عتواً وصلفاُ وجوراً.

والحل الوحيد هو أن يذهب هذا النظام الي الأبد غير مأسوف عليه....

قضية خصخصة المصالح و الشركات الحكومية العامة

كلمة الميدان

الميدان: العدد 2045 9 اكتوبر 2007

الخصخصة المستمرة منذ 1992 إلى يومنا هذا أصبحت هدفاً أساسياً للحكومة وأحد ثوابت المشروع الحضاري (سيئ الذكر). الشهر الماضى صرح وزير المالية بأن الحكومة تخلصت من 30 ٪ من المؤسسات وأن البقية فى الطريق ، تزامن هذا التصريح مع بيع النقل الميكانيكى بالتقسيط وبثمن بخس .أين تذهب عائدات الخصخصة ؟ ، هذا سؤال مشروع طالما تحدثت الحكومة عن بيع المؤسسات العامة ، ونحن هنا نتبرع بالاجابة. لم يدخل أي جنيه للخزينة العامة من عائدات الخصخصة .

هذا ما ذكره المراجع العام للدولة فى تقريره عن حسابات الحكومة لعام 2005 وهو بالمناسبة آخر تقرير منشور عن نتائج المراجعة العامة ، والحال هكذا فان المؤسسات العامة التى خصخصت إما أنها بيعت بلاثمن أو أهديت للملاك الجدد وفي طليعتهم رأس المال الاسلامى الطفيلى .. أو انها ضلت طريقها الى الخزينة العامة .. وذهبت لخزائن أخري .

علاوة على ما ذكر فان الانفاق الحكومى و المفترض أن ينخفض بسبب تخلص الحكومة من المؤسسات العامة ، ازداد بمعدلات كبيرة (إزداد بنسبة 600 ٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة) وهو انفاق يمول أجهزة القمع بكافة مسمياتها .ولاتقف الخصخصة عند هذا الحد فالمعلومات المتوفرة تشير الى التقييم المتدنى لأصول وممتلكات المرافق التي تم تأهيلها من خزينة الدولة وخصخصت أو فى طريقها للخصخصة . وهذا يندرج تحت مسمى الفساد بكافة اشكاله.

النتائج الملموسة لهذه الخصخصة هى ازدياد معدلات البطالة .. بسبب التشريد الواسع الذى تعرض له العاملونوبالتالى ازدياد معدل الفقر وتدنى الخدمات العامة . الارقام تقول أن 95 ٪ من السكان فى عداد الفقراء وأن معدل البطالة . ٪ وسط خريجى الجامعات والمعاهد وصل الى 70 برنامج الخصخصة وأجندته الخفية يهدفان لسيطرة رأس المال الاسلامى الطفيلي علي كافة مناحي الاقتصاد ويسعيان لتدمير النقابات الحية واضعاف الحركة الجماهيرية .. لهذا يتواصلان وبشكل محموم.

ان الحكومة التى تريد إستبدال القطاع العام برأس المال الطفيلى الأجنبى والمحلى ، لاتهتم بالمواطنين واحتياجاتهم .. ولابمستقبل البلاد .. بل تكرس كل الموارد لخدمة مصالحها الحزبية الضيقة .. هذا هو الوضع الماثل حيث لم توظف عائدات البترول لتقوية ودعم القطاع العام ، بل بددت وضيعت وكذا يراد بمؤسسات الدولة .هذا الركض المحموم فى طريق الخصخصة تريد به الحكومة استباق أى تغييرات سياسية قادمة وفرض الأمر الواقع ، ورهن اقتصاد البلاد وثرواتها لرأس المال الطفيلى الاسلامى وتقوية نفوذه للتأثير على مجمل الحياة السياسية بما فيها الانتخابات القادمة واجندة خفية تحاول الحكومة تمريرها تحت ستار الخصخصة ورغم خفائها فان أهدافها ومخططاتها معلومة.

إن مؤسسات الشعب التى تباع الان بأبخس الاثمان ظلت ولعشرات السنين مصدراً هاماً للايرادات العامة وأسهمت بشكل مقدر في التنمية ، ووفرت الخدمات الأساسية والضرورية لسائر أبناء شعبنا . فوق ذلك فانها وفرت فرص العمل والتشغيل للالاف وزادت حجم الناتج القومى الاجمالى .. ومن ثم فان بيع هذه المؤسسات وتصفيتها تحت جنح الظلام هما جريمة فى حق الشعب والوطن.

اننا ندعو كافة القوى السياسية للتصدي لهذا المخطط ومقاومته واسقاطه كما نطالب بفتح ملف الخصخصة ومحاكمة المفسدين وارجاع ما نهب من أموال ومؤسسات

غسيل الاموال و رشاوي الاستثمارات الخارجية. قضية جمعة الجمعة

الاستعانة بشركات عالمية لتقييم وحصر ممتلكاته داخليا وخارجيا
صرف 800 مليون لمساهمي "الجمعة" خلال أشهر

كشف صالح النعيم المحاسب القانونى الذى عين أخيرا من قبل ديوان المظالم فى المنطقة الشرقية ممثلا فى الدائرة التجارية الـ16 مراقبا ماليا على أموال جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها ، أن حقوق المساهمين المالية لدى الأخير سترد لهم خلال الأشهر القليلة المقبلة وفق آلية سيتم الإعلان عنها فى السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل.
من جانبه ، قال جمعة الجمعة إن المبالغ المالية الخاصة بالمساهمين قبل تجميد أرصدته من قبل اللجنة التى شكلت من قبل الجهات الرسمية تصل إلى أكثر من 1.060 مليار ريال ، وإنه تم صرف ما يقارب 250 مليون ريال على المساهمين بنسبة 10 فى المائة من رأسمال المساهم ، وإن الأموال الخاصة بالمساهمين والمتبقية لديه تصل لقرابة 800 مليون ريال ، مشيرا إلى أنه سيعمل بالتعاون مع مكتب صالح النعيم لإنجاز المهمة في أقرب وقت ممكن.
فى مايلى مزيداً من التفاصيل:
كشف صالح النعيم المحاسب القانونى الذى عين أخيرا من قبل ديوان المظالم فى المنطقة الشرقية ممثلا فى الدائرة التجارية الـ16 مراقبا ماليا على أموال جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها ، أن حقوق المساهمين المالية لدى الأخير سترد لهم خلال الأشهر القليلة المقبلة وفق آلية سيتم الإعلان عنها فى السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل.
وقال النعيم فى المؤتمر الصحافى الذي عقده أمس فى مكتبه فى الخبر بحضور جمعة الجمعة ، إن المكتب سيعمل على تقييم جميع أملاك الجمعة داخل السعودية وخارجها ، بالاستعانة بشركات عالمية متخصصة فى هذا المجال ، مؤكدا أن جمعة الجمعة أبدى استعداده للتعاون التام مع المكتب والجهات المعنية لرد حقوق ما يقارب 8700 مساهم.
وطالب النعيم المساهمين بمراجعة الموقع الإلكترونى الذي سيخصص لإعادة حقوقهم ، من أجل إدخال بياناتهم وفق العقود التي تم توقيعها مع الجمعة ، ابتداء من السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل ، مشيرا إلى أن الموقع سيحتوي على جميع البيانات المتعلقة بالمساهمين.
وأوضح أن قرار ديوان المظالم بتكليفه مراقبا ماليا واضح للغاية ، مؤكدا أن حقوق المساهمين سترد وفق المتقى الشرعى وبما لديهم من مستندات وعقود مضاربة مع الجمعة ، إلى جانب أن المكتب سيعمل على رد رأسمال المساهمين فى المرحلة الحالية.
مبديا تفاؤله فى إنهاء أزمة المساهمين لدى الجمعة ، الممتدة من أكثر من خمسة أعوام ، بعد أن لمس التعاون الكبير من قبل الجمعة لرد الحقوق ، مطالبا المساهمين بمزيد من الصبر والوعى بالإجراءات التى تتم فى مثل هذه الحالات.
من جانبه ، قال جمعة الجمعة إن المبالغ المالية الخاصة بالمساهمين قبل تجميد أرصدته من قبل اللجنة التى شكلت من قبل الجهات الرسمية تصل إلى أكثر من 1.060 مليار ريال ، وإنه تم صرف ما يقارب 250 مليون ريال على المساهمين بنسبة 10 فى المائة من رأسمال المساهم ، وإن الأموال الخاصة بالمساهمين والمتبقية لديه تصل لقرابة 800 مليون ريال ، مشيرا إلى أنه سيعمل بالتعاون مع مكتب صالح النعيم لإنجاز المهمة فى أقرب وقت ممكن.
وكان ديوان المظالم فى المنطقة الشرقية ممثلا فى الدائرة التجارية الـ16 قد أصدر الأسبوع الماضى حكما قضائيا نهائيا بتعيين مكتب صالح النعيم مراقبا ماليا على جميع أموال وممتلكات جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها ، تمهيدا لصرف حقوق المساهمين.
وسيكون المكتب مسؤولا أمام الجهات الرسمية ، على أن يقدم المراقب المالي تقارير تتضمن تقييم وبيع ممتلكات الجمعة ، وحصر

جميع المساهمين ، وتوضيح الآلية التى سيتم بها ذلك ، إضافة إلى فتح حساب بنكى لتجميع أموال الجمعة ، وعدم الصرف إلا بإذن من الدائرة. يذكر أن قضية جمعة الجمعة استمرت لأكثر من خمسة أعوام ، بعد تجميد أمواله ، وإيداعه السجن ، قبل أن يفرج عنه فى منتصف 2005.

ووفقا لمصادر مقربة من الجمعة ، فإن مجموعة شركات جمعة الجمعة لديها استثمارات متنوعة فى السودان فى مجال البتروكيماويات ، الاتصالات ، النفط والغاز والفندقة ، إضافة إلى مجموعة من المجالات الخدمية الأخرى ، حيث تستحوذ المجموعة على نسبة كبيرة من أسهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المالكة للأرض الخاصة فى معارض الخرطوم الدولية ، كما تمتلك المجموعة أرضا أخرى مساحتها 600 كيلو متر مربع بما يعادل 600 مليون متر مربع على البحر الأحمر مباشرة بطول ضلع بحري يصل إلى 60 كيلو مترا وعمق عشرة كيلومترات ، إضافة إلى منطقة قرى الحرة البالغ مساحتها 26 مليون متر مربع ، والتى تبعد نحو 70 كيلو مترا شمال الخرطوم ، حيث هناك نحو 900 شركة عالمية ومحلية لديها مستودعات مستأجرة فى المنطقة الحرة ، إضافة إلى 50 فى المائة من شركة دانفودو (إحدى كبرى الشركات العاملة فى السودان) والتى تقوم بتنفيذ الجسور والكباري والطرق الرئيسة فى السودان ، وفندق قصر الصداقة وما حوله من مساحة إجمالية تقدر بنحو 85 ألف متر مربع ، كما تمتلك المجموعة أراضى زراعية كمشروع سندس وماريا التي تبلغ مساحة كل منهما ثلاثة ملايين متر مربع ، إلى جانب أراض عقارية أخرى في مواقع استراتيجية في الخرطوم.

صحيفة الاقتصادية الالكترونية

http://www.aleqt.com/2008/07/22/article_148183.html

لقاء مع السيد جمعة الجمعة

حدثنا إذاً عن طبيعة إستثماراتكم فى السودان ؟

لا أخفيك سراً بأن مجموعة شركات الجمعة الآن تعد أكبر مستثمر عربى فى السودان ونحن نسعى سعياً حثيثاً بعون الله للحفاظ على هذه المكانة والريادة ، لدينا مشاريع إستثمارية نملك أسهمها بنسبة(100 فى المائة) ، ودخلنا في شراكة في عدد من المشاريع بنسب عالية جداً. وبلغة الأرقام والإحصاءات فإن إستثماراتنا فى السودان تتمثل عموماً في:

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة بنسبة 41%

وفندق القصر بنسبة 100%

والدار الاستشارية لتطوير الخرطوم بنسبة 45%

و مركز السودان للهندسة والمعلومات الرقمية بنسبة 50%

والبنك العقاري التجاري بنسبة 100%

والجمعة ليموزين بنسبة 100%

والجمعة للدعاية والإعلان بنسبة 100%

وشركة دانفوديو للمقاولات والطرق والجسور بنسبة 50%

و بنك التنمية التعاونى الإسلامى بنسبة 40%

وشركة كتس لتقنية المعلومات وهندسة الكمبيوتر بنسبة 50%

والجمعة وأبرسي للتنمية الزراعية والحيوانية بنسبة 50%

شركة التطور للتشييد وتنمية الإستثمارات المحدودة بنسبة 50%
وشركة أبرسى للنقل بنسبة 50%
وأرض وزارة الزراعة الولائيـة بنسبة 100%
وشركة مداخل أفريقيا القابضة بنسبة 50%
ووكالة الجمعة للسفر والسياحة بنسبة 100%
وقرية ماريا السياحية بنسبة 100%
ومصنع الجمعة للخيام بنسبة 100%
ومدينة الجمعة الصناعية بنسبة 100%
وشركة الأعراف بنسبة 50%
ومشروع سنار السياحى بنسبة 100%
ومزرعة الجيلى بنسبة 100%
وشركة سهم للتجارة والإستثمار بنسبة 51%

أرقام مملة ومطولة لكن لا بد منها خصوصاً فى هذه الظروف لتوضيح حجم أعمالنا الحقيقى فى السودان. كما ترى فنحن موجودون فى أكثر من مجال إستثماري ، ونعتزم الآن تكثيف وتركيز تواجدنا فى السودان والمحافظة على موقعنا كأكبر مستثمر عربى فى السودان. وسنحدث طفرة حقيقية فى منطقتى قري والبحر الأحمر الحرتين. يكفى أن تعلم أن العمل جار الآن لإقامة ميناء جديد على أحدث المواصفات العالمية على البحر الأحمر داخل منطقة البحر الأحمر الحرة . كما أننا سنغير ملامح الخرطوم نفسها بعد إكتمال مشروع الأبراج السكنية والإدارية المطلة على النيل الأزرق في الخرطوم بحري.

http://aljumahgroup.com/ara/news/archives/2006/09/osool_mag.htm

ضلوع الأجهزة الرسمية للدولة في الإحتيال علي المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر

سوق المواسير بالفاشر... دس السم فى الدسم

الخرطوم : الفاشر : نبوية سرالختم- سارة تاج السر:
الصحافة 2010/4/29

سوق الرحمة أو كما أطلق عليه مؤخراً سوق (المواسير) مثل أحد المحطات التجارية الهامة التى انعشت الاقتصاد المحلى بمدينة الفاشر خلال عام بعد أن كان يعانى ركوداً كبيراً برفعه مستوى دخول السماسرة والعمال وصغار التجار ، وحتى العاطلين عن العمل عبر التداول النقدي بفوائد كبيرة للمتعاملين ،وتمثلت فائدة هذا التعامل فى بعض الوقائع المنشورة على أحد المواقع الإلكترونية والتى تقول : أن أحد المتعاملين داخل هذا السوق جنى اموالاً ضخمة جعلت منه رجل بر واحسان ساهم فى دعم العديد من الخلاوى والمساجد والشفخانات ، كما ظل يساعد المحتاجين ويدعم الطلاب الفقراء ويوفر فرص عمل للعاطلين بجانب رواية اخرى تقول : أنه عندما تضاعف سعر الزيت والبطيخ في شهر رمضان المنصرم دخل احد كتاب الشيكات وساهم بتخفيض سعرهما بنسبة 30% بعد عملية شراء وبيع في آنٍ واحد.

فحسب مواطنين تحدثوا لـ(الصحافة) : أن التعامل داخل هذا السوق يتم عبر تحرير شيكات لفترة معينة تتراوح بين الشهر والشهرين واستلام اشياء عينية منهم مثل(عربات -أوراق منازل - سلع ضرورية-واي شئ آخر قابل للبيع والشراء) بعد تحديد سعره ويتم بعدها كتابة شيك متضمنا ربحا اضافيا يصل إلى 50 % من السعر المحدد ما أغرى المئات للإقدام على رهن اموالهم وممتلكاتهم وحتى منازلهم ، فحققوا فى بادئ الامر ارباحا كبيرة لكن سرعان ما تداعى هذا السوق وأنهار ليجد المتعاملين أنفسهم يخسرون أموالاً طائلة فى عمليه وصفت بانها اكبر عملية نصب وإحتيال جماعية شهدتها المدينة .

أمس الأول تظاهر المئات من المواطنين بعد أن تبددت أحلامهم فى اعقاب وعود حكومية بإسترداد اموالهم المرهونة فى أيدى أصحاب الشركات المديرة للسوق بعد إرتداد الشيكات التى بحوزتهم ، غير ان الحكومة تراجعت عن وعودها بفتوى من والى الولاية المنتخب محمد يوسف كبر بحرمة تلك الأموال لأنها جاءت نتاجاً لثراء حرام ومشبوه موضحاً ان ممارسة هذا النوع من التجارة ربا يمكن إسترداد رأس مالها باللجوء للقضاء .

و تم تفريق المتجمهرين من قبل السلطات المحلية بإستخدام الغاز المسيل للدموع وانتشرت تعزيزات شرطية على مداخل الطرقات .

وعلى إثر ذلك علمت (الصحافة)ان المتضررين والذين يزيد عددهم عن عشرين ألف متضرر منهم متضررون من جميع مدن السودان الأخرى قد شرعوا فى تكوين رابطة بإسمهم ترأسها ضرار عبدالله ضرار الذي تحدث (للصحافة) عبر الهاتف عن حكاية سوق (المواسير) فقال : بدأ العمل بالسوق قبل 11 شهراً تقريباً بمباركة السلطات المحلية بعد أن شاعت فتاوى فى بادئ الأمر تؤكد فيها بشرعية التعامل فى السوق حتى أن مسئولاً مرموقاً بالمركز قال فى إحدى مخاطابته للجماهير (العايز يغترب يمشى الفاشر) فى إشارة للكسب السريع والكبير الذي وجده البسطاء من ماسحى الأحذية وبائعات الشاي ويضيف عبدالله قائلاً : (كانت الأمور تسير على مايرام لكن حدثت مشكلة أثناء الإنتخابات فالكثير من أصحاب المحلات التى كانت تسير السوق قاموا بسحب أموالهم مما جعل هنالك فرقاً وصل إلى مليار جنيه و800 مليون) ويواصل (بعد هذه الواقعة إرتدت الكثير من الشيكات التى حان أجلها فقام المتضررون بمحاولة لفتح بلاغات فى النيابات تلقوا على إثرها وعوداً بالسداد لكنهم تفاجأوا بتبدد الوعود بعد فتوى الوالى بربوية التعامل) ويشير عبدالله إلى أن شروعهم فى تكوين رابطة من أجل إنتزاع حقوقهم سواء بالطرق السلمية أو القانون أو العنف وحذر من إندلاع أعمال عنف كبيرة إذا لم تتدارك السلطات بالولاية الأمر وأرجعت للمتضررين حقوقهم المادية .

الى ذلك ترددت أنباء عن اعتقال السلطات لـ 60 رجلامن منسوبى سوق المواسير بالفاشرعلى رأسهم آدم اسماعيل اسحاق وموسى صديق ومديرو مكاتبهم والمتعاملون معهم كما تم حجز ممتلكاتهم واموالهم واحالتهم لنيابة الثراء الحرام ، فيما اشار والى الولاية المنتخب محمد يوسف كبر فى بيان له امس الى اتخاذ مايلزم واعطاء كل ذى حق حقه وتزامن ذلك التوجه مع زيارة لوزير العدل عبد الباسط سبدرات للوقوف على حقيقة الاوضاع ووجه السلطات المختصة بالولاية بتشكيل لجنة قانونية ومباشرة كافة الاجراءات مؤكدا بانه لاكبير على القانون .

وحمل الكاتب والمحلل السياسى عبد الله آدم خاطر أجهزة الدولة مسئولية الضلوع فى عمليات الاحتيال التى طالت هؤلاء المواطنين وقال خاطر ان مثل هذه العمليات لايمكن ان تتم الا عبر مجموعات محمية(نافذين فى السلطة) مؤكدا بانها ما كان لها ان تحدث قبل الانتخابات وطالب بقيام محاكمات لمعاقبة المحتال الاساسى المتسبب فى هذه الكارثة باعتبار ان الامر يمثل ضربة للاقتصاد الوطنى وتحطيماً للقيم الاجتماعية النبيلة بين الافراد ،كما دعا خاطر الى طرح الموضوع ومناقشته على فضاء اوسع فقهي وقضائى مشيرا الى احقية المتضررين فى متابعة حقوقهم رافضا تحميلهم المسئولية باعتبارهم ضحايا .

وعن رأي الدين فى فتوى الوالى كبر التى اشارت الى ان الاموال التى يطالب بها المتضررون نتاج ثراء حرام ومشبوه واصفا تجارة المواسير بالربا اشار الامين العام لهيئة علماء المسلمين بروفسير محمد عثمان صالح الى اتفاقه مع فتوى الوالى بحرمة هذه المعاملات بوصفها ربا مضيفا بان المتعاملين به من الطرفين يجرم ويحرم شرعا. وقال عثمان إن الآيات الواردة بسورة البقرة اوضحت ذلك بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنو اتقوا الله وذروا مابقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله

ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولاتظلمون). وقال عثمان اذا كانت المعاملة قائمة على زيادة متولدة من دين وبسعر ثابت غير قابل للخسارة فهى حرام(ربا) اما اذا كانت زيادة متولدة من البيع فهى حلال حتى لو كانت بسعر أعلى .
ورغم مايتناقله الناس داخل المدينة من حديث عن شبهة سياسية فى الأمر تدور حول الحزب الحاكم الذي إستطاع أن يستدرج أموال المتضررين عبر شركتين هما شركة قوز عجيبة والقحطانى لتمويل حملاته فى الإنتخابات المنقضية الإ أن القانونى والناشط الحقوقى (قاضى محكمة الإستئناف السابق) محمد الحافظ محمود يرى فى هذا التعامل أنه مجاز قانوناً بعد فتوى مجمع الفقة الإسلامى للبنك المركزي بمشروعية مثل هذه المعاملات مصرفياً معتبراً ماحدث فى إرتداد شيكات المتعاملين جريمة يحاسب عليها القانون ويقول محمد الحافظ فى هذا الأمر : (ماسبق من تعامل تمت إجازته من قبل مجمع الفقة الإسلامى وبغض النظر عن طبيعة المادة التى تم التعامل فيها فإن العقد شريعة المتعاقدين وطالما أن العمل تم بالتراضى فإن العقد صحيح) ويستدرك الحافظ قائلاً : (لكن هنالك شئ فى القانون يسمى الغبن وتعنى إذا تظلم شخص معين فى مبايعة معينة وبيعت له سلعة بسعر أقل من سعرها الحقيقى أو أكثر يمكن ان يلجأ فى هذه الحالة إلى محكمة مدنية تعدل له صيغة التعاقد بما لايزيد عن 20 % من القيمة الحقيقية لكن العقد صحيح قانوناً ويمكن ان تتدخل المحكمة لرد التعاقد للوضع المناسب) وعلى هذا الأساس يقول الحافظ إن البيع المؤجل بزيادة سعر المبيع إذا تم بالتراضى مقبول قانوناً وإن كان جائزاً اللجوء للمحكمة لتقليل الغبن من التعاقد ، ويشير إلى ما يخص إرتداد الشيكات أنها جريمة تندرج تحت المادة 179 من القانون الجنائى لعام 1991 وهى فى حالة سوق المواسير قائمة فعلاً بغض النظر إذا كان المقابل قليلاً أو مشكوكاً فيه والجريمة كما قال مكتملة الأركان بعد إرتداد الشيكات ويضيف قائلاً : تستطيع المحكمة الجنائية أن تدين صاحب الشيك لكنها تحيل الأطراف لمحكمة مدنية لتقدير القيمة الحقيقية للشيك والفصل فيها.

ضلوع الأجهزة الرسمية للدولة في الإحتيال علي المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر

كارثة سوق المواسير بالفاشر

عبدالقادر محمد ابكر

سودانايل ، الثلاثاء 04 مايو 2010

فى واحدة من اكبر واغرب عمليات النصب والاحتيال على الاطلاق تعرض مواطنى مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور لاغرب حالة من تلك فيما يعرف بـ(سوق المواسير) حيث بلغت خسائر هذا السوق العجيب ما يفوق الـ (240) مليار جنيه سودانى بالقديم اى ما يعادل اكثر من مائة مليون دولار امريكى .
معظم ضحايا هذا السوق من مواطنى الفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور اضافة الى مواطنين من كل من الجنينة ونيالا والبعض الآخر من امدرمان وبعض مدن السودان الاخرى .
وحكاية هذا السوق انه بدأ منذ ما يقارب العام ونيف وطريقة التعامل فيه تتم بصورة غريبة حيث انه تذهب بما لديك من مال وتشترى بضاعة معروضة فى الغالب الاعم تكون سيارة بما يعادل اقل من 35% من قيمتها الحقيقة مقابل ان تدفع نقدا ، او تذهب وتعرض ما لديك من بضاعة وغالبا ما تكون سياره نظير مبلغ يفوق سعرها الحقيقى باكثر من 40% ولكن بشيك مؤجل غالبا ما تتروح فترة سدادها شهر او شهر ونصف حسب الحالة والشخص والبضاعة ولا تذهب بذلك الشيك الى المصرف بل تاتى به الى المكتب مكان تمت الصفقة وتجد اموالك حاضرة ، وهذا ما زاد من قوة الضمان لدى المتعاملين مع هذا السوق .
لم يلبث السوق ان تطور الى مجال العقارات ومن ثم لمختلف انواع البضائع سكر ، دقيق ، اسمنت ، زيت وحتى الذهب وبعد حين تمدد السوق ليشمل الاثاثات الجديدة والمستخدمة والادوات المنزلية واجهزة الحاسوب والتلفاز والموبايلات والديجيتال وحتى البهائم وكل ما يمكن ان يباع ويشترى .

ثم عم السوق كافة شرائح المجتمع الموظفين ، العمال ، القوات النظامية بمختلف مسمياتهم لاسيما ان المنطقة قريبة من مناطق العمليات يكثر فيها القوات النظامية وايضا الطلاب والنساء والصبيان وغيرهم واغتنى اهل الفاشر كثيرا من هذا السوق ، الامر الآخر اللافت للنظر ان هذا السوق يقوم على امره رجال يعملون فى الشرطه ف (موسى صديق وآدم إسماعيل) هم من رجال الشرطة اضافة الى انهم ترشحوا فى دوائر انتخابية عن المؤتمر الوطنى والاغرب ان المقرالرئيسى للسوق فى الساحة الواقعة داخل (قشلاق) الشرطة وبجانب مسجد الشرطه نفسه ويروى احاديث المدينة ان القائمين على امر السوق هم مسؤلين كبار فى الدولة مما ضاعف ثقة الناس فى هذا السوق .

والى الولاية نفسه السيد عثمان محمد يوسف كبر فى احدى تجلياته اعلن ان هذا السوق هو سوق (الرحمة) وليس سوق (مواسير) كما درج الناس على تسميته فى المدينة وقام بتغيير اسم السوق الى سوق الرحمه وذكر ان هذا السوق مدعوم وكل من يطلق عليه اسم (سوق المواسير) بعد هذا اليوم سينال عقابا رادعا ، ولمن لايعرف معنى (المواسير) فالمأسورة هو الانبوب الفارغ غالبا يكون مصنوعا من الحديد او البلاستيك فالشخص (الماسورة) هو شخص فارغ او كذاب والبضاعة (الماسورة) هى بضاعة فارغة او مكذوبة وقس على ذلك (سوق المواسير) هو سوق فارغ او مغشوش وبهذه الترجمة ان اعدنا صياغة الجملة تصبح سوق الغشاشين او سوق الكذابين ، ولكن سيادة الوالى اعاد للسوق اعتباره وهيبته وقوته بعد تسميته بسوق الرحمه ذاك .

بدات ملابسات انهيار السوق قبل الانتخابات بفترة وجيزة حينما تخوف الناس من الانتخابات ومألاتها ولكن تدخل السيد الوالى مرة اخرى ووعد الناس خيرا بانهم سيستردون كافة اموالهم اذا صوتوا للشجرة لان وجود حكومة لمؤتمر الوطنى بالولاية سيكون الضامن لهذا السوق ويحكى طرفة ظريفة انه وصل للمتعاملين مع السوق رسائل smsعلى هواتفهم مفادها (صوت للشجرة تنال قروشك . اذا صوت للديك قروشك عيييك) عليه فقد عمل الناس بجد وسخاءا من اجل ان يفوز مرشح المؤتمر الوطنى للولاية عثمان كبر وبقية المرشحين للمجلس الوطنى وتشريعى الولاية وقد اوفوا .

بعد الانتخابات واعلان نتيجة الفوز واثناء الاحتفال اعلن السيد والى الولاية المنتخب الاستاذ عثمان محمد يوسف كبر انه سيصدر بيانا فى اليوم التالى يفيد فيه اهل السوق بمألاته ومجريات الامور وفى اليوم المعنى خرج السيد الوالى عبر الاذاعة والتلفزيون المحلى معلنا ان المدعو موسى صديق وآدم إسماعيل تمّ القبض والتحفظ عليهما اضافة لعشرات اخرين من مدراء مراكز السوق واودعوا الحبس فى سجن (شالا) وان كل من لديه مديونة طرفهما عليه التوجه الى النيابة لفتح بلاغ عن مظلمته وان التعامل الذى تم ما هو الا معاملات (ربوية) ووجه ائمة المساجد بتوعية المواطنين فى ذلك وهكذا اعلن انهيار السوق وان الخدعة انطلت على الجميع وان الاموال قد ضاعت والنيابة نفسها حينما تحقق مع الافراد تلقى القبض عليهم وتوجه اليهم تهم تحت (قانون الثراء الحرام)

ازاء هذا الوضع الغريب والخطير تنشأ جملة من الاسئلة المشروعة تبحث عن اجابات منطقية :

لماذا صمتت نيابة الثراء الحرام والاجهزة الاخرى المعنية كل هذه الفترة فى حين ان عمليات بيع الكسر تتم امام ناظريها وفى وضح النهار لاكثر من عام كامل ؟.

اين ائمة المساجد من المعاملات الربوية التى امتدت كل هذه الفترة ام ان الامامة والافتاء يجيء حسب الطلب ورغبة الانظمة الحاكمة ووعظ الناس وارشادهم تاتى على هوى السلطان ؟

الاجهزة الرقابية التى تعمل على احصاء انفاس المواطنين واحصاء ومراقبة حركة الاموال لاى مبلغ زاد عن الـ (500) جنيه سودانى يراقب بدقة اين ذهبت ومن اين والى اين لم تقاعست هن مراقبة حركة هذه المليارات طيلة فترة العام هذه وهى عمر (سوق المواسير)؟

ما هو دور جهاز الشرطة فى هذا السوق علما بان القائمين على امره هم من منتسبيها ويقال ان رعاة السوق هم من النافذين فى شرطة الولاية حسب حديث المدينة ؟

دور السيد الوالى عثمان محمد يوسف كبر فى توجيه السوق والاشراف عليه طالما اطلق عليه سوق الرحمه ؟.

علاقة المؤتمر الوطنى بالولاية بهذا السوق بفرضية ان اثنين من منتسبيه والمترشحين للانتخابات نزلوا فى الدوائر الجغرافية باسمه هم المدراء المتصرفين لامر هذا السوق ما هو دور التنظيم ورايه فى ذلك .
علاقة الامر باستهداف انسان دارفور وتجفيف موارده باعتبار انه داعم اساسى للحركات المتمردة كخطة امنية استرتيجة لمحاربة الحركات وتجفيف منابع تمويلها بالنظر لمشكلة دارفور كمشكلة امنية حسب الرؤية القديمة لاجهزة النظام لما يجرى فى دارفور.
هذه بعض من اسئلة حيرى ومشروعة تبحث عن اجابات شافية لكارثة هذا السوق ونحن نتمنى ان تتدخل السلطات الاتحادية لمعالجة الازمة والتى قد تتفاقم وتقود المنطقة الى اتون ازمة جديدة لا قبل لاهل الاقليم بها فقد انهكتهم الحروب والآن هذه الكارثة ستقود لافقارهم والانسان اليائس والمحبط قد يكون مستعدا لفعل اى شىء فهلا يتدارك المسؤلين هذا الموقف ويوقفوا ألة الدمار الجديدة من اهلاك الحرث والنسل والمال والولد .

هروب تاجر بعد حصوله علي قرض ب "38" مليار جنيه وهو يمت بصلة قربي لشخصية سياسية مؤثرة

هروب تاجر بعد حصوله علي قرض ب "38" مليار جنيه

الكاتب الخرطوم ، خاص بالانتباهة
الثلاثاء 19 يناير 2010

تتكتم دوائر الجهاز المصرفي و الإقتصادي علي أضخم عملية إحتيال في الآونة الأخيرة حيث حصل أحد التجار وصاحب مصنع للسيخ علي قرض بقيمة 38 مليار جنيه سوداني إتضح أن الضمانات العقارية التي منح بموجبها التصديق مزورة بالكامل كما أنها لا تغطي قيمة القرض موضع التصديق .
تشير متابعات "الإنتباهة " الي خلفيات القصة التي تعود الي منح التصديق المعني عقب رهن التاجر لعدد 1383 طن سيخ ومواد بناء أخري بمخزن إدعي ملكيته إضافة الي مواقع أخري تمت معاينتها من قبل موظفي ثلاثة بنوك معروفة وإعتمادها رسميا.
تصاعدت أزمة الرهن "المضروب" عندما شرعت البنوك المذكورة في إسترداد أموالها بعد عجز التاجر عن السداد و أعلنت عرض المواقع المذكورة للبيع في مزاد علني تم نشره بصحيفة يومية معروفة ، وذهبت قوة من الأجهزة الأمنية والشرطية لحجز المخازن تمهيدا لبيعها لكنها فوجئت بشخصية إقتصادية معروفة تبرز مستندات موثقة تثبت ملكيتها للمخازن ، الأمر الذي دفع السلطات المختصة لإلغاء المزاد و إتخاذ إجراءات صارمة حبست بموجبها علي ذمة التحقيق مديري البنوك المعنية حيث تم إطلاق سراحهم بالضمان. وسجل صاحب المخازن المعروف بلاغات تحت المواد 183/159 من القانون الجنائي يتهم فيها البنوك المذكورة بالإساءة لسمعته وتعطيل إعماله ومصالحه بينما رفضت قيادات مصرفية عليا التعليق علي الحدث. قالت مصادر الصحيفة أن التاجر هرب لخارج البلاد وهو يمت بصلة قربي لشخصية سياسية مؤثرة .

تعليق:
و الشخصية الاقتصادية صاحبة المخازن هو جمال الوالي و الشخصية السياسية المؤثرة هو جلال يوسف الدقير الذي له صلة بمصانع الأسعد للحديد. و تم تهريب التاجر لصلة القربى بيوسف الدقير.

صاحب القصر الذي اشترى الشارع

رسالة مفتوحة لوزير العدل

ياسين حسن بشير

الاحداث ،السبت 20 سبتمبر 2008م

صاحب القصر الذي اشترى الشارع... سطرت قبل أربعة أعوام تقريباً مقالاً بهذا العنوان نشر بصحيفة الأيام... وكانت خلاصت هى أن أحد الأثرياء من رجال الأعمال يقيم بحى الطائف بالخرطوم مربع 22 قد استولى على عدة شوارع وميدان صغير شرق منزله وضمهم إلى منزله وأقام حولها أسواراً عالية وبوابات ضخمة فتحول منزله إلى قلعة حصينة... ومررت بالأمس وتأكدت من أن الوضع ما زال كما هو دون تصحيح... ولأننى أعتقد أنه قد حدثت بعض التغيرات فى الواقع السياسى السودانى وفى طبيعة السلطة الحاكمة منذ البدء فى تنفيذ نصوص اتفاقية السلام الشامل 2005م فمن الواجب أن نعيد النظر فى العديد من التجاوزات ونزيل المظالم العامة التى وقعت على المواطن السودانى أينما كان خلال فترة الهياج الإنقاذي... لذلك أقدم هذا المقال كرسالة مفتوحة للأستاذ/ عبد الباسط سبدرات وزير العدل الذي هو المسؤول الأول عن تفعيل القانون لحماية مصالح وحقوق المواطنين وإزالة أي ظلم يقع عليهم .

بداية أود أن أسجل أن ما قام به ذلك الرجل يمثل أسوأ وأبشع مظاهر ارتباط نفوذ المال بالنفوذ السياسى... ففى ذلك الوقت لم يكن يتسنى لهذا الرجل مهما بلغت درجة ثرائه أن يستولى على بعض شوارع الحى وضمها لمنزله لولا دعم جهة سياسية ما فى السلطة الحاكمة له... فهناك رجال أكثر منه ثراء على مر تاريخ السودان الحديث حتى فى زمن الاستعمار الأجنبى لكنهم لم يتجرأوا على فعل فعلته هذه... هذا بالإضافة إلى أن السلطات المحلية فى جميع أنحاء ولاية الخرطوم تواجه التعديات على الشارع العام بحزم وأحياناً بعنف فهناك حالات عديدة وبالقرب من حى الطائف نفسه وآخرها كانت بشارع البلابل بأركويت حيث تم إزالة المساطب والحدائق واللوحات أمام المنازل بالآليات وبشكل عنيف ولم يعترض أحد على ذلك انطلاقاً من أن الشارع هو ملكية عامة لجميع المواطنين وليس من حق مواطن مهما كان وضعه أن يتعدى عليه لمصلحته الشخصية... فأين كانت هذه السلطات المحلية عندما ضم هذا الرجل شوارع وميدان لمنزله ؟

وألخص فهمي للموضوع في التساؤلات التالية التي أتعشم أن يدرسها السيد/ وزير العدل وفق القوانين المعمول بها حالياً ولائياً أو اتحادياً -:

أولاً: مَنْ الذي صدق لهذا الرجل بضم الشوارع والميدان لمنزله... وهل لتلك الجهة أي سند قانونى لما حدث ؟

ثانياً: إذا تم تخطيط أي حى سكنى وعمره المواطنون فهل شوارع الحي ملك خاص للدولة تمنحه لمن تريد أم أنها ملك عام للمواطنين سكان الحى ولغيرهم من مستخدمى الطريق العام ؟

ثالثاً: يقول بعض سكان مربع 22 بالطائف أن الرجل قد عوضهم برصف بعض شوارع المربع الداخلية... فهل يسمح القانون بذلك... بمعنى آخر هل يسمح لى أنا شخصياً القانون بأن أضم غداً الشارع الذي أمام منزلي لمنزلي مقابل موافقة سكان الحي وتعويضهم بأي شكل يتم الاتفاق عليه معهم ؟

إننى كمواطنى عادي أطالب السيد/ وزير العدل بما يلى -:

أولاً: دراسة ملف هذه الحالة التى أوردتها وتحديد مسؤولية ما حدث من استيلاء مواطن على شوارع وميدان عام... وتفعيل الآلية القانونية لمحاسبة من شارك في ذلك من قبل أجهزة الدولة المختلفة سواءً أكانت ولائية أو اتحادية ومحاسبة الرجل الثري نفسه على فعلته .

ثانياً: تصحيح الوضع وفتح الشارع وإخلاء الميدان الصغير شرق منزل الرجل... وإذا كان الرجل قد دفع أي مبالغ للدولة في شكل رسوم أو غيره فمن حقه أن ترد له نقداً ويعدل الوضع .
وهذه الرسالة المفتوحة مكررة للسيد/ والى ولاية الخرطوم والسيد/ معتمد الخرطوم والسيد/ وزير التخطيط العمرانى والشؤون الهندسية بالولاية... فجميع هؤلاء السادة يجب أن يهتموا بالأمر ويسارعوا بمعالجته لأنه يمثل نقطة سوداء فى ملف حكومة الإنقاذ السابقة وسيظل نقطة سوداء فى ملف حكومة الوحدة الوطنية الحالية إذا لم يعالج سريعاً... فليس هناك عيب فى أن يعالج الخطأ إذا حدث ولو بعد مئة عام ولكن العيب في تجاهل الأمر وعدم معالجته... ونأمل أن نسمع صوت الحق والعدل يجلجل في سماء الخرطوم .

قضية استيراد المبيد الفاسد بوزارة الزارعة
وزارة الزراعة وملف فساد آخر ..!!

إليكم
الطاهر ساتي
السوداني ، بتاريخ 26-01-2011

قبل أسبوع ونيف ، كتبت زاوية تحت عنوان: الإستبقاء ، خياروفقوس.. قلت فيما قلت بأن الدكتور عبد الحليم المتعافي ، وزير الزراعة ، أصدر قرارا بإستبقاء مدير إدارة الوقايات بالوزارة إلى أجل غير مسمى ، رغم تجاوز الرجل سن التقاعد بعامين ، وهو الإستبقاء الثاني لسيادته ، حيث الأول كان بقراررئاسي ولمدة عام فقط كما ينص قانون الإستبقاء.. ولكن بعد أن أكمل العام لم يغادر منصبه ليفسح المجال لكادر آخر ، فالمتعافي إستبقاه لأجل غير مسمى .. وهذا أمر يخالف قانون الخدمة العامة وكذلك يخالف قانون الإستبقاء ،ثم أن المدير الذي يتمسك به المتعافي مدى حياة هو المدير الذي يدير إدارة الوقايات ، وتلكهي الإدارة التى تسرب عبرها المبيد الفاسد الذي تم إستخدامه هذا الموسم بحقول قطن الجزيرة.. ولذلك قلت بأن العدالة تقتضي مساءلة هذا المديروكل المتورطين في جلب وإستخدام ذاك المبيد ، ولكن عدالة المتعافي لم تسأله ، بل كافأته بإستبقائه - رغم أنف قانون الخدمة المدنية ورغم أنف قضية المبيد الفاسد - مديرا لذات الإدارة لأجل غير مسمى..هكذا كتبت قبل أسبوع ، فتأمل رد فعل وزارة الزراعة ياصديق !!..
لم تعقب الوزارة بتعقيب يوضح للناس سر مخالفتها لقانون الخدمة ، ولم تنف دور إدارة الوقايات في مراحل إستيراد وإستخدام ذاك المبيد الفاسد ، ولم تقل للناس بأن مديرها - المستبقى مدى الحياة تقريبا - هو أفضل من يمشي على الأرض ولذلك يجب أن يخلد في تلك الإدارة حتى ولو ملأ حقول بلادي بكل أنواع المبيدات الفاسدة ، لم يردنا من الوزارة توضيحا كهذا.. ولكن جاء رد فعلها على النحو الآتي : حيث ملأت صحف البارحة بإعلانات مدفوعة القيمة من مال الشعب ،أعلنوا فيها من أسموا أنفسهم بمدراء الوقاية بالولايات ترحيبهم بقرار إستبقاء مدير إدارة الوقايات مديرا لأجل غير مسمى ، ووصفوه بأنه القوي الأمين الذي يجب أن يسد هذه الثغرة في هذه الفترة الحساسة من تاريخ البلاد..هكذا يقول إعلانهم المدفوع القيمة من دم قلب الشعب ، نقلته بالنص (القوي الأمين الذي يجب أن يسد هذه الثغرة في هذه الفترة الحساسة من تاريخ البلاد) ..ثم ختموه ب: (نشيد بالدكتور عبد الحليم المتعافي ونثمن جهوده ودوره الفعال والحاسم ونظرته الثاقبة في تطوير وترقية الزراعة ونهضتها الحقيقية في عهده)..هكذا إعلانات مدراء الوقاية بالولايات في مساحة نصف صفحة وزينوها بصورة السيدين : الوزير و المدير.. كل هذا فقط لأني تساءلت عن سر مخالفتهم لقانون الخدمة بذاك الإستبقاء ، وعن سر عدم مساءلتهم لذاك المستبقي عن دور إدارته في ذاك المبيد الفاسد.. للأسف ،

تساؤلي تسبب في أن يدفع الشعب فواتير إعلانات صحف البارحة ، ولوكنت أعلم ذلك لما تساءلت ..!!
لم تجد عبقرية الوزارة نهجا حضاريا تدافع به عن أخطائها وسوء إدارتها ومخالفاتها وفسادها المبين ، غير تحميل خزائن الشعب مسؤولية سداد قيمة تلك الإعلانات المراد بها تجميل القبح..لم يحدثها نهجها بأن يذهب بي إلى المحكمة إن كنت مخطئا ، وما عجزوا عن ذلك إلا لضعف برهانهم ووهن منطقهم وسوء تصرفهم.. ولم يحدثهم نهجهم بالتعقيب - مجانا - في ذات المساحة التي فضحت فسادهم ومخالفاتهم ، وماتجاوزا ذلك إلا لإفتقارهم لحروف التعقيب الصائبة.. ولذلك ، أرادوا تغطية كل هذا القبح بإعلانات لاتختلف - شكلا ومضمونا - عن (كوافير التجميل).. بحيث لم يبرروا مخالفاتهم لقانون الخدمة ، ولم يوضحوا كيف ذاك المبيد الفاسد ، بل إكتفوا بتلميع الوزير وتجميد المدير..وكعادة المفسدين الذين إختبرت لغتهم وطرائق تفكيرهم ، لم ينسوا التلميح ببعض الإساءات ،وهذا لايهمني كثيرا.. فالقوي الأمين هو الذي يواجه حقائقك بحقائق ويقارع وثائقك بوثائق ،بالتعقيب الفصيح أو بالمحاكم ، أما الذي يتستر وراء الشتائم والإساءات ، فهذا فاسد هزيل فتجاوزوه ، أوهكذا نهجي في الحياة ..!!
المهم ،فلندع المبيد الفاسد وإدارة الوقايات وإعلاناتها ..لي رغبة صادقة في تكبيد الشعب المزيد من الخسائر التي تهدرها فواتير إعلانات تجميل القبح ، ولذلك إليكم الحكاية التالية.. قال الأمين العام للنهضة الزراعية - المهندس عبد الجبار حسين - لصحف أول البارحة بالنص : الجهة المسؤولة عن إستيراد تقاوى زهرة الشمس الفاسدة غير معلومة..هكذا اتحدث أمين النهضة الزراعية بعد أن تكبد زراع هذا المحصول خسائرا بلغت جملتها (30 مليار جنيه) ،بسبب فشل موسمهم الزراعي ،حيث ثمار كانت فارغة من البذور ، وذلك بسبب إستخدام التقاوى الفاسدة ، وهذا ما قاله أيضا د. يونس الشريف رئيس اللجنة الزراعية بالبرلمان..كلاهما أقر بأن هناك تقاوى فاسدة تسببت في خسائر فادحة للناس والبلد ، وكلاهما يدعي عدم معرفته بالجهة المسؤولة عن إستجلاب وتوزيع هذه التقاوى بحقول النيل الأبيض ، الجزيرة ، الرهد ، النيل الأزرق ، سنار و القضارف..هناك تقاوى فاسدة ، مصدرها غير معروف للبرلمان ، بإعتراف رئيس اللجنة الزراعية.. معيب جدا أن يجهل برلمان البلد معلومة كهذه ، وكذلك معيب أن يجهل الطرق التى يمكن بها أن يعرف تلك المعلومة ، ومنها إستدعاء وزير الزراعة ومساءلته ..نعم ، أي طفل في الشارع السوداني يعرف أن من مهام البرلمان هو مساءلة أي وزيرعن أية قضية ذات صلة بوزارته ، هذه معلومة يعرفها أي طفل ، ولكن برلمان أحمد إبراهيم لم يعرف بعد ، ولذلك شئ طبيعي ألا يعرف مصدر تقاوى زهرة الشمس الفاسدة.. لو كان البرلمان حريصا على محاربة الفساد والمفسدين لعرف مصدر التقاوى الفاسدة والمبيد الفاسد قبل الناس والصحف..ولو كان البرلمان حريصا على محاربة الفساد والمفسدين لسحب الثقة عن المتورطين في إستجلاب وإستخدام التقاوى الفاسدة والمبيد الفاسد بكل شجاعة ، ولكنه ليس حريصا على محاربة الفساد والمفسدين ، بل حريص على (حمايتهم) ، ولذلك يلف ويدور حول الحقائق بالتصريحات التي من شاكلة (نحن ما عارفين التقاوى الفاسدة جات كيف ؟).. تأملوا - بالله عليكم - كيف يتلاعب برلمان البلد بعقول الناس ..!!
وعليه.. كما أزحنا قبل أسبوع ونيف الستارعن مصادر المبيد الفاسد والإدرة التي تسرب منه ، أيضا سأزيح الستارعن مصادر التقاوى الفاسدة والإدارة التي تسربت منها..فليتابعنا البرلمان الذي يجهل تلك المصادر ، سنعرض له المصادرليعلم فقط ، وليس ليعلم ويحاسب ، فهو أضعف من أن يحاسب رئيس لجنة شعبية بطرف المدينة ، ناهيك أن يحاسب وزيرا أو مديرا على فساده .. وكذلك على وزارة الزراعة أن تتابع ، لتتحف الصحف بالإعلانات التي تمجد نزاهة مدير إدارة التقاوى وثقة الوزير فيه ، أي فعلت لمدير إدارة الوقايات.. نعم ، غدا باذن العالي القدير سأرهقكم بالحقائق الموثقة ، لترهقوا الشعب بفواتير إعلانات تجمل قبح تلك الحقائق ..!!

قضية الفساد في الالبان المستوردة

اللبن فى (الكازوزة!!)

زهير السراج

السودانى ، الأربعاء ، 30 ديسمبر 2009

لم تنجل بعد (معركة اللبن) داخل وزارة التجارة الخارجية وبينها وبين الجهات الاخرى التى شملتها اتهامات خطيرة فى بيان نشرته الوزارة كإعلان تجاري ببعض الصحف وحمل توقيع الوزير ، ثم نفت باسم وزير الدولة صدوره عنها ، بل قالت انه مدسوس عليها ، ولم تتضح الحقيقة بعد بسبب سياسة الصمت المطبق التى التزمت بها كل الجهات المعنية برغم حساسية الموضوع وأهمية السلعة موضوع البيان أو (الصراع الضاري) وهى كما يعلم الجميع سلعة (اللبن المجفف) بنوعيه كامل الدسم وخالى الدسم!!
وأصل الحكاية - كما جاء فى البيان الذي حمل توقيع الوزير - أن بعض الجهات تستفيد من التخفيض الجمركى الممنوح من الدولة للبن خالى الدسم الذي تبلغ جماركه حوالى (3 %) من السعر الأساسى لاستيراد اللبن كامل الدسم الذى تبلغ جماركه (25 %) باعتبار انه لبن خالى الدسم مما يضيع مبالغ ضخمة على الدولة ويؤدى لمنافسة غير عادلة فى السوق وهو ما ادى لسعى وزير التجارة الخارجية - حسب البيان - لمعالجته بإصدار قرار بتوحيد الرسوم الجمركية لنوعى اللبن بواقع (15 %) من سعر الطن.. وتقدر بعض الجهات قيمة المبالغ الضائعة من الدولة سنويا نتيجة التلاعب والاحتيال على السلطات الرسمية بـ(31 مليون جنيه) يعني (31 مليار قديم) باعتبار أن كمية اللبن المستورد سنويا على انه (خالى الدسم وهو كامل الدسم) حوالى (2260) طن بسعر (2611 جنيه) للطن.. بينما تبلغ كمية اللبن خالى الدسم المستوردة سنويا حوالى (20 ألف) طن تستخدم بشكل أساسي في صناعة الزبادي والجاتوه والمخبوزات.. إلخ بينما يستخدم كامل الدسم كغذاء (شراب غالبا.(
بغض النظر عن أحقية وزير التجارة فى إصدار قرارات تتعلق بالرسوم الجمركية ، فقد أشار البيان الذي حمل توقيع سيادته إلى شكوى عدد كبير من التجار والمستوردين بدخول كميات ضخمة من اللبن الجاف على أنها خالية من الدسم بينما هى كاملة الدسم مما يعنى توجيه اتهامات مبطنة إلى الجهات الرسمية التى تتولى عبء مراقبة ودخول الواردات وتحصيل الرسوم الحكومية عليها مثل هيئة المواصفات والمقاييس والهيئة العامة للجمارك بالمشاركة فى الدخول غير القانونى للسلعة أو بالاهمال وإلا فكيف دخلت كميات ضخمة من اللبن كامل الدسم على أنه خالى الدسم بدون ان تتنبه لذلك ؟ وكنا نود أن نسمع رداً من هذه الجهات على هذه النقطة إلا أنها آثرت الصمت وفضلت الانتظار حتى تنجلى المعركة المحتدمة داخل وزارة التجارة الخارجية أو بينها وبين الصحف التى نشرت البيان الممهور بتوقيع الوزير الذي نفى وزير الدولة بالوزارة صدوره عنها!!
ترى هل نسمع رداً من الجهات الرسمية حول هذا الموضوع الخطير أم يضيع اللبن في (الكازوزة) مثل غيره من الموضوعات الخطيرة التي ضاعت ثم ماتت وشبعت موتاً ؟.. وما زال ليل الانقاذ طفلا يحبو !!